

المملكة المغربية

وزارة العدل

القانون الجنائي في شروح

1968

مقدمة

لشرح القانون الجنائي

منذ أن شرع في تنظيم قضائنا بمجرد استقلال البلاد وبالمخصوص منذ الإعلان عن توحيد المحاكم ومفردتها اصطدم القضاء مع مشاكل كادت لا تجد لها الحل لانعدام مراجع يعتمدون عليها في اقرار اجتهادهم وانارة سبلهم حتى يتغلبوا على مشكل تطبيق نصوص قانونية لم يسبق لهم أن تعرفوا عليها من قبل .

فهذه الحالة استرعت انتباه وزارة العدل واستأثرت باهتمامها منذ سنين فاضطرت الى اعداد دلائل مبسطة أسست مهمة تحريرها الى عدد من علية القضاء المعروفين بتخصصهم في تلك المواد وممن اظهروا استعدادا لمساعدة زملائهم المغاربة وحرصا على تقديم كل ما لديهم من خبرة لفائدة المغرب والقانون والعدل

وهكذا تم تحرير دليل السير والدليل العقاري ودليل عن القانون البحري وآخر عن الافلاس وعلاوة على ذلك فقد أعدت الوزارة عددا من النشرات المفصلة فيما يخص دور النيابة العامة ومهامها وتفسير المحاكم وكتابة الضبط وكذا عن العمل بمكاتب التحقيق .

لكن بعد هذه المرحلة اتضح للوزارة أن هذه الدلائل مهما كانت اهمتها فانها غير كافية لتوضيح المشاكل الموضوعة على المحاكم بصفة تامة وم دقيقة .

فبالنسبة للقضاة المكلفين بالقضاء الجنائي فانهم غير متوفرين بالمره على كتب أو دراسات فقهية ليتسنى لهم تطبيق القانون الجنائي الصادر بمقتضى الظهير الشريف 159/413 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1381 (26 نونبر 1962)

فبالرغم من كون الوزارة قد نظمت قبل صدور الامر بالعمل بهذا القانون عدة تدريبات بشأنه نظرا للفرق الشاسع الموجود بينه وبين القانون المعمول به من قبل وهو ظهير 1953 وأسندت مهمة تفسير تلك الحلقات التدريبية الى عدد من

علية القضاة شارك جلهم في تحضير مشروع القانون الجنائي الجديد . وهم السيد الرئيس ديلتيل والسادة : مجيد بن جلون - ريولات - لرميت - أوفري - ومرتان - غير أن هذه الحلقات كان المراد منها على الخصوص إقامة مقارنة بين قانون 1953 والقانون الجديد ، كما أنها لم ينتفع منها القضاة جميعهم .

ومن ثم ظهر من المصلحة نشر هذه المحاضرات مع ترجمتها وذلك لجعلها في متناول جميع القضاة ، وكذا جميع المهتمين بالشؤون القضائية وحتي الطلبة المتصرفين لدراسة القانون ، كما كان قد وقع بالنسبة للحلقات الدراسية التي كانت نظمت سنة 1959 حيث نشر وقتئذ قانون المسطرة الجنائية . غير أنه بعد التفكير في الموضوع اتضح جليا أن تلك المحاضرات وقع تحريرها على أساس القانها والتعليق عليها شفويا ، ومن ثم ظهر أنها غير محيطية بالموضوع كما أنها وضعت - كما أشير لذلك بالخصوص - لأجراء مقارنة مع القانون الجنائي المؤرخ سنة 1953 .

وهكذا فإنها فقدت جل محاسنها وبالخصوص بالنسبة للقضاة الجدد الذين لا يعرفون أي شيء عن قانون 1953 لكونهم لم يمارسوه .

ويضاف إلى ذلك أن كل واحد من المحاضرين قد هيا عمله حسب طبيعته الخاصة مما سيؤدي حتما إلى عدم التنسيق بين مجموع المحاضرات ، كما أنه من جهة أخرى طرأت تعديلات على القانون منذ سنة 1962 ، وظهرت للوجود اجتهادات أصبح من اللازم اعتبارها .

ولهذا كله قررت وزارة العدل إعادة تحرير تلك المحاضرات على شكل جديد سيكون أجدي لمجمل شرح القانون الجنائي في متناول جميع القضاة ، وذلك بالتعليق على كل فصل على حدة .

ويشتمل هذا المجلد على قسمين :

(1) قسم يتعلق بالمبادئ الأولية وهو الكتاب الأول والثاني من القانون الذي يعلق على كل مادة والتي يمكن أن يعتبر بمثابة شرح لهذه المبادئ، شرحا علميا مع اعطاء بعض الحلول العملية يمكن استعمالها من طرف القضاة .

(2) قسم يتعلق بالكتاب الثالث - « مختلف المخالفات وعقوبتها » والتي يكون دراسة عن القانون الجنائي الخاص .

وكل مخالفة مشار إليها بنصها الكامل يليها شرح يشتمل على العناصر المكونة لها وشرح للعناصر التي تكون اشكالا ، وأخيرا يشار إلى الوصف الذي يجب

استعماله وذلك على سبيل الارشاد ، وهذا الوصف يطابق ما ينسب له المجلس الاعلى بالنسبة للعناصر المكونة للجريمة .

لذلك فمن واجب القضاة ان يستعملوها مع مراعاة القضايا المعروضة عليها، واحترامها في جميع مراحل القضية سواء كان ذلك في مرحلة توجيه التهمة او الامر بالاحالة او الامر بالاستدعاء او الحكم .

ولقد تخطى هذا الشرح - قصدا - عن كل التفسيرات المبدئية والاجتهادية خوفا من التعقيد والتقليط وانه على العكس من ذلك اهتم بتقديم حلول عملية واضحة وبسيطة .

ومما تجب الإشارة اليه ان هذا الترح قد وضع في ملء وحيزة من طرف شخصيتين قضائيتين هما السيدان ربولط ولرميت كمهية منهما لزملائيها المقاربة وشارك في انجازه الرئيس دلتيل بتحرير المحاضرة التي كان سبق له ان القاها اثناء الندوات التدريبية .

ولقد حاولوا كلهم توضيح النقط التي كان حولها الحوار اثناء الندوات التدريبية والتي استأثرت باهتمام القضاة المتدربين .

واني لاشكرهم جزيل الشكر على مجهوداتهم واود من قضائنا ان يعطوا هذا العمل حق قدره .

ان وزارة العدل تتمنى ان يستمر مثل هذا العمل . وقد وقع اختيارها على القانون الجنائي لا على قوانين اخرى لانقل عنه أهمية وربما يكون قضائنا اكثر حاجة اليها من القانون الجنائي لان هذا القانون صابر بعد استقلال البلاد وبالتالي قد يعتبر نهائيا لكون الحكومة اختارت المبادئ الأساسية له ولكون صاحب الجلالة الملك المعظم قد سهر بنفسه على ان تتوفر فيه الضمانات الكافية لحماية المتقاضين .

كما انه من جهة اخرى يهم الاكبر عدد من القضاة الساهرين على تطبيقه من قضاة الاحكام والنيابة والاحداث والتتقيق .

واكثر من هذا كله فانه القانون الذي يحمي المواطنين في حياتهم وحررياتهم واموالهم ويحمي في نفس الوقت الاجانب الذين اختاروا هذه المملكة لمصنوا فيها في هنا- وطنانية .

وزير العدل
ادريس السلاوي

احكام عامة تمهيدية

يحدد الفصل الاول الغاية الاساسية من التشريع الجزائي ، وهي تعيين الاعمال التي تخالف النظام الاجتماعى وتشكل جرائم يترتب على مرتكبيها عقوبة او تدبير وقائى

ويأخذ الفصل الثانى بمفعول القاعدة القضائية التى تعتبر أن جهالة النص الجزائى أو الخطأ فى تأويله لا يعفيان مرتكب الجريمة من العقوبة المنصوص عليها . ان مذهب الاخذ بهذه القاعدة المجازية يشكل قيدا احترازيا لابد منه لصيانة النظام ، ذلك انه لو أبيع انتهاك القانون لعلل الجهل به اذن لتعذر الزجر ونشأت بفقدانه البلبلة والفوضى .

هذا الى أن الاعلان باذاعة القوانين المخبرية فى الجريدة الرسمية يهدف أساسا الى ضمان حسن اطلاع الاهل على القوانين الصادرة ، وتحقيق علمهم الفعلى بها

ويوضح الفصل الثالث حرص المشرع المخرسى على مراعاة مبدأ تشريعية والقانونية فى الجرائم والعقوبات . فلا جريمة أو عقوبة بلا نص قانونى ، ويظل أمرا مباحا كل ما لم ينه التشريع عنه ويعاقب فاعله عليه . وللقاضى الاخذ حصرا بمفعول الاعمال التى تخالف الاوامر والنواهي المعينة فى القانون وليس له ان يأخذ أحدا بفعله غير معاقب عليها فى نص قانونى . أو أن يترتب على الفاعل عهوبة تختلف فى طبيعتها أو فى مدتها عن العقوبة المنصوص عليها .

وبهذا تضمن حرية المواطن الفردية وسان من احتمال بحلم الفصاة . ذلك أن المواطن يكون على بينة مسبقة بما حظره القانون ، وبما هو مستحقه من عقوبة ان ارتكب ما يخالف المنوع المنصوص عليه .

ان مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات يرافق وينتج قاعدة الالتزام في دمه تاويل النصوص ، تلك القاعدة التي تمنع على القاضي انشاء تبسطه في تاويل القانون ، التوسع والاضافة في تطبيق مفعوله ومداه الا أنه بحالة ما اذا كان النص القانوني غامضاً ومعقد التفسير أو قابلاً لأكثر من تاويل ، فلا يمتنع على القاضي تطبيقه ، بل يتوجب عليه استيضاح قصد المشرع واستقراء هدفه ومبتغاه ، واللجوء الى الاستدلال المنطقي من خلال دراسة الشروح والاجتهادات المختلفة ، والمقارنة بين النصوص المتقاربة مع ذلك النص . فاذا ما استمر الشك قائماً رغم هذه الدراسات فعليه عندئذ أن يأخذ بأقرب التأويلات منفعة لمصلحة الظنين .

الفصول 4 الى 9 تبحث مسألة تطبيق القانون الجنائي بالنسبة لزم .

عندما يلغى قانون أو يعدل أو يبدل بقانون جديد أشد ، فإن القانون الجديد هو بطبيعة الحال الواجب التطبيق على الجرائم الواقعة بعد وضعه موضع التنفيذ . ولكن هل يطبق القانون الجديد على الجرائم التي تجرى محاكمتها بعد قيام تنفيذه في حين أنها وقعت في ظل أحكام القانون القديم ؟ .

يتعين هنا التمييز بين القانون الاساسى أى القانون المتعلق بالتجريم والعقوبة ، وبين قانون الشكل أى القانون المتعلق بالاجراءات والاختصاص .

أولاً :

من حيث قانون الاساس ، عدم تشميل القوانين لما قبلها ، هو القاعدة . ان القانون الجديد الذى يحدث عقوبة أو يشدد في عقوبة معينة في قانون سابق ، لا يطبق على الاعمال التي وقعت قبل مباشرة تنفيذه . وعلى هذا من ارتكب جرماً وقد صدر قبل الحكم عليه بسببه قانون جديد يزيد من عقوبة ذلك الجرم . فانه يطبق عليه القانون السابق الذى كان نافذ المفعول يوم وقوع الجرم المذكور غير أن لمبدأ عدم رجعية القانون بعض الاستثناءات :

أ) القوانين الجديدة التي تتضمن التخفيف ، يستفيد منها الذين ارتكبو قبل صدور تلك القوانين على أن لا تكون اقترنت قضيتهم بحكم .

وقد يصعب الجزم لاول وهلة بما اذا كان القانون الجديد ينص على تشديد أم التخفيف . فعندما يلغى ذلك القانون العقوبة أو ينزل عنها الحد الاقصى أو الحد الأدنى فهو لاريب قانون مخفف . وعندما يزيد من الحد الاقصى وينزل من الحد

الادنى للعقوبة المعينة فى القانون القديم من المنع عليه انه قانون مشدد . وعندما يحول الجريمة من صفة الجنائية الى صفة الجنحة ويلقى عن المحنة المذكورة الاخمد بالاسباب التخفيفية فيها ، فان هذين الوضعين يعتبران وهما عبر قابلين للتجزئة . وصفا مخففا . واذا كان الوضع المخفف قابلا حسب القانون الجديد للتجزئة عن الوضع المشدد يؤخذ بالمفعول المرجحى للوضع المخفف فقط دون الوضع الآخر المشدد .

على ان هنالك حالة يحنها الفصل السابع صراحة يمنع فيها تطبيق احكام القانون المخفف :

وهى عندما تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب قانون مؤقت ، اى بقانون وضع لينفذ وتطبق احكامه خلال فترة معينة تضمن القانون نفسه تحديد نهايتها . ويبدو جليا ان الغاية من ذلك هى منع استغلال المجرمين لمحاذير الاصول بعسد علمهم بضمون القانون وبسدة انتهاء احكامه فيلجأون بشتى ذرائع الاجراءات والاصول الى تأخير صدور الحكم الى أن يحين تاريخ زوال ذلك القانون والعودة الى القانون القديم فينجون بذلك من القصاص والعقاب ، وهذه هى حكمة المنع والا فان تطبيق القانون المخفف يشكل فى مثل هذا الاحتمال تشجيعا لتحايل المجرمين على ما نصت عليه اصول المحاكمات من وسائل التأجيل .

ب) القوانين الجديدة التفسيرية التى صدرت لتوضح مفهوم قانون سابق . تندمج مع ذلك القانون ولها ذات المدى فى تطبيقه الزمنى .

ج) ان للقوانين المتعلقة بالتدابير الوقائية مفعولا رجعيا وذلك لتجردها من طابع الحد والعقوبة واتجاهها نحو منعة المجرمين . وقد اوضح الفصل الثامن ا) التدابير الوقائية القابلة للتطبيق هى تلك المعينة فى القانون الذى يطبق أثناء محاكمة الجريمة . فيتوجب اذا على القاضى أن لايطبق التدابير التى كانت سارية المفعول يوم وقوع الجريمة ولو مثلت مظهر العقوبة الحقيقية (كعقوبة الاقصاء) .

ثانيا :

من حيث قانون الشكل ، يبدو العكس جليا . اذ يقتضى التطبيق الفورى ذلك انه يفترض فى القوانين المتعلقة بالاختصاص او الاجراءات او الادلة ، أن تتضمن على الدوام تحسنا يتوجب تحقيق استفادة المجرمين من احكامه فور وضع تلك القوانين موضع التنفيذ .

أما القوانين المتعلقة بتقديم الدعوى العامة أو بمرور الزمن على المعوغة فإنها تابعة للأصول من حيث أنها تحدد شروط التعقيب أو شروط تنفيذ العقوبة المحكوم بها . وهناك اجتهاد للمجلس الأعلى (قرار المعرفة الجنائية رقم 281 تاريخ 11 نوفمبر 1962) قال بوجوب تطبيق التقديم الجديد فوراً على مرور الزمن الراهن ، بالرغم من كون القانون الجديد أفسى من القانون القديم .

حدثت التعديل من 10 إلى 12 موضوع تطبيق القانون المغربي بالنسبة للمكان فقد نص الفصل 10 على أن التشريع الجنائي المغربي يسرى على كل من يوجد بأقليم المملكة من وطنيين وأجانب وعديمي الجنسية - مع مراعاة الاستثناءات المقررة في القانون العام الداخلي ، أو في القانون الدولي - .

إن مبدأ سيادة القانون الإقليمية يستند على أساس كون الدولة المغربية منفردة بحق اختصاصها بمعاينة من يحدث من المواطنين أو من المستوطنين مساهمة في سلطتها القائمة على الإقليم الذي تمارس سيادتها فيه ، ومن ثم وحيث أنه غالباً ما تتوفر في مكان وقوع الجريمة أسباب الأدلة ومعلومات الشهود ، فمن التيسر وحسن الإدارة في قوانين القضاء أن يسند الاختصاص إلى قاضي المكان الذي تمت أو وقعت فيه الجريمة

نطاق السيادة الإقليمية للقانون المغربي يشمل :

أولاً :

الأراضي المغربية أي القسم البري المشمول بحدود البلاد ، والقسم البحري المتضمن المياه الإقليمية ، ثم القسم الجوي المائل في الفضاء لما يقابله من مساحة الإقليم في أجماله .

وإن حدود المياه الإقليمية تنتهي بالنسبة لصيد الأسماك بنهاية مسافة 20 ميلاً بحرياً عن الشاطئ المغربي ، (حوالي عشرين كيلومتراً) خارج مضيق جبل طارق ، (الظهير المؤرخ في 30 يونيو 1962) . ونهاية مسافة عشرين كيلومتراً عن الشاطئ بالنسبة لموضوع الجمارك (الظهير المؤرخ في 14 فبراير 1958)

ثانياً :

الأجزاء المنفصلة عن الإقليم : السفن والطائرات حاملة العلم المغربي

لقد نص الفصل 21 على أنه « يدخل ضمن إقليم المملكة السفن والطائرات المغربية أينما وجدت ما عدا الحالات التي تخضع لقانون أجنبي » ، يفضي القانون الدولي ، ، وقد جاء التحفظ في آخر الفصل ناشئا عن أن هنالك خلافا بين قانون الراية والعلم وبين قانون السيادة الإقليمية الأجنبية وذلك في المياه أو في الأجواء الإقليمية الأجنبية . أما ما يتعلق بالسفن فيراعى اجمالا تطبيق القانون الأجنبي في حالة ما إذا كان فاعل الجريمة الواقعة في السفينة وكان ضحية تلك الجريمة غير منتسبين لبحارة السفينة . وكذلك في حالة تسبب الجريمة خلافا في أمن المرفأ ، أو إذا كان تدخل السلطات الأجنبية مبنيا على طلب وتكليف من السلطات المختصة . وأما بشأن الطائرات والنقلات الجوية فإن للفضية عدة وجوه :

يظل مبدئيا قانون العلم هو المراجعى ، غير أن المتفق عليه غالبا هو قيام اختصاص السلطة الإقليمية المتبوعة بأول مطار تهبط فيه الطائرة بمعد وقوع الجريمة .

وهناك صعوبة محتملة تنشأ عن تناول الجريمة عدة قطاعات إقليمية . فإذا كان في الأمر جرم ممتد : كحمل السلاح الممنوع ، فالمسلم به أن هنالك جرما واقعا في كل إقليم . وإذا كان في الأمر جرم الاعتداء والمود فإن المحاكم لا تعلق أهمية على مثله من الجرائم الواقعة في الخارج إلا في حالة وجود تعاقد واتفاق دولي مخالف ، أو قيام نص يخالف القانون كالنص الوارد في الفصل 500 من القانون الجنائي الخاص بتحريض القاصرين على الفحشاء . وفي حالة الجرم المجزأ على عدة أقاليم تلجأ المحاكم إلى فكرة امتناع التجزؤ إذا كان في التجزئة مساس بأركان الجريمة أو عوامل تكوينها (كمثل الاحتيال على صعيد دولي ، الذي يقع فيه التدليس ضمن إقليم ويتم تسليم النقود في إقليم آخر) . وإذا كان هنالك تقسيم إقليمي بين الفعلية الجرمية وبين نتائجها فإن الرأي السائد اجمالا يعطى سواسية الاختصاص لمحاكم كلتا البلدين ويعتبر أن المحكمة التي تراجع أولا في القضية تصبح هي وحدها صاحبة الاختصاص من دون الأخرى (كمثل جريمة إطلاق النار من إقليم على ضحية كائنة في أرض دولة أخرى أو توجيه السباب إلى أحد موظفي الجمارك من داخل أرض الدولة المجاورة) .

وهناك استثناءات على الإقليمية القوانين الجزائية فبعض الجرائم الواقعة داخل الإقليم المغربي ينجو فاعلها من سلطان القوانين المغربية . وهذه حال المناعة الدبلوماسية التي يتمتع بها السفراء والممثلون السياسيون المعتمدون . إذ طالما مثلوا دولة أجنبية فإن سيادة تلك الدولة تصبح صاحبة العلاقة المختصة ولها وحدها حق فرض العقوبة عليهم . وقد أوجبت أحكام الفصل 756 من قانون الشطر الجنائية حالة أخرى من المناعة في الضرب إذ جاء بها ما يلى « لا يمكن أن تعرى ضد

اجنبى أية متابعة من أجل جنائية أو جنحة اصغرمت بالمغرب اذا أدلى بها بسبب أنه
حوكم نهائيا في الخارج من أجل نفس الجنائية أو الجنحة أو اذا أدلى - في حالة الحكم
عليه - بما يثبت أنه قضى مدة عقوبته أو مر عليها امد السقام الجنائي أو صدر
المفر عليه في شأنها » ، ويصنف من ناحية أخرى أن تظل القواسم المغربية
جرائم وقعت خارج الاقليم المغربي . فهناك بعض الجرائم الخطيرة على سلامة الدولة
يطالها قانون الجزاء المغربي ولو كانت راقعة في الخارج أو تمت محاكمة أصحابها
فيه . وهي الحالة الخاصة بالجنايات والجنح المرتكبة ضد أمن الدولة الخارجى
(الفصول 181 الى 200 من قانون العقوبات) .

وقد نص أيضا الفصل 755 من قانون المسطرة الجنائية على أنه في حالة وقوع
المغربي موضحا أن ملاحقة فاعليها غير خاضعة للشروط الواردة في الفصلين 751
و 756 من قانون المسطرة الجنائية .

وقد نص أيضا الفصل 755 من قانون المسطرة الجنائية على أنه في وقوع
جنائية ضد سلامة الدولة أو جنائية تقليد عملة ، يحق محاكمة الاجنبى لدى محاكم
المغرب للأعمال المرتكبة من قبله في الخارج .

ومن ناحية أخرى ، لا تستطيع الدولة المغربية أن تتناهى عن تصرفات
رعاياها في الخارج لثلاث تسمى تلك التصرفات الى سبعة البلاد وهيبتها . فيحق
لقضاها محاكمة الرعايا المغريين الذين ارتكبوا في الخارج جنائية أو أثموا بجنحة
اذا كانت فعلتهم معاقبا عليها بالقانون المغربي وبقانون البلد الواقعة فيه . أن
هذا الاختصاص الاحتياطي نوعا ، يزول ويلغى اذا أثبت صاحب الجنائية أو الجنحة
أنه حوكم من أجلها في الخارج (الفصل 751 و 752 من قانون المسطرة الجنائية) .
ومن الرجوع الى صراحة نصوص الفصل 754 يتضح أن الملاحقة لا تتم في المغرب
الا وجاهيا وبعضور صاحب الجريمة بالذات .

أما بشأن المخالفات الضبطية التي يرتكبها رعايا المغرب خارج البلاد فإن
قانون الجزاء المغربي لم يتعرض لها ولا يتعرض لأصحابها الا اذا كان هنالك
اتفاق دول بهذا الشأن .

الكتاب الاول

في العقوبات والتدابير الوقائية

يقتصر الفصل 13 من قانون العقوبات على بحث من الملبس المحدد بست عشرة سنة في الفصل 514 من قانون المسطرة الجنائية ، ويحيل الى الكتاب الثالث من هذا القانون كل ما يتعلق بالعقوبات القابلة للتطبيق على الاحداث الملاحين الذين تقل أعمارهم عن الست عشرة سنة .

الجزء الاول

العقوبات (الفصول 14 الى 60)

يعين الفصل 14 فئتين من العقوبات الاصلية والعقوبات الاضافية وتتميز الاحيرة بأنها لايسوغ الحكم بها وحدها معصلة عن العقوبة الاصلية ، ولا تكون الا مدمجة في حكم بعقوبة اصلية .

والعقوبة الاصلية هي التي تكفي بداتها والتي تشكل خصائص الجزية المباشرة ، في حين أن العقوبة الفرعية ، التي تسلمر صدور حكم بالعقوبة الاصلية ، تصاف الى تلك العقوبة تارة بحكم معول القانون ومارة لانها سميت صراحة بحكم من القاضي

الباب الاول

العقوبات الاصلية (الفصول 15 الى 35)

يعدد الفصل 15 العقوبات الاصلية ، في أنها اما حبس ، أو ضبطه ، وان هذا التعداد والتمييز ضروري لان طسعة المعونة المترتبة تحدد النوع من اعرام التي

تطبق عليها تلكه المعربة . كما يوضح الفصل الثالث ومن المعروف أن كلا من هذه الانواع يصح لعواعد معينة خصوصا ما يتعلق منها بالاحصاء ، والاصول ، والمحاولة ، والمود ، والنفاد ، واعادة المحاكمة . والسجل العدلي علما بهذه المناسبة أن التعريف ، الذي ورد في الفصل الثالث ، بين الجرائم المحصنة والمحالقات الصلطة لا معمول له الا فيما يتعلق بالاحصاء والاصول اللذين حددتهما الفصل 252 وما يليه ، والانواع 2 و 3 من الجزء الرابع من الكتاب 2 من قانون المسطرة الجنائية

1 - العقوبات الاصلية الجنائية :

وردت هذه العقوبات في الفصل 16 مسلسلة بسمة خطورتها :

- (1) الاعدام
- (2) السجن المؤبد
- (3) السجن المؤقت من خمس سنوات الى ثلاثين سنة
- (4) الإقامة الجبرية
- (5) التحرير من الحقوق الوطنية
- (6) عقوبة الموت (الاعدام) .

ان عموية الاعدام التي طالما نوقشت ملاءمتها وفعالية فائدتها ، استقر عليها القانون الجنائي، على أن يقتصر معمولها على الحيايات التي تمثل خطورة استثنائية جسيمة . (انظر العصول 154 و 163 و 165 و 167 و 171 و 181 و 182 و 185 و 190 و 201 و 202 و 203 و 204 و 369 و 392 و 393 و 396 و 397 و 39^N و 399 و 410 و 411 و 412 و 439 و 463 و 474 و 580 و 584 و 591) .

التنفيذ :

- نص الفصل 19 على أن تعتمد عقوبة الاعدام يتم رميا بالرصاص ، بأمر وزير العدل وطلب من رئيس النيابة العامة .
- تقوم السلطة العسكرية ، بناء على تكليف من وكيل الدولة لدى المحكمة التي أصدرت الحكم ، بتنفيذ العقوبة .
- يقع التنفيذ داخل السجن الذي يكون المحكوم عليه مبعثلا فيه . او في أي مكان آخر يعينه وزير العدل

- لا يجوز لسوى الأشخاص الذين عددهم الفصل 10 ، حضور جلسة
السعد

- يكون تنفيذ الاعدام غير علني ، الا اذا قرر وزير العدل خلاف ذلك
(الفصل 20)

- المرأة المحكوم عليها بالاعدام اذا سب حملها فانها لا تعدم الا بعد ان
تضع حملها بأربعين يوما

- تسلم أسر المعتد حقه المحكوم عليه الى عائلته فيما اذا طلست ذلك
على أن تلتزم بدفعه في غير علامة (الفصل 22)

- يقضى الفصل 23 بمطابق احكام الفصلين 650 الى 652 من قانون المسطرة
الجناية في ما يخص النصريحات التي يقضى بها المحكوم عليه ، وما يخص تحرير
محضر التنفيذ واشهاده ، وكذلك ما يخص نشر واداعة احراءات التنفيذ الحارية
ويستحسن أن نذكر الى جانب هذه التنظيمات الاجرائية ، الواجبات التالية
الملقاة على عاتق النيابة العامة ، اذ عليها :

- أولا : أن تطلع وزارة العدل على كل حكم بالاعدام فور صدوره (الفصل
648 من قانون المسطرة الجنائية)

- ثانيا : أن تباشر تلقائيا ، وبدون رغبة من أحد ، وبمجرد صدور حكم
الاعدام ، استصدار عفو من المحكوم عليه . (منشور وزارة العدل رقم 20 المؤرخ
في 11 ديسمبر 1957 ، والمنشور رقم 33 المؤرخ في 28 مارس 1958) .

- ثالثا : أن لاتضع الحكم الصادر ، موضع التنفيذ ، الا بعد اقتران طلب
العفو بالرفض (الفصل 649 من قانون المسطرة الجنائية)

- رابعا : أن توصي وكلاء الدفاع بتقديم مذكرة تسامح طلب التماس
العفو عن المحكوم عليه . (المنشور رقم 33 المؤرخ في 28 مارس 1958 المشار اليه
أفصا) .

- خامسا : أن تطلع وكيل الدفاع وحده ، ومن دون سواء ، على قرار رد
طلب التقص أو على قرار رد طلب المراجعة ، ذلك انه لايجب أن يتم اعلام المحكوم
عليه بقرارات الرفض تلك الا مصحوبا باعلامه بنتيجة طلب التماس العفو عنه ،
فيجوز اعلامه بكل ذلك بلاغ واحد

2) عقوبة السجن مع الاشغال (الفصل 24) :

ان عقوبة السجن هي التي تسلب المحكوم عليه حريته . وسواء تضمنت

السجن المؤبد أو السجن المؤقت فانه بعد داخل سجن مركزي ، مع الاعتناء
في الليل كلما سمح المكان بذلك
وهي تخضع للشغل الاختياري فيما عدا حالة سوب عحر بدني .

ثم انه يسمح على المحكوم عليه بها ان يشتغل في الخارج قبل ان يقضى عشر
سنوات اذا كان محكوما عليه بالسجن المؤبد ، أو قبل ان يقضى ربع العقوبة اذا
كان محكوما عليه بالسجن المؤقت .

ويقضي العلم بأنه لا يمكن في أية حال أن تقال عقوبة السجن من هم في
مصورهم دون سن السادسة عشرة سنة ، وفقا للفصل 576 من قانون المسطرة
الجناائية .

(3) الإقامة الجبرية (الفصل 25)

عقوبة الإقامة الجبرية تكون في أن تخصص المحكمة للمحكوم عليه مكانا
للإقامة أو دائرة محدودة لا يجوز له ، تحت طائلة العقاب بالسجن خمس سنوات
أن يغادرها أو يستعملها بدون رخصه (الفصل 357) .

وقد اكتفي الفصل 25 بتعيين الحد الأدنى لهذه العقوبة بخمس سنوات ،
تاركا تعيين الحد الأقصى لما تقتضيه ظروف كل جريمة ، كما ورد بأحكام
الفصل 234 .

وان عقوبة الإقامة الجبرية عقوبة أصلية ، لا فرعية ، برغم ما يبدو لادل
ومنه من المرور بالفصل 25 من عبارة « عندما تكون محكوما بها كمعوبة أصلية » .
و ذلك ما قصد الا تعريق الإقامة الجبرية وهي عقوبة جنائية أصلية ، عن عقوبة
« الاجبار على الإقامة بمكان معين » المقصودة في المصول 01 و 70 والتي
تشكل تدبيرا رفائلا شحصيا

(4) التجريد من الحقوق الوطنية (الفصلان 26 و 27) :

يكون التجريد من الحقوق الوطنية تارة عقوبة جنائية أصلية (انظر المصول
229 و 236 و 237 و 238) ، وتارة . عقوبة اصنافية لاحقة : بعقوبة جنائية أصلية .
سيأتي بحثها على الوجه الثاني مع بحث العقوبات الاضافية .

ان هذه العقوبة ، سواء كانت أصلية أم اصنافية ، تتكون بما يلي

أولا : عزل المحكوم عليه وطرده من جميع الوظائف العامة ومن كسبل
الخدمات الاعمال العامة .

ثانيا . حرمانه من أن يكون ناحيا أو منجبا ، وحرمانه بصفة عامة من سائر الحقوق الوطنية والسياسية ومن حق الحمل بأى وسام

ثالثا : حرمانه من أهمية القيام بمهمة محلف أو حبير . ومن أداء الشهادة في أى عهد من العهود أو الشهادة أمام القضاء الا على سبيل الاحراز فقط

رابعا : حرمانه من أهلية الوصاية والإشراف على غير أولاده .

خامسا . حرمانه من حق حمل السلاح ومن الخدمة في الجيش والقيام بالتعليم أو إدارة مدرسة أو العمل في مؤسسة للتعليم كاستاذ أو ميسر أو مراقب .

وتحذر الملاحظة بأن التجريد من الحقوق الوطنية لا يقضى الى الفاء حتى الولاية الانوية المصوص عنه كتدبير وقائي شخصي في الفقرة التاسعة من الفصل 61

أما ما يتعلق بجمع ممارسة الوظائف والخدمات العامة فمرجع الى التعريف الوارد بشأن هذا المسع في الفصل 224 .

أن التجريد من الحقوق الوطنية يحكم به بصفه عقوبة أصلية ، لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات ، ما لم تنص مقتضيات خاصة على خلاف ذلك (الفقرة الأخيرة من الفصل 26) .

وحيث انه يمكن أن لا تترك عقوبة التجريد سوى أثر ضئيل عند من لا يكتسبون بالحقوق التي عوقبوا بالحرمان منها ، وذلك بحكم ضعة حالهم أو طبيعة المهمة التي يتعاطونها ، فقد أعطى المشرع المحاكم لمثل هذه الحالة ، حق ارفاق عقوبة التجريد بسجن المحكوم عليه مدة : حددا الاقصى خمس سنوات ، حسبما جاء بالفقرة الاولى من الفصل 27 . أما حد تلك امدد الاقصى فلم يأت الفصل المذكور على تعيينه لذلك فانه يبدو قاصرا على شهر واحد حسبما جاء في الفقرة الأخيرة من الفصل 27 .

وأما بشأن الاحانب المدن لا يملكون ممارسة تلك الحقوق في المغرب . وكذلك الرعايا المغاربة الذين سبق أن فقدوا ملك الحقوق ، فإن المشرع أحار اخضاعهم عند وجوب تطبيق الفصل 26 ، لعقوبة سجن تروح بين خمس وعشر سنوات بدلا من عقوبة التجريد ، (الفقرة الثاسه من الفصل 27) .

2) العقوبات الأصلية الجنحية :

اولا : الحبس . (الفصل 17) :

أن الحبس هو العقوبة الوحيدة السالبة للحرية والمصوص عنها بموضوع

المبلغ مدته شهر واحد على الأقل وحسب سنوات على الأكمة . ما عد ما بقي منه
المعاون من حدود أخرى وعلى الإحصى بالنسبة لحالة التكرار (الفقرة الأخيرة
من الفصل 17)

وعندما عدا حالة المود التى توجب وفق الفصلين 150 و 157 عمومه حسنى
مدتها عشر سنوات ، فقد يأتى عن بعض الجرائم عمومات حسنى تقل مدتها الدنيا
عن شهر واحد كما هو الحال فى تمرير وإزالة الاعلااب ، الذى أسهده لعسل
325 ، وهو لحال كذلك فى تطبيق احكام الفصل 150 حب ترائى احكام الاسباب
التحقيقية فيحدد الحسنى بالنسبة للمجس الصبلة لمدة ادناها ستة أيام

وعندما يستوجب الملاحظة ، من خلال هذه الحالات المختلفة ، انه لا نستطيع
بحسب الفصل 112 نوع الجريمة بالرغم من أن مدة الحسنى فيها لا تتفق مع المدة
المعينة فى الفصل 17 .

ويصبح منصوص الفصل 28 بأن عمومية الحسنى تنفذ فى احدى المؤسسات
المعدة لهذا الغرض أو فى حياح خاص من أحد السجون المركزية ، وأن لتسجل
أجاري فى داخل السجن أو فى خارجه الا فى حالة ثبوت عجز يدنى علما بأن ادارته
ونظام السجون المخصصة للحسنى العمومى ، حاصصة لاحكام الظهير الموزج فى 28
محرم 1349 (26 يونيو 1930)

ثانيا : القرابة (الفصل 17) :

تكون القرابة عقوبة أصلية جنسية عندما يريد مقدارها على 120 درهما .
وهى ، كما يعيد الفصل 35 ، كناية عن الرام المحكوم عليه بأن يؤدى لعائدة الحرية
العامة ممتنا معضا من النقود بالعملة المتداولة قانونا فى المملكة ، ويسم تحصيلها
وفقا للمصول 673 وما يلىه من قانون المسطرة الجنائية .

وكما تشير الفقرة اربعة من الفصل 111 ، تكون الحرية محالعه صسطه
عندما تكون معاقبا عليها بالقرابة النقدية فقط ، مهما اختلف مقدار تلك القرابة
الذى لا يعنى 120 درهما

وحسب تمييز القرابة الجرائية (المنصوص عليها بالفصلين 17 و 18 . عن
اقرامات الحانمة المدنية والقرامات الادارية)

وربما يصعب التمسز فى ذلك مع أن للامر نتائج هامة بالنسبة لمزور الرمس .
والطروف المحففة ، والعقوبة المؤجلة التسعد ، والسجن ، وقاعدة عدم تحصيل
المقويات .

وبصرف النظر عن معاقبة الاوجه العدليه التي وردت ضمن هذا الموضوع .
فانه ينبغي ايصاح لمواعيد التالية

تتميز العرامات المدنية عن العرامات الجزائية في انها لا تصيب من قام
بجريمة جزائية ، وانما هي تصيب من عرط وقام بامانة استعمال محرمه .
وقد جاء التمييز جليا في الفقرة الثالثة من الفصل 33 من الظهير المؤرخ في 27
سبتمبر 1957 المتعلق بالمجلس الاعلى . وفي الفصول 239 و 251 و 253 من قانون
اصول المحاكمات المدنية . وان تحصلها جائز عن طريق السجن وفقا للشروط
الواردة في الظهير المؤرخ في 20 فبراير 1961 والمتعلق بحالات حوار السحر في
الامور المدنية .

وان مدة مرور الزمن على العرامة المدنية صالحة لمدة مرور الزمن الساريه على
الاحكام المدنية الصادرة عن القضاء الجزائي ، (انظر الفصل 284 من قانون المسطرة
المدنية ، والفصل 693 من قانون المسطرة الجنائية . ويرجع في كل هذا الى

م انها غير قابلة لان تصاحبها الظروف المحقة او العقوبة المؤجلة المفيد .

وانما العرامات الجنائية « العائد للمجربة » فانها تتميز عن العرامات المدنية
وعن العرامات الجزائية ، في طابعها المزدوج : طابع العموية ، وطابع التمييز
المدني . وهي قائمة بصورة خاصة على الاعمال المنعقدة بالمكوس ، والحافوك . واتبع ،
ومخالفات الاحراج . ولا تطبق بشأنها الظروف المحقة ولا العقوبة المؤجلة التعيد
كما انها لا تخص لصلاحيه القاضي الموحدة ليه بالفصل 121 التي يستطبع
بموجبها الامر بعدم تحميمها

ان مدة تقادمها هي نفس مدة مرور الزمن على العرامة الجزائية (خمس
سنوات للعرامة الجنائية وستة اشهر للعرامة الضمنية)

وبصح تنعيمها عن طريق سجن المحكوم عليه بها

اما العرامات الادارية فطابعها الخاص انها يحكم بها من قبل السلطات
الادارية (انظر الظهير المؤرخ في 21 نوفمبر 1957 المتعلق بتنظيم الاسعار والاشراف
عليها . والظهير المؤرخ في 24 أبريل 1959 المتعلق بالمواد المحزونة . والظهير المؤرخ في
13 نوفمبر 1963 المتعلق بالعمليات التي تتم بواسطة السيارات) .

وعلى اعتبارها غير ناشئة عن تشريع نصائي فانه لا يمكن تعميمها بواسطة
السجن الا اذا كان هناك نص قانوني خاص

ومن قبيل التذكير : هناك نوع آخر من العرامات ، وهي العرامات
المنية على التسوية والتعادل المنصوص عنها في الفصل 29 من نظام النسر

أما بموجب نظر محكمة الاستئناف بالمرامة والعقوبة . فعندها تكون
الاستئناف واقعا من قبل الطبيب وحده ويكون قضاء الاستئناف في هذه الحالة
مقيدا بعدم حواجز زيادة حكم لعقوبة المسأف (حسبما جاء في العمرة الثانية من
الفصل 410 من قانون المسطرة الجنائية) . فلا يجوز لمحكمه الاستئناف اصابه
عرامة على عقوبة السجن حتى ولو كانت هذه العقوبة مرله وعقوبة

وأجرا فان الفصل 100 من القانون الجنائي قد نص على أن جميع المحكوم عليهم
من أجل مخالفة واحدة ملزمون بمصائب بالفراغات والرد والتمويصات والرسوم.
الا بمخالفة صراحة الحكم على خلاف ذلك

3) العقوبات الأصلية الصبغية :

أولا : الاعتقال :

ان مدة الاعتقال الزائدة في الفصل 18 نفل عن شهر واحد . وتعد عسلي
معتصم الفصل 29 في السجون المدنية أو في ملحقاتها مع اشغل الاحجازة من
السجن أو خارجه ، فيما عدا حالة العجز البدني .

على أنه أشير سابقا لى ان بعض المحلفات المصوص عليها في القانون تسنله
عقوبة سجن يقل حددها الأدنى عن لشهر ، ومع ذلك تظل تلك المحلفات معبيرة
كحجة صبغة .

ومن الضروري الايصاح في هذه المناسبة بأنه اذا كان هناك نص خاص
سابق لقانون الجزاء ، يربط عقوبة سجن حددها الأقصى أقل من شهر واحد وان
المخالفة تعبر عنه مخالفة صبغية . وأن هذه السبغة تنعرج من العمرة الثانية
للفصل الخامس من الطهر المؤرخ في 26 نوفمبر 1962 الذي صدق بصوص القانون
الجنائي .

ثانيا : الفرامة :

ان العرامة الصبغية ويشراوح مقدارها بين خمسة ومائة وعشرين درهما
تنص لنفس قواعد الفرامة الجسدية . الا طبعاً فيما عدا النتائج الخاصة به
(في الاصول ومرور الزمن وخلافه)

4) أحكام عامة عن العقوبات سالية الحرية (السجن مع الاشغال الشاقة .
الجس ، الاعتقال) .

أولا : نقطة بداية العقوبة :

نص الفصل 30 على أن مدة كل عقوبة سالية للحرية . اما تحسب ابتداء من
اليوم الذي تم فيه اعتقال المحكوم عليه بموجب قرار قطعي . وحسب به بعض

أن يكون قد تم اعتقال المحكوم عليه ، بتدبير احتياطي جرى وبل صدور الحكم .
فقد أوجبت الفقرة الثانية من الفصل 307 بأن تحسب بداية العقوبة من يوم أن
وصح المحكوم عليه تحت الحراسة ومن يوم أن أودع رضى الاعتقال من أجل الجريمة
التي أدت الى احكام عليه ، وفى كلتا الحالتين تحسب فترة ابعثاله من اصل العقوبة
وأوضح الفصل 307 كذلك كيفية احراء الحساب عندما يكون مقدار العقوبة يتعدى سنة
أو أقل من شهر أو شهرا كاملا أو أكثر من ذلك

ثانيا : خصم مدة الاعتقال الاحتياطي :

سواء فى الفقرة الثانية من الفصل 307 ما يلى . (فى حالة تقدم اعداد احتياطي
فإن مدته تحسب بتمامها من مدة العقوبة)

وتجدر الملاحظة أن الاعتقال الاحتياطي لايجوز أن يقع الا فى حالات الطوارئ
والجلب التي تسيطر السجن ، ولا يرد اطلاقا ابعائه فى حالات الجلب التي تقصر
عمومتها على الضمانة ، أو فى حالة المخالفة ، أو بحق قاصرين ذوى استنى عمر سه
ادن فالعقوبات التي يجب خصم مدة الاعتقال الاحتياطي منها هى عقوبة
السجن مع الاشغال الشاقة وعقوبة الحبس العادى . وخصم المدة هو من حلى
القانون ولا حاجة للاتيان فى الحكم على ذكره .

والمهم أن خصم مدة الاعتقال الاحتياطي لايمكن أن يتم الا اذا كان الاعتقال
قد وقع بسبب التعميمات التي افتتحتها الحرية المحكوم بها .

وإذا كان الاعتقال الاحتياطي قد جرى بسبب التعقيب لعدة أعمال جرمية لم
يؤد الا واحد منها الى الحكم بعقوبة الحبس فإن مدة الاعتقال تخصم . على كل حال .
من أصل العقوبة المحكوم بها . ويسرى نفس الحال اذا كانت التعميمات مختلفة
منفرقة وجرى بالسبيجة عليها مبدأ توحيد الجرائم والعقوبات . فلو فرضنا أن
شخصا صدرت بحقه مذكرة توقيف بسبب حريق متعل وسبب سرقة معا . ثم
برأته المحكمة من حرم الحريق وحكمت عليه بحرم السرقة ، فتوجب عدته ان
يخصم من أصل مدة عقوبته المحكوم بها كامل مدة توقيفه الاحتياطي

وإذا حكم على شخص بعقوبة السجن فلا يمكن أن تخصم من أصل مدة عمرته
مدة اعتقال احتياطي جرى بحقه بسبب تعقيب آخر مستقل انتهى برأته أو
يمنع محاكمته من الجرم المستقل التي تمت من أجله تلك التعميمات . وحرىا على
هذه القاعدة فقد قضت الفقرة الثانية من الفصل 307 والعقرة الشايف من الفصل
310 بعدم حواز خصم مدة الاعتقال الاحتياطي الذي تم بسبب جرائم مستقلة
انتهت بالسراة أو الاعفاء . من أصل مدة العقوبة المحكوم بها بسبب الاعتقال أو
الهرب من السجن .

وتلطفما لشدة هذه القاعدة استبرحه معد ورد في نص الفصل 13 بأنه اذا صدر حكم قاصر على انضامه وكان المحكوم عليه قد قضى مدة زرع الاعمال الاحباطى. منحوز للمحكمة ان تقرر اعفاء المحكوم عليه من أداء تلك العرامة كلما أر حرثيا على أن تعطل قرارها بذلك تعسلا خاصا .

واذا ادعى المحكوم عليه بخرقه في جسم هذه اعتماله الاحباطى . وشب عن ادعائه خلاف ونراخ قضائى حول تلبيه طلبه ، يرجع في تدليل هذه العقبة التعميدة الى قول المحكمة مصدرة الحكم المهيا للسعيد . (الفصل 646 من قانون المسطرة الجنائية)

ثالثا : الترتيب الذى يشعب فيه تنفيذ العقوبات السالبة للحرية :

لقد جاء في الفصل 31 بأنه اذا تعي تنفيذ عدة عقوبات سالبة للحرية كان المحكوم عليه يبدأ بقضاء أشدها ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

ويمهم من عبارة « العقوبة الأشد » مفهوم العقوبة التى هي أعلى درجة ، من حيث خطورتها في معداد العقوبات الجنائية والجنحة والصبطية الزارد في المصول 16 و 17 و 18 .

واذا تعادلت العقوبات من حيث طبعها مراعى ويرجح منها أطولها مدة . على أن لهذه القاعدة استثنائى

أ - تطبيقا لمبدأ التواصل والاستمرار في قضاء العقوبات ، اذا برشر بقضاء مدة عقوبة بحكم سريان مدة الاعتقال الاحتباطى ، فانه يتوجب انجار قصائنها بدون انقطاع حتى نهايتها .

ب - بحابة العاء وقف السعيد فقد صبت الفقرة الثالثة من الفصل 56 على أن تعد العقوبة الاولى قبل العقوبة الثانية . دون ادماج

رابعا : القواعد الخاصة بالنساء الحوامل وبالزوجين المحكومين :

لقد جاء في الفصل 32 بأن المرأة المحكوم عليها بعقوبة سالبة للحرية ، اذا تبث أنها حامل لأكثر من ستة أشهر فلا يترتب عليها تنفيذ العقوبة الا بعد وضعها بربعين يوما . فان كانت معتقلة وقت صدور الحكم فانه تستبعد من نظام الاعمال الاحتباطى طوال الفترة اللازمة . ويؤجر تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في حق النساء اللواتى وصمن قبل الحكم بمدة تقل عن أربعين يوما .

وجاء في الفصل 33 بحث الحالة التى يكون فيها الزوجان محكومين بعقوبة سالبة للحرية . فقد منع عنهما جواز تنفيذ عقوبتهما في آن واحد ، اما ضمن الشروط التالية :

- أ - أن تكون مدة الحبس أقل من سنة وأن يكرها عبر مصلحي يوم صدور الحكم
ب - أن لا يكونا قد تقدمتا بطلب الاحساس مما
ج - أن يكون لهما محل إقامة ثابت
د - أن يكون في عهدتهما وتحت رعايتهما ولد دون السادسة عشر لسن
بالإمكان أن يقوم بكفاله على الوجه المرسوم بمرضا من الأشخاص أو المؤسسات
العامة أو الخاصة

الباب التاسع

العقوبات الإضافية (الفصول 36 إلى 48) :

لقد عدد الفصل 36 العقوبات الإضافية حسبما يلي :

- 1) الحجر القانوني
- 2) التحريد من الحقوق الوطنية
- 3) الحرمان المؤقت من ممارسة بعض الحقوق الوطنية أو المدنية أو المائنة
- 4) الحرمان النهائي أو المؤقت من الحق في المعاشات التي تصرفها الدولة
- 5) المصادرة الجزئية للأشياء المملوكة العائدة للمحكوم عليه ، بصرف النظر
عن المصادرة المقررة كتدبير وقائي في الفصل 89
- 6) حل الأشخاص المعنوية
- 7) نشر الحكم القاضي بالإدانة

1 - الحجر القانوني

إن الحجر القانوني عقوبة إضافية تبعية تنصل بالعقوبات المائنة وحدها
مهما كان نوع تلك العقوبات ، فهي مستفيدة إذن ، عندما يترتب على فعل جنائي
عقوبة جنحية ينتج عنها المذر أو الظروف المحففة
ويتمتع بطبيعتها بحكم القانون دون حاجة إلى النطق بها في الحكم (نقره
الناية من الفصل 37)

ولكن هل يمكن اعتبار عقوبة الحجر القانوني دالة للإطوار على العقوبات
المائنة المحكوم بها عينايا ؟ - إن الفصل 37 يشير إلى أن معمولها يسرى طيلة فترة
تنفيذ العقوبة لاصلبة ، في حين أن العقوبات المحكوم بها عينايا غير قابلة للتسديد.

على أنه يبدو جليا ، - مع المحط بالنسبة لتقدير المحاكم ولرأى المجلس الأعلى
أنه يجب اعتبار المحكوم عليه عيانا بمثابة المحبوس علنا قانونا . ذلك أنه من
الرجوع الى الفقرة الثانية من الفصل 90(1) من قانون المسطرة الجنائية يبي أن
مجرد أن تتم اجراءات اعلان الحكم المنصوص عليها بالفقرة الاولى ، يصبح المحكوم
عليه مصانا بكافة مقتضيات الحرمان المقررة في القانون

آثار الحجر القانوني :

يحرم المحكوم عليه بالحجر القانوني من ممارسة حقوقه في أمواله وعلى
هذا ، يستنتج عليه الصرف بأمواله أو السائر عنها ، أو أن يمثل أمام القضاء في
دعوى طلب تعويض أقيمت عليه ، أو أن يتساعد على آجار أو على فرص أو أن يوقع
على سعة أو أن يقوم بأية حمة

على أن له اجراء بعض المفرد المنعقة بأمواله اذا كان معمول تلك المفرد
مؤجل التحفيق الى ما بعد روال مدة عقوبة الحجر ، كان يحترى تنظيم وصية .

وله أكثر من هذا ، أن يقوم بنفسه بممارسة الحقوق المتصلة بشخصه
(كالزواج والاعتراف بشرعية ولد . وله في جميع الاحوال أن يحتار وكتلا بنوب
عه في مباشرة حقوقه المالية تحت اشراف وصي يعي وفق أحكام الفصل 39 . ويتم
تعيين الوصي وفق الاجراءات المصرة بشأن المحبوسين العصائس ، وحاله عدم
وجود الوكيل فان الوصي يشرف مباشرة على اداره أموال المحكوم عليه ، (الفقرة
الاولى من الفصل 39)

مدة ابتداء عقوبة الحجر القانوني ، ومدة تلك العقوبة :

بالرغم من أن النص لم يحدد نقطة ابتداء هذه العقوبة ، الا أنه من الرجوع
الى الفاعنة المستوحاة من الفصل 644 من المسطرة الجنائية ، يتضح أنها تبدأ فور
اكتساب العقوبة الاصلية الصفة لقطعة . أما عندما يكون هناك أحكام عناية .
فتبدأ من تاريخ حصول اجراءات الاعلان المنصوص عليها في الفصل 506 من قانون
المسطرة الجنائية .

وبناء على ما تقدم ، لا تلحق انتصاف المسوعة على المحكوم عليه والرفعة من
قبله الا اذا وقعت :

أولا : بعد انقضاء مدة تعديم طلب النقص

ثانيا . بعد صدور قرار ببرد طلب اعرض ، اذا كان الطلب معدما صممس
المدة القانونية

بالأ - بعد تسديد حركات الاعلان لتتضمن عليها في الفصل 39 من قانون
المسطرة الجنائية المشار اليه آتيا .

أما مدة تلك العقوبة فتظل قائمه طيلة تمام العقوبة الاصلية الموسعة بها
مهي مؤبدة اذا كانت العقوبة الاصلية مؤبدة

تزول عقوبة الحجر القانوني :

أولا : بحالة زوال اثر حكم المباشي .

ثانيا : بحالة حلول موعد انتهاء مدة العقوبة الاصلية .

ثالثا : بحالات العفو ، والاستبدال ، والتقاعد ، والعفو العام (اد : تصحى
قانون العفو نصا عليها) ، أو المراجعة في حكم لعقوبة الاصلية المتصلة بها مدة
العقوبة : كل ذلك ابتداء من تاريخ سريان مفعول هذه الحالات .

أما الافراج اشروط فلا يزيل عقوبة الحجر ، لفقدان النص على ذلك . ولا
في طبيعته قابل للظمن والالغاء ولا يمكن أن يعتبر بمثابة نهاية للعقوبة الاصلية .
أما مسألة إعادة الاعتبار فمسألة غير واردة ، اد طالما تم تنفيذ العقوبة
الاصلية فقد تم ، أساسا انتهاء الحجر وزواله .

ولا يجوز أثناء مدة الحجر القانوني أن يتناول المحجور أى مبلغ من دخل أمواله
الا في ما يعود لمقتات غذائه شريطة أن يتعين ذلك المبلغ في الحدود التي تسمح
بها ادارة السجن .

وأخيرا قصد انتهاء العقوبة المسينة آتيا ، تعاد الى المحجور عليه أمواله ويقدم
له الرسمى الحساب عما قام به مدة ادارته . (الفقرة الثالثة من الفصل 39) .

2) التجريد من الحقوق الوطنية (الفصل 36 و 37 و 40) :

يشكل التجريد من الحقوق الوطنية تارة . عقوبة جنائية أصلية : سبق بعضها.
وتارة عقوبة اصافية تابعة لعقوبة جنائية .

وسواء كانت هذه العقوبة اصلية أم فرعية ، فانها تؤدي الى فقدان كافة
الاكليات التي حرم الفصل 26 المحكوم عليه منها وهي مثل الحجر القانوني
لا تزد على نص لحكم لانها تطبق نفا لحق القانون ، ولا تلحق الا بالعقوبات
الاصلية الجنائية الصرفة بحيث انها تبقى في منأى عن العقوبات المحسنة المحكوم
بها في أجل فعل جنائي

أما ما يتعلق بالعقوبات الصادرة بحكم غيابي ، فحسب أن القانون لم يصرح
- كما ورد بشأن المحرر القانوني - ، بتفويض عقوبة التجريد صراحة مدة العقوبة
الاصولية فيما لا حد له في ان المحكوم عليه غيابيا يحضر للتجريد من الحقوق الوطنية.
بمجرد حصول احرازات الاعلان المخصوص عنها في الفصل 905 من المسطرة
الجنائية .

نقطة ابتداء عقوبة التجريد المضافة الى عقوبة جنائية . ومدها :

تبدأ مدة عقوبة التجريد ، بمقتضى القاعده التي تصبها الفصل 444 من
قانون المسطرة الجنائية ، منذ اكتساب العقوبة الاصولية الدرجة القطعية . وبالنسبة
للاحكام الغيابيه منذ تنفيذ احرازات الاعلان المخصوص عليها في الفصل 905 من
قانون المسطرة الجنائية .

وان عقوبة التجريد من الحقوق الوطنية ، بحال كونها عقوبة اصابية تامة
للعقوبات الجنائية ، تبقى مؤبدة حتى ولو لم تكن العقوبة الاصولية كذلك . فلم
يحدد المشرع لها مدة ، كما فعل بحالة صدورها كمعقوبة اصولية (الفصل 26) .
او بحالة تطبيقها على عمربات جنحية : كما سيتموضح في بحث الفصل 444

على أن عقوبة التجريد من الحقوق الوطنية تنهى :

أولا : بحالة زوال أثر الحكم الغيابي

ثانيا : بحالة المرحامة . أو عمر شامل تصبى قانونه النص عليها .

ثالثا : بحالة رد الاعتبار بالنسبة للعقوبة لاصولية . طالما أن الفقرة الثانية
من الفصل 730 من قانون المسطرة الجنائية نصت على أن رد الاعتبار يحو العواقب
الناجمة عن العقوبة بما فيها الحرمان من الاهليات .

ان آثار المعو والتفادى على عقوبة التجريد الاصابية حاصص للمعير ودويل
أكثر دقة مما لو كان البحث متعلقا بموضوع المحرر القانوني . فإذا كان قد أثير
سابقا الى أن المعو والتفادى الشاملين للعقوبة الاصولية يحو المحرر القانوني
فلا ن هذين العاملين يساويان تنفيذ العقوبة ، ولان الفصل 38 لم يحدد سرمان المحرر
القانوني الا تما خلال تنفيذ العقوبة لاصولية

وبالنظر لطابع الديمومة الذي تتصف به عقوبة التجريد فان هذه المعو
تظل مستقلة عن تنفيذ العقوبة الاصولية ويشأ عن هذا أن آثار المعو تنفي ماصره
على العقوبة الاصولية ولا تمتداهما الى شمول عقوبة التجريد لاصابية . الا اذا وزدت
معدرة بنص صريح (الفصل 5 من الطهر المؤرج في 6 صراير 1958)

وكذلك وليس العنة ، لايسرى معمول النعادم الذى يشمل العمود الاصله .
على قيام استمرار عقوبة لتجريد ، ذلك ان الفقرة الثانية من الفصل 36 مرسى
قانون المسطرة الجنائية نصت على ان النعادم لايسقط استمرار الحرمان من الاعلنه
المنصوص عليه بموجب حكم أو البائنه كمنجحة قانونية عن ذلك الحكم
أما الافراح المشروط فلا اسر له على التجريد من الحقوق الوطنية ذلك انه
تدير عبر قطعى وقابل للرجوع عنه ، فهو ذو معمول قاصر فى كل حال على شؤوب
تفهد العمود الاصله .

3) الحرمان المؤقت من ممارسة بعض الحقوق الوطنية او المدنية او العائليه

(الفقرة الثالثة من الفصل 36 ، والفصل 40) .

فى حين ن استجريد من الحقوق الوطنية ، نعمة عفوية اصله او عمود
اصافية ؛ هو غير قابل للتجزئة ، فان الفصل 40 قد احاز للمحاكم ان تحرم المحكوم
عليه من ممارسة حق او عدة حقوق من الحقوق التى تناولها احكام الفصل 36 عندما
تحكم بعقوبة جنحية . وهذا ما ينمى العقوبات الصبغة حتى ولو كانت بائنه عن
عمل حتى .

وعندما يعاقب فعل جنائى بعقوبة جنحية بنجحة تخفيف بائنه عن عمد او
اسباب مخففة فان الفصل 37 غير وارد التطبيق ، ولا يطبق كذلك الفصل 40 الا اذا
كان لشرط ، الذى جاء فيه ، متحققا وهو الشرط الذى لايجوز الحكم بالحرمان من
كل أو بعض الحقوق المدرجة فى الفصل 26 الا بالحالات التى حددها القانون .

وعى الواقع ان كانت فصول القانون الجنائى لم تنعصر ، اذا تناولت هذه
العقوبة الاضافية ، الا الى الحسج بحيث لم يرد فى أى نص من احكامه موضوع
تطبيق الفصل 40 على عمل جنائى نشأت عنه عقوبة جنحية .

نم انما نعد التجريد من الحقوق الوطنية ، الوارد فى الفصل 37 ، الراميا
فى حين نعد الحرمان من الحقوق الوارد فى الفصل 40 ، احتياويا ، ولا يمكن الحكم
به الا فى الحالات المحددة بالقانون . (انظر الفصول 180 ، 197 ، 217 ، 233 ، 247 ،
256 ، 257 ، 282 ، 291 ، 346 ، 347 ، 358 ، 361 ، 364 ، 973 ، 409 ، 411 ،
413 ، 428 ، 447 ، 464 ، 482 ، 504 ، 539 ، 546 ، 555 ، 561 ، 573 ، 605)
ومن ناحية أخرى فان العمود المطبقة وفقا للفصل 40 عمود مؤبد ، كما
نعد عقوبة لتجريد المطبقة وفقا للفصل 37 عمود مؤبد .

بفظة ابداء، عقوبة الحرمان المؤقت من الحرمان - ومدتها :

تبدأ عقوبة الحرمان المؤقت بمجرد اكتساب الحكم بالعقوبة الاصيلة الدرجة القطعية ، حتى ولو كانت العقوبة الاصيلة محكوما بها مع ايقاف السعد . ذلك ان منحة ايقاف السعد يصير مداها على العقوبة الاصيلة ولا يعداها ان العقوبة الاصيلة (الفقرة الاولى من الفصل 57) . مع العلم بان الحرمان المؤقت . د' تجاوزت مدته الخمس سنوات يرول حكما وبلغانيا بمجرد تحقق الشرط الوارد في الفصل 56

أما مدة الحرمان المؤقت من ممارسة بعض الحقوق فنتراوح حسب الفصل 40 بين ستة واحدة وعشر سنوات . مع الملاحظة بأن المصنعي 180 و 197 يبينان حداها الاقصى بعشرين سنة .

وأخيرا فان للتقدم والمراجعة . والعفو . والعفو التام ، وإعادة الاعتبار الجارية أحكامها على العقوبة الاصيلة . لها على عقوبة الحرمان المؤقت مسن الحقوق نفس المدي الذي يحناء بشأن انهما على عقوبة التجريد الوطني كمعقوبة اضافية .

4) الحرمان النهائي او المؤقت من الحق في المعاشات التي تصرفها الدولة

(الفقرة الرابعة من الفصل 36 . والفصل 41) *

يبرز الفصل 41 من الحرمان النهائي . وبين الحرمان المؤقت . من الحق في المعاشات التي تصرفها الدولة

تالفقرة الاولى تنص على أن الحكم بالاعدام أو السجن المؤبد يسلمر حسا وبحس القانون لحرمان النهائي من الحق في المعاش .

وأما الفقرة الثانية فقد جاء فيها أن الحكم الصادر بعقوبة حالية غير عمومي الاعدام والسجن المؤبد ، (كمعقوبة السجن المؤقت ، والاقامة الاحبارية . و لتجريد من الحقوق الوطنية) ، يجوز أن يصحس الحرمان المؤقت من الحق في المعاش طول مدة تعيد العقوبة .

وبعكس الحرمان النهائي الذي هو وحيوي والرامي فان الحرمان المؤقت هو حوري واختياري .

أما ما يتعلق بالاحكام الحائنة الصادرة غيابيا . فبقتضى التصديق من الحرمان النهائي والحرمان المؤقت

نودها لاحكام لتجريد من الحقوق الوطنية . بصفتها عقوبة اضافية ، وحيث ان الحرمان من الحق في المعاش هو ، حسسا ورد في الفقرة الاولى من الفصل 41

حرمان نهائي وليس مرتبطا أو معلقا بتنفيذ العقوبة الأصلية ، لذلك فإن المحكوم عليه غيابيا بالاعدام أو بالسجن المؤبد وحسب عليه الحرمان من حقوقه ابتداء من اليوم الذي تمت فيه إجراءات إعلان الحكم ، كما هو مضمون الفصل 506 من الدستور الحالية .

وأما موضوع الحرمان المؤقت من المعاش ، المصوص عليه في الفقرة الثامنة من الفصل 41 ، والذي لا يمكن أن يرافق العقوبة الأصلية إلا في فترة تنفيذها . فهو يوحى بنفس المسألة التي توفقت في معرض البحث بموضوع المحر القانوني ويبدو أن الحل الواجب هو الحل المائل لما ورد بشأن المحر القانوني المذكور . ان يجب تنفيذ عقوبة الحرمان المؤقت ، الصادرة إضافة الى عقوبة حائية غير عقوبات الاعدام والسجن المؤبد ، يجب تنفيذها ابتداء من يوم حصول إجراءات الاعلان المنصوص عليها في الفصل 506 . (هذا . مع التحفظ بما يراه المجلس الاعلى لهذا الشأن) .

وتجدر الإشارة الى أنه لا يمكن تطبيق الحرمان الوارد في الفصل 41 ، اذا كانت هنالك عقوبة حائية قد صدرت على فعل حائى

نقطة ابتداء عقوبة الحرمان النهائي ، أو المؤقت ، من الحق في المعاش . ومدتها :

بالنسبة لعقوبة الحرمان النهائي ونقطة ابتدائها ومقدار مدتها : حكمها حكم التجريد من الحقوق الوطنية بصفته عقوبة اضافية فليرجع اليه .

وأما بالسبب للحرمان المؤقت ، فتسرى عليه الاحكام المتعلقة بالمحر القانوني السالف البحث .

5) المصادرة الجزئية للأموال العائنة للمحكوم عليه . (الفقرة الخامسة من الفصل 36 . والفصول 42 و 43 و 44 و 45 و 46)

يعتبر القانون الجنائي المصادرة اما عقوبة اضافية واما تدبيراً وقائياً (لعصا 62 و 82) . ولي تنصرف في بعضا سوى الى الاول

لقد عرف الفصل 42 المصادرة ، كمقوبة اضافية ، في أنها تملك الدولة جزءاً من أموال المحكوم عليه أو بعضاً معيناً بصورة محصورة من أمواله .

اذن فليست المصادرة هنا ، كما أرادها الفصل 47 من قانون العدل العسكري ، تدبيراً عاماً شاملاً بكافة أموال المحكوم عليه .

ومن الطبيعي ، ورغم أن النص لم يوضح ذلك فإن عقوبة المصادرة الرئيسية للأموال لا يمكن ان تتخذ الا في الحالات المينة صراحة في القانون ، كما ورد مثلاً

في الفقرة التالية من الفصل 108 الذي نص على أنه إذا كان المصارف بسلامة المولة الخارجية قد ارتكبت في وقت الحرب ، يجوز أن يحكم بمصادره جزء من أموال المحكوم عليه لا يتجاوز النصف .

وعلاوة على المصادرة الجزئية لأموال المحكوم عليه فإن الفصلين 43 و 44 يجبران مصادرة الأدوات والأشياء التي استعملت أو كانت مهيأة للاستعمال في ارتكاب الجريمة ، أو التي تحصلت منها أو غيرها من المنح والعوائد التي كوفئ بها مرتكب الجريمة أو كانت معدة لمكافأته .

والمصادرة كعقوبة إضافية ، تختلف عنها كغدير وقائي عيسى . ذلك أن المصادرة الوقائية المنصوص عنها في الفقرة الأولى من الفصل 62 وفي الفصل 89 ترمي إلى احتجاز الأشياء المصادرة أو الخطيرة أو المحظورة امتلاكها ، حتى ولو لم يصدر حكم بالإدانة .

أما المصادرة المصيبة في الفصلين 43 و 44 ، فإن لها ذات الغاية ، إلا أنها تصنع بقواعد مختلفة حسبما تكون متصلة بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنسية أو صلبة .

وأما المصادرة الخاصة المنصوص عليها بشأن جرائم جنائية فإن للقاضي سلطة الحكم بها حتى ولو كان النص المطبق لا يتضمن التصريح عنها . عندما بأنه يجب مراعاة الفصل 43 ولو كانت العقوبة التي تترتب من أجل فعل جنائي قد أخذت مدى العقوبة الجنحية نتيجة الأخذ بعذر أو ظروف مخففة . وقد ورد في النص عبارة : « العقوبة المصادرة من أجل فعل وصفه جنائي »

وأما المعونات المحكوم بها من أجل جنحة أو مخالفة صلبة فإن الفصل 44 لا يجبر فيها مصادرة الأشياء والأدوات المبيعة في الفصل 43 ، إلا في الحالات التي يوجد عليها نص قانوني صريح .

قد جعل المشرع المصادرة خاصة ، في بعض الحالات أمرا الرأيا (أنظر الفصول 199 و 207 و 255 و 342 و 350 و 578 و 610) ، وكذلك الفصل 81 من الظهير المؤرخ في 12 برسم 1932 الخاص بنظام التبغ في المغرب .

كما تضمن الفصل 45 ، مراعاة لبدأ دائرة المعونات ، ذات المصادرة لا تؤخر ولا تمس إلا بالأموال المائنة للتمتع المحكوم عليه ، أما عدداً لا يستثنى المنصوص عليها في القانون (أنظر مثلاً على ذلك الفقرة الأولى من الفصل 108) بحيث أنه إذا كان المال المصادر مملوكاً على الشياخ من المحكوم عنه وفي الحر ، ترتب عن ذلك حسب القسمة أو الصنعة على طريق المزايدة

وقد حوّل الفصل 46 إدارة الأملاك المحرّبة أمر تفرّيق الأموال المصادرة وأوصح أن الأملاك المصادرة تظلّ كافلة في حدود قسمها للديون المستوعبة السابعة لتاريخ صدور الحكم . وهدف المشرع كذلك إلى درء معمول المعوّد الاسية والمخاطبات والمواصمات التي من شأن أهدافها التأخر على اشتغال المال الذي اكتسبه الدولة

ومعها كان شكل المصادرة عملاً يمكن تحقيقها فعلياً إلا بحالة اكتساب الحكم بها الدرجة القطعية . ويرد في هذه المناسبة السؤال عما إذا كانت المصادرة المقررة بحكم غيابي قابله للتعزيز بمجرد تمام الاعلان المخصوص عنه في الفصل 506 من قانون المسطرة الجنائية . على أنه بالنظر لعددان النص على هذه الباجية وقد استقر الاجتهاد على منح إدارة أملاك الخزينة حق المباشرة بورا بصبه الأموال المصادرة وأجراء قسمها . (قرار محكمة النقض ، الغرفة التجارية ، المؤرخ في 20 فبراير 1952)

على أنه بحالة زوال أثر الحكم الغيابي وبراءة المحكوم عليه غيابياً ، ملهدها الآخر حق وضع يده على دخل الأموال التي تم عليها التقويت ، وله أيضاً أن يطلب الغاء البيع الحارّى على تلك الأموال واستعادة أعيانها بالذات . (قرار محكمة النقض المرسية - الغرفة المدنية - المؤرخ في 10 يناير 1956)

إلا أن المشرع العرسي ، وقد رأى تجنيب استرداد عين الأموال الموقوفة قد أورد في الفقرة الثانية من الفصل 639 من أصول محاكمات الجزائية الفرنسية صا بعيداً ، بأنه في مثل هذه الحالة لا يتم للمحكوم عليه المبرأ إلا استرداد الدخل الصافي للأموال الموقوفة ، واسترداد عن الأموال التي لم تحر عليها التصفية كما هي حالتها الراهنة .

ومن جهة أخرى ، فإن الفصل 5 من الظهير المؤرخ في 6 فبراير 1958 الخاص بموضوع المعو ، قد نص على أن المعو عن العقوبة الأصلية لايسرى على المصادرة إلا إذا كان قرار المعو قد تضمن نصاً صريحاً على ذلك . هذا إلى أن سريان المعو على المصادرة لا يؤثر وليس له معمول على إجراءات نقل الملكية التي تم تبقيدها مقتضى الحكم السابق .

وأخيراً فإن المصادرة المخصوص عنها في الفصلين 43 و 44 ، لايجوز أن يحكم بها إلا مع التحفظ بالنسبة لحقوق الأشخاص الآخرين الذين يملكون حق المطالبة بالاشياء الموضوعة تحت يد القضاء ونوال استردادها وفقاً للقواعد انعية في الفصلين 105 و 107

6) حل الشخص المعنوي (الفقرة السادسة من الفصل 36 . والفصل 47) :

عرف الفصل 47 عموبة حل الشخص المعنوي في أنها تنصير معه من مواصم النشاط الاجتماعي ولو تحت اسم آخر وبأشرف مديريه آخرين

ويترتب على هذه العقوبة تصفئة أموال السجين المذنب

وتحدد الفقرة الثالثة من هذا الفصل أنه لا يجوز الحكم بسلك العقوبة إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون ونص صريح وارد في قرار الحكم (انظر من قبيل المثال الفقرة الأخيرة من الفصل 7 . والفصل 27 من الظهير المؤرخ في 3 جمادى 1378 موافق لـ 15 نوفمبر 1958)

(7) نشر قرار الحكم (الفقرة السابعة من الفصل 36 . والفصل 48) :

بصرف النظر عن الاعراض المتصورة من معسول الفصلين 606 و 621 من المسطرة الجنائية ، والخاصة بإجراءات النشر والاعلان في حالاتي الحكم العياني والمراجعة ، فإن لنشر بعض الاحكام غاية أخرى وهي تحقيق التعويض عن الاذى المعنوي أو الفضيحة اللذين نشأ من تصرف الفاعل أو المسبب للجريمة . ويمرر الحكم اما بإدراجه بالصحف أو بإعلانه بأماكن معينة .

يجوز الحكم بهذه العقوبة الإضافية في كافة المواد الجنائية والحجية والبسيطة ولكن يتوجب لذلك أن تكون مخصوصا عليها حصيصا .

ففي بعض الحالات حملها القانون وجوبية والرامية للمحاكم . على أنها في أغلبها ما تكون ، حوازية ترك القانون للمحاكم مجال الجيار في تطبيقها كما هي الحال في المعسول 388 و 455 و 578 من القانون الحائلي ، وفي الفصل 5 من الظهير المؤرخ في 20 سبتمبر 1914 بشأن السكر العلى ، وكذلك في الفقرة الأخيرة من الفصل 15 من الظهير المؤرخ في 14 أكتوبر 1914 بشأن أعمال الاحتيال ، وكذلك أخيرا في الفصل 25 من الظهير المؤرخ في 21 نوفمبر 1957 بشأن تنظيم الاسعار ومراقبتها .

كما أوضح الفصل 48 ضرورة قيام المحكمة بتحديد نفقات النشر وتعميرها اذا كان هذا النشر واجب الاجراء في صحيفة واحدة أو في عدة صحف ، على أن تكون مدة الاعلان في الأماكن المعينة دون الشهر . كما حمل كافة النفقات مشرطة على عاتق المحكوم عليه .

وأخيرا فإن نزع هذه الاعلانات وإزالتها من أمكنتها يعرض الفاعل للعقوبة المعينة في الفصل 325

وتجدر الملاحظة بأنه يجوز للمحكمة بناء على طلب صاحبه الجزية أن تقرر درج الحكم في الصحف واعلانه في بعض الأماكن العامة ، حتى ولو لم تكن عقوبة النشر هذه مقررة في الحكم كمعقوبة إضافية حاضرة لاحكام الفصل 48 . ذلك أن

للمصلحة حتى طلب التعويض عن الضرر أو الإنداء لحاصل . في حالة عدم
القدح والمشيهر
وان المعونات الاضافية اسببة في الفصل 40 تضم عدد مدهما ومما لاحكام
الفصل 122 من قانون المعونات

الباب الثالث

اسباب انقضاء المعونات والاعفاء منها وانقاف تنمذها (الفصول 49 الى 60) .
عند الفصل 49 اسباب انقضاء المعونات والاعفاء منها وانقاف تنمذها في
ما يلي :

- 1) موت المحكوم عليه
- 2) العمور العام
- 3) لقاء القانون الجنائي المحكوم بمقتضاه
- 4) العمور
- 5) التقادم
- 6) انقاف تمديد المعونة
- 7) الانقراض الشرطي
- 8) الصلح اذا أحازه لقانون بمصر صريح

1 - موت المحكوم عليه :

نص الفصل 50 على أن موت المحكوم عليه لا يحول دون تنفيذ الجزاءات المالية
على تركته .

ويعهم من الجزاءات المالية : الصرامات ، بدل العطل والضرر ، استرداد الاموال.
مقتات المحاكمة .

وان قابلية افعال العقوبة في الجزاءات المالية من المحكوم عليه في ورته
بالاضافة للتركة يبدو وكأنه متعارضا مع مبدأ ذاتية العقوبات ومبدأ انتفاء
السياسة فيها ، (لا اناية في العقوبات)

غير أن لهذه العاقبة سببا مبررا وهو كون المآل المثل المبرر على
المحكوم عليه تماثل الدس وتصيح بحكم هذه المآله فانه المفعول وراحة المحصل
بالسنة لاموال المدن أى بالنسبة لاموال المحكوم عليه وتركه

ويجدر الايضاح فى أن أحكام المآلات المالية لاتصح فانه للسبب على
اتركة إلا اذا كانت مسنونة ، قبل يوم الوفاة ، للشروط الواردة فى المصلى
644 و 645 أى أن يكون القسم منها الخاصص لحقوق السياة العامة وه تصيح غير قابل
للطس ، ويكون لقسم الآخر من تلك الأحكام العائد تممه لادعاء الشخصى وه
أصبح نهائيا. علما بأن الحكم يصيح نهائيا عندما يزول امكان استئنافه أو الاعتراض
عليه . ويصبح غير قابل للطس عندما تزول امكانية تممه أمام المجلس الاعلى

واذا مات من حكم عليه غيابيا قبل انقضاء مدة التقادم فان أحكام المآلات
مالية التى سبق أن تم تممها على أمواله ، أو التى يجب تممها على تركته من
بعده ، تصبح مكتسبة قطعية . لان وفاة المحكوم عليه تفقد وتزيل فى هذه الحالة
عن الأحكام الفياضة قابليتها للطس فيها . (قرار محكمة المميز الفرنسية ،
الفرقة الجنائية ، المؤرخ فى 26 أبريل 1951)

أما ما يملق بالنعويضات المدنية المحكوم به غيابيا ، فانها تصبح قابلة
للتفيذ بمجرد انقضاء مدة التمصر المصوص عليها فى الفقرة الاولى من الفصل
373 من المسطرة الجنائية .

وأخيرا تحدر الاشارة الى أن موب المحكوم عليه لايحول دون تمم تدابير
الرقاية المبنية (الفصل 94)

2 - المعو الشامل (الفصل 49 والفرقة الثانية من الفصل 51) :

عرفا وتقليدا ، تقوم فكرة المعو الشامل على أساس سببان الجريمة . أو
على أساس الفاء بعض الأحكام دا كانت الجريمة قد اقتربت بحكم .

وبمقتضى أحكام الفصل 51 لا يكون المعو الشامل إلا بص تشريعى صريح ،
وهو من اختصاص السلطة التشريعية وحدها .

انه يتميز بالطابع الموضوعى عندما يشمل فئة معينة من المآلات أيا كان
مرتكبها .

ويتميز بالطابع لشخصى عندما يخضع تطبق أحكامه لشروط معينة مبرورة
فى أشخاص مرتكبى الجريمة (المانع المتندى . المانع . الماصر)

أما آثار المعو الشامل فتحددها النص التشريعى الذى صدر المعو بوجه
ولس لها فى كل حال أى ماساس بعمق الغير . يسمى أن للمعو مفعولا منصو

العقوبة الأصلية والعقوبات المبرمة ولكن لا يمكن أن يلغى كلا العقوبات التي سنتحها صفة الجريمة .

كما وأن العفو الشامل يوقف - كما عدا - من مخالف - تعيد التدابير الوقائية الشخصية ولا أثر له على تنفيذ التدابير المبنية .

وأخيرا فإن العفو الشامل الرامي بحيث أن طلب إرجاعه بشأن عمومه مشبوهة ، العفو هو طلب مرفوض شكلا .

3 - إلغاء القانون الجنائي (الفقرة الثالثة من الفصل 49 . والفصل 52) :

بمجرد ما يقرر المشرع إلغاء صفة الجريمة عن عدة ما ، تصبح كافة العقوبات المحكوم بها على صاحب العدة غير قابلة للتنفيذ ، ويوضع حد للعقوبة الحادي بعينها .

إن الفصل 52 الذي يثبت هذه القاعدة المقررة في الفصل 5 قد أوجد لها استثناء متعلقا بالقوانين المؤقتة . ولقد جاء في الفصل 7 بأن لهذه القوانين مفعول واجب التطبيق على الجرائم الواقعة أثناء سريانها حتى ولو كان قد انقضى أجل وقتها المحدود .

وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء القانون الجزائي لا يفضي بحسب إلى منع تعيد العقوبات الأصلية ولكنه يشمل كذلك العقوبات الإضافية والتدابير الوقائية (الفصول 5 و 9 و 96) .

وأخيرا فإن القوانين التي مر عليها زمن بعيد لم تطبق فيه ، أي التي أهملت بسبب قدمها أو تهادى الإحقاق عليها ، فهي على أهمالها تظل ، إذا لم تكن ملغية بقانون صريح ، واجبة الحرية مبرية الاخراء (قرار محكمة التمييز الفرنسية الفرقة الجنائية . المؤرخ من 14 - 2 - 1898)

على أن الإلغاء يمكن أن يكون ضمنيا وذلك في حالة ما إذا كان القانون غير ملغى بقانون صريح ولكن نصوصا خاصة امت تعالج موضوعه بشكل يناقض مضمونه ومهمومه فيؤخذ بالنص الجديد وبهمل النص القديم وكأنه ناب ملغى قطعا

4 - العفو (الفقرة الرابعة من الفصل 49 . والفصل 53) :

يوضح الفصل 53 بأن العفو حق من حقوق حلاة الملك . وأن أحكامه معدده في الظهير المؤرخ في 6 فبراير 1958 المعدل بالظهير المؤرخ في 10 عشت 1960 وقد أدعت وزارة العدل بشاه المباشر البالمة :

رقم 20 في 11 ديسمبر 1957

رقم 27 في 27 و 28 يناير 1958

رقم 31 في 11 مارس 1958

رقم 31 في 28 مارس 1958

رقم 39 في 28 أبريل 1958

رقم 182 في 22 مارس 1967

ان المعفو هو منحة موهوبة للحكوم عليه ، نزيل عنه المعفوية كلياً أو حربياً
ويمكن أن يصدر من دون طلب ، كما يمكن التماسه واستصداره بطلب حسب
الاصول .

وسواء كان المعفو جنائياً أو افرادياً فإنه يشترط فيه امران

أولاً : يجب أن تكون المعفوية محكوماً بها بحكم أصبح غير قابل للطعن
والا فلا يرد أن يعفى عن معفوة لم تزل ، بحكم درجات المحاكمة ، حاصدة للمعذور
والتبديل وربما للاعتفاء

ثانياً : يجب أن تكون المعفوية قابلة للتسديد ، وعلى هذا فلا يمكن تحقيق
حماية المعفو اذا كان المحكوم عليه مستفيد من احكام وقف التسديد ، طالما أن وقف
التسديد لم يلغ ، أو اذا كان محكوماً بأغليات ولم يتم ازالة اثر الحكم القياسي ،
أو كانت عقوبته مشمولة بمعمول المقادم .

وان الاصول التي تنظم وتعين خصائص المعفو ومشتلاته مبينة في المظهر
والمناشير العدلية التي مر ذكرها .

وتجدر الإشارة الى أن كل عقوبة قاصية بالاعدام تستلزم تلقائياً ودون طلب
اجراء معاملة استصدار عفو ، ولا يجوز أصلاً ، تنفيذها الا بعد اقتراح التماس
المعفو بالرمس (الفقرة الثانية من الفصل 649 من المسطرة الجنائية)

وجب ان اللجنة المختصة بشئون المعفو لا تجتمع الا بمساحات الاعاءد الارصة
الجبري ، فقد يصادف بالنسبة للمقومات لقصيرة أن لا يبحث في طلب العفو اولا
ينتهي إصدار القرار بشأنه الا وتكون قد انقضت مدة تلك المعفوية ، وعلى ذلك
فقد وجه المشور رقم 20 المؤرخ في 11 ديسمبر 1957 ، البيانات العامة نحو هذا
تدبير مؤقت بإيقاف تنفيذ عمويات المجلس التي تقل عن ثلاثة أشهر ، وعلى هذا
عمويات العرامة كذلك ، اذا كان هنالك اجراء أو طلب مقدم باسمه من المعفو عن
تلك المقومات ، لتتجه فصل المراجع المختصة في الموضوع

ولقد نصبت ، لدات العاية ، العقوبة التالية من الفصل 53 على انه اءا عدم سلب العفو عن محكوم عليه معتقل من أجل حنحة أو مخالفة ، حار لوزير العدل بصفه استثنائية أن يأمر بالافراج عنه ريتما يبت في الطلب على أن هذا الاستثناء قاصر على الجنح والمخالفات البسطة ، مما يقضى العقوبات الحائثة عن هذا الدبح

للعفو صفات واشكال مختلفة :

أولا : ربما كان كليا أو جزئيا .

ثانيا : ربما كان شرطيا ، كان يكون مثلا مصحوبا بشرط عدم تمام المعنى خلال مدة معينة بما يوجب الادانة والعقوبة

ثالثا : وربما كان مسندلا للعقوبة ، فحل محل العقوبة المحكوم بها عقوبة من ذات الصند أو المرتبة ولكنها أخف من الأولى .

أو تستبدل عقوبة الحبس بالزام المحكوم عليه بداء مبلغ من المال لى الحرية

العقوبات التى ينطبق عليها العفو :

يمكن أن يشمل العفو كل عقوبة حائثة أو حنحة أو بسطة ، شريطة أن تكون للعقوبة طابع جزائى

وعلى هذا فإن العفو يسقى عن الامور التالية :

- 1 - الحبس من أجل سببفاء مال .
- 2 - بقات المحاكمة
- 3 - الغرامات المدنية
- 4 - الغرامات أو الرسوم الحائثة (الكحول ، السع ، لمح المراجعة ، مراقبة الاسعار) .
- 5 - الغرامات الادارية (مراقبة الاسعار ، نفليات السيارات)
- 6 - العقوبات المسلكية الصادرة من مؤسسات مهية . باستثناء ما ورد بشأن تنظيم رعاية الحامين وتعاطى مهة المحاماة (الفقرة لثالثة من الفصل 64 من الظهير المؤرخ فى 18 ماى 1959)
- 7 - الدابير التهذيبية المتخذة لمصلحة العصر الحائضى .
- 8 - الترويضات المدنية .
- 9 - الايداع لقصائى فى مؤسسة علاج الامراض العقلية ، أو الوصع القصائى فى مؤسسة صحية .

آثار العفو :

إن العفو لا يسحو إلا بتعدد العموه . ويعنى استمرار معقول احكم فائدا بالنسبة لطبى العود والابعاد وايضا السعد (لعقل 4 من الظهير المؤرخ فى 2 - 1958) . ويكتفى بوصح اشاره العفو على الحظافة رده 1 من اسجل على (الفقرة الاولى من الفصل 701 من المسطرة الجنائية) .

ولا تناول آثار العفو العقوبات الاصاحية أو الدوائر الوقائيه المرافعة للعموه الاصليه الا اذا نص مرسوم العفو الملكى صراحة على ذلك (الفصل 5 من الظهير السالف ، والفصل 97 من القانون الجنائى)

ويدور أن تضامن المرامات المنصوص عنه فى الفصل 109 من القانون الجنائى قابل لان يكون مشبولا بمفعول العفو بالرغم من أن الظهير المؤرخ فى 5 فبراير 1958 حال من كل تنويه بهذه الباحية . ويشأ عن هذا التناول حالات .

الاولى . اذا ألغى العفو الصرامة عن أحد المحكومين المتضامنين فيحدد مقدار مبلغ تلك الصرامة من مجمل المبلغ المترتب بالتضامن على الجميع .

الثانية : اذا ألغى العفو التضامن فيما بينهم فيترتب على كل من المحكومين ما يصيبه ويصبح فى حل من الالتزام بما يصيب سواه

الطابع الالزامى للعفو :

لقد سبقت الإشارة الى انه يمكن أن يسح العفو تلقائيا بدون طلب . وحيث ان لعفو متصل بموضوع تنفيذ العموه وهى امر عائد للنظام العام . فلا يمكن ادن للمحكوم علمه أن يتصل من أثر العفو أو أن يرفض تعينه .

5 - التقادم (الفقرة الخامسة من الفصل 49 . والفصل 54) :

يخصم التقادم الى القواعد المعبة فى الفصلين 688 و 603 من المسطرة المدنية ولقد نوقشت مشروعية التقادم كثيرا . ولم يرل العاض دائرا حولها وخصوصا ما يتعلق منها بجرائم الحرب . فهالك ثمة تقول بها وترى بتقادم برييرا فى أن اصلحة الاحتشاعه لاتصر على تعدد عموه أصعب . مسبة . وفئة تعارضها مستندة الى أن الاحد بالتقادم يشكل تنحعا لمجرمين الخطرين من أهل الحداقة .

ومها كان الامر فان القانون الجنائى قد احم به ومحرره فى ذلك مسبة المسطرة الجنائية .

المقوبات القابلة للتقدم . والمقوبات الغير قابلة له :

ان المقوبات الاصلية التى شملها التقدم هي

1) عقوبة الاعدام ، والمقوبات الحائنة والسحة والمسطرة السالبة للحياة
(السجن المؤبد أو الموقت ، الحبس ، الاعتقال) .

2) عقوبات المرامات المحمية والمسطرة بما فيها المرامات المالية الحائنة
والمصادرات .

غير أن هنالك استثناء عن هذه القاعدة ، وهو الذى نص عليه الفصل 191
في فقرته الثانية من قانون العدل العسكرية ، من أن الاحكام الصادره عما
لنسب حرب من الخدمة أو تمرد وقع فى الخارج أثناء حالة الحرب ، لا تحصص
للتقدم كما لا تحصص لذلك الدعوى العامة .

المقوبات الاضافية :

لقد نصت الفقرة الثانية من الفصل 688 من المسطرة الجنائية على أن التقدم
لا يسمع استمرار الجرحان الوارد فى قرار الحكم أو الناشئ عن نتائج الحكم القانونيه
ولا يخلف من المقوبات الاضافيه عن معمول هذا الفصل الا موضوع الجرح
القانونى الذى سبق شرحه

التدابير الوقائية :

لقد نص الفصل 98 من قانون المقوبات على أن التقدم على المقوبات الاصلية
لا يمتنع عنه تقدم التدابير الوقائية .

عبر أن المصلي 99 و 100 قد جاءا بما يفيد أن التدابير الوقائية الغير المعدة
سرى عليها معمول التقدم اذا مرت عليها فترة معينة من الزمن . أما المدع من
الإقامة فقد ورد بشأنه فى الفقرة الساسه من الفصل 689 ما يلى

« اذا مرت على العقوبة مدة التقدم الجنائى يحصص المحكوم عليه حصصا طئه
حياته لعقوبة الابداع عن دائره المعالة أو الاقليم التى يسمر بها النحى عنه أو
ورثته الماشرون »

مدة التقدم على العقوبة :

من المعلوم أن المسطرة الجنائية وحدت مدة تقدم الدعوى الصمه مع مد
تقدم العقوبة . وقد حدد الفصل 689 مدة التقدم على المقوبات السحة حصص

سنوات ، الا اذا زادت معقوبة الحبس بحسب سنوات فيكون عندئذ مدة التقادم مساوية لمدة العقوبة . وحدد الفصل (99) المدة لعائنه للمخالفة الصلطة سبب علما بأن طبيعة العقوبة هي التي تشكل أساس تحديد المدد . لا النوع التي تنسب اليه الجريمة .

وعلى هذا فان العقوبة المحببة لصادرة من اجل جرم جاني . وقد صدرت حجية نتيجة عدد او طرف مخفف . تقادم مدة خمس سنوات كما وان العقوبة الصلطة الصادرة من اجل جرم حتى تقادم بمدة سنتين . وعلى هذا فمن كان محكوما عليه غيابيا بعقوبة حنائة ثم تعرض واراد ان الحكم العياني الا انه حكم بعقوبة حجية وكان قد مر على الحكم العياني خمس سنوات فانه يسوجب لسقاط المتابعة عليه . ذلك انه انتهى بعقوبة حجية مرت عليها مدة التقادم

واما لتدبير الوقائية فانها تقادم بمدة خمس سنوات ، وادا كانت مدة التدبير الوقائي المحكوم به تزيد على خمس سنوات فان مدة التقادم تكون مساوية لمدة التدبير المحكوم به (الفصل 99)

واخيرا فان العقوبات المدنية التي صدرت بمقتضى احكام زجرية (كفاح المحاكاة ، واسترداد الاشياء ، والاموال . وتمويه العطل والضرر) . تقادم بعد اكتسابها قوة لشيء المحكوم به بثلاثين سنة حسب قواعد التقادم المدني (الفصل 284 من المسطرة المدنية .

نقطة ابتداء مدة التقادم :

ان تحديد نقطة ابتداء مدة التقادم يختلف باختلاف طبيعة الاحكام . واما ما يتعلق بالعقوبات فان نقطة ابتداء المدة هي يوم صدور قرار الحكم . وسيان صدر الحكم بالمواجهة او بالحياب .

وبخصوص التدابير الوقائية فقد نص الفصل 99 من القانون الجنائي على ان ما لم ينفذ منها يسقط بالتقادم بحسب سنوات تبدأ اما من تاريخ عدم تنفيذ العقوبة السالبة للحرية تنفيذا فعليا او دفع مبلغ للمرمة . واما من تاريخ حصر عدم العقوبة

انقطاع وتوقف مرور الزمن على العقوبة :

المعروف ان الصرق بين انقطاع مدة التقادم وبين توقفها هو ان المدة الاحكامه للتقادم ، في حالة الانقطاع . تعود على بدء وتسير بدء ومعددا من تاريخ الانقطاع اي ان المدة التي سبقت الانقطاع تسقط من حساب المدة الاحكامية وتسير منها

فى حين أن الوقت الذى سبق الوقف يحسب من أصل مدة التقادم الاحتمالية
وصاف الى الفترة التى تلى لتوقف .

وأما بشأن العقوبات المدنية فقد رأى المتهدون أن انقطاع التقادم لا يتحقق
بذوق تبليغ المحكوم عليه حكم العقوبة . بل انه لا يمكن أن يشأ الا من يفسد
العقوبة بشخص المحكوم عليه .

و. حالة حرب المحكوم عليه من السجن خلال فترة فصائه المدة . تبدأ مدة
التقادم . بالنسبة لمدة العقوبة المشقة من تاريخ حدوث الهرب وبقوعه

أما ما يتعلق بالعقوبات المالية فإن مدة التقادم لا تقطع الا بالاداء أو المحر
أو تعمد الحبس استثناء للمال . ولا تقطع بالسلب أو بالاحطار والاداء .

وبالنسبة لموضوع تسليم المحرمين . من المتفق عليه أن مجرد طلب تسليم
المحكوم عليه لا يقطع مدة التقادم . الا أن وقوعه الناشئ عن معقول ذلك الطلب
يشكل مطلقاً لمرور الزمن والتقادم

أما بشأن توقف مدة التقادم فإن المتهدين لا يرونه وارداً الا اذا تعدد تعبد
العقوبة لسبب ما يوسى مشروع كسلوك احدى طرق المراجعة القضائية . أو لسبب
عائق فعلى كالمبصانات أو احتلال البلاد من قبل جيش احدى .

اثار التقادم :

ان التقادم يمنع تعمد العقوبة

ويتوجب لاخذ به حكماً وتلقائياً . ولا يستطيع المحكوم عليه النازل عن
مفعوله . لتعلقه بالنظام العام . فهو شبيه من هذه الناحية بالفر .

أما الاحكام المتقدمة فابها تطل مدونة فى السجل العدلى لتؤخذ بمعزلها
فى حالة المود وفى موضوع الافضاء .

كما وان تقادم العقوبة لا يؤثر على المحرمان من الاهليات . الناشئ عن الحكم
ولعل المشرع قد أراد بعض العزاء لدوى الصحية فسمح فى الفصل 690 المحكوم
الذى تقادمت عقوبته من الإقامة فى منطقة الضحية أو ورنثها مدى الحياة ان كان
المحرم حائثاً . وخمس سنوات ان كان حائثاً .

وأخيراً فان التقادم يجعل الحجم الفياضى فى الحياة أو المحبة غير فاسد
للطعن إذ جاء فى الفصل 692 ان المحكوم عليهم غيابياً أو بسبب النخف . الذين
تقادمت عقوبتهم لا يمكن ابدال من الاحوال أن يقدموا انفسهم لعصاء العقوبة المحكوم
بها عليهم غيابياً

6 - إيقاف تنفيذ العقوبة « الفقرة 6 من الفصل 49 - والعصول 55 الى 58 » :

ان ايقاف تنفيذ العقوبة هو سلطة معطاة الى المحاكم بالسماح مع المحكوم عليه وذلك بتأجيل تنفيذ العقوبة بحقه . ولا يصح هذا النوع من الاعفاء قطعيًا الا اذا مرت خمس سنوات على تاريخ الحكم كان خلالها سلوك المحكوم معه جيداً عن أن تطاله عقوبة جديدة بالحبس أو عقوبة أشد .

ومثل البحث في الشروط التي يمكن من خلالها منح ايقاف تنفيذ العقوبة برؤياحية تمهيدية لابد من «محصيها» .

لقد جاء في الفصل 55 من القانون الجنائي ما يلي :

« في حالة الحكم بعقوبة الحبس أو المراقبة ، يعبر مواد المخالفات ، اذا لم يكن قد سبق الحكم على المقيم بالحبس من أجل جنائية أو جنحة عادية ، يجوز للمحكمة ان تأمر بإيقاف تنفيذ تلك العقوبة . على أن تدل ذلك »

ومن تدقيق هذا النص يرى أنه حال من أي شيء في حين أن الفصل 146 و 149 و 150 المتعلقة بالاسباب المحففة ، قد أوجست المحفظ بعبارة « الا اذا وجد نص قانوني يمنع ذلك » .

فقد صدر بعد الظهير المؤرخ في 10 محسنت 1352 والذي أبطل النصوص المانعة لتطبيق ايقاف التنفيذ والاسباب المحففة ، لقد صدر بعد هذا الظهير نصوص جديدة أبعدت في بعض الحالات امكان تطبيق ايقاف التنفيذ ، وامكان تطبيق الاسباب المحففة كالفصلين 21 و 22 من الظهير المؤرخ في 21 نوفمبر 1957 الخاص بتنظيم الاسفار ومرافقتها ومثلها :الظهير المؤرخ في 16 يونيو 1961 المعدل للظهير 33 المؤرخ في 11 ابريل 1922 الخاص بصيد الاسماك في المياه الواقعة داخل الاراضي . وكذلك الظهير المؤرخ في 30 يونيو 1962 المفبر للفصل 18 من الظهير الصادر في 21 يوليوز 1923 المتعلق بضائقة الصيد

وبدا كانت هذه النصوص المتعلقة بالاسباب المحففة قد قيمت تطبق تلك الاسباب بـنتيجة المحفظ الزارد بعبارة « الا اذا وجد نص قانوني يمنع ذلك » ، في العصول 146 و 149 و 150 ، فان الحالة ليست مماثلة بالنسبة لايقاف تنفيذ العقوبة . ذلك ان قاعدة التقيد في تاويل نصوص القوانين تحيلنا على الاحد سفعول نص الفصل 55 وقد جاء محراً لبدأ ايقاف تنفيذ العقوبة وحالياً من أي استثناء ، حوله .

1) شروط تطبيق إيقاف التنفيذ :

1 - انتهاء حكم سابق :

- لا يسمح إيقاف تنفيذ العقوبات إلا إذا كان الطمس أو التمهيد غير محكوم سداها بمعونة حسن أو أئند ، من أجل حماية أو حجة مطلقة بالمعنى العام
- ولا يسمح تطبيق إيقاف تنفيذ لسياسة حسب حكم سابق فهو بالظلمات التالية
 - عمومية المرامة .
 - عمومية الاعتقال لمدة تقل عن شهر
 - تدابير الحماية الخاصة بالقاصرين
- العقوبة المرفعة بإيقاف التنفيذ إذا كان قد مر على الحكم بها المدة المخصوص عليها في الفصل 55 وأصبح الحكم بها كأن لم يكن
- العقوبات الصادرة من أجل مخالفات عسكرية صرفة ، ممددة في الكتاب الثاني ، الباب الثاني ، الفروع 1 إلى 11 من قانون العدل العسكري
- العقوبات التي شملها المعفو العام أو أعيد بشأنها الاعتبار .

2 - الاحكام التي يجوز إيقاف تنفيذ عقوبتها :

يتضح حسبما جاء في الفصل 55 من قانون الجزاء أن الاحكام الفاصلة بالحس أو بالفرامة الضبطية ، هي وحدها التي يمكن إرفاقها بإيقاف تنفيذ العقوبة .

ولقد انتهى في هذا الصدد العقوبات المالية والاعتقال لأقل من شهر والفرامة الضبطية .

ومما تجدر ملاحظته هنا أيضا أن طبيعة العقوبة هي التي تؤخذ بعين الاعتبار ولا ينظر إلى النوع الذي تنتسب إليه الجريمة . فعقوبة الحبس الصادرة حسب عمل حائى وقد روعيت فيها المصلحة أو ظروف التمهيد ، يمكن أن يصحبها إيقاف التنفيذ . على أن الفرامة الضبطية لا يمكن أن يصحبها إيقاف التنفيذ إذا كانت مقترنة بعقوبة حجية . ويجوز أيضا أن يرفق الحبس بإيقاف التنفيذ إذا كان الحبس وفقا للفصل 27 من القانون الجنائي ، مصحوبا بمعونة الحرمان من الحقوق الوطنية كمعونة أصلية .

ب) الشروط الشكلية .

1 - أسباب الحكم :

إذا كان إيقاف التعميد جواريا وغير ملزم للمحاكم ، وكان لا يبرم على المحاكم تعليل رفضه ، فلا يمس هذا انتهاء التزامها بتعليقه إذا فرز صحته وتطبيقه .

ولقد جاء في قرار لمحكمة النقض الفرنسية . أن الحكم المصنوع بإيقاف تعميد المعوبة يتمرر للنقض والبطالان إذا لم يذكر المحكمة في صدره أن شروط إيقاف التعميد موفورة في القضية (قرارات محكمة النقض - الفرقة الحاشية - الصادره ساريخ 8 - 7 - 1930 و 24 - 3 - 1944)

2 - ائذار المحكوم عليه :

نقد جاء في الفصل 8 ما يلي :

« إذا كان المحكوم عليه حاضرا في الجلسة ، يرس على القاضي الرئيس بمحذر الطعن بالحكم بإيقاف التعميد . أن يدره بأنه إذا حكم عليه مرة أخرى في الاحول الملية بالفصل 56 فسوف تنعد عليه فعلا هذه العقوبة بالأصادة الى المعوبة لى قد يحكم بها عليه فيما بعد ، دون أى دماح ، كما انه سوف يتمرر بتعويبات المشددة بموجب حالة المود » .

وان هذا الئذار محصن الطعن للاحكام الواحاه الحصوره . الا أن الاجهه القضائى لايعتبره جراء جوهريا يسبب هباله البطلان (قرارات محكمة التمييز الفرنسية - الفرقة الحاشية - المؤرخة في 27 - 10 - 1915 و 31 - 7 - 1952)

ج - آثار إيقاف تعميد العقوبة :

1 - نتائج إيقاف التعميد المباشرة :

إذا كان المحكوم عليه بحالة افعال احساطى أو إذا كان ملاحقا من أجل جحة مسطحة ، نوجب اطلاق سراحه بالرغم من وفوع اسنواف الساة العامة (الفصل 406 من المسطرة المدنية) .

وإذا كان همالك حكم صادر بأحر درجه من درجات المحاكمة - (حكم من محكمة الاستئناف أو حكم من محكمة الحايات) - . قاص بعموة مسحونة بانعاف

التعبد وفق الفصل 486 من المسطرة الجنائية . ويتوجب اطلاق سراح المحكوم عليه
في كل حال بالرغم من وقوع التعبد وطلب التعبد . وذلك تطبيقاً للمادة الثانية
من الفصل 584 من المسطرة الجنائية المعدل بالظهير المؤرخ في 28 سبتمبر 1962

وتجدر الإشارة الى أن محكمة الاستئناف التي تنظر في التعوي مناء على
استئناف الطعن وحده ، لا تستطيع إلغاء ايقاف التعبد المقرر في البداية حتى
بحالة تبريلها منه عقوبة الحبس أو مئذنة صلح العرامة

2 - نتائج ايقاف التعبد أثناء هذه الايقاف (التجربة) :

نقد نص الفصل 56 من قانون المعونات على ما يلي :

« يصبح الحكم بإيقاف التعبد كأن لم يكن بعد مضي خمس سنوات من التاريخ
الذي صار فيه الحكم حائزاً لقوة الشيء المحكوم به . اذا لم يرتكب المحكوم عليه .
خلال تلك الفترة ، جريمة أو جنحة عادية حكم عليه من أجزائها بالحبس أو بعقوبة
أشد » .

« وبالعكس ذلك اذا ارتكب جناية أو جنحة داخل أجل الخمس سنوات المصوص
عليه في الفترة السابقة فإن الحكم بالحبس أو بعقوبة أشد نسبت تلك الجناية أو
الجنحة ، ولو صدر الحكم بعد انصرام الأجل المذكور ، يترتب عنه جنماً بقوة القانون .
عندما يصير نهائياً ، إلغاء وقف تنفيذ الحكم

وتعبد المعقوبة الأولى قبل المعقوبة الثانية دون ادماج »

ان ايقاف تنفيذ المعقوبة يفتح ابتداء من اكتساب الحكم الذي تضمنه .
الدرجة العطفية ، فترة امتحان مطردة من الوقت قدرها خمس سنوات .

وخلال هذه الفترة يترتب على المحكوم عليه الذي استعاض من ايقاف تنفيذ
العقوبة أن لا يرتكب إحدى الجرائم المقصودة في الفصل 56 .

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة الى الأمور التالية :

- يسجل الحكم مع ايقاف التنفيذ في السجل المعدل على أن لا يرد قيده
على البطاقة رقم 3 (الفقرة 2 من الفصل 707 من المسطرة الجنائية)

- لا يشمل تأجيل تنفيذ العقوبة تأجيل أداء رسوم المحاكمة أو التعويضات
المادية . وكذلك فإنه لا يسرى على المعوقات الإضافية أو فقدان الأهلية . وبم زوال
المعوقات الإضافية وفقدان الأهلية عندما يصير الحكم بأيقاف التعبد كأن لم يكن
(الفصل 56)

بـ راجعاً فإن الفصل ٥٤ ينص على أن لا أثر لأمر وقف تنفيذ العقوبة على التنازل الوفاة .

د) عودة الاعتبار :

على ضوء الفقرة الأولى من الفصل 5٥ يعتبر الحكم بإيقاف التنفيذ كأن لم يكن إذا هرب مبرة الخمس سنوات دون أن يرتكب المحكوم عليه فعلة توجب الماء وقف التنفيذ .

وان المحكوم عليه الذي تخافى سبب ابطال ايقاف التنفيذ بحد نفسه قد اعد اعساره اليه ، ومجبت العقوبة عنه ، ورأى معها فقدان الاحلية والمقويات الاصلية ولكن تعود عفويته حساساً عليه في حالة العود أو في حالة الاقصاء ولا تشكل بعدئذ عقبة أمام احتمال ايقاف تنفيذ عقوبة جديدة .

وبعد فإن الحكم بإيقاف التنفيذ يجب أن يظل مستحلاً في المطامع رغم د من السجل العدلي

هـ) الغاء وقف تنفيذ العقوبة (الفقرة الثانية من الفصل 56) :

إذا ارتكب المحكوم عليه خلال الخمس سنوات التي تلب تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية ، ما يستلزم عليه عمرة احسن أو عقوبة أشد ، من أجل حصة أو حاية ، يظل معطول ايقاف التنفيذ تلقائياً بدون قرار ينحد بشأنه . ويقوم على البينة العامة واجب العمل على تنفيذ مقتضيات الالاء

هناك تشابه بين الاحكام التي تشكل والتي لا تشكل صمورة مائة من نوال وقف تنفيذ العقوبة ، وبين تلك التي تفضي والتي لا تفضي الى العائه . وقد بحثنا هذه الناحية سابقاً .

ومن الواضح انه يجب وبكفي أن تكون الجريمة الموحدة لالاء محدة وقف التنفيذ قد وقعت خلال الخمس سنوات المصروص عنها . ولا شأن إذا صدر الحكم بتلك الجريمة بعد اقضاء تلك المدة . وان ما ورد في الفقرة الثانية من الفصل 56 بهذا الموضوع كاف وصريح

وإذا كان هناك عملة سبى أو وقعت قبل تاريخ اكتساب الحكم العاصي حرمه السفيه ، للدرجة القطعية ، فليس لها من أثر على قيام وقف التنفيذ . ذلك انها سابقة لمحة وقف التنفيذ وسابقة بالتالي للادار والسسه اللذين صرص العاصي ضرورة توجيهها الى المحكوم عليه

آثار الألفاء:

بحاله يحتمل أسباب العاه، وقف التعبد المدرجة في الفقرة الثانية من الفصل 56. يوجب على المحكوم عليه بعد المعوثة الأولى التي كانت موقعه، - المعوثة الثانية التي سببت فعلها العاه وقف التعبد. على أن نعد المعربات من دون ادماج، وبمعنى على ذلك أيضا الاحد بمقومات العودة مع عقوبة الاقصاء.

وإذا تقرر عن طريق الاحطاء اوراق المعوثة الجديدة بإيقاف التعبد فلا يبع هذا من اعتبار وقف التعبد السابق ملهى والاحد سائق العائه (قرارات محكمة التمييز الفرنسية - الصرفة الحائثة - المؤرخة في 22 ماي 1928 و 16 يوبيسو 1962).

وأخيرا، يرجع السطر في ما يحدث من مسائل مراعية عارضة تعلق بالتعبد الى المحكمة التي أصدرت الحكم الثاني وفقا للفصل 646 من المسطرة الحائثة.

7 - الافراج الشرطي (الفقرة السابعة من الفصل 49 - والفصل 59) :

يوضح الفصل 59 الشروط المطلوبة من المحكوم عليه كي يستفيد من الافراج الشرطي، ويترك للفصلين 663 الى 672 من المسطرة الجنائية كلفة التطبيق وأن وضوح هذه النصوص مصافا الى صراحة منشور وزارة العدل المؤرخ في 5 ماي 1959 يضي عن أي شرح وتعليق. اما تجدر الإشارة الى أن القرار القاضي بالافراج الشرطي يحوز أن يتضمن إيقاف تنفيذ البدابير الوقائية.

8 - الصلح (الفقرة الثامنة من الفصل 49) :

المعروف أن الفقرة الثامنة من الفصل 3 من قانون المسطرة الجنائية نصت أنه يمكن أن تسقط الدعوى العامة بإبرام مصالحة إذا كان القانون ينص على ذلك بوجه صريح.

وقد جاء في الفقرة الثامنة من الفصل 49 ما يعزز هذا المبدأ إذ أحاز أيضا إسقاط الدعوى العامة تبعاً للمصالحة ولو تمت المصالحة بعد صدور الحكم. شرط أن يكون منصوحاً على ذلك.

ولابد هنا من العودة الى المعول العام للفصل 13 من قانون المسطرة الجنائية إذ جاء فيه أنه يمكن للعريق المتضرر أن يخفى عن حقه في الادعاء أو يصالح بشأنه أو يتنازل عن الدعوى من دون أن يترتب عن ذلك انقطاع سير الدعوى العامة أو توقيفه.

كما أنه لا يمكن لأي حكم صدر بالأداة في فعلة حرمية معلقة بالحق العام

أن يكون موضوع مصالحة . على أن الفقرة الثانية من الفصل 402 من القانون الجنائي قالت بوضع حد لآثار الحكم بالمؤاخذة ، الصادر ضد الروح أو لروحه ، والحياة الروحية ، وذلك إذا وقع التنازل عن الشكاية حتى ولو بعد صدور حكم عبر قانس لطمس .

اذن مفعول الصلح محصور بجرائم معينة . وأما لذكر بهذه المسألة التصويص القانوني التالية :

- 1) الفصل 25 من الظهير المؤرخ في 16 ديسمبر 1918 ، الخاص بإحمارك
- 2) الفصل 11 من الظهير المؤرخ في 30 غنست 1949 الخاص بزحر محالضاف نظام الصرف
- 3) الفصل 89 من الظهير المؤرخ في 12 نوفمبر 1932 الخاص بنظام السخ في المغرب

4) الفصل 74 من ظهير المؤرخ في 10 أكتوبر 1917 بشأن المحافظة على لغات وستملاها

5) الفصل 33 من الظهير المؤرخ في 11 أبريل 1920 بشأن صيسد الاسمك في المياه الكائنة داخل الاراضي ، والفصل 22 مكرر من الظهير المؤرخ في 21 يوليو 1923 بشأن صابطة الصمد .

وتتضمن هذه التصويص ناحية مشتركة واضحة وهي أن المصالحة لا يمكن أن تؤثر الا على العقوبات المالية من دون العقوبات الجسدية

في ما عدا أسباب انقضاء العقوبات والاعفاء منها وإيقاف تنفيذها المدرجة في الفصل 40 ، فإن الفصل 60 يشير الى أن رد الاعتصار المظم أحرأؤه في الفصلين 730 و 747 من قانون المسطرة الجنائية ، ليس له نتائج وآثار الا أن يحجر في ما يخص المستقبل فقط . آثار الحكم الزحري وحالات فقدان الاهلة الناحية عن حد الحكم .

الجزء الثانى

التدابير الوقائية

ان التدابير الوقائية فردية فسرية تهدف الى احلال العفوية بمدى حاج
بل انما ترمى الى حماية المجتمع من خطر احد افراده ، وقد أصبح بحكم استعداده
الاجرامى قابلا لارتكاب ما يحدث خللا فى مجتمعه ومحيطه . ثم هى تسعى على
قدر الامكان ، تثقيب ذلك الحاج وتهدئته لسخوله استعداده حرقه بين الناس .

وعلى هذا فالتدابير الوقائية مهمة وفائية . ولتضمن منها على الاخص عابه
تهديمية علاجية .

وهالك تباين طالما أحدث جدلا وعاشا مذهبا بين اصحاب مدرستين
المدرسة الاولى وهى ذات المذهب الوصى ، ترى من خلال اهتمامها المنصب على
صيانة المجتمع ، ان تهمل فكرة المسؤولية المعنوية ، وتستبدل العقوبة الراحمة
باساليب صيانة علمية محصنة تحقق للمجتمع مصلحته فى الطائفة والسلامة
واما المدرسة الثانية وهى ذات المذهب (الكلاسيكى) التقليدية فترى ان يعاقب
المحرم تبعا لارتكاب الدب واستحقاقه العقاب وذلك بحكم ارتكار الجريمة الخرائنة
على العدالة الاخلاقية .

وبصرف النظر عن البسط فى تحليل هاتين الطريقتين . يرى ان يعنى
وضع احكام القانون من حيث الوجهة المذهبية ومن حيث الشريعة الاحمد
المحدث

هالك مدرسة ، سميت بـ (الحديثة - التقليدية) . وقعت بين الاسما
نقال بوجوب المح بين العقوبات والتدابير الوقائية معا . فقال كل شريع
يصيبه من كليهما . وان كانت نسبة نصيب كل منهما بحسب حاجلات زعمه
البلد المشرع اليه . واختلاف المعوذ المدعى او العلمى السائد فيه

لذلك نجد اغلب القوانين المصرية ، يحافظ على العموم ، مع مراعاتها الواسعة أو المحدودة للتدابير الوقائية . ومذكر من هذا الفصل القانون البيولوجي والدايسركي والسويسري ، والبرازيل ، ولهاوي التي صدرت مؤخرا وهي اليوغوسلافى المؤرخ فى 2 يوليو 1959 ، واحكام تعديل القانون التشيكوسلوفاكى المؤرخة فى اول يناير 1962 ، تم القانون الهسارى الصادر فى 2 يوليو 1962 .

واما القانون الفرنسى فلم يتضمن فى موصوفه صحة أو عبارة ، التدابير الوقائية ، الا انه تصفى مفهومها وراعى مدلولها . وجاء بعده تدابير وقائيه تشكل تدابير موقية ، وتهديب ، كبحز المدوحن ، ، أو تدابير مراقبة ، كالمع من الإقامة ، أو تدابير تحية من المحتج ، كالاقتضاء ، ، أو تدابير الحماية الاحصائية المتميزه بالطابع العيبى ، كإغلاق المؤسسات ، .

ولقد جاء فى المذكرة السهيدية التى رافقت عرض ذلك القانون ما يلى

« ان من المسجحات الهامة التى جمعها هذا القانون ، التدابير الوقائية المحدودة عن التشريعات المعاصرة . وان احكامها المخصصة لدرء الخطر الاجتماعى الذى يحدثه بعض الجانحين تسنلرم تدابير الحماية الفردية حيايا ، والتدابير الدفاعية الشاملة حيايا اخرى . وادا كان معظم التدابير الوقائية يشكل عقوبات اضافية مصوصا عليها فى القانون السابق ، فان بعضها الآخر جاء فى هذا القانون جديدا محدثا متكامه ... »

يقسم الجزء الثانى من قانون العقوبات الى قسمين

القسم أو الباب الاول : يبحث التدابير الوقائية الشخصية والميبه (الفصول 61 الى 92)

الباب الثانى : يبحث أسباب انقضاء تدابير الوقاية والاعفاء منها وإبقائها « الفصول 93 الى 104 »

الباب الاول

يبدأ هذا الباب بفصلين رقمهما 61 و 62 يمددان - الاول منها - التدابير الوقائية الشخصية ، والثانى التدابير الوقائية العيبية .

الفصل 61 - التدابير الوقائية الشخصية هى :

1) الاقضاء 2) الاحجار على الإقامة مكان معين 3) المنع من الإقامة 4) الايداع القسائى داخل مؤسسة لعلاج الأمراض العقلية 3) الوضع القسائى داخل مؤسسة

للعلاج (6) الوضع القضائي في مؤسسة فلاحية - عدم الاهلية لمزاولة جميع لوظائف أو المندوبات العمومية (8) الملح من مزاولة مهنة أو نشاط أو من سواه كان ذلك حاصلا لمرحض اداري أم لا (9) سقوط الحق من الولاية التشريعية

الفصل 62 : التدابير الوقائية العينية هي :

1) مصادرة الاشياء لسي لها علاقه بالجريمة أو الانشاء الضاره أو الخطره أو المحظور املاكها . 2) اغلاق المحل أو المؤسسة التي استعملت في ارتكاب الجريمة

الف : التدابير الوقائية الشخصية :

أولا : الاقصاء :

الفصل 63 . يعرف الاقصاء بأنه « ابدع داخل مؤسسة لتتبع » - (1) نظام التعويم الاجتماعي مضمين بأنظمة ادارية) -

الفصل 64 . يسند لمحاكم العادية اختصاص الحكم دون غيرها بتدبير الاقصاء . ولا يحيز ذلك لسواها من محاكم خاصة أو استثنائية . من والحكم بالاقصاء عائد بحكمة السدد ، « بالرغم من أن مدته تتراوح بين خمس وعشر سنوات ، ذلك انه ليس بالعقوبة ولا ينطبق عليه تحديد الاختصاص الوارد في الفصل 252 من المسطرة الجنائية » . وهو عائد ايضا الى المحاكم الاقليمية والمحاكم الاستثنائية والمحاكم الحائثة ولا يمكن أن يكون تابعا لاختصاص محكمة عسكرية أو مجلس عدلي

ويحدد النص مدته بين خمس وعشر سنوات ، كما يحدد نقطة ابتدائه في يوم اقصاء تعيد العقوبة .

وتأتي في الفقرة الثالثة من هذا الفصل فتتمح المحكوم عليه احتتمسال الاستفادة من الافراج المشروط اذا ما بدت علامة صادقة على استقامة حاله اجتماعيا. وتطبق في هذه الحالة الترتيبات الواردة في الفصول 663 و 672 من قانون المسطرة الجنائية .

وأما الفصول الاخرى فتجمل الحكم بالاقصاء الراميا اذا توفرت ، محسمة ، كافة الشروط المعينة في الفصول 65 و 67 . وتحمله حواريا واختياريا بحال، تحقق الافتراضات المبينة في الفصل 66 .

الف الاقصاء الالزامي :

أولا . الفصل 65 - « ينوب اقصاء المائدين الدين صدر عليهم الحكم

بالسجن مرتين في ظرف عشر سنوات دون أن يدخل في حساب هذا لاجل مدة العقوبة التي وقع تصدها فعلا ،

ترد ملاحظة أولى تشمل كافة حالات الاقصاء . وهي أنه في عملية حساب عدد الاحكام المسحقة للاقصاء ، يجب احد الحكم الذي عصى بالاقصاء . بمعنى الاعتبار

كما وان تعديل حساب مدة العتبر سنوات يبدأ منذ اليوم الذي وقع فيه الجناية التي يشأ عنها الحكم المسحب في اصدار حكم الاقصاء . وهو حساب يجب أن يحسم منه مقدار وعدد عقوبات الجس التي نفذت فعليا . مهما كانت صفة المحاكم التي قررتها ، حتى المحاكم الاستثنائية . . ومهما كانت أسباب الحكم فيها . والحكم في تعليل ذلك أن المحكوم عليه كان أثناء اقامته في السجن بصحابة من التصرص لامكان ارتكاب فعلة جزائية أو لاغراه الاقدام عليها . ولهذا السبب ما وجب اعتبار مقدار مدة العقوبة المحددة ، والمفوعة في الحكم ، بل وجب مراعاة فترة التسدد الفعلية منها . مع استثناء ، ما قد يتخللها من فترات عمر أو اعراج مشروط .

على أن لهذا الالتزام ما يرافقه بعض الاحيان من الحل والحوار . إذ أجاز القانون للفاضي أن يعفى من الاقصاء ، لدافع انساني شعوق بعض النساء ، و بعض المعهدين ممن قلت أعمارهم عن العشرين أو رادت عن الستين سنة ، على أن يزود قراره بالتعليل القصي

ولاحل تحديد الاعمار بحرى الحساب كما يلي :

بالنسبة للدين لم يكونوا بلغوا العشرين سنة يوم صدور الحكم عليهم تعين تحديد ما بلغوه من العمر يوم تم انتهاء تعبد العقوبة ، فإذا كانوا في ذلك اليوم قد تجاوزوا العشرين سنة توجب الحكم باقصائهم من دون البحث في احتمال الاعفاء . واما بالنسبة للمحكومين المسنين ، فان لمحكمة الجايات حتى الاعفاء اد اتصح لها أن مدة العقوبة المعدة فعليا تنتهى بتاريخ اعراج لاحق باليوم الذي بلغ منه المحكوم عليه سنه لستين

ثانيا . الفصل 67 - هناك من سبق اقضاؤه ثم ارتكب داخل العشر سنوات الموالية ليوم الانعراج عنه ، جناية أو حجة خطيرة من نوع المصوص عليه في الفقرة الاولى من الفصل 66 الخاصة بالاقصاء الاختياري . انه يتعين في هذه الحالة أن بحرى حساب العشر سنوات على أساس ابتداءها من اليوم الذي تم منه الانعراج الفعلي عنه . فإذا كانت الفعلة المرتكبة تشكل حجة فلا يمكن ترنسب الاقصاء عنه اذا لم تكن مدة العقوبة المحكوم بها تريد عن سنة كاملة .

باء - الاقصاء الاحيادي الفصل 06 - يحدد هذا التدبير الوفائي لحماية المجتمع من تصرفات أولئك الذين وإن لم يكونوا من فئة المحرّسين الخطرين ، قد دأبو بحكم اعتيادهم وطريقة حياتهم ، على حرّو الفواصي الحرّنة ودلّوا في ذلك التصرف على استحالة استعمالهم مع حياة طليعة نظامه في وسط مجتمع يحترم الشريعة والقانون .

وعلى هذا يمكن تطبيق الاقصاء على (الاشخاص الساندين الدين صدر عليهم في ظرف عشر سنوات حالة من مدة المعويات التي وقع بعدها فعلا . الاحكام التالية لن ...)

ينتهي بادى دى بدء أن يكون لشخص « عاندا » ، أى تكون الاحكام امسى تشكل ميعادا للعود والباشئة عن حرية سابقة ، قد اكتسبت معويتها الدرجة العظمى والصفة النهائية .

في حالة صدور حكم عمامى ، اذا لم يكن قد تم تسليمه الى الضمض المحكوم عليه ، وقد ظل الحكم قابلا للتعرض ، فلا يكون حكما نهائيا وبالتالي اسباب صالحا لاتحاد تدبير الاقصاء . لانه بحالة عدم وقوع التبليغ لاقية بالحكم أصلا في حين انه بحالة اقصاء مدة تقادم العقوبة يصبح الحكم نهائيا ويدخل في موضوع تقدير الحساب

الحالة الاولى : ثلاثة احكام احدها بالسجن ، من أجل حياة وحكمسان .

ألف - اما بالحس من أجل افعال تعتبر جنائية .

فيما يتعلق بهدين الحكمين ، انهما يشكلان ميعادا للاقصاء ، مهما كانت طبيعة الحماية ومدى العقوبة المحكوم بها ، ويمكن ان يشأ . من كون الجريمة المعيرة جناية والمحولة الى محكمة الجايات قد روعيت فيها الاسباب المحففة فاقترضت عقوبتها على الحبس .

من كون الجريمة المذكورة قد روعيت فيها المدة المحففة وفقا للفصلين (416 و 423) فتحولت معويتها كذلك الى احس

ولا تدخل عقوبات احس في الحساب اذ كانت المحكمة قد حكمت بها بعد أن قررت اقصاء الاسباب المشددة ، طالما أن الفعل الموصوف في الاصل حابه أصبح بهذه الحالة جمعه عادية .

ان كافة الاحكام بالحس السانئة عن فعل جنائى يدخل في حساب ... - الاقصاء مهما كانت طليعة الحماية واهمية العقوبة المحكوم بها

ماء - وأما بالحس لمدة تزيد عن ستة أشهر . دون بالحس ابتداء من الحد الأدنى للعقوبة عن عدد معين للجرائم .

المرفقة

النص

حياة الامام

احفاء اشياء حاصلة من جناية أو جنحة

الاخلال العلني بالحياة

تحرير قاصرين على الفساد

استخدام الفجر من أجل الفساد

استغلال الفناء

الاحصاص

الاتجار في المخابرات

من تدقيق هذه القائمة يضح أنها تتضمن جرائم ضد الاموال ، وجرائم اخلاقية يرتكبها امثال وسطاء المعش والعملاء اولئك الذين يعيشون على عملي المجتمع فيكونون ، بسبب المزايج السهلة والبطالة وفقدان المفهوم الاخلاقي خطرا دائما لا ريب فيه .

الحالة الثانية : اربعة احكام بالحس من أجل افعال تعتبر جنائية . او اربعة احكام يقضى كل منها بالحس مدة تزيد عن ستة أشهر ، من أجل الجح المعينة في الرقم السابق .

وان حالة الاربعة احكام التي تزيد عقوباتها عن ستة أشهر هي الحالة الاكبر وقوعا بالخطر الى ان الميعاد الرابع يتشكل دائما من الحكم بالعقوبة الذي يصدر تناليه الحكم بالاقصاء .

الحالة الثالثة . « سبعة احكام يكون اثبات منها على الاقل من نوع الاحكام المنصوص عليها في الرقعين السابقين » : أي من أجل جعل جنائي ولكن لالة مدة حس كانت . أو من أجل احدى المنح المصدة في « الحالة الاولى » . تحدديا لمدة حس تزيد عن ستة أشهر . وأما الاحكام الخمسة المنقطة بالحس لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر من أجل أية جنابة وأية جنحة

ويلاحظ أن ما ورد في الفقرة الثانية من الفصل 65 بشأن حوار اعماء النساء والعتيان والشيوخ استثنائيا من الاقصاء لم يرد في الفصل 66 على أن ابراده

لم يكن ضروريا طالما ان الاقصاء في الحالات المتعددة في الفصل 66 اختياري لا الرامي .

الفصل 68 - يسع في موضع الاقصاء تطبيق احكام الفصل 76 من اطره الجائية الخاصة بالاحراءات المتخذة في المجعة المشاهدة . ويرجع السبب في ذلك المبح الى ان الفصل 66 يشير الى ان المحكمة التي تصدر حكم العقوبة الاصلية المعنية لتدبير اقصاء المحكوم عليه . هي التي ثبت في شأن ذلك الاقصاء . والى ان قرار الاقصاء يصدر في نفس الحكم القاصي بالعموية الاصلية . علما بان هناك وحوبا يستلزم النص الصريح . في قرار الحكم . على الاحكام السابقة التي احسب تطبيق تدبير الاقصاء . وطبيعي ان هذا الوجوب الخاص في كل حال لاشراف المجلس الاعلى على قابلية منطوق الحكم . قد ورد ملزما تعب طائلة بقص الحكم والماء.

اد ومن الضروري للمحكمة التي تمت في موضوع الاقصاء ان توفر لها المعلومات التي تكونها عادة احراءات المحقق . وعلى هذا فاذا كان الدليل على وقوع الاحكام السابقة ناتجا عن مصير البطاقة رقم 2 من السجل العدلي . فيعنى استحواب الظن واستبصاحه عن مصابين تلك البطاقة فاذا اعتزم على صحبه لزم على المحكمة . توسعا في جمع المعلومات . ان تسحصر الملفات الاجرائية العائدة اليه وتمعن في تدقيقها واسسباط حقيقتها وقائعا . وكذلك اذا كان هناك عموض حول تواريخ العقوبات السابقة وانرها في تعديل مداه العشر سنوات ونهايتها . وحب على المحكمة ان توسع في الاستعلام وتسحصر من دوائر السجى محاصر ايداع السجى . وتاريخ حسبه وسسه وتاريخ الافراج الذي انتهى اليه وبطالة عدم وجود سجل عدلي اذا كانت السيادة العامة أو القاصى المحقق تابعين حازمين بان الظن مشمول باحكام العودة ومستوجب لتدبير الاقصاء . فللتحقق ان يتخذ . بعد استحواب الظن . من الاحراءات السابقة ومن محصر ايداع السجى وسيلة للنشت والاستدلال

والموضوع كناية عن اجراء دقيق . وهو وان كان خاليا من الصعوبات الرئيسة . الا انه يستلزم من القاصى المحقق بعض صفاة الرقابة والتنظيم .

ويتوجب تعيين وايضاح تاريخ الاعمال العائدة لكل من الاحكام السابقة الممنحة للاقصاء وذلك . تامنا لسلامة الحكم المهاب للامداد

- ان الحكم بالاقصاء . المسند بصراحة على السجل العدلي . وعلى خلاصه الاحكام السابقة وعلى قرارات مضمومة للاحراءات . يعتبر حكما صححا . اذا كان

قد تم الاستنتاج الواضح من المستندات المذكورة بأن لأفعال التي سميت الأحكام السابقة ، المسببة للاقتضاء ، قد وقعت بتاريخ لاحق للتاريخ الذي أصبح له الأحكام التي سبقها بهائية .

7 يناير 1944 ب - 13 ص - 17 -

وأخيرا فإن أحكام الفصل 113 من قانون المظطرة الحائسة حمت وجود مساعدة معام مدافع .

لأنا : الإيجاب على الإقامة بمكان معين :

إن هذا التدبير الوقائي كناية عن فرض مكان للإقامة ، أو دائره محصورة على شخص اتهم بأفعال خطيرة ، رأت المحكمة أنه يشكل بعد فصائه عقوبته الشائنة عنها خطرا على المجتمع ، فحكمت عليه بالعقوبة الاصابية ، ثم بفرض محل يقم فيه بعد تمام تمييزه تلك العقوبة ، لا يجوز أن يتعداه . وإذا كان هذا التدبير ماسا بالحرية الفردية فإن له من خطورة الحرمة الاصليه المعاتب عليها ما يبرره . وله كذلك ما يبرره من أن العلة المرتكبه تتم عن اعتياد المحكوم عليه ارتكاب ما يعزل بالنظام الاجتماعي . ولا مجال لمبحث السررات طالما أن السلطة القضائية الناصه في العلة الاصابية . رأت فيه ما رأت من أسباب وفاقية المجتمع وصالحته .

على أنه يتوجب على المحكمة أن تراعى أمرين وتضمنهما في الحكم بشكل صريح . الاول ، تقريرها ان اعمال المحكوم عليه تتم عن نشاط خطر على سلامة المجتمع . والثاني ، تقريرها أن نشاطه هذا مصحوب بالاعتياد

وإن من قصده القانون في هذا التدبير الوقائي هو المحصر الذي ألف احداث البلبلة والخلل في الأمن والنظام . فعرض عليه اذا كان شديد الخطورة . محصل قامة دائية عن مناطق المدن الرئيسية يمكن ملاحظة ومراقبة سكانه فيه . وإذا كان أقل خطورة ، فاقامه في دائره محصورة نسبيا أو في مقاطعة ربما اسطاء الاشغال والارتزاق فيها .

وإن الإيجاب على الإقامة لا يمكن أن تتجاوز مدته خمس سنوات

أما الإشراف على تعهده ومائد إلى مديرية الأمن الوطني التي تملك صلاحية منح المحكوم عليه ، عند الاقتضاء ، رخصة التنقل على أن تكون مؤقتة من حين لآخر ويظل التنقل مسموحا محصورا ضمن اقليم المملكة

كما وإن مخالفة أحكام هذا التدبير تعرض صاحبها والذي يعادر مكتب الإقامة أو الدائرة المعنية ، بدون احارة من السلطة المختصة إلى عقوبات حددها المقتضى 181 بالحس من سنة أشهر إلى سنتين .

ثالثا : المنع من الإقامة :

الفصل 71 - بعد أن يتضمن النص أن « المنع من الإقامة هو منع المحكوم عليه من أن يحل بأماكن معينة ولمدة محددة » - أي شروط السعد العائدة للمكان وللمزمار - فإنه يوضح تعليل الحكم لهذا التدبير ، فيقول « أن حلول المحكوم عليه في الأماكن الممنوعة عليه يشكل خطرا على النظام العام وعلى أمن الأشخاص » « أن طبيعة الفعل المرتكب أو شخصية فاعله أو الظروف الأخرى ... » .

ويكفي سرد الأمثلة على المقصود من هذا التدبير ، كالضرورة الفاصلة بأعاد المحكوم عليه ، بفعل التوسط بالفضاء ، عن المدن الرئيسية ، وعن المرافق ، بصورة خاصة أو الحالات التي يمنع فيها إقفل من العودة إلى المدينة التي ارتكب فيها جانيته ، حيث يحتمل اعتدائه على بعض الشهود أو المعرضين بالذات بالنقل ومن أقارب الضحية

الفصل 72 - يتضمن حواجز الحكم دائما بالمنع من الإقامة في حالة إصدار عقوبة من أجل فعل يمدد القانون حماية أي حتى لو كانت العقوبة المترتبة على هذا الفعل قد صدرت بحجة لعل الظروف المحيطة

وأما في حالة إصدار عقوبة بالحبس من أجل جريمة فلا يجوز الحكم بالمنع من الإقامة إلا إذا كان ذلك واردا في النص الذي يعاقب على تلك الجريمة . ويرد هنا ما يتعلق بموضوع السرقات إذ نص الفصل 579 على أنه « في جميع المراتم المشار إليها يفصل هذا الفرع ، يجوز الحكم على المتهم أيضا بالمنع من الإقامة مدة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر » .

ثم يوضح الفصل 72 أن المنع من الإقامة لا يطبق بعبء على القانون بل لابد من أن ينص عليه صراحة في الحكم الصادر بالعقوبة الأصلية .

الفصل 73 - يحدد مدة المنع من الإقامة .

- من خمس إلى عشرين سنة بحق المحكوم عليهم بعقوبة السجن .

- من سنتين إلى عشر سنوات بحق المحكوم عليهم بالسجن .

ويشير إلى أن مفعول المنع ومدته لا يبتدآن إلا من يوم سراح المحكوم عليه . وبعد تملحه قرار المنع .

الفصل 74 - يتضمن المنع من الإقامة - فضلا عن الموانع المترتبة على المحكوم عليهم من ارتداد الأماكن التي حصصها الحكم - ينص عليهم أيضا عن أمكنة ودوائر متعددة هي ممنوعة عادة على أصحاب العود ومدونة في جداول المدير العام

للإممي الوطني ذلك ان نطعم هذه الجدائل قد نسي على اعدادات سبي اجهاب
اتقاء احتياغ اصحاب العودة بالموعين من الامة لئلا يشأ عن وجودهم في المن
الكبرى سهولة بعدهم عن رقابة البوليس وربما تشكلت في تلاقهم جماعات محاسبة
للعمام بأعمال السرقات والاحراء

وان الاشراف على تنفيذ التدبير الوقائي عائد للمدبره العامة للإممي الوطني
أما الشخص الذي يمر في الأماكن المصوعة عنه ، رغم قيام معمول المدرس ،
ومعاقب بموجب الفصل 329 بالحس من ستة أشهر الى سنة .

ان الفصول 75 الى 85 لا تهدف فحسب الى حماية المصح ومعاينة المجرم
بل انها ترمي أيضا الى معالجة المالحص بصدد تقويمهم وجعلهم عناصر سليمة في
حظرة المجتمع . وهالك تدابير عديدة اقضيها هذه الفصول ، منها فرض المعالجة
الطبية على من ادمسوا على السكر والمحدثات مشلا ، وكنها تدابير تعود بالخبر على
المالحصين والمجتمع مما .

رابعا : الإيداع القضائي داخل مؤسسة لعلاج الامراض العقلية ، الفصل 75 :

ان هذا التدبير يعنى بأن يوضع شخص ، ينفصى فرار من محكمة الموضوع
في مؤسسة مختصة ، اذا كان منهما بارتكاب جناية أو جرحه أو بالمساهمة أو
المشاركة فيها ولكنه كان وقت ارتكاب الفعل في حالة خلل عملي نابت بناء على حصره
طبيب مجزم بانعدام مسؤوليته الكاملة وتوجب بالتالي اعماقه من العمومة التي
قد يستحقها وفق القانون .

والحالة المعرصة هي كما يلي : وقعت جناية قبل مثلا ، يبدى الفاعل الموصوف
عليه علامات خلل عقلي . وربما كان محطه وخاصيته قد لاحظوا نفس الاعراض
عندئذ يتم توقيفه بم عرصه على خبرة طبيب . يقرر الطبيب المحتص انه كان وقت
حصول الفعل نافدا لكامل المسؤولية ... حيث ان الفصل 134 من القانون الجنائي
قال بأنه (لا يكون مسؤولا ويحب الحكم باعماقه . من كان وقت الجريمة المسبوبة
النه في حالة يستحل معها الادراك والارادة نتيجة خلل في قواه المعنوية) .

فماذا ينترتب على محكمة الموضوع من احراء ؟

لقد عين لها الفصل 76 مسلكها اد قال ، يحب عليها

1) ان تقرر حالة المتهم عند وقوع الفعل . فيعتبر انه كان وقت الفعل في
حالة خلل عملي يمنعه تماما من الادراك والارادة

2) أن تصرح بانعدام مسؤوليته وبحكم باعماقه

ان هذا المقتضى المنصوص عليه في الفصل 348 من قانون المسطرة الجنائية يختلف عن البراءة ، ذلك انه في حالة البراءة يسعى عن المنهم العام بالعتلة ويسعى ارتكابه الجناية في حين انه في حالة اعتباره عديم المسؤولية ، يكون قد ارتكب العتلة ولكن دون أن تموتب آثارها عليه لانتفاء المسؤولية عنه

(3) أن تاتمر في حالة استنمرار الحلل العقلي بايداعه لدى مؤسسة لعلاج الامراض العقلية .

واما عناصر قرار المحكمة فمستندة من الخبرة الطبية .

اذن محكمة الموضوع هي التي تأمر بالايذاء ، انما حيث ان سعيد الايداع فعليا خاضع للشروط المنصوص عليها بالطهير المؤرخ في 21 شوال 1378 ، 30 أبريل 1959 « المتعلق بوقاية ومعالجة الامراض العقلية » وقرار الايداع الصادر من قبل حاكم المنطقة ، فقد جاء نص الفصل 76 يوجب بقتضى الحرص على الامن العام ، ابقاء الامر بالاعتقال ساريا على المنهم الى أن يتم ايداعه العقلي .

الفصل 77 - ما هي اذن مدة استنمرار هذا الايداع ؟ يقول الفصل 77 :

« يستنمر الايداع طالما استوجب ذلك ، الامن العام ، وعلاج الشخص المأمور بايداعه »

اذن فلم يعد للسلطة القضائية أية صلاحية بالموضوع بل ان القول عائد الى الطبيب النفسي الذي يتوجب عليه معالجة المريض وكأنه مريض مختل عادي .

واذا قدر الطبيب أن الشخص المودع قد أصبح بعد انتهاء مدة وضعه تحت المراقبة واحراز محوصه ، معافي ، ولم يعد خطرا على الامن العام ، وانه يرى انهاء ايداعه ، فعليه أن يبلغ اقماراح مشروعه الى وكيل الدولة العام صاحب الصلاحية بالنسبة للمنطقة التابعة اليها المؤسسة ويحوز للنائب العام أن يعترض على مشروع الطبيب وفقا للفصل 28 من الطهير الخاص بالامراض العقلية خلال عشرة ايام ، ويكون اعتراضه موقعا لتنفيد مشروع الطبيب وموجها الى وزير الصحة العامة الذي يبلغ وجهة الاعتراض الى الطبيب ، فاذا أصر هذا على رأيه عرض الموصوع أمام لجنة الصحة العقلية المؤسسة بموجب الفصل السادس من طهير المذكور والمشكلة من

(1) وزير الصحة أو مثله .

(2) قاص بدرجة رئيس غرفة ، أو نائب وكيل دولة عام لدى محكمة الاستئناف

(3) رئيس دائرة الاسعاف الاجتماعي في وزارة الصحة أو من يمثله .

(4) رئيس دائرة الصحة العقلية أو من يمثله

(5) مثل عن وزير الداخلية

(6) طيب عباسي

ولكن قد يصدق ، كما يقع في أغلب الحالات ، أن يكون المتهم غير قادر أثناء حدوث الجريمة لكامل مسؤولياته ، بل أنه كان حسب تقرير الطبيب المحصي مصابا في ذلك الحين بضعف في قواه العقلية أدى الى نقصان حركتي من مسؤولياته

فيترتب في هذه الحالة الاحد بمفعول الفصل 133 ، اذا جاء منه « تكون مسؤولية المتهم ناقصة ، اذا كان وقت ارتكابه الجريمة مصابا بضعف في قواه العقلية من شأنه أن ينعكس ادراكه أو ارادته ويؤدي الى تقييد مسؤولياته حركيا

الفصل 78 - ينص لمثل الحالات السالفة على ما يلي : « اذا عررت محكمة الموضوع بعد الحيرة الطمة ، أن مرتكب جريمة أو جرح ، رغم كونه قادرا على الدفاع عن نفسه في الدعوى ، الا أنه كان مصابا وقت وقوع الجريمة المنسوبة اليه ، بضعف في قواه العقلية يترتب عليه نقص مسؤوليته فإنه يجب :

أولا : أن تثبت أن الاعمال المتابعة من أحداها المتهم مسبوقة له .

ثانيا : أن تصرح بأن مسؤوليته ناقصة بسبب ضعف في قواه العقلية ومن ارتكبات الفصل

ثالثا : أن تصدر الحكم بالعقوبة . « ومن الطبيعي أن تكون العقوبة مخففة ، لانه لا يمكن لحكمة الموضوع أن تهمل الاحد بمفعول النقص في المسؤولية التي سبق لها أن تمتنع

رابعا : أن تأمر ، اذا اقتضى الحال بادخال المحكوم عليه في مؤسسة لعلاج في الامراض العقلية قبل تنفيذ العقوبة السالبة للحرية .

وان القيد الوارد في عبارة « اذا اقتضى الحال » يقصد الحالة التي تعيد فيها نتائج الحيرة الطبية ، بأن مسؤولية مرتكب الجريمة كانت أثناء وقوع الحادث ناقصة لسبب خلل طارئ واضطراب مؤقت في قواه العقلية ، الا أن تعاؤل رجع واستعاد بعد الحادثه قواه العقلية الطمعة

لقد قضى البصر بادخال المحكوم عليه في مؤسسة لعلاج الامراض العقلية من تعيد العقوبة ، - لانه يتوجب أولا ، تطبيق المريض - . وأن تحسم مدة بقاء في المؤسسة العلاجية من مدة العقوبة ، وتنتهي هذه العلاج في الاحل الذي سمه الطبيب النفسي المشرف على المريض ، فيعود المحكوم عليه لمسجن بعضه به مدة العقوبة بعد حسم مدة الاستشفاء وطبيعي أن صفة المحكوم عليه الملازم به سواء

كان فيه سجن أو قيد الاستثناء هي صفة المؤقتة. بالنظر لاستمرار أمر الإعمال ،
يجب له في الحالتين مدة توقيفه من أجل أحد مدة عمرة السجن المحكوم بها

الفصل 79 - يفسد الحالة التي يكون فيها الشخص كامل المسؤولية ،
أو بانص المسؤولية حين حدوث الأعمال المصنوعة فيه ، ولكن بسبب حثل في قوة
العقلية طرأ عليه أو اشتد أثره بعد ارتكاب الفعل ، قد أصبح غير قادر على الدفاع
عن نفسه في الدعوى . لذلك أوجب في مثل هذه الحالة على محكمة الموضوع

أولا ، أن تقرر أن اتهم عاجز عن أداء دفاعه لسبب الخلل المراه في قوة
العقلية .

ثانيا : أن تأمر بوقف المظهر في الدعوى

ثالثا : أن تأمر بإحالة في مؤسسة لعلاج الأمراض العقلية

ويبقى الأمر بالاعتقال ساريا بالنسبة للمتهم حتى إيداعه فعلا .

وحكما لم يتم الحكم بالحرية . بما ذا رأى الطبيب المالح انها ايداع المهم
وتست موافقة النيابة على إحراجه من المؤسسة ، فإن الأمر بالاعتقال يعود الى
مفعوله السابق وترجع بحق التهم كافة التهميات القضائية ، هذا اذا لم يكن قد
مر الزمن على الدعوى العامة ونفاذت

وبحالة صدور حكم بقوة سالبة للحرية يجوز لمحكمة الموضوع أن تحسم
المدة التي فضاها في المؤسسة من مدة تلك العقوبات ، وقد جاء نص الفصل 79
مستحيا مع نص الفصل 78 وجوازا اختياريا في الفصل 79 -

وتجدر الإشارة الى أن كثيرا ما يقوم قاضي التحقيق باتخاذ الاجراءات التي
تقتضيها حالات الانحراف العقلي الملح عنها فيما سبق ، وذلك على مقتضى أحكام
الفصل 136 الذي أحاز للقاضي المحقق أن يتخذ قرارا معللا بإيداع الطبيب تحت
المراقبة في مؤسسة نفسانية اذا بدت له أعراض واضحة عن خلل عقلي لديه .

ويتأتى عن هذا الاجراء من قبل قاضي التحقيق ، ان تعلق بالنسبة أحكام
الفصلين 78 و 79 الآنفيين على أن للطبيب النفسي أن يقرر بنفسه الإيداع وفقا
لاحكام الظهير المؤرخ في 30 أبريل 1959 . اذا رأى ان حالة الشخص العقلية هي
حالة الجنون .

وعندما يرى الطبيب أن المريض قد تعافى فله أن يطلع وكيل الدولة العام
تقريره ، ولو كبل الدولة العام كما أسلفنا أن يعترض على الطبيب ، متوقف تهمه
انها الإيداع الى أن تفصل المراجع المختصة بنتيجة الاعتراض

أما حالة انتهاء الأيداع ، فإذا كانت الإعمال السنوية غير مفيدة ، يعود التعقبات عندئذ إلى صحتها السابق . وإذا صدرت بحق المتهم عقوبة سائسة للحرية فقد أعطى النص محكمة الموضوع صلاحية حواجز حصص هذه الاستثناء من أجل مدة العقوبة

رعى خلال جميع الحالات المحبوبة أنها إذا تهرب الشخص المدعى من بعد التدبير فإنه يحضن لعقوبة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة وعقوبة بين 12 و 18 درهم . إلا طمعا إذا أقدم على التهرب ومخالفة التدبير وهو فاقد المسؤولية لعقوبة تمامها

خامسا : الوضع القضائي داخل مؤسسة للعلاج :

الفصل 80 : يحجز وضع شخص ارتكب أو ساهم أو شارك في جريمة أو حصة تأديبية أو ضمنية وكان مصابا بتسمم مزمن ناشيء عن الإدمان بحسب الكحول أو المخدرات إذا ظهر أن للحرية صلة بذلك التسمم

وان هذه المداواة وهي مداواة عملية طالما أنها تهدف إلى إزالة التسمم من جسم المريض - تتخذ أحيانا بحق سكير ملاحق من أجل سكره ، أو بحق متعاطي للكيف ملاحق من أجل تعاطيه المخدر ، وتتخذ أيضا نتيجة أية جريمة من جرائم الاخلاق أو الاكراه ، أو السرقة أحيانا ، كلما أقدم الشخص على أحد هذه الاعمال . وهو مدفوع سائق السكر والمخدر أو بضعف مقاومته لآثار الإدمان في عقله وإرادته

ويشكل هذا التدبير سلاحا فعالا لمقاومة الإدمان على السكر وبصورة خاصة على المخدرات وفي طبعها « الكيف » . وهو أسلوب من أساليب المعالجة الطبية الإلزامية . ويرجى أن يتطور إلى شكل معالجة معروضة تتم مع التطبيب في أماكن سكن المصابين بهذا الداء ، كما هو الحال في هسباريا وبعض البلاد الأجنبية الأخرى

وإذا رأى القضاء تطبيق هذا التدبير تعين عليه وفقا للفصل 81 .

أولا : أن يصرح بأن الفعل المنابع من أحله ، صادر عن المتهم .

ثانيا : أن يثبت صراحة ضمن تعليقه أن احرام مرتكب الفعل مرتبط مباشرة بتسمم مزمن ناشيء عن تعاطي الكحول أو المخدرات

ثالثا : أن يحكم بالعقوبة .

رابعا : أن يأمر علاوة على ذلك ، الوضع القضائي داخل مؤسسة علاج عدم لائمه عن سببي

يجرى تطبيق هذا التدبير على المحكوم عليه قبل تمتد العقوبة بحقه . مما يساهم
بمدد صان حسن سلوكه في السجن . وبالرغم من أن ذلك يعارض مع مبدأ
تواصل العقوبة خاصة ، وإن مدته ، المعالطة ، المرافقة لتطبيق التدبير . غير خاصه
للحسم من أصل مدة العقوبة . فانه يبدو انه احراز لابد منه ، والا يحسب ان دخل
السجن في دون معالجة ان يصاب ، كما هو معروف في مثل هذه الحالات المرمية
بانتهيار وازدياد في سوء حاله الصحي والعقلي .

الا أن هناك خلا أمس ومرجى وهو تأسيس معالجه تامة لدائرة السجن
بحقق من وجودها تمديد العقوبة مع معالجة المصاب .

ولقد رأى القانون تحويل المحكمة الص في قرارها على اليده سعيد العقوبة
م بتطبيق الوصع القضائي ، ولعل الحالة المقصودة ، هي التي تكون فيها العقوبة
محدودة المدة قصيرتها .

ويلقى تدبير الوصع القضائي عندما يبين للطبيب المختص أن الاسباب التي
استرجعته قد انتهت . ويمكن للنيابة العامة ، كما في الحالات السابقة ، ان تترص
على تدبير الطبيب بهذا الشأن . هذا اذا كان التدبير جاريا قبل البدء بسعيد
العقوبة .

كما وان الشخص الذي يحالف احكام هذا التدبير يتصرص لعقوبة حسن
تتراوح بين شهر واحد وستة أشهر ولعرامة قدرها 120 درهما الى 150 درهم
« الفصل 321 »

سادسا : الوصع القضائي في مؤسسة فلاحية

الفصل 83 - يتضمن الرام المحكوم عليه بأن يقيم في مركز مخصص مكثف
فيه بأشغال فلاحية وذلك اذا ظهر أن اجرامه مرتبط باعتقاده البطالة ، او تبين
انه يماش عادة من أعمال غير مشروعه . وعلى هذا فيمكن أن يحصع لهذا التدبير
المشردون والمتسولون - واهل الاعتياد على السرقة التي لاتشكل حجتهم أو سوانهم
سبا كافيا للاقصاء - ، والمهريون ، ووسطاء الفحش الخ ... شريطة أن تكون
الفعلة المرمية الاصلية مستوحاة لعقوبة الحبس .

يوصع هؤلاء المحكومون - بقصد تقويمهم وتموئدهم على العمل عن طريق
الاشغال الملزم ، في مراكز مخصصة يستخدمون فيها بالاعمال الزراعية

وتحقق الغاية التقويمية على اكثر حدود ، بالطبع ، اذا ما زعم الاعمال
الزراعية احورا معينة ممرية تشجع هؤلاء على التعجب الى العمل والاساح
ولقد عي الفصل 84 لمحكمة الموضوع اصول تطبق التدبير ، فتوجب

أولاً : ان تصرّح بأن الفعل المنابع من أجله صادر عن المتهم .
ثانياً : ان تقرّر صراحة بأن هذا الفعل مرتبط بما اعناده المحكوم عليه من
البطالة أو ان المحكوم عليه يقتاتش من أعمال غير مشروعة
ثالثاً : ان تحكم بالعقوبة .

رابعاً : ان تأمر علانية على ذلك بالوصف القضائي في مؤسسة فلاحية لمدة
لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين .
وتبدأ الإقامة بالمؤسسة الفلاحية بمجرد انتهاء تنفيذ العقوبة .

الفصل 85 - يلغى المدير عندما ينم سلوك المحكوم عليه عن صلاح حاله .
ويصدر قرار الإلغاء ، بناء على اقتراح مدير المؤسسة الفلاحية ، من المحكمة التي
كانت أمرت بالوصف القضائي
وإذا خالف المحكوم عليه هذا المدير يتعرض وفقاً للفصل 322 لعقوبة حسن
قتل أو جرح بين شهرين وسنة .

سابعاً : عدم الإحتمة لمزاولة جميع الوظائف أو الخدمات الموصلة
الفصل 86 - يطبق هذا المدير أما وفقاً لمادون مدس عليه صراحة ، وأما
عندما يكون للجريمة المرتكبة علاقة مباشرة بمزاولة الوظيفة أو الخدمة وتم تلك
الجريمة في وجود فساد في خلق فاعلها لا يتلاءم ومزاولة الوظيفة أو الخدمة على
الوجه المرضي .

وما عدا الحالات المنصوص عليها فقرائس خاصة لا يجوز الحكم بهذا المنع عن
مدة تزيد عن العشر سنوات .

أما المحكومون الذين يحالون تطبيق هذا المدير فيمعرضون بمقتضى أحكام
الفصل 323 والمصوبات المنصوص عليها بالفصل 362 ، لمدة حسن تنروح بين سنة
أشهر وستين ، وغرامة قدرها بين 200 و 1000 درهم ، « كل قاص أو موظف عمومي
يفصل أو عزل أو وقف عن مزاولة وظيفته أو حرم من توليتها وأخطر بوجه رسمي
بالمقرر الصادر بذلك لم يستمر في مباشرة أعماله ، يعاقب ... »

ثامناً : المنع من مزاولة مهنة أو نشاط أو من .

الفصل 87 - يتضمن المنع من مزاولة مهنة أو نشاط أو من تحي حكمهم
: أنهم من أجل حماية أو جنحة - « استثناء المخالفات الصلطة » - عندما يتنى
للمحكمة أن الجريمة المرتكبة لها علاقة مباشرة بمزاولة تلك المهنة أو النشاط ،
الفن ، وأنه توجد أسباب قوية لمخضسة من أن يصبح المحكوم عنه . ن هو تادى

على مزاوله ذلك ، حطرا على أمن اساس او صحته او اخلاقهم او مدحهم

فصيح صاحب مطبعة من مزاوله مهنة الطبخ اذا حكم بحرية ليس في حاده الطبخ ، ويصح الصان المختص بالنفس من مزاوله مهنة اذا حكم للبدل في اصدار عمله مزينة ، ويصح كذلك صاحب المصرف ، او وسيطة في معاملات الشف والمزينة من تصايف الصرافة وتفرعاتها اذا حكم الاول بحرم اسائة الامانة والناسي بحرم النصب والاحتيايل .

ويلاحظ أن المص يسرى على كل أنواع طرق مزاوله المهنة او النشاط او العمل سواء كان المحكوم عليه يمارسها رأسا ومباشرة او بصورة غير مباشرة سواء كان يعاظها لحسابه أو لحساب الغير .

وان مدة هذا المص لا تتجاوز العشر سنوات ، ولا تطلق الا في اليوم الذي ينتهي فيه تنفيذ العقوبة - ه أو من يوم اصبح الحكم غير قابل للطعن اذا كان حكما حاليا من الحبس أو كان مصحوبا بايقاف التنفيذ .

ويمكن أن يصحب حكم المص احراء التمهيد المؤقت بالرغم من حواز وموضوع استئناف أو تعرض أو طعن لدى محكمة النقض ويبدو التمهيد المؤقت ضروريا اذا كان المحكوم عليه طليقا وغير موقوف - وذلك للحيال بين المحكوم عليه وبين من قد يسمى اليهم في تصرفاته -

« تعدد الملاحظة أن التنفيذ المؤقت ، وان كان حائزا في هذا الموضوع الا أن متن الفصل 86 قد جاء خاليا من النص عليه . ولعل المشرع تجنب ذكر الجواز في هذا الفصل حرصا منه على أن لا يكثر الامعان تطبيقه في المناطق الصغيرة . بحق موظفي الدوائر العامة خارج مراقبة المحاكم الاعلى درجة .

تاسعا : سقوط الحق في الولاية الشرعية على الابناء

الفصل 88 : عندما تصدر محكمة الموضوع حكما بحق أحد الاصول قاصيا عليه بعقوبة من أجل فعل جنائي أو من أجل جريمة خاصة لعقوبة الجس ، وقد ارتكب تلك الجريمة بحق أولاده القاصرين - ه ومثلها حالات الصف ضد الاطفال المصوص عليها في الفصل 408 ، وكذلك حالة الهتك المصوص عليها في الفصل 404 ه - متوجب على المحكمة ، اذا ثبتت في تعليلها وصرححت في مطلق حكمها بعمره خاصة صريحة ، أن السلوك العادي للمحكوم عليه يمرض أولاده القاصرين لحظر بدني أو خلقي ، ينوجب عليها أن تحكم بسقوط ولايته الشرعية على أولاده

على أن هذا الالتزام القادرني الوارد يظل في الواقع احازيا ، يكفى المحكمة أن تتجنب تعيين فقرتي تعليل اسباب وسقوط الحكم بأنه ه افسح

لديها ان السلوك العادى للمحكوم عليه الج ، لكى تصحح عدم ملزمة على تطبيق
التدبير بحق المحكوم عليه .

ما هي ماهية سقوط حق الولاية على الابناء ؟

ان سلطة الاب تمارس بصورة خاصة على شخص الولد « حق الحفظ في
حجره ، والتوجيه والتأديب ، وحق الموافقة على الزواج » ، وعلى أمواله . اذا كان
الولد يملكها بالذات « الادارة والاستثمار » ، وهالك اجتهد لدى بعض المنحصرين
القضايا يعطى الاب نصفه مالكا للولد وما ملك ، حق الصرف بأمواله مستقبل
ملكيتها للتغير بدون أن يكون مسؤولا عن تمويل ذلك التصرف

غير أن هذه الآراء قد تطورت وتقوم بموجب نصوص اقت أحكامها مستمدة
من مفهوم الحقوق في الاسلام . فأصبح للقاضي الشرعى حق الاشراف والرفاهية
وحتى سحب الولاية من الاب اذا ما « اتضح سوء مسلكه » وقد جاء هذا الاشراف
من القاضي معبرا عن واجب الحماية المعينة والمسحقة للطفل على المجتمع

كما وان قانون الاحوال الشخصية « المدونة » نص في الفصل 150 على انه
« اذا كان الاب فقيرا فللقاضي صفة من أخذ مال ولده وان خشي تعريضه له وصع
عليه مشرقا »

وأما بالنسبة لزواج الولد القاصر ، فقد ورد في الفصل 9 من القانون
المذكور ، انه بحالة امساع الاب عن الموافقة على زواج ولده ، واستمرار الولد على
الزواج فيرجع الى القاضي الفصل في الموضوع .

وجاء في الفصل 13 - اذا عارض الولي بسائق استغلال ولايته ، في زواج
المرأة الحاصلة لملك الولاية ، فللقاضي أمره والزامه بزواجها .

وجاء في الفصل 425 من قانون الاحوال الشخصية المصري ما يوجب منع
الولاية عن الاب المنذر وتنصيب ولي مكانه .

وهكذا فان الشرع الايماني قد ارتقى وتطور باتجاه اعطاء القاضي حق
الولاية العليا ، صونا لمصلحة الولد ، خصوصا اذا كان معرضا في شخصه أو في
ماله لبعض الضرر والادى

ما هو مضمون تدبير اسقاط الولاية المحكوم به ؟

ربما كان الاسقاط مطلقا . فنسحب ولاية الاب عن جميع أولاده . ويفقد
الحصانة والتوجيه وكذلك ادارة الاموال عند الانقضاء وربما كان جزئيا . فلا

سم سحب ولاية الاب الا عن الولد المساء اليه وقد يقصر عن تعداد الاب الحق
المعط وحق التوجيه فقط ، أو ربما لايتعدى القفدان شؤون ادارة الاموال

وأخيرا فقد ترى المحكمة ضرورة ماسة في سرعة انعاد الولد عن سلطان
الولاية المؤذية ، فتعتمد الى ارفاق الحكم بالسعيد المعجل فلا يعرقل التعرض أو
الاستئناف سرعة الانجاز والتعبد

باء : التدابير الوقائية .

أولا : المصادرة .

نص الفصل 86 على ما يلي : « يؤمر بمصادرة الادوات والاشياء المحجوزة
التي يكون صنعها (1) أو استعمالها (2) أو حملها أو حيازتها (3) أو بيعها (4)
حرية ، ولو كانت تلك الادوات والاشياء ملك الغير وحتى وإن لم يكن قد صدر
حكم بشأنها (1) عملة مزيفة . (2) مخدرات (3) سلاح ممنوع (4) بصاعة مفضوشة
وإن عدم اشتراط الحكم عائد لاسباب مختلفة . منها بقاء صاحب الجريمة
مجهولا ، كمن يهرب ويترك المال الممنوع » ، أو كونه محتلا .

وأما لزوم مصادرتها ، ولو كانت ملكا للغير ، فقد اقتضته البداهة ، لان
الاموال المنصوص على مصادرتها خاصصة للمعول ذلك النص ايا كان صاحبها الذي
لا يملك أصلا حق المطالبة بها أو المداعة بشأنها .

غير أنه يكون قد غير مالكا شرعيا لمال مشروع ، كناحر الاسلحة المرخص
الذي سرقت بصاعته ، فوجدت بعد حين بيد اللصوص وكذلك حال الصيدلي
المأذون باقتناء المورفين وقد تم السطو على بضاعته .

ان مثل هذه الحالات قد عالجه الفصل 106 الذي نص على اعادة لاموال
الموضوعة تحت يد العدالة الى أصحابها الشرعيين .

ثانيا : اغلاق المحل .

أجاز الفصل 90 أن يؤمر باغلاق محل تجاري أو صناعي نهائيا أو موقفا
إذا كان قد استعمل لارتكاب جريمة اما بإساءة استعمال الاجازة المحصل عليها .
وأما بعدم مراعاة النظم الادارية .

وهالك سنان من المحل التجاري والمحل الصناعي . فكلاهما يعومان بالنجارة
مع العارق أن الناحر يشترى ثم يبيع المواد وهي بالحالة التي تسليها . من حين
ان الصناعي منشيء المواد ويتم صنعها أو يحورها ثم يبيعها .

أما علة حوار الاغلاق فمشابهة لنفس السبب القاصي بمنع مزاوله المهمة .

وكلاهما منبى على اتصال إجرامية مباشرة بالنشاط المهني المحظوظ بصاحبها فبذلك لا يمكن من تحقيق احترامه ، وعلى هذا فقد قضى القانون بإيقاف ذلك النشاط توصلا لإيقاف تمادي المخالفين .

أما يوجب أن يكون هناك إساءة استعمال المحل أو إساءة استعمال الرخصة الشرعية التي أمانت نشاط المخالف . « كمثل الطبيب الذي يستغل إجازة تعاطيه الطبابة في عيادته النظامية ، ليعوم فيها بإجراء عمليات الإجهاض أو تأخير الممرطبات الذي يستغل إجازة الانتحار بهذا الصنف لكي يبيع مسروقات رويحة مبروعة عليه ...»

وأخيرا ، وبصورة أشمل ، فإن النص قد تناول أيضا أولئك الذين يهملون الأنظمة الإدارية ويخالفون أحكامها . « كمن يؤسس مصنعا لمواد متفجرة أو خطرة على السلامة العامة في منطقة مأهولة غير مخصصة لذلك . »

وأما الفقرة الثانية من الفصل فتتناول جميع الحالات التي يأمر القانون - أو يجيز - بإجراء الإغلاق فيها . ويشير إلى نتائج الإغلاق فنقول أنه ينشأ عنه منع المحكوم عليه من مزاولة نفس المهنة أو النشاط بذلك المحل . ويشمل المنع أفراد أسرة المحكوم عليه أو غيرهم ممن يكون المحكوم عليه قد باعه المحل أو أجره إياه أو سلمه إليه . كما يسرى المنع بحسب الشخص المعنوي أو الهيئة التي كان ينتمى إليها المحكوم عليه ، أو كان يعمل لحسابها وقت ارتكاب الجريمة

وهكذا فإن صاحب صالة السينما - « أو الشركة المالكة » - لا يستطيع العودة إلى استثمار الصالة التي كان أمر إغلاقها ناتجا عن ارتكاب القائم على إدارتها جرم توحش القاصرين على الفساد باستعماله أفلاما مثيرة أو مناقية للأخلاق

نص الفصل 91 على أنه إذا صدرت على نفس الشخص عدة تدابير وقائية غير قابلة للتنفيذ في آن واحد ، تعين على المحكمة التي أصدرت آخر تدبير أن تحدد الترتيب الذي يتبع في التنفيذ .

الواقع أنه فيما عدا تدبير الإيداع القضائي في مؤسسة للأمرض المعدلة أو تدبير الإيداع القضائي في مؤسسة علاجية للدين بصفتها المؤسسة من الفصل 91 على تنفيذهما حتما مثل غيرهما ، فإن الترتيب بالسنة لسنة التدابير المتعددة ، سهل التمييز . فطبيعي جدا مثلا أن يطبق اسم من الإقامه ، بعد التوقيع القضائي في مؤسسة علاجية ، وكذلك المنع من مزاولة المهنة وبدون أن يعرض التدابير غير متجانس مع بعضها الآخر ويتعين على المحكمة التي أصدرت آخر تدبير أن تحدد ترتيبها الواجب اتباعه في التنفيذ .

- « كالأقضاء أو الوصي في مؤسسة علاجية » - . أو خلال نموده لتدبير معديها
- « كالأحصار على الإقامة ، أو المنع من الإقامة » - ، حكم العقوبة سالبة للحرية فانه
يوقف تعييد التدبير الوقائي وتبعد عقوبة الحبس المحددة . « على أن يعاد إلى السبر
عند انتهاء مدة الحبس فتمن المحكوم عليه المدة المتبقية منه » .

على أن هنالك استثناء بشأن الوصي القضائي في مؤسسة علاجية الذي
يجب أن لا تنقطع مدته . واستثناء بشأن الإيداع القضائي في مؤسسة للأمراض
العملية الذي يتناول وضعه عدة حالات واعتراصات تختلف باختلاف ما يقرر
الطبيب . فإذا كان الفاعل معذور المسؤولية فلا عقوبة هناك . وإذا كان الفاعل
مسؤولا فينزعج معاذرة المؤسسة . وإذا كان ذا مسؤولية جزئية فان محكمة
الموضوع تأمر وفقا للمصل 78 بإعادة استشفائه مجددا فكل تمتد العقوبة المأددة.
كما هي الحال المحونة سابقا .

الباب الثاني

في أسباب انقضاء تدابير الوقاية والإعفاء منها أو إيقافها « الفصول 93 إلى 104 » .

إن الفصل 93 متوافق مع الفصل 49 بشأن العقوبات . فقد عدد نفس الأسباب
مع إشارته إلى أن ثلاثة تدابير وقائية هي غير خاضعة لأحكام هذا الفصل . وذلك
بموجب أحكام الفصلين 103 و 104 غير أن الموت وحده يضع حدا للمعزل كإقامة
التدابير باستثناء - أيضا - تدابير الوقاية العسية .

أما أسباب الانقضاء فهي :

I - الموت : على أنه لا يصح حدا لتعميد التدابير الوقائية العسية . ك
حاء بالفصل 94 ، وفاة المحكوم عليه لاتسع إغلاق المحل البخاري أو الصناعي
ولا تسب إعادة فتحه

2) العفو الشامل : يسرى مدنا حسب الفصل 95 على التدابير الوقائية .
إلا إذا كان قد تضمن قانون العفو نصا محالما . إذن فهي حالة سكوت القانون تطبق
أحكام العفو الشامل على التدابير الوقائية ولكنها تقصر على الشخصية منها دو-
العسية

3) إلغاء القانون الجنائي المحكوم بهقضاء . يوضح الفصل 96 أنه يضع حد
تعميد التدابير الوقائية ضمن الشروط المعينة في الفصل 97 .

ان الفصل 9 الوارد ضمن الاحكام العامة التمهيدية يمس على ان تنفيذ التدبير الوقائي ينتهي بحالة صدور قانون جديد يربط الجريمة عن العمل الذي استوجبت أو اذا صدر قانون يلغى ذلك التدبير .

(4) المعو ائدى نص الفصل 47 على ان معفولة يعفى عن العقوبة لاصلة ولا يسرى على التدابير الوقائية الا اذا ورد بذلك نص صريح في قرار المعو . وعلى هذا فان عموا صادرا لسبب صحى لمصلحة شخص كان حكم عليه بالاشغال الشاقة . بحرية المساس في سلامة أمن الدولة . يمكن أن لا يمنع تعهد التدبير الوقائي المنصوص عليه بالفصل 76 بشأن الاحراز على الإقامة .

(5) التقادم : نص الفصل 98 على أن تقادم المعفولة الاصلية لا ينتج عنه تقادم التدابير الوقائية . الا ان التدبير الوقائي اذا لم يعد يسقط بالتقادم لمضى خمس سنوات تبدأ اما من تاريخ تمام تنفيذ العقوبة السالبة للحرية تنفيذا مطلقا (1) أو دفع مبلغ الغرامة (2) ، واما من تاريخ تقادم العقوبة (3) .

- مثلا (1) : شخص حكم عليه لجرم سرقة بالحس سنة أشهر ، وقد أمرت المحكمة وفقا للفصل 83 بوضعه بعد انحازه عقوبة الحبس في مؤسسة فلاحية مدة سنة فتمكن بعد حروجه من السجن ، من الهرب ، والنخلص من تبعات التدبير الوقائي . فان التدبير المذكور يتقادم اذا مرت خمس سنوات على تاريخ سراح المحكوم عليه من السجن .

- (2) شخص حكم عليه بغرامة ، للعش في مادة عدائية ، مصحوبة بعقوبة خمس مع انقاف التنفيذ ، وقد صدر من محكمة الموضوع أيضا أمر اطلاق محله التحارفي لمدة سنة أشهر . فاذا لم يعد تدبير الاغلاق فانه يتقادم اذا مرت خمس سنوات على تاريخ تسديد المحكوم عليه الغرامة المحكوم بها .

(3) شخص محكوم عليه ظل فارا مدة تقادم فيها المعفولة الاصلية فاذا كانت المعفولة المحكوم بها حجية فان التقادم يتم عليها بعد مرور خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم ، « أو من تاريخ صدور قرار رد الطمس لدى محكمة النقض » . واذا كانت المعفولة المحكوم بها أكثر من خمس سنوات وفقا للفصل 690 من قانون المسطرة الجنائية فان مدة التقادم في هذه الحالة هي المدة المساوية لمدة العقوبة المحكوم بها . وفي كل الاحوال ، ان تاريخ انقضاء مدة التقادم للمعفولة الاصلية هو نقطة انتهاء مدة تقادم التدبير الوقائي

وهناك تشابه بين تقادم التدبير الوقائي وتقادم معفوة الجسعة . سار اليه الفصل 99 ، بحيث اذا كانت المدة المأمور بها في التدبير الوقائي تزيد عن خمس سنوات ، فان مدة تقادم ذلك التدبير هي المدة المساوية تماما للمدة المأمور بها

كان يومه بددته يوجب اقصاء شخص طيلة فترة عشره سنوات . فان تقادم هذا
البددته هو عشر سنوات من اليوم الذي تم فيه تقادم العقوبة الاصلية

واخيرا فان الفصل 1001 يشير الى سقوط الفصل 1084 من قانون المسطرة
الجائية المتضمن « انه اذا مرت على العقوبة الجائية مدة التقادم حصص المحكوم
عليه ، حصا ، طيلة حياته لدفقة لمح من الاقامة في دائرة العمالة او الاقليم
التي يستمر بها المحنى عليه او ورنه المباشرون .

كما يخص في كل حال المحكوم عليه بالسجن المؤبد الذي سقطت عقوبته
بالتقادم ، للمح من الاقامة خمس سنوات من يوم اكتمال امد التقادم .

وهنا يقضى التفریق ما بين منح الاقامة بالمنطقة التي يقيم فيها المحنى عليه
او ورنه المباشرون ، وهو المقصود بالفقرة الاولى السابقة « . وبين منح الاقامة
العادي الذي يجره المدير العام للامن الوطني « وهو المقصود بالعمرة الثانية
الاحيرة »

(6) الاصرار الشرطى .

لقد جاء في الفصل 1011 ان قرار الاصرار الشرطى يجوز ان ينص فيه على
تعليق تنفيذ التدبير الوقائى . فيكتفى لتحقيق من ان التدبير الوقائى الخاص به
قد تعلق وتوقف ام لا ، ان يرجع الى فحوى قرار وزير العدل المتحد وفق الفصل
668 من قانون المسطرة الجائية .

(7) اعادة الاعتبار .

جاء في الفصل 1021 ان اعادة الاعتبار سواء تمت بحق القانون او بموجب
قرار صدر من غرفة الاتهام فانها تصح جدا لسعد التدابير الوقائية .

(8) الصلح ، عندما ينص عليه القانون صراحة .

تخضع أحكام الصلح ، وآثاره على التدابير الوقائية . الى التثريعات
والعوائى الخاصة . ولما يسمح مع تلك القوانين تطبيق التدابير الوقائية .
على انه يمكن افتراض بعض الحالات التي تزول فيها التدابير الوقائية ستحة
المصلحة الجارية من المحكوم عليهم وبين المؤسسات المعنية كدائرة المحاكم مثلا
فاذا وضع أحد المهرين المحنرين في مؤسسة فلاحية ، بموجب قرار من المحكمة
تم وقع بعد ذلك صلح وتسوية بينه وبين مؤسسة المحاكم فان هذا الصلح
والتسوية يصحان جدا للتدبير الوقائى

واخيرا فان الفصل 93 يوضح صراحة بان إيقاف السعيد لا امر له من
التدابير الوقائية . ذلك ان إيقاف التنفيذ ما هو من حقه الا اجراء تصالح

وتساهل معمل شؤن الاجراءات السعيدية . ومن المديهي ان اتحاده أصيلة
لا ينسجم مع فكرة اتحاد تدبير وقائي .

أما الفصل 109 فقد أورد استثناء لتطبيق اسباب انقضاء واعفاء وإبقاء
التدبير الوقائية . فقد جعل هذه الاسباب عبر مطنعة على الايداع القضائي وعمل
الوصع القضائي في مؤسسة علاجية . ان هذا الاستثناء ناشئ من طبيعة التدبيرين
المذكورين اللذين لاشكلاان وقاية اجتماعية محسب بل هما كليات عن وسيلة
تطبق حقيقي ترمى الى معالجة اصحاب العلامة وشعائهم .

وما لاشك فيه ان الاحد بهذا المدأ السالف يخلق بعض لمناع «المطروحة»
مناسبة التفاضل . وذلك بالنظر للمدد الكائنة بين تاريخ صدور الامر بالتدبير
وبين امكان تغيظه واختلاف تلك المدد باختلاف أحوال المحكوم عليه الصبحه
والعقلية

على ان هذين التدبيرين ينصيان ، حسب الشروط الواردة في الفصل 78 و 79
ما يراه ويقرره الطبيب المعالج . مما يجعلهما بحكم المنعذين او هما في حالة
السعيد .

وأما موضوع الحرمان من الولاية فهو حاصص قصرا لاحكام الانقضاء والاعفاء
والإيقاف الخاصة به . ويبدو أن احكام الحرمان من الولاية . ما زالت عن مشرعة
حتى الآن الا ما جاء منها ، من غير تخصيص واضح في القوانين المدية

الجزء الثالث

في باقي ما يمكن أن يحكم به

الفصول 105 الى 109

ان هذا الجزء يشكل ختام الكتاب الاول وهو يتناول عدداً يسيراً من
الفصول

الفصل 105 يشير الى أحكام الفصلين 317 و 349 من قانون المسطرة الجنائية
فقد نص الفصل 109 على أن كل حكم أو قرار بالإدانة يصدر ضد الشخص
المنهم أو الأشخاص المسؤولين عن الحقوق المدنية يجب أن يعرض تأديتهم المصاريف
للخيرية العامة . ونص الفصل 347 على أن كل حكم أو قرار يجب أن يحوى على
تغطية المصاريف .

ونص الفصل 105 أيضاً على أن كل حكم بمغفوة أو بتدبير وقائي يجب أن
يحتوى على الصوائف ومصاريف الدعوى .

ان هذه الصوائف والمصاريف معددة في الطهر رقم 1 - 50 - 381 المؤرخ في
20 رجب 1381 و 17 يناير 1961 .

وعد جاء في الفقرة الثانية من الفصل 105 انه . . . يجب أن يبت الحكم علاوة
على ذلك اذا اقتضى الحال في طلبات الرد والتعويضات المدنية والمصاريف

وعرف الفصل 106 الرد بأنه كناية عن إعادة الاشياء أو المبالغ أو الأسماء
المنقولة المرسوعة تحت يد العدالة الى أصحاب الحق فيها .

106 الرد بأنه كناية عن إعادة الاشياء أو المبالغ أو الأسماء المنقولة المرسوعة
تحت يد العدالة الى أصحاب الحق فيها .

وانه يمكن للمحكمة أن تأمر بالرد وإن لم يطلبه صاحب الشأن أو الادعاء الشخصي . وقد يصادف أن يكون الأشياء أو الامتعة المسروقة قد بيعت ورائب أعيانها أو بالعكس ، أن الدراهم المسروقة اشترى بها السارق بعض الحاجات العديمة . فحاش الفصل 107 موصفا ان للمحكمة بناء على طلب المحقق عليه أن يحذر قرارا معطلا لرد .

أولا : المبالغ الناشئة عن بيع الاشياء . والامتعة . التي كان مدروجا رة اعيانها

ثانيا : الاشياء والامتعة المحصل عليها بواسطة ما نتج عن الجريمة .

وان للتقدير الثاني سهولة بيعة في تعييده اذا كانت الاعيان المسروقة موجودة في حوزة السارق أو عند أهليه . الا أنها اذا وجدت عند شخص ثالث استحصل عليها شراء من السارق صاحب اليد عليها ، فيقتضي أن تنس المحكمة من حسن أو سوء نية المشتري ، وما اذا كان قد اشترها وهو عالم بمنشأها أم لا

نص الفصل 108 على ما يلي : « التعويضات المدية المحكوم بها يجب أن تحقق للمتضرر تعويضا كاملا عن الضرر الشخصي الحالي المحقق والذي أصابه مباشرة من الجريمة »

لامحال هنا للتوسع في التعليق على ما جاء في مريض الفصل 108 . غير أن لبعض النعابر الواردة في صيغة هذا الفصل ملاحظات يستلعت الاهتمام . فمثل التعويض يجب أن يكفى مقدار ما يعادل مادية الضرر الواقع لا أن يتجاوز

ويجب أن يكون الضرر شخصيا ، أي مترقا ، الدات على حقوق من يطالب بالتعويض

ثم يجب أن يكون ، لضرر حاليا راءها أي حاصلا قبل اقامة الدعوى بالمطالبة بالتعويض . ولا محال طمعا للتعويض على أساس احتمال حصول الضرر أو عدمه على أن التعويض عن ضرر محتمل الوقوع في المستقبل بسبب الجريمة الترتيبية وارد اذا قدرت محكمة الموضوع حتمية وقوعية فيما بعد . نعم للضرر التراجع الذي حصل .

وأخيرا يجب أن يكون الضرر محققا أي غير معلق بالحدث على حوار اصرار.

كما وان على المحكمة أن تتحرى من خلال أساليب التعويض مسروقة . ٤ - الدلائل الكافية لتحديد الضرر وتعيين موجبات التعويض . وقد أصدر المجلس الأعلى في 23 ديسمبر 1962 قرارا ينص حكم بالعطل والضرر لطلب رصت في الامتحان ، جاء به .

« لما كانت حسيات الحكيم ، التي لم يسأل بحسب بسمة المفسر المزمع...
ولا فترة تعطيل دروسه وزمها ، ولا طبيعة الامتحانات أو الظروف التي سببت
رسوبه بها ، تشكل عدلا - ركاب لأي شخص المحللين الذين ...
نشأ بصورة مباشرة واكيدة عن المخالفة الواقعة من قبل » تسبب خروج عن عبر
فصد « لذلك الخ ... »

ذلك أنه يجب ان تقوم بين المخالفة والصرر صلة مباشرة كصلة السبب
بالنتيجة . فقد أصدر المجلس الأعلى أيضا ، قرارا بشأن طلب تعهد به إحدى
شركات الضمان بصفة الادعاء الشخصي بطالب فيه شخصا بما أدته بسببه كدليل
تعميى لشخص آخر مؤمن لديها .. وقد جاء في القرار ما يلي .

« لما كان حق المقاصة العائد للادعاء الشخصي أمام المحاكم الجزائية هو حق
استثنائي لا يجوز بحكم طبيعته أن يمارس الا في حالات محدودة عيها القانون .
وكانت الدعوى المدنية لا تسمع امام المحاكم الجزائية الا بقدر ما يكون الطرف الذي
يقيمها متأثرا شخصيا ومباشرة بالمخالفة الجزائية التي هي الأساس في الملاحمة
القضائية القائمة ، وكان الصرر المدعى به قد نشأ عن أداء الشركة تعريضا
للمشخص الذي سبق أن تعادلت معه على ضمانها كل خطر وصرر بتعرضه له .
وكان الصرر المترتب على لشركة لم ينشأ مباشرة عن حادث المخالفة الجزائية
المسند الى المدعى اليه ، بل نشأ عن مفعول عقد الضمان الجاري بينها وبين المؤم
لديها الذي تزعم الحلول محله . وكان طلب الشركة ، الذي لا يتصل أساسه بماتره
بالمخالفة الجزائية موضوع هذه الدعوى ، لا يسمع أمام المحاكم الجزائية فكان حذرا
بالرد لذلك الخ ... »

الفصل 109 : نص على أن « جميع المحكوم عليهم من أحد نفس الحماية أو
نفس الجنحة أو نفس المخالفة يلزمون منصامين بالقرامات والرد والتعويضات
المدنية والصوائر ، الا اذا نص الحكم على خلاف ذلك »

يبدو مفيدا ان يشار الى أن اسباب التضامن تتحقق في الحالات التالية

أولا : اذا كان هنالك مخالفة وحيدة قام بها عدة أشخاص على سبيل
الاشتراك أو المساهمة .

ثانيا : اذا كان هنالك عدة مخالفات قام بها جميع المتهمين بحيث تكون
كافة المخالفات الملاحق من أحلها مشتركة بينهم

ثالثا : اذا كان هنالك افعال مختلفة متميزة ولكنها مرتبطة ببعضها ومسببة
نفس الدعوى « السرقة واحفاء المال المسروق » ، ويوجب في هذه الحالة أن يعوى
الحكم صراحة على كون الارتباط موجودا .

على أنه لا يجوز أن يصدر حكم التضامن من عدة أشخاص واحد في دعوى

واحدة ، ولكن استأجر جرائهم مختلفه والارباط فيما بينهم مفقود ولا شأن لكل من الجرائم المعروفة هي من طسعة واحدة . « كالعائتي الفاصرتي المسمى على كل منها على حدة . ومن قبل اشخاص مختلفين ، وفي أماكن معزولة عن بعضها . مما يعزى من أن الملاحقة القضائية قد تمت بأجزاء واحدة بسبب الواقع المشترك المتماثل بين حال العائتي ، فإن الحكم فيها بالتضامن غير وارد »

أما بشأن طبيعة هذا التضامن ونشأته ، فإن كلا من المحكوم عليهم ملزم بأداء جميع المال المحكوم به ، مع حقه بالرجوع على سائر المصاميين معه .

على أن النص احرار للعائتي « الحكم على خلاف ذلك » . يعنى ان يضم ويوزع الصوائير والمال المردود والمؤيصات على نسبة مسؤولية كل واحد من المحكوم عليهم

وليسست هذه القواعد سوى مرآة في الصعيد الجزائي لمفهوم المادتين 99 و 100 من الظهير المتعلق بالمعقود والالتزامات .

فقد نص الفصل 99 : على أنه « اذا وقع الضرر من اشخاص متعددين عمو مواطنين كان كل منهم مسؤولا بالتضامن عن السائج دون تمييز بين من كان منهم محرضا أو شريكا أو فاعلا أصليا .

ونص الفصل 100 : على أنه « يطبق الحكم المقرر في الفصل 99 اذا تعدد المسؤولون عن الضرر وتعددت تحديد فاعله الاصلى من بينهم أو تعددت تحديد النسبة لتي ساهموا بها في الضرر .

على أن الفصل 109 من القانون الجنائي نص حسب صيغته ، على أن التضامن هو الاصل ، وان عدم التضامن هو الاستثناء المخالف للاصل . استثناء يتوجب على القاضي حين الاحد به ، تبريره بتعليل واضح ، واللجوء من خلاله لاجراء التقسيم والتوزيع ، بين « الاطناء المشتركين » على العرصات واصور والمردودات وبسبب العطل والضرر . ويحضى في بسبب العطل والضرر تحديد النصيب المترتب على كل من المشتركين بنسبة مسؤوليته . على أنه يجب أن يصمم الحكم مقدار المبلغ المترتب على كل واحد حسب قاعدة التوزيع التي رأها القاضي . والا فان تعيين مقدار مسؤوليه كل منهم مع الاكتفاء بتعريف المبلغ الاحتمالي دون التخصيص في توزيعه ، لايفيان بالفرض القانوني المقصود .

وتجدر الاشارة الى أنه حسب المصنف ، الى قاعدة التوزيع بدون تضامن بتعين ان يراعى تطبيقها بمسهي الدقة وبعد البصيرة ، ذلك أن المحكوم له من الساحة المدنية قد يصرصر لصياغ بعض جموده في التمويض المحكوم به ، فيما اذا امتنع احد المحكوم عنهم عن أداء ما يصيبه وكان في وضعه المالي معقود املاء

الكتاب الثانى

الجزء الاول فى الجريمة

(الفصول 110 الى 126)

للجريمة طابعان . قانونى ومعنوى . ولها الى جانب ذلك . الركن المادى الذى يشكّل فيها إلى موضوع بحثنا ومدار اهتمامنا لأن الممول الفعل قائم عليه الجريمة هي كما وصفها الفصل 121 ، عمل أو امتناع ، مخالف لمبادئ العقوبات

فهى لا يمكن أن تتكون إلا بعمل مادي . بعمل إيجابي أو عمل سلبى . ولها وجه الجنائى لا يحاسب الناس على ما دار فى خلدكم وما فكروه . بل انما يتناولهم فيما فعلوه وأبرزوه لحيز العمل والوجود الواقع . فهو لا يعاقب مجرد الفكره الجنائية ، حتى ولا التصميم على الخسوخ .

ذلك ان مجرد التأمل الداخلى لا يحدث بعد ذاته الخلل الاجتماعى . ان تحمسه فقط . هو الموجد للاضطراب . واما خاطرة للاحرام العامة في دهن صاحبها فعلمنا تكون نهائسة غير مولية ، وكثير من الاشخاص يضمعون مصب حائلهم مشروعا بحرمايا لا يلبث أن يتلاشى ويبقى من غير تمهيد ولا تحصيل وقد استكفوا عنه سائق الخشية أو ندم الضمير .

هذا ، الى أنه من المتعذر أصلا ايجاد الدليل على قيام فكرة المسؤولة للاحرام التى لا تصح فى متناول القصاص الا عندما يقتصر تصويبها - بعمل خارجة تدل عليها . وسرى فى معرض بحث : المحاولة - الى أى مدى يجب أن تفصل تلك الافعال لكي يصح أن تنفذ هذا للعقوبة والمراء

وفى معظم الحالات تكون الافعال الجرمية ايجابية ، أى أمرا واقعا قام صاحبه باجرائه . وتكون فى بعض الاحيان سلبية . ناتئة عن الامتناع عن عمل محرم به فى القانون ، كعدم البيع عن جريمة المس بسلامة المولة (الفصل 222) و الامساك عمدا عن الخلطة دون وفور حياطة أو حنقة (431) أو عن المساعدة لشخص فى خطره (432)

الباب الاول

أنواع الجرائم

يعدد الفصل 111 أربعة أنواع للجرائم .

1) الجنايات وهي الجرائم المعاقب عليها بأحدى العقوبات الخاتمة الواردة في الفصل 16 .

2) الجنح التأديبية . وهي الجرائم المعاقب عليها بحبس يبريد حده الأقصى عن سنتين ، مصحوبا بالفرامة أم لا .

3) الجنح الضبطية وهي الجرائم المعاقب عليها إما بالحبس مدة سنتين أو أقل وإما بفرامة تزيد عن 120 درهما .

4) المخالفات وهي الجرائم المعاقب عليها إما بالاعتقال وإما بفرامة يسراوح قدرها بين 50 و 120 درهما .

فالقانون الجنائي لا يوضح لكل جريمة النوع الذي تنسب اليه . بل هو يجعل من العقاب المقرر لها سبيلا لتحديد نوعيتها

على أنه يرد في بعض الحالات التي يوجد فيها نأحد ظروف الخفف (كحالة الجريمة الواقعة من قبل ماصر ، أو حالة العذر أو الظروف المحففة ، أو التي يؤخذ فيها بمفعول العود ، يرد أن يحكم بمقوبة محصنة لنوع آخر من نوع الجرائم ، فان ذلك لا يعبر من نوع الجريمة المحكوم بها . ومنه أيضا حالة القتل المعذور بمقتضى المصول 416 - 417 - 418 . فان فعل القتل هذا يرضى من نوع الحناية بالرغم من أن الفصل 423 أقصر قصاصا على عفوه حجه ومنها كذلك حالة العود في حجة مماثلة لحجة سابقة . فان الحجة الصعبة يحاط بها بموجبها بالرغم من انتاجها في هذه الحالة عفوية مماثلة لعفوه الصعبة .

وبالعكس - اذا امتنع بسائق الظروف المتبددة - وبغير حالة العود -
ترتب عقوبة مماثلة لعقوبة الجريمة هي من نوع آخر فان مدى العقاب يعبر نوع
الجريمة المحكوم بها .

ومى حالة السرقة المسماة بالموصوفة ، التى يرتب عليها الفصول 317 الى 320
عقوبة جنائية ، فانها يسفل نوعها من جهة تأديبية الى جنائية . ومنلها حالة العنف
الذى يسفل نوعها ، على مقتضى الاختصاصات الواردة فى الفصول 400 و 403 ، من
الحج الصطية الى نوع الحج التأديبية أو الجبايات .

وأما أهمية أحكام الفصلين 212 و 213 فنصل بمواضيع الاحتمال
والمحاولة ، والإجراءات التى تتوجب اتباعها بشأن العود ، وأخيرا بتقادم الدعوى
العامة . وهى مواضيع خاصة لقواعد تختلف باختلاف نوع الجريمة .

الباب الثانى

المحاولة (الفصول 114 الى 117)

نص الفصل 114 على ما يلى : (كل محاولة ارتكاب جنايه بدت بالشروع فى
تنفيذها أو بأعمال لا لبس فيها ، تهدف مباشرة الى ارتكابها ، اذا لم يوقف
تنفيذها أو لم يحصل الاثر المئوحى منها الا لظروف خارجة عن ارادة مرتكبها ،
تعتبر كالجناية النامة ويعاقب عليها بهذه الصفة)

ان مراحل العقوبة الجنائية هى التالية . فكرة الجريمة ، اعدادها ، وأخيرا
تنفيذها . لقد بينا ان مجرد الفكرة لايسبب عقوبة . ذلك أنها مهمة حاصفة
للالتماس والاحتمال فلا مجال للاستدلال عليها ، وصعب أن تشكل الانساب القاطع
على التصميم - الذى لارادة عنه - فى التنفيذ والامتناع . على أن هناك حالات
اعتبر القانون فيها أعمال الاعداد والتهيئة جرائم خاصة مستقلة حاصفة للعقوبة
كحمل السلاح الممئوع ، والتهديد بالقفل ، والاشتراك بمطمة لمصصة ،
وكسر الابواب والحواجز وبعض الأعمال المئمة الماسة بأمن الدولة

اثنى فلا مجال فى الاصل لتدخل العقوبات والرجوع الا عندما يصل المحرم
لمرحلة المباشرة بالتنفيذ ، على أنه اذا عدل ، حين بلوغه مرحلة استترة ، عسى
التنفيذ بمجرد ارادته ، فقد نجا من العقوبة أما اذا تصدر السعد أو حل دونه
سبب ظرف مستغل وخارج عن ارادته . فيكون هناك محاولة حاصفة للمعموه

تلاوة عناصر يتحتم وجودها لكى تصبح المحاولة حاصفة للمعموه ومما

للفصل 114

أولا : الشروع بالعبث أو بأعمال لا تنس فيها مبادئه إلى ارتكاب الجريمة .

تبدو هناك صعوبة في التمييز بين هذا المصير وبين أعمال المهيبة والاعداد . غير أن الصيغة القاطعة الواردة في الفصل 114 تفصل بين هاتين محاولتي كلما انتمى عن الفعل طابع التثبوت والعدوى . أو كان الفعل بعيدا عن اللبس واحتمال التأويل . أو كان ذا صفة مباشرة بالجريمة التي تهيأ لها . أو كان مرتبطا برباط ظاهر وثيق .

وفي كل الأحوال والاحتمالات ، إن مسألة الفصل بين ما إذا كان الفعل بداية في التنفيذ أو مرحلة تحضيرية له ، هي مسألة تابعة لمبدأ تعاون . وتابعة بالتالي لتقدير المجلس الأعلى وإشرافه . ذلك أن البداية في التنفيذ هي من العناصر القانونية التي تتكون منها المحاولة المعاقبة . وهي أحل هذا ، ينشأ على القاضي أمر إصباح الوقائع التي تشكل هذا المصير وتسميها . فيتسنى للمجلس الأعلى من خلال تقرير القاضي استدق في المراقبة والتحكم من إعطاء الصيغة اللازمة للفعل الواقع ، لأن القاضي يملك وحده مجال تقرير الوقائع وتمييزها

ثانيا : إن توقف التنفيذ يجب أن يتأتى من ظرف مستقل عن إرادة المجرم .

فإذا رجع الفاعل عفويا ومن تلقاء نفسه ورعته عن تنفيذ مشروعه كان في مأوى عن العقوبة (كأن يصوب سلاحه المأزى نحو صاحبه ثم يعود من توبه فاستنكف ويرفع رجة السلاح عنها) . فإن هذا الكول الإختيارى يضمن له عدم قصاصه وحيث أن انقضاء انقصاص نسي هذه الحالة يعود إلى اعتبار يعنى أى أن مصلحة لا بد من مراعاة منعها وهي انقضاء الشر الاخطر بترك المجال للفاعل لأن يراجع في آخر لحظة عن اصراره وايدته ، فلا يرق بأن يكون بدم المصير أو تكون خشية العقاب السبب في عدوله عن اتمام فعلته .

ويجب طبعا أن يتم الدم والكول قبل استجاز العقلة ، ذلك أن حصول الجريمة يقضى باعتذار المحاولة ويعفى عن الدم عليها أى بمرير للعقوبة الموحدة

ومن سيم شخصا تجريمه مادة قاتلة ، ثم عاد فأسعفه وأسفاه علاجا يزيل خطر ذلك السم ، فإن انقضاء إياه لا يمنع عنه عقوبة القتل بالنسبة

وإذا كان توقف التنفيذ ناتجا عن سبب لا علاقة للفاعل فيه ، فإن المحاولة التي منعت قسرا تكون خاضعة للعقاب . وكما أن المانع الخارجى يمكن أن يحول رأسا وحسب دون المثابرة في التنفيذ ، « إذا منع وحول شخص ثالث يسهه اتجاه المندقية عن الضحية » - فإن المانع الخارجى يمكنه أيضا في بعض الحالات ، أن يؤثر على المجرم ويصرفه عن اتمام فعلته ، إذا رأى أنباء بامه بدمه شهيد مقبلين أو رجال شرطه متجهين نحو مكان الحادث فاستنكف لونه عنه . - وفي حالات تكون العقوبة بمثابة المتبعة الحاصلة

ثالثا : المقصد الاحرامى هو العنصر الرئيسى فى المحاولة .

ان الحادثة المقرر احرامها ، لها وجه ذاتى يسمى ، وهى تستلزم الى جانب ذلك استقصاء نفسانيا من قبل الفاضى . فالكسر واعلاء الحدران وكسر الابواب . هى امور يمكن ان تعتبر ، - حسب الظروف التى تترافق صاحبها ونمعا لندافع الذى يحركه - كمحاولة لقتل أو لسرقة أو للاحتطاف . وكذلك حادثة ادخال اليد فى سايا ردة سيدة . اد يمكن ان يعتبر كمحاولة للسرقة أو لحرق الآداب العامة . ومثاها حادثة الطعن بالسكين الذى تشا عنه خروج بسطة فيمكن ان تنطوى على محاولة للقتل أو على شجار وايداء عاوى ، ينس أحدهما بتعيين نية الفاعل ان كان قاصدا أم لا ، قتل المعتدى عليه .

ان ضرورة اثبات النية الحائية تقضى أساسا المحاولة المعاقب عليها من أجل حثع الاعمال والاعمال عر المقصودة .

معاقبة المحاولة

ان محاولة الحيانة معاقب عنها دائما « الفصل 114 »

اما محاولة الخنعة فلا يعاقب عليها الا بفتضى نص خاص فى القانون « الفصل 115 »

اما محاولة المخالعة فلا معاقب عليها اطلاقا « الفصل 116 »
وإذا حصعت المحاولة للمفونة فتكون عقوبتها عقوبة الملة التامة

الجريمة المستحالة

ان مدلول تعريف المحاولة يوضح بان هناك فعلة لم يتم وقوعها ولكنها كانت قابلة لان تتم . ولكن ما الحال اذا كانت الماية المقصودة من الجريمة مستحالة التحقيق ومجهولا تدرها لدى الفاعل .

هناك جدل عديد دار حول اشراك المحاولة مع استحالة الجريمة فى معة واحد ، ذلك ان الاستحالة ، التى تنصل اما بمقدان وانعدام هدى من الجريمة واما بانعدام طاقة الوسائل المستعملة تنير كثيرا من التساؤلات المعقدة

ان الاستحالة تنصل بهدف الجريمة عندما يكون الهدف غير موجود ، او ليس فيه الصفة الرئيسية التى تمكن من حصول الجريمة كالحال والامسـ
التالية :

- اذا كان المجنى عليه ميتا حين اقدم الفاعل على افعال عمه كان يمكن ان تمت المجنى عليه لو كان حيا - عملية الاحصاص الحاربه على امراء غير حامل - كسر علية الصدقات ، وهي فارغة في مؤسسة للعقاده . -

واما استحالة تحقيق الجريمة لعدم الطاقة في وسائل تنفيذها فيأتي عليها مثل محاولة الجاني اتمام جريمته سلاح غير مؤد كالسندس الحاربه . من دون علم الفاعل . والخالة من الرصاص أو استعمال ماده غير سامه لاجرم . التسمم ، أو مادة غير مجهزة في عملية الاحصاص .

ان قانون العقوبات المستعني من الطرقات والاحكامات الحديثة قد أقر في الفصل 117 مبدأ ترتب العقوبة على الجرائم المستحيلة ، اد جاء منه ما يلي (يعاقب عن المحاولة حتى في الاحوال التي يكون العرض فيها من الطرية غير ممكن بسبب ظروف واقعية يحولها الفاعل)

وعنى هذا الاساس بان بية الفاعل هي المعول الهام . واما استحالة ارتكابه العمل لموانع مستقلة عن ارادته المصممة على الاحرام ، فلا تمنع ترتيب العقوبة على محاولة احرامه .

وقد جاء في الفصل 449 تطبيق خاص لهذا المبدأ ، إذ تضمن ترتب العقوبة على من يحاول الاحصاص ولو كانت الماده المستعملة لاتنص الى الاحصاص والى المباحة الايجابية المقصودة .

الباب الثالث

في تعدد الجرائم (الفصول 118 الى 123)

لقد ميز الفصلان 118 و 119 موضوعين ، الاول موضوع العمل الواحد الذي يقبل أوصافا متعددة . والثاني موضوع جرائم متعددة المتركبة من شخص واحد

في الحالة الاولى يجب أن يوصف فيها العمل بأشبه الأوصاف المتعددة الواردة .

أما في الحالة الثانية فقد بحث الفصلان 120 و 121 أمر ضم العقوبات أو عدمه على ضوء المواعيد التالية

ان القاعدة التي يتم بفسحها ترتب عقوبة الجرم الاسد على من ارتكب عدة جرائم ، لا تتم الا اذا كانت تلك الجرائم المتعددة غير متصلة عن بعضها بقرار حكم غير قابل للطعن .

ومن حكم الجريمة أول حكم يحكم به قابل للطعن . اذا ارتكب جريمة نابتة فلا مجال لصم العقوبتين بشأنه . وتترتب عليه كلتا العقوبتين حتى ومع الاحد نتائج المود ان كانت شروطه موفرة .

وبحسب على ذلك حال من حكم بعقوبة سبقتها عقوبة أولى بإيعاف السعيد . فقد نصت الفقرة الثالثة من الفصل 56 بأنه في حالة العاه وقف السعيد فإن العقوبة النابتة لا تحصص للترجيح مع العقوبة الأولى .

اما بشأن عدم صم العقوبات فقد منز القانون :

أولاً : العقوبات السالبة للحرية عن عقوبات العرامة

ثانياً الحرائم المتعددة المرتكبة من قبل شخص واحد والحاربه محاكمتها في آن واحد ، عن الحرائم الحاربه محاكمتها على حدة .

ثالثاً : العقوبات الاصلية عن العقوبات الفرعية والتدابير الوقائية .

رابعاً : الحايات والخنج عن المحاكمات .

الف - العقوبات السالبة للحرية .

حاء في الفصل 120 ما يلي .

« في حالة تعدد حايات أو خنج بطرت في وقت واحد امام محكمة واحدة يحكم بعقوبة واحدة سالبة للحرية لا تتجاوز مدتها الحد الاقصى المقرر قانوناً لعاقبة الجريمة الاشد . اما اذا صدر بشأنها عدة أحكام سالبة للحرية ، بسبب تعدد المتاعسات ، فان العقوبة الاشد هي التي تتعد .

غير ان العقوبات المحكوم بها اذا كانت من نوع واحد حاز للقاضي بقرار معلل ان يأمر بصمها كلها أو بعضها بشرط أن لا تتجاوز الحد الاقصى المقرر في القانون للحرية الاشد »

(X) وحدة المتاعسة .

محالة تعدد حايات أو خنج محالة في آن واحد . الى محكمة واحدة فانه لا يصدر الا حكم واحد قاص بعقوبة سالبة للحرية لا تتجاوز مدتها الحد الاقصى لعقوبة الجريمة الاشد .

مثلاً : شخص مائل امام المحكمة لارتكاب الصرب والخرح المسببين لمعوب بدون قصد القتل (حياية) ، ثم لارتكاب سرقة عادية (حصة مرتبطة)

انه يترتب عليه عقوبة واحدة لا تتجاوز مدتها العتريس مع الاشغال الشاقة تلك المعوبة التي تشكل الحد الاقصى لعقوبة جريمة الصرب مع تسبب الوفاة .

مقال آخر :

شخص ملاحق أمام المحكمة الاقليمية من أجل حرم سرقة وحرم اساءة الامانة معا . فلا تحكم المحكمة الا بعقوبة واحدة هي عقوبة حرم السرقة الحريم الاشد . وفدرها خمس سنوات بالحبس

(2) تعدد المحاكم .

ليس من المستطاع دائما ان تستوعب محكمة واحدة النظر حمله في عدة جرائم مرتكبة من شخص واحد . ان يهدف ان ينظر نفس المحكمة أو محاكم أخرى بعض من هذه الجرائم في حين أن بعضها الآخر تابع لمحاكمة ثانية . كحال الاحصاء المكاني أو حالة وجوب الفصل في جريمة أولى قبل الفصل في الثانية يصدر في هذه الحال عدد من الاحكام بالعقوبات يوارى عدد الجرائم .

وأما مسألة النظر في صم هذه العقوبات الى بعضها فتتبع كما يلي .

أولا . اذا كان هنالك عدة عقوبات سارية للحرية مختلفة اسوع فلا تعد الا العقوبة الاشد

مثلا على ذلك : لنعرض ان شخصا حكم عليه لدى المحكمة الجبائية من أجل جريمة قبل بعقوبة عشرين سنة في الاشغال الشاقة ، وانه حكم عليه فيما بعد لدى المحكمة الاقليمية من أجل سرقة وقعت سابقا . قبل ان تمت محاكمته في الجباية . بعقوبة حبس قدرها اربع سنوات .

وفي هذه الحالة ، ولان نوعي العقوبتين مختلفان « السحر مع الاشغال الشاقة ، عمود حياثة ، والحبس عمود حنحية » فلا ينسب عليه الا تعدد العقوبة الاشد ، عمود العشرين سنة مع الاشغال

ثانيا . اذا كان هنالك عدة عقوبات سارية للحرية وهي من نوع واحد . قد صدرت بها احكام متتالية فلا يعد منها الا للعقوبة الاشد . كما ورد في الحالة السابقة . على انه يجوز للمحكمة التي ينظر باأخر جريمة من تلك الجرائم ان تصدر قرارا معللا يضم كافة تلك العقوبات والاكتفاء بتطبيق الحد الأقصى لاشد عمود منها

لنعرض ان شخصا حكم عليه بالساق ، من قبل محكمة الرباط بعمرسه خمس ثلاث سنوات من أجل سرقة ، ثم من قبل محكمة الدار البيضاء الاقليمية بعقوبة خمس سنة واحدة من أجل اساءة الامانة

نادا منكت محكمة الدار البيضاء عن موضوع الصم ، فلا تعد المحكوم عليه لا عقوبة الثلاث سنوات المقررة في محكمة الرباط

على أن محكمة الدار البيضاء ، إذا رأت في ذلك سببا موحيا ، أن تقرر نفيها
عموية الحبس سنة ، التي تحكم بها ، إلى عمومية الحبس ثلاث سنوات المحكوم بها
من الرباط ، فيصبح على المحكوم عليه أن يبعد مدة أربع سنوات من الحبس

ومن جهة أخرى فإذا كانت محكمة الرباط قد حكمت بعمومية قدرها ربع
سنوات ، وحكمت محكمة الدار البيضاء بعمومية قدرها سنتان ، فإنه يجوز حكما
لدار البيضاء أن تأمر بضم هاتين العقوبتين ، إلا أنه ، لما كان الحد الأقصى للعقوبة
السنة هو خمس سنوات فإن الضم لا ينتج عنه على المحكوم عليه سوى تعبد حسن
قدره خمس سنوات عن العقوبتين ، بدلا من سنتين سنوات حبسية جمع لعقوبتين ،

باء : العقوبات المالية ، الغرامات ، الفصل 121 :

حلافا لشأن العقوبات لسالبة للحرية ، فإن العقوبات المالية المعددة حاصلة
للضم سواء كانت أصلية أو اضافية وسواء صدر بشأنها حكم واحد أو أحكام
مختلفة

على أن للمحكمة صلاحية عدم ضمها ، ويعين أن تعمل في ضم الضم بقرار
معدل ، « هذا إلى أن الغرامات الحائثة خاصة للضم الإلزامي »

ثاء : العقوبات الإضافية والتدابير الوقائية (الفصل 122)

يقول الفصل 122 بمبدأ ضم العقوبات الإضافية والتدابير الوقائية ، إلا إذا
رأى القاضي خلاف ذلك بقرار معدل . ويصنف أن التدابير الوقائية التي لا تعمل
بطبيعتها أن تعد معا في نفس الوقت ، يجب أن يراعى في ترتيب تنفيذها
مقتضيات الفصل 91 .

دال : الاستثناءات على قاعدة عدم ضم العقوبات .

إن القواعد السالفة لا تطبق إلا مواد الحمايات والحج . أما ضم كامنة
العقوبات تأمر الرامي بضأن المخالفات

وبالرغم من أن نص الفصل 123 جاء خائفا من الإشارة إلى ضم عقوبات
الحج مع المخالفات إلا أنه يبدو غير متعارض مع مبدأ ضم العقوبة المحقة مع عقوبة
المخالفة كما هو مبين في التشريع السابق .

على أن هناك ذهبا مخالفا . وذلك أن مبدأ الضم موحى اشتراطه في بعض
الحمايات واضح . فقد تضمن الفصلان 307 و 310 ن العقوبات المحكوم بها من أجل
العصيان وحرية الهرب من السجن المرتكبين من قبل أشخاص محدوسين . نص
مع العقوبات السالبة للحرية التي على الجرائم المسماة لذلك الاحتمال .

وأخيراً فإن المنسرح قد أوضح أن بعض المحالفات المرتكبة تشكل إحداً منها
مستنداً للمخالفة الأخرى . كما جاء في الفقرة الثالثة والارابعة من الفصل ١١
والفقرة الثانية من الفصل 2 من الطهر المؤرخ في 2١ يناير 1٩٩3 .

هـ . آثار إيقاف التنفيذ والعفو على قاعدة صم العقوبات

هناك مبدأ مبرر وهو أن قاعدة عدم صم العقوبات ينشأ عنها امتصاص
العقوبة الأشد لعقوبات الأخرى المبرزة منها .

آثار إيقاف التنفيذ على عدم صم العقوبات

ينتج من كون العقوبة الأشد بشكل ذاتاً كلياً وتستوجب التنفيذ من دون
غيرها من العقوبات المرافقة ، أنه لو صدر في يوم واحد حكمين ، الأول
يقضى بالحبس ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ ، وبغرامة مئة آلاف درهم ،
والثاني يقضى بالحبس أربعة أشهر مع إيقاف التنفيذ وبغرامة ألفي درهم . فإن
الحكم الثاني هو الذي يجب أن ينفذ لأن عقوبته بأربعة أشهر أشد طوعاً من عقوبة
الأول القاصرة على ثلاثة . فبشأ عن ذلك أن المحكوم عليه لا يلتزم إلا بداء الغرامة
المصغرى المرافقة لحكم عقوبة الحبس الأشد . وقد راعها المأ درهم دون أن يلاحظ
بالسنة آلاف الورد في لحكم الأول .

ومن جهة أخرى ينوحي التساؤل : إذ كانت عقوبة الحبس المصحوبة بإيقاف
التنفيذ التي تصدر إلى جانبها عقوبة حبس لمدة أقل إما بدون إيقاف التنفيذ
هي العقوبة الواجبة السمد لأنها العقوبة الأشد ، فإذا صحح هذا الأساس فإن
العقوبة القاصية بالحبس الفعلي تلمى مصلحة العقوبة الأكثر المصحوبة بإيقاف
التنفيذ فهل يكون المحكوم عليه تطبيقاً لهذا المبدأ معنياً بالتمتيع من العقوبات .
لننظر من أن شخصاً حكم عليه بعقوبتين بالنوا . الأولى يقضى بحسنه مع
إيقاف التنفيذ أربعة أشهر ، والثانية تقضى بحسنه ثلاثة أشهر . أما بدون
إيقاف التنفيذ ، وأنه تقرر الأحاد بمدداً امراج العقوبتين

هناك اجتهاد نظري يقول بأن إيقاف التنفيذ لا يغير نوع العقوبة المحكوم
بها ، وإن العقوبة الأشد التي تمتص العقوبة الأخف هي - أي المحكوم بها مع
إيقاف التنفيذ - الواجبة الاعتبار لرجحان مدتها . فبمجم أدن بناء على ذلك إرادة
العقوبة الفعلية وصرف السطر عن تنفيذها بالرغم من أنها عقوبة مدلة قائمة

لذلك فإن محكمة النقض الامرسسة قد صدرت بتاريخ ١١ مارس 1٩94 .
قراراً قصت فيه مخالفة ذلك الاجتهاد ، ودعت إلى الأخذ بفكرة استبدال
العقوبات ، واعتبرت أن العقوبة الجديدة بالتنفيذ هي تلك التي صدرت بغير
إيقاف التنفيذ ، بالرغم من الامزاج .

ويسرى هذا المبدأ ، إذا كان لكل من الموقنين مدة متساوية للأخرى

وبالرغم من انه لم يهدف للمجلس الاعلى ان تعرض المحرم في مثل هذه الحالات ، الا ان الراجح لدينا هو الاحد بالاجتهاد الاخر اذ لا يمكن ان يحكم بمقربين متباينين يحوز له ان يصح في حل من كليهما . في حين ان شخصا يحكم بمقربة فعلية واحدة يتوجب ان يترتب عليه تمسدها ونصاؤها

على انه يحوز خصم مدة العقوبة الفعلية (الاحف) من اصل مدة العقوبة المصحوبة بإيقاف التنفيذ ، الاشد ، اذا كان قد تم ايقاف التنفيذ عن العقوبة الكبرى

انار العفو على عدم صم العقوبات .

من المعلوم بمقتضى الفقرة الأخيرة من الفصل 137 من المسطرة الجنائية . ان الاعفاء الكلي أو احرأى من العقوبة يقوم بطريق العفو مقام تمديد كلاً أو بعضاً ، واستناداً على هذه القاعدة فقد ورد اجتهاد يقول بان العفو عن عقوبة متنوعة بمقربة أحف ممتزجة معها ينأى عنه أيضاً عدم تعدد العقوبة النائدة

لا بل ورد اجتهاد أكثر معالة يقول بأن الشخص الذى سبق الحكم عليه بالاعدام وصدر لمصلحته عفو خاص عنه وكان قد حكم عليه بالاعدام تائماً لأفعال مصاحبة . لا يمكن أن يعد اعدامه للحالة النائية بالرغم من أن معاملة التماس العفو عن العقوبة النائية اقتصرت بالرفض .

للاجل تحبيب مل هذه المحاذير جاء الفصل 4 من الظاهر الموزج فى 6 فبراير 1958 المتعلق بشؤون العفو ، جاء موضحاً ومخصصاً ان العفو المزوج بالنسبة لعقوبة ما ، لا يمكن أن يحول دون تعدد العقوبات الاخرى الممتزجة معها كما أتى الفصل الجديد رقم 5 من قانون العقوبات الامرسى يعزز للرأى الرأى السابق

المسبب الرابع

فى الاسباب المبررة التى تمحو الجريمة

لقد وصح الفصل 124 الاحوال التى منوجب فيها محو الجريمة

الفصل 124 (لاحابة ولا حجة ولا محالة فى الاحوال الآتية)

1) اذا كان الفعل قد أمر به القانون واوجسته السلطة المختصة

2) اذا اضطر الفاعل مادياً الى ارتكاب الجريمة ، أو كان فى حالة استنحال عليه معها . استحالة مادية ، احسابها وذلك لسبب خارجى . لم يستطيع مداومته

3) اذا كانت الجريمة قد استلزمها ضروره حاله المدافع الشرعى عن حصر الفاعل أو غيره أو عن ماله أو مال غيره ، بشرط ان يكون المدافع مساعداً مع حطوة الاعتداء .

أولاً : ما أمر به القانون وأوجبه السلطة

لاخفائه هنالك ولا حجة اذا قام الجلال بإعدام المحكوم عليه أو اذا أطلق الحدود الرصاص بناء على أمر رؤسائهم ، على جمهوره مشاعري

اذن فيثرب مصاً : مما أمر به القانون ، وما أوجبه الرؤساء المحضون

وهناك بعض الاشكال اذا كان الامر عن شرعى .

ففى حالة اعدام الموظف أو انقضاء على القيام بتصرف تحكسى . يسمح الفصلان 225 و 258 معبرة صبررة للذين أساءوا استعمال صلاحيتهم سنيحية اطاعهم وتنفذ أوامر رؤسائهم اصحاب الصلاحية فى توجيه أوامرههم اليهم ويترتب من ذلك عموية على الرؤساء المسؤولين ، اما يبقى الموظفون معدو تلك الاوامر حاصمين لتدابير الرقائنه ما عدا الاقصاء .

وقمنا عدا هذه الحالات الخاصة وحيث ان الاعداد المشروعة محصورة بحدودها فى الفصل 143 ، فان القيام فى التعمد يعصى الى مسؤولية الممعد ، كمن يمد امراً باجراء السرقة ، الا اذا كان هنالك اضطرار معصوى من قبل الامر ضرور المسؤولية عن المأمور المنفذ (الفقرة الثانية من الفصل 124)

وهناك حاة أخرى مغلطة وهى التى تنشأ عن جهالة المأمور بمشروعية الامر الصادر اليه . كالحادم الذى يؤمر بتناول مال يظنه عائداً الى مبيده وأمره ، بينما هو مال عائذ للغير ، فلا مسؤولية عنه ، وذلك لقيام الاجبر بعمل انتعت فى مصاحبته فكرة الاساءة ونية الاحرام .

وفى كل حال ان تطبيق مفهوم الفقرة الاولى من الفصل 124 يكف نسبة الظروف المرافقة لكل حالة معروضة .

ثانياً : الاضطرار .

لقد عرف الفصل 124 فى فقرته الثانية الاضطرار بصاره موجزة .

يمكن أن يكون الاضطرار مادياً ومعنوياً .

انه مادى عندما ينشأ عن فعل حسى . كالحصى المبحر الذى تمدد عليه الالتحاق بمرقته وقد اعتبر وكأله هارب من الجندية . أو عن حادث حصل بالطبيعة كالحصص الذى قدمت به الامواج فاعادته الى سطى اسده الذى تعمر منه منه .

وهو معصوى عندما ينشأ عن الخشية أو التهديد ، كالوليد لى يرتك جريمة بناء على أمر والده .

ان حالة الاضطراب قريبة من حالة الاكراه ومتميز عنها في بعض الظروف. وهي غالبا ما يعرضها وضع السناني معاجيء . كالحالة التي ترتكب فيها الجريمة انتفاء لخطر داهم محتم . والطبيب الذي يقدم على عملية الاجهاض أو سبب مصل الطفل انقاذ حياة الام المعرضة للموت . يكون مضطرا وبالمثل حال المسؤولية ومثله العامل في مؤسسه الاطعمانية الذي يهدم حائطا ليسكن من مقاومة الحريق . وقد جاء في نص الفصل 453 تطبق على اذ ورد فيه ان الاجهاض الواقع في سبيل انقاذ حياة الام لا عقوبة عليه

على أنه ينبغي في الاكراه وفي حالة الاضطراب أن يكونا محميين مقروصين عبر قائلين للمقاومة . ويجب أن يكونا مستثنين عن حادث خارجي مستغل عن الفاعل نفسه . اما الجندي الذي تعذر عليه سبب سكره الالتحاق بعرقته فلا يطبق مثابه موضوع المعبرة . ذلك ان ارتكابه فعله السكر هو الذي أدى الى حاله فلا انتفاء للمسؤولية عنه

ثالثا : الدفاع الشرعي

ان انتفاء المسؤولية في حالة الدفاع الشرعي يتسرع بالاعتبارات التالية
ألف - ان مرتكب الجريمة غير مدفوع برغبة الايداء .

باء - في حالات الاضطرابية من الطبيعي أن يسمح للأفراد بإمكانية الدفاع شخصيا عن حياتهم أو عن أموالهم عندما لا ينسب للمجتمع تأمير ذلك الدفاع عنهم

تاء - ما بين مصلحة المعتدي عليه ومصلحة المعتدي . من الطبيعي أن ترجح مصلحة المصلحة المعتدي عليها

وان اعتبار حاله الدفاع الشرعي موقوف على ثلاثة شروط .

ألف - يجب ان يكون الاعتداء غير مشروع . مما ينفي حالة الدفاع الشرعي عن مقاومته موجهة ضد موظف الصلابة الذي قام بأعمال عطف امتصاصها توفيق محرم ما .

باء - يجب ان يكون الاعتداء والدفاع واقعي معا . أي أن يكون اندفاع تنمة فورية للاعتداء ذلك ان ردة الفعل على اعتداء وقع وانتهى وانصرف . ما عني الا اقتضاء ثوري أوجنته القيمة الطبيعية والرعة في النار . وليس منها حالة اضطراب ألزمت صاحبها عليها . فلا انتفاء للمسؤولية فيها .

وكذلك فان الخشية من اعتداء محتمل أو من تهديد مصل لا تبرر الدفاع السابق لاواه .

تاء - يجب أن يكون الدفاع مساسا مع الاعتداء .

فإذا تجاوز الدفاع الحد فليس هناك - وحسب الظروف في كل حال - سوى معذرة الإثارة أو الإساءات المحضه .

على أن الفصل 129 ربط حالة الدفاع الشرعي بحال

الأول : أن تسلب أو كسر حيز أو حائط أو مدخل دار أو منزل مسكون أو ملحقاتها تسرر القتل الواقع وعمال العنف الممارسة متى سبب درء تلك الاعمال

وهناك تساؤل عما إذا كان علم المصدى عليه بأن نية المصدى فاعره من وراء التسلب ، على السرعة مثلا أو على سواها من دون لأعداء على الانحصاص تساؤل عما إذا كان ذلك اعلم لايمضي عن المدافع حالة الاضطراب الشرعي

أن بعض التشريعات الحديثة لاتنفي المسؤولية في مثل هذه الحالة . كالأب الذي يقتل حطيط ابنه إذا ما أتى هذا بموافقتها وانرا متحيا عن طريق تسلب الحدار ، فإن الأب مسؤول عن فعلته لانتفاء اسباب الاضطراب على الدفاع .

الثانية : الحرية الواقعة دفاعا عن النفس أو عن الغير على مباشرة سرقة أو سلب مقرون بالعنف ، هي حريه معفاة ومسررة ، ولا مسؤولية على صاحبها .

لأن نية الفاعل في هذه الحالة ظاهرة الدليل على السطو والاعتداء ، فهي تفترض المقاومة الدفاعية وتسرها ولو أدت الى القتل .

وأخيرا فلا بد في معرض الجار بحث الاسباب المبررة أن نشير ناعاز المحالة التي ترافقها موافقة المعتدى عليه .

فمن الطبعي أن التحرش الواقع على امرأة موافقة عليه لايشكل جريمة . وإن موافقة صاحب المال المأخوذ على ونوع الاخذ ، برضاء المسوق ، تنفي المسؤولية عن الاخذ .

على أن هناك حالات لا تملك فيها الصحة تقرير مصير موضوعها . كمن يوافق على ازالة حياته أو صحته ، بموافقه لاتنفي المسؤولية عن من يريلها

ولهذا فإن الاصرار الصحة الناشئة عن عملية اجهاض حرت على امرأة موافقة على تلك العمية ، وكذلك المباررة أو المساهمة في ايفاع الانتحار ، انها كلها خاصة لنتائج المسؤولية ولا تبرر بموافقة اصحاب العلامة .

الجزء الثاني في المجرم

الفصول 126 الى 162

الفصل 127 : مسؤولية الاشخاص المعنويين :

لئن ذكر الفصل الاول من القانون الجنائي ويخص عارمه ، أفعال الإنسان . فلا ينبغي الاستنتاج أن المقصود في تلك الأفعال هو القاصر منها على التي يقر بها الإنسان الداتي فقط . بل ان الفصلين 126 و 127 المتكاملين قد أوضحا أن المشرع قصد بعبارة « أفعال الإنسان » الأفعال في مفهومها الواسع الشاس . سيان منها ما كان جماعيا واقعا من قبل مؤسسات وشركات أو كان فرديا واقعا من قبل شخص داتي .

ولئن بدا مصموم الفصل 126 متايبا مع مصموم الفصل 127 . بان مطون كل منهما أتى متمما بصورة غير مباشرة لمطوق الآخر ... على أنما في حين يرى كافة أنواع العقوبات والتدابير الوقائية المصموم عليها في هذا القانون تطبق على لأشخاص الداتين ، نجد انه لايطبق منها على الأشخاص المعنويين سوى العقوبات والتدابير التالية :

أولا : من حيث العقوبات الأصلية ، العقوبات التالية أي العرامة الجزائية .
ثانيا : من حيث العقوبات الإضافية ، العقوبات المصموم عليها بالعقوبات 5 و 6 و 7 من الفصل 36 أي .

أ - المصادرة الجزائية للأشياء المملوكة ، وهي المقصودة بالفصلين 41 و 46 من قانون العقوبات والتي يجب تمييزها عن مصادرة الأشياء التي تشكل تدبرا وقائيا مقصودا بالمقره الاولى من الفصل 62 ثم بالفصل 70

ب - حل الشخص المصوم ، المصوم عليه بالفصل 47 والذي يسأ عنه تصمة أملاك المحكوم عليه ومنعه من مواصلة نشاطه الاجتماعي

ج - نشر الحكم الصادر بالإدانة وفق الشروط المحددة بالفصل 48

ثالثا ، التدابير الوقائية العسة المصموم عليها بالفصل 49 أي

أ - مصادر الإذونات والأنشاء الخطيرة أو المحظورة المصوص عنها الفصل 89 ولو كانت ملكا للغير .

ب - لإعلاق الدماء أو المؤقت للسجل المعاري أو المعاصي . المصوص عليه بالفصل 90

وبشأ عن هذا التعداد والتحديد انه يتعدى ترتيب عقوبة سلسة أو مفردة للحرية على شخص معصوي . وهي عمومية غير قابلة أصلا للتعدد - أو تدوير البيع من مزاولة نشاط أو من معين نص عليه الفصل 88 - وهو تدوير وفائي شخصي لم يشمل القانون المضمري به الأشخاص المعصوين

ومع ذلك وبالرغم من أنه يتعدى ، من حيث الحكم بالإذانة ، المطلق لبعض العقوبات والتدابير الوقائية على الأشخاص المعصوين ، فإنه يبدو من الفصل 127 بالنسبة لمصاميتهم وبالنسبة لورودهم في مطلق الكتاب الثاني الخاص بمفاعل الجريمة. ان القانون الجنائي قد نظر صراحة الى الأشخاص المعصوين على سوية واحدة مع الأشخاص الذاتيين في موضوع الجرائم المرتكبة .

ولقد اتجهت قواعد الفقه المعاصر الى الاحد بوجه التشابه والتماثل بين هاتين الفئتين من الأشخاص ، واعتبرت أن المعصوين معهم هم دواء جماعة ناشئة عن احتكاك آراء ونزعات مديريهم الفردية . وان في مقدور تلك الإرادة ارتكاب الجرائم بأساليب أكثر فعالية من الأفراد أنفسهم في مخالفة القوانين وعلى هذا ، وفيما عدا العقوبات الحسية القاصية بالموت أو سلب الحريات ، فإن التشريع قد اوجد عقوبات وتدابير وقائية قابلة لأن تصيب الشخص المعصوي في كيانه (كالحل) ، أو في نشاطه (كإعلاق المؤسسة نهائيا أو مؤقتا) ، أو في شأنه المالي (كالتفريعات والمصادرات) . ذلك ان مبدأ داتبة القوانين لا يتعارض مع فرض القصاص وتطبيق مثل العقوبات على الأشخاص المعصوين .

وجلي أن تطبيق تلك العقوبات على المؤسسة يصيبها في أموالها مصيب بالتالي أفرادا ومساهمين لم يكن لهم يد في الجريمة المسببة للعقوبة . غير انه لا مفر من الاحد بمبدأ القصاص ، ولا يختلف هذا الحال عن حال الأشخاص الذاتيين ، كزوجة المجرم أو أطفاله الذين يصيبهم قصاص والدهم في شأنهم المالي والمعاشي .

وحيث ان المشرع قد اعتبر الأشخاص المعصوين حاصص صراحة لمعول القانون الجنائي ، فقد أصبح هؤلاء متشابهين مع الأشخاص الذاتيين بالنسبة لموضوع التجريم وتحمل المسؤولية الجزائية

وبالطرق للعارق الناشئ عن التعذر الحسي لمصاحب لكانهم الفرد الطبيعي. فقد قصر العقوبات والتدابير الوقائية التي يمكن أن تطالبهم على تلك التي عنها الفصل 127 وأرادها لهم نتيجة لمسؤوليتهم الجزائية

وأما ما يتعلق بالحرمان فإن تطبيق مبدأ التشابه يعنى الى ملاحمة الأشخاص المعنويين - كفاعلين أصليين - من أجل كل حرية لم ينص القانون صراحة أو ضمناً على قصر عقوبتها على أشخاص داخليين معينين .

وعلى هذا فعندما يأتى القانون بتعريف حرية معينة وتحدد فئة المسؤولين عن وقوعها ، فإن ذلك التحديد يقضى الأشخاص المعنويين ويعنى عنهم جميعاً سواء تضمنهم بها . (كالفصل 236 الذى حدد - كل قاصر - . والفصل 237 الذى حدد - كل موظف - والفصل 238 الذى حدد - كل ادرى - الح ...) . وعلى العكس فإن عبارة - كل من - أو عبارة - كل شخص - أو - الدين - . أو عبارة - كل مضرى - . ان مثل هذه العبارات فى صيغة القواين لا تقضى الأشخاص المعنويين ولا تنص عنهم الشمول . وذلك لخلوها من الحصر والتحديد .

ولا يرد من جهة أخرى اتهام شركة كفاعلة أصلية . من أجل افعال هى أصلاً متعذرة عليها ، كحرية عصر العائلة أو هيك العرض أو النزاع ، أو الضرب والجرح ، أو الحرب والتشرد ، ذلك أن طسعتها المعر الجسمانية المتجردة عن التزامات العائلة والروحية والحالية من المراسم الجسدية ينتفى معها بحكم التعذر المادى ، القيام بتلك الافعال .

على أنه ليس ما يمنع ، من ناحية أخرى ، تحريم شخص معوى - كفاعل أصلى - فعلة الممد فى اساءة صنع المتاد الحربي (الفصل 184) ، أو فعلة لاتجار والمعام فى زمن الحرب مع رعايا دولة معادية (لفصل 186) ، أو بحررية استعمال طوانع الدولة أو احدى دمعاتها المزورة (الفصل 244) ، أو بحسبة رفض تعبد العقد (الفصل 551) ... وفى كل حال ان طبيعة الفعلة تسهل معال التمريق بين ما تحوز ، وما لا تحوز الملاحقة من احده .

هذا من ناحية اتهام الشخص المعوى كفاعل أصلى . أما من حيث صفته مشاركاً محرضاً فى الحرية ، فيمكن اتهامه فى كل عمل جوهري ارتكبه الفاعل الاصل بالجرية المذكورة .

أما ما يتعلق بتحديد المسؤولية الجرائية ، فإن الدليل على قيام الية الجريمة لدى الشخص المعوى غالباً ما تموره السهولة الا أنه ربما تم الحصول عليه فى سجل مداوات ومقررات مجلس الادارة ، أو فى خلال مضمون مراسلات المؤسسة أو تعليماتها الصادرة خطياً أو حتى بيينة الشهود .

وأما أحكام الخالى العفلى والعصور المتعلقة دعراً بالأشخاص الد تسمى فلا يمكن بالطبع تطسفها على الأشخاص المعنويين . اما اسناد جرائم الاصل وقلة الاحتمار ، والمخالفات ، الى أشخاص معويين فهو أمر لا يصحده فى التطبيق العمل صعوبة أو تعقيد .

أما موضوع اسطق بالعقوبة مهالك شك ونردد حول كون بعض العقوبات والتدابير الوقائية بطل وحدها معصورة على الأشخاص المصوبين

ولما كان موضوع عقوبة الأشخاص المصوبين هو فرع حديد من فروع قانون العقوبات المصاير فان التطبيق المديحي لوسائل الزجر على المصوبين مهم . يعود لتقدير المحاكم وحسن تبصرها في مفعول المصوبين وهي وسائل الفسخ والمصاير . وهذا لا يوجب فيه ان المشرع عندما استند في مصوب الفصل 127 العقوبات السالبة للحرية ، لم يعصر للأشخاص المصوبين رحمة وشعاعة أو تمييزاً وترجيحاً لهم على الأشخاص الدائنين ، بل قام بذلك محمولاً بوصف تعدد تطبق تلك العقوبات عليهم وهم كوائن غير حساسين ولا مجسدين . وعلى هذا فان انتهاء العقوبات السالبة للحرية عن هؤلاء لا يسلي المحاكم عن تطبيق النقص والاحد بالعقوبات الممكنة والتمتعبة بالتطبيق عليهم ، والمصوبين عليها في القوانين كالعقوبات المالية والتدابير الوقائية وحتى العقوبات الإضافية التي حرص الفصل 127 على اطلاقها عليهم

بالنتيجة ، وبناء على مجمل ما تقدم . يتصح :

أ - انه ، عندما يعاقب القانون على فعلة ارتكبتها شركة ما بعقوبة مزدوجة في الحبس والعرامة معا ، (كمثل المصارفة بمر المشروعة . الفصل 289) . تلاحق الشركة ويحكم عليها بأداء العرامة وحدها مع الصوائير ونفقات المحاكمة .

ب - انه ، في الحالة التي يصح عليها القانون بتطبيق تدابير عسبة ، اذا كانت الفعلة المرتكبة من قبل الشخص المصوب تستوجب حسب النص انحصص لها قصاصاً قاصراً على عقوبة سالبة للحرية ، فلا يمنع هذا القصر في العقاب من ملاحقة الشخص المذكور ومن الحكم عليه من قبل محكمة الموضوع بعقوبة التدبير العسبي وتحميله بسائرها . (كمثل الشركة التي تستجلب الى داخل امهر سندات مالية رأسها مروزة فانه يتوجب ، بالرغم من تعدد الحكم عليها بعقوبة السجن المصوبين عليها في الفصلين 334 و 335 ، بتوجب ملاحقتها جزائياً وتطبيق احكام العصول 341 و 127 و 62 بمصادره الاسهم المروزة .)

ج - انه ، بالرغم من الصعوبة في تقبل فكرة الحكم بعقوبة درعية مع مبدان العقوبة الاصلية وانتهاء وجودها ، يبدو في الامكان أن يعتبر الفصل 127 قد اسطوى صمياً على نوع من الاستثناء في مدلول تعريف العقوبة الدرية الوارد في الفقرة الثانية من الفصل 14 وانه يمكن بنتيجة ذلك الاستثناء ملاحقة الشخص المصوب والحكم عنه بالعقوبة الدرية المصوبين عليها في القانون ولو كان النص الذي يعاقب الفعلة المرتكبة من قبل الشخص المصوب قد قصر على عقوبة أصلية سالبة للحرية لا يوجب الفصل 127 الحكم بها على الأشخاص المصوبين . على أن الامر في هذه الحالة هو امر نادر الوقوع لان القانون المنائي قد أوجب ، في معظم الحالات المعتزلة ، على الجرائم المرتكبة بعقوبة السلب من الحرية مقررة بعقوبة العرامة . وان هذه العقوبة الاخيرة المعاشية هي التي يمكن الحكم بها على الشخص المصوب

كعقوبة أصلية وبهذا يكون الطلغ معقونه فرعه بعيدا عن مسائل التجريم والعقد القانوني

وبعد ، فهناك أيضا صعوبة واحدة الحل والتجاوز . ألا يقضي إعفاء الأشخاص المصوبين من العقوبة إمكانية للتجريم إلى تعديل نوع الجريمة بالنسبة اليهم . ويقضي بالتالي إلى تعديل الاختصاص^١

لنأخذ مثلا أحكام الفصل 290 الذي يعاقب بالحس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة حدها الأقصى مائتا ألف درهم المصاراة المعطورة في المواد الغذائية حسب تحد أن الجريمة التي يعاقب عليها هذا الفصل هي حنحة تاديبية بطبيعتها لمقتضيات الفصل III (الفقرة الثالثة) ، ففي حالة ارتكاب هذه الجريمة من لدن شركة لا يمكن الحكم عليها إلا بغرامة حدها الأقصى مائتا ألف درهم وحدها. إذن يرد التساؤل عما إذا كانت الجريمة المعاقب عليها هي من نوع الحنحة الضبطية، طالما أن عقوبة تلك الجريمة ، بالنسبة للشركة الخاضعة ، قاصرة على غرامة تزيد عن مائة وعشرين درهما التي توازي حسب منطوق الفقرة الرابعة من الفصل III نوع الحنحة الضبطية . فهل هي إذن حنحة ضبطية ؟ - يبدو أن الأمر ليس كذلك لأن الفصل III يعين نوع الجريمة مجردا ومستغلا عن ماهية الشخص الذي ارتكبها . ولأن السب الذي جعل الشركة الخاضعة بعيدة بصفتها شخصا معنويا عن أن تطالبها عقوبة الحس هو السب إياه الذي يبقى بلا مفعول على نوعية الجريمة المرتكبة وبالتالي بلا مفعول على اختصاص المحكمة المؤهلة للفصل في موضوع تلك الجريمة وببشأ عن هذا أنه يتوجب أحيانا إحالة شخص معنوي أمام محكمة الجنايات لمجرد تحقيق العصد بالحكم عليه بتدبير عيني أو بعقوبة فرعية . (كما هو الشأن مثلا في استعمال الطوايح المزيفة أو المزورة الجريمه المصوص عليها في الفصل 343) . فواقع تلك الحالة مبررة الجمع في الملاحقة الجزائية بين الشركة المنهية الأصلية وبسبب الأشخاص الذاتيين المشاركين والمساهمين معها .

على أنه من المعيد في الواقع ، التجري عن تعيين أصحاب المسؤوليات الفردين في بادئ الأمر ، حتى ولو بدا أن الجريمة قد ارتكبت في ظروف من شأنها إدانة الأشخاص المعنويين . فإذا زعم الفرد المشتبه به شخصا أنه أقدم على فعلته بأمر من مجلس إدارة الشركة وثبت صدور ذلك الأمر ، يلاحق ذلك الفرد كفاعل أصلي وتلاحق الشركة كمشارك محرض ، (الفقرة الأولى من الفصل 126)

ومع أن الفصل 130 نص احتمالا على أن ، المشارك في حياة أو حنحة يعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجناية أو الحبس ، فإن العقوبات والتدابير الرقابية المصوص عليها في الفصل 127 ، هي وحدها المبكئة التطبق على الأشخاص المعنويين حتى ولو كان هؤلاء مشاركون في الجريمة . وفي حالة قيام الدلائل على تعيين الأفراد الذين اقترحوا أو صوتوا ، بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة ، فهناك صدور قرار

من المجلس أدى الى وقوع الجريمة، فان هؤلاء الاعضاء يلاحقون كذلك بصفتهم مساهمين محترفين

وفي الحالة التي يزعم فيها مرتكب الجريمة انه اقدم عليها بحريص من اشركة وقد اذعرت مزاعمه الى الاسات وانصديق فانه يلاحق وحده
واما في الحالة التي لايمكن فيها اقامة مسؤولية حرائة معصرة بحد معين .
فانه يكفي بملاحقة الشركة المسند اليها التحريص وحدها .

وبجدر الملاحظة اخيرا ان قانون المسطرة الجنائية المؤرخ في 10 فبراير 1950
قد نظم لوزارة العدل بالفصلين 721 الى 724 مجموعة نطاقات عائدة للشركات
المدنية والتجارية مخصصة لجميع اعلامات الاحكام المتعلقة بالهويات ، والعراصات
والجزاءات والندابير الوقائية الصادرة بحق تلك الشركات ، وكذلك الاحكام
الناتجة من شؤون عائلية او عن تصفية قضائية تمس هؤلاء الاشخاص المصريين
في أموالهم وتحركاتهم وتصيب الاشخاص الدائمين المديريين في تلك الشركات .
ويتسنى للمحاكم والمؤسسات التي ترغب في التعامل مع الشركات المذكورة ، يتسنى
لها بفضل تلك البطاقات التحقق من السوابق القضائية المائدة لاولئك الاشخاص
المعنويين او لرؤسائهم ومدراءهم والعاملين معهم

* * *

الفصول 128 الى 131

المساهمة في الجريمة والمشاركة فيها :

بدلا من أن تكون الجريمة واقعة من قبل شخص واحد ، يمكن أن تقع
نتيجة اشتراك عدة مجرمين في ارتكابها . ويتوجب التفريق بين المساهمين
والمشاركين فيها

المساهمون :

يعتبر مساهما في الجريمة ، على ما جاء في الفصل 128 ، كل من ارتكب
شخصيا عملا من أعمال السبب المادى لها . ولا بد أن يطرأ في التطبيق بعض
اللمس احيانا بشأن تحديد بداية التمسد العادى لها .

اذا اشترك المساهم مباشرة في تحقيق الجريمة تناولته العقوبة المردعة
المعينة لتلك الجريمة . على ان اشتراك عدة أشخاص تشكل في بعض الحالات مساهمة
مشددا . (كالتسول ، الفصل 326 . والنهب والحرب ، الفصل 594 . والعصا
الفصل 302 . والاعتصاب ، الفصل 487 . والسرقة ، الفصل 510) .

وهناك اشتراك يفتضيه عامل عرضي في انفاع حرمة ذات اهداف محدودة.
دما ان هناك اشتراكا يفتضيه عامل انفاعي بمبادئ الاهداف ذاتها من انصاف
المسعر في ايقاع الجرائم ، وهذا يشكل خطرا دائما يستلزم قمعا خاصا كقتل
حالة العصاة والاتفاق الهادفين لاعداد وارثكاف الحمايات ضد الاشخاص أو
الاموال . (الفصل 203) .

المشاركون :

المشاركون هم من لم يساهموا مباشرة في البعد المادي للجريمة . الا أنهم
اشتركوا بصورة فعلية وغير مباشرة بأعمال تهيئها أو تسهيلها أو التضييق
عليها

وفد أتى الفصل 129 على سرد تلك الاعمال فذكر منها الاصر والمحرص
وتقديم الاسلحة وأدوات التنفيذ المعدة للاستعمال ثم الاعياد على تقديم محل
أو مسكن لايقوا ماضي اللصوصية والصف الموحه ضد الدولة أو الانحاص

على أنه يجب تفريق هذه الحالة الأخيرة عن حجة ابقاء المحرص المعاقب
عليها بالفصل 297 ، كما يجب اعتبار ابقاء الاشياء المحتلثة أو المبددة أو المتحصل
عليها من حناية أو حجة ، خاصة لاحكام الفصلين 572 و 574 اذا لم يكن هناك
وقائع بيمة خاصة تثبت قيام المشاركة الفعلية في الجريمة المرتكبة .

ولكن يكون فعل المشاركة حاصلا للعقوبة حسب أن تتمثل فيه الشروط
الآتية

أ - يجب أن يكون هناك فعل أصلي قابل لأن تناله العقوبة . فاذا كان
الفعل الأصلي مشمولاً بالتقادم أو بالمعفو العام نجا كافة المشاركين منه من العقوبة.

ب - قد يكون الفعل الأصلي المعاقب عليه جريمة نامة . أو يكون محاولة
ادن والمشاركة بالمحاولة خاصة للعقوبة . ولكن اذا رجع الفاعل الأصلي احتضاراً
عن اتمام فعلته ، لم يعد هناك مشاركة معاقب عليها .

ج - يكفي أن يكون الفعل الأصلي حاصلاً لعقوبة مصرحاً عليها في القانون ،
حتى ولو نجا الفاعل الأصلي من العقوبة بسبب الموت أو الطمون أو بسبب غائه
مجهولاً .

د - يصح أن يخضع مشارك في جريمة . الى عقوبتها حتى ولو كان غير
مؤهل للقيام بها بنفسه . (مثلاً : يصح اذنية امرأة بالمشاركة بحرم انحصار
امرأة أخرى في حين انه لايمكن اذانتها هي بجريم الانحاص اباء) وبصح كذلك
اعسار الشخص الذي لايتماطي التجارة مشاركا في حرم الافلاس الاحصائي
وحاصلاً للعقوبة العائوية بالرغم من أن جريمة الافلاس الاحصائي لايرتكبها
الحمار

ج - يجب أن يكون الفعل الرئيسي المضاف عليه حماية أو حجة . ذلك أن
المقرر الأخيرة من الفصل 120 تنصت أن لاعقاب على المشاركة اطلاقا على
المحاللة

ويجب أن يكون بين المشارك والفاعل الاصل اتفاق ذو هدف إجرامي
مقصود ، (فمن يصر سلبا الى صديقه لا يكون مشاركا الا اذا كان عالما أن السلب
معد لتسهيل عملية سطو أو سرقة) . ويجب فضلا عن هذا أن يكون المشارك ملما
بشكل دقيق واضح بما هو مشارك فيه ربما يسمى الفاعل إجرامه (والذي يعبر
بتدبيره كى تستعمل أداة حنطة معاقب عليها بقانون الصدد ، لا يكون مشاركا
فى جريمة القتل التى ارتكب بملك المدفونة)

ز - من المفق عنه فى أغلب الحالات أن مشاركة المشارك غير خاضعة
للعقاب . وقد نحت محكمة التمييز الافرنسية هذا المبحى فى قضية معينة اد
صدر قرارها لمصلحة شخص كان أداة صلة لامرأة حامل مع شخص عي لها
امرأة تحس عينة الاجهاض . أما المجلس الاعلى فلم يمتن له الفصل بقصة
من هذا العييل مماثلة .

ان العقوبات المترتبة على المشاركة فى حماية أو حجة هى نفسها ، حسب
مدطوق الفقرة الاولى من الفصل 130 ، المقررة لتلك الحماية أو الحجة . غير أن هذا
لا معنى التزام المحكمة بأن تعاقب المشارك بنفس عمومة الفاعل الاصلى . ففى حالة
السرقه العادية المعاقب عليها حسب الفصل 505 بالمجلس من سبعة الى خمس
سنوات ، تستطيع المحكمة أن تعرض ثلاث سنوات على الفاعل الاصلى ، وحسباً
على المشارك ، اذا اتضح لها وقدرت ان الفاعل الاصلى ما كان الا أداة طعة لإرادة
المشارك الذى أمره بارتكاب تلك العمله . على أن هذا يعنى أن المشارك تى وتلبس
صفا الفاعل الاصلى الجريمة

وإذا أوردت الفقرة الثالثة من الفصل 130 ايضاحات مفده إذ جاء فيها
« ان الظروف الشخصية التى ينتج عنها تشديد أو اعفاء من العقوبة لا تؤثر الا
بالنسبة لمن تتوفر فيه » . ويتضح ان عبارة « من تتوفر فيه » تشدل للعامل
الاصلى ، والمساهم ، والمشارك المدخل بصورة غير مباشرة . ويمكن الاستنتاج
بوضوح ان الاسباب المشددة دوات الطابع الشخصى والتى لا تعبر من طمس
الجريمة أو اوعها (كالمرد) كما وان الاسباب المخفضة كالتقصير والحلل العقل .
كل ذلك ليس به الا مفعول فردى محض . ومن ناحية أخرى فان الفصل 307 يوضح
بأن عقوبة لسجن من خمس الى عشر سنوات المتوجهة على الام التى قتل ابنها
الولد ، لا تنطبق على المساهم أو المشاركين الذين تنطبق عليهم حسب ظروف
الحالة عموة القتل وهى لسجن المؤبد ، او عقوبة القتل مع سحق لأصراع ومن
الإعدام .

وحاء في الفقرة الثالثة من الفصل 341 أن « الظروف العسرة المتعددة والجريمة والتي تفلط العقوبة أو تحبسها ، تمنح مفعولها بالنسبة لجميع المساهمين أو المشاركين في الجريمة ولو كانوا يجهلونها » ، والمقصود هنا هو الظروف المتصلة بكيفية إيقاع الجريمة (مثلا ، المصلق ، وتعدد الانحياز ، واستعمال المقابح المرورة موضوع السرفة ، الفصل 309 و 510 ، والرصد في حالة القتل أو المرح ، الفصل 393 و 400 ، وكذلك الظروف المتصلة في محل وقوع الجريمة (المنزل الماهول ، الطريق العام ، المحطة ، المرقا ، المطار) ، في السرفة الفصل 508 و 509 ، ومنلها الظروف المتصلة في وقت وقوع الجريمة (الليل ، أو الرمز الموسوع الاحراء خلاله كصيد الطيور وصيد الاسماك) ، ان لكافة هذه الظروف انرا ومفعولا على المساهمين أو المشاركين .

وهناك ظروف مشددة مغلطة ، وهي التي بالرغم من طابعها الشخصي تستلزم تأثيرا فعليا على وصف الجريمة وعلى خطورتها العينية . وبالنظر لهذا التأثير المتصل بالجريمة فان الفقهاء يعتبرونها مانلة للظروف العينية . مثلا اذا كان القاتل ابنا للمقدور فان الجريمة تتحول من قتل عادي الى صفة قتل الوالدين فتصبح عموميتها بحكم بقوة القاتل ، الاعدام (الفصل 396) ويترتب على المشارك نفس العقوبة ، ويسرى نفس القياس على المشارك في جرم السرفة الواقعة من قبل الخادم على أموال محدومه (الفصل 509) ، أو على المشارك في اساءة الامانة المرتكبة من قبل الحارس العصائي (الفصل 540) : حيث يترتب على المشارك نفس العقوبة المشددة المرتبة على الخادم والحارس . وهناك أخيرا سوء الاصرار في البية الجرمية الذي يحول حرية القتل العادي الى قتل مستوحب لعقوبة الاعدام (الفصل 393) وينلظ عقوبة حرية المرح المقصود فيشدد في حدودها (الفصل 400 الى 403) ، ابها كلها تريد في عقوبة المشارك التي تصبح معادلة في مستوى شدتها لعقوبة الفاعل الاصل (قرار محكمة التمييز الاخرسية المؤرخ في 5 يونيو 1956)

وفي موضوع التدخل الجرمية ، يعتبر التفرق بين المساهم والمشارك بعض الصعوبة عاليا ، وبصورة خاصة في الحالات التي يقوم فيها اشارك بأعمال تساعد وتسهل وقوع الجريمة (كالمشارك الذي يرصد مرور الصحبة أو يلعب الموسيقى ليغطي بصحج صوتها صراح الصحبة) على أن التفرق هذا حدير بالاهتمام . فالسرفة الواقعة من قبل عدة مساهمين تعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات اذا لم يصاحبها اسباب مشددة أخرى (الفصل 510) ، في حين ان نفس الجريمة الواقعة من قبل فاعل أصل مع عدة مشاركين ، لا تشكل الا سرفة عادية معاقفا عليها بالحس من سنة الى خمس سنوات (الفصل 505) ، اما في حالة الشك والتردد في التفرق بين صفتي المساهمة والمشاركة فان القضاء تنوسع في مفهوم المساهمة بالنسبة طبعا لمفظة الطين

ومعنا لاستخدام المشارك فاعلا أصليا مستندا عن العقوبة دمه جاد الفصل

131 مضمنا أن من حبل شخصاً غير معاقب بسب ضرره أو صدمه الشخص على ارتكاب جريمة . فإنه يعاقب بعقوبة الجريمة التي ارتكبها هذا الشخص وقد طبعت الفصول 534 و 535 و 536 هذه القاعدة بالنسبة لحالات السرقة الواجبة بين الأزواج أو من قبل الإماء والصروع .

الفصل 133

القصد الإجرامي :

يتوجب لتحديد ركن الجريمة الروحي تعريف فكرة مفهوم العناصر التالية الإرادة ، القصد ، الأسباب أو الدوافع ، الخطأ ، القصد .

الإرادة :

لا يمكن أن تشكل الأفعال أساسا وكيانا للجريمة إذا لم تكن الأفعال وليدة إرادة قائمة لدى صاحبها . وإذا كانت هذه الإرادة معقولة بسبب قوة قاهرة أو حادث طارئ فلا جريمة هناك . وتطبق هذه الحقيقة على جميع الجرائم حتى ما سمي منها بالجرائم المادية كمعظم المحالعات

ويرد مثالا على ذلك حادث العربة التي تمرقل السير في الشارع العام بسبب ما أوقعت من حملتها في عرض الطريق . إن هذا الحادث هو في الأصل مخالفة مادية محضة . أما إذا كان إيقاع الحافلة خارجا عن إرادة صاحب العربة وناتجا عن اصطدام مع عربة أخرى ، فلا مخالفة هناك

القصد :

القصد الإجرامي هو العلم المسبق لدى فاعل الجريمة بأن فعلته المشروعة مع المصلحة الاجتماعية هي متنوعة بأنقانون .

إن القصد الإجرامي يظل متاثلا مهما حصلت أنواع الجرائم . فقصده الحاق موت هو ركن جريمة القتل وقصد الاستيلاء على مال الغير هو ركن جريمة السرقة . وكذلك قصد إخفاء الحقيقة هو الركن في الشهادة الكاذبة

ويتميز القصد عن الإرادة في أنه إرادة واعية . فالصائد حامل النسيجه الذي تعتبر به فئمة فتعص سدقته وتترطم بالأرض يبطل بها النار ويخرج أحد المارة ، حالته حالة فعل غير إرادي ولا إحصاري . أما إذا كان قد صيدها حر أو رب

فما كان أحد المارة . وحالته حالة ارادية طالما أنه أطلق النار بجره احسناره . الا
أنها حالة غير مقصودة لاسعاف رعيه في حرج كثر اسباب .

ووجود القصد غير مشروط أو مطلوب . لا في الجرائم المادية المحسنة
(كمعظم المخالفات وبعض المصحح المحركة) . ولا في جرائم فئة الاحترار والميلطه.
ان الارادة وحدها كافية بالنسبة للجرائم المادية . واما بالنسبة للجرائم الاصل
وقلة الاحترار فان القصد مستبدل بعنصر آخر هو . القصد

ويصاحب القصد ويلزم بعنصره عنصر آخر هو . الاسباب والدواعي التي
التي تليها أو المشاعر التي حدثت بالجاسح وحزته على العمل . وهي تختلف
بأخلاف الشخص حسب ظروف لا حد لها ولا تعداد . فكما يمكن أن يقدم أحد
على القتل بسائق الخلل أو الطمع يصح أن يقدم عليه أيضا بسائق العيرة أو الحب
أو الهوس الفرامي .

ويستطيع القاضي الواحد بالاسباب والدواعي لتلطيف وطأة العقوبة وإيصالها
الى حدها الأدنى الذي عينه المشرع . كما له أن يمنع الاسباب التخفيفية . ولكن
لا يمكن أن يجعل من الاسباب والدواعي عنصرا تكوينيا مشكلا وحده الجريمة
المعاقبة .

وهالك حالات استثنائية يعنها القانون إذ أوضح وحدد المهدف المشود
والعانة المقصودة لدى فاعل الجريمة . أي تنحية العقلة التي يرمى الفاعل الى
تحقيقها . والفصل 169 مثلا قد حدد بالسجن المؤبد عقوبة الاعتداء الذي يشأ
عنه زوال حكومة أو تبديلها بسوفا . أو إثارة الاهلين على العصيان . ولكن تلك
الجريمة ايها لا تسنلزم نفس العقوبة اذا كانت نية الفاعل بعيدة عن الاهداف
السياسية المذكورة وقاصرة على رعيته الخاصة - (الدافع) في الانتقام شخصيا
من أحد احصائه الماديين بنية قتله من خلال تلك الحوادث .

وبالنسبة لكافة الجرائم المنصبة بالمقصودة والعمدية لامحال للنسب في
التحقق من قيام القصد الاحرامي . (كالقتل والسرقة) . أما بالنسبة لبعض
الجرائم الاخرى فان القانون قد عين فيها تحديد القصد والنية الاحرامية فهو
موضوع احفاء الاشياء اشترط القانون لكي يكون القصد الجرمي متحققا أن يكون
المخفى علما بأنها اشياء ناتجة عن جريمة . وفي موضوع اصدار الشيك بلا تمطية
لا يكون . حسب القانون . القصد الاحرامي متحققا الا اذا كان مصدر الشيك
علما بالمعص الكائن في رعيته بالبنك . وكذلك في موضوع الاصرار فلا تكون
هالك جريمة الا اذا كان الموضي علما تكذب الحشر وبعدها صحة الامر الذي
أوشى به .

المخطئ :

هل يصح أن يكون المخطئ لدى فاعل الجريمة سببا لانعفاء عنصر المصد
الإجرامي عنه ؟

يمكن أن يكون المخطئ فعليا .

أ - الخطأ لجهالة الشخص المصود : يستثنى المحرم قتل شخص ولكنه يفعل .
لجهالة هوية الضحية المصودة . شخصا آخر ، أو أنه يصيب شخصا آخر غير
الشخص الذي صوب إليه بندقته . فعلى هاتين الحالتين ومنبلاهما تكون الجريمة
مخففة ومعددة ومهمة . ويكون هالك ، على ما جاء في الفصل 392 . تسبب قتل
الفقرة عمدا ، لا محاولة قتل واقعة على الشخص المصود غير المصاب ولا قتل
شخص بسبب الخطأ وفلة الإحسان بالرمية .

ب - أن آثار الخطأ على بعض عناصر الجريمة مختلفة ومتنوعة فالخطأ في
بعض الحالات يمحو الجريمة ، (كمن استحوذ على مال وهو قانع بأنه ملكه . فليس
في أمره جريمة سرقة) وهو يغير أحيانا أخرى منه الجريمة (كمن صوب
بنده حارلا نحو شخص آخر وهو بظنها خالصة من القديفة فقتله . فليس في
أمره جريمة قتل عمدي بل مجرد قتل غير مقصود ناشئ عن قلة حيطة واحترار)
كما وأن الخطأ يمكن أن يعضي أيضا إلى تنزيل في العقوبة المتوخاة المقررة على
الفصل 396 بل يكتفي بقصاصه بعقوبة غير عقوبة القتل العمدي)

ج - في حالة الخطأ الذي يسأل نتائج العمل ويؤدي إليها . فانه من المتمعن
عليه أن الفاعل مسؤول عن كونه آثار الفعل التي تشكل نتيجة طسعة متوقعة
لها والتي يفترض في الفاعل أن يكون قد تصور احتمال حصولها . على أن من
تسبب في خروج لا يعد مسؤولا عن موت المعتدى عليه إذا كان سبب الموت حريق
الصيادة التي يستعملها

ولقد فطن القانون إلى الحالة التالية ، وفص في الفصل 403 بعقوبة سحر
منراوحة بين عشر وعشرين سنة على من أقدم على ضرب وجرح مقصودين أدبا إلى
الموت وسببا من دون أن يكون المصدى قاصدا قتل الضحية . أما في الحالات التي
سكت القانون عنها . فيعزود للمحكمة تقدير ما إذا كان احتمال حصول مثل تلك
النتيجة قد ورد في خاطر الفاعل وتفكره عندما أقدم على فعلته .

ولا يفترض في أحد جهله القانون ، ولا يمحو الجريمة الخطأ في فهم القانون
ولا يخضع تطبق القوانين لتأويلات الرعايا والنقاصين الخاطئة على أن لهذه
القواعد بعض استثناءات مخالفة ، فقد ورد في فوائذ العقوبات السيريرية
والكولسة ما يستلزم أن سوء فهم القانون يشكل سببا مخففا للعقوبة المقررة
وحسب الإحتفاء الفصائي الإمبرسي التي يماشى تلك القواعد بالنسبة لقانون
المعومات . فانه يرى بالنسبة للقوانين المدنية والإدارية أن خطأ تولد منها
القانوني في موضوع معص إلى العقوبة يمكن أن يمحو الجريمة (قرار محكمة

الاستئناف في باريس الصادر بتاريخ 2 ديسمبر 1924 والمعاشي بمرحلة احتفال
الدى عشر على كثر فاحتفظ به بسامه لنفسه لانه يحفل خطأ ان القانون يعتبر
نصف المال المنور عليه عائدا مالك الساية)

التعصير :

ان بعض الجرائم التى ليست عمدة وليست كذلك ماديه محصه . يحفل فيها
التعصير محل الفصل الاحرامى وتسمى بالجرائم « غير العمومية » . ويمكن ان
يتكون التعصير فى حال ارتكاب عمرة او عمل حال من الحيلة او فى حال الاعمال
او اهمال الانظمة وعدم ملاحظتها .

ومن قبل المثال على ذلك فان الفصل 507 يعاقب بالحس من شهر الى سنتين
او بعرامة من 120 الى 500 درهم من تسبب فى احداث حريق بأفلاك عقارية او
صفولة عائدة للغير وكان ذلك ناتجا عن عدم تبصره او عدم احتياطة او عدم انتباهه
او اهماله او عدم مراعاته النظم والقوانين . وكذلك فان الفصل 432 يعاقب بالحس
من ثلاثة أشهر الى خمس سنوات من ارتكب باهماله وعدم تبصره او عدم احتياطة
او عدم انتباهه او اهماله او عدم مراعاته النظم والقوانين ، قلا غير عمدى

ان هذه الجرائم غير العمدية يعرض فيها احداث الضرر لكى يصح ان تكون
حرم . ويشترط ان تكون منجزة تامة لكى يتم حدوث الضرر الناشئ عنها .
وعلى هذا فان افراض المحاولة المعاقب عليها ، بشأنها ، غير وارد أصلا . فلا
المدعى الذى يرمى عمرا بلفافته حرب مستودع النش ولا السائق الذى يحالف
الحيلة فى قيادة سيارته خاضعا لعقوبة احداث الحريق الغير العمدى او القتل
الغير العمدى اذا لم يقع هناك لافتل ولا حريق .

اما بشأن الجرائم العمدية فان المحاولة ، بصورة خاصة فى الاعمال الحماية.
معاقب عليها بنسب العقوبة المقررة على الجريمة المنجزة . فاشخص الذى يظن
البار على آخر بقصد قتله فيحطه ، تتناوله عمرة القتل عمدا ولو لم يكن هناك
شخص معتول

هل التعصير المعاقب عليه بالحقوق الجزائية معاقب عليه بالحقوق المدنية ؟

يصف التعصير المدعى الى ثلاثة . التعصير الضئيل والتعصير الخفيف
والتعصير القادح

وبرى بعض المؤلفين انه حيث ان نتائج الحكم الجزائى على أكثر خطوره من
نتائج الحكم المدنى فيقتضى ان لاتعاقب المحاكم الجزائية سوى التعصير القادح
وانه اذ كان هناك حادث اهمال بسيط او عدم انتباه فيقتضى ان ينتهى بالبراءة.
وان السراة لاتسمع صحبة الحوادث من الرجوع الى القاعل أمام المحاكم المدنية
ليطاسه بتعويض الضرر الذى الحقه به تعصيره . الا ان الاجماد الفصائى احداث

لا يأخذ بهذا التعريف بل يعتبر القصر المدنى والجرائى سنان . ويرى أن القصر الخفيف وحتى الضئيل منه يشكل محاولة حرائية

ثم أما يرى من ناحية أخرى أن القصر العادى يعادل . فى المعنى المدنى . التدليس . فى حين أن هذا التعادل والتماثل مفعود فى المعنى الجرائية وبطل الإهمال أو عدم الضرر ، مهما كان خطيرا ، بعيدا عن التماثل مع القصد الإحرامى . حتى القتل المسبب بقصر عادى لا يمكن أن يلاحق مسسه فى أمة حال حرى القتل العمدى

وأما التدليس أو القصر ، المحتمل ، فلا يمكن أن يعاقب ويتحاسن مع السبة الجرمية فصاحب السفينة أو مخرجها الذى يسمح بإحراقها عرض البحر وهو ملم بسوء حال سفينته فتعرض فى مراقبتها لاسواء تذهب بأحد ملاحها أو ركابها ، لا يلاحق إلا بحرم العمل غير العمدى وقد يرد انتراصه عالميا بأحصال نتيجة إهماله ولكن لا يمكن أن نعسره وقد انضى تلك التقيحة وأرادها . والاحتياط السائد المبني على تأويل دقيق تحديدي لعابور العمومات يرفض أن يرى فى مثل هذه الحالات قتلا عمديا .

ويجب من ناحية أخرى التعريف بين التدليس المحتمل وبين السبة الإحرامية الصير المحددة التى تهدف من وراء الصلة إلى تحقيق نتائج صارمة بدور صحبة معية على التخصيص . فالقصر الذى يقذف بقنبلة وسط جمهرة إنما يقصد القتل بدو أن يعرف من يكون صحبته مهم . أنه بالطبع يعاقب بحرم القتل العمدى إذا كان هناك قتل أو لحرم محاولة القتل العمدى إذا لم يقتل أحد .

المعاهات العقلية :

الفصول 134 إلى 137

لئن كانت المسؤولية الجرائية متفية بحالة انعدام الطاقة العقلية لدى فاعر الجريمة ، فإن هنالك بعض الحالات الوسطى التى تكون فيها القوى العقلية على اضطراب أو عطب غير مطبقين .

وقد دل الاختار على أن الانحراف العقل والعجز فى التعبير يمكن حسب الظروف والحالات أن يكونا دائمين أو مؤقتين أحيانا أو متعاقبين أحيانا أخرى أو بحالة تحسن مرضى أو ربما زالت المعاهات تماما عن فردى صاحبهما المعنة ولكل وصح من أوضاعهما حكم مرتبط بوقت وقوع الجريمة أو بزمى الشخص والإجراءات أو بمرور المحاكمة والحكم

وحسب ان الحائس . حالة الجنون المطبق وحاله الاعاقات الجسدية ، قد سبق
معالجة موضوعهما في بحث المداير الوثائية (المصوب 75 الى 83) فابا تكفى
ها بايجاز دراسهما على الوحه النالى

فى موضوع المخالفة :

أ - اذا ثبت ان المخالف كان بصورة تامة غير مسؤول وقت ارتكابه الجريمة.
فعلى القاضى الحكم باعفائه ، (العقرة الاولى من الفصل 134) ، مهما كانت حاله
خلله العقلى يوم المحاكمة . ولا شأن لناحية عجزه عن المدافعة عن نفسه طالما ان
الامر قاصر على اعفائه . على أنه يتوجب تسليمه الى السلطات الادارية اذا سعى
أن حنونه بشكل خطرا على النظام العام .

ب - اذا ثبت ان المخالف كان بصورة جزئية غير مسؤول وقت ارتكابه
الجريمة ، وسواء كان شفاؤه قد تم يوم المحاكمة أو ظل مصابا بصورة جزئية فى
قواه العقلية ، فعلى القاضى الحكم عليه بمعوية متناسبة مع ما كانت عليه درجة
مسؤوليته يوم وقوع الجريمة

ج - اذا كان المخالف سليم الشعور أو كان محدود المسؤولية يوم وقوع
المخالفة الا انه أصيب بخلل فيما بعد أو زاد خلله العقلى لدرجة أصبح معها عاجرا
عن الدفاع عن نفسه ، فلا يمكن الحكم عليه وهو بذلك العجز وعلى القاضى تاحيل
المحاكمة وتسليم المجرم الى السلطات الادارية مع الفات اسبابهما الى حالته العقلية
وخطره على النظام العام .

فى موضوع الجنائية والجنحة :

أ - يغلب أن تظهر أعراض الخلل عند المتهم فى أثناء اجراءات التحقيق
فلفاقص المحقق عندئذ امكان الاستعانة بالخبرة والامر بوضعه مؤمرا فى مؤسسة
لعلاج الامراض العقلية ، على ما جاء فى الفصل 135 .

ب - على أنه يمكن أن يحدث أن لا يتسبب لما قد جرى من أعراض
المهم تلك ، أو لا يثير الامر مخاميه فلا يثار موضوع حنله الا عندما يحال الى حنسه
محكمة الموضوع .

فيجدر عندئذ مراعاة الامور التالية :

أولا : اذا انصح بعد الحيرة الطبية أن المتهم كان معصوم المسؤولية حين
ارتكابه الجريمة ، طبقت المحكمة احكام الفصل 76 . ولا شأن . كما سالف .
لاحتمال عجزه أثناء المحاكمة عن الدفاع عن نفسه طالما أن قرار الحكم مسعى
بالاعفاء . وادا كان خلله مسمرا وضع فى مستشفى الامراض العقلية

باسا . فإذا انصَح بعد الحرة الطيبة أن المتهم كان حين ارتكابه الجريمة
فاقد المسؤولية جزئيا إلا أنه أصبح بحالة يستطيع معها الدفاع عن نفسه أمام
المحاكمة ، طبق المحكمة أحكام الفصل 77 .

ثالثا إذا انصَح بعد الحرة الطيبة أن المتهم كان سليم الشعور أو مجنونا
جزئيا حين ارتكابه الجريمة ، إلا أنه أصاب أو أصبح بحالة خلل عقلي يحجز معها
عن الدفاع عن نفسه ، أحلت المحكمة إصدار الحكم وفقا للفصل 78 وأمرت بإيداعه
في مستشفى الأمراض العقلية .

الفصول 138 الى 140

التعهد في المسؤولية الجزائية :

إن الفصول 138 الى 140 أكتفت بشرحه المدقق نحو مضامين الدستور التي
تحت موضوع مسؤولية العاصرين المراتية من قانون المسطرة الجنائية ، وحسب
أن القانون الجنائي لم يأت بأي تعديل على ما ورد في هذا الشأن من قانون
المسطرة الجنائية ، فلا يجد في معرض دراسنا ما يستدعي الشرح والتعليق .

(الفصول 141 الى 162)

لقد أعاد المشرع تفريد العقوبات اهمامه ضمن نصوص القانون أمكن
توفيق العقوبة مع مقضى خطوة الجريمة المرتكبة من جهة ، ومع شخصية المحرم
من جهة ثانية .

وعلى هذا فقد اعتنق منها وسطا بين أسلوب العقوبة التقديرية وأسلوب
العقوبة الثابتة مما يفسح للمعاضى محالا لحسن تطبيقه العقوبات على ضوء تطبيقه
قانونى هو أقرب ما يستطاع الى الاصابة والكمال

فحين لعقوبة كل جريمة حدا أدنى وحدا أقصى ، ثم انتصر أسباب اعماء
وتخفيف وتشديد ، تلازم ظروف الجريمة فتعدل من العقوبة على ضوء مفعول
النصوص وآثار العوامل الصالحة للعملة والفاعل

أما تلك الأسباب فهي الإعداد المعينة ، والإعداد المحممة والضروف الخفية .
والظروف المشددة (ومنها العود)

الفرع الاول

الاعداد القانونية - الفصول 143 الى 145 .

المصل 143 - (الاعداد هي حالات محددة في القانون على سبيل المصير .
يترتب عليها مع ثبوت الجريمة وقيام المسؤولية ، ان يتمتع المجرم اما بعدم العقاب
اذا كانت اعدارا معفية ، واما بتنزيل العقوبة اذا كانت اعدارا مجمعة)

المصل 144 - (الاعداد القانونية محصنة ، لا تنطبق الا على حرية أو
حرائم معينة وهي مقرر في الكتاب الثالث من هذا القانون المعلق بحلف
المحرائم) .

المصل 145 ، (يترتب على الاعداد المعفية مع المزاخذ الاعفاء المانع من العقاب .
غير أن القاضي يبقى له الحق في أن يحكم على المعفي بتدابير الوقاية التحصنة أو
العينية ما عدا الاقتصاء) .

وعلى هذا فان الاعداد القانونية محصنة ومعددة تحديدا في القانون . وهي
نوعان : الاعداد المعفية ، والاعداد المجمعة .

الف - الاعداد المعفية . الفصل 145

يترتب على الاعداد المعفية أن من تشمله يكون قد ارتكب الفعل المعفو اليه
وظل منسبا لمسؤولية ذلك الفعل المزاوية الا انه استفاد من منع العقوبة عنه
بموجب قرير الاعفاء الذي لا ينفي معه امكان تطبيق التدابير الوقائية باستثناء
الاقتصاء .

ان القسم الاعلى من هذه الاعداد قائم على اعتبارات معينة بالنسبة للمجرم
فهو كناية عن مكافآت اقتضتها مصلحة الدولة العليا كتشجيع وواب من يكون
للدولة وانظمة الامن اطاعة والسواء . (انظر الفصول 211 و 213 و 216 و 217
و 342 و 589 الخاصة سن يبلغ عن جريمة هو مشترك في اعدادها كجرائم المصيان
والاخلال بأمن الدولة ، وتشكيل عصابات السطو واللصوصية وقرصنة السفلة أو
اعمال المسف والحرير) .

واما القسم الآخر قائم على اعتبارات متصلة بمكره العدالة واستند المصير
الاجتماعي (كمضمون الفصول 225 و 254 الخاص بإساءة استعمال السلطة
على أوامر وتوجيهات الرؤساء . والفصل 217 الخاص باحداء محرم ظهرت برأيه
فما بعد 3 والمصل 355 الخاص بالرجوع المعوي عن الإعادة المكافئة الثلاثة اسم
عبدال .)

ويجب تعريف الاعداد المعفية عن الأمور الآتية ، التي بشكل ثلاث فئات

1 - العوازل المبرزة التي تمنح الحرية ، (كالفعل الذي أوجبه القانون .
أو الاضطراب المادي ، أو الدفاع المشروع المخصوص عنه في الفصل 124 و 129 ،
2 - الحالات التي تكون فيها الحرية قائمة ويكون العاقل في معنى من
العقوبة وحتى من الملاحقة

3 - الحالات التي يكون فيها العاقل حاصص للملاحقة ولكنه غير حاصص
للعقوبة

ان طالع الاعذار المعقبة يميز في اياها موصوفة بدلولها في النصوص القانونية
التي حددت لها الجرائم القائمة للتطبيق عليها .

وان الفئة الثانية منية على اسباب توجب عدم قبول سماع الدعوى العامة
لازتماط تلك الاسباب باعتبارها عائنة أو دعتبارات خاصة بالعدالة . كحصول
الفصلين 297 و 299 المتعلقين بمساعدة المجرم من قبل أحد أقاربه . والفصل 378
المتعلق بامتناع أحد أقارب المجرم عن الشهادة لمصلحة شخص برى . والفصل
475 الخاص بخطب العصابة الذي يعقبه الزواج ، والفصل 534 الخاص بالسرقات
الوافقة بين الزوجين أو بين الاصول والعروع ، وأخيرا الفصل 227 الذي يطل
كل مسؤولية عن موظف أبلغ سلطته العليا عن تعبد أوامر باعتقال تسمى عن
مشروع

أما الفئة الثالثة فتعود الى الحالات التي يكون فيها العاقل ملاحقا ولكن قصاء
الحكم اعفاء من العقوبة . كما جاء في الفقرة الأخيرة من الفصل 106

ان أهمية هذا التفريق مرتبطة بالاحكامات ، وتطبيق العقوبة .

ألف - ان المديرين بالاستفادة من العذر المعفى لاند من احوالهم امام محكمة
القضاء . طالما يتوجب على المحكمة في كل حال ووفقا للفصل 145 ، أن تنظر في
موضوع عقابهم بالتدابير الوقائية ، - اذا كان العذر معفرا - . اما تقدير قيام
العذر المعفى فهو من حق القانون ويتوجب على المحكمة الاخذ به نقانيا . اذا كان
موفورا ، الا في الحالة المخصوص عليها في الفصل 212 فوضع المحكمة فيها احتسارى
لا وجوب منه .

باء - الذين يستفيدون من احد اسباب رفض سماع الدعوى العامة المشار
اليه في الفئة الثانية ، يمكن ان تطوى قصيتهم لدى النيابة العامة أو أن يصدر
بشأنهم قرار منع محاكمة .

باء - في الحالات التي لم يمن القانون بشأنها على الاخذ بالعذر المعفى .
بل أحاز للمحكمة حق منع العقوبة عن فاعل الجريمة ، عامة يتوجب الرضا أن تعان
القضية الى قضاء الحكم غير أنه ليس للمحكمة تعديل ، اذا رأت منسح العقوبة .
أن تعرض كما هو الحال في العذر المعفى ، تدبرا وقائيا ، ذلك أن الإجراء

وينطبق المصنفة الحديدية للقانون يعارض مع ترتيب تدرجه عن مصرح عليها
بأ - الأعداد المخففة :

ان الأعداد المخففة ، على خلاف الأعداد المعصية ، لا ترتب عليها سوى بعض
مسؤولية الخارج ومسئولته .

وفما عدا عدد العمور (الفصل 131) الذي يتم معموله على أن حرية كان
مرتبتها دون السادسة عشر ، فإن بعض الأعداد المخففة مسمى على عوامه معينة .
كما هي الحال بخصوص عليها في الفصل 44 (المتعلقة بالخارج الذي يصح جدا
للاحياس والاحتجاز من تلقاء نفسه) ، وفي الفصل 472 (المتعلقة بالفاسر
المحظوف الذي حوفظ على حياته)

وأما العدد المخفف الناتج عن الاستعزاز ، كما هو مقرر في الفصل 115
الى 424 فيمكن تعليقه بهكترين :

الاولى : هي أن الشخص الذي تم استعرازه قد اضطرب عقله واعطى بعض
تفكره مما أدى الى تليل سيطرته على نفسه وأدى بالتالي الى تقليل مسؤوليته
الثانية : هي أن الشخص الذي قام بالاستعزاز قد ارتكب خطأ بكاديه سميا
خطأ ردة الفعل لدى الشخص الذي وقع عليه الاستعزاز .

ويمكن تمييز الأعداد المخففة الشخصية عن الأعداد المحددة العامة

تعد أعدادا محددة أعداد العمور أو تلك مثلا التي تستفيد منها الزوج في
سيرة استعماله العنف أو لجوئيه الى القتل عند مفاجأته روحه وعشيقها بوصفه
الحرم المشهود . (الفصل 428) .

وتعد أعدادا عينية تلك المحددة في الفصل 416 (كالقتل المرتكب نتيجة
ضرب وعنف وفما على العائن) . و 417 (كالقتل أو العنف الواقعين دائما لتسليق
أو كسر جواجز واقعين نهرا) ، والفصل 419 (الخطأ الواقع دور سبعة هك عرض
بالقوة) .

والفصل 421 (كالضرب والترح الواقعين على شخص عند معاذاته ملبسا بهنك
عرض غلام دون الثانية عشر) ، والفصل 440 (كالأبهاء الثلاثة لحالة الاحتجاز
التعسفي)

وكما سنرى في بحث الظروف المشددة ، فإن الطابع الشخصي أو العيني
الذي تتميز به الأعداد المحددة يؤثر من جهة على درجة الترتيب المبني في الفصل
161 ، ثم وعلى تحديد موقف المساهم والمشارك في الجريمة ، من جهة أخرى

ذلك ان الفصل 130 أوضح (ان الظروف الشخصية المخففة لا تؤثر الا
بالنسبة لمن تتوفر فيه تلك الظروف) . و الظروف العامة تسبب معمولها
بالنسبة لجميع المساهمين أو المشاركين .

وعندها يمتنع النص القانوني عددا مدمعا منه بتعدد المعونة المجمعة منحه
تطبيقاته . ومن المدير بالذكر ان الفصل 112 تنص انه اذا كانت المعونة المحكوم
بها معدلة بحيث أصبحت متعلقة بنوع يختلف عن نوع الجريمة الاخرى من أجلها
فإن تعديل المعونة لا يغير من نوع الجريمة المحكوم من أجلها .

الفرع الثاني

الظروف القضائية المخففة

الفصول 146 الى 151 :

الفصل 146 - « اذا تبين للمحكمة الرجعية ، بعد انتهاء المرافعة في القضية
المطروحة عليها ، ان الجراء المقرر للجريمة في القانون قساس بالنسبة لخطورة
الادعاء المرتكبة ، أو بالنسبة لدرجة احرام التهم ، فإنها تستطع أن تمنحه التمتع
بظروف التخفيف ، إلا اذا وجد نص قانوني يمنع ذلك .

ومنع الظروف المخففة موكول الى تقدير القاضي مع التزامه بتعليل قراره في
هذا الصدد بوجه خاص ، وأثار الظروف المخففة شخصية بحتة فلا تخفف المعونة
إلا بما يخص المحكوم عليه الذي منح التمتع بها .

ينشع عن منح الظروف المخففة تخفيف لعقوبات المطبقة وذلك ضمن الشروط
المقررة في الفصل الثالث) .

تقارب الظروف المخففة الأعداد المخففة في أن للآتين معمولا مشابها متسركا
وهو عدم من لعقوبة للجرائم في حالتها البسيطة .

وتفترق عنها في أنها - بدلا من أن تكون محصورة تهديدا في القانون -
منروكة لطلق تقدير القاضي الذي يملك وحده حق تعليل الاحد بها .

وتشكل الظروف التخفيفية وسيلة فعالة في تفريد العقوبة إذ تتيح للمحاكم
مجال الانطلاق من القيود التي حددها القانون للمعومات ومجال الاحد بعض الوقائع
التي تقتضي العطف والتساهل

إن معقول الظروف المخففة شخصي فاصر على ذات الحكوم عليه الذي رأت
المحكمة منحه حق الاستعانة من تلك الظروف .

وتتمتع الظروف المخففة من عدد لا حصر له من الامتصاصات والاعتبارات ومن
يعاني منها ضرورة خاصة في السموات الشائعة . وفي ردم المحكوم عليه . أو في
حالة السجدة الحساسة والاعالة ، أو في مدى انه مرتكب في الجريمة الواقعة

وهي قابلة للتطبيق حتى بحالة العود في كل حابة وحسبه ومخالفه وسواء كانت العقلة الواقعة مصنوعة عليها بالقانون الجنائي او بشرع خاص - « الا اذا استعملها من خاص او كان الحال مطلقا بفراصة جنائية »

ولقد أصبح في اوقت العاصر كافة التشريعات الماعة لمسح الظروف المحففة ملقاة بالظهير المؤرخ في 11 غشت 1992 . على أنه لا يستبعد أن تطرأ تشريعات لاحقة تقصد محال الاحد بها كما حدث بالنسبة للظهير المؤرخ في 30 يونيو 1962 الذي عدل الفصل 18 من الظهير المؤرخ في 21 يوليو 1923 الخاص بصايطه الصيد

آثار الظروف المخففة

ولئن كان الاحد بالظروف المحففة مبروكا على عاويه لتقدير القاضي فان الآثار التي تحدثها تبقى خاضعة لاحكام المصوص والعصول (147 الى 151) التي تورد المبركات العادية بعد التحفيف حديرة بالمطبق .

اولا : العقوبات الجنائية . الفصل 147 و 148 :

تستبدل عقوبة المرات بعقوبة السجن المؤبد .

وعقوبة السجن المؤبد بالسجن من عشر الى ثلاثين سنة .

وعقوبة السجن من عشرين الى ثلاثين سنة بعقوبة سجن متراوحة بين خمس سنوات وعشرين سنة .

واذا كان حد العقوبة الادبي سجن عشر سنوات للمحككة الحكم بالسجن من خمس الى عشر سنوات او بالحبس من سمين الى خمس .
واذا كان الحد الادبي سجن خمس سنوات للمحككة الحكم بالحس من سنة واحدة الى خمس

واذا كانت العقوبة المقرره مصحوبة بفراصة (كما جاء ملا في الفصل 278) فان محكمة الجايات تحفيص تلك الصرامة حتى مائة وعشرين درهما ولها ان منحوها

واذا حل الحس محل عوبة حادثة وذلك نسخة الاحد ظروف المحففين للمحككة ان تصنف على عقوبة الحبس غرامة متراوحة بين 120 و 1200 درهم وحرمان المحكوم عليه من الحقوق المصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من الفصل 26 (المزل من جميع الوظائف العمومة ، والحرمان من الحقوق الوطنية والسياسية ومن حق التحن بالارصفة) . وكذلك المنع من الامانة لغيره متراوحة بين خمس وعشر سنوات .

تشير الفقرة الأولى من الفصل 148 إلى الحالة التي يسود بها عقوبة الإقامة الجبرية ، - وهي عقوبة جائية - بعقوبة المجرم من الحقوق الوطنية أو بعقوبة الحبس من سنة أشهر إلى سنتين

وأما الفقرة الدالة من ذلك لفصل متعلق بالحقوق من الحقوق الوطنية باعتباره عقوبة أصلية يحل محلها أما الحبس من سنة أشهر إلى سنتين أو الحرمان من بعض الحقوق

ثانيا : العقوبات الجنحية . الفصل 149 و 150

ويما يتعلق بالخدمة التأديبية لدى نص الفصل 149 على إمكان تبريل عقوبتها إلى ما دون الحد القانوني الأدنى على أن لا تقل مدة الحبس عن شهر واحد ومقدار الغرامة عن 120 درهما . وعلى أن حق التنزيل متاح للقاضي حسب حالة العود

وأما بشأن الجنحة الصنطة فقد أجاز أيضا الفصل 150 التنزيل على أن لا تقل مدة الحبس عن ستة أيام والغرامة عن اثني عشر درهما .

وعلاوة على ما تقدم ، وردنا للفقرة الثانية من هذا الفصل . فانه يمكن . باستثناء المنح التأديبية - الحكم بأحدى عقوبتي الحبس والغرامة على أن لا يقل مقدار الغرامة على الحد الأدنى المقرر للخدمة ، البالغ خمس دراهم

وإذا جلبت الغرامة محل الحبس فإن الحد الأقصى لها هو 5000 درهم . ويبدو أن الحد الأدنى المقرر لها هو حد الغرامة الجنحية الأدنى ومقداره مائة وعشرون درهما

ثالثا : عقوبة المخالفات - الفصل 151

أما ما يتعلق بالمخالفات فقد نص الفصل 151 على أنه إذا كانت عقوبة الاعتقال مبررة وحدها في القانون ، علما بأن القانون الحالي حال من أي نص من هذا القبيل على المخالفات ، انظر الفصلين 608 و 609 ، جار للنص أن يحكم عودها عنها بعقوبة متزاوجة بين خمسة ومائة وعشرين درهما .

نقى أن يبحث آثار الظروف المحيطة في الحالة التي تحل فيها . نسخة تلك الظروف ، عقوبة عائدة لخدمة تأديبية أو خدمة صنطة محل عقوبة جائية . (الفصول 423 و 440 و 472)

لقد رأينا أن العذر المذهب لا يعبر من نوع الجريمة ولو عبر من طبيعة العقوبة (الفصل 112) . وسنرى في معرض بحث الفصل 161 انه يتوقف على القاضي الأحاد أولا بالمدر المذهب ، ثم بعد ذلك بالأسباب المحيطة إذا رآها وازته

وسحدر في هذا الاضرار ، تطبيق القواعد المصنفة في العتدين 140 و 141
حسبما اذا كانت العقوبة المعدلة قابلة للتطبيق على المصالح التأديبية أو على المصالح
الضبطية

وعلى هذا فان التعديل الواقع بتبعية الاستعراذ يطيل حياة ولكنه يسمح
حاصلا لعقوبة الحبس من سنة الى خمس سنوات (الفقرة الاولى من الفصل 423)
بدلا من عمومية السجن المؤبد (الفصل 232) . وربما ادت الظروف المخففة الى
تزييل العقوبة لمدة متزاوجة بين شهر واحد وخمس سنوات (الفصل 14) . كذلك
الحال بالنسبة لنهاية الصرب المؤدى الى الموت ، فان العقوبة تتحول من السجن بين
20 و 30 سنة (الفصل 410) الى الحبس بين ستة اشهر وستين (الفصل 422)
وتتحول العقوبة تبعية الاحد بالظروف المخففة ، الى حبس يتراوح بين ستة ايام
وسنتين .

الآثار الالزامية والاختيارية للظروف المخففة

يجدر هنا تعريف العقوبات الجنائية عن عمومات المصالح والمخالفات

أولا : العقوبات الجنائية :

يرد التفريق بشأن العقوبات الجنائية حسب طائفة العقوبات ومقدارها

اذا كانت العقوبة المقررة هي الموت (الفقرة الاولى من الفصل 147) توجب
على القاضي ، من الناحية الالزامية ، الحكم بالسجن المؤبد ، وتوجب عليه من الناحية
الاختيارية - اذا استدل ذلك - . الحكم بالسجن من عشرين الى ثلاثين سنة .

واذا كانت العقوبة المقررة هي السجن المؤبد أو السجن من عشرين الى
ثلاثين سنة (الفقرة الثانية والثالثة من الفصل 147) ، فان القاضي ملزم في الحالة
الاولى بالحكم من عشر الى ثلاثين سنة وفي الحالة الثانية من خمس الى عشرين سنة .

واذا كانت العقوبة المقررة هي السجن من عشر الى عشرين سنة (الفقرة
الرابعة من الفصل 147) فالقاضي ملزم بتطبيق عمومية حبس بين خمس وعشر
سنوات أو مخير بتطبيق عقوبة حبس بين خمس وخمس سنوات .

علما بان تخصص الضمانة أو الغائتها المبحوتين في الفقرة السادسة من
الفصل 147 ، وان الحكم كذلك بالضمانة وباللع من الادامة ، والحظران من الحقوق .
كلها اختيارية غير الالزامية .

واذا كانت العقوبة المقررة هي الادامة الاجبارية (الفصل 148) فان على
المحكم وحده الحكم بالتجريد من الحقوق الوطنية ، ولها الخيار في أن يحكم معها
الحبس من ستة اشهر الى سنتين .

واحرى فاداً كانت المعونة المقررة هي التحرير من الحقوق الوطنية بصفة
اصيلة فان على المحكمة الزاماً ان تحكم بالحس من سنة انتهر الى سبب ، ولها
اختياراً ان تحكم بالحرم من بعض الحقوق (الفقرة الثانية من الفصل 140)

ثانياً : عموية الجُنج والمخالفات :

اما في موضوع المعونات العائدة للجُنج والمخالفات فان تحديد بعض المعونات
وتبديدها الموزعين في الفصول 140 و 150 و 151 هو امر احتمالي مشروط بصرف
القاضي وهو امر ملزم بتجسس العمرة الى ما دون الحد الاصغر المقرر لها قانونياً

ولكن يصحح عليه الحكم بالحد الاكبر عندما تكون الظروف المحففة ماحودة بعض
الاعتبار ، والا فيكون صرفه مافصلاً للقانون . (قرارات محكمة التمييز المؤرخة
في 47 ابريل 1935 و 14 ديسمبر 1935)

وتفيد هنا الاشارة الى ان نوع الجريمة يبقى هو هو اذا ما اصححت العمرة
بسبب الظروف المحففة ، معادلة لعقوبة جريمة من نوع آخر . (الفصل 112)

الفرع الثالث

الاسباب المسندة - (الفصل 152 و 153)

الفصل 152 - (تشديد العقوبة المقررة في القانون ، بالنسبة لبعض الجرائم ،
ينتج عن ظروف متعلقة بارتكاب الجريمة أو باحرام المتهم)

الفصل 153 - (يحدد القانون ظروف التشديد المتعلقة بجنايات أو جنح
مصنعة)

ان الظروف المشددة التي تستلزم زيادة في المعونات العادية هي ظروف
تدرجة تابعة للمعلة الاصلية . وهي ، خلافاً للظروف المحففة ، معينة دمجاً في
القانون

ايها مقابلة ، في موضوع التشديد ، للظروف المحففة في موضوع لتخفيف

ويحذر نميز الظروف المشددة عن العناصر المكونة للجريمة . فاداً كانت
ية القتل أو السرقة صنفية فلا جريمة قتل ولا سرقة طالما ان هذا المصير المكون
متنب ومعمود . وعلى العكس فان سبق التصميم الذي يريد في خطورة القتل ،
ومثله أعمال العنف والسلب والكسر التي تزيد في خطورة السرقة ، ايها تصاف
الى الجريمة دون ان تمر من طبيعتها بالرغم من ان هنالك بعض حالات خاصة

تغير منها الظروف المشددة من نوع الجريمة (انظر الفصل 507 وما يليه وكذلك الفصل 518 ...)

وان بعض الاعمال تشكل بذاتها تارة عنصرا مكونا للجريمة وتارة ظروفا مشددا لعزيتها

كحالة هناك العرض وان سن الضحية فيها يشكل ، اذا كان دون الخامسة عشر عنصرا مكونا للجريمة ان لم يكن هالك عنف (الفصل 484) ، ويشكل ظروفا مشددا اذا كان هالك استعمال للعنف (الفقرة الثانية من الفصل 485)

وتكون الظروف المشددة عينية أو شخصية

تكون عينية ، أي موضوعية ، اذا كانت منصقة بفعلة الجريمة ، اذ تفصل بالعمل المادي فيها كحالة الحرق المرفقة بالنسلق أو الكسر أو الخلع أو الكمين أو العنف أو حمل السلاح .

ويمكن ان تضاهيها الظروف المحتلطة اتميزة بالطابع العيني والطابع الشخصي والتي تغير بحكم التصاقها بالجريمة ، طبيعتها وناحية التحريم فيها. (سنن التصميم ، صلة العرسي ، كون صلة الفاعل موظفا عاما ، أو حادما)

وتكون الظروف المشددة شخصية اذا كانت متصلة بشخصية الفاعل (وكذلك الحال بالنسبة للعود) .

وان أهمية هذا التعريف كائنة في الترتيب الذي يصاحبه تدقيق قضاء الحكم للظروف العينية والظروف الشخصية والاهم من هذا ان تحديدها يحدد موقف المشارك بالنسبة للفاعل الاصل .

فقد نص الفصل 130 على أن الظروف المشددة الشخصية لا تؤثر على المشارك والمساهم .

وان الظروف المشددة العينية تمنح مفعولها بالنسبة لجميع المساهمين أو اشراكين في الجريمة ولو كانوا يجهلون تلك الظروف .

وان الظروف المشددة التي تضاف ان عدة أنواع من الخرائم ، عديدة في القانون الجنائي ، وقد حدد القانون لكل حالة ممسة فيها عقوبة صريحة مية

وخلافا لما يجري بالنسبة للاسباب المجععة ، فانه عندما تتعر طبيعة العقوبة بنسبة الأخذ بالاسباب المشددة ، يتغير نوع الجريمة (الفصل 113) . فاعرفه العادية مثلا ، وهي من نوع المجعة المادية ، تصبح من نوع الحايه اذا ما صاحبها اسباب مشددة محددة في الفصل 507 وما يليه . وتصبح بالناس من اختصاص محكمة الجائبات .

الفروع الرابع

فى العود . الفصل 154 وما يليه

الفصل 154 - يعتبر فى حالة عود ، طبقا للشروط المقررة فى المصنوع التالية ، من يرتكب جريمة بعد ان حكم عليه بحكم حائز لقوة الشيء المحكوم به من أجل جريمة سابقة .

ان كلمة العود تعيد هنا من حيث دلول المعردات ، السقوط نافية أو الانكاس وهي تعيد هنا عن حالة شخص سبق ان صدر بحقه حكم قطعى غير قابل للطعن من أجل جريمة ارتكبتها ، ثم عاد فارتكب جريمة اخرى - (وهذا ما يعبرق موضوع العود عن موضوع تعدد المرائم ، الواقعة دون أن يفصل بينها حكم قطعى)

ان العود ليس بالعرف المشدد الذى لا يتحول ولا يتبدل ، بل هو سبب لتشديد العقوبة بصنف بطائفة الشخص المحصى ، لذلك فقد رتبته قانون العقوبات بفرع منفرد ، وأوضح فى الفصل 112 بأنه - خلافا لحال الأسباب المشددة - ، اذا فرضت عقوبة معادلة لعقوبة نوع آخر من المرائم تنسج الاحد بمفعول العود ، فان المعونة المعروضة لا تغر من طبيعة الجريمة

ويتبرنت على ذلك ايضا انه لا يمكن ان يتم تشديد العقوبة بالنسبة للعامل الاصلى وبالنسبة للمشاركة الا اذا كان كل منهما مكررا وبجالة العود ان العود يعنى شرطى .

اولا - حكما معونة حرائية اكسب قوة الشيء المحكوم به .

ثانيا : جريمة جديدة مستقلة عن الجريمة الاولى المحكوم بها سابقا .

1 - الشرط الاول للعود

بشرط وجود حكم ، حرائى بعقوبة - وهذا ما يستبعد تدابير التهذيب والاصلاح المتخذة بشأن القاصرين وفقا للفصلين 514 و 515 من قانون المسطرة الجنائية .

ويجب أن يكون الحكم صادرا عن القضاء المبررى . الا ان الفصل 702 من قانون المسطرة الجنائية أتاح للاحد بمفعول حكم صادر عن قضاء اجسدى اذا كانت الجريمة المحكوم من أجلها معاقبا عندها فى القانون المبررى . والامر اجسارى عائد لمرأى القاصى

ولا عبء في الاصل لطبيعة الجريمة . عر ان الفصل 151 اوضح ان من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية وارثك بعد ذلك حايه أو حجة . لا يعتبر عاديا الا اذا كان الحكم الصادر عليه من المحكمة العسكرية هو من أجل حايه أو حجة معاقب عليها بالهوانين الخرافية العادية . (وهذا ما يستبعد الجرائم العسكرية المحضة كالهرب من الخندية والعصيان وعدم الاصطاع للامر واحايه الرؤساء الخ ..)

واذا كانت العقوبة الوحيدة المحكوم بها من قبل المحكمة العسكرية قابلة لان يطبق على الجرائم العسكرية والجرائم العادية معا . (مثلا السرقة والهرب من الخدمة) ، ففي هذه الحالة يبدو لنا ان يؤخذ بمفعول الازدواج وينتظمه على العود وبشروط أيضا ان يكون الحكم غير قابل للطعن اي أن تكون مدة الطعن فيه منقضية وكافة طرق المراجعة العارضية بشأنه مهتية نافذة .

ولا أهمية لكون العقوبة قد نفذت بحق المحكوم عليه أولا . فالعمو والتقدم لا يمحيان الحكم ، في حين ان الحكم يحى معه جميع آثاره بالعمو العام . وبإعادة اعتار . وبإيقاف التنفيذ عند انقضاء مدة النحرية ...

2 - الشرط الثاني للعود

تكون الجريمة الجديدة ، ومثلها الجريمة السابقة ، معاقبا عليها بالقانون الجنائي أو بقانون خاص . ومعظم النصوص المتعلقة بجرائم خاصة قد حددت أساسا ، قواعد العود الجديدة لكل جريمة منها .

وتحقيقا لاصح حالة اعود وتعيين مدى التشديد الناشئ ، عند العقوبة فقد ميز القانون الجنائي طبيعة الجرائم وطبيعة العقوبات المحكوم بها والخاصة للتطبيق .

فيحت الفصل 155 في العود بحالة ارتكاب الشخص ما يستوجب عقوبة جنائية ، بعد أن سبق له أن حكم بعقوبة جنائية .

وهي حالة غالبة شبه مستمرة ولا شأن لطبيعة الجرمين المتلاحقين ولعنترة الوقت الفاصلي بينهما . (فيما عدا طعنا موضوع إعادة الاعتار) .

ان آثار هذا العود المصنفة في الفصل 155 تستوجب اما رفع العقوبة درجة واحدة في ترتب العقوبات الجنائية . واما زياده مقدار العقوبة المقررة أصلا

فاذا كانت العقوبة المقررة للجناية الثانية هي النحرية من الحقوق الوطنية طبقت على الفاعل الإقامة الإجبارية التي حددها الاقصى عشر سنوات

واذا كانت العقوبة المقررة هي الإقامة الإجبارية طوقت عليه عمومة السجن من خمس الى عشر سنوات

وإذا كانت العقوبة المقررة هي السجن من خمس إلى عشر سنوات ، فصاعداً مقدارها .

وإذا كان الحد الأقصى لعقوبة الجريمة الثانية هو السجن عشرين سنة طبقاً لعقوبة السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة . وإذا كان الحد الأقصى لعقوبة الجريمة الثانية السجن ثلاثين سنة طبقاً للسجن المؤبد .

وأخيراً فإذا كانت العقوبة المحكوم بها للجريمة الأولى والمقررة للعقوبة الثانية ، إذا كانت كلاً من العقوبة المؤبد عندئذ تحل عقوبة الموت محلها . وتحدد الإشارة إلى أنه إذا كانت العقوبة الأولى هي السجن المؤقت وكانت الجريمة الثانية معاقباً عليها بالسجن المؤبد ، فلا زيادة هنالك عن السجن المؤبد ولا تشديد .

ويشير الفصل 196 إلى الحالة التي يكون فيها شخص قد حكم من أجل حماية بعقوبة تزيد عن سنة حبس واحدة ، ثم ارتكب جريمة (جنائية أو جنحة) معاقباً عليها بالحبس مهما كان مقداره ، فإن عقوبته يجب أن تعادل الحد الأقصى لعقوبة الحبس هذه ويحوز أن تبلغ صغرها كما يحوز أن يحكم عليه ، علاوة ، بالنسبة من الإقامة .

وشروط العود الأولى ينص على هذه الحالة بالحكم من أجل جنحة أو بعقوبة جنائية أو بعقوبة تزيد عن سنة حبس وقد تدب نتيجة الإخذ بعدد قانوني أو ظروف مخففة . وشروط العود الثاني يتحقق بالحكم من أجل جريمة سيان أن كانت جنحة أو جنائية أما المهم أن تكون في الحالتين معاقباً عليها بالحبس ، مما يستتبع من جهة الجمع المعاقبة بالفرامة ، والحمايات المعاقبة بعقوبة جنائية من جهة أخرى .

ويجدر الإيضاح أن الحماية التي انتهت بعقوبة حبس وهي التي تشكل صفة نوعها الجنائي ، الشرط الثاني لعود المبحوث في الفصل 196 ، لا يمكن أن تكون إلا الجنائية المذكورة ، لا الحماية التي تحولت عقوبتها إلى حبس نتيجة الإخذ بالأسباب المخففة . وسنرى في معرض تحديد العقوبة أن حالة العود يجب أن تقدر من قبل القاضي بعد أخذه بالأعداد ولكن قبل أخذه بالأسباب المخففة .

وينشأ عن هذا أن مسح الأسباب المخففة لا يمكن أن يكون له أثر في تحديد العقوبة .

وأيضاً ما تقدم نأخذ الأمثلة التالية

شخص حكم عليه بتاريخ أول يناير 1962 من أجل أعمال عنف أدت إلى شر أحد الأعضاء ، (جنائية معاقب عليها بالفصل 402 بالسجن من خمس إلى عشر سنوات) وقد اقتضت عقوبته المحكوم بها على سنة واحدة بعد مسحه الأسباب المخففة (الفقرة الخامسة من الفصل 147)

بعد انقضاء العقوبة وإطلاق سراحه ارتكب فلا بتاريخ أول يونيو 1963

- 120 -

أما الفصل 157 فيبحث حالة العود اذا كانت معقوبة الجريمة الاولى حجة
نقص المجلس وكانت العقوبة المقررة للجريمة الثانية حجة ايضا تقضي عليها
المجلس

فلا يرد التشديد اذن الا اذا كانت الجريمتان مماثلتين بالمجلس ، مما يستبعد
المرائم المعاقب عليها بالمرامة فقط

ان هذا العود وقتي . وادته كما لسلحه نقطة ابتداء واحده ولا يزحد به
الا اذا كانت الجريمتان المذمومتان من طبيعة واحدة ، وقد جمع الفصل 158 ودمج
مرائم متقاربة ومماثلة مع ان صفاتها مختلفة (كالسرقة واساءة الامانة والصب...) .
وأما معقول هذا العود فيوجب أن لا يقل الحد الأدنى للعقوبة الممنوعة على
الجريمة الثانية عن ضعف العقوبة السابقة المحكوم بها ، ويحوز ان يصاعف الحد
الاقصى

• • •

يحدد الفصل 159 شروط العود المعلق بالمحالطات

ان هذا العود حاص ووقتي :

فيوجب ان تكون المحالطات منطابقتين بالذات ، وان تكون الثانية واقعة
خلال فترة اثنتي عشر شهرا من تاريخ اكتساب الحكم بالاولى قوة الشيء المحكوم
به (الفصل 159 و 611)

وأما آثاره فيختلف تبعاً لتكون المحالطات من الدرجة الاولى أو من الدرجة الثانية
فهي الاولى المعاقب عليها بالاعتقال والمرامة يمكن رفع العقوبة الى الضعف
، 30 يوما و 240 درهما ، - الفصل 611 .

وفي الثانية التي لا تعاقب الا بالمرامة فيحوز رفع حد الغرامة الاقصى الى
الضعف (120 درهما) ، ويحوز ، علاوة ، الحكم باعتقال مدته ستة ايام .

وتحدد الاشارة الى ان الفصل 365 من قانون المسطرة الجنائية نص على أن
الامر القضائي الذي يصح نهائيا يعتبر بمثابة حكم بالعقوبة لتحديد العود الى
الجريمة

كما وان القواعد السالفة لا تنطبق الا على المحالطات المنصوص عليها في القانون
الجنائي وليس على المحالطات المعاقب عليها بخصوص خاصة ، ذلك أن الفصل
611 لا يتناول سوى تشديد العقوبات المقررة في المصلبي 608 و 609

وأخيرا فانه لا يمكن التشديد بحالة ما اذا كانت الجريمة الاولى حجة والسامة
محالة ، أو العكس

ان كافة آثار العود المشددة الموصحة آنفا هي الرامية بالسنة القاصي باستثناء العود اسحق بالمحالفات . وينشأ عن هذا انه يتعدى بحالة العود تمويل العقوبة الى ما دون الحد الادنى للعقوبة المقررة بسنة العود اذا لم تكن لاسباب المجعة مبنية

ويذكر التذكير احرا بان حالة العود - حسب مطوق الفصل 112 - لا تعبر طبيعة الجريمة بمعنى انه ، من جهة الاختصاص ، اذا كان هناك حصة صلبة اصححت نتيجة العود خاصة لعقوبة حسن يريد حدها الاقصى عن سبب . فان محكمة السداد تظل صاحبة الاختصاص للطرف في تلك المجعة .

الفرع الخامس

في اجتماع اسباب التخفيف والتشديد - الفصلان 161 و 162

من المحتمل ان تتجمع حول جريمة واحدة ظروف مشددة واعذار قابلية وحالة العود بم ظروف مخففة .

من المعيد تحديد التسلسل الذي يسوجب على القاضي اتباعه اثناء اخذ هذه العوامل التي يؤثر ترتيب الاحد بكل منها على تغير العقوبة وتمديلها . ولهذا فقد تضمن الفصل 161 وجوب مراعاة القاضي للترتيب البان فيأخذ بعين الاعتبار

أولا : الظروف المشددة السبب المتعلقة بارتكاب الجريمة .

ثانيا : الظروف المشددة الشخصية المتعلقة بشخص المحرم

ثالثا : الاعذار القانونية المتعلقة بارتكاب الجريمة والمحففة للعقوبة .

رابعا : الاعذار القانونية المتعلقة بشخص المحرم والمحففة للعقوبة

خامسا : حالة العود .

سادسا : الظروف الفضائية المخففة .

وأخيرا فان الفصل 162 قد أوجب على القاضي أن يأخذ بصدور الفصول 161 و 162 من المصالح المدرجة في الفصل السابق فيحدد العقوبة بعد تعديلها أولا بما يراه ناشئا عن آثار تلك العناصر وفق الفصل السابق .

الكتاب الثالث

في الجرائم المختلفة وعقوباتها

(الفصول 163 الى 612)

الجزء الاول :

في الجنايات والجنتح النادية والجنتح الضبطية

(الفصول 163 - 607)

الباب الاول

في الجنايات والجنتح ضد امن الدولة

الفصول 163 الى 218

الفرع - 1 - في الاعتداءات والمؤامرات ضد الملك ، أو الاسرة المالكة أو شكل الحكم

الفصل 163 - (الاعتداء على حياة الملك أو شخصه يعاقب عليه بالموت)

(لا تطبق أبدا الاعذار العارونية في هذه الجريمة)

يجب أن يتم هذا الفصل قودا بالفصل 170 المصن أنه (بتحقيق الاعتداء بمجرد وجود محاولة معاقب عليها)

ان هذا المعنى المحصص لطبيعة تلك الجناية لا معنى له لا يصاح مفهوم الاعتداء

بمعنى الاعتداء هنا بعد الحماية السامة الناجزة وبعد أيضا محاولة اجرائها عندما تكون مستوفية للشروط التي تجعلها خاصة للعقوبة

اذن فلا يوجد « محاولة اعتداء » بل أن مجرد هذه المحاولة ايها بعد

« الاعتداء » المصوص هنا على عقوبته والاعتداء يتكون بمجرد أن يكون السهم

قد أعدوا أعمالا مادية بحصل مسامره بالهدف الاحرامى الساعى اليه وهو اعمال الملك

وتتطلب الملاحمة تمام الدليل على وجود اعمال مادية معصية ، وسوء الهدى الذى يقصده الفاعلون ويسعون اليه .

بالمصاهر التكوينية اذ هي :

اولا - اتمام بعض الاعمال المادية

ثانيا - العمل الاحرامى الناتج عن اتمام تلك الاعمال والذى كان يرمى الى الاعتداء على حياه الملك

أما الاعتداء الحاجز الراجع فعبا فيقضى طبعا نفس العناصر التكوينية طالما ان المصهر المادى قد تكرر أصلا بوقوع العمل الموجه ضد الملك .

ويختلف « الاعتداء » عن المؤامرة المعاقب عليها بالفصل 172 وما يليه ، في أن المؤامرة تشكل عادة المرحلة التحضيرية للاعتداء ، المرحلة الشيعوية ، التى تصبح متحققة بمجرد ان التصميم على العمل قد اتفق عليه ودبره شخصان أو عدة أشخاص .

ان هذه المرحلة التحضيرية (للمؤامرة) لاتوحد ولا تتوفر أساسها فى الحالة التى يكون فيها عقد العزم على ارتكاب الاعتداء حاريا لدى شخص مفرد وحده بدون مساعدة أحد .

وأوضح الفصل 163 أن الاعتداء على حياه الملك أو شخصه لا يطق بشأنه الاعذار أبدا ، كما نص مثله الفصل 422 على أن لا تطق الاعذار أبدا بشأن قتل المزعز لا حد اصوله .

فالخرية فى الحالتين هائلة المعصاة لدرجة أنه لا يمكن أن تعبر كخرية عادية

الفصل 164 (الاعتداء على شخص الملك ، الذى لا ينتج عنه مساس بخرية ولا يسبب له اراقة دم ولا حرجا ولا مرمحا يعاقب عليه بالسجن المؤبد)

قد يتبادر للذهن ان ينظر الى هذه المخرية وكأنها جخرية مؤرقة على (السائح) ، وان هناك تماثلا بين صفة هذا النص ، الذى صدر على علاءه مع موضوع الاعتداء العاشل الموجه ضد حياه الملك أو شخصه ، وبين النص الاسس الذى يعتبر الاعتداء الحاجز معادلا لنفس الدرجة من السواسية مع المحاولة المعاقب عليها التى فشلت لاسباب خارجة عن ارادة الفاعلين .

عمر ان الامر ليس كذلك ، بل انما قصد المشرع فقط اللطيف من معصية المحاولة الفاصرة الصعيرة التى كانت وسائل السعبد فيها غير حلقه بالادعاء الى اراقة الدماء أو المساس بخرية الملك ، كما لو وقع عليه ضرب أو دفع السد

والعناصر التكوينية لهذه الممارسة هي

أولاً . اتمام عمل مادي

ثانياً : العمل الاحرامى الناتج عن ان تمام ذلك العمل كان يرمى الى الاعتداء على شخص المالك

ثالثاً : الظروف الكائن في آن العلة لم تحدث مساساً في حريته جلالته ولم تسبب لا اراقاً دم ولا جرحاً ولا مرضاً

فيحدث ادن الدماء في الوسائل التي اتحدث أداة للمصعد كمناء بسم المصيرين والتميز من دون الاحد قعداً بالناتج فاطلاق النار مثلاً في اتجاه المالك يشكل الاعتداء المصوص عليه في الفصل 163 حتى ولو زعم الفاعل انه ما قصد الا تحويبه او اثاره الانتباه الى نفسه أو الى ظروف وحوادث خاصة

ويرد نفس التفريق والتميز بالنسبة لفقرة الناسة من الفصل 166 والفصل 167 المتعلقة بولي العهد وبأعضاء الأسرة المالكة .

المعمل 165 - (الاعتداء على حياة ولي العهد يعاقب عليه بالاعدام)

ان النص لا يورد الفقرة النائمة من الفصل 163 القائمة بعدم حوار تطبق الاعذار ، ولا تحدث الاعذار على شخص ولي العهد المبحوث في الفصل 160 والذي يقتصر عقابه على السجن المؤبد .

والعناصر التكوينية في الحالدين ، أي حالة الاعذار على حياة ولي العهد وحاله الاعذار على شخصه هي

أولاً : اتمام بعض الاعمال المادية

ثانياً : العمل الاحرامى الناتج عن ان اتمام تلك الاعمال كان يرمى الى الاعتداء .

اما على حياة ولي العهد (الفصل 165)

واما على شخصه (الفصل 166)

ان نفس التفريق قد ورد في الفصل 167 الذي يعين عقوبة الاعتداء على حياة أو شخص أحد أعضاء الأسرة المالكة .

وقد تضمن كل من الفصلين 166 و 167 فقرة خامسة مماثلة في صيغة نصها لصيغة الفصل 164 بشأن معاقبة « المحاولات الصغرى »

الفصل 168 يحدد الاشخاص المعتبرين من أعضاء الأسرة المالكة والمصابين بالعقل السالف .

الفصل 160 : نص على أن (الاعتداء الذي يكون العرص منه إما لأعضاء على النظام أو إخماد نظام آخر مكانه أو تغيير الترتيب لوراثة العرش ، وإما دفع الناس إلى حمل السلاح ضد سلطة الملك ، يعاقب عنه السجن المؤبد .

إن أحكام هذا الفصل تعين في تحقيقها ثلاثة أعمدة محتملة .

أولا : القضاء على النظام (النظام الملكي)

ثانيا : تبديل النظام أو تغيير الترتيب لوراثة العرش (وهو تغيير العائلة المالكة أو مساندة نشاط مطالب بالعرش)

ثالثا : الثورة الملحة في وجه السلطة الملكية .

والعناصر التكوينية هي :

أولا : اتمام بعض الأعمال المادية .

ثانيا : العمل الإحرامي الناتج عن أن اتمام تلك الأعمال كان يرمي

إما إلى القضاء على النظام الملكي .

وإما إلى تعديل ذلك النظام أو تغيير الترتيب لوراثة العرش

وإما دفع الناس إلى حمل السلاح ضد سلطه الملك .

الفصل 171 : « في حالة ارتكاب أو محاولة ارتكاب إحدى الجنايات المصرح عليها في الفصول 163 (الاعتداء على حياة الملك أو شخصه) و 165 (الاعتداء على حياة ولي العهد) و 167 (الاعتداء على حياة أحد أعضاء الأسرة المالكة) و 169 (الاعتداء على النظام الملكي ، أو الثورة المسلحة » ، فإن العقوبات المقررة في هذه الفصول تطبق على جميع الأفراد الذين انحرفوا فيها ، دون تمييز حسب المرتبة . ما داموا قد ألقى عليهم القبض في مكان التجمع الثوري

كما تطبق نفس العقوبات على كل من سهر الفئسة أو تولى داخل العصبة عملا معينا أو رئاسة ولو لم يلق عنه القبض في مكان التجمع)

وبمعرض في العصبة قيامها على شبه تنظيم تسلسلي في ترتيب الأعمال المسندة إلى أفرادها ، وتكوينها من تلاحق عناصر فيهم الرئيس والمرؤوس ولم يحدد ، القانون عدد الأشخاص الذي يجب أن يتكون منه اجتماعهم لمصلحة أن يعبر عصبة بل أنه ترك ذلك إلى تقدير القاضي

لكنه اشترط أن تكون العصبة قد قامت أو حاولت القيام بأحد الأعمدة أو المبادئ عليها بالفصول 163 و 165 و 167 و 169 .

وأوجب تمييزا بين المشتركين بمرق بين من ألقى عنه وبين من لم يلق عنه القبض في محل حدوث الاعتداء أو في مكان التجمع الهادف إلى تهئية الاعتداء

يعود الحالة الأولى تطبق العقوبات المقررة بموازاة كل المصالح ما داموا قد
ألقى عليهم القبض في مكان المصالح الثوري - بصرف النظر عن مسار الادوار
والترتيب العائلي لكل منهم

وأما في الحالة الثانية فلا تطبق تلك العقوبات الا على من ستر اسمه في
داخل العصاة رئاسة او عملا ممسما
فالعناصر المكوسمة اذن هي .

أولا : الفعل المادي بالانتماء الى العصاة

ثانيا : العرض الساعية اليه تلك العصاة (التي قامت بتفسيده اعتداء
بهمي ...)

ثالثا : الطارف المائم على أن المنهم قد ألقى عنه القبض في محل وقوع الاعتداء
أو في مكان الهجوم الدوري

هذا ما يتعلق بالفقرة الأولى

أما السمة للفقرة الثانية ان صفة الزعامة المسيرة للعصاة أو القيام
بتولي دور أو رئاسة داخلها ، تتشكل عنصرا تكميلا للإجرامية ، ويكون هنالك
ادب

أولا : الفعل المادي بالانتماء الى العصاة وذلك بتولي رئاستها أو عمل معين
فيها

ثانيا : العرض الساعية اليه تلك العصاة

وتجدر الملاحظة انه اذا ارتكبت العصاة ، أثناء قيامها بالاعتداء المصنوع
عليه في الفصل 169 ، أعمالا إجرامية أخرى فان هذه الاعمال تصبح بدورها
للجرح والعقوبة ، وتطبق بالنسبة لكافة المشتركين قواعد معاقبة المساهمين
التي عينها القانون الختامي -

نصت الفصول 172 الى 177 على أعمال المؤامرات

الفصل 172 : (المؤامرة ضد حياة الملك أو شخصه يعاقب عليها بالسجن
المؤبد اذا تبينها القيام بعمل أو البدء فيه من أجل اعداد تنفيذها .

فاذا لم يتبينها عمل أو بدء في عمل من أجل اعداد تنفيذها ، فان العقوبة
هي السجن من خمس الى عشرين سنة

المقصود هو المرحلة التحضيرية ، الشفوية ، التي هي عادة الاعداء ، اذا
كان مقررا احراقه من قبل شخص أو عدة اشخاص

يقدر وضع الفصل 175 المؤامرة بأنها توجد متى كان التصميم على العمل
منعاً عليه ومقرراً بين شخصين أو عدة أشخاص

ويقتضى هذا التعريف بين من 'عادي' أي مجرد رجاء في أن يورث (الطعام)
مثلاً ، وبين إرادة إيحاشة مصممة وعارضة على استخدام أعمال مادية نوعاً ما
المرجوة .

وليس لزاماً أن تكون المؤامرة سرية ومكيدة ، إذ أنها تتميز أحياناً بطابع
الجمهور والعلانية . فالمطبة التي تهدف حسب برامجها المعلنة إلى تغيير وضع أو
كيان أو هيئة مثلاً ، فتقرر توصلاً إلى عاينها ودلاً من استعمال الأساليب المشروعة
إيحاء الاعتداء أو التشجيع على ارتكابه .

فالعناصر التكوينية للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ، هي إذن
أولاً : التصميم على العمل توصلاً لتحقيق الغرض من الاعتداء على حياة أو
شخص الملك

ثانياً : أن يكون هذا التصميم منعاً عليه ومقرراً بين شخصين أو
عدة أشخاص .

ثالثاً : أن يكون هنالك فعل قد ارتكب لهيئة تنفيذ الاعتداء

إن العنصر الثالث الأخير الذي يقصد منه الأعمال التحضيرية يجعل من
الصعب تصنيف الحد العاصم بين المؤامرة ، التي قطعت هكذا شوطاً من الإجراء
وبين الاعتداء الذي يعد متحققاً بمجرد تمام القيام ببعض الأعمال المادية .

أما الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية فإن عناصرها التكوينية
قاصرة على :

أولاً : التصميم على العمل توصلاً لتحقيق الغرض من الاعتداء على حياة أو
شخص الملك

ثانياً : أن يكون ذلك التصميم منعاً عليه ومقرراً بين شخصين أو عدة
أشخاص

فيكون الجريمة في هذه الحال صعبة المآل بالعقوبة وذلك لعودان الغرائز
الخارجية ، ولاضطراب الحياة العامة لآثار أمر من العسير إنشائه إلا وهو إغامة
الدليل على أن التصميم قد تم ولم يكن مجرد كلام حال من العزم والجدية

وتلحق نفس العناصر والصعوبات المأثلة ، في الحماية المنصوص عليها
بالفصل 173 الذي يعاقب المؤامرة التي تهدف إلى القضاء على (النظام) أو إغامة
نظام مكانه ، أو تغيير المراتب لورثة العرش أو دفع الناس إلى حمل السلاح ضد
سلطة الملك .

الفصل 176 : (من دعا الى التآمر ضد حياة او شخص الملك أو ولي العهد ولم تقبل دعوته ، يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات)

ان العناصر التكوينية لهذه الجريمة هي :

أولاً : الاقتراح والدعوة الموجهان الى الغير للتآمر

ثانياً : كون ذلك الاقتراح أو تلك الدعوة لم يقبل من قبل الغير

ويسوجب بالطبع ان يكون الاقتراح حدياً في الدعوة للاشتراك بالتآمر

ان عناصر الفصل 177 الذي يعاقب الدعوة ، الغير المستجابة ، الى مؤامرة عرصها الثورة المسلحة أو القضاء على نظام الحكم (الفصل 169) هي نفس العناصر العائدة للفصل السابق .

الفصل 178 : (من عهد العزم بمفرده على ارتكاب اعتداء ضد حياة الملك أو شخصه أو ضد حياة ولي العهد ، ثم ارتكب بمفرده ودون مساعدة أحد عملاً أو بدأ فيه بعصد اعداد التنفيذ ، يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات)

ان الحالة المخصوص عليها في هذا الفصل هي تلك التي يعهد فيها شخص بمفرده العزم على ارتكاب اعتداء ضد حياة الملك أو شخصه أو ضد حياة ولي العهد ، وهي حالة من الصعب بل يكاد من المستحيل اثبات النية الإجرامية فيها اذا ثبت باصرة على كونها مجرد تفكير ذهني لذلك توجب أن يصحب الفكرة أو ينفذها ظاهرة عملية تدل على اعداد التنفيذ كشراء السلاح مثلاً .

أما العناصر التكوينية وهي

أولاً : التصميم على ارتكاب الاعتداء

ثانياً : اتمام عمل خارجي هادف الى تهئة اجراء الاعتداء

الفصل 179 تضمن معاقبة من ارتكب اهانة لم تكن رافعة بالطرق المصبة في الفصل 38 من الظهير رقم 1 - 58 ، 378 المؤرخ في 3 جمادى 1378 (15 نوفمبر 1958) ، الذي يشكل قانون الصحافة في المغرب ويعاقب الاهانات ، معاملة 1 - 41

ان القانون لم يعرف كلمة « الاهانة » التي يجب أن تعتبر مطلقة على كل تعبير شسمة منممة بالقول أو الإشارة أو الكتابة أو الصور ، وموجهة ضد الملك أو ولي العهد ، أو أحد أعضاء الاسرة المالكة المحددة في الفصل 168 . ولقد عسب الفصل 179 عقوباتها ، المحلفة عن عقوبات الظهير بالجس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة متراوحه بين 200 و 1.000 درهم (بالنسبة للاهانة الموجهة ضد شخص الملك أو ولي العهد) وبالحبس من ستة أشهر الى سنتين وعرامة متراوحه بين 120 و 500 درهم (بالنسبة للاهانة المرتكبة ضد أعضاء الاسرة المالكة)

أما عناصرها التكوينية فهي
أولا - الإهانة المصير عنها بعمل مادي معين .
ثانيا - صفة الشخص التي توجهت إليه الإهانة
ثالثا - قصد الفاعل

وليس شرطاً أن تكون الإهانة واقعة حضورياً على المهان بل يكفي أن تكون
مرتكبها قد جعلها معلية أو مشهورة أو مداعة بين الناس .

وتختلف الإهانة هنا ، عن الإخلال بالحياة والآداب ، وعن القذف والسب
العاديين ، وذلك بالنظر لصفة الشخص المهان وخطورة أزمته وبالمسبة لما تحده
من آثار في الأمن العام .

الفصل 180 نص على حوز الحكم بعقوبة اصدافية أو حتى سبدر وفائى .
فى الحالة التى تكون وبها العقوبة المقررة عقوبة حمجية فقط .

المعز 2 - فى الجنائيات والجنح ضد أمن الدولة الخارجى (الفصل 181 الى 200)

نص الفصل 181 على تجريم خمسة أفعال وصفها بحماية الحياة وعاقب عليها
بالاعدام سواء فى وقت السلم أو فى وقت الحرب . ونص الفصل 182 على تجريم
ثلاثة أفعال لاتعاقب بالموت الا اذا وقعت فى وقت الحرب .

أن الأفعال الأربعة الأولى الواردة فى الفصل 181 تعاقب وبها الاتصالات
مع سلطة أجنبية - والمقصود بكلمة (سلطة أجنبية) الحكم القائم فى البلاد الأجنبي
سواء كانت سلطته القائمة شرعية أو كانت سلطة حكم فعلى واقع - وأما الفعل
الخامس فعاقب فيه أعمال استهريب .

أولا - حمل السلاح ضد المغرب :

العناصر التكوينية هى

1 - صفة المحرم المغربية

2 - العمل المادى الكائن فى حمل السلاح ضد المغرب

ولا شأن فى صفة الفاعل المغربية ، لكيفية نشوء جنسيه ، فالأمر سواء
أن كانت مكسسه بالولادة أو كانت مكتسبة بطريقة أخرى كعامله أجنبي .

ما هو المقصود من عبارة (حمل السلاح) وهل يتوجب إرغام تطبيق النص
أن يكون المحرم قد حمل بيده السلاح فعلاً - كلا بل يكفي أن يكون الشخص
المغربى قد انتسب بأية صفة إلى جيش تابع للدولة هى فى حالة حرب مع المغرب

ويمكن وصف المحريم كما يلى

(.) أنه فى التاريخ . . وبكل حالة مد وقت عمر متفاده قد حمل
السلاح وهو مغربى الجنسية - ضد المغرب .)

ثانيا : الاتصالات مع سلطة اجنبية بقصد حملها على القيام بعدوان ضد المغرب

يمر هذا التجريم عبر ثلاث مخططات

ألف - الاتصالات مع سلطة اجنبية بقصد حملها على القيام بعدوان ضد المغرب

اما العناصر التكوينية لهذه الجريمة فهي

1 - الصفة المغربية

2 - الفعل المادي مباشرة تلك الاتصالات مع سلطة اجنبية

ويجب أخذ مفهوم كلمة (اتصالات) على أنه يعيد معنى المكيدة والمؤامرة وهو من الوقائع الخاصة لتقرير قضاء الموضوع

3 - الغاية المقصودة حمل سلطة اجنبية على القيام بعدوان ضد المغرب .

وتجدر الملاحظة بان هذه الجريمة عمدية مرتكزة على النية والقصد ولست جريمة عادية مرتكزة على النتيجة لذلك يظل الامر سيان اقامت السلطة الاجنبية بالعدوان أم لا .

باء - ترويد السلطة الاجنسية بالوسائل لقيامها بعدوان ضد المغرب . ان هذه الوسائل هي كناية .

أولا : عن تسهيل دخول القوات الاجنبية في الاراضي المغربية .

ثانيا : عن اضعاف معنويات الجيش المغربي الحربية

ثالثا : عن انة وسيلة اخرى .

واما العناصر التكوينية لهذه الجريمة فهي .

1 - الصفة المغربية

2 - الفعل المادي الكائن في تقديم الوسائل .

3 - الغاية المشروعة وهي تسهيل قيام العدوان ضد المغرب من قبل سلطة اجنبية .

ويكون وصف التجريم كما يلي :

(. . انه في . . بتاريخ . . وفي كل حال عند وقت غير متعادم قد باشر وهو مغربي الجنسية اتصالات مع (تعين الدولة الاجنبية) بقصد حملها على القيام بعدوان ضد المغرب) .

(. . انه في . . وبتاريخ . . وبكل حال عند وقت غير متعادم قد قدم وهو مغربي الجنسية الى (تعين الدولة الاجنبية) وسائل قيامها بعدوان ضد المغرب

يسهل دخول الغراب (ذكر حسمها) في الاراضي المغربية ويسلمه مركز دفاع
للك الحدود (مثلا)

ثالثا : تسليم السلطة الاجنبية او عملائها قوات او اراضي او حصون مغربية ...

يدو البعداد الوارد في الفقرة الثالثة من الفصل 181 جديدا مع انه اجمالي
يشمل كافة الحالات والافتراضات وعد اتى به حتى على ذكر المنشآت الجوية
ان العناصر التكوينية لهذه الجريمة هي .

1 - صفة المجرم المغربية .

2 - تسليمه للعدو قوات أو أراضي أو مؤن الح ..

3 - كون القوات أو الأراضي ... الح المسلمة ملكا لدولة المغرب

وعلى هذا فستسلم بأجرة تحاربه مملوكة من شركه ملاحه خاصة لا تدخل في
هذا التحريم

واما ما يخص العملاء فليس المصود العملاء ذوي الصفة الرسمية فقط بل
يتناول المعنى العملاء العاملين بالجهاء ايضا ويعود للقاضي تقدير هذه الصفة .

ويكون وصف الجرم كما يلي :

(. . . انه في . . . وباريخ . . . وبكل حال منذ وقت غير متقدم سلم وعو
مغربي الجنسية الى سلطة اجنبية (ذكر اسمها) مدينة . . . العائدة للدولة المغربية)

رابعا : المس بأسرار الدفاع الوطني بتسليم أحد أسرارها الى سلطة اجنبية .

ان العناصر التكوينية لهذه الجريمة هي

1 - الصفة المغربية .

2 - الفعل المادي بتسليم سر من أسرار الدفاع الوطني أو الاستعداد عليه
بهدف تسليمه .

3 - العاية الساعى اليها الفاعل وصح هذا السر في تناول السلطة الاجنة

وقد أوصح الفصل 187 الفكرة المعية من عبارة (أسرار الدفاع الوطني)

وقد تضمنت الفقرة الاولى من الفصل 187 ما يشكل المعلومات السرية وخص
على المعلومات العسكرية والمعلومات الدبلوماسية - (خاصة المراسلات السدله
من وزارة الخارجية وبين مختلف المراكز الدبلوماسية) - والمعلومات الاقتصادية -
(وتقارب أحكامها مع ما من الفصل 447 التي تعاقب على اختفاء اسرار المصنع) -
والمعلومات الصناعية

ويجب ان تكون المعلومات من تلك التي من مصلحة الدفاع الوطني ان لا تطلع عليها سوى المختصين بها والمؤتمنين عليها . ويعود للسلطة المختصة ان تنص لفصاء ماهية تلك المعلومات الا ان رأى تلك السلطة لا يلزم الفصاء الذي يملك وحده حق التقدير .

كما وان الفقرة الثانية من الفصل 287 تنص اسراراً عائده للدفاع الوطني الوثائق المعصية الى اكتشاف المعلومات المصوص عليها في الفقرة الاولى . ويعت ذلك الى السلطة المختصة ابداء الراى في ما اذا كانت تلك الوثائق صالحة ان توصل بكم طامعنها لاكتشاف المعلومات السرية ام لا

وتدخل الفقرة الثالثة في حساب اسرار الدفاع الوطني كافة المعلومات العسكرية التي لم تشر من طرف الحكومة ولم تدخل في التعداد الوارد بالمقررات السابقة، اذا كان اشراها ممنوعاً بقرار من مجلس الوزراء .

وتعتبر الفقرة الرابعة بمثابة اسرار عائده للدفاع الوطني المعلومات الخاصة بالمرائم الموجهة ضد أمن الدولة الخارجي .

فيشأ عن حكم هذه الفقرة ان تحصص كافة دعاوى المرائم المتعلقة بأمن الدولة الخارجي الى سرية اجلسات

ويمكن ان يكون وصف التحريم :

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . ومدة وقت عر متقادم سيم وهو معرر الجنسية الى المدعو) (العميل لدى سلطة أجنبية (تعين تلك السلطة) مخططات المستودع الحربي الكائن في () وهو سر عائده للدفاع الوطني .

أو (. . . انه استحوذ وهو معررر الجنسية في . . . وتاريخ . . . ومدة وقت عر متقادم على مخططات الاختراع () وهي سر عازد للدفاع الوطني بقصد تسليمها الى سلطة أجنبية)

ولا غنى في هذه الحالة الأخيرة عن وحرد الهدف المقصود والا بالاستحواد الناشء عن محرد اهتمام شخصي ، على ذلك المخطط أو الاختراع لا يكفي للمسؤولية والاداسة .

خامساً : اعمال التخريب الحاصلة على ادوات عائده للدفاع الوطني :

العناصر التكوينية هي :

1 - صفة الماعل المقربية

2 - الفعل المادي في الاتلاف والحرب

3 - كون هذه الهيايات والمواد والتجهيزات قابلة لان تستعمل للدفاع الوطني

٤ - الفصل الإحصائي

إن عملية التحريم كتابة عن تحريم الشيء أو عن جعله على الإذن غير صالح للاستعمال في حين أن عملية الإفساد لا تترتب على الشيء مجعاً أو إضاده بل تترتب عليه عطفاً أو تعطىلاً .

أما عملية أحداث العيب أو إدخال التغيير في الشيء، فضيكل نوعاً من الإفساد لا يسهل اكتشافه . وهي تقع عادة إساءة أعمال صنع الشيء أو تركيبه . ويجب أن يرافقها بعض الخطورة بحيث أنها تحمل الشيء عادداً غير صالح الاستعمال أو تكون مسببة لوقوع حادث .

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي

(. . .) أنه أحدث عمداً في . . . ويتأرجح . . . ونكل حال مدد وقت غير معادوم وهو مصري الجنسية في إحدى آلات الملاحة (تعيينها) الفائلة لا تسعمل المدواع الوطني ، تقيرا من شأنه أن يسعها عن العمل أو يسبب حادثة وذلك قبل (أو بعد) تمام صنعها .

الفصل 182 - ينص هذا الفصل على تجريم ثلاثة أفعال محمقة وبموجب عنها بانوت إذا وقعت في وقت الحرب فقط ويصعبها (بالكتابة)

أولاً : تحريض العسكريين أو جنود البحرية على الانضمام إلى خدمة سلطة أجنبية

ويشمل هذا التحريم في الحقيقة ثلاثة أنواع مختلفة من الأفعال

الف - التحريض الموجه إلى رجال الحرس أو البحرية بالانضمام إلى خدمة سلطة أجنبية

وحث إلى الخيرية واقعة في وقت الحرب فهي كتابة عن شكل من أشكال التحريض على الهرب من الجندية

وعناصرها التكوينية هي :

1 - صفة الفاعل المخرية .

2 - الطرف الكائن في أن المخر بهالة حرب .

3 - الرقائع المكونة للتحريض .

4 - كون هذا التحريض موجهاً إلى عسكريين أو جنود في البحرية

5 - الهدف المقصود

أما ما يتعلق بالتحريض فليس الموضوع هنا بالتحريض العام المصموم عليه في الفصل 129 الذي تناول شؤن الشارقة في الخيرية عن طريق التهمة أو الوعد أو التهديد أو إساءة استعمال سلطة ولاية (أو تحاليل أو تدنيس إحصائي)

ولن كانت هذه الوسائل تشكل بلا ريب اعمالا تحريصة سهلة المال فان
هناك وسائل أخرى هي أكثر دقة ومرونة كالحملات الصحفية وإداعة الراديو
(من محطة بث محمولة خفية) وغيرها من الوسائل التي لا تخرج عن كونها حاصصة
للتجريم والعقوبة المقررة

يجب ان يوجه التحريض الى عسكريين في الجيش أو البحرية عامة أو
هؤلاء بالانضمام الى خدمة سلطة أجنبية ولا فرق في ان تكون هذه السلطة مصرية
موقف جناد أو في حالة حرب مع المغرب أو ان تكون حتى في حالة تحالف معه .

ويمكن وصف التجريم كما يلي

(. . انه حرص أثناء حالة حرب في . . وبتاريخ . . وبكل حال عند وقت
غير متقادم وهو مضربى الحسبة في تصرفاته (تعيينها) ، حدود أو بحري على
الانضمام الى خدمة سلطة أجنبية ()

باء - تسهيل وسائل تمكن العسكريين أو حدود البحرية من الانضمام الى
خدمة سلطة أجنبية

تتميز هذه الفقرة في أنه ليس لزاما ان تكون مرتبطة بالعقبة السالفة

أما عناصرها التكوينية فهي :

- 1 - صفة الفاعل المعربية
- 2 - الطرف القائم في أن المغرب مرتبط بحالة حرب .
- 3 - الواقعة المادية في تقديم الوسائل .
- 4 - صفة الأشخاص الذين تقدم اليهم الوسائل . في كونهم من العسكريين
أو حدود البحرية .
- 5 - الغاية المصودة .

لم يعين المشرع ما هي تلك الوسائل المسهلة أو المقدمة ولكنه ترك أمر تقديرها
لصاعة القاضي ، على أنها غالبا ما تكون تقديم حراوات سفر أو تقديم المساعدة في
عملية اجتياز الحدود أو السفر بحرا وتقديم اللبسة المدنية أو الدراهم الخ .

ولا أهمية لكون الحدود أو البحريين قد قاموا فعليا بالهروب أم لا
ذلك أن الجريمة تعد واقعة حتى ولو كان هؤلاء قد عدلوا عن اتمام مشروعهم

ويمكن وصف المجرم كما يلي :

(. . انه سهل أثناء حالة حرب في . . وتاريخ . . وبكل حال عند وقت
غير متقادم وهو مضربى الحسبة وسائل الانضمام لخدمة سلطة أجنبية (تعين تلك
السلطة) الى عسكريين أو حدود في البحرية (ذكر اسمائهم عند الإحصاء
وذلك بتقديم اليهم . . (ذكر الوسيلة)

ثاء - التحديد لدى سلطة أحسنه هي بحالة حرب مع المغرب

الموضوع هو ادماج مواطنين معاربة مدنيين أو عسكريين أو بحريين في جيش تابع لسلطة هي بحالة حرب مع المغرب ، ويتقارب من هذا الفصل مع نص الفصل 203 الذي يعاقب بالموت (كل من قام بدون أمر أو إذن من السلطة التنفيذية بتأليف فرق مسلحة أو أمر بتأليفها أو قام باستخدام أو تحديد حدود أو أمر بذلك أو أمددهم أو رددتهم بأسلحة ودخائر) ، باعتباره هذه العملية تشكل مساهمة في سلامة الدولة الداخلية

أما العناصر التكوينية فهي

1 - صفة الفاعل المغربية

2 - الطرف القائم في أن المغرب مرتبط بحالة حرب

3 - الواقعة المادية في التحديد .

4 - كون هذا النحصر هو لصحة سلطة أحسنه هي بحالة حرب مع المغرب .

علما أنه ليس شرطاً أن تكون هناك حرب معلنة رسمياً بل يكفي أن تكون هناك أعمال عدوانية واضحة .

ويكفي وصف التحريم كما يلي :

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . وكل حال منذ وقت لم يتقدم قد قام أثناء حالة الحرب وهو مغربي الجنسية بعمليات بحيد لصحة سلطة أحسنه (بميزها) وهي بحالة حرب مع المغرب .

ثانيا : الاتصالات مع سلطة أجنبية أو مع إعلانها وذلك بقصد مساعدتها في خططها ضد المغرب .

أن العناصر التكوينية هي :

1 - صفة الفاعل المغربية .

2 - الطرف القائم في أن المغرب مرتبط بحالة حرب .

3 - وثائق الاتصالات مع سلطة أجنبية

4 - قصد مساعدة تلك السلطة في خططها ضد المغرب

أن نصير (الاتصالات) يتعارف مع مثيله المستعمل أيضاً في المقرة الثانية من الفصل 181 . ويجب أن يعتبر الاتصال كركن مادي متبوع أمره لتقدير القاضي طالما أن المصود وهو أي نوع من الاتصالات المعقودة مع العدو تحميها للهدف

المشروع . اما ما يتعلق بذلك الهدف يقتضى ان يكون مشروداً منه تامة لتسريح وجودها غالباً من الوقائع المادية في الدعوى .

ويمكن وصف التجريم كما يلي :

(. . انه في . . وتاريخ . . وبكل حال مد وقت لم يتقدم ود مام اءا . حالة الحرب وهو مقرري المسسة مباشرة اتصالات مع سلطة احسة () وذلك بأعماله المالية () بقصد مساعده تلك السلطة في سطلها مد العرب)

ثالثاً : المساهمة في مشروع لاضعاف معنوية الجيش والامة :

ما هو مشروع اضعاف معنوية الجيش والامة - انه كتابة عن حملة مسسمة بكافة اسباب الدعاية ابتداء من أسطها كالكلمة العادية الى أكثرها حداة وعصرية كالراديو أو التلفرة لها هدف معين هو تقويض قوى الدفاع في البلاد . ويقتضى أن تكون هذه الحملة الدعائية موجهة وعمرنة من طرف منظمة حصة نوعاً ما تعمل على تنفيذ جهود مدبرة ومتفق عليها للوصول الى النتيجة المتفارة . وتكون هذه الحملة تارة من صنع العدو الخارجي وتارة من صنع ماصريه في الداخل كما يمكن أن تكون مستوحاة من اعتبارات متعلقة بالتمسك بالسلام . أو أحياناً من مذاهب دينية مصطنعة .

ان الانفراد بهذه الفعلة لا يصبح للتجريم الوارد بأحكام هذا النص .

أما عناصرها التكوينية فهي

1 - صفة الفاعل المخرية .

2 - كون المخر مرتبطاً بحالة حرب .

3 - وجود مشروع باضعاف معنوية الجيش والامة .

4 - كون الهدف الذي يرمى اليه هذا المشروع هو ابتداء الدفاع الوطني .

5 - النية المخرية المتميرة في كون المساهمة كانت عمدية مسسوعة

أما العنصر الاخير الخامس قلله اهميته لانه يقتضى التمييز بين مرتكبي الحياة الحقيقيين وبين أولئك الذين تأثروا بهم بشكل لا واعى فراحوا يرددون من غير اسيعاب ولا قصد معين ما سمعوه من كلام وسوء تأويل .

ويمكن وصف التجريم كما يلي :

(. . انه في . . وتاريخ . . وفي كل حال مد وقت غير معدوم قد أهدم وهو مصري المسسية وفي حالة الحرب على المساهمة عمسدا مشروع لاضعاف معنوية الجيش والامة العرض منه الاضرار بالدفاع الوطني .)

الفصل 183 - (معاقبة بالسجن من خمس إلى عشرين سنة كل معزى أو
أحبيى ساهم ، عن علم ، . وقت السلم فى مشروع لأصعاف معنوية الجيش العرصى
منه الإصرار بالدفاع الوطنى)

فهى جريمة بالنسبة لظروف السلم أهل خطوره بالطبع من الجريمة الواردة
فى الفقرة الثالثة من الفصل 182 وهى كذلك معاقبة عليها بأهل مسوة من تلك
ولكنها يمكن أيضا مؤاخذه الاحبيى عليها .

أما عناصرها التكوينية فهى .

1 - وجود مشروع بأصعاف معنوية الجيش (لم ترد هنا إشارة للامة)

2 - العاية الهادف إليها هذا المشروع : اصرار الدفاع الوطنى .

3 - فعل المساهمة المستوعبة العمدية بالمشروع ، ذلك الفعل المدلل على البه
الإجرامية

فيكون وصف التحريم كما يلى

(. . . انه فى . . . وتاريخ . . . وفى كل حال منذ وقت غير متقادم قد ساهم
عن علم بمشروع لأصعاف معنوية الجيش العرصى منه الإصرار بالدفاع الوطنى)

الفصل 184 ينص على افعال مرتكبة فى وقت السلم ويؤاخذ على أربع جرائم
مختلفة معاقبة عليها بالسجن من خمس إلى ثلاثين سنة وذلك بدون أى تقريب
مرتبط بجسبة الفاعل مضرىا كان أو أجبا

ألف - الإساءة العمدية فى صنع عماد حرمى اذا لم يكن من شأن ذلك أن
يسبب أى حادث . انها تكملة للفقرة الخامسة من الفصل 183 عمر أن البحث هنا
هو بحث جريمة صفرى .

أما عناصرها التكوينية فهى

1 - العمل المادى فى إساءة الصنع .

2 - النية الإجرامية .

ويمكن وصف التحريم كما يلى .

(. . . انه فى . . . وبأاريخ . . . وفى كل حال منذ وقت غير متقادم قد أساء عمدا
صنع قطعة مدفع (تعين إساءة الصنع) وهى من العناد الحرمى وان تلك الإساءة
بالصنع لا تشكل سببا لحادث

باء - الإتلاف أو التحطيم العمدى لصاد أو مؤن محصنة للدفاع الوطنى
أو مستعملة لعائده

ان العناصر التكوينية هى

1 - فعل الاتلاف والتعطيل

2 - كون هذا الاتلاف أو التعطيل قد وقع على عداد أو مؤن محصنة للدفاع الوطني أو مسعطة لعائدته

3 - السية الجرمية

ويمكن وصف التحريم كما يلي

3 . انه في . . ويتأرجح . . وفي كل حال منذ وقت معاد قد اتلف (أو حطم) عمدا نافذة شحن عسكرية وهي من العتاد الحربي المستعمل من طرف الدفاع الوطني .

تاء - تعطيل مرور العتاد الحربي بالصف .

ان هذا التعطيل يتعلق بكافة وسائل النقل الحديدية والبرية (الطرقات ، والجوية والبحرية والبحرية .

لم ينكر النص وسائل نفيد الجرمية بل اكتفى بوصف الصف . ويشترط فيها قيام العمد الاحرامى .

ان العناصر التكوينية لهذه الجريمة هي .

1 - التعطيل بالصف لمرور اعتدة أو مؤن محصنة للدفاع الوطني أو مسعطة من طرفه .

2 - النية الاحرامية

ويمكن وصف التحريم كما يلي :

(. . انه في . . ويتأرجح . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم قد أقدم عمدا بقيامه (بالافعال المرتكبة) ، على تعطيله بالعنف مرور قامة نقل عتاد عائد للمدفعه ومخصص للدفاع الوطني)

دال - المساهمة العمدية بأحد الافعال المنصوص عليها بالعقبات ألف وباء وتاء المرتكبة من قبل عصاة مع استعمالها القوة السافرة .

ان هذه المأخوذة محصنة لتصيب المحرضين على تلك الجبايات دون ان يرتكبوها بالذات .

اما عناصرها التكوينية فهي :

1 - وجود العصاة

2 - كون هذه العصاة مؤسسة لقيام بأحدى الجبايات المنصوص عليها في الفقرات ألف وباء وتاء .

3 - كونها استعملت القوة الساحرة أو أنها مهناه ومحضه لاستعمال القوة الساحرة .

4 - كون المساهمة عمدية

أما أعمال تختلف عن أعمال المشاركة العادية وتشكل حيازة مسجلة وليس شرطاً أن تكون العملة تامة بل يكفي أن يكون الهدف المقصود قد سبق تصدده تحضفه بالقوة الساحرة .

وإن تعبير القوة الساحرة أوسع من تعبير (القوة المسندة) . أنه يدل على أن العصاة عازمة على استعمال القوة . ويمكن أن تكون هذه القوة مسلحة ولكن يمكن أيضاً أن تتصور بحسب مشكلة من عدد وافر من المساهمين وقد اعتمدت في تنفيذ خططها بالقوة على دورتها العددية

ويمكن وصف التحريم كما يلي :

(. . . أنه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد ساهم عمداً في عمل قام به عصابة واستعملت فيه القوة الساحرة لمعطيل مرور عماد حربي محصن للدفاع الوطني)

أو (. . . أنه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قام بأعداد عمل محصن لأن ترتكبه عصابة بالقوة الساحرة بحايته تعطيل ناقصات عسكرية محصنة للدفاع الوطني)

الفصل 185 - نصيب بالتجنس وبغائب بالأعداد تصرفات الاحصاء المجموعة بأفصل 181 (الفقرات 2 و 3 و 4 و 5) وبالفصل 182 أي :

1 - الاتصالات مع السلطات الاحصائية لحملها على القيام بالمدونات ضد المهرب

2 - تسليم قوات أو أراضي أو حصون أو مستودعات أو غنم الخ . . إلى سلطة احصائية أو إلى عملائها

3 - المس بآثار الدفاع الوطني .

4 - الفساد أو الائلاف العمدي الواقع على عماد حربي وأحداث التعبير في اعتداد الذي من شأنه أن يصعب من العمل أو يسبب حادثة

وتجدر الملاحظة بشأن هذه الفقرة الرابعة الأخيرة الموافقة للفقرة الخامسة من الفصل 181 بأنه في حالة السلم تصبح العقوبة قاصرة على السجن من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة (الفقرة الأولى والثانية من الفصل 184) إلا إذا كانت عملية المغير من شأنها تسبب حادثة .

5 - التحريض الموجه إلى العسكريين أو حرد البحري على الانضمام لخدمة سلطة اجنبية ، وتسهيل الوسائل لهم والتخندق لحساب سلطة اجنبية هي في حالة حرب مع المهرب .

5 - الاتصالات مع سلطة أحسبة أو مع إعلانها لمساعدتها في حططها ضد
المخرب .

7 - المساعدة الواعية العمديه في مشروع لاصناف مصرية الجنس أو الامه
بقصد الاضرار بالدماغ الوطني .

ان الفارق بين (الحياطة والتجسس) حاصص قسراً لنوع حسنة المحرم
ان الحياطة هي هناك واجب الاخلاص المترتب على كل مواطن مصري تجاه وطنه
وملكه . ان العناصر التكوينية لهاتين الجريمتين واحدة . ويكفي تبديل صفة المصري
بصفة الاجنبي وكذلك بالنسبة لوصف التحريم .

الفصل 186 - (التحريض على ارتكاب احدى الجبايات المنصوص عليها في
الفصول 181 الى 185 ، وكذلك عرض ارتكاب احدى تلك الجبايات) يعاقب بعقوبة
الحياطة نفسها .

ان هذا النص يشتمل على كافة افعال الحياطة والتجسس .

ألف - التحريض على ارتكاب هذه الجبايات .

الموضوع هنا كناية عن جريمة خاصة وليس هو بعملة اشتراك كانت لصنع
في شروط الفصل 129 وبصورة خاصة للالتزام بجريمة اصلية تامة او هي في
مرحلة بداية التنفيذ من المحاولة

ولا شأن اذن للوسائل المستعملة او لما اذا كان التحريض معبياً باستنعايه

ام لا

ان العناصر التكوينية هي

1 - واقعة التحريض

2 - تأييد الحياطة اسحرص على ارتكابها

3 - النية الاجرامية

اما وصف التحريم فيمكن ان يكون :

(. . انه في . . وبتاريخ . . وهو صاحب جنسية (مغربية أو اصبسية)
قد حرص على ارتكاب حناية (الحياطة أو التجسس) بأن (سره ظروف الحادث)

بأنه - عرض ارتكاب الحياطة

يكفي أن يكون العرض قد جرى لكي تعتبر الحياطة ناجزة ولا شأن اذا كان
العرض قد انسح معمولاً واعتبر بالموافقة أم لا .

أما العناصر التكوينية فهي

1 - العرض مهما كان نوعه

2 - كون المرمى من المرمى هو إحدى أركان المصلحة العامة في

3 - الفصل الثاني .

ويمكن وصف المرمى كما يلي

(. انه في .. ويتأرجح ضد أقدم وهو ذو حسنة (هدية و احسنه) على
عرض ارتكاب حمايه (الحياة أو الحسنة) (تعيين ظروف الفعل) .

نص الفصول الآتية على الاعمال التي . فما عدا حمايه الحياة والحسنة
تشكل من سلامة الدولة الخارجية

الفصل 188 - يتضمن هذا الفصل حريتين مختلفتين بوجهات ادا واما
أثناء الحرب الى عقوبة السجن من خمس سنوات الى ثلاثين سنة . فاذا واما اما
السلم فلا تشكل الا جنحة حاصلة لعقوبة حبس من سنة واحدة الى خمس سنوات
والعقوبة من ألف الى عشرة آلاف درهم . فما عدا مضمون
لعقوبة ألف أدناه حيث يمكن تطبيق أحكام الفصل 107
التي يحرم رفع العقوبة المحقة الى الصنف وحرمان المحرم من الحقوق المدنية
في الفصل 40 لمدة متزايدة بين خمس سنوات وعشرين سنة مع منع الإقامة من
سنتين الى عشر سنوات .

الف - كل مغربي أو أجنبي ارتكب تعريض المقرب لاعلان الحرب وذلك
باتساقه اعمالا عدوانية لم تفرها الحكومة .

لم يحدد النص الاعمال المقصودة في عبارة (اعمال عدوانية) . على انه يجب
أن يفهم من ذلك كمن الاعمال المادية والحسية والخارجية التي يمكن أن تعرض
المغرب لاعلان الحرب .

ولا شأن اذا كان المغرب في حالة حرب مع دولة غير الدولة الموجهة اليها
الاسماء . بل على العكس يكون الخطر أشد من توسيع رقعة الحرب . فتكون العقوبة
قوى من العقوبة التي كان يمكن تطبيقها لو أن الجميع بحالة سلم

أما الاعمال العدوانية مسحو من العقوبة اذا كانت الحكومة سامحة بها أو اذا
وافقت عليها بعد حدوثها .

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - فعل مادي عدواني بالسنة لدولة أجنبية

2 - كون هذا الفعل غير موافق عليه من طرف الحكومة

3 - كون هذا الفعل قابلا لتعريض المغرب لاعلان الحرب

4 - النية الإجرامية

بـ - كل مفرى أو اجنبي قام رأسا أو بالواسطة بأعمال تجارية مع رعايا دولة أو عملا، سلطة معادية ، وذلك في وقت الحرب وبالرغم من الخطر المقرر .

ادها المهمة التقليدية بـ (الانحاز مع العدو) ، الكثرة الجوفوع في زمن الحرب وخاصة مند أصبحت الحروب مستمرة لتصبح استهلاك المبرجسبات الصناعة التي تصبح عريضة لدى بعض الدول المتحاربة

ان العناصر المذكورة هي :

2 - العمل التجاري الجاري رأسا أو بالواسطة

3 - كون هذا العمل قد تم مع أحد رعايا أو أحد عملاء العدو

4 - انه تم بالرغم من الخطر المقرر .

5 - القصد الخائى

لم يحدد النص مسملات عبارة (العمل التجاري) . ولكن صيغة هـ الصارة تستبعد في كل حال بعض العقود المدنية كتسديد بدل أسور أو مسط تأميم ، ولا نأس عند الانضاء من الرجوع الى مبادئ الحقوق التجارية في هذا الصدد .

ويجب أن يكون هذا العمل قد تم رأسا مع أحد رعايا العدو أو أحد عملائه ولا تتناول التجريم الاعمال التجارية حتى في أرض العدو مع شخص حياىي معص في تلك الارض وخالى الصلة مع السلطة المعادية .

وردت في النص عبارة (قام رأسا أو بالواسطة الخ ...) . ان مدلول كلمة (الواسطة) بطل الاعمال التجارية بصورة غير مباشرة ، التي تم عن طريق عدة وسطاء باستعمال وسائل خفية تغطي الاحمال على القانون

وأخيرا يجب أن تكون هذه الاعمال مسموعة من قبل الحكومة

يكون وصف التجريم كما يل :

(. . . انه في . . . وبتاريخ . . . وفي كل حال مند وقت عبر مقدم ود أقدم في زمن الحرب وبالرغم من الخطر المقرر (ايراد نص الاوامر الماسة . عند الانضاء) على القيام بأعمال تجارية رأسا (أو بالواسطة) مع العدو (X) وهو من رعايا دولة معادية أو (أحد عملائها)

الفصل 190 - يتركب حياية المس بسلامة الدولة الخارجية كل معررى أو أجنبى أقدم بأية وسيلة كانت ، على الخاق الضرر بوحدة التراب المفرسى وتختلف عمورة هذه الحياية باختلاف الزمن الذي وقعت فيه . فان كان زمن حرب فعقوبتها الاعدام وان كان زمن سلم فعقوبتها السجن من حسن سوا الى عشرين سنة

نفسه بتحريم يهدف الى فتح كل محاولة انفصال حارثة على أية فئة من
الاهل

أما العناصر التكوينية فهي

1 - الاقدام والمباشرة

2 - الغاية من هذا الاقدام . الحاق الضرر بوحدة الثواب المغربي . وهذا ما
يتم مع لنية الاحرامه

ان عبارة (الاقدام) تتطلب ان يكون هنالك اعمال مادية قد تمت على
ان الصراحة الواردة في عبارة (نية وسيلة كانت) حامت واسعة التناول .

ويمكن ان يكون وصف التحريم كما يلي :

(. . . انه في . . . وبناريح . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد اقدم
في زمن (الحرب أو السلم) . بارتكابه عملا عدوانيا عبر موافق عليه من طرف
الحكومة (تعيين هذا العمل) ، على تعريض المغرب لاعلان الحرب) .

باء - كل مغربي أو أجنبي اوتكبت تعريض المعارضة الى الانتقام وذلك بايانه
اعمالا لم تقرها الحكومة .

يمكن ان تكون هذه الاعمال مسوعة مختلفة وأن تتألف بصورة خاصة من
العبث الموجه ضد اشخاص الاحاب القيسيين أو ممتلكاتهم فيتعرض منها المقيمون
في الخارج أو ربما في نفس المغرب الى ردات فعل وأعمال انتقامية واقعة بدورها
على اشخاص أو ممتلكاتهم . وقد تتم تلك الاعمال الانتقامية من قبل الحكومة الاحبية
أو بصورة خاصة من قبل سكان البلد الاجبي

ولا أهمية لكون الانتقام قد حصل أم لا . بل اما يكفي انه اصبح محتمل
الحصول

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - الفعل المادي الذي يعرض المعارضة الى الانتقام .

2 - ان يكون ذلك العمل عبر موافق عليه من طرف الحكومة .

3 - انية الاحرامه .

ويكون وصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وبناريح . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم . قد اقدم
في زمن (الحرب أو السلم) ، بقيامه باعمال عبر موافق عليها من طرف الحكومة
(تعيين الاعمال) ، على تعريض معارضة الى الانتقام)

الفصل 180 . يعاقب بالسجن من خمس سنوات الى ثلاثين سنة من أجل
المس في زمن الحرب بسلامة الدولة الخارجية . حسب الفصل التالي

الف - كل مقربي أو اجنبي باشر في زمن الحرب مراسله أو اتصالا مع
رعايا دولة أو عملاء سلطة معادية دون اذن من الحكومة .

ان العناصر التكريرية لهذه الجريمة هي

- 1 - زمن الحرب .
- 2 - مباشرة المراسلة أو الاتصال .
- 3 - كون هذه المراسلة أو هذا الاتصال قد جرى مع أحد رعايا أو أحد
عملاء دولة أو سلطة معادية .
- 4 - كون هذه المراسلة أو هذا الاتصال غير مأذون بها من طرف الحكومة
- 5 - وجود النية الاحرامية .

ان كلمات (مراسلة) و (اتصال) ، عامصة بحيث يمكن اجمالها على أي نوع
من أنواع المراسلة فتشمل المراسلة التجارية كما تشمل المراسلة الودية . وليس
من الضروري أن يكون من شأنها اصرار أمن الدولة أو الدفاع الوطني والا لكانت
تشكل جريمة الاتصال مع العدو المصوص عليها بالفقرة الثانية من كل من
الفصلين 181 و 182

ويمكن وصف التجريم كما يلي :

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم . قد باشر
في زمن الحرب وبدون اذن من الحكومة ، مراسلة (أو اتصالا) مع العدو (X)
أحد رعايا (أو أحد عملاء) سلطة معادية .

بحسب من محدد اعمال الدعاية مثلا يكون كافيا .

ويكون وصف التجريم كما يلي .

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم) وفي زمن
السلم (أو في زمن الحرب) قد اودم باستعماله الوسيلة التالية (تمييزها ،
على ارتكاب حماية المس بوحدة السرايا المعربي وذلك بسببه لفصل (ذلك الجزء)
أو تلك الفئة من الاهليين) .

الفصل 191 - يؤاخذ بجريمة المس بسلامة الدولة الخارجية كل من باشر
اتصالات مع عملاء سلطة اجنبية ، اذا كان الغرض منها . أو اذا تترتب عنها
اصرار بالوضع العسكري أو الديبلوماسي للمغرب .

ان هذه الخنايه معاقب عليها اذا وقعت في زمن الحرب بالسجن من خمس سنوات الى ثلاثين سنة . واذا وقعت في زمن السلم بالسجن من سنة واحدة الى خمس سنوات وبغرامة متراوحه بين ألف درهم وعشره آلاف . فيما عدا الشديديت الوارد في الفصل 117

اما العناصر الكرمية لهذه الجريمة هي :

١ - مباشرة الاتصالات مع أحد عملاء المنطقة الاحمسة .

٢ - العرض المقصود : اصرار بالوضع العسكري أو الدبلوماسي للمغرب أو النتيجة الحاصلة : أن يكون ترتب اصرار بذلك الوضع .

انها جريمة صغرى . على أنها تتطارب مع مضمون الفقرة الثانية من كل من الفصلين 181 و 182 طالما ان الوقائم أى (الاتصالات) يمكن أن تكون واحدة في الحالات الثلاث

ويمكن لهذه الجريمة أحيانا أن لاتكون عمدية بل جريمة مادية عر عمدة . فتحرم عذرتة فعلة عدم الخيلة .

لقد نص النص على ما يحدث اصرارا بالوضع العسكري والدبلوماسي وعلى هذا فإن المسر بالوضع الاقتصادي يكون بعيدا عن العقاب انما ضمن الحدود التي لا يكون فيها قد أصاب الوضع الدبلوماسي بأصابته الوضع الاقتصادي وهذا وصعان عالما ما يكونان مرتبطين متأثرين الواحد بالآخر .

ويمكن وصف التحريم كما يلي :

(. . انه في . . بتاريخ . . وفي كل حال منذ وقت عر متقادم ، أقدم في زمن السلم (أو في زمن الحرب) ، باتيانه (التصرفات التالية) على مباشرة اتصالات مع () عمل دولة أحمسة (تعيينها) بقصد الاضرار بالوضع العسكري (أو الدبلوماسي) للمغرب) .

مع الملاحظة انه ليس ضروريا أن تكون الاتصالات الرامية الى الاضرار والحارية في زمن الحرب قد حثرت مع عملاء الدولة المعادية . بل يكفي للتحريم أن تكون جارية مع عملاء دولة محايدة مما قد يجعل نتيجهها امساع هذه الدولة عن موالة المغرب أو دخول الحرب الى حاسه

الفصل 192 - يرض على ثلاث جرائم محظفة معاقب عليها في حالة الحرب بالسجن من خمس سنوات الى ثلاثين سنة . وفي حالة السلم ، بالسجن من سنة واحدة الى خمس سنوات وبغرامة متراوحه بين ألف وعشره آلاف درهم .

أولا : كل مغربي أو أحمسي استحصل بأية وسيلة كان على حيازة سر من أسرار الدفاع الوطني وألمحه الى عدم الجمهور أو الى أي شخص لاحق له في الاطلاع عليه . من غير أن يقصد من ذلك تسليسه الى سلطة أحمسة أو الى أحد عملائها

انها جريمة صغرى وحديثة بالمعازنة مع حماية الحانة أو الشخص المخصوص عليها في الفقرة الرابعة من الفصل 181 الا انها يعرضها العرض وهو تسليم السر الى دولة اجنبية .

وانها تستلزم في الحقيقة تجريم من محله

الف - حيازة سر من اسرار الدفاع الوطني .

باء - اطلاقه اما الى شخص لاحق له في الاطلاع عليه . او الى علم الجمهور

وان العناصر التكوينية هي :

1 - كون الموضوع منقول بسر عائد للدفاع الوطني . (على اساس ان كلمة سر خاصة للتعريف الوارد في الفصل 187)

2 - حدوث حيازة السر أو حدوث الاطلاع عليه

3 - كون الحيازة أو الاطلاع ما تحققا بقصد تسليمه الى سلطة اجنبية والحصول على الحيازة يمكن أن يتم (بأية وسيلة كانت) . أي ربما تم عن طريق السرقة أو الشراء أو التصدير أو نسخ مخطط . فهي وسائل عديدة متنوعة .

واما اطلاق السر فيمكن ان يتم بمجرد احتكاك شخصين . أو كذلك بإداعة عامة عن طريق كتاب أو مقال منشور في مجلة مثلا . وليس شرطاً ان يكون قصد الفاعل ايذاء الدفاع الوطني بل يكفي مجرد علمه انه سر .

أما وصف التحريم فيمكن ان يكون كما يلي :

(. . . انه في . . . وبنازح . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . وفي زمن السلم (أو الحرب) قد حصل بوسيلة . . . (تعيين الوسيلة) على حيازة دقيقة (تعيينها) التي تشكل سرا من اسرار الدفاع الوطني بقصد هو غير قصد تسليمه الى سلطة اجنبية أو الى عملائها .

أو (. . . انه في . . . وبنازح . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . وفي زمن السلم (أو الحرب) قد ابلغ الى الجمهور بمقالة المنشور تحت عنوان (تحديد العنوان) والعدد رقم () من مجلة (تعيين اسم المجلة) الاحترار التالي () وهو سر من اسرار الدفاع الوطني ، وذلك بقصد هو غير قصد اطلاق سلطة اجنبية عليه .

ثانيا - كل معرّبي أو أجنبي ارتكب افعالا أو عدم احباط . أو عدم مراعاة النظم مكن غيره من اتلاف أو احتلاس أو اسزاع كلي أو جزئي ولو بصيغة مزيفة لاشياء أو أدواب أو وثائق أو معلومات عهد بها اليه وكن الاطلاع عنها يؤدي الى كشف سر من اسرار الدفاع الوطني وكذلك السماح للغير بالاطلاع عنها أو اخذ صورة أو نسخة عنها ولو بصيغة جزئية . . .

انها مؤاحدة الحارس على افعاله الحراسة ...

اما العناصر التكوينية فهي :

- 1 - صفة الفاعل الموكول اليه بحكم وطبيعته ، حراسة الاشياء .
- 2 - التفصيل الرفع الكائن في عدم الحظية او في الاهمال او عدم مراعاة المظم سلما او ابحانا .
- 3 - نسخة هذا الفصير اطلاق الاشياء او احلامها او انتزاعها وسو بصمة مؤقتة تمكن من نسخها او تصويرها
- 4 - كون الاطلاع على هذه الاشياء قابلا أن يؤدي الى اكتشاف سر عائد في الدفاع الوطني .

واما صفة الفاعل فلا يشترط فيها ان يكون الشخص المولج بصيانة الاشياء موظفا أصيلا بل يكفي ان يكون مرشحا أو موظفا مؤقلا أو حارسا عاديا مولجا لكي يطاله العقوبة .

ان لكلمة الاهمال او عدم الاحتياط معهودا واسعا : (كالموظف المولج مثلا باجراء دراسة حول وثيقة سرية ، اذا اعمل ارجاعها الى صندوق له قفل محصن او اذا تركها موقفا على طاولة داخل مكتبه فمكن الغير من أحد صورة فتوعرافية عنها ، وهكذا دواليك)

وكذلك كلمة (المظم) فإن لها هنا معهودا أوسع نطاقا بحيث يمكن تطمعه حتى على أوامر الخدمة الداخلية في الدائرة التي يعمل فيها الحارس أو الشخص المولج .

ويمكن أن يكون وصف التجريم كما يلي :

(. . . انه في . . . ويناريح . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وفي زمن السلم (أو الحرب) وبصفته صابط استنجات ملحقا بدائرة () ، قد ممكن من سرفة الوثيقة () العاقلة لان تقضي الى اكتشاف سر عائد للدفاع الوطني او لم يعدها الى الصندوق لمحصن لها وذلك بارتكابه الاهمال (أو عدم الحظية أو عدم مراعاة المظم) .

بالثا : كل مفربي أو أحسى سلم أو أبلغ اما احراما بهم المدع الوطني واما معلومات أو دراسات أو اساليب صاعمة تنصل باحتراع من هذا النوع أو باستعماله الصاعى الذى بهم الدفاع الوطني ، الى شخص يعمل لحساب سلطة أو مؤسسه أحديه دون ادن سابق من السلطة المختصة

ان العناصر التكوينية لهذه الجريمة هي

- 1 - التسليم أو الإلزام إلى شخص يعمل لحساب سلطة أو مؤسسة أجنبية
- 2 - طسعة الشيء المسلم
- 3 - كون التسليم أو الإلزام قد جرى بدون موافقة مسبقة من السلطة المختصة .

وان مفهوم كلمة (مؤسسة) واسع المدى ولا يقتصر شموله على الشركات التجارية أو الصناعية بل يندرجها إلى المنظمات العلمية الأجنبية .

وأما اختراقها بصمة (أجنبية) فلا يعنى الاكتفاء بمحل تسجيل مركزها لاجتماعي بل ربما كانت المؤسسة غير أجنبية في السجل الرسمي ولكنها حاصلة لاشراف وزراء أو اشراف رؤوس أموال أجنبية .

أما وصف الاختراع بأنه (يهم الدفاع الوطني) فهو وصف يشمل علاوة على الأسلحة الحربية كل الاختراعات والتصميمات الصناعية ولاسيما وقد أصبحت الحروب ذات طابع صناعي هام .

ويمكن وصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وبأريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم . وفي زمن السلم (أو الحرب) قد سلم بدون إذن مسبق من السلطة المختصة إلى المدعي () الذي يعمل لحساب الشركة () الأجنبية الجنسية اختراعا (تعينه) يهم الدفاع الوطني .

الفصل 193 - ان هذا الفصل يعاقب على المراتم الخمس التالية اذا وقعت في زمن الحرب بالسجن من خمس سنوات إلى ثلاثين سنة . وإذا وقعت في زمن السلم فبالخمس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وبغرامة متراوحه بين ألف وعشرة آلاف درهم فيما عدا التشديد الوارد في الفصل 197 .

أولا - كل معربي أو أجنبي دخل في أحد الحصون أو المنشآت أو المراكز أو المستودعات أو الأماكن التي تجرى فيها الاشتغال أو المعسكرات أو أماكن ميوت الجنود أو نزولهم أو سفينة حربية أو سفينة تجارية مستعملة لأغراض الدفاع الوطني أو طائرة أو سيارة حربية أو مرسى بحري أو بحري من أي نوع كان أو أي مبنى أو مكان شغل للدفاع الوطني . إذا كان الدخول بواسطة ارتداء زي زائف أو اتحاد اسم مرور أو بإخفاء صفته أو جنسيته الحقيقية .

ان عناصرها التكوينية هي

- 1 - الدخول إلى أحد الأماكن المعدة في النص وبالنظر إلى أن العدد قد ورد موسما فيبدو أنه تحديدي يجعل تطبيق النص قاصرا على الأمانة المعينة فيه
- 2 - استعمال الفاعل إحدى الحيل والوسائل المعينة في النص .

وتحدد الإشارة إلى أن اتفاقية لاهاي الدولية الموقعة في 18 أكتوبر 1907 الخاصة بقوانين الحرب وأعرافها حددت أسساً ومبادئاً لتحديد الجسور منبأ على النكر والحقى لواء فيها . (لا يمكن أن يصير جاسوساً إلا الشخص الذى تصرف فى الحفاء واستعمل درائع مريبة بعة الاستحصاء على معلومات فى منطقة احدى الدول المتحاربة ، بقصد اتصالها إلى دولة أخرى محاصره لها .) ويكون وصف التجريم كما يلي

(. . . انه فى . . . وتاريخ . . . وفى كل حال منذ وقت لم يتقدم . وفى زمن السلم (أو الحرب) قد دخل مسكراً (تعيين الرى) احدى الممسكرات (الكاتبة فى . . .)

ويتقارب هذا النص مع الفصل 185 من قانون العدل المسكرى الذى يعاقب بالاعدام كل شخص مسكرى تابع للقوات المسلحة الملكية دخل بدون استعمال الذرائع المدرجة فى الفصل 193 ، احدى الامكنة المذكورة أما بصفة استحصاله على وفاق أو معلومات لمصلحة العدو

ثانياً : كل مفرى أو احدى نظم أية وسيلة للتراسل أو الارسل يمكن أن تصير بالدفاع الوطنى وذلك بطريقة حفية ولو لم يستعمل لذلك ربا زائفا أو يعنى اسمه أو صفته أو حسبه

ان العناصر التكوينة لهذه الجريمة هى :

1 - التنظيم بالحفاء لاية وسيلة للتراسل والارسل .

2 - كون وسيلة التراسل والارسل قابلة أن تصير بالدفاع الوطنى .

وتتكون الوسيلة فى معظم الاوقات من آلة الراديو البابة لدى بعض القواء أو من الحمام الراحلى أو من « الشفرة » اشفق عنها فى صيغة المكاتبة .

وأما طابع الحفاء فيتصل بالافعال المادية وهو يشأ عاليا من فعلة تحنة وسيله المراسله والارسل .

ويمكن وصف التجريم كما يلي :

(. . . انه فى . . . وبأريخ . . . وفى كل حال منذ وقت لم يتقدم . وفى زمن الحرب (أو السلم) قد نظم بطريقة حفية وسيلة ارسل بعيد المدى وذلك بتركيبه آلة راديو بانه ولاقطه قابلة أن تصير بالدفاع الوطنى .

ثالثاً : كل مفرى أو احدى قام بالتحليق فوق الاراضى المغربية باستعمال طائرة أحسية دون أن يكون مرخصاً به بذلك بموجب اتفاقية ديهوفا ماسة أو تصريح من السلطات المغربية

والعاية هى مع النجس الحارى بواسطة المشاهدة والكشف من انشائره

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - المخلّيق فوق الاراضي المصرية بواسطة طائره أو ما مماثلها

2 - كون أداة الملاحة أجنبية

3 - كون هذا المخلّيق قد جرى بدون إذن أو إجازة .

إنها جريمة مطلقة مجردة من شرط انية والمقصد ، إنما يحسن في كل حال أن تؤخذ الأخطاء التي ترافق الطيران أحيانا ، بعين الاعتبار ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وبتاريخ . . . وفي كل حال مدد وقت غير متفاد ، وفي زمن الحرب (أو السلم) أقدم بواسطة طائره "حسبة" (تعيين حسبتها) على المخلّيق فوق الاراضي المصرية من دون أن يكون مأدوبا بذلك)

وأما : كل مصري أو أجنبي قام برسم أو تصوير أو مسح أو عملية طوغرافية داخل الأماكن أو المنشآت أو المراكز أو المباني العسكرية أو البحرية الموجودة داخل منطقة محظورة بأمر صادر من السلطة العسكرية أو البحرية وذلك دون إذن من تلك السلطة .

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - القيام برسم أو تصريح الخ . .

2 - حصول هذا الرسم وور . . داخل مكان أو مركز الخ .

3 - كونه جرى في منطقة محظورة بأمر من السلطة العسكرية أو البحرية

4 - كونه جرى بدون إذن

يجب إذن أن يكون هناك خطر حول المرور أو الدخول في إحدى لمناطق المعينة في الفصل 293 . أما شأن الإذن بذلك فيقتضى أن يكون صريحا وخطيا . وليس في الموضوع جريمة عمدية بل إن الحماية أو الحماية تمنع ويتم بمحرد احتياج العناصر التكوينية بقص النظر في العناصر العمدية

ويمكن أن يوصف تحريها كما يلي

(. . . انه في . . . وبتاريخ . . . وفي كل حال مدد وقت غير متفاد ، وفي زمن

الحرب (أو السلم) قد قام داخل المنطقة المحظورة من السلطة العسكرية وحول المركز (تعيينه) بإحدى الصور من دون إذن من السلطة المختصة

حاشا . كل مصري أو أجنبي أقام داخل دائره معينة تحيط بمنشآت

محصة أو مبنى عسكري أو بحري وذلك بالرغم من صدور أمر من السلطة المختصة بمنح ذلك .

ان العناصر التكوينية هي

1 - صدور أمر السلطة بمنح الإقامة داخل دائرة معينة تحيط بمشآت محصنة أو مبنى عسكري أو بحري .

2 - الإقامة في ذلك المكان رغم الخطر .

ويكفي ان يكون هناك احراء من السلطة كمرسوم أو قرار صادر عن المراجع القانونية أي التي تسمم صلاحيتها من احكم القانوني القائم

ويجب ان يكون هناك اقدمه . لا دخول أو عبور عادي ، أما تحديد العنصر الملازمة لتقرير حدوث الإقامة فمتروك لتقدير القضاة .

على أنه لا بد من أن يكون الفاصل في الوقت . بين دخول الفاعل للمكان المعن وبين اكتشاف وجوده فيه ، كافيا وحديرا بالتقدير .

والموضوع هنا كناية ايضا عن حرية مطلقة لا حاجة فيها لانبات العنصر العمدي

ويكفي أن يكون وصف التجريم كما يلي :

(. . .) في (. . .) بتاريخ . . . وفي كل حال منذ زمن غير متقادم . وفي زمن الحرب (أو السلم) قد أقام (تعين صفة الإقامة عند الاقتضاء) بالرغم من حرر الخطر الصادر من قيادة مرفوعة (. . .) بتاريخ (. . .) ، ضمن دائرة مساحتها (. . .) كيلومتر حول حصن . . . (. . .)

الفصل 194 - بؤاخذ بحرية المس سلامة الدولة الخارجية ويعاقب بالحس من سنة الى خمس سنوات ، والعزارة من ألف الى عشرة آلاف درهم . كل مصري أو أجنبي ارتكب عمدا في وقت الحرب عملا من غير الاعمال المأذون اليها منصوص السابعة من شأنه أن يضر بالدفاع الوطني

ان لمفعول هذا النص شأنه احيائيا لا يجعل حكمه خاصا للتطبيق الا اذا صدر تطبيق عقوبة اشد على الجريمة المرتكبة .

أما عناصره التكوينية فهي :

1 - حالة الحرب

2 - فعل أي نشاط يمكن تقرير حدوده بمجرد الطوق ببعض العناصر

3 - كون هذا الفعل قد تم بوعي من صاحبه أي مع وجود العمد والسه لا أن يكون مجرد نثريرة طائشة

4 - كون هذا الفعل من شأنه الإضرار بالدفاع الوطني و يعود تعدد ذلك الى الفاضى وحده .
ويكون وصف التحريم كما يلى .

(. . . انه فى . . . وبما ريج . . . وفى كل حال منذ وقت غير معادى . وفى زمن الحرب قد أودم على اتمام عمل من شأنه الإضرار بالدفاع الوطنى (تعين الفعل أو الممارات) .

الفصل 195 (يؤخذ بجريمة المس سلامة الدولة الخارجية ويعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات والعرامة من ألف الى عشرة آلاف درهم كل معربى أو أحسى حدد وقت السلم أشخاصا فى الاراضى المعربة لحساب سلطة أحسة

وتطبق العقوبة المشار إليها فى الفقرة السابقة على هذه الجريمة اذا ارتكبت فى زمن الحرب ما لم ينطبق عليها وصف جريمة أشد) .

اد ربما اختصت الجريمة المرتككة تطبق الفقرة الأولى من الفصل 182 اه لفقرة الرابعة من الفصل 202 .

أما العناصر التكوينية فهى

I - التحديد

2 - كون هذا التحديد قد جرى لحساب سلطة أحسية

3 - كون هذا التحديد غير مبرر من طرف سلطة شرعية

4 - كون هذا التحديد قد جرى فى زمن السلم

5 - كونه جاريا فى أرض مغربية

6 - النية الاحرامية

ولا داعى للتفريق بين ما اذا كان الاشخاص الذين جرى عليهم التحديد مدنيين أو عسكريين أو اذا كانوا أصحاب جنسية مغربية أم لا . ان الفعل المؤاخذ هو فعل التحديد ولا شأن لصفة الشخص المعند .

ويقتضى طلبا أن يكون التحديد جاريا لحساب سلطة أجنبية . وكلمة (سلطة) هى كلمة مفضضة بحيث يمكن أن تشمل حتى (سلطة الواقع) . واذا كانت هذه السلطة على حرب مع المغرب فتكون الجريمة جناية .

ويجب أخيرا أن يكون التحديد جاريا ضمن الارض المغربية أما فعلة التحديد الخارجى فى الخارج لحساب سلطة ليست على حرب مع المغرب فلا يشملها هذه

الفصل وليس من أمراً جريماً أو جناح كـ لا تنطبق عليها احكام الفصل 208 المتعلقة بالصلاحية الاستثنائية في المناهضة

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . وفي زمن السلم قام بتعذيب أشخاص (تعيين هوياتهم عند الاقضاء) في الاراضي المعرصة لحساب سلطة احسنه

الفصل 206 - ان هذا الفصل يؤخذ الى جانب الفصل 120 الذي يعاقب على المشاركة في المراتم والفصل 571 الذي يعاقب على جريمة الاختفاء ، انه يؤخذ على بعض الاعمال وبعد مرتكبها خاصه من لعقوبة المشاركة والاحكام.

أولاً : كل مغربي أو أجنبي يقدم مدداً أو وسيلة تعذيب أو مسكناً أو ملجأ أو مكاناً للاجتماع الى مرتكبي الحمايات أو الخنص ضد سلامة الدولة الخارجية مع عليه نواياهم .

ان هذا النص قابل للمقارنة مع نص الفصول 208 و 295 و 207

ويلازمه بالنسبة للفصل 208 وارق هام من حيث ان الفصل 208 انشروط لكي يكون الاخفاء معاقباً عليه ان يكون المحقق قد قام بعمله باختياره وبدون أي اكراه ، في حين ان الفقرة الاولى من الفصل 206 قد جاءت حالية من اجل هذا التحفظ فيقتضي على المهم أن يدلل وينبث أن وضعه وقت حدوث العقلة كان مطلقاً على الحالة المعينة في الفقرة الثانية من الفصل 124 وأنه كان في وضع اضطر معه مادياً على ارتكاب تلك العقلة ، أو استحالة عليه معه استحالة مادية احسانها وذلك لسبب خارجي لم يستطع مقاومته :

ويمكن أن يكون هنالك فعل واحد . وليس ضرورياً أن تكون الجماعة المادية مرتكبة لحماية أو حصة ضد سلامة الدولة الخارجية . بل يكفي أن يكون أفرادها قد اظهروا نواياهم في الاحرام وان يكون صاحب المسكن أو الملجأ قد علم بها .

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - فعل المساعدة بتقديم المدد أو المسكن أو الملجأ .

2 - كون تلك المساعدات مقدمة الى مرتكبي حمايات أو جمع ضد سلامة الدولة الخارجية .

3 - اطلاع العاقل على نوايا الاشخاص الذين قدم لهم المساعدة .

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وسامح . . . وفي كل حال مدد وقت غير معادوم و- مساعد كلا من (تعيين الاسماء) الذين ارتكبوا حمايات أو جمع ضد سلامة الدولة الخارجية (تعيين تلك الاعمال) وذلك بتقديمه اليهم وسيلة تعذيب مع عليه نواياهم)

ويمكن مقارنة هذا النص مع الفصل 185 من قانون المرسوم العسكري الذي يعاقب بالإعدام كل شخص عسكري تابع للقوة المسلحة الملكية قام عن عام باخفاء أو بالحمل على اخفاء الخواص أو الخوة أو الإغناء المصوبين للاكتشاف ان الصيغة وحدها كافية للدليل على أن الجريمة هي من الجرائم التي تقع في زمن الحرب .

أما كل مصري أو أجنبي يحمل عن علم مراسلات مرتكبي الجنايات والجنح ضد سلامة الدولة أو يسهل لهم عن علم بأي وسيلة كانت البحث عن الأشياء موضوع الحماية أو الخطة أو اخفائها أو نقلها أو إرسالها .

ان هذه الاعمال متميزة بطابع الاشتراك في الجريمة بأعقاب الحالات .

وإن المؤاحدة تشمل هنا فئتين من الجرائم .

ألف - حمل مراسلات عائدة الى مرتكبي الحماية أو الخطة .

ان النص يشمل المراسلات المحررة من قبل هؤلاء أو المراسلات الموجهة اليهم ولا شرط أن يكون لصمونها علاقة في الجنايات أو الجح المرتكبة .

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - نقل المراسلات .

2 - كون هذه المراسلات صادرة من أحد مرتكبي الحماية أو الخطة أو موجهة اليه :

3 - علم الحامل بمصدر هذه المراسلات أو بمحاطتها

ويمكن أن تكون الوصف كما يلي :

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم قد حمل على علم منه مراسلة موجهة الى المدعو () مرتكب جناية ضد سلامة الدولة الخارجية) .

باء - السهول لهم أية وسيلة كانت للبحث عن الأشياء موضوع الحماية أو الخطة أو اخفائها أو نقلها أو إرسالها .

وتنقارب صيغه هذا لنص مع صيغة الفصل 571 التي تجمع الإغناء إلا أن عبارة الأشياء (موضوع الحماية أو الخطة) هي أوسع شمولاً من عبارة (الأشياء المتحصن عليها من جناية أو خيانة) . فقد يكون من مشتملاتها حمل وثيقة محتوية على سر من أسرار الدفاع الوطني ومستحصل عليها بفعل خيانة

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - فعل اخفاء الأشياء أو نقلها أو إرسالها أو البحث عنها .

٤ - طبعه تلك الاسماء .

٥ - السه الاحرامه .

ويمكن ان يوصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وساريح . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، أقدم على علم منه باحفاء وببقة لها صلة بسر من اسرار الدفاع الوطني (تعيينها) المتحصل عليها عن طريق حماية الحياة من طرف (. . .))

ثالثا : كل مقرري أو أحسب أحسب على علم منه الاشياء أو الأدوات التي استخدمت أو أعدت لاستخدامها في ارتكاب احتيايات أو الخنق المشار اليها ، أو الاشياء أو المواد أو الوثائق المتحصل عليها من تلك الحرائم .

ان هذا النص يفسح المجال لاصابة أعمال احفاء سابقة للتحريية . كما هي الحال في الاحتفاظ بمصطلح سرى محصن لأن يوجه الى الخارج معلومات محصل عليها من جباية الحياة أو التحسس .

ان العناصر الكوينية هي .

١ - فعلة الاخفاء ، أي (قيام الشخص على علم منه باستلام شيء أو بالاحتفاظ به لديه بصفة نهائية أو مؤقتة)

2 - كون هذا الشيء قد استخدم في ارتكاب حناية أو حيلة ضد سلامة الدولة الخارجية .

3 - النية الاحرامية .

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي :

(. . . انه في . . . وبتاريح . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم أخفى على علم منه لاساسا عسكريا عائدا للتحسس الملكي مهينا لتمكين المدعو () من الدخول الى () ليلتقط فيها صورا وان يقوم هكذا بتسليم سر من اسرار الدفاع الوطني الى دولة أجنبية (تعيينها))

رابعا : كل مقرري أو أحسب ألتف على علم منه أو اختلس أو أخفى أو صتر أو غير وثيقة عامة أو خاصة كان من شأنها أن تسهل البحث عن الحسابات أو الخسب المشار اليها أو العثور على أدلها أو معاقبة مرتكبها .

ان هذا النص يتقارب مع الفقرة الرابعة من الفصل 187

الموضوع كناية عن أعمال مشاركة لاحقة للتحريية

وان العناصر الكوينية هي :

١ - فعلة الاتلاف أو الاحلاس أو الاحفاء أو السر أو السب

3 - العهد الجنائي

2 - طبيعة الشيء ، كالوسيلة العامة أو الخاصة التي من شأنها تسهيل الج

ويجب أحد كلمة (وثيقة) على أوسع معناها ، فهي كتابه عالميا عن وريه
بحرة ، إلا أنها تكون أحيانا صورة جغرافية مثلا ، وعلى هذا فيكون هذا
للعقوبة من احترا أو قصر قسما من صورة جغرافية لشخص معي . وبمتابها إلى
محاطله تحسبا لتعريفه على هويته بالكتابة

أما تدبير ما إذا كان من شأن الوسيلة تسهيل السحب عن الحانات وإحج
المشار إليها . . . وهو امر مسرورك لتقدير القاضي

ويمكن ان يكون وصعب التحريم كمايلي .

(. . . انه في . . . وساريح . . . وفي كل حال صد وقت لم يتعادم أطلب عن عدم
مبه محصر صبط مصصبا هوية المدعو () الذي ارتكب جنائية الحياة (تعيين
الفعلة) ، وان محصر الصط المذكور يشكل وثيقة من شأنها تسهيل السحب في تلك
الحياة) .

غير ان الفصل 196 تضمن في فقرته الأخيرة جوار الاعفاء من عقوبة الجريمة
إذا كان مرتكبوها من آثارب فاعلى الجريمة أو أصهارهم إلى الدرجة الرابعة
شريطة أن تكون مساهمتهم فاصرة على إحدى الوسائل المصبة في هذا الفصل

ان هذا الاعفاء متعارف مع ما ورد في أحكام الفصلين 295 و 297 بشأن اعفاء
المصوص . انه ليس اعفاء مبررا ما حيا لتجريمه بل هو اعفاء من العقوبة لايلزم
المحكمة بل يرجع لاحد نه لتعديرها . كما انه لايمكن الحكم بأحدى التدابير
الوفائية على الشخص الذي استنفاد من هذا الاعفاء ، ذلك ان النص الوارد في
الفصل 125 بهذا الشأن مفعود هنا في الفصل 196

لفصل 197 - تضمن حوار تشديد العقوبات الجنحية المصوص عليها في
بعض فقرات الفصل السالف وخول المحكمة حق ائصال العقوبة إلى الصعف
بالنسبة للجرائم المعاصب عليها في الفقرة الأولى من الفصل 188 وفي الفصلين
191 و 193

كما أجاز هذا الفصل فرض الحرمان من الحقوق المدة في الفصل 40 وذلك
لمدة متراوحة بين خمس سنوات وعشرين سنة والمنع من الإقامة من ستمين إلى
عشر سنوات .

الفصل 198 ، تضمن أحكام إجرائية تحالف أحكام الفصل 73 وما يليه من
قانون المسطرة الجنائية وتجيز استثناء لبادئ اقلية العواوين تطبيق القانون
المعربي على الجنائيات والجمع الموجهة ضد سلامة الدولة الخارجة سواء كانت
واقعة خارج المغرب أو داخله .

وهكذا فلا داع لسر احوال الحياة والحياة المحيطة في الفصل 754 و 755 ولا الى الحب في موضوع عودة الشخص الى الحرب أو في موضوع حسنته (الفصل 755 من المسطرة)

الفصل 199 - (يحكم حيا بمصادرة موضوع الحياة أو الحياة وكذلك الاشياء والادوات التي استخدمت في ارتكابها دون حاجة للبحث فيما اذا كانت ملكا للمحكوم عليه أم لا

أما ما تسلمه المجرم من مكافأة أو ما يعادل قيمتها ، اذا لم تكن قد مضت فيجب ان يصرح في الحكم بأنها ملك لخزينة الدولة) .

نصت الفقرة الاولى على مصادرة عينية للاشياء والادوات التي استخدمت في ارتكاب الحياة أو الحياة ، وحالفت أحكام الفصل 43 الذي يحفظ حقوق الضرر بغير الاشياء المصادرة ، فقالت بمصادرة تلك الاشياء ايا كان ملكها ، وهكذا يتوجب مثلا مصادرة السيارة التي استخدمت لنقل الحياة ولو كانت مسروقة أو مؤجرة . ويعوز ان تتم المصادرة بالرغم من وفاة المحكوم عليه أو استعادته من عموم عام اما بحالة الوفاة فيصدر الحكم بحق الورثة .

وأما بشأن مصادرة ما تسلمه المجرم من مكافأة فهي مصادرة شخصية لايجوز ان تعود الى ورثته .

وليس شرطاً أن تكون المكافأة قد نفيت مفردة بالسنة للمجرم بل يجب ان يحصل أن يكون قد تقاضى ما يعادلها لذلك وجب أن يصرح الحكم بأنها ملك لخزينة الدولة

وأخيراً فإذا كانت الحياة رافعة في زمن الحرب يحوز لنصاء الحكم . (وليس في ذلك وجوب أو الزام ، كما هو أعلاه) ، ان يحكم بمصادرة جزء من أموال المحكوم عليه لايتجاوز النصف فيكون قد طُبِى العقوبة الاصلية المقررة في الفقرة الخامسة من الفصل 26 مصادرة لنصف الفصل 42 القائل ان (المصادرة هي تملك الدولة جزءاً من اموال المحكوم عليه أو بعض اموال له معينة)

ولم يأت المشرع بصريح على حواجز مصادرة جميع أموال المحكوم عليه وذلك حرصاً منه على رعاية المصالح المشروعة العائدة لعائلته واحترام مبدأ داتية العقوبات

الفصل 200 - (ان احكام هذا الموضع لا تحول دون تطبيق النصوص التي تضمنتها قوانين العدل العسكري للقوات البرية والبحرية وفي جرائم الحياة والمجسس ، في الحالات المشار اليها في تلك القوانين)

لقد نص الفصل 4 من قانون العدل العسكري انه (يعسر ما بها لاحصاء المحكمة العسكرية كل الاشخاص الذين ارتكبوا جريمة موصوفة بأنها من ملى سلامة الدولة الخارجية ، مهما كانت صفتهم)

الفرع 3 - في الجنايات والجنح ضد سلامة الدولة الداخلية (الفصول 201 الى 207)

الفصل 201 - بؤاخذ في فصرته الاولى على اعدائى مجلس وصمهما بخاصة
الس بسلامة الدولة الداخلية وعاقب عليهما بالاعدام .

أولا : الفرص من الاعتداء الاول اثاره حرب اهلية بسلح فريق من
اسكان او دعمهم الى التسليح ضد فريق آخر .

ايها (الحرب الاهلية) التى يمكن أن ترافق الاعتداء المصنوع عليه
بالفصل 159 والذى يرمى الى تغيير النظام أو دفع الغير الى حمل السلاح ضد الملك .
(والفاصرة عقوبته على السجن المؤبد) وقد يكون الفرص الرامى اليه محدودا
بحيث يقصر على تسبب صدام دام بين عدة فرقاء من الاهليين .

وليس ضروريا أن تكوا هذه الحرب الاهلية ذات هدف سياسى بل ربما كانت
قد اثارها النزعات الاجتماعية أو التعصب الدينى وامثاله .

أما العناصر التكوينية فهي

1 - اتمام بعض الاعمال المادية التى يعين الاعتداء

2 - الهدف المقصود : اثاره الحرب الاهلية .

3 - الوسائل المستعملة .

الف - التسليح

1 - الدفع على التسليح

4 - العمد الحثاوي

أما بشأن ايضاح وكثرة الاعتداء ومفهومها فقد ورد على شرح الفصل 103

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلى :

(. . . انه فى . . . ويتأريح . . . : رضى كل حال عند وقت غير منعادم
وبالقائه خطبا فى الاجتماعات (أو تحريريه مقالات أو نشره كتابا) . قد اقدم على
اثارة حرب اهلية بدفعه فئة من الاهليين على التسليح ضد الفئة (تعيبها) .

ثانيا : الفرص من الاعتداء الثانى احدثا التخريب والقتل والتهب فى
دوار أو منطقة أو أكثر . وهنا أيضا ليس من الضروري أن يكون الامر بابع
سياسى .

وقد اشترط الفاون اجتماع (التخريب والقتل والتهب) معا . الا ان
توفر عنصر واحد بمفرده من العناصر الثلاثة يحصص أيضا للعقوبة ولكن ليس
بموجب هذا النص الخاص .

وليس كذلك ضروريا ان تكون هذه الحمايات قد اجرت ولم اجرا وما ين
يكفى ان تكون قد جرت محاولة احرائها حتى تنطوي عليها اوصاف "الاعداء المسنة
في الفصل 171

اما العناصر التكوينية فهي

- 1 - اتمام بعض لادعال المادية التي تعين الاعداء .
- 2 - الهدف المقصود : احداث التخريب والتفيل والنهب في دوار او منطقة
او اكثر
- 3 - لعمد الحمايى .

واما وصف التجريم فيمكن ان يكون كما يلي

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير مفاد
قد ساهم في اعتداءالعرض منه احداث التجريب والتفيل والنهب في منطقة
(وذلك بقضاه بالاعمال التالية (تضمنها) .

واما العصرتان الثانية والثالثة فتحتان لموضوع المؤامرة الهادفة الى تحقيق
ذات القرض والمعاقب عليها بموبة تحلف باحتلاف ما اذا كانت متبوعة أم لا بعمل
وقع او شرع بإيقاعه لاعداد السعد .

وقد عرف الفصل 175 المؤامرة في انها (التصميم على العمل متى كان متعفا
عليه ومقررا بين شخصين او اكثر .

اذن فالعناصر التكوينية بالنسبة لموضوع الفقرة الثالثة هي

- 1 - التصميم على العمل .
 - 2 - أن يكون التصميم منعفا عليه ومقررا .
 - 3 - أن يكون الاتفاق والتقرر خارجي بين شخصين أو عدة أشخاص .
 - 4 - ان يكون القرض هو احد الاعتداءات المينة في الفقرة السابقة
- وأما بالنسبة للفترة الثانية ويضاف الى العناصر الاربعة عنصر خامس . وهو
الظرف الكائن في أن هناك أعمالا ارتكبت أو بوشر بمداية ارتكابها لاعداد التنصه .

ويمكن ان يكون وصف التجريم كما يلي :

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير مفاد ، اتفق وفقر
مع شخص (واحد) او عدة أشخاص وهم (تعيهم وتمدادهم) . على تصميم ارتكاب
اعتداء يهدف الى اثاره حرب أهلية وذلك بمساحه (أو بحمله على السليح) منه
صه فئة أخرى من الاهليين .

وعند الانصاف ، مع الطرف الكائن في ان المؤامرة صوغه بأعمال ارتكبت
أو شرع بارتكابها ، لأعداد التسعد .

وجاء في الفقرة الأخيرة من الفصل 201 ما يشير الى الدعوة عبر المسحاة
للدبر المؤامرة (طبقاً لمضمون الفصل 177) .

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - الدعوة للدبر المؤامرة .

2 - كون هذه الدعوة لم تلب من قبل الشخص الموجهة اليه .

ويمكن وصف التحريم كما يلي :

(. . . انه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم
وجه الى () دعوة تدبر مؤامرة تهدف الى اثاره حرب أهلية بتسليحه ! أو دفعه
على تسليح فئة ضد فئة من الاهلين ، دعوة لم تقبل بالقبول .

ويجب اكمال أحكام الفصل 201 بأحكام الفصل 204 التي تضمنت انه
(في الاحوال التي ترتكب فيها احدى جنايات الاعتداء أو تدبر المؤامرة الهادفة الى
اثارة حرب أهلية ، أو في الاحوال التي تقع فيها محاولة ارتكاب تلك الجنايات
وذلك بواسطة عصاة ، فان العقوبات المقررة في الفصل 201 تطبق وفق الشروط
المشار اليها في الفصل 171 على جميع الاشخاص المنحرفين في العصاة بدور
تمييز بسبب الرتب .

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - الفعل المادي الكائن في الانسحاب الى عصاة

2 - الضرض الساعية اليه تلك العصاة ، وهو اما اثاره حرب أهلية بتسليح
فئة أو دفعها الى التسليح ضد فئة أخرى من الاهلين ؛ واما احدات التحريب والتفليل
والهت في دوار أو منطقة أو أكثر .

3 - الظرف الكائن في أن المتهم قد العى عليه القبض في محل حدوث الاعتداء
أو في المحم الثوري .

الفصل 202 يؤاخذ على أربع جنايات مختلفة ويضعها دابها ماسة بسلامة الدولة
الداخلية ويماقب عليها بالاعدام .

أولا : (كل من تولى أو باشر بغير حق ولا مبرر مشروع رئاسة احدى وحدات
الحش أو سببة حربية أو أكثر أو طائفة عسكرية أو أكثر أو مكان محصن أو
مركز عسكري أو ميناء أو مدينة)

أن هذا البصر يعارض مع نص الفصل ١٥٠ من قانون العدل العسكري الذي يعاقب « كل عسكري قول رئاسة بمر أمر ولا مبرر مشروع أو احتفظ بها حد فوامر رؤسائه »

وهكذا يتضح أن هذه الحماية وملها المصوص عليها في الفقرة الثانية « كل من احتفظ حد اوامر الحكومة برئاسة عسكرية » . يتضح انها لا تتركز الا من طرف مدنيين تسربوا داخل القيادة العسكرية بالصف أو بالخلعة أو بالديعة أو بالاقناع والتفليل . كما وأن هذا البصر لا يتناول مدنيا الا القائد المسؤول ولا يتناول العسكريين مهما كانت مراتبهم ، الذين حذعوا وافتحوا . سرر التفليل ، بمشروعية الحركة الا أن من ساهم منهم في تلك الحركة عن استطاع وعلم بحقيقتها انه تظاله الملاحقة والعقوبة كضريك فيها .

اما العناصر الكورية فهي :

— بالنسبة للفقرة الاولى :

1 — تولي الرئاسة .

2 — طبيعة الوحدة التي تم تولي رئاستها ، (اذ يبدو أن التعداد تعددي)

3 — كون الشخص لا يملك اي حق بالتولي ؛ او لم يكن لديه مبرر مشروع لذلك .

(على انه يمكن : من قبل المثال على المبرر المشروع ، اعصار اقدام المدبر على تولي رئاسة فرقة معدولة مصممة ، نظم صفوفها وحملها على التحد نم الكر على العدو . يمكن اعتبار عمله هذا ذا مبرر مشروع .)

4 — العبد الجنائي ، (الذي يمكن استعاؤه اذا كان الشخص قد تصرف عن خط مع حسن نية في دهم اختصاصات عمله .)

اما وصف التجريم :

(. . . انه في . . . وبتاريخ . . . وفي كل حال حد زمن عمر مصادم قد تولي رئاسة الوحدة (. . .) بدون امر أو مبرر مشروع

وبالنسبة للفقرة الثانية :

1 — كونه احتفظ برئاسة وحدة عسكرية .

2 — كونه احتفظ بها رغم صدور الامر اليه بالتحل عنها

ويمكن أن نعرض على سبل المثال : موظفا مدنيا قد أسندت الحكومة اليه رئاسة وحدة في ظرف استثنائي ، وانه بعد زوال ذلك الظروف وبالمرح من امر

الحكومة بالتحلي عن تلك الرئاسة . ظل محمطا بها . - ويكون الاصرار على الاحتفاظ بها مرتبطا في أغلب الاحيان بهدف تهديم نظام الحكم أو تغييره أو تعديل الحكومة القائمة فيه .

ويمكن أن يكون وصف المحريم كما يلي .

(. . . انه في . . . وبأريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد احتفظ برئاسة الوحدة العسكرية التابعة (تعيينها) ، بالرغم من صدور امر الحكومة اليه بالتدخل عنها

ثالثا . الفعلة الثالثة هي جريمة عسكرية يعاقب فيها (كل قائد عسكري استسقى فواته متحممة بعد صدور امر بتسريحها أو تعريضها)

وقد يكون الموضوع هنا . التهيئة لاحداث انقلاب .

منع الجريمة مثلا من قبل قائد احدى القطعات الذي احتفظ بها ، بعد انتهاء الحرب . مستمرة بالرغم من انتهاء حالة الحرب وصدور الاوامر بتسريح تلك الوحدة أو تعريضها

أما العناصر التكوينية فهي -

1 - استبقاء القوات مستحمة .

2 - بالرغم من أن الحكومة اصدرت أوامرها بتسريحها أو تعريضها (بعودة الجود متعريقين الى ثكناتهم ومراكزهم مثلا .

3 - الية الاحرامية .

ويمكن أن يكون وصف التجريم كما يلي .

(. . . انه في . . . وبأريخ . . . وفي كل حال منذ زمن غير متقدم استسقى بصفته قائدا عسكريا ، فواته متحممة بالرغم من الامر الموجه اليه من قبل الحكومة العاصي بتعريضها)

رابعا : الفعلة الرابعة يعاقب عليها بالاعدام بصفتها مسا سلامة الدولة الداخلية (كل من قام بدون امر أو اذن من السلطة الشرعية بتأليف فرق مسلحة ، أو امر بتأليفها أو قام باستخدام أو تحنيد حدود أو امر بذلك أو امددهم أو زودهم بأسلحة أو ذخائر)

أن عناصرها التكوينية هي

1 - القيام أو الامر بتأليف فرق مسلحة ، وتزويدها بالأسلحة والذخائر

2 - كون الفاعل قد قام بذلك بدون امر أو اذن من السلطة الشرعية .

ويجب تحديد السمة الاحترامية على ضوء الهدف المقصود من الفعل . فإذا قام احدهم بتأليف فرقة مسلحة في حال الحرب وحال غزو البلاد من طرف العدو وقبام الموصى والبلد تحت لاحتكمه هالك ولا اوامر منطية . اذا قام المسلم جماعة من الجنود واعطائهم اسلحة موجهة ضد العدو فلا مجال بالطمع لحريره وذلك لسوت الهدف النبيل وانقاء السمة الاحترامية لديه

ويختلف نص هذا الفصل . بالنداهة عن نص الفصل 187 من قانون العدل العسكري الذي يعاقب بالموت (كل شخص اجمع عسكريين بالاصصام الى جيش العدو او الى منظمة ثورية . أو سهل لهم عمدا وسائل ذلك الاصصام أو قام بتحييد عسكريين لمصلحة دولة اجنبية هي في حالة الحرب مع المغرب)

اما وصف التحريم فيمكن أن يكون كما يلي :

(. . . انه في . . . ويتاريخ . . . وفي كل حال مند وقت عسر متقادم قد قام بتأليف فرق مسلحة بدون امر او اذن من السلطة الشرعية .)

ان الفصل 203 الذي نص على قيام حالات حرب أهلية من طرف عصاة مسلحة ، ومثله الفصل 205 الذي ينصن شؤون ترتيب العقوبة على تلك الحالات . فريبان من مفهوم الفصل 171 والفقرة الرابعة من الفصل 183 .

والموضوع خاص بالجنايات المنمة من طرف عصابات مسلحة .

اما العناصر التكوينة فهي :

1 - أن يكون هالك عصاة منطية .

2 - أن تكون مسلحة .

3 - أن يكون الفرص الساعية اليه هو احد الاهداف المعينة تحديديا في الفقرة الاولى من الفصل 203 .

4 - أن يكون المجرم قد ترأس المصاة أو تولى فيها وطمعه او فبادة ما

اما عدد افراد المصاة فيختلف باختلاف الهدف الساعية اليه . فالاسلاء على مركز صندوق فيه أموال عامة لايتطلب مثلا العدد الذي يقتضيه الاسلاء على مدينة .

أما موضوع الاسلحة والتسليح وقد عرفته أحكام الفصل 303 . فلا يشترط بشأنه أن يكون كل أفراد المصاة حاملين للسلاح

وأما الاعراض المقصودة فهي ثلاثة :

1 - الاستيلاء على اموال عائدة للدولة - اموال عامة - عمارات - اموال -
مساحات - مدن - حصون - مراكز - سرب - محارون مسودعات - مواشي - سمر
مراكب .

2 - نهب أو اقسام الممتلكات العامة سواء كانت مؤمنة او ممددة من فئة
من المواطنين .

ان في جانب من الامرات حرمات امنية ، وهي اما ان تكون موجهة ضد
الدولة ، او تكون موجهة احيانا ضد فئة معينة من الاهلي تضطربهم المصلحة
صدا للاعداء على اموالهم مما يحرم عنه صراع بين الفئتين ويحلب هذه الفئة
الحماية على كل حال عن العقلة المنصوص عليها في الفصل 122 وما ينه واني
لا تهدف من وراء مساعي العصاة المسلحة الا لتحقيق الكسب والمصلحة من الاملاك
الفرديه

وما الفرص الثالث المكون من الهجوم على القوات المعصومة المعاملة ضد
مرتكبي الحمايات المذكورة او مقاومة تلك القوات . فيختلف كذلك عن الفرص
الخاص بالعصاة العادية المنصوص عليه في الفصل 123 .

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي .

(. . . انه في . . . ويتاريخ . . . وفي كل حال منه وقت غير متقدم
قد تراس عصاة مسلحة استولت على املاك عائدة للدولة (مبينها) .

او (. . . انه في . . . ويتاريخ . . . وفي كل حال منه وقت غير متقدم . قد
ترأس عصاة مسلحة نطمت لكي تهاجم او تقاوم القوات الممومة التي نسل
ضد مرتكبي نهب الاملاك العامة القومية)

اما الفقرة الثانية من الفصل 123 فتصيب المشاركين الذين يمكن أن يعملوا
من أحكام الفصل 122 . وقد نصت على ما يلي : (تطبق العقوبة نفسها على الذين
تولوا تسيير العصابات النائرة)

ويجب تفريق « تولي التسيير » الوارد هنا عن « تولي الرئاسة » الوارد في
الفقرة الاولى ، فالمقصود في الفقرة الاولى هو ادارة العصاة جهرا وستكل على
في حين ان « المدير المسير » وهو الاخطر والاكثر احراما ، بظل في تصرفاته قد
الحية والكتمان .

وجاء في الفصل 123 ما يلي .

(او زودوها او مدوها عمدا وعن علم بأسلحة او دجهره ، او ادوات خباية ،
اي ان هنالك نوعا من (المشاركة) وذلك بتقديم وسائل ارتكاب الحماية مع
الإشارة الى ان الصمد والعلم ضروريان . فلا جناح . مثلا . على تاجر الاسلحة
الذي نهبت العصاة منحه واستولت قسرا على محتوياته من الاسلحة

وجاء كذلك ما يلي

(أو معنوا بأمدادات من المؤن) - والمقصود من ذلك ، الإمدادات المعونة
بوسائل تدل على أهمية وصخامة المؤن المعونة

وجاء أخيراً ما يلي

(أو قدم مساعده بأي وسيلة أخرى الى مسيرى العصابة وقوادها)
أي كافة الدين يمارسون وظيفة فيها ولو كانت مرؤوسة .

أما العناصر التكوينية فهي

1 - وجود عصابة مسلحة .

2 - فعلة تسييرها أو تأليبها أو تنظمتها أو تزويدها أو تقديم المساعدة لها
بأي وسيلة كانت

3 - العمد الجنائي .

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي :

(... انه سي ... ويتاريخ ...) وفي كل حال منذ وقت عمر متقدم
قد قام عن عمد وعلم منه ، بتزويد وتقديم أسلحة وذخيرة الى عصابة مسلحة
غرضها الهجوم على القوات الصومالية العاملة ضد مرتكبي فعلة الاستيلاء على
مدينة (... تعيينها)

الفصل 205 : (في حالة التجمع الثوري الذي يكون الغرض منه ، أو ينتج
عنه ، إحدى الجبايات المشار إليها في الفصل 203 ، فإن الأشخاص الذين انحرفوا
في تلك العصابة دون أن يباشروا فيها قيادة ولا وظيفه معينة ولكن 'قصص عليهم
في مكان التجمع ، يعاقبون بالسجن من خمس الى عشرين سنة)

إن هذا النص متقارب مع نص الفصل 171

أما العناصر التكوينية فهي

1 - وجود عصابة مسلحة عرصها اتهام ارتكاب الجبايات المصوص عنها
في الفصل 171 أو (ومن باب أول) ، قد اتمت ارتكاب تلك الجبايات

2 - كون المحرم قد ألقى عليه القبض في مكان التجمع الثوري ، وقد تشمل
كلمة (مكان) عموم المنطقة التي تقوم العصابة بنشاطاتها فيها

3 - العمد الجنائي .

والعصر الثالث الأخير ذو أهمية رئيسية ، إذ يقتضي نصريي المحرطين في
العصابة ، عن عاصري السبيل العاديين الذين وجدوا عموماً في مكان التجمع أو

صدفة داخل دائرة نشاط تلك العصاة . وليس شرطاً أن يكون من المي عليه القبض من أفراد العصاة . حاملاً آتد سلاحاً . فربما كان قد رمى به بعداً عندما لاحظ اقبال القوى العمومية عليه . وربما كانت وطبعه كناية عن قياده مساره محصنة لعل العصاة عمداً من طرف السائق فهو وان كان غير حامل للسلاح إلا أنه حاصص للتجريم والمعوبة المقررة .

ويمكن وصف التحريم كما يلي :

(. . . انه في . . . وبإرياح . . . وفي كل حال مد وعت غير معادم قد انحط في عصاة مسلحة عرصها مهاجمة وهب املاك عاذه للدولة وانه ود الفى عنه الفضى فى مكان الجمع الثورى)

أما الأشخاص الذين عاادوا مكان الجمع ، اما من تلاء امسهم أو اطاعه لوجيه السلطات . وكانوا لم يسبق لهم أن مارسوا رئاسة أو وظيفة ما صمى تلك العصاة ، فان الفصل 213 منحهم ، وبالإضافة لبعض الشروط . مجال الاستفادة من العدر المعنى من العقوبة .

الفصل 216 يمنع الدعايات الاحنية المضرة ويؤاخذ بحربة المس بسلامة الدولة الداخلية ويعاقب عليها بالحبس من سنة واحدة الى خمس سنوات وبغرامة متراوحة بين ألف وعشرة آلاف درهم (كلى من تسلم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من شخص أو جماعة احنية بأية صورة من الصور هبات أو هدايا أو فروض أو اية فوائد أخرى مخصصة أو مستحقة كليا أو جزئياً لتسيير أو تمويل نشاط أو دعاية من شأنها المساس بوحدة المملكة المصرية أو سيادتها أو استقلالها أو زعزعة ولاء المواطنين للدولة المصرية وللمؤسسات الشعب المصري . ان هذا النص متمم بالفصل 207 الذى يوجب مصادرة القرد أو الاثياء المسلة ويحيز تطبيق المرمات الكلى أو المراتى من الحقوق المتشار اليها فى الفصل 17

ان الموضوع هنا كناية عن اتصال (محقق) مع عدو هو غير سامر ولا رسمى فى خصومته وعدائه ، الا انه صاحب نوايا عدائية ضد المغرب ، هذا اذا كان الامر متعلقاً بدولة احنية . أما اذا كان متعلقاً بمنظمة سياسية فيكون شكلاً من أشكال التحريم .

أما العناصر التكوينية فهي :

- 1 - قبول الهبات أو الهدايا . . . بطريق مباشر أو غير مباشر .
- 2 - كون تلك الهبات والهدايا . . . معطاة من طرف شخص أو من مصه احنية .
- 3 - كونها محصنة لتمويل نشاط أو دعاية من شأنها المس بوحده المملكة المصرية

ويمكن ان يكون وصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وبأريخ . . . وفي كل حال منه وقت غير متقدم
تسلم من المدعو () الاحبي المسنة (بعينها) ملغاً ودره () محصيا
لتمويل دعاية داخل المقر العاية منها رعية ولا المواطني تحاء المؤسسات في
المملكة المغربية

الفرع 17 - احكام عامة على نصوص هذا الباب.

الفصل 208 (من كان عالماً بأعراض وطبيعة العصابات المسلحة المشار اليها
في الفصول 171 و 203 و 205 وقسم لها بأخباره وبدون اي اكراه مكانا او مسكنا
للالتهاء او التجمع ، يعاقب بالسجن من خمس سنوات الى عشر) .

ان هذا النص يقارب مع الفصل 295 والفصل 196 ، بإزاء الدين يدمرون
الى مساهمين في عصابات مسلحة ، مكانا لالتهاء او التجمع . ويكفي ان تكون هذه
المساعدة مقدمة لجنة من عناصر العصابة وليس شرطاً أن تقدم الى مجموع افرادها
مكتملين ، بل انما الشرط أن لا تقتصر على فرد واحد منها والا فيكون الامر عندئذ
كناية عن حنطة (احفاء) تنطبق عليها احكام الفصل 297

ويجب بالطبع ان تكون تلك المقدمة واقعة ببل حرية المقدم والا فال مجرد
التهديد الموجه اليه من عصابة مسلحة كاف ، وحده للتسليم ، بسبب الاكراه الواقع
كما يجب كذلك أن يكون صاحب التقدمة عارفاً بأعراض العصابة . وليس شرطاً
أن يكون ملماً في دقة تصرفاتها وتعبيل خططها بالسبب للامكنة أو المحلات المسهدة
لعنواها . وحسبه اصلاً روثيته افرادها مسلحين لتتكون العصابة الكافية على عمله
بما ينوونه ومايتنونه من امر

اما العناصر الكورية فهي :

1- عمل تقديم للسكن ومكان الالتهاء او التجمع الى عصابة مسلحة

2- كون التقديم قد تم بدون ضغط او اكراه .

3- علم المقدم بحقيقة اعمال العصابة .

4- كون اعراض وطبيعة العصابة منصوباً عليها بالفصول 171 و 203 و 19

5 - البية الاجرامية ، المتداخلة مع العلم بحقيقة اعمال العصابة

ويمكن وصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وبأريخ . . . وفي كل حال منه وقت غير متقدم
قد قدم بدون اكراه مسكنا ومكان السقاء او تجمع ، الى عصابة مسلحة نصب
لاحل (تعين غرضها) كل ذلك مع علمه بأعراض وطبيعة تلك العصابة

الفصل 209 يؤاخذ من أجل عدم التبليغ عن المس سلامة الدولة ويعاقب بالحبس من سنتين حتى خمس سنوات وغرامة من ألف الى عشرة آلاف درهم (كل شخص كان على علم بخطط أو أعمال تهدف الى ارتكاب اعمال معاقب عليها عقوبات جنائية بمعنى نصوص هذا الباب ، ورغم ذلك لم يبلغ عنها مسورا السلطات القضائية أو الادارية أو العسكرية بمجرد علمه بها)

ان الفصل 210 تنص هذا الفصل اذا جاز لفضاء الحكم ان يرتب ، علاوة على العقوبات السالبة المبرمان من الحقوق المشار اليها في الفصل 4^و والمخ من الادامة منه لا تزيد عن العشر سنوات

الموضوع كناية عن حرية مرتكبة بسائق (الاهمال) ولكنها تخضع أحيانا للمبرير بسائق الاخذ باعتبارات متعلقة لحماية المجتمع . وقد نص الفصل 209^و على حرية تماثلها من حيث طبيعتها

ان واجب التبليغ صورة منحة وهو حتمي الاجراء بمجرد العلم بالخطط والاهداف المشار اليها . على أن مدى الوقت الذي يقضى وقوع التبليغ خلاله ، فمتروك لتقدير قضاء الحكم بالنسبة للاسباب الطروف .

ولن ، ولاى من مروع تلك السلطات على التعيين ، يجب أن يتم التبليغ ؟ ان صيغة النص أتت عن قصد واسعة اجمالية .

اما العناصر الكوينة هي :

- 1 - العلم بخطط أو بأعمال تهدف الى ارتكاب جنابة ضد سلامة الدولة
- 2 - اهمال الشخص الذى اتصلت بعلمه تلك الخطط والاهمال ، عن بليغ السلطات المختصة عنها فور معرفته بها .
- 3 - البية الاحرامية .

ويمكن أن يكون وصف التجريم كما يلي

(. . . انه فى . . . وتاريخ . . .) وفي كل حال منذ وقت غير مقدم قد أهمل بتبليغ السلطة القضائية عن حطة اعتداء موجه ضد شخص أحد اعضاء العائلة المالكة ، وذلك فور حصول العلم لديه بشأنه .

الفصل 211 ينص حرصا على اعتبارات متعلقة بحماية المجتمع ، على وجوب الاخذ بالعدر المعنى من العقوبة ، مع اجازته اتخاذ تدبير وقائي تطبيقا لاحكام الفصل 215 : وذلك بالنسبة (لمن أحمر من الجناة قبل غيره ، السلطات المشار اليها في الفصل 209 ، - أى السلطات القضائية او الادارية أو العسكرية - بحايه او حنفة ضد سلامة الدولة وباعادها أو المشاركين فيها ، وذلك قبل أى تعدد أو شروع فى التعمية .

أما العناصر التكوينية فهي

- 1 - خطة جناته أو حجة موجهة ضد سلامة الدولة
 - 2 - كون المساهم على تلك الخطة قد أبلغ عنها السلطات المختصة . مع
تمسكه أسماء الفاعلين أو المشاركين فيها
 - 3 - في أنه لم يكن قد تم أي تعيد أو شروع في تعيد الخطة .
 - 4 - كون المبلغ قد قام قبل غيره بإعلام السلطات بالامر .
- قد يبدو ان الاستعادة من العذر المعنى تقصر على محرم واحد . غير انه اذا
اتفق شخصان أو أكثر وعزموا معا على اجراء الاحبار والبيع فوضعهم حاصص
بدوره لا مكان الاستعادة من العذر .
- وحيث ان الموضوع هو موضوع عذر لا موضوع رابعة مبررة . فان الاحد
بالاعفاء واجب النطق به من طرف قضاء الحكم .
- الفصل 213 ينص على الاحد احتاريا بالعذر المعنى (اذا حصل السلب بعد
اتمام تعيد الجاية أو الخطة أو بعد محاولتها ولكن قبل بدء المكافحة)
- أما العناصر التكوينية فهي نفس العناصر العائدة لمفهوم الفصل 213 ما عدا
العصر التكويني القاتل : (قبل أي تعيد أو شروع في التعيد)

الفصل 213 يسم احكام الفصل 205 المتعلقة بالعصابات المسلحة . مع صحة
حق الاستعادة من العذر المعنى (للأشخاص الذين بالنسبة للحرائم المشار اليها
في الفصول 203 الى 205 . انخرطوا في العصابات المسلحة من غير أن يباشروا فيها
قيادة ما ولم يتولوا فيها أية وظيفة معينة . وعلاوة على ذلك فانهم انسحبوا منها
بعد أول اذار يصدر من السلطات المدنية أو العسكرية أو انسحبوا بعد ذلك
ولكن قبض عليهم خارج أماكن التجمع الثوري دون أن يحملوا سلاحا ودون أن
يبدوا مقاومة)

غير انه يمكن لهؤلاء الأشخاص ان يحضروا لتدبير وقائي وفق مرسوم
الفصل 215

ويشكل هذا الفصل مكافأة مشجعة لاصحاب المردد قسبي السير وراء
الاحرام .

ويشترط لامكان الاستعادة ما صحة هذا الفصل

أولا : ان يكون الأشخاص المشار اليهم (لم يباشروا في العصابة قتاده أو
وظيفة ما)

نانيا : أن يكونوا قد اسحبوا منها عبد أول ائدار من السلطات المدنية أو العسكرية أو اسحبوا بعد ذلك وقصص عليهم خارج مكان التجمع النوري دون أن يكونوا حاملين سلاحا أو مدين مقاومة .

وعلى هذا فإن الشخص الذي ظل مائكا في مكان التجمع لم يهرب بعد ذلك والفى عليه القصاص في مكان آخر وهو خالي السلاح والمقاومة . يستمد من صحة المدر

وأما الذي عادر المكان منذ أول ائدار لم الفى عليه القصاص في مكان آخر وهو مسلح بأنه يعاقب من أجل هذا السبب . وإذا قاوم صماقت أيضا لسبب المقاومة .

الفصل 214 : (الإعدام المعينة من العقوبة لانتحول دون معافاة المستعدين منها عن الجنايات أو الحسب الأخرى التي ارتكبوها شخصيا أثناء الفتنة أو بسببها ، على أن وجود العذر وتقدير حقيقته ضروري في كل حال لقضاء الحكم .

من البديهي الطبيعي أن لا تترك الجرائم التي وقعت منعصلة عن الأعمال الأخرى بدون عقاب إذ لا عبارة للحجة أو الدريعة القائلة بأنها وقعت خلال عمل نوري . فيجب تحقيقا لنقص والمنع ملاحقة الجرائم التي ارتكبتها أفراد العصاة بصفتهم الفردية الذاتية . كالتفيل والحرق والسرعة وانتهاك العرض الخ .. مع ملاحظتهم بوقائع المشاركة في أعمال عصاة مسلحة تهدف إلى العدوان أو الأعمال المنصوص عليها في الفصل 203 .

وأما أحكام الفصلين 216 و 217 فتبحث الأصول الإحرائية .

الفصل 216 : (الجنايات والجنح المشار إليها في هذا الباب تعتبر من القضايا المستعجلة ولها الأولوية على غيرها ، في التحقيق والمحاكمة) لا حاجة للتعليق على أحكام هذا الفصل .

الفصل 217 : (قرار الإحالة الصادر عن عرفة الاتهام بشأن الجرائم المعاقب عليها في هذا الباب ، لا يمكن الطعن فيه بالنقض إلا طبق الفقرة الأخيرة من الفصل 451 من المسطرة الجنائية دون طلب النقض المقرر في الفصل 252 من نفس المسطرة)

الموضوع يتعلق بالطعن ، عن طريق النقض بقرار الإحالة . ذلك الطعن المقدم من قبل المتهم خلال المدة القانونية المحددة بثمانية أيام . أما حق الطعن خلال ثلاثة أيام من تاريخ استئناف التهم لدى محكمة الجنايات فعلى حسب أحكام هذا الفصل .

الفصل 218 : (الجنايات والجنح المعاقب عليها في هذا الباب تعد مماثلة للجنايات والحسب العادية مما يخص تنفيذ العقوبات)

ان أحكام هذا الفصل ذات أهمية واضحة ، خاصة بشأن النظام المتعلق
بمعبد القهوية الذي يجب ان يخصص اليه المحكوم عليهم اثناء سجنهم
وكذلك مشن تطبق الاكرام المدني المحسوب في الفصل (١٢١) من قانون التسليم
لجائحة

الباب الثاني

في الجنايات والجنتج الخاصة بحريات المواطنين وحقوقهم

الفصول 219 الى 232

الفرع 1 - في الجرائم المتعلقة بممارسة الحقوق الوطنية :

يتضمن هذا الفرع فصلا واحدا . هو الفصل 219 الذي يحيل عقوبة وتعريف
الجرائم المرتكبة بمناسبة الانتخابات ، مهما كانت ، الى المصوص القانونيصة
المخصصة لها في الظهير رقم ٢ - 59 - 162 المؤرخ في صفر 1379 (سبتمبر 1959)

الفرع 2 - في الجرائم المتعلقة بالعبادات : الفصول 220 الى 223 :

يعاقب الفصل 220 على حريتين مختلفتين الاولى على صعيد عام والثانية
على صعيد خاص متعلق بالمسلمين .

ألف - (من استعمل العنف أو التهديد ، لأكراه شخص أو أكثر على مباشرة
عبادة ما أو على حضورها ، أو منعهم من ذلك ، يعاقب بالحس من ستة أشهر إلى
ثلاث سنوات وبغرامة من مائة إلى خمسمائة درهم)

تقتضي هذه الجريمة اما هدفا ايجابيا قائما على أساس اكراه الغير على
مباشرة عبادة أو حضور ممارستها ، واما هدفا سلبيا قائما على أساس منع المر
من حرية ممارسته حقوقه في تلك العبادة .

وان عناصرها الكوينة هي :

١ - فعل الاكرام أو المنع .

2 - أن يعبر عن هذا العمل بالمنع أو التهديد ، مما يعنى لاغير من الاخرى
كالوعود والتهات ولاغراء .

3 - أن يكون هدف الفعل اما الاكرام على مباشرة عبادة أو حضورها . أو منع
من ذلك .

4 - القصد الاحرامى

أما الصف وقضى عن الشرح والايضاح . واما التهديد فانه يلزم اشكالا مختلفة - الخشية المحددة من خسران العمل ومركز الارتزاق . أو من التعرض لاحتمال وقوع لاذى على الشخص نفسه أو على عائلته أو ثروته .

ويشترط أن يكون هناك (عبادة مقررة ، أى مذهب دينى مسلم به ومعترف به) لا أن يكون فى الامر ضرب من السحر أو الطقوس المزيمة .

ويمكن أن يكون وصف التجريم كما يلى

(. . . انه فى . . . وبتاريخ . . . وفى كل حال منذ وقت غير معاد قد قام عن طريق التهديد بالتسريح من الخدمة ، بإكراه المدعى () على حضور ممارسة الشعائر عبادة ما)

باء - ويعاقب بنفس العقوبة كل من استعمل وسائل الاعراء لزعة عقده مسلم أو تحويله الى ديانة أخرى وذلك باستغلال ضعفه أو حاجته الى المساعدة أو استغلال مؤسسات التعليم أو الصحة أو الملاجئ أو المباتم ، ويحور في حالة الحكم بالمؤاحدة أن يحكم بامتناع المؤسسة التى استغلت لهذا الغرض ، وذلك اما بصفة نهائية أو لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات

يهدف مضمون هذا النص الى قمع شكل بعض من أشكال الدعوة لاعساق مذهب ما . تلك الدعوة التى تستند على الاغراء واستغلال الحاجة أو العاطفة .

ان عناصرها الكويبية هي :

1 - وسائل الاعراء

2 - فى أن هذه الوسائل كناية اما عن استغلال ضعف الصحية وحاجتها للمساعدة ، واما عن استغلال مؤسسات التعليم أو الصحة أو الملاجئ أو المباتم

3 - القاية المقصودة : زعرة ايمان المسلم أو تحويله الى ديانة أخرى .

4 - القصد الاحرامى .

ويمكن وصف التجريم كما يلى .

(. . . انه فى . . . وبتاريخ . . . وفى كل حال منذ زمن غير معاد قد أقدم ، فى استغلاله حاجة المدعى () المسلم ، (تعيين الوسائل المستعملة هبة ، اعانة ، عرض وطبعة) على اغرائه بقصد تحويله عن اسلامه الى ديانة أخرى .

الفصل 221 - (من عطل عبدا مباشرة احدى العبادات أو المجلات الدينية أو تسب عبدا فى احدث اضطراب من شأنه الاحلال يهودتها ووفارها يعاقب باخمس من سنة أشهر الى ثلاث سواب وعمرامة من مائة الى خمسمائة درهم)

ان عناصرها التكوينية هي

- 1 - دول تعطيل أو الاضطراب الذي من شأنه الاحلال بالهدوء والتوقار
- 2 - كون هذا الفعل قد ارتكب بسبب مباشرة عماده او ممارسة سمات دينية

3 - الفصد الاحرامى الموضح بكلمة (عمدا) الواردة في النص

وتمضي هنا كذلك ، أن تكون المادة متعلقة بذهب ديني مسلم به ومعترف بعيامه . فمعطيل حفلة ممارسة التسمائر لدى جماعة من الوثنيين كنيسة (الدررو) مثلا ، لا تشكل جريمة معاقبا عليها بهذا النص .

ويمكن وصف التحريم كما يلي .

(. . . انه في . . . وبناريج . . . وفي كل حال من رمى عبر منقاد قد أقدم في استعماله وسيلة (تعبيها) على تعطيله عمدا مباشرة حفلة دينية) .

الفصل 222 - يواجه على مخالفة حظيرة لفرائض الدين الاسلامي ووجائنه تشكل فضلا عن خطورتها سببا لاحتمال حدوث اضطرابات ناشئة عما شتره من عمة لدى الجمهور .

(كل من عرف باعتناقه الدين الاسلامي وينجهر بالافطار في بهار رمضان في مكان عمومي دون عذر شرعي ، يعاقب بالحس من شهر الى ستة اشهر وبغرامة من اثنى عشر الى مائة وعشرين درهما .

اما العناصر التكوينية فهي :

- 1 - كون الامر متعلقا بمسالم .
- 2 - كون الوقت في شهر رمضان
- 3 - نقص الصيام
- 4 - كون هذا النقص قد جرى في مكان عمومي (معهى او مطعم او سارح
- 5 - كونه حدث جهرا ، (والظهر والمكان العمومي ملازمان) .
- 6 - الاعدام على المعنة من دون عذر شرعي صرر .

ويمكن وصف التحريم كما يلي :

(. . . انه في . . . وبناريج . . . قد اقدم وهو مسلم على نقص صيام رمضان علنا وذلك بتناوله الطعام في الشارع العام بدون عذر شرعي)

الفصل 223 : (من تعدى اتلاف بنايات أو آثار أو أى شيء مما يستخدم في

صادرة ما ، أو حررت ذلك أو برته . يعاقب بالحبس من سنة أشهر إلى ثلاث سنوات وعمرامة من مائة إلى خمسمائة درهم)

إن هذا الفصل مغاير في نصه مع الفصل 905 الذي نصت على حرمان الأمان العامة .

أما العناصر الكويسية فهي

1 - فعل الاتلاف أو التحريب أو التلويث

2 - كون هذا الفعل قد وقع على ساحة أو آثار أو أشياء مستخدمة في عباده ما قصد الإضرار بالشيء عن عمدية الفعل

ويمكن وصف التحريم كما يلي .

(. انه أقدم عمدا في . . وبإبراح . وفي كل حال من دونت غير معاد على تحريب الأثر (تعصيه) المستخدم للعادة لدى (تعيين الطائفة)

المعزع 3 - شطط الموظفين في استعمال سلطتهم إزاء الأفراد الفصول 224 إلى 232 :

الفصل 224 : يتميز هذا الفصل بأهمية خاصة . بالنسبة لتطبيق أحكام التشريع الجنائي ، ما هي ، وما يجب أن يفهم ، من صفة (الموظف العمومي) .

ولقد ورد التعريف من جهة أخرى في الفصل 2 من الظهير رقم 1 - 58 - 1978 المؤرخ في 4 شعبان 1377 و (24 فبراير 1958) والمتضمن قانون (الوظيفة العامة) على الشكل التالي :

(يعتبر موظفا كل شخص معين في خدمة دائمة ومصنف (مؤهل) في مرتبة من نظام المراتب الخاص بملاكات مؤسسة الدولة)

فلا يكون على ضوء التعريف الأخير ، موظفا عموميا ، إلا المأمور الذي عهدت إليه السلطة الإدارية بمهمة دائمة

ويحول هذا النص في التحديد دون تناول أولئك الذين يعملون ويساهمون فعليا في إدارة الشؤون العامة مع أنهم ، بالنسبة لأحكام نظام (الوظيفة العامة) لا يعتبرون موظفين

لذلك جاء التعريف الوارد في الفصل 224 أوسع شمولاً فخص على أنه (من موظفا عموميا في تطبيق أحكام التشريع الجنائي كل شخص ، كيما كانت صفة . يعهد إليه في حدود معينة مباشرة وظيفة أو مهمة ولو مؤقتة ، أحر أو دون أحر ويساهم بذلك في خدمة الدولة أو المصالح العمومية أو الهيئات البلدية أو المؤسسات العمومية أو مصالحة ذات نفع عام

لهذا الصبر نأجله نصيب من حيث أنه لا يصلح إلا لتطبيق أحكام التشريع الجنائي ، ولكنه لا يقتصر على المواد المنصوص عليها في هذا القانون بل يطبق على جميع المواد المعاقب عليها في القوانين الأخرى

وبالإضافة إلى صفة النظر عن الصفة فإنه بعد موطناً عموماً كل شخص عهد إليه بوظيفة ولو كانت مؤقتة ، مأموره أو محابيه ، ومنهبة من نفس الطبيعة بشرط أن يساهم في ذلك في خدمة الدولة أو المصالح العمومية أو الهنات البلدية أو المؤسسات العمومية ، أو مصلحة ذات نفع عام (كمصلحة شبكة الحديد)

فهو يتناول أدب الموظفين المساعدين أو الموقتين ، وهم غير موزعين في الخدمة لآى حرة رسمي من السلطة العامة .

ويعتبر كذلك مائلاً للموظف العمومي ، من حسب حصونه لقانون الحراء . ذلك الذي قد يكون تعيينه أو الحافه في الوظيفة مطعوماً به قانونياً وقابلاً للبطلان والالغاء .

وتحت العفرة الثانية من الفصل 224 موضوع التطبيق بالنسبة للرسم . بعد جاء فيها

(تراعى صفة الموظف في وقت ارتكاب الجريمة وتعتبر نافية عليه بعد انتهاء خدمته إذا كانت صفة القديمة هي التي سهلت له ارتكاب الجريمة أو مكنته من تعيينها)

على أنه لما كانت صفة الموظف ناتجة من كونه معهوداً إليه بوظيفة أو بمهمة فلا مجال لاستناد تلك الصفة إليه في طرف الكائن قبل تاريخ تقيده تلك الوظيفة أو المهمة .

ألا أن القانون كما أسلفنا فطن إلى أن إنهاء خدمته لا يفيد لزماً إنهاء تلك الصفة عنه ، (كمن استعان بوظيفة القديمة لتسهيل وتمكين اتصافه الجريمة نفى مرسوم استغلال النفوذ مثلاً) (الفصل 205) يصف كثيراً أن يوجه أشخاص المماس أو معه إلى موظف قديم ظناً منهم أنه حافظ على علاقات خاصة هي المؤسسة القديمة التي كان يعمل فيها ، فإذا استسلم لحرصهم وقع في حبال قانون الجزاء كما لو أنه موظف قائم على رأس وظيفته

الفصل 225 : تجدر الملاحظة بالنسبة لكافة الفصول التالية المتلاحقة - (القضاة) منعزدين بالذكر إلى جانب الموظفين ، أي ليسوا ممنوحين بمداول كدنة (موظفين) بل أنهم مجابون لهم وذلك لأن القاضي يساهم في الولاية العامة ويسهم سلطته من المستور ، فهو وإن ماثل الموظف العمومي في بعض الحالات إلا أنه ليس موظفاً بنفس المستوى من الصفة الملزمة لبيعة موظفي الدولة

(كل قاضي أو موظف عمومي أو أحد رجال أو مفعول السلطة أو القوة

العمومية يأمر أو يباشر بنفسه عملاً تحكيمياً مائلاً بالحريات الشخصية أو الحقوق الوطنية لأشخاص أو أكثر يعاقب بالمجريد من الحقوق الوطنية)

الفقرة الثالثة : (إذا كان العمل التحكيمي أو المساءلة الجزائية الفردية قد ارتكبت أو أمر به لضرر ذاتي أو بقصد إرضاء أهواء شخصية . طُبقت العمومية المقررة في الفصول 436 إلى 440 وهي الفصول التي تواجدت على الإعداد على الجزائية الشخصية أو على حرمة المساكن بمقتضىات مراوغة بين المساءلة والصحة ، (وربما بلغت الإعدام في الحالة المنصوص عليها في الفصل 439)

إن هذا النص يهدف إلى ضمان الجزائية الشخصية والحقوق الأساسية للمواطنين ضد الأعمال التحكيمية التي يمكن أن يرتكبها رجال السلطة من أية سوية كانوا . وهو منقسم لفصلين 9 و 10 من دستور المملكة

وإنه لا يؤاخذ الأعمال التحكيمية بصورة مطلقة بل يؤاخذ ما كان منها مائلاً بالحقوق المعنوية في صفة النص التحكيمي ، أي الجزائية الشخصية والحقوق الوطنية على أن لهذه الحقوق مضموناً واسع التناول ، فقد أتاح النص ، لا معاقبة الموصف التحكيمي وحسب بل معاقبة تفيد حرية الرواح والحي . - (ما عدا الدعايير التي فرضها القانون ، الفصل 9 من الدستور) - وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية المعتقدات وحرية التعليم الخ ... هذا إذا كان المساءلة واقعاً على حريات معترف بها القانون .

أما الجزية الأكثر وقوعاً فهي التوقيف التحكيمي .

وعناصرها التكوينية هي :

1 - الفعل المادي في التوقيف أو الاعتقال التحكيمي .

2 - صفة فاعل التوقيف (قاضي ، موظف عمومي ، أو أحد رجال أو معزى

السلطة أو القوة العمومية)

3 - العمد المائى

إن التوقيف هو منع شخص من حرية الرواح والحي . أما الاعتقال فهو احتجاز الشخص إما في مؤسسة محصنة لذلك ، (وينص في هذه الحالة موظفو تلك المؤسسة إلى المحرم والمقنونة المنصوص عليها في الفصل 228) ، وإما في مكان ما خلال فترة من الوقت .

ويتكون العمد في أن الفاعل كان في مقدوره ومن واجبه العلم بأنه يتصرف خلافاً للقانون . خاصة وأن العلم بالقانون مفروض ، من باب أولى ، لدى القائمين على تطبيقه .

ويمكن وصف التجريم كما يلي

(انه أقدم في . . . وبتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير معام
وهو كونه في الشرطة ، على ارتكاب عمل تحكمي وماس بحرية السيد .)
وذلك موقعه وباعطاء أمر بأعماله في دائرته ، في حين ان الاعمال المسندة الى
ذلك الشخص لا تشكل الا مخالفة معاداة عليها بالبراءة الخاصة للمسبوبة)

ان الفقرة الثالثة منية على أساس ان العمل المرتكب لم يعدم عليه المبرر
أو القاضي أو . . . بصفته تلك وهو راعم القيام بواجب وظيفته ، بل أقدم عليه
كتشخص عادي وهو مسنوع بامنيأزاته لأرصاء عرصه الداني أو أهوانه الشخصية
لذلك فإنه يعامل على فعلته وكأنه شخص عادي وتظالته في هذه الحالة المقرونة
المصوص عليها بالفصول 436 الى 440

ولدينا مثلاً بوصفان التعريق بين الحائلي .

1 - معوض شرطة أقدم عن سوء تأويل للعاون ، وعن ظن منه بأنه يحس
الى مصلحة الوظيفة ، أقدم على توقيف مواطن ، وقد مس في ذلك حقوق الحرية
الشخصية . ان عقوبته قاصرة على التجريد من الحقوق الوطنية (الفقرة الأولى من
الفصل 225)

2 - هو نفسه وقد عشق امرأة امتعت عليه ، أدرع بجحة مصطنعة فأوقع
المرأة ثم احتفظ بها في غرفة التوقيف ضمن دائرته ليحطم امساعها عنه . ان
عقوبته في هذه الحال هي ما نصت عليه الفقرة الثالثة من الفصل 436 اي عقوبة
السجن الحائبة .

وان العناصر المكونية هي :

1 - الفعل المادي في التوقيف أو في الاعتقال التحكيمي

2 - صفة الماعل

3 - الطرف الكائن في أنه تصرف تحقيقاً لغرض ذاتي أو إرضاء لاهو .

شخصية .

4 - العصد الإجرامي المكون من العنصر رقم 3

ويمكن وصف التجريم كما يلي :

(انه في . . . وبتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير معام ، قد أمر
وهو (يقين الصفة) باعتقال السيدة () مع علمه أنها لم ترتكب أية جريمة
موجهة للتوقيف وذلك إرضاء لشهوة شخصية ،

أما الفقرة الثانية من الفصل فانها تنص على مسح عدد المبرورين من الشروط التالية :

(اذا أثبت انه تصرف بناء على امر صادر من رؤسائه في مادة تدخل في نطاق اختصاصهم الذي يتوجب عليه فيه طاعتهم ، فانه يسحب معذر معف من العقوبة وتطبق في هذه الحالة العقوبة على الرئيس الذي أصدر الامر ، وحده

وليس الموضوع هنا هو موضوع السبب المبرر الذي تضمنه الفقرة الاولى من الفصل 124 مما يلي (لا حيازة ولا حجة ولا مخالعة ، اذا كان الفعل قد اوجبه القانون وأمرت به السلطة الشرعية) ، بل انما هو موضوع عذر معف من العقوبة وله مثل في مضمون الفصل 258 المتعلق بالشطوط في استعمال الموظفين للسلطة ضد النظام العام

وهناك ثلاثة شروط موجبة لكي تحقق الاستعادة من هذا العذر

1 - الامر الصادر قبل الفعل ، فإتمام الفعل المذكور ، (ولا تكفي الموافقة اللاحقة) .

2 - كون هذا الامر صادرا من رؤساء العائل .

3 - كونه معلقا في مادة تدخل في نطاق اختصاصهم .

واستطرادا لاحكام العذر المعفى فانه يورد هنا الى قضاء الحكم أيضا تفدير صحة العذر .

ان الفصل 225 قد تمه ، بالنسبة للمسؤولية المدنية الناتجة عن الجريمة الفصل 226 الذي نص على ما يلي

(الجبايات المعاقب عليها في الفصل 225 تسحب عنها مسؤولية مدنية تنربب شخصيا على مرتكبها ، كما تترتب على الدولة مع احتفاظها بالحق في الرجوع على الحاسي) .

الفصل 227 : (كل موظف عمومي ، أو أحد رجال القوة المبرمية أو معومي السلطة العامة المكلفين بالشرطة القضائية أو الادارية ، يرفض أو يهمل الاستجابة لطلب وجه اليه يرمى الى اثبات حالة اعتقال تحكي غير مشروع ، سواء في الامكة أو المحلات المخصصة للاعتقال ، أو في أي مكان آخر ، ولم يقدم دليلا على انه قد أبلغه الى السلطة الرئاسية ، يعاقب بالتحريد من الحقوق الرطبية)

ان لهذا الفصل اتصال واضح بالفصل 653 من قانون المسطرة الجنائية الذي نص على ما يلي : (لا يمكن أن يعمل أي شخص بصفة احباطة أو تنميد لعقوبة قاضية بالحرمان من الحرية الا في سجن ومفتحي أمر عدلي أو أمر مصائس بالقض أو قرار بالعقوبة)

١ - وجود طلب يرمى الى انباء حالة اعتقال تحكى عز مشروع حري في أي من الإمكية .

٢ - صحة التخصي الموجه اليه ذلك الطلب

٣ - كون هذا الشخص قد رفض أو أحمل الاستجابة لذلك الطلب

٤ - كونه لم يقدم دليلا على أنه قد أبلغ الطلب الى السلطة الرئاسية .

٥ - القصد الإحرامي

ونعبر الملاحظة على أن القانون يعاقب من رفض الاستجابة للطلب ولا يصرح في علم . بدون طلب مضمم اليه . بالاعتقال التحكى الحبر المشروع ، اذ لايشكل عمله في الحالة الإحرام سوى خطأ مسلكي

اما الذي يعدم دليلا على أنه قد أبلغ الطلب الى السلطة الرئاسية فانه يفتى من الاستعانة من أحكام الممر المعنى اذ يكون هناك فقدان عنصر تكويني من الجريمة الأصغر التي يوصله من متى عن الملاحقة أصلا .

اما الفصل 228 الذي يؤاخذ (كل مشرف أو حارس في سجن أو في مكان محصر لافاقة المصقلين) فهو متكامل مع الفصل 656 من قانون المسطرة الجنائية (لا يمكن لأي حارس كان أن يقبل أو يمسك شخصا اذا لم تقدم له أحد صكوك الاعتقال المخصوص عليها في الفصل 653 ولم يسجل هذا الصك في دفتر ايداع المباحين والا اعتبر مرتكبا لجريمة اعتقال غير مشروع)

ان الفصل 228 هذا ، يعاقب على ثلاثة جرائم مختلفة .

الف - تسلمه معتقلا بدون الوثائق القانونية المبررة المضار اليها في الفصل 653 من قانون المسطرة الجنائية

وليس من اختصاص المشرف أو الحارس تقدير قانونية فعوى تلك الوثائق ، طالما انها مطابقة من طرف موظف أو من طرف سلطة تملك صلاحية إصدارها وتحريرها . إلا أن له رفض قبول الوثيقة التي يبدو فيها النقص أو يميزها التوقيع أو الخاتم ، أو اذا كانت هوية الشخص الواجب اعتقاله غير موصحة فيها

وان العناصر التكوينية هي .

١ - صحة العامل .

٢ - فعل تسلمه المعتقل .

٣ - عدم وجود الوثيقة أو النقص القانوني الطاهر حليا فيها .

4 - الفصل الاحرامى الممزح مع العلم بعدم شرعية الاعمال

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي

(. . . انه في . . . وبتأريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متعادم قد اعمل وهو رئيس المشرقي على السجن المدنى (. . . المدعى) في مؤسسة بدون صك اعمال قانوني .

باء - وصف تقديم المعتقل الى السلطات او الاشخاص الذين لهم الحق في رؤيته حسب أحكام الفصول 661 الى 662 من المسطرة الحائية، وذلك دون وجود أمر من قاضي التحقيق بمنع الاتصال بالمعتقل .

الموضوع يتعلق بالزيار الدورية التي يقوم بها اعضاء لجنة الاشراف . ولا يسرى بالطبع ، مع الاتصال بالمعتقل وفقا للفصل 129 من المسطرة الحائية على رئيس النيابة العامة او القاضي التحقيق . . . الا أن لذلك المنع مفعولا على اعضاء لجنة الاشراف

ومن المدير بالملاحظة أن المقصود هنا بالمعتقل (الذي يروى الحارس تقديمه الى السلطات ، هو الشخص الذي تم اعتقاله بصورة قانونية مشروعة

اما العناصر التكوينية فهي :

1 - صفة العاقل

2 - رفض تقديمه المعتقل .

3 - صفة الشخص الذي توجه اليه الرفض

4 - عدم وجود أمر من قاضي التحقيق بمنع الاتصال .

ويمكن وصف التحريم كما يلي

(انه في . . . وبتأريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متعادم ، قد رفض بصعته رئيس مفتشى السجن المدنى (. . .) ، وبدون أن يدلل على وجود أمر من قاضي التحقيق ، تقديم المعتقل (. . .) الى عضو لجنة الاشراف المقرره بهذا الشأن

باء - رفضه تقديم سجلاته الى من لهم الحق في الاطلاع عليها . والمقصودون هنا هم نفس الاشخاص المقصودين في الفقرة باء السالفة أي اعضاء لجنة الاشراف فقط ، إذ لا يمتنع أن يسمح رئيس مفتشى السجن عن تقديم سجلاته الى رئيس النيابة العامة او قاضي التحقيق وهما المخولان بموجب الفصل 660 من المسطرة الحائية بتدقيق صحتها وانظامها .

اما العناصر التكوينية فهي :

1 - صفة العاقل .

٢ - رفض تقديم السجلات

٣ - صفة الشخص الذي توجه اليه الرفض

٤ - المصداق الاحرامى

ويمكن وصف التحريم كما يلى :

(انبه في . . . وناويخ . . . وفي كل حال مسد ومنه نغسر مفادهم .
قد رفض بصعته مشروفا على السجل المدنى () تقديم سجل الاعمال الى أحد
أعضاء لجنة الاشراف المفوض بالاطلاع على السجل المذكور .

ويعد فاعل هذه الجرائم مرتكباً لجريمة الاعتقال التحكيمى ومعاقبا بالحبس
من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائة الى خمسمائة درهم

الفصل 229 - يهدف الى فرض احترام الفصل 38 من الدستور ويعاقب
بالتحرير من الحقوق الوطنية

(كل عضو من الهيئة القضائية او أحد صباط الشرطة القضائية في غير
حالات التلبس يثير مباحة أو يصدر أو يوقع أمرا من أوامر التحقيق أو حكما أو
يعطى أمرا باجراء احتياطي ضد شخص يتمتع بحصانة ، وذلك قبل أن يحصل على
رفع تلك الحصانة بالطرق القانونية ، يعاقب بالتحرير من الحقوق الوطنية)

ان هذا النص يقصد بالرغم من ظاهره العام ، حماية الحصانة النيابية التي
يتمتع بها أعضاء مجلس النواب ، ويزول حكم هذه الحصانة في حالة التلبس أى
بحالة ما اذا كان الجرم الملاحق من أجله حرما مشهورا ، فيتم عندئذ استحواف
النائب وكأنه شخص عادى سواء كان المحرم من نوع الحماية أو المحصنة

أما في غير حالات التلبس فينوجب الاستحصال أولا على رفع تلك الحصانة
بالطرق القانونية .

ويقضى عندئذ التعريق بين كون البرلمان في دورة انعقاد أم هو خارج تلك
السدورة

دعى الحالة الاولى (الفصل 38 من الدستور) لا يمكن اجراء الملاحقة او التوقيف
الا بعد موافقة تصدر من المجلس النيابي الذي يتسبب الشخص الى عضويته . أما
في الحالة الثانية ، فان اصدار تلك الموافقة يتم من قبل مكتب مجلس النواب

ومن جهة أخرى ، ان الاعمال او الملاحقة سوقعان في مختلف الاحوال اذا
قرر المجلس ذلك

اما العناصر التكوينية فهي :

٢ - صفة الفاعل . كونه محصرا في الهنئة العصائية . أو أحد صياط الشرطة
العصائمية .

3 - صفة الصحية

3 - طبيعة الفعل الواقع . الملاحقة العصائية ، وهي تشمل طلب المساح
تحقيق ، أو تلميع مذكرة دعوة ، أو أمرا من طرف قاضي التحقيق . أو حكا أو
قرارا قضائيا بمادة حرائية . أو اصدار مذكرة اعتقال أو توقيف أو احصار
على أنه ليس من حاح في مباشرة تحقيق تمهيدى تفصييه ضرورة جمع الادلة . على
أن لا يكون في ذلك من بالشخصي المتمتع بالحصانة . هذا فضلا عن أن الحصر على
بعض الادلة تفصييه أساسا معاملة طلب رفع الحصانة لتحقيق للمجلس تقدير
أسباب رفع تلك الحصانة .

وتحذر الملاحظة أخيرا أن لأحكام الحصانة مفعولا قاصرا على الملاحقة التابعة
للعصاء الجزائي . ولا علاقة لها بتاتا بالعصاء المدني أو التجاري . كما أنها لا تشمل
حتى الدعاوى المدنية الناشئة عن جرمية حرائية . كما يجوز أن ينسب استدعاء
الناظر باعتباره مسؤولا من الساحة المدنية عن حنحة اقترفها أحد اتباعه أو
مستخدميه مثلا .

4 - انتهاء وجود حالة التلبس والحرم المشهود . أو كون طلب رفع الحصانة
لم يقترن بالموافقة والقبول

5 - الفصد الاجرامى .

ويمكن وصف التحريم كما يلي :

(انه في ويتأريخ وفي كل حال منذ وقت عسير متفاد .
وحارج حالة التلبس قد وجه وهو نائب عام ، الى قاضي التحقيق طلب افتتاح التحقيق
بجرم () بحق السيد () مع علمه انه مستع بالحصانة النسابة وذلك بدون
استحصله المسبق على رفع تلك الحصانة بالطرق القانونية)

الفصل 230 : يعاقب هذا الفصل على انتهاك حرمة الماثل من قبل موظف ،
بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من 50 الى 500 درهم . في حين يعاقب الفصل
441 انتهاك المنازل الواقع من قبل شخص عاوى بالحبس من شهر الى ستة أشهر
وبغرامة من 120 الى 250 درهما ، ما عدا الظروف المشددة الخاصة

ان العناصر الكوينية هي :

1 - الفعل المادى في دخول منزل شخص ما

2 - صفة الفاعل وصلة وصفه بالعلة

3 - كون ذلك الدخول قد وقع ضد رضاء الساكن

4 - كون الفعل قد حدث في غير الخلال التي يحررها القانون

5 - الفصل الاحرامى

ان هذا الفصل منادل الارتباط مع الفقرة الثانية من الفصل 10 من دستور المملكة (المساكن محترمة ، ولا يمكن اجراء تعريض المساكن وتفتتها وحجز الاشياء المؤيدة للهمة الا اذ رضى بذلك بوجه صريح الشخص الذى تعثر هذه الاعمال في مرله)
وقد نصت احكام الفصل 102 و 103 و 104 من المسطرة الجنائية كيفية اجراء البحرى المأمور به من طرف فاضى التحقيق .

وهو يعاقب على انتهاك المنازل المصوص عليه في الفصل 81 من قاسسون المسطرة الجنائية . (لا يمكن اجراء تعريض المساكن وتفتتها وحجز الاشياء المؤيدة للهمة الا اذ رضى بذلك بوجه صريح الشخص الذى تعثر هذه الاعمال في مرله)
وقد نصت احكام الفصل 102 و 103 و 104 من المسطرة الجنائية كيفية اجراء البحرى المأمور به من طرف فاضى التحقيق .

ان صفة (المسكن) يجب ان تؤول بأوسع مصاحا . انها تدل على مكان للمسكن يؤمن المواطن مأواه فيه ، ولو كان المكان مؤقتا أو مهيا احتملت طبيعة المادة المكتوبة له سواء كان بيتا أو بيت شعير أو (نواله)

ولا يمكن لتطبيق هذا الفصل ان يعجز الفاعل عن اثبات رضاء صاحب المسكن وهو رضاء اقتضه احكام الفصل 81 من المسطرة الجنائية خطيا أو مضمنا في المحصر الا أن تطبيق المؤاخدة لايسم الا اذا بدت من طرف صاحب المسكن ممانعة صريحة ، ولا تشترط في الممانعة ان تكون مقبنة بأعمال مادية كايصاد الابواب أو سراها)
واخيرا فلا يكون في الامر جريمة اذا كانت الشروط أولا لاشكال القانونية متممة مستوفاة .

اما بالنسبة للبعد الاجرامى فهو متصل بعلم الفاعل بعدم مشروعية عمله خاصة وأن صفة توريد في وزن واجبه في معرفة القانون . وأما العرص الشخصى فلا شرط لوجوده هنا ، ذلك أن النص يعاقب على مجرد المغالاة الخاطئة في تطبيق احكام القانون .

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي :

(انه في . . . وبتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت عسير منقاد .
قد قام وهو كوميير في الشرطة وفي حالة غير مصررة بالقانون . بدخول مسكن المدعو) (رغم عدم رضائه

اما الفقرة الثانية من الفصل 230 فتتضمن عددا معفا اذا است الفاعل على أنه تصرف بناء على أمر صادر من رؤسائه في مادة تدخل في نطاق اختصاصهم ويتوجب عليه طاعتهم فيه .

الفصل 231 ينص على تشديد العقوبات الواردة في المصـول 402 إلى 401 نـي
يؤاخذ على أعمال العنف العمدية وهو تشديد أقصى أحكام هذا الفصل إذا كان
الفاعل قاصياً أو موظفاً عموماً أو أحد رجال أو معوضى السلطة أو القوة العمومية
وكان قد استعمل العنف أو أمر باستعماله بدون مبرر شرعى أثناء قيامه بوظيفته
أو بسبب قيامه بها .

الموصـوع يتعلق بواجب قمع وسائل العنف التي تصل أحياناً إلى درجة التعذيب
والإهالك والتي تشمل لسوء الحظ في أحيان كثيرة قسسى إلى سمعة الشرطة
والقضاء وتعرقل بالنتيجة سلامة التحقيق وتحرف مجراء باتزاعها اعترافات
مطعون مصححاً من قبل الحقيقة الموصـوعة أحياناً ومن قبل المعتريين أنفسهم

اذن فالوقائع هي أعمال العنف المعاقب عليها حسب خطورتها بالمصـول 402
إلى 403 مع الفارق أن صفة الفاعل هنا تشكل ظرفاً مشدداً يعبر من مقدار العقوبة

وليس لهذه الأعمال من مبرر إلا في حالة ما إذا كان هناك دواع مشرـوع أو
تطبيق للتدابير المصرح بها في انبعاث أو الانظمة ، كالتقبض الواقع بالقوة على مهم
أو محكوم أو مشدود التحقيق معه أو لوصفه تحت تصرف السلطات ، وعلى هذا
فإن استعمال العنف ، أو استعمال السلاح أحياناً بعد الإنذار ، مبرر لالقاء القبض
على شخص يحاول الهرب أو المقاومة . وكما هو الشأن في استعمال المسكات
وغيرها لبقائه .

ولكن الأمر يختلف ويشكل جريمة واضحة إذا كان هناك صـر واضح
شكل فادح أو عيب أو نالة راصة أو حتى بالركل أو بضعة اليد ، على شخص
قد استسلم بدون مقاومة وأريد منه أثناء التحقيق الاعتراف والدلالة على جـريـمه ما

الفصل 332 : أن هذا الفصل يؤاخذ على مخالفة أحكام الفصل 31 من دستور
المملكة . (المراسلة سرية) . ويعاقب عليها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى خمس
سنوات وبغرامة من مائة إلى ألف درهم وبالحرمان من كل وظيفة وخدمة عامة طيلة
خمس سنوات كل موظف عـومى أو أحد أعوان الحكومة أو المسجونين في إدارة
البريد أو وكلائها يفتـح أو يحتلـس أو يمدد رسائل عهد بها إلى مصلحة البريد أو
يسهل فتحها أو احتلاسها أو تبديدها .

إن العناصر التكوينية لهذه المـصـة هي :

1 - صفة الفاعل

2 - الفعل المادى الكائن في المنع أو الاحتلاس أو التشديد ، أو في التسليم
للقـر بأجراء هذه الاعمال

3 - طبيعة الشيء : رسائل مودعة في البريد والبرق .

4 - المصـد الجـحى .

أما في موضوع السرية فإن مفهوم كلمة « رسائل » يشمل كافة المراسلات المتداولة وهي مطروقة مغلقة . سرية الرسائل لا تشمل البطاقات غير المطلوبة ، ولا تشمل كذلك الأوراق و (الكسرات) والبيانات والمناذج الخاصة للخدمة المحفزة . ذلك أن النظام أتاح قديميتها للتحقيق من عدم إساءة استعمال المعرفة المحفزة المذكورة .

ولئن كانت هذه المراسلات المشار إليها مستثناة من السرية ، فإنه لايعوز ثانيا اختلاسها ، أو تهديدها إلا في الحالات التي يحظرها القانون كما إذا تضمنت كائنات مديئة أو تحريضا على ارتكاب جريمة أو بيانات محظورة النشر

أما العهد المستقل عن الدافع ويكفي أن يكون الفعل قد وقع وارتكب بعلم ومعرفة من الفاعل

ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي :

(أنه في . . . ويتأرجح . . . وعلى كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد قام وهو موزع في الشرق والبريد ، بنسب رسائل مودعة في البريد .

الباب الثالث

في الجنايات والجنح التي يرتكبها الموظفون ضد النظام العام

الفصول 233 الى 262

الفرع 1 - تواطؤ الموظفين . الفصول 233 الى 236 :

تشتمل الفصول 233 الى 236 ، من خلال كلمة (التواطؤ) ، على نوعين من الجرائم
1 - حصول اتفاق على مباشرة أعمال مخالفة للقوانين ، أو موجهة ضد تنفيذها
أو ضد أوامر الحكومة . (الفصول 233 - 235) .

2 - قيام تعامل بين رجال القضاء أو بين موظفين عموميين ، يفرون منه تقديم
استعجالهم الجماعية . (الفصل 236) .

**البند الاول : التواطؤ على عمل مخالف للقوانين أو موجه ضد تنفيذها أو ضد
أوامر الحكومة . (الفصول 233 و 234)**

الفصل 233 . (اذا حصل اتفاق على أعمال مخالفة للقانون ، اما بواسطة اجتماع
افراد أو هيئات تتولى قدرا من السلطة العامة ، واما بواسطة رسا أو مراسلات
فان مرتكبي الجريمة يعاقبون بالحس من شهر واحد الى ستة أشهر

ويحوز كذلك أن يحكم عليهم بالحرمات من واحد أو أكثر من الحقوق المساز لها
في الفصل 4 ، والحرمات من تولى الوظائف أو الخدمات العامة لمدة لا تتجاوز عشر
سنوات)

الفصل 234 إذا حصل اتفاق بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفصل السابق ، على إجراءات ضد تهديد القوا من أو ضد أوامر الحكومة . فإن الحكم يضافون بالإقامة الإلزامية مدة لا تتجاوز عشر سنوات

وإذا كن الاتفاق على هذه الإجراءات حصل بين سلطات مدنية وهنات عسكرية أو رؤسائها ، فإن المحرصين على ذلك يضافون بالسجن من خمس إلى عشر سنوات إما الجناة الآخرون يضافون بالإقامة الإلزامية مدة لا تتجاوز عشر سنوات)

في الموضوع حرمان ممارسات . إلا أنهما مدجالفمان في أن الفصل 233 يعتبر نفس الاتفاق جريمة جنائية (عقوبتها الإقامة الإلزامية) إذا كان قائما على أساس إجراء أعمال موجهة ضد تنفيذ تلك القواين أو ضد أوامر الحكومة

الف - العناصر التكوينية المشتركة ، في الجريمتين .

1 - صفة نولي السلطة العامة

وتحدر الملاحظة إلى أن الفصل 233 ومثله الفصل 234 الممهم له بالدسة هذه الناحية . لا يستعملان تعبير (الموظف العمومي) المستعمل حصيصا في الفصل 236

ويدل هذا على أن الفصل 233 لا يستهدف كافة الموظفين العموميين . من الموظفين أصحاب السلطة . مما يسمى موظفي الإدارة الذين يهتئون عادة الملقات أو يقرحون عناصر التأسيس للقرار بدون أن يكون لهم بالذات حق البت أو صفة الفصل في القرار المتخذ . وتذكر من قبل المثال على الداخلي في فئة موظفي السلطة الموظفين الوطن بقرير الجرائم

2 - الاتفاق على الإجراءات الإلزامية

لقد استعمل تعبير (الاتفاق) في الفصل 175 ، في معرض تعريف المؤامرة

ينبغي أن يكون هناك خطة مدبرة بين الأشخاص الملاحقين بسبب أحسد الأهداف الموصحة أعلام . بالتصميم الأفرادى المزوى عن الآخرين لا يصح للعقوبة حتى ولو اتحدوا صاحبه اقتداء بتصميم أو إجراء مماثل آخر . فالإجراءات لا تشكلان خطرا على سلطة القانون أو هيئة الدولة إلا إذا بوقضا وتم الاتفاق عليهما معا من طرف صاحبيهما مجيعين . فإذا انصاعت مثلا فئة مرووسة لعنة رؤسائها . - بحكم التزامها بالطاعة - ، فامتعت عن تنفيذ القانون فلا يكون هي حالتها اتفاق أو توافق .

ولا عمرة . من جهة أخرى ، لكون القرار أو التصميم المنفق عليه قد جرى تنفيذه أم لا فالامر لا يختلف عن حالة المؤامرة وتكوين العصابات ، إذ أن محرر تأسيس العصاة يشكل وحدة جريمة معاقتا عفاها ، ولو لم يفسر اتسبب بسفد أو بتحقيق غرض من أغراضها

ونفسى أن يتكون الاتفاق من احصالات أو رسل أو مراسلات . بلالة معان تشمل كافة التصرفات احرارية من طرف المجرمين ، كاذاعة كلمة السر ، سلا . في اطراف الدولة أو عبر أراضي منطقة مجموعها . وينترب أساسا على المحاكم وحدها أن تعبر الطابع المعاقب عليه في تلك التصرفات أو الوسائل المستعملة

ب، - العناصر التكوينية الخاصة بكل جريمة منهما :

لقد سبق التوضيح أنه إذا كان العرص المأمود (احرار اعمال مخالفة للقانون) فتكون الجريمة في عداد الجرح الصلبة ، (الفصل 233) وتصبح الجريمة في عداد الجنايات إذا كان هدف الاتفاق اجراء أعمال موجهة ضد تنفيذ القوانين أو ضد أوامر الحكومة (الفصل 234)

1 - الاجراءات المخالفة للقوانين :

ان هذا التعبير ليس بتمام الوضوح . على أن قاعدة الدقة استعديدية وفي تطبيق القوانين تفرض أن تكون الاجراءات المنق عليها مخالفة للقانون . ولا يكفي أن تكون غير مرخص بها . فهالك احرارات ليست مرخصا بها بالقوانين ولكنها ليست مخالفة لها . وعلى هذا فإن تنظيم عريضة من قبل موظفي إحدى الوزارات يطالبون فيها بالعمل على إلغاء قانون ما ، لا يكون جريمة تصنع لمعول الفصل 237 أو لعمومته

وعلى العكس ، هالك حالات تكون فيها الجريمة مكونة وحاصفة للمواحدة إذا كان الفعل المصمم عليه غير مدعوم على عمومته ولكنه مخالف للقانون كحالة الموظفين . مثلا ، المتوقعين أو المصربين عن العمل ، انهم وان لم يرد نص على عقوبة عملهم - ، فيما عدا الحالات التي ينطبق عليها الفصل 288 ، - إلا أن عملهم مخالف للقانون لذلك فهم خاضعون للعقوبات المقررة في الفصل 233

2 - الاجراءات المتخذة ضد تنفيذ القوانين أو ضد أوامر الحكومة .

يعتبر الفصل 234 النواظر ه أشد خطورة مما هو عليه في الحالة السالفة الجنبية وقد جعل منه هذا الفصل جريمة جنائية .

وإذا رغبا في توضيح التعابير الواردة في هذا النص نجد أن (والى) قد فسر عبارة (الاجراءات ضد تنفيذ القوانين) بأنها : (تعطيل وعرقلة الخدمة العامة ، فعلة استعمال السلطة - ، المسوحة من قبل الدولة ، - ضد الدولة) كما هو الحال في معوصى السلطة المولحيين بسلطة القمع ، الدين يقررون ، ضد الاتفاق فيما بينهم ، مساعدة اللصوص ومساندتهم ، - دون الاشتراك في مباشرة أعمالهم الاحرامية - . أو كحال موظفي السلطة الذين يتفقون على توقيف تنفيذ قانون اقتصادى أو اجتماعى . وكما هو الحال كذلك بالنسبة للقضاة الذين يتفقون على الامناع عن تطبيق قانون ما في الدعاوى المرفوعة اليهم .

١٠ ما تعبر (الاحكامات ضد اوامر الحكومة) فانه يحتاج بدوره الى دقة في الايضاح لا يرد ان يكون المقصود (نوا من الحكومة) المراتات او المراسم او الاطية اذا لا يعمل ان يكون العقوبة المقررة لمخالفة قرارات الحكومة (الفصل 234) أشد من العقوبة المقررة لمخالفة قوانين الدولة (الفصل 233) . فلام اذن جاء الفصل 234 معقوبة أشد من العقوبة الواردة في الفصل 233 ؟

يبدو لنا أن المشرع قصد من أحكام الفصل 234 ، أي من عبارة أوامر الحكومة أحكام المراسم الملكية أو المراسم التشريعية الصادرة في الفترات الاستثنائية تطبيقاً للفصول 35 و 47 و 58 من الدستور

ثـ - الوصف :

الفصل 233 - (انه في ... وبتاريخ ... وهو منول لعذر من السلطة العامة - أو ، هو منسب الى هيئة منولية لعذر من السلطة العامة - ، قد اتفق بواسطة اجتماع - أو بواسطة رسل - أو بواسطة مراسلات - ، على اجراء - أو عدة اجراءات مخالفة لقوانين وهو عمل يشكل حجة معاقبا عنبها في الفصل 233 من قانون العقوبات .

الفصل 234 - (انه في ... وبتاريخ ... وهو منول لعذر من السلطة العامة - أو وهو منسب الى هيئة منولية لعذر من السلطة العامة - قد اتفق بواسطة اجتماع - أو بواسطة رسل - أو بواسطة مراسلات - على اجراء أو (عدة اجراءات) ضد تنفيذ لقوانين (أو ضد أوامر الحكومة) - وهو عمل يشكل حجة معاقبا عليها في الفصل 234 من القانون الجنائي

دال - العقوبات :

الفصل 233 - الحبس من شهر واحد الى سنة أشهر ، مع حواجز الحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار اليها في الفصل 40 ، ومن تولي الوظائف أو الخدمات العامة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات .

الفصل 234 - الفقرة الاولى - الإقامة الاحبارية لمدة لا تتجاوز العشر سنوات

الظروف المشددة :

اذا كان الاتفاق على الاجراءات قد حصل بين سلطات مدنية وبن هيئات عسكرية أو رؤسائها يصبح الخطر ادهى بالنسبة للدولة ، فنصبح العقوبة أقوى وأشد ، لذلك أصاب القانون المحرصين على تلك الفعلة بمعقوبة السجن من حبس الى عشر سنوات ، هذا مع انقائه عقوبة الجناة الآخرين على حالها .

ويحذر التأكيد أن الظروف المشددة لا يطبق على المحرصين الا في حالة الاجراءات ضد تنفيذ القوانين وصد أوامر الحكومة ، وليس على حالة الاجراءات المخالفة للقوانين

المحتوية في الفصل 233 . وتسمى أن الاتفاق المعاقب عليه في الفقرة السابقة من الفصل 234 لا يمكن أن يكون إلا نفس الاتفاق اياه الذي نصب عليه الفقرة الأولى من الفصل المذكور بداته .

وأخيرا يقتضي أن يكون هناك توافق حار بين سلطات مدنية وهيئات عسكرية ولا يكون الاتفاق الجاري بين أفراد موظفين وعسكريين أفراديين ، خاصا لعموم الفقرة الثانية من الفصل 234

الموصف

الف - بالنسبة للمحرضين

(انهم في . . . وبأدريج . . . قد اتفقا ، بواسطة اجتماع (أو بواسطة رسل) أو (بواسطة مراسلات) على اتخاذ اجراء (أو اجراءات) ضد تنفيذ القوانين (أو ضد أوامر الحكومة) في ظرف كانت صفة بعضهم فيه صفة سلطات مدنية ، وصفة البعض الآخر هيئات عسكرية (أو رؤساء هيئات عسكرية) وقد حرصوا على تلك الاجراءات ، مما يشكل حاية مصروعا ومعاقبا عليها بالفصلين 233 و 234 من القانون الجنائي

باء - بالنسبة للمجرمين الآخرين :

... في ظرف كانت صفة بعضهم فيه صفة سلطات مدنية . والبعض الآخر صفة هيئات عسكرية (أو رؤساء هيئات عسكرية) ، وقد ساهموا في الاتفاق على تلك الاجراءات بدون التحريض عليها ، مما يشكل حاية مصروعا ومعاقبا عليها بالفصلين 233 و 234 من القانون الجنائي

ثانيا - الفصل 235 من القانون الجنائي :

في الحالة التي تكون فيها الاجراءات المتفق عليها بين سلطات مدنية وهيئات عسكرية أو رؤسائها ، قد قصد منها أو نتج عنها مساس بالامن الداخلي للدولة فان المحرضين يعاقبون بالاعدام ، أما غيرهم من الحاة فيعاقبون بالسجن المؤبد .

واذا كان الفرض من تلك الاجراءات . أو النتيجة الحاصلة عنها ماسا بامن الدولة الداخلي وكان أصحاب تلك الاجراءات هم الاشخاص الطبيعيين فمى الفقرة الثانية من الفصل 234 ، تترتب على المحرضين عقوبة الاعدام وعلى صفة المحرضين عقوبة السجن المؤبد .

وانه من الطبيعي أن يعبر المشرع حالات المس بامن الدولة الداخلي أودح واسع خطورة عندما يكون مرتكبوها هم السلطات المدنية والعسكرية

الوصف :

ألف - بالنسبة للمحرصين : (انهم في ... وناريخ ... قد اتفقوا بواسطة احتياج (أو بواسطة رسل) أو (بواسطة مراسلات) في اتحاد اجراء (أو اجراءات) عرضها أو سمحتها المماس في أمن الدولة الداخلي في طرف كات صفة بعضهم فيه صفة سلطات مدنية ، والبعض الآخر فيه هيئات عسكرية (أو كانوا رؤساء هيئات عسكرية) . وقد حرصوا على تلك الاجراءات مما يشكل حماية مصوصا عنها بالفصل 235 من القانون الجنائي

باء - بالنسبة للمجرمين الآخرين :

(. في طرف كانت صفة بعضهم فيه صفة سلطة مدنية ، والبعض الآخر هيئات عسكرية (أو رؤساء هيئات عسكرية) ، وقد ساهموا في الاتفاق على تلك الاجراءات بدون التحريض عليها مما يشكل جنائية مصوصا ومعاقبا عليها بالفصل 235 من القانون الجنائي)

البند الثاني : التواطؤ المكون باستنقالات متفق عليها ، الفصل 236

الفصل 236 : (رجال القضاء والموظفون العموميون الذين يعررون . ساء على تعامهم بينهم ، تقديم استغاثتهم بصد مع سير العدالة أو سير مصلحة ما يعاقبون بالتجريد من الحقوق الوطنية .)

تنص هذه الجريمة ثلاثة عناصر

1 - صفة القاضي أو الموظف العمومي . ويرجع بالسبب للموظف العمومي ، الى التعريف اوارد عليه في الفصل 224 .

ويلاحظ أنه خلافا لما ورد في الفصول 232 و 234 و 235 ، انه ليس لزاما لتكوين الجريمة أن يكون الموظفون موظفي سلطة ذلك أن الغاية هي انتفاء العمومي والمشوش في الدوائر العامة ، وعلى هذا وبدون تفريق في سلطة الموظفين . كل موظف يكون نشاطه مساهما في سير المصلحة واسطام اعمالها يجب اعتباره مشمولا بهذا النص

2 - التعام على تقديم الاستنقالات .

من المسلم به أن الاستنقالات الامرادية المبرم علىها لا تكون الجريمة بل أن ما يعاقب القانون عليه هو الاستنقالات الجماعية المقررة بسطة تدعم بين اصحابها

3 - الهدف المصود

حسب المواطنين تبييتهم به تعطيل العمل في الدوائر أو توصف سره
ولا شأن اذا لم يحصل أو لم يتم ذلك المغطى أو ذلك الوصف معناه
وأخيرا فإن القانون لم يفرق ولم يميز اسة دائرة عامة عن اخرى . فهو
يشمل الدوائر العامة جميعا

الوصف .

انهم في . . ويتأريخ . . فرروا ، وهم قضاء (أو موظفون عموميون) ، بناء
على تعاملهم بينهم ، تقديم استقبائهم بقصد منع أو توقف سير العدالة (أو سر
المصلحة العامة) ، مما يشكل حناية منصوصا ومعافيا عليها في الفصل 230 من
القانون الجنائي .

العقوبات .

لتحرير من الحقوق الوطنية

مع الملاحظة أن أحكام الفصل 26 ، الفقرة الأخيرة ، والفصل 27 من القانون
الجنائي قد حدد مدة هذه العقوبة بين سنتين وعشر سنوات وأجازت أن تصاف
اسها عموية حسن لا تتجاوز مدة خمس سنوات .

الفرع 2 - تجاوز السلطات الادارية والقضائية اختصاصها - وانكار العدالة -

الفصول 237 الى 240 - تهدف أحكام هذه الفصول الى حماية استقلال السلطات
وعدم تداخلها ، وهي حماية أبدتها الدستور بالمبدأ المنصوص عليه في الفصل 82
بمنع على السلطات القضائية والسلطات الادارية التدخل في اختصاصاتها
استنادا والتجاوز على السلطة التشريعية
مع ملاحظة أن القانون لم يؤخذ ولم يبحث التجاوز الذي قد يحصل من
طرف السلطة التشريعية ، ذلك أن للقانون - وبالأحرى للتشريع - سيادة معبرة
عن باقي السلطات .

البند الاول . التجاوز من طرف السلطات القضائية (الفصل 237)

الفصل 237 . يعاقب بالتحرير من الحقوق الوطنية كل من ارتكب من رجال
القضاء أو صباط الشرطة الأعمال التالية :

- 1 - التدخل في أعمال السلطة التشريعية ، وذلك إما بامسار نظم تشمل
على نصوص تشريعية ، وإما بعتل أو توقف تعيد قانون أو أكثر
- 2 - التدخل في المسائل المتعلقة بالسلطات الادارية ، وذلك إما بامسار
نظم متعلقة بهذه المسائل وإما بفتح تعيد أوامر الادارة

الف - يناول الفصل القضاء ، وضباط الشرطة القضائية .

انه نوعان من الجرائم

1 - التجاوز على أعمال السلطة التشريعية (العقرة الاولى من الفصل المذكور)

من ناحية اولى ، لا يجوز اصدار نظم تشتمل على نصوص تشريعية ان هذا النص يرجع من حيث مصدره التاريخى الى (قرارات) (المصطفى) الى كانت تسنها المجالس النيابية الفرنسية قبل ثورة 1789 وتحكم بموجبها في بعض الحالات ، من أجل المستعمل . بشكل قواعد عامة لها قوة القانون ويصنف في الوقت الحاضر أن ترتكب بعض المحاكم - اذا تفصل بخلاف ما - الخطأ غير المقصود ، بأن تجاوز الموضوع الخاص بالمقاصد وتعطي تعليقات حكمها طالما عاما في مداه وكأنه قاعدة كلية .

ويخصم هذا الخطأ وأمثاله . بالطبع الى ملاحظة وتوهم المجلس الاعلى الا انه لا يخضع للعقوبة بسبب فقدان العمد وهو الشرط الاساسى لكل حرية

ويستنتج من ناحية ثانية على السلطات القضائية تعطيل أو توقيف معيه قانون أو أكثر . ويصدر حكم هذا المصح وكأنه نظري صرف : ذلك أنه لم يصنف ان امتنعت محكمة عن تطبيق نص قانوني ، حتى ولو كان هذا النص مخالفا للدستور على أن القضاة لا يملكون حق تقدير دستورية القوانين ، بل يملكون فقط تقرير عدم قانونية القرارات والمراسيم الصادرة عن السلطة التنفيذية .

2 - التجاوز على السلطة التنفيذية ، العقرة الثانية من الفصل 237

ان البند الثالث من الفصل 237 يعاقب على التدخل الواقع من طرف السلطات القضائية في المسائل المخولة للسلطات الادارية وذلك باصدار نظم متعلقة بهذه المسائل - وأما بمنع تنفيذ أوامر الادارة

ان هذه المحظورات قريبة من السالمة المتعلقة بالتجاوز على اختصاصات السلطة التشريعية ، مع الفارق أنها خاصة بما باحتصاصات السلطة التنفيذية

بناء - الوصف .

1 - انه تدخل في ... ويتأرجح ... وهو خاص (أو صابط شرطه) في اختصاصات السلطة التشريعية وذلك باصداره نظاما مشتملة على نصوص تشريعية (أو بتعطيله أو توقيفه تنفيذ قانون أو أكثر) . مما يشكل حاية مصوصا ومعاقبا عليها بالعقرة الاولى من الفصل 237 .

2 - (انه تدخل في ... ويتأرجح ... وهو خاص) (أو صابط شرطه) في المسائل المخولة للسلطات الادارية وذلك باصداره نظاما متعلقة بملك المسائل

(أو بمنعه تنفيذ أوامر الإدارة) مما يشكل حاية مصرحاً وبمعاماً عليها حتى
العبرة الثانية من الفصل 237 من القانون الحائى

باء - العقوبات

التحرير من الحقوق الوطنية ، حسب أحكام الفصل 26 و 27

المادة الثانية : التجاوز الواقع من السلطات الإدارية . الفصل 238 و 239 .

يمنع على هذه السلطات التدخل فى أعمال السلطة التشريعية أو السلطة
القضائية (الفصل 238 و 239 .)

مع الملاحظة أن هذين الفصلين يستهدفان جميع الموظفين بدون استثناء .
طبقاً لتعريفهم الوارد فى الفصل 224 . فمادة (وكل حاكم إدارى) لاتدع محالاً
لاى لباس أو غموص .

أولاً - التجاوز على السلطة التشريعية :

الفصل 238 : (يعاقب بالتجريد من الحقوق الوطنية كل عامل أو ناشئ أو
قائد ممتاز أو قائد أو حاكم إدارى تدخل إما فى عمل من أعمال السلطة التشريعية .
وذلك باصدار نظم تتضمن مصوصاً تشريعية ، أو تعطيل أو بوقوف تمهد قانون
أو أكثر وإما فى عمل من أعمال السلطة القضائية باصدار أمر أو بهى الى المحاكم ،
من المعلوم أن الفصل 48 من الدستور قد حدد نطاق الاختصاص التشريعى
والاختصاص التنظيمى (الإدارى) . إلا أنه يضاف أن تتجاوز سلطة إدارية نطاقها
فتصدر بصفة ذات طابع تشريعى . كما لو أصدر العامل قراراً يعص على عقوبات فى
حين أن العقوبات لايعص عليها بموجب قرارات بل بموجب قوانين تسنها المراجع
التشريعية المختصة

بأننا : التجاوز على السلطة القضائية باصدار أمر أو بهى الى المحاكم ،

الفصل 238

يبتنع على السلطات الإدارية أن تصدر أوامر أو بواه الى المحاكم أو المحال
القضائية . كما لو أصدرت مباح من تطبيق الظروف المحيطة عن بعض المحاللات
فى حين أن المنع لا يتم إلا بنص قانونى يصدره المشرع وحده . (الفصل 246)

الوصف :

(أنه تدخل فى ... وإدارية .. وهو عامل (أو ناشئ))

أما ، ألف - فى أعمال عائدة الى السلطة التشريعية ، وذلك باصداره بصفة

تنصص مصوصاً تشريعية (أو تعطيل أو توقيف تعيد قانون أو أكثر)

وأما ، ثا - . في أعمال السلطة القضائية بأصداره أوامر أو نواه موجهة
إلى المحاكم) مما يشكل خيانة منصوصا ومعاقبا عليها بالفصل 238.

العقوبات :

التحرير من الحقوقي الوطني

ثالثا التجاور على السلطة القضائية : بالفصل في مسألة داحنه صـ
احتصاص المحاكم (الفصل 239)

الفصل 239 : (يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سببي وعرامة من حبس
إلى خمسمائة درهم كل عامل أو باشا أو قائد ممتاز أو قائد أو أي حاكم إداري آخر
فصل في مسألة من اختصاص المحاكم ، وذلك في غير الحالات التي ينص عليها
القانون ورغم ممارسة الخصوم أو أحدهم)

الموضوع هنا كناية عن تحول السلطة الإدارية محل السلطة القضائية - كما
لو فصل العامل في دعوى مدنية ، أو أصدر عقوبة لها طابع الرجز والقمع من دون
أن يكون محولا في ذلك . مع العلم أن « العمال » محوون بالقانون في الحكم بعض
العقوبات . كالفراقة الإدارية وإغلاق المؤسسات .

على أنه إذا كان الموضوع متعلقا بدعوى مدنية ، فلا تكون الجريمة إلا إذا أثار
الطرفان المتقاضيان أو أحدهما اعتراضه على تصرف العامل . أما بحالة سكوتها
فيجوز أن يعتبر فرار العامل في دعواها بمثابة فرار تحكيم لا مؤاحدة جزائية
بـه

العقوبات :

الحبس من شهر إلى سببي وعرامة من حبس إلى خمسمائة درهم

الثالث - انكار العدالة :

الفصل 240

(كل قاضي ، أو موظف عمومي له اختصاصات قضائية ، امتنع من الفصل
بين الخصوم لأي سبب كان ولو تعلل بسكوت القابول أو عموضه وصمم على الإمتناع
بعد الطلب القابولي الذي قدم إليه ورغم الأمر الصادر إليه من رؤسائه ، يمكن
بتابع ويحكم عليه بخرامة من مائتي وخمسين إلى العبي وخمسمائة درهم على الأكثر .
والخبرمان من تولى الوظائف العمومية من سنة إلى عشر سنوات)

إن القضاء ملزم . وهو واجب متحتم على القاضي الذي يقوم بـعائه أمام
الدولة . ولا يقتصر له ، مهما كانت الأسباب ، أن يمتنع عن فصل الخلافات والتدعوى
المعرضة عليه

وبعد عرف قانون المسطرة المدنية في الفصلين 255 و 256 انكار المدالة .
ومع حق محاسبة القاضي بسببه .

ونش كان من محال القانون المدني تمس العناصر التكوينية لهذه الجريمة
فانه من الضروري الإشارة الى ما يمتنع ملاحقة هذه الفعلة من صعوبات مصدرها
في أغلب الاحيان فقدان الدليل عن العصر العمدى . ولما نشأ عن ملاحظتها عبر
الاحراءات المشكلة اسرافقة (لمحاسبة القاضي)

العناصر التكوينية

1 - صفة الماعل

أى كافة القضاة ، باستثناء قضاة النيابة العامة لانهم لا يمارسون وظيفة
قضاء الحكم . هم الموظفون العاملون كما ورد تعريفهم في الفصل 224 الذين عهدت
اليهم اختصاصات قضائية . كما هو الحال في (مجلس الصيدلية الموقت - أنظر
قرار الغرفة الإدارية في المجلس الأعلى ، رقم 143 وتاريخ 18 مايو 1962) فقد
نص الفصل 224 أنه يعد موظفا عموما كل شخص عهد اليه وظيفة أو مهمة
ولو مؤقتة وسأهم بذلك في أداء خدمة عامة .

ويحوز اسناد انكار المدالة الى هيئة محكمة يكاملها مع مجال تعيين المسؤولية
الشخصية لكن من أعضائها

2 - الامتناع المادى عن الفصل أو الحكم .

لايستطيع القاضي التدرع بسكوت القانون أو غموضه

ولا يحوز له التأجيل المستمر الى أن يمرر المقاصرون ابوائق التي تطلبها
القاضي وأوجب عليهم ابرازها

ويمكن أن يكون الامتناع عن الحكم حزنيا فيصدر قاصرا على ناحية واحدة
من اسواحي الوارد في الطلب .

على أنه لا يكون في الامر امتناع عن الحكم ، وانكار للمدالة . اذا كان القاضي
قد قرر عن خطأ منه عدم اختصاصه . ويعجب ويكفى أن يكون قد أصدر في هذه
الحالة قرارا لكى يصبح في منأى عن المؤاخذة الجزائية ، اذ يكون دلي ذلك على
حسن نيته .

وليس هنالك كذلك انكار للمدالة اذا اقبل على اعمال غير عمدى اصداق حكمه
بل انما العبرة في الجريمة أن تكون متركزة على عنصر معصى كسائن في الصميم
وفي الامتناع العمدى عن الحكم

3 - وجود الاخطار .

تتوقف الملاحظة على شرطين متوفرين .

أولا . يجب أن يكون القاضي قد قدم إليه طلب قانوني فاسس في امتناعه عن الحكم . ويتكون هذا الطلب من الإداريين المعادين الموجهين للقاضي بالمصوح عليها في الفصل 237 من المسطرة الجنائية

ثانيا - الأمر الصادر إليه من رؤسائه مباشرين

لم يحدد النص ما يجب أن يفهم من كلمة (رؤسائه) ، إلا أنه يبدو أن المرحع الرئاسي بالنسبة للقضاة هو المجلس الأعلى للقضاة الذي يحور له توجه ذلك الأمر . أما بالنسبة للموظفين العموميين فإن توجه الأمر يعود لوزيرهم المختص بحالة عدم وجود رؤسائه مباشرين

باء - الوصف .

إنه امتنع في . . وتاريخ . . وهو قاضي (أو موظف عمومي معهود إليه باختصاصات قضائية) معطلا (بسكون القانون ، أو غموضه أو أية ذريعة أخرى) عن الحكم المتوجب عليه إصداره تجاه الطرفين وذلك بعد الطلب القانوني المقدم إليه وتصميمه على الامتناع ورغم الأمر الصادر إليه من رؤسائه . مما يشكل حجة مصحوصا ومعاقبا عليها في الفصل 240

باء - الملاحقة الجزائية .

يمتلك وكيل الدولة بصورة عامة وتوصفا لاحكام الفصل 38 من المسطرة الجنائية حق تقدير الضرورة ونسب الملاحقة لأمكان تحريك الدعوى العامة في هذا الموضوع ، (وذلك فيما عدا التعليمات والأوامر الصادرة إليه من وزير العدل (الفصل 48 من المسطرة الجنائية) . ولقد جاء في الفصل 240 تنويه بالصلاحيات الممنوحة . في مرمى البحث ، إلى وكيل الدولة ، إذا نص على أن القاضي أو الموظف العمومي الممتنع (يمكن أن يناع) ، مما يدل على أن المشرع قصد الإشارة إلى ما يتمتع به وكيل الدولة من سلطة واسعة في التقدير وفي التنسب ، هذا إلى أن الملاحقة في الواقع تكاد تكون غير موجودة ، أو كما اشترنا سابقا هي معدومة النتائج

دال - العقوبات .

غرامة من 250 إلى 2.500 درهم والمبرهان من مزاولة الوظائف العامة من سنة إلى عشر سنوات .

الفرع 3 - الاختلاس ، والفقد المرتكب من طرف موظفين عموميين . الفصل 241 إلى 247

البند الأول : اختلاس الأموال العامة . الفصل 241 .

الفصل 241 - (كل قاضي أو موظف عمومي احتلس أو دس أو احسب بدون

حي أو حمى أموالاً عامة أو خاصة أو سندات تقوم مقامها أو حججاً أو عقوداً أو مستندات موضوعة تحت يده بمقتضى وظيفته أو بسببها ، تعاقب ، بالسجن من خمس إلى عشر سنوات

وإذا كانت الأشياء المخلصة أو المبددة أو المنحجرة أو المعفاة نفل نسبها من العمى درهم . تعاقب الخايمي بالحس من سبسين إلى خمس سنوات)

لقد كان طبيعياً أن يصرح المشرع على حرية اختلاس الأموال وإحماها الواقعة من طرف قاضي أو موظف عمومي . عمومية أقوى وأشد من العقوبة المقررة لتلك الفعل الواقعة من طرف شخص عادي ، فالمحرصة تظل إذا كان مرتكبها شخصاً عادياً غير مؤتمن من قبل الدولة ، بمثابة سرقة أو حيازة أمانة حاصصة للعقوبة المحسنة المقررة في الفصل 505 وما يليه .

الف - العناصر التكوينية للجريمة :

١ - صفة مرتكب الجريمة

يجب أن يكون قاصياً ، أو موظفاً عمومياً حسب مفهوم الفصل 224 إذ لا فرق من أن يكون وكيل حسابات أو مديراً عاماً ، حسب أن يكون موظفاً ، ويكفي أن يكون سلمه الأموال قد تم بمقتضى وظيفته أو بسببها . وهناك فرق من الخالصة

يكون تسلم الأموال (بمقتضى الوظيفة) عندما لا يكون بد من تسليم الأموال إلى شخص الموظف بالذات ، فيؤتمن عليها باعتباره صاحب صفة قانونية بالتسليم والائتمان كالحايمي الذي يتسلم الأموال في عمية تحصيله الضرائب

ويكون تسلم الأموال (بسبب الوظيفة) ، عندما لا يكون السهم ونيسو الارتباط بالوظيفة أيها ويتم سائق الثقة التي تضفيها الوظيفة على صاحبه وتوحي بها للغير : كموزع البريد الذي ياوله أحد الأشخاص ملفاً موحها للارسال والتحويل ويعهد اليه ، بمناسبة احتكاك الموزع بدائرة البريد وتردده عليها باحراجات الحوالة الخارجة أصلاً عن اختصاص وظيفته . وكما هو الحال بمعاون الحايمي الذي يعهد اليه رئسبه ، مؤقناً أو عن طريق الصدفة ، ببعض الأموال المحصلة من المكلفين في حين أنه ليس محاسباً ولا صلاحية له أصلاً في تسليم تلك الأموال . أو كأحد كتاب قلم المحكمة الذي يختلس الأموال التي سلمت اليه من طرف أحد أصحاب العلاقة ليتهم بها تسديد غرامة محكوم بها في حين أن التسديد يجب أن يتم بتسليم الأموال إلى يد الحايمي بالذات

ولابد في كل الأحوال من أن يكون هنالك صلة ولو غير مباشرة ، بين تسليم الأموال وبين الوظيفة . فالموظف ، مثلاً ، الذي يسلمه صديقه بحكم الصداقة الشخصية أموالاً معدة لتسديد ائتمان بصناعة تجارية لا يكون إذاً يدد الأموال مؤامداً على ضوء الفصل 241 ، بل يكون حائناً عادياً للامانة بدون أن يكون لذلك أية علامه

بوظيفته ولا يسطر عليه الا احكام الفصل 547 وما يليه من الفصول الخاصة باحكام
الامانة السادية .

على ان المحكمة تظل دائما صاحبة الحق في تقدير ماعية الصلة الكائنه بين
تسلم الاموال وبين دور الوظيفة واسرها في ذلك

باء - طبيعة الاموال المقتضية :

لقد عرّفها الفصل 242 ، وهي (الاموال العامة ، والاموال الخاصة والسندات
التي تقوم مقامها والوثائق والحجج والمعود والمفولات)

والاموال تعنى العملة المعدنية أو الورقية ، وسنن هي ان كانت عائدة للدير ،
أو عائدة لمؤسسات عامة أو أفراد عاديين .

والسندات التي تقوم مقام تلك الاموال ، تعنى الوثائق التي لها قيمة العملة
وشاها ، كالتشيكات والكمبيلات المصرفية وسندات الامر الج .

والوثائق تعنى التي تكون منها قيمة نقدية أو مالية كأوامر الصرف ..

والحجج ، تعنى الاوراق المحررة الرسمية أو المديلة بوقيع والتي تشير الى
حق مستوجب الاداء ، كعقد الرهن والارهنان

وأما المفولات فهي كل منقول ذي قيمة لا يدخل في مشتملات الاموال المذكورة
المعدة اعلاه وتعنى المضائع والاشياء والمحاجيات والمواد العدائية الج .

باء - طبيعة الاختلاس المقترف :

لقد عاقب النص على الاختلاس والتدليس والاختفاء ، والاحتجاز بدون حق

وبالرغم من أن النص لم يشترط في صيغته مصاحبة سوء النية لهذه الاعمال
- وهو شرط منصوص عليه في صيغة الفصول العائدة للسرقة والاحتفال وخيانة
الامانة - ، فيما لا شبهة فيه ان سوء النية شرط أساسي مفروض وهو لازم وتكويين
املا وضمنا لكل جنابة أو حصة . فهو مالمطع ركن قائم ، من الاركان المكونة
للاعمال المعاقب عليها في هذا الفصل . ولا جريمة أو عقاب حيث لا سوء نية أو
عمد احرامي .

اذن فالاختلاس هو اللجوء عن قصد احتيالي الى استعمال الاشياء لعبر المحرص
التي أودعت أو سلمت من أجله وأما التدليس فهو استهلاك تلك الاشياء أو الاموال
أو التصرف بها . أما الاحتجاز بغير حق ، فهو الاستملاء أو الاحتفاظ الحازي على تلك
الاموال بدون حق أو بغير قابلية

وأما الاختفاء فهو كناية عن تصميم على سرقة مال ضد رغبة صاحبه ويختلف
موضوع جناية الامانة عن السرقة في أنه ناتج عن ادراع مال بصرى صاحبه واحتساره
لدى الذي سرقه أو استحوذ عليه

ونشمل بعبه المعايير لوارده في صيغة الفصل كامه أشكال الاحلاس
المختلفة

ولما كان العهد الاحيالي شرطاً في تكوين هذه الحرية فلا حاجة على امين
الصندوق ، مثلاً ، اذا نقص جزء من أموال صندوقه نسخة السهو أو الفعلة ،
الخطأ ، أو نتيجة تسليمه أحد أصحاب العلاقة زيادة معلومة عن استحقاق معاملته .
أو نقصه من آخر مبلغاً مفروضاً عن مقداره المحدد في تلك المعاملة أو في مرسوم
السلطات . كما وان العجز عن تسديد النقص لا يشكل وحده دليلاً كافياً على صام
سوء النية أو العهد الاحيالي . أما اذا امتنع عن التسديد بدون عذر لامتناعه .
أو اذا تصرف بالأموال المودعة اليه ، لسد حاجة خاصة أو الاعاق على اغراض
دائية ، أو انه أخفى تحقيقاً لتلك الاغراض بعض الصرائف المحصلة أو الاموال التي
أؤتمن عليها فإن حرية الفصل 241 تصبح بهذه الحالة خالية لا عار عليها .

ولا فرق بعد اتمام العهد الاحيالي ان أعيد المال المتصرف به أم لا . والحرية
التي تم ارتكابها تظل معاقبة عليها بموجب النص الذي ورد مطلقاً . ولا تشكل الاعادة
سبباً لعدم سماع الدعوى العامة . سواء تمت قبل البدء بالملاحمة العنصرية أو
انتهائها . الا أنها يجوز أن تشكل سبباً لتخفيض العقوبة حسبما يقرره قضاء
الموضوع .

باء - الدليل على تسليم الاموال الخاصة :

عندما تكون الاموال خاصة ينوجب على المدعى الشخصي توفير الدليل على وقوع
تسليمه الاموال الى القاضي أو الموظف العمومي . وعلى هذا ، فانه يتوقف تقرير
الحرية على قيام الدليل بمهمومه المدعى ، أي بما اقتضاه احكام الحقوق المدنية .
ويتروك على المحكمة في ذلك مراعاة احكام القانون المدني بشأن الدليل والحجة
المنصوص عليهما وفق الفصل 290 من قانون المسطرة المدنية

وتوضح قواعد الاحد بالادلة المدنية اذا رجعا الى العصول 443 وما يليها من
قانون العقود والالتزامات التي تنص احكامها على أن يكون للدليل مبنياً بوثيقة خطية
اذا راد المبلغ موضوع الدعوى عن المائتين وخمسين درهماً . وهناك استثناءات
لتلك القواعد ، اد يجوز الاثبات بالبينة الشخصية على صياح الوثيقة الخطية وعن
صحة مضمونها . كما يجوز الاخذ بتلك البينة في الحالات التي من شأن العرف
والعادة أن تتم فيها الصفقات بدون أن تتوفر بعقود خطية تحريرية . على أن تقدير
الحالة التي يتمتع فيها على صاحب العلاقة توثيق حقوقه بشكل خطي مسروق
لنصر القاضي وحسن استنباطه .

واخيراً فان تقدير صحة هذه الادلة المدنية عائد لاحتصاص القاضي المختص
مباشرة . وفقاً للفصل 260 من قانون المسطرة الجنائية ولا داع فيها لاعبار المسألة
متأخرة ومتروكة على قرار القضاة المدنيين . والقضاة المختصون محمولون ، مع

حكمهم بموضوع الجريئة ، في منحصر الوثائق والأدلة والاحد معمولها

ثله - القواعد الخاصة بالمحاسبين العامين والمحاسبين (الفعليين)

من المعلوم أن الظهير المؤرخ في 6 غشت 1958 الذي نظم في فصره الى 7 قواعد المحاسبين العامة - قد جعل أحكام تلك القواعد حاصصة . بالنسبة للمحاسبين العامين ومنزلهم المحاسبين (الفعليين) . لقرارات (ديون المحاسبات)

وقد تضمن الظهير المؤرخ في أول يناير 1961 تشكيل لجنة تدقيق الحسابات واعطاء هذه اللجنة صلاحية تصفية الحسابات العائدة الى المحاسبين العامين باستثناء ما ترك تدقيقه الى رئيس دائرة الجباية . وكذلك عهد الفصل 10 من الظهير المؤرخ في 6 غشت 1958 - الى دوائر الدفنش وفي وزارة المالية أمر تمسش كاهه عمليات المحاسبين العامين .

ويصنف أن لا تنص لتدفعات الجارية من طرف المحاكم مع تتيحه تدقيق السلطات الادارية ، مما يشكل محدود التناقص بين القرارات القضائية والقرارات الادارية في هذا الشأن . ولقد بقي المثال على ذلك شهرا بالرغم من قدمه وقد صدر في عام 1815 حكم على أحد الرجال العسكريين المدعو (هابري) بالسجن خمس سنوات بتهمة اختلاس أموال عامة ، فتمس بعد مضي عدة سنوات ونتيجة تدقيق آخرته لجنة ادارية في فيود حساباته . ان حسابه كان في الحقيقة غير مدير ولا ناقص ، مما أدى الى اصدار اجتهاد يوجب تأخير البت من قبل القضاء فعمل هذه الحرائم الى أن تعصل لجنة تدقيق الحسابات ، المختصة ، في موضوع القضي أو عدمه الملحوظ في حسابات المهم (قرار محكمة التمييز - الغرفة الخامسة - المؤرخ في 6 - 7 - 1915)

وعلى هذا فان في الامر استثناء خاصا بإجراء فرعي تجريه سلطة ادارية مختصة ، ولا يجوز للقضاء أن يفصل في موضوع الجريئة المعروضة قبل اجراء تدقيق الحسابات وصندوق القرار المتصلى من قبل تلك اللجنة .

الا أن الهيئة المتحددة نفسها قد سبق أن عينت استثناء لهذا الاستثناء اد مع تعليق الحكم الجزائي على تقرير اللجنة الادارية المختصة وذلك في الحالي الناس

أولا - عندما يكون الاختلاس والمبلغ المجلس مقررين ولا تراخ حولهما .

ثانيا . عندما يكون المحاسب مأخوذا بشكاية من وزيره المختص ، أو عندما ينصب الوزير نفسه مدعيا شخصيا في الدعوى ، (قرار محكمة التمييز - الغرفة الخامسة المؤرخ في 14 ماي 1870 والقرار المؤرخ في 12 ديسمبر 1874) . وذلك باعتبار أن شكاية الوزير تشكل وحدها تقريرا مسوقا بالتدقيق الكافي الذي يفي عن تقرير لجنة التدقيق الادارية

اذن ، واستنادا على محمل الاجتهاد ، لا سوف القضاء عن البت في الدعوى

انطارا لاسماء تدفقات اللحة الا اذا كانت المعوى العامة عمر مسوقة سكوي
من الوزير المختص

ويحسن أن يلحق فصاة التحقيق اثناء تدقيق الحسابات ، الى خبراء منسقى
لوزارة المالية اد لديهم دون سواهم الباع الطويل والمراس الواسع فى صحة التدقيق
وقى تعيين طسعة الاختلاس وحصة مقدار المبلغ المحتلس وهما احسان بتوفى
عليهما ، كما سينصح لنا فيما بعد ، بتحديد المحكمة المختصة ومقدار العقوبة الواحة
التطبيق .

دال - الاوصاف :

(انه سى .. وبتاريخ .. ، وهو فاضى (أو موظف عمومي) ، قد احتلس
(أو ندد) ، (أو احتجز بغير حق) ، أو أخفى اموالا عامة (او خاصة) (أو سندات
تقوم مقامهما (أو وثائق أو حححا أو عقودا أو أموالا منقولة) كانت مودعة لديه بمضى
وظفته (أو سبب وظيفته)

.. مع الطرف الكائن فى أن مقدار أو قيمة تلك الاموال (أو السندات أو...))
المحتلسة (أو المبددة أو ...) هى معاداة أو تزيد عن العى درهم : مما يشكل حناية
مصوصا ومعاقبا عليها بالفقرة الاولى من الفصل 24I .

(وبالنسبة للامعال المرتكبة قبل 7 أبريل 1965) . مما يشكل حناية
مصوصا ومعاقبا عليها بالفصل الاول والفصل الثلاتن من القانون المؤرخ فى
17 دى القعدة 1384 (و 20 مارس 1965) المعدل بالمرسوم الملكى رقم 5265
المؤرخ فى 17 شعبان 1383 (و 11 ديسمبر 1965) .

أو مع الطرف الكائن فى أن مقدار أو قيمة الاموال (أو السندات أو)
المحتلسة (أو المبددة أو ...) هو دون 2 000 درهم : مما يشكل ححة مصوصا
ومعاقبا عليها بالفقرة الثانية من الفصل 24F من قانون المفريات

به - العقوبات :

اذا كان المبلغ المحتلس مساويا لمقدار العى درهم أو زائدا عنه . تكون العقوبة
بالنسبة للجرائم الواقعة قبل 7 أبريل 1965 ، السجن من خمس الى عشر سنوات.
وبالنسبة للجرائم الواقعة بعد ذلك التاريخ ، السجن من عشر الى عشرين سنة

واذا كان المبلغ المحتلس دون المقدار المذكور فتكون العقوبة احسن من مسمى
الى خمس سنوات ويجوز أن يضاف اليها الحرمان من الحقوق اشارة الى
الفصل 247

البند الثامن : الاتلاف والتبديد المستندات ، الواضع من طرف موضعين عموميين :

الفصل 242 : (كل قاضي أو موظف عمومي أتلّف أو يبدد مستندات أو يحرق أو عقودا أو منقولات أو أوّتمن عليها بضمعه تلك ، أو يجهت اليه بسبب وطئه وكان ذلك بسوء نية أو بقصد الاضرار . فإنه يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات)

تتلاءم هذه الجريمة مع التي نص عليها الفصل 241 ، ويختلف عنها في أمرين

الاول في أن الموصوع هنا متعلق بالاتلاف والتبديد ، لا بالاحتيال والتواضع بقصد الاستيلاء على الشيء . أما الاتلاف فيكون من فكرة الحق والازالة وأما التبديد فمن الاخفاء ، وربما من التحريب أيضا أما ليس شرطا أن يكون مكنيل التحريب دائما .

الثاني : في أنه يمكن أن تكون المستندات المدّعة أو المتلفة عبر ذات قيمة بعد ذاتها . ولاشك في أن الاتلاف يسبب ضررا ، (كالضرر اللاحق بصاحب الوثيقة المتلفة إذا كانت صالحة كأساس لحكم في الدعوى المثبتة بذلك الوثيقة) ويمكن أن تكون الوثيقة غير قابلة للاستبدال بعملة أو بقيمة مالية ولهذا تعد سكب المشرع عن قيمتها ، وعن التعريق في أحكامها تدعا لزيادتها أو لفصاها عن مقدار المعنى درهم كما ورد في الفصل 241 .

الف - العناصر التكوينية :

1 - صفة الفاعل .

أي القضاة أو الموظفون العمومي الذين أودعت لديهم الأشياء أما بقتضى وظيفتهم أو بسببها وبحكم الصلة - المباشرة أو غير المباشرة ، الكائنة بين الوظيفة وبين ايداع الأشياء ونسليمها

2 - الأشياء التي قصد القانون حمايتها .

هي المستندات والمحج والأشياء المعولة

وليس شرطا - كما توهم أعلاه - أن تكون ذات بين صالح للتقييم . أما المهم أن تكون ذات فائدة ومفعة . فإذا كانت الوثيقة غير قابلة لأن يستبعد أحد أصحاب العلاقة منها ، فلا يشكل فقدانها أو اتلافها جريمة مكوّنة (كما لو أتلّف ، مثلا ، مسودة أو نسخة إحدى الوثائق التي هي من الأصل الذي عليه احوث باقي ومصاد) .

3 - السبب الاحراميه .

الأشخاص المقصودون في هذا الفصل هم بعضهم المبيون في الفصل 241

بعد اشتراط النص أن تكون الجريمة قد وقعت (بقصد الإصرار أو عن
سؤنة) .

وينتقد قصد الإصرار ، في رغبة الجاني الذي اما المؤسسة العامة أو واحد
الأفراد . وليس شرطاً أن يحقق الفاعل حيز معين لنفسه من وراء الاتلاف أو التبديد

الا أنه يمكن أن تجمع نتيجتان مقصودتان وهما الجاني الذي بالغ
وتحقق منفعة لنفس الفاعل أو لسواه . (ككاتب المصط الذي يبدد من مبيون
حلف وثقة تشكل مستنداً للحكم في صالح أحد الطرفين ضد الطرف الآخر . -
سند دين يعطى بتبديده الى خسران المدعي دعواه لمصلحة المدعي عليه .

ومن الطبيعي أن يكون الاتلاف أو التبديد عمدياً . بحيث أن تفقدان الشيء
عمداً ونتيجة أعمال الموظف لا يشكل الجريمة المعاقب عليها

أما الملاحقة في موضوع استرداد الوثيقة المؤتمن عليها ، فلا يمكن مباشرتها
الا اذا اثبت النيابة العامة توفّر سوء النية والعمد الاحتمالي في العقلة . (قرارات
محكمة التمييز المؤرخة في 6 ديسمبر 1956 ، و 20 نوفمبر 1957 و 12 مايو 1960)

باء - الأوصاف

(انه في . . . وبتاريخ . . . وهو قاضي (أو موظف عمومي) أُلّف (أو يبدد)
(تعبير نوع الوثيقة) أُوْتِم عليها بصفته تلك (أو وجهت اليه بسبب وظيفته
مما تشكل حماية متعمداً عليها ومعاقباً عليها في الفصل 242 .
باء - العقوبات .

السجن من خمس الى عشر سنوات .

ولا يبحث الفصل أسباب تخفيف العقوبة المخوة في الفقرة الثانية من
الفصل 241 والواردة عن الحالة التي تكون فيها الوثيقة حاصلة للتسليم المألي
مع الإشارة الى أن هذه الجريمة لا تدخل ضمن محكمة العدل الخاصة التي سنتي
بحثها فيما بعد

المحاولة :

إن المحاولة معاقب عليها وفقاً للفصل 114 على اعتبار أن عدم الشرع حاشته

المشاركة :

تسأل عقوبة السجن مشترك الموظف في الجريمة وقد جاء في الفقرة
الثالثة من الفصل 130 أن صفة الفاعل الاصل تشدد في عقوبة المشارك اذا كان

ذلك الصفة من عناصر الجريمة اسكويته . وهذا ما يطبق على الحالة المحونة هنا
أما اذا كان الفاعل الاصلي شخصا عاديا فلا مجال لتطبيق الفصل 242 . وادى
كانت الملاحقة قائمة على أساس الفصل 592 مثلا فان الموظف المشارك للشخص
العادي لا يصبح الا للعقوبة المقررة في الفصل 592 المذكور .

تعليد الجرائم

يجب ان يوضح حرم اطلاق الوثائق بمس الى عقوبات مقررة بأحكام
مصول أخرى

أولا : الفصلان 232 و 448 المتعلقان بتبديد الرسائل

فعندما عدا الحالة التي تكون فيها الجريمة واقعة من قتل شخص عادي والتي
تطبق عليها أحكام الفصل 448 . يتوجب للاختبار بين الفصل 232 وبين الفصل
242 - وفي كليهما فاعل الجريمة موظف - أن يتميز المقصود من عبارة (رسائل)
الواردة في الفصل 232

من (الرسائل) العادية لاتعبد (المستندات) . فالتلفيق يجمع ادن
الفصل 232 أما اذا تضمنت الرسائل العادية تلك . حوالة بريدية . فانها
يصح اتلافها جريمة خاضعة للفصل 242 ، أو ربما خاضعة للفصل 276 حسب
العوارق المبحونة فيما يلي ، (قرارات محكمة السمين المؤرخة في 34 يونيو 1850 و
3 يناير 1947)

ثانيا : الفصلان 276 و 592 لا تطبق أحكام الفصل 592 الا اذا كانت العناصر
التكريبية للجرائم المصوص عليها في الفصلين 242 و 276 غير متوفرة اما بشأن
تطبيق أحكام كل من الفصلين 242 و 276 فان الاعمية لاتوحد الا من حيث العوارق الكائنين
العقوبة المقررة في الفصل 242 و بين العقوبة الواردة في الفصل 276 التي تساوي
في بعض الحالات ضعف تلك . واما العناصر التكريبية في كلا الفصلين فمتماثلة

على انه لابد من تعيين النطاق الذي يتناوله تطبيق الفقرة الثابتة من الفصل
276 ومثله نطاق الفصل 242 فيما يتعلق فقط بالموظفين العموميين فالفقرة الثامنة
من الفصل 276 تنطبق على الحالتين التاليتين :

الف - عندما تكون الوثيقة مجهزة ضمن أحد الملفات أو الامكنة التي عسها
لعبرة الاولى من الفصل 276 ، ويكون اتلافها وانما من طرف أمين عام .

باء - عندما تكون الوثيقة قد تم تسليمها الى الامن العام . ولاشتر لسلطة
الذي حفظت فيه فعليا .

وأما عبارة (أمين عام) فانها لا تعبد فقط العيم على المحفوظات أو رئيس

كتاب المحكمة ، بل هي تسمى أيضا كافة المسؤولين عن مسودح عام (كالشريف علي المتاحف ، ومديري السريد أو حباته الخ . .) .

لأنحد مثلا المشرف أو المحافظ على أحد المتاحف الذي تتكون بالسسه اليه .

الجريمة المصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 276

1 - اذا بدد تحفة من موقوفات المتحف .

2 - أو اذا تسلّم في سرول أحد الاشخاص التحفة المعهودة اليه بصفته نائب عاما ثم بددها من دون ايصالها لداخل المتحف .

ولا حاجة للاصرار على أن الامين العام لا يحصص للمقوبه المقررة الا اذا كان تسلمه الشيء قد تم على أساس صفته الرسمية كوديّع وأمين عام معهود اليه بحفظ ذلك الشيء . فرئيس كتاب المحكمة الذي تسلّم من أحد الفواة تحفة لكي يقوم بمهمة ايصالها الى مدير المتحف المسؤول عن حفظها وعن صيانتها ، ان رئيس الكتاب هذا ، لا تنطبق عليه احكام الفصل 276 بحالة اتلاف التحفة المذكورة . كما لا تنطبق عليه احكام الفصل 242 وذلك لانماء الصلة ، - حتى الصلة غير المباشرة - بين تسلمه التحفة وبين وظيفته . وبقي الفصل 547 الخاص بخيانة الامانة - الفصل الجدير وحده بالتطبيق في هذه الحالة .

ثم ان القانون لا يدمج معاونين مع الامناء العامين في احكامه . فكاتب الصبط لدى قاضي التحقيق ليس بأمين عام ، ذلك ان صفة الامين ملازمة لرئيس الكتاب فقط . فاذا ما أئلف وتيمع أو أحد الادلة الخطية ، مثلا ، فلا تطبق عليه احكام الفقرة الثانية من الفصل 276 بل احكام الفقرة الاولى منه أو احكام الفصل 242 حسب الظروف المحيطه بالعملة .

التبذ الثالث : القدر . الفصلان 243 و 244 :

يحذر الاهتمام في تمييز القدر عن الرشوة

ففي القدر ينال الموظف أو يطلب عن طريق القرض نوال المبلغ المسلم اليه متذعرا بزعم قوة القانون ، أما في الرشوة فانه يلتبس أو يتعمل المبلغ أو المال العيني المعروف عليه بشكل منحة أو هدية

والفارق ايضا ، هو ان صاحب المال ، في حالة الرشوة ، محذر في تلبس الانتماس والاستحابة الى الطلب أو رفضه . في حين انه لا يملك ذلك الجبار في حالة القدر . هذا ، الى أن المحرم المسؤول ، في حالة القدر هو الموظف واما صفة الجريمة فهو صاحب المال في حين ان الموظف والراشي يكونان محذرين مع في حالة الرشوة

ولقد نص القانون لحاقا على نوعين من القدر : القدر المعصود في الفصل 43-

وهو الذى يتناول محصيل أو حياية مال غير مسحق فى القانون . والعدو المقصود فى الفصل 243 ، وهو الذى يتناول الامر المطلق اما بتحصيل المال المذكور أو حياية الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى لم يعرضها القانون . وما بالاعتناء عن القانونى عن تلك الضرائب

أولا : العدو بشكل اجمالى . الفصل 243

الفصل 243 - (يعد مرتكباً للعدو ويعاقب بالحبس من سبب إلى خمس وعشرة من مائتين إلى عشر آلاف درهم ، كل داهى أو موظف عمومي صاب أو تلمي أو فرس أو امر بتحصيل ما يعلم أنه غير مستحق أو أنه يتجاوز المسحق ، سواء للإدارة العامة أو الأفراد الذين يحصل لحسابهم أو لنفسه خاصة) .

تصدر الملاحظة هنا ، أن القانون المعدل الذى أنشأ (محكمة العدل الخاصة ، قد جعل أحكام هذا الفصل غير قابلة للتطبيق على جرائم العدو إلا اذا كانت قد وقعت قبل تاريخ 7 أبريل 1963 ، أو تناولت مقدارا من المال يقل عن ألفي درهم أما جرائم العدو الأخرى فإنها تصبح لعقوبات مشددة أمام محكمة العدل الخاصة

الف - العناصر التكوينية :

1 - صفة الفاعل

أن يكون الفاعل قاصيا ، أو موظفا عموما حسب تعريف الفصل 224 :

2 - الجباية غير القانونية

ولا أهمية للوسيلة المستعملة . فليس شرطا استعمال التهديد أو العنف أو الخيلة أو سوء استعمال السلطة . فقد تناول الفصل 243 فعلة الطلب أو التلمي أو الإصرار أو الامر بالتحصيل بدون استثناء لاية حالة خاصة أو وسيلة معينة ومحدد وقوع الجباية أو الامر بإجرائها على مال غير مستحق يجعلهما خاصين للعقوبة المقررة

ويصلح أن يعد بمثابة جباية غير قانونية ، تناول الموظف وانا غير مسحق له . ومثله تقويم المحاسب لكسة من الصناعة تقل عن ما يعادل السن المقصوص من طرفه .

ويمكن أن يكون ضحية تلك الجريمة شخصا عاديا . كما يمكن أن يكون ضحيته مؤسسة عامة (كحالة مدير حراس السجن ، المهود إليه بتقديم لزوم السجناء الذى يطالب الإدارة ببالغ تزيد عن اثنين تلك اللوازم)

العقد الإجرامى :

لا بد طبعاً من حرية العدو من عنصر عمدي ويجب أن يكون الفاعل عاقل

أن المبلغ غير مسموح . ولا شأن لسماعه على ارتكابه الجريمة . بل حسبه مأمورا .
انه أقدم على فعله حتى ولو لم يكن باعيا تحقيق منعة منها
على أن السبب الاحترامية تسمى اذا كان اصراره في تحصيل تلك الجريمة
ناشئا عن مجرد خطأ أو سوء فهم لديه في قانون القانون أو تطبيقه
وكذلك الحال فيما اذا كان فائضا غير مختار بتنفيذ أوامر رؤسائه المسؤولين
(المقرة الاولى من الفصل 124)

الأوصاف

(انه في ... وتاريخ ... وهو فاضل (أو موظف عمومي) قد طلب (أو تلقى
أو أمر أو منح) مبالغ كان يعلم أنها غير مستحقة (أو زائدة عن المقدار
المستحق) للمؤسسة العامة (أو للسيد ... الذي كان يجري التحصيل لمصلحته)
أو لنفسه مع الظرف الكافي في أن مقدار المبلغ المحصل كان مساويا لمبلغ ...
درهم أو زائدا عنه ، مما يشكل :

1 - بالنسبة للجرائم الواقعة قبل 7 أبريل 1965 ، حصة منصوبا ومعاملا
عنها بألغ طس 243 و 247 من القانون الجنائي

2 - بالنسبة للجرائم الواقعة بعد 7 أبريل 1965 ، حناية منصوبا ومعاملا
عنها بالفصلين الاول والواحد والثلاثين من القانون رقم 4 - 64 المؤرخ في 17
دي القعدة 1384 (30 مارس 1965) المعدل بالمرسوم الملكي رقم 56225 المؤرخ في
17 شعبان 1385 (11 يناير 1965)

3 - بالنسبة للمبالغ الغير المستحقة ، كونها دون الالغى دزعم ومنصوص
وعاقبا على فعلها بانفصل 243 و 247 من القانون الجنائي

تاء - العقوبات

بالسبة للجرائم الواقعة بعد 7 أبريل 1965 : السجن من خمس الى عشر
سنوات وغرامة من ألف الى عشرة آلاف درهم

بالسبة للجرائم الواقعة قبل 7 أبريل 1965 ، والنسبة التي يصل مقدار
المبلغ فيها عن ألفي درهم : الحبس من سنتين الى خمس سنوات وغرامة من مائتي
الى عشرة آلاف درهم .

ويحوز اذا كان الطابع جنحيا : ترتيب عقوبة الحرمان من واحد أو أكثر
من الحقوق المشار إليها في الفصل 40 لمدة خمس سنوات كحد أدنى وعشر سنوات
كحد أقصى ، مع المسح من مراولة الوظائف والخدمات العامة لمدة لاتحاوز عشر
سنوات (الفصل 247) .

المحاولة :

عندما يكون الموصوع معلما بحسنة . فلا معقوبة على المحاولة الا بدعى قانوني خاص (الفصل 115) . وما كانت لتحقق هنا المعقوبة لو لم يرد في نص الفصل المحبوث ما يؤاخذ على فعله (الطلب) الذي يشكل نكته محاولة لهذه الحسنة الا انه مخصص على عماله .

ثانيا - الامر بتحصيل جبايات لم يقررها القانون . ومنح الاعفاء من الضريبة

الفصل 244

الفصل 244 : (يعاقب بالمعقوبات المقررة في الفصل السابق كل من سلطة عامة امر بتحصيل جبايات مباشرة أو غير مباشرة لسم يقررها القانون ، وكذلك كل موظف عمومي أعد قوائم التحصيل أو باشر استخلاص تلك الجبايات . وتطبق نفس المعقوبات على ذوي السلطة العمومية أو الموظفين العموميين الذين يمنحون ، بدون إذن من القانون بأي شكل ولاي سبب كان ، اعفاء أو تجاوزا عن وجيبة أو صرية أو رسم عام أو يسلمون مجانا محصولات مؤسسات الدولة أما المستفاد من ذلك فمعاقب كمشارك)

الف - الامر بالتحصيل . الفقرة الاولى

لقد حاثت هذه الفقرة ممانية لاحكام الفصل 243 الذي يعاقب على حياية نفس الضرائب بنفس المعقوبات الواردة هنا . وأما كون المقصودين في هذه الفقرة هم ذوو السلطة العامة فلا يبر في شيء من نطاق وتشابه النصين .

باء - منح الاعفاء . وتسليم محصولات الدولة مجانا . (الفقرة الثانية من الفصل 244) .

فتنفي لاحل التمرق بين الموظف العمومي وبين الشخص ذي السلطة العامة الرجوع الى التفرج السابق العائد للفصل 233 .

أما في موضوع لاعفاء من الصرية فان للنص فائقة وأهمية . ذلك انه - باستثناء الحالة التي يكون فيها الاعفاء نتيجة رشوة - ، النص الوحيد الذي يعاقب على تلك المعاملة .

وأما في موضوع تسليم محصولات الدولة مجانا ، فان هذه المعاملة المعاقب عليها في الفقرة الثانية من الفصل 244 ، يمكن أن تشكل تعلقة اخلاص أموال مقولة معافيا عليها بالفصل 241 ، أو ذممة رشوة اذا كان تسليم محصولات ذم تم لقاء هبات أو هدايا . فكون معاقبا عليها بالفصل 244 .

أما من حيث الناحية العملية فليس أمام هذه الفقرة مجال تطبيق فيه إلا في الحالة لى يتم فيها التسليم محمداً عن العرض ، كأداء خدمة لوجه الصداقة أو الأدب الاجتماعي ، مثلاً .

باء - الأوصاف . الفصل 244 الفقرة الأولى

(انه في ... وتاريخ ...)

الف - قد أمر ، وهو ذو سلطة عامة ، بتحصيل جبايات مباشرة (أو غير مباشرة) غير الجبايات المنصوص عليها في القانون .

باء - قد أعد وحرر موظف عمومي . قوائم تحصيل (أو ناشر استخلاص) الجبايات المباشرة (أو غير المباشرة) ، غير الجبايات المنصوص عليها بالقانون .

ما يشكل حجة منصوصاً ومماقتاً عليها بالفقرة الأولى من الفصل 244 وبالفصل 247 من القانون الجنائي .

الفصل 244 . الفقرة الثانية

(انه في ... وتاريخ قد منح ، وهو ذو سلطة عامة (أو موظف عمومي) ودون ادن من القانون ، إعفاء : (أو تجاوزاً عن وجبة) على ضرائب (أو رسم عام) ، أو سلم محاماً محصلات مؤسسات الدولة : ما يشكل حجة منصوصاً ومماقتاً عليها بالفقرة الثانية من الفصل 244 وبالفصل 247 من القانون الجنائي

دال - العقوبة .

أما ذات العقوبة المقررة في الفصل 243 . مع العلم أن النص قد مرص على الشخص المستفيد في الإعفاء أو من تسليم حاصلات الدولة ، عقوبة المشارك في الجريمة .

إن هذه العقوبة واردة ، ومسطقة ، ذلك أن الذي يستحصل على (شيء) ناتج عن جريمة يكون قد ارتكب جريمة الإحفاء . وحيث أن الإحفاء لا يشكل (شيئاً) حسياً يمكن أن تساوله عملية الإحفاء ، وحيث أن المشرع قصد من جهة أخرى معاقبة فعلة استلام حاصلات الدولة بنص العقوبة المقررة على الجريمة الأصلية ، وحيث أن هذه العقوبة هي أشد من العقوبة المقررة للجريمة الإحفاء إن كان من جهة مقدار الضرارة أو من جهة الحد الأدنى لمدة الحبس (الفصل 571) ، لذلك ورد النص مصمماً اعتبار المستفيد مشاركاً في الجريمة

وبذكر من قبيل البحث في المعارف بين المشاركة والإحفاء ناحية متصلة بتقدمهما ، وهي أن نقطة ابتداء مدة النعادم تتكون بالنسبة للمشاركة مد يوم وقوع الجريمة ، بينما هي لا تتكون بالنسبة لجريمة الإحفاء وهي جريمة مصادرة . إلا في آخر يوم من حيازة المحرم للشيء المعنى .

المحاولة :

ان المبرعة -بحسب نصنصر عمدة المحاولة فيها الى من حاص امسطره العمل 11٢ وهو مفرد هنا . اذن فلا عفره على المحاولة

ملاحظة ان المراتم المنصوص عليها في الفصل 244 لا تدخل ضمن اختصاص محكمة العدل الخاصة .

البند الرابع : تدخل الموظفين في اشغال او تجارات متنافسة مع صفتهم

الفصل 245 و 246

بحث الفصل 245 تدخل الموظف ، أثناء فترة قيامه بوظيفه . في مشروع أو عمل خاص . و يبحث الفصل 246 في التدخل الواقع من قبل موظفين عدامي

أولا : تدخل الموظفين العاميين

الفصل 245 (كل موظف عمومي أخذ أو تلقى أية مائدة في عقد أو دلاله أو مؤسسة أو امتعلاص مشترك يتولى ادارته أو الاشراف عليه كليا أو جزئيا أثناء ارتكابه لفعل سره عام بذلك مراحلة أو بعمل ضروري أو بواسطة غيره يعاقب بالمس من سنة الى خمس وبضرامة من مائتين وخمسين الى خمسة آلاف درهم وتطبق نفس المعونة على كل موظف عام حصل على مائدة ما في عملية كلف بتسيير الدعم أو بإجراء التصفية بشأنها)

يشمل اختصاص محكمة العدل الخاصة المراتم المنصوص عليها في هذا الفصل كما شمل المراتم المنصوص عليها في الفصلين 241 و 243 ، اذا كان مقدار المبلغ المستعاد منه يعادل أو يزيد عن المي درهم (الفصل الاول والعمل الثاني والثلاثون من قانون محكمة العدل الخاصة)

ومن المعلوم أن العمرة 15 من الطوير المؤرخ في 24 فبراير 1958 ود حظرت على الموظفين - لا في حالات المنصوص القانونية - ، أن يزاولوا شغلا أو عملا خاصا دا ربح أو التجار أو ذا صفة مهنة . مهما كانت مائدة ذلك العمل

ان أن هذا المنع لا ينعى حسب نص الفاهير المذكور الا الى ملاحظات «ديسة» مملكية . لذلك توسع المادون الجنائي بعض على عقوبات خاصة من الموظفين الذين يزاولون تلك الاعمال المحظورة . وكان الناعت على هذه العمومات تحجب الموظف صاحب المصلحة في المشاريع ، لاشراف المؤدى على تلك المشاريع ، وكذلك تحسبه استعمال يعود وطبعته لتحقيق مفعة تلك المشاريع على حساب المفعة العامة

العناصر الكويسة

1 - صفة التاعيل :

لا يكفي أن يكون موطئا عموميا مطاعا لمفهوم الفصل 244 بل يجب أن تكون أيضا ، متوليا أثناء ارتكاب الفعل ، إدارة المؤسسة أو الإشراف عليها كلها أو جزئيا ، أو أن يكون مكلما بتفسير الدفع ، أو ماحرا الصفة في إحدى عملياتها

فالتعابير الخاصة بالإدارة وتسيير الدفع وإجراء التصفية ، واضحة لاحتياج إلى تعليق . أما التعبير الخاص بالإشراف ، فعبارة (كليا أو جزئيا) الواردة في النص لا تستلزم فيه أن يكون أشرا مباشرا وكليا ، بل يكفي أن يكون الموظف أمكان شخصي في الفصل والقرار أو سلطة مشتركة في ذلك مع سواء ، أو أن يكون له بعض الاختصاص في تهيئته القرار الذي يتخذه سواء .

2 - طبيعة الحصول على الفائدة :

لقد وردت صيغة الفصل 245 غير تحديدية ، فليس ضروريا أن تكون الفائدة المحصلة ذات شأن مالي مهم . وليس شرطا أن يكون استغلال الوظيفة واقع بصورة مباشرة ، بل يمكن أن يتم في خلال أعمال مستمرة أو حازية بوسط أشخاص آخرين ، أشخاص معنويين أو حقيقيين ، فتكون الجريمة ، مثلا ، وتكون منصفة في الحالة التي يكون الموظف فيها مدبرا مستقرا حقيقيا بينما يكون المدير انظاره مديرا اسميا وشكليا .

(قرارات الغرفة الحائية لدى محكمة التمييز ، المؤرخة في 11 - 1 - 1950

و 2 - 11 - 1961)

3 - العهد الإجرامي :

إن اجتهاد محكمة التمييز ، بقراراتها المؤرخة في 15 ديسمبر 1945 و 1 - ديسمبر 1935 و 28 ماي 1958 ، يعتبر أن النية الإجرامية تتوفر في مجرد تكوير الموظف ، عن قصد منه ، مصلحة ما في مشروع خاص لإشراعه ، حتى ولو رغب عن الاستعادة من تلك المصلحة أو لم يحقق لنفسه مريحا منها .

الوصف :

الفقرة الأولى

(أنه في .. وفتاويج ... ، وهو موظف عمومي ، قد أخذ (أو تلقى) صراحة (أو بوسيلة مستترة أو بواسطة غيره) مائدة في عقود (أو ولاية أو مشروع استقلال مباشر أو مؤسسة) يتولى أثناء ذلك إدارتها أو الإشراف عليها كك أو جزئيا مما يشكل جملة منصوبا ومماقا عليها بالفقرة الأولى من الفصل 245 وبالمعمل 247 من القانون الحائى .

الفقرة الثانية

(انه في .. وتاريخ . . وهو موظف عمومي ، ود احد باذنه في عمل هو مكلف بتسيير الدرع (او باجراء المصحة) بشأنها ، مما يشكل جسسه مسموما ومعاملا عليها بالفقرة الثانية من الفصل 246 وبالفصل 247 من القانون الحالي

المقاربة :

للاعمال الواقعة بعد 7 أبريل 1965 ، السحب من خمس الى عشر سنوات وعرامة من 5.000 الى 10 000 درهم

للاعمال الواقعة قبل 7 أبريل 1965 ، أو التي لا تتناول مقدار مساويا لاي درهم الحبس من سنة الى خمس سنوات وعرامة من 250 الى 5.000 درهم ، والحرمات من المحرق المصوص عليها بالفصل 256 .

ثانيا - تدخل الموظف القدامى :

الفصل 246 . (تطبق أحكام الفصل السابق على الموظف العمومي خلال خمس سنوات بعد انتهاء وظيفته ، أيا كانت كفة هذا الانهاء ، فيما عدا الحالة التي يكون قد حصل فيها على العائدة عن طريق المرات)

يهدف هذا النص الى مع الموظف القديم من تناول وظيفته في مؤسسة خاصة اذا كان تعيينه فيها كناية من مكافأة له على مساعدات غير مشروعة سبق له أن قدمها الى تلك المؤسسة أثناء تعاطفه وظيفته القديمة .

والعناصر الكيفية والعوية ، هي نفسها الواردة بالنسبة لموظف القائم على وظيفته

ولا شأن لكيفية انتهاء وظيفته ، سواء كان نتيجة انقضاء أو لاستقالة أو التسريح أو العزل أو الاستبعاد .

وهناك استثناء وارد بشأن العائدة الحاصلة عن طريق المرات ، وهو استثناء طبيعي لا مجال للتجريم عن فائدة مشروعة اكتسبها صاحبها بعمول حق الارت والانتقال .

أما البية الاحرامية فيجوز فيها ما ورد بالنسبة للفصل 245 . فمن شرط أن يكون الموظف قد تصرف بشكل احتيالي على حساب المصلحة العامة ، بل حسه تحفته المصلحة في المشروع الخاص لاشراعه .

الموصف :

الفصل 246 - (الموظف المتولى للادارة والاشراف)

(انه في ... وبأربع . وهو موظف عمومي قديم . وفي خلال الخمس سنوات التي قلت انتهاء وظيفته ، قد أحد (أو بلقي) عائدة في المعود (أو الدلالة أو المشروع المباشر أو المؤسسة ...) الخاصة لإدارته أو اشتراكه كليا أو جزئيا . مما يشكل حجة منصوصا ومعافيا عليها بالفقرة الأولى من الفصل 245 والفصل 247 و 248 من القانون الجنائي .

الفصل 246 - (الموظف المكلف بتسيير الدفع أو إجراء التصفية)

(انه في ... وبأربع . . . ، وهو موظف عمومي وفيل معي خمس سنوات على انتهاء وظيفته قد أحد عائدة في عملية هو مكلفا بتسيير الدفع بها (أو بإجراء التصفية بشأنها) ، مما يشكل حجة منصوصا ومعافيا عليها بالفقرة الثانية من الفصل 245 وبالفصلين 246 و 247 من القانون الجنائي

العقوبة :

الحبس من سنة إلى خمس سنوات وعرامة من 250 إلى 5000 درهم . والمحرمات من واحد أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها بالفصل 40 خلال فترة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن عشر . كما يجوز - (وللحكمة الجارية في ذلك) - أن يحكم عليه أيضا بالمحرمات من تولى الوظائف أو الخدمات العامة مدة لا تزيد على عشر سنوات (الفصل 247)

مع الملاحظة أن هذه الجريمة لا تدخل ضمن اختصاص محكمة المدل الخاصة

الفرع 4 - في الرشوة واستقلال التعوذ . الفصول 248 - 256 :

يعاقب القانون من خلال الفصول 248 - 256 . على ثلاثة أنواع من الأفعال لا تتواءم مع بعضها بل تكون جرائم مختلف بعضها عن البعض الآخر
أولا : الإرتشاء (طلب أو قبول الرشوة) .

ثانيا : استعمال العوذ

ثالثا : الإرشاء (أداء أو تقديم الرشوة)

ثم إن هناك أشكالا من الرشوة ومن استعمال العوذ عوقب عليها بصورة خاصة بالفصول 252 و 253 و 254 .

وتحذر الملاحظة إلى أن الأفعال المزاخذ عليها في الفقرتين الأولى والثانية من الفصل 248 وفي الفصلين 251 و 252 ، هي داخلية ضمن اختصاص محكمة المدل الخاصة وتستلزم عقوبات مشددة في الحالة التي تماثل فيها المصلحة الخاصة من الجريمة التي تزيد عنها

البند الاول : الرشوة :

يعرق القانون بين رشوة العشاء والموظفين العموميين وأمثالهم (الفصل 248)
وبين رشوة العمال والمستخدمين في مؤسسات خاصة (الفصل 249)

أولا - رشوة العشاء والموظفين وأمثالهم :

الفصل 248 - (يعد مرتكبا لجريمة الرشوة ، ويعاقب بالحبس من سنتين
الى خمس وعرامة من مائتين وخمسين الى خمسة آلاف درهم ، من طلب أو قبل
عرصا أو وعدا أو طلب أو تسلم هبة أو هدية أو اية فائدة اخرى من اجل .

1) القيام بعمل من أعمال وظيفته بصعته قاصيا أو موطفا عموميا أو متوليا
مركزا انتحابيا أو الامتناع عن هذا العمل ، سواء كان عملا مشروعا أو غير مشروع ،
طالما انه غير مشروط بأخر . وكذلك القيام أو الامساخ عن أى عمل ولو انه خارج
عن اختصاصاته الشخصية الا أن وظيفته سهله أو كان من الممكن أن تسهله .

2) اصدار قرار أو ابداء رأى لمصلحة شخص أو صده ، وذلك بصعته حكما
أو خيرا عينته السلطة الادارية أو العنائية أو احتاراه الاطراف

3) الانحياز لصالح أحد الاطراف أو صده ، وذلك بصعته أحد رجال القضاء
أو المحققين أو أحد أعضاء هيئة المحكمة

4) اعطاء شهادة كاذبة بوجود أو عدم وجود مريض أو عاهة أو حالة حمل أو
تقديم بيانات كاذبة عن أصل مريض أو عاهة أو عن سبب وفاة وذلك بصعته طبيا
أو جراحا أو طبيب أسنان أو قابلة)

يشكل الرشوة ، بصورة عامة ، حصة مرتكبه من طرف شخص يستلم
وظيفة وهو يخلف عن العذر في أن يكون المتهم بالعذر قد امنم أو طلب ما هو
غير مستحق له وذلك بزعم أن القانون سمحه الحق فيه . ستما يكون المتهم بالرشوة
قد أحد أو طلب بشكل هبة أو هدية ما يكون العر حرا في اعطائه أو عدم اعطائه
الف العناصر السكونية .

هنالك عنصر مشترك لكافة اعمال الرشوة ، وهو عنصر الاسدب المعنى في
الرشوة والمتكون حسب الفقرة الاولى من الفصل 248 :

- اما من طلب العرص أو الوعد (أو الموافقة عليه)

- راما من طلب أو استلام الهبات والهدايا والعوائد الاخرى

وتجدر الاشارة الى أن المشرع لم يجرم الموظف الذي يراعى مجا ، وبسبب
مقابل على القيام بعمل ، أو الامساخ عنه ، بسائق رجاء أو نوصية موجهة اليه
ذلك أن أساس الرشوة قائم على طلبه أو أحده أحد ذلك العرص ومكانه

أما في موضوع الفدر فالامر يختلف . ولا شأن فيه اذا جعل العامل ربحاً أو مفعة أم لا .

ولقد جاءت صفة التباير في هذا الفصل واسمه بصورة تشمل فيها كافة اشكال الفوائد المستلمة أو المأمولة لدى المرتشين : (المداخيم النقدية ، سداد الامر ، المحوهرات أو البصائع المختلفة)

ويسمح مفهوم النص أساليب المعطاء عبر المباشرة ، كالانراء من دين مرتب في دمة المرتشى . أو تقديم هدية إلى زوجته ...

ولا فرق في أن يكون الموظف قد تناول هبات أو هدايا ، أو وافق على وعود . أو طلب هبات ، أو اكتفى بطلب عروض .

ولا يغير من كون الجريمة واقعة . رفض الشخص لطلب الموظف وعدم استجابته لرشوته المطلوبة . كما أن موضع المحاولة مسف طالما أن مجرد حدوث الطلب كاف لتكوين الجريمة ولا اعتبارها متممة سواء قام الراسي بتحقيق الطلب أم لا . أو قام الموظف بتحقيق الإنعاق الذي جرى طلب الرشوة من أحله أو لم يقم به

وأخيراً فإن الجريمة تعد كذلك منحة اذا جرى العرض أو تم استلام الهدية عن طريق واسطة أشخاص آخرين ، ويكون هؤلاء معاصين كشركاء في الجريمة

ويشترط في كل ما تقدم أن يكون القصد من طلب الرشوة أو قبولها ، القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة الخاصة لولاية الشخص الموظف ولقد عدد الفصل 248 فئات الموظفين المقصودين ، على الشكل التالي

أولاً : القضاة ، والموظفون العموميون ، والمنولون لمركز انتخابي تمثيلي يتوجب أن يتعهد أحد هؤلاء بالقيام أو بالامتناع عن القيام بعمل ، مقابل عرص أو وعد . وسواء نعد تعهد باعتباره قابلاً مرداً أو منسباً لهئة مشكلة من عدة أعضاء ، فإن مجرد مساهمته في القرار المخذ ، تعيذاً لذلك التعهد ، يحمل الجريمة مكتملة صفته .

ويعد كذلك مشمولاً بهذه الجريمة من كان العمل الذي تعهد به خارجاً عن اختصاصاته الشخصية ، إلا أن وظيفته سهلت له احراءه أو كان من الممكن أن تسهله (كآذن إحدى الوزارات ، مثلاً ، الذي ستتثبت رئيس الدائرة عن مكته فيديل شهادة ما بحاتم الدائرة - قرار محكمة المبيير المؤرخ في 4 مايو 1933 -) ولا شأن لما اذا كان العمل المتعهد به مشروعاً أو غير مشروع أو اذا كان قابلاً أن يتحقق بطبيعة الحال من دونه الرشوة .

ويجدر الايضاح أخيراً أن استغلال الوظيفة يجب أن يكون سابقاً لسعيه العمل ، أو الامتناع عن العمل ، المنق عليه فتقديم صاحب العلاقة هدية إلى الموظف كمربون اعتراف بالجميل بعد انتهاء قصينه وكذلك موال الموظف بنت

الهدية لا يشكل جريمة الرشوة اذا لم يكن ائجار القصة مسوفا بانفاق على العمل وعلى مكافاته ، بل هو يحصي فقط لدعوى ملكية تحسب احكامها من احكام الرشوة (قرار محكمة التمييز المؤرخ في 31 - 7 - 1980 و 5 - 4 - 1935

باسا : المحكومون والخبراء

يجب أن يكون هدف الرشوة هنا . حمل المحكوم على اصدار قرار أو حمل الخبراء على ابداء رأي ، لمصلحة أحد أصحاب العلاقة أو صده . سواء كان المحكومون والخبراء معينين من قبل السلطات الادارية أو القضائية أو من قبل الاطراف المعنيين

ثالثا : أحد رجال القضاء أو المحليين أو أحد أعضاء الهيئة الحاكمة :

لقد مر في بحث الفقرة الاولى من الفصل 248 أن القرار المتخذ من قبل القاضي نتيجة الرشوة ، بحق أحد الطرفين أو لمصلحته ، يجعله مشمولاً بالعقوبة المقررة ولقد جاء المشرع هنا وأوضح التشكيل على اصدار الهيئة القضائية أيضا . كأعضاء المحاكم والمحلفين والقضاة المساعدين والمكلفين منهم بالاشتراك في صبة المحكمة العمالية أو هيئة المحكمة العسكرية . وحمل كل اشتراك في قرار قضائي صادر في مادة مدنية أو ادارية أو تجارية أو جزائية ، مشمولاً بأحكام هذا الفصل . وقد يبدو أن النواب العاملين خارجون عن متناوله لأن مهمتهم قاصرة على اقتراح أو مطالعة بشأن الحكم الذي يصدره قضاة الحكم من دونهم . غير أن القانون قد حملهم مسؤولية عقوبة الفقرة الاولى اذا ما أعطوا مطالبات نتيجة قبولهم عروضاً أو اتفاهم على هدايا هي موضوع رشوة واستغلال .

ولا بأس أخيراً من الإشارة الى ما جاء في الفصل 253 : (اذا كانت رشوة أحد رجال القضاء أو الاعضاء المحليين أو قضاة المحكمة قد أدت الى صدور حكم بعقوبة جناية ضد منهم ، فإن هذه العقوبة تطبق على مرتكب جريمة الرشوة)

الاطباء والجراحون واطباء الاسنان والقبالات :

يكون موضوع الرشوة هنا في اصدار أو اعطاء بيان مفاهيم للحقيقة ومصر شهادة كاذبة على وجود حالة حمل مثلا ، أو وجود مرض أو عاهة ، أو بالعكس على عدم وجود تلك الحالات ، ويحتوي اجمالاً على تشييت حالة عمر صحيحة بمود تقديرها الى اختصاص القبالات أو الاطباء المذكورين .

ولا يتعدى النص الاشخاص المعددين في صيغته ، فهو لا يساوي طلاب الطب مثلا ، أو المستخدمين المساعدين في المستشفيات أو مؤسسات المعونة الاجتماعية ويشترط بالطبع أن يكون الشخص الذي اعطى البيان الكاذب مدفوعاً من عمله . بفكرة تحقيق المضم أو نوال المكافاة والمقابل . فاداً اعطى سائس الخاسر للحقيقة لمجرد مراعاته الحاملة فإن عمله يحصي عندئذ لاحكام الفصل 253

باء - الوصف :

الفصل 248 - المعزة الاولى .

(انه في . . ويتأريخ . . . وهو فاض) أو موظف عمومي أو متول لمركز
تمثلي (طلب عروضاً أو وعوداً) أو وافق عليها)
أو طلب هدايا وهبات أو فوائد أخرى (أو تسلمها)
وذلك ليقوم بعمل داخل ضمن وظيفته وغير مشروط براتب
أو ليقوم (أو ليمتنع عن القيام) بعمل رغم انه خارج عن اختصاصاته
الشخصية الا أن وظيفته سهلت له أو كان من الممكن أن تسهله اليه :
مما يشكل حجة منصوباً ومعافاً عليها بالفصلين 248 و 256 من القانون الجنائي

الفصل 248 - الفقرة الثانية

انه في . . ويتأريخ . . وهو محكم مسمى من طرف (. .)
قد طلب عروضاً أو وعوداً (أو وافق عليها)
أو طلب هبات وهدايا أو فوائد أخرى (أو تسلمها)
وذلك ليصدر قراراً لمصلحة (أو ضد مصلحة) (. .) أحد الطرفين المتنازعين .
- و . . . وهو خبير مسمى من طرف (. .)
قد طلب عروضاً وعوداً (أو وافق عليها)
أو طلب هبات وهدايا أو فوائد أخرى (أو تسلمها)
وذلك ليعطي رأياً لمصلحة (أو ضد مصلحة) (. .) أحد الطرفين المتنازعين
مما يشكل حجة منصوباً ومعافاً عليها بالفصلين 248 و 256 من القانون
الجنائي)

الفصل 248 الفقرة الرابعة .

(انه في . . . ويتأريخ . . وهو طبيب) (أو جراح أو طبيب أسنان أو فاعله)
قد طلب عروضاً وعوداً (أو وافق عليها)
أو طلب هبات وهدايا أو فوائد أخرى (أو تسلمها)
وذلك ليعطي بيانا كاذباً يقرر فيه (أو يفي أو يحفي فيه) حالة وجود مرض
(أو عاهة أو حمل)
أو ليعمل ببيان كاذب عن مصدر مرض أو عاهة .
أو . . . ليعمل ببيان كاذب عن سبب وفاة

مما يشكل حجة موصوعا ومعاقبا عليها بالفصلين 248 و 250 من القانون الجنائي

باء - المعوقات

في الحالات المطبقة على اعفرتين الاولى و الثالثة بالنسبة للاعمال الواقعة بعد 7 أبريل 1965 ، السحن من خمس سنوات الى عشر سنوات والعقوبة من الف الى عشرة الاف درهم . أما بالنسبة للاعمال الواقعة قبل 7 أبريل او الاعمال التي يقل مقدار موضوعها عن الف درهم ، فالخمس من ستمين الى خمس سنوات والعقوبة من 250 الى 5000 درهم . (مع التحفظ بشأن احكام الفصل 253 الآف الذكر)

ثانيا . الرشوة بالنسبة للعمال والمستخدمين والمكلفين بعمل ماحور .

الفصل 249 : (يعد مرتكبا لجريمة الرشوة ، ويعاقب بالخمس من سنه الى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين وخمسين الى خمسة الاف درهم ، كل عامل او مستخدم او موكل بأجر أو بمقابل من اى نوع كان ، طلب أو قبل عرضا أو وعدا ، أو طلب أو تسلم هبة أو هدية أو عمولة أو حصصا أو مكافأة ، مباشرة أو عن طريق وسطاء ، دون موافقة محدومه ودون علمه ، وذلك من أجل اقيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال خدمته ، أو عمل خارج عن اختصاصاته الشخصية ولكن خدمته سهله أو كان من الممكن أن تسهله .

لقد هدف الشارع هنا ، الى معاقبة أفعال الرشوة التي يرتكبها المستخدمون كما سبق أن تناول مآثلهم من الموظفين ، مع العارق الكائن في تقليل العقوبة وتخفيف وظائفها عليهم ولقد قصد من وراء النص صرح حد لشكل حديث منتشر من أشكال المزاحمة القائمة على أساس المخاطعة والمسماة (بالماسوسية التجارية) .

الف - العناصر التكوينية .

1 - صفة الشخص المرتشى .

وقد حصرها النص بكل عامل أو مستخدم أو موكل بأجر ومقابل كلفا كانت طريقة تحديد أحواله . على أن هذا الحصر واسع الشمول ويتناول كل شخص مرتبط بصفته مرؤوسا مع رب عمل . وقد يكون رب العمل شخصا معنويا أو حقيقيا

ولا شأن للأساس الذي بنيت عليه مكافآته ، أحر مساهمة نسبية في الأرباح أو عمولة أو مكافآت .

فقد طبق الاجتهاد هذا النص على مدير شركة . (توصية) عادية تقاضى أحوالا مستمرة مقابل قيامه ، باسم الشركة ، بشرء مواد البناء من مؤسسة بناء وتصرعية (قرار محكمة التمييز المؤرخ في 25 مارس 1979)

2 - الوسائل المستعملة في الرشوة

هى نفس الوسائل المستعملة فى رشوة الموظفين فيما عدا ان المبرع يستبدل عباره (فائده اخرى) بعبارة (عمولة أو خصم أو مكافأة) .

وسيلان حصل تسليم المقابل أو المكافأة بطريق مباشرة أو عن طريق وسيط على أنه يجب أن يتلبس طابع المبرسة . وهو الطابع الذى يكس منه الخطر على مصلحة رب العمل .

وليس شرط أن يكون قد ترتب على رب العمل . من جراء المعلة . ضرر واقع ، فالجريمة مكونة بصرف النظر عن نتائجها الحاصلة .

ويشترط فى كل حال . لقيام الجريمة ، أن يتم اداء المقابل أو (أن يتم الوعد) قبل حدوث الفعل المتواطأ عليه أو قبل حدوث الامتناع المنع عنه . - كما جاء فى موصوع رشوة الموظفين - فالعبول اللاحق للفعل ، غير خاضع لمسؤولية الجزائية ، بالرغم من احتمال خضوعه للمؤاخذة الادبية .

ثاء - هدف تدبير الرشوة .

هو نفس الهدف المقصود فى رشوة الموظفين : اى العمل أو الامتناع عن عمل داخل فى اختصاصات وظيفة المرتشى أو قابل لانتسёл الوظيفة أو الخدمة المولاة تنعيده

ومن قبيل المال على الاعمال التى تسهلها الخدمة المولاة : المستخدم الذى يمكن مزاحم رئيسه من معلومات ما كان ليطلع عليها من خلال قيامه المحرد بالخدمة المسندة اليه ، بل سهل له قيامه بتلك الخدمة امكان التوصل على تلك المعلومات ثم ابلاغها الى الغير . ومثله من جهة اخرى المستخدم الذى يتمتع ، لقاء مكافأة ومقابل ، على الابلاغ عن سرقة وقعت على أموال مخدمته . (قرار محكمة التمييز المؤرخ فى 6 نوفمبر

1943

باء - الوصف :

(انه فى . وبناريح ، وهو عامل (أو مستخدم أو معاون وكيل) ، قد قام رأسا (أو عن طريق وسيط) ودون علم مخدمته أو موافقه بطلب عروض وعود (أو بالموافقة على عروض وعود) أو بطلب مهمة أو هدية أو عمولة أو خصم أو مكافأة (أو باسسلام المهمة والهبة الخ ..)

وذلك ليقوم بعمل (أو يمتنع عن عمل) من أعمال حقه

أو عمل خارج عن اختصاصاته الشخصية ولكن حقه سهله أو كـ من الممكن أن تسهله ، مما يشكل حجة منصوحا ومعاما عليها بالفصلين 249 و 250 من القانون الجنائى .

باء - العقوبة :

الحبس من سنة الى ثلاث سنوات ، والغرامة من 250 الى 500 درهم . مع حوار تطبق الحرمان الوارد في الفصل 256

الفصل الثاني : استقلال النفوذ :

الفصل 250 (بعد مرتكبا لجرمة استقلال النفوذ ، ومعايب بالحس من سنة الى خمس سنوات وغرامة من مائتي وخمسين الى خمسة آلاف درهم . من طلب أو قتل عرضا أو وعدا أو طلب أو تسلم هبة أو هدية أو أية مائدة أخرى من أجل تمكين شخص أو محاولة تمكينه من الحصول على وسام أو نشان أو رتبة شرفية أو مكافأة أو مركز أو وظيفة أو خدمة . أو أية ميزة أخرى تمنحها السلطة العمومية ، أو صفقة أو مشروع أو أي ربح ناتج عن اتفاق يقدّم مع السلطة العمومية أو مع إدارة موصوعة تحت إشرافها ، ونصف عامة الحصول على قرار لصالحه من تلك السلطة أو الإدارة ، مستعلا بذلك بموذه الحقيقي أو المفترض . واد. كان الحامي قاضيا أو موظفا عاما أو موليا مركزا تمثيلا فإن العقوبة ترفع الى الصنف)

إن لاستقلال النفوذ أوجهها متشابهة مع أحكام الرشوة ، ولكنه يخضع عنها في بعض الأوجه الأخرى .

فهو كالرشوة يتكون من عنصر طلب العروض والوعود أو الموافقة عليها وكذلك من طلب الهبات والهدايا والعوائد الأخرى أو عنصر تسلمها

لكه يختلف عنها في أن الفصلين 248 و 249 العائدين لموضوع الارتشاء قد حددوا وعينا فئات الأشخاص المعافين على تلك المعلة في حين أن الفصل 250 جاء مطلقا ومعاينا كل شخص أقدم على استقلال النفوذ ...

على أننا سنرى في معرض أبحاثنا المقبلة أن الأشخاص المقصودين بالفصلين 248 و 249 يخصصون إذ ما ارتكبوا استقلال النفوذ ، إلى عقوبات أشد من التي أتى بها الفصل 250 .

ثم إن هنالك اختلافا في أسلوب الهدف الذي ترمى إليه الوعود والهبات ذلك أن مستعمل النفوذ لا يتمثل بالمكافأة لقاء قيامه بعمل داخل ضمن اختصاصه كما هي الحال في الرشوة ، بل لقاء قيامه بعمل المبر على تحقيق ذلك العمل

الف - العناصر التكوينية :

أولا : الوسائل المستعملة .

هي نفس الوسائل المستعملة في موضوع الارتشاء الذي يحسب آثما ويجب مثله أيضا ، أن تكون الهبات والعروض سابقة للتدخلات والوسيطات المطلوبة .

ثانياً . الهدف المقصود

لقد جاء التعداد الوارد في الفصل 2561 واسما . فتشمل أربع مجموعات من السلع المتعلقة التي يعهد الى الحصول . أو محاولة الحصول . عليها

1 - الارسة والياشين والمراتب الشرفية والمكافآت

2 - المراكز والوظائف والتمنعات . وهي تشير الى أية وظيفة كائنة في إحدى درجات السلك القضائي أو الإداري ، أو في ملاك آجر خارج هذين السلكين واجمالاً كل مركز يكون صاحبه معيناً فيه أو معهوداً به اليه من قبل السلطنة العمومية . وتشمل المؤازعة صاحب الوظيفة الذي يسعى لحوال الترفيع بوسائل خارجية تطابق المنوع في هذا البصر (قرار محكمة التمييز المؤرخ في 16 فبراير 1912)

3 - الصعقات أو المشاريع أو أية أرباح ناتجة عن اتفاق يعقد مع السلطة العمومية أو مع ادارة موضوعة تحت اشرافها .

4 - المزايا الاخرى . (والقرارات) الصادرة لصالح صاحب العلاقة أما القرارات فتفيد كل قرار يستحصل عليه نتيجة استغلال النفوذ بدلا من الاستحصل عليه بالطرق المشروعة . ولا أهمية اذا كان القرار الصادر مطاعاً للحق والقانون . بل انما المهم والمعاقب عليه هو استصداره بالوسائل غير المشروعة .

ويغلب تطبيق هذا الفصل على الحالات التي يبدل فيها استعمال النفوذ في سبيل الاستحصل على قرار حكم لمصلحة أحد الطرفين ، أو في سبيل الاستحصل على اعفاء من الخدمة العسكرية أو على عقد خاص أو تسوية ما .

وتعتبر الجريمة رافعة سواء كان الوسيط صاحب نفوذ فعل أو صاحب نفوذ

مقتصر

وكما هي الحال في موضوع الارتشاء ، تعتبر الجريمة متممة بمجرد حصول الاتفاق بين الطرفين وبين من يستعمل نفوذه . وكذلك بمجرد وقوع طلب العروض أو الوعد سواء أتم صاحب النفوذ ما تعهد بتحقيقه أم لا .

وأخيراً ، يبدو لنا ، مع التحفظ بما قد تراء المحاكم ، ان المقصود من السلطة العامة المنصوص عليها في الفصل 250 ، هو السلطات المغربية ، وعلى ذلك . فالاجنبى المقيم في المغرب والذي يعرض وساطته لاستعمال نفوذه لدى سلطة أجنبية لا ينصح لمهوم الفصل المذكور .

شرح دالوز 1941 - 277 .

باء - الوصف :

1 - بالنسبة للأشخاص الماديين :

أنه في . . وساريح ... له ارتكبت جريمة استعمال المهرود وذلك

- بطله عروضا أو وعدا ، (أو بموافقة عليها)

- أو ، بطله هبات وعدايا وفوائد أخرى . (أو بتسليمها)

لكي يمكن من الحصول (أو يحاول على التمكن من الحصول)

على وسام (أو نبشان أو رتبة شرعية أو مكافأة أو مركز أو وظيفة أو حصة،
أو ميزة يقتضى نفعها) ، تمنحها السلطة العامة .

- أو على صيغة (أو مشروع ، أو ربح (بصينه) نابع عن اتفاق يعقد (أو
معتود) مع السلطة العامة (أو مع إدارة خاصة لأشراف السلطة العامة) ، أو
على قرار لمصلحة (..) صادر عن السلطة العامة أو الإدارة العامة .

وباستعماله يعود المفعلي (أو المعتصر)

مما يشكل حصة منصوبا ومعاقبا عليها في الفصل 250 والمقرره الاول
من الفصل 256 من القانون الجنائي

2 - بالنسبة للقضاة أو الموظفين العموميين أو الاشخاص المتولين لمركز
تمثيلي

- (مع الطرف الكائن في أنه ارتكبت تلك الجريمة وهو قاض (أو موظف
عمومي أو منول لمركز تمثيلي)

مما يشكل حصة منصوبا ومعاقبا عليها بالفصلين 250 و 256

ثاء - العقوبة

1 - بالنسبة للأشخاص العاديين ، اذا كانت الفعله واقعة بعد 7 أبريل 1965
السجن من خمس الى عشر سنوات وغرامة من 500 الى 5000 درهم . وادا كانت
واقعة قبل ذلك التاريخ أو متناولة لقدر مبلغ يعلى عن ألفي درهم فالسجن من
سنة الى خمس سنوات وغرامة من 250 الى 5000 درهم .

2 - بالنسبة للقضاة ، أو الموظفين العموميين أو الاشخاص المتولين لمركز
تمثيلي . ترمج العقوبة الى الصعف .

أما في المواد الجمعبة والعقوبة الاصابية تشمل الفنين من مستعمل المهرود
وتظل اختيارية حوارية وهي الحرمان المشار إليه في الفصل 256

البند الثالث - الإرتشاء :

الفصل 251 . (من استعمل عنفا أو تهددا ، أو قدام وعدا أو عرضا و عنه
أو هدية أو أية فائدة أخرى لكي يحصل على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو
على ميزة أو فائدة مما أشر اليه في الفصول 243 الى 250 ، وكذلك من استجاب

لطلب رشوة ولو بدون أى اقتراح من حابه ، يعاقب نفس العقوبات المقررة في تلك الفصول ، سواء أكان للاكراه أو للرشوة سيحة أم لا)

إن الرأشى وطالب استغلال العود مضافاً نفس العقوبات المقررة لحرم الارتشاء ولحرم استغلال العود . (والعقوبتان متماثلتان فيما عدا الحد الأدنى المعين يستثنى مادة الرشوة وسنة واحدة لمادة استغلال العود) .

ولا يعتبر الرأشى ، في الحالات الواردة بالفصلين 248 و 250 ، بمثابة مشاركة بل هو داعى أصلى في الفعلة المدبرة من طرفه ومن طرف المرتشى معا ، مع العارى أن دور كل منهما ينفرد عن الآخر من حيث وصف الفعل الذى قام به ومن حيث بعض نتائج

فهالك بعض المقارقات في أوصاف الرأشى والمرشى بالنسبة لمواقف كدو صهما وظروفه . فالرأشى يبقى وحده المعاقب إذا ما اقتصر عرصه الرشوة بالمرضى من قبل المرتشى

ويصنف كذلك أن يكون لكل منهما مشاركون في الجريمة مرتبطون معه في المصير وفي النتائج ، فإذا صدر مثلاً قانون عمو يستثنى المرتشيين ، فإن أحكام العقو تظل سارية على الرأشى فيستبعد منها دون المرتشى ويتحقق له ولشركه الاعفاء من جريمة الارشاء . (قرار محكمة التمييز المؤرخ في 4 نوفمبر 1948)

الف - العناصر التكوينية :

1 - الوسائل المستعملة :

يجب أن يكون الرأشى قد لجأ إما الى العنف أو التهديد ، وإما الى الوعود أو العروص أو الهبات أو الهدايا ، أو الى فوائد أخرى .

وتتحقق هذه الجريمة حتى ولو لم تقتصر بأقتراح من قبل الرأشى أو لم يعم المرتشى بأى معنى تحقيقاً لحاية الرأشى ، بل يكفي حدوث الواقعة على طلب الرشوة أو قيام الاتفاق عليها لتصبح الجريمة قائمة مجدة ، فالشخص الذى يكلف مثلاً بالمسمى للاستحصال على وسام لقاء آخر منفق عليه ، يؤاخذ بمفعول هذا العمل ولو أنه لم يكن قد طلب أو تناول أجره ، وذلك لجبرد حدوث مواعته على عرض الطامح بالوسام .

وتحذر الملاحظة أن تعبر (العنف) الوارد في هذا الفصل يشمل في معناه مدلول نفس التعبير الوارد في الفصول 231 و 267 و 400 وما يلبه . ويشمل كذلك العنف الخفيف المحدث في العبرة الأولى من الفصل 608

أما تعبير (التهديد) فيؤخذ على أوسع معانه بحيث لا يعبر شموله على معنى التهديد الوارد في الفصل 425 وما يلبه فقط بل يشمل كذلك نفس المدلول الواردة في الفصل 538 .

2 - الهدف .

يجب أن تهدف الفعلة إلى القيام بعمل محظور أو إلى الامتناع عنه . حريصا على ما جاء في الفصول 248 إلى 250 ، وفي التعليق عليها

أما بشأن المحاولة فموضوعها غير وارد طالما أن مجرد حدوث الطلب أو العرض أو الوعد ، كما هو الحال في الارتشاء ، يكفي لاعتبار الجريمة متممة ، حتى ولو اقترن الطلب بالرفض . للفد جاء في من الفصل 251 عبارة (سواء أكان للاكراه أو للرشوة نتيجة أم لا) (انظر قرار محكمة التمييز المؤرخ في 7 يوليو 1940)

ب- الأوصاف :

1 - الارتشاء

(أنه في ... ويتأرجح ...)

قد استعمل المصنف (أو التهديد أو الوعد أو الهبات أو الهدايا أو بريد أخرى) أو ، استجاب لطلب يهدف إلى الرشوة وذلك بدون اقتراح من جانبه لكي يستحصل من (...) ، (تعيين صنفه فاصيا أو موظفا عموميا أو محكما أو الخ ...) على القيام (أو الامتناع عن القيام) بعمل هو (تعيين العمل أو الامتناع) ، بالاكراه أو بالرشوة التي أتت (أو لم تأت) بنتيجة .

ما يشكل جبهة موصوفا ومعافا عليها ، حسب الحالات .

2 - أما بالفقرات الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة من الفصل 251 والفصل 256

2 - وأما بالفصول 249 و 251 و 256 من القانون الجنائي

وكمثال :

(أنه في .. ويتأرجح .. قد استعمل الهبات والهدايا ليستحصل من (...) الموظف العمومي على قيامه بعمل داخل وظيفته وغير مشروط بأحر وقد أدت الرشوة إلى نتيجة ، ما يشكل حجة موصوفة ومعافا عليها بالفقرة الأولى من الفصل 248 والفصلين 251 و 256 من القانون الجنائي

2 - استغلال الموهبة

(أنه في .. ويتأرجح ..)

2 - قد استعمل المصنف (أو التهديد أو الوعد أو الهبات أو الهدايا أو بريد أخرى)

2 - أو ، قد استجاب لطلب يهدف إلى الرشوة ، وذلك بدون اقتراح من حاضه وذلك لكي يستحصل من (...) على القيام بعمل ينسبه وساما (أو سلبا أو مكررا

الح . .) تمنحه السلطة العمومية (أو يبيته صيغة و الح .) وقد أدى الاكراه (أو الرشوة) أو (لم يؤد) الى نتيجة

مما يشكل حجة منصوفا ومعاقبا عليها بالفقرة الاولى من الفصل 250 وبالفصلين 251 من القانون الجنائي

- مع الطرف الكائن في أن () كان قاصيا (أو موظفا عموما أو موليا مركزا تمثيليا) .

وكنسال .

(انه في . . وناريج . . استعمل التهديد ليستحصل من (. .) على الغناء بعض يبيته حجة تمنحها السلطة العمومية ،

مع الطرف الكائن في أن (. . .) كان موظفا عموما وأن الاكراه لم يزد الى نتيجة

مما يشكل حجة منصوفا ومعاقبا عليها بالفصول 250 و 251 و 252 من القانون الجنائي

ثاء - العقوبات

انها عقوبات الارتشاء أو عقوبات استغلال النفوذ ، كما اثبت الى ذلك سابقا

ادن بالرائشي يخضع لعقوبة المترتبة ، أو القابلة أن تترتب على المرتشي . وهكذا فإن الرائي الذي يلقي اقتراحه الرقص ، في موضوع طلب استغلال النفوذ ، يتعرض للعقوبات المشددة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل 250 اذا كان موجهها باقتراحه الى القاضي أو موظف عمومي أو شخص مول لمركز تمثيلي

مع الإشارة الى أن أعمال لارشاء لا تدخل ضمن اختصاص محكمة العدل الخاصة لا اذا كان هناك استغلال نفوذ كما هو في الفصل 250 ، أو اذا كان هناك أعمال رشوة كما نصت عليها الفقرة الاولى والثانية من الفصل 248 ، ولا تدخل في اختصاص المحكمة المذكورة أعمال الرشوة المنصوص عليها في البند الثاني والبروح من الفصل 248 وفي الفصل 249

البند الرابع - احكام خاصة متعلقة بالرشوة واستغلال النفوذ .

أولا : - الفصل 252 : (اذا كان العرض من الرشوة أو استغلال النفوذ هو القسام بميل يكون حياية في القانون ، فإن العقوبة المقررة لتلك الحياية تطبق على مرتكب الرشوة أو استغلال النفوذ)

يبحث هذا الفصل في الحالات التي تكون فيها الحياية من الرشوة القسام

يصل يشكل حياية . كما لو كان التكليف معلما بارتكاب عمل من أعمال التزوير المنصوص عليها بالفصلين 352 و 354 . أو عمل من أعمال الانفاق المنصوص عليها في الفصل 242 .

وقد يبدو أن لهذا الفصل اردواحا مع الفصل 120 المطلق بتعدد الجرائم والذي يوجب بحالة تعدد الجرائم الحكم بعقوبة واحدة هي العقوبة الإشتد غير أن الامر يختلف . فالفصل 252 له حكمته المعبرة عن الفصل 120 ، المنطبق الآتي : أن الفصل 120 لا يجدر بالتطبيق إلا اذا كانت الجريمة تمت أو تمت محاولة تنفيذها ، في حين أن التشديد بالعقوبة الوارد في الفصل 252 يؤخذ به لمجرد تمت المراتدات على الرشوة (الطلب أو الموافقة ، أو أداء الهبات والهدايا) . يجب أنه ليس من الضروري أن تكون الحياية ، موضوع الرشوة ، قد تمت أو امتدأ الشروع في تنفيذها على ما جاء في الفصل 114 من أحكام المحاولة . فلننص على أن هدية قد أعطيت من أجل ارتكاب تزوير جنائي : بالفصل 252 واجب التطبيق حتى ولو لم يشرع بابتداء تنفيذ التزوير المذكور .

علما أن الفصل 252 المذكور يعاقب الراشي كما يعاقب الشخص المرتشي

الوصف :

يجدر أن يضاف إلى الأوصاف السالفة الخاصة بالرشوة واستغلال العود . ما يلي :

(مع الطرف الكائن في أن الفرض الذي أريد من الرشوة) أو استغلال العود) هو القيام بعمل تزوير جنائي (أو أي عمل جنائي آخر .. بقصى تعييبه .. كما يجدر أن يدرج الفصل 252 في حقل الفصول والنصوص القابضة ...

وكشال

(أنه في . . وبشايح . . وهو موظف عمومي . قد تسلم هبات وهدايا ليقوم بعمل من أعمال وظيفته وغير مشروط بأجر ، مع الطرف الكائن في أن الفرض من الرشوة هو ارتكاب فعلة تزوير بوسيلة وضع توقيع مزور . مما يشكل عملا مرسومًا بالجناية ومنصوصًا ومعاقدًا عليه بالمعقبة الأولى من الفصل 248 وبالفصلين 252 و 325 من القانون الجنائي

العقوبة :

هي العقوبة المقررة للجناية موضوع الرشوة أو استغلال العود مع الإشارة إلى أن محكمة العدل الخاصة ليست مختصة بالنظر وإخالة المصوم عليها في الفصل 252 .

بابا . الفصل 253 . (اذا كانت رشوة أحد رجال القضاء أو الأعضاء المحلفين أو قضاة المحكمة قد أدت إلى صدور حكم بعقوبة حيازة صيد منهم . فإن هذه العقوبة تطبق على مرتكب جريمة الرشوة)

لقد جرى بحث حكم هذا الفصل في معرض بحث الفقرة الثالثة من الفصل 248

- أنه يكون ظروفا مشددا لعقوبة الجريمة المصوص عليها في الفصل 248 . وبحول نوع الجريمة من حجة إلى حناية عندما يصدر القاضي أو العضو المحلف أو أحد أعضاء المحكمة ، سمحة معقول الرشوة ، حكما قاصيا بعقوبة حناية على منهم ما .

ولا يتناول البحث طعنا ، إلا القضاة المسنين لمحكمة ناطرة هي القضاة الجنائيين (كمحاكمة الجنايات أو محكمة العدل الخاصة ، أو المحكمة العسكرية أو محكمة الأحداث المتهمين بجناية) . فقضاء النيابة العامة مستبعدون عن الموضوع كما أشر إلى ذلك في بحث الفقرة الثالثة من الفصل 248 .

ويصعب لكن يتحقق الشدائد في العقوبة ، أن يكون هناك عقوبة جناية قد صدر الحكم بها فعليا . فلا مجال لتطبيق هذا النص إذا كانت المحكمة الجنائية قد أصدرت . بنتيجة الإحد بالظروف المحيطة ، عقوبة حجة . بل تطبق عندئذ ، الفقرة الثالثة من الفصل 248 .

الملاحظة أخيرا ، أن الفصل 253 يعاقب ، كما هو الحال في الفصل 252 ، كلا من الراشي والمرتشى .

الوصاف :

لقد سبق تباها في معرض بحث الفقرة الثالثة من الفصل 248

العقوبة :

إن العقوبة القابلة لتطبيق هي العقوبة المحكوم بها على المتهم في هذه الجريمة علما أن المقصود هو نوع العقوبة المحكوم بها لا مقدارها . وإصاحا لذلك ، إذا كان المتهم قد حكم بالسجن أيضا مدة خمس عشرة سنة مثلا ، فإن العقوبة الواجبة على الراشي والمرتشى تكون الحكم بالسجن أيضا ، ولكن ، مدة متراوحاة بين خمس سنوات وثلاثين سنة

ملاحظة : ليس لمحكمة العدل الخاصة أي اختصاص في النظر بموضوع الفصل

253

بابا . الفصل 254 - (كل قاضي أو حاكم إداري بحر لصالح أحد الأطراف

مبالاة له ، أو بحر صدره عداوة له ، يعاقب بالحبس من سنة أشهر الى ثلاث سنوات وعمرانه من مائتين وخمسين درهما الى ألف درهم)

ان ما يعنى المشرع المؤاخذه عليه هنا ، هو ليس تعريض القضاء والحكام الاداريين بسائق الرشوة وحرر المعام ، بل التحيز للعدل والتهوى والكره والعداوة

العناصر التكوينية :

ألف - يجب أن يكون العامل المؤاخذه ، فاصداً أو حاكماً ادنياً . فمفهوم كلمة (قاضي) يدل على كل قاض منسب الى السلطة الاداري أو العدلي ، وكل عضو من أعضاء المحاكم الاستثنائية أو محاكم الحق العام : مكلف بالمساهمة في إصدار قرار حكم قضائي . وأما مفهوم (المحاكم الاداري) فيشمل كل مؤتمن على سلطته عامة مؤهل لان يتخذ قرارا .

ولا شأن للمساعدين السابقين للمحاكم الاداريين والمكلفين بتهينة القرارات فقط ، فهم مستبعدون عن مفهوم هذا النص ولا تشملهم احكامه

باء - لا تكون الجريمة كائنة الا اذا كان هناك قرار قد اتخذه وصدر فعلاً اما بيان الرأي أو الإحساس به فليس يعتبر تكويني

ثاء - يجب أن يكون القرار قد اتخذه بسائق التحيز لمصلحة أحد اختصاصيين أو سائق الكره والعداوة صدره .

على أنه لما كان اثبات اعاطفة التي أملت القرار معقد التحقيق من الناحية العملية ، فإنه يدر أن طبقت المحاكم الفصل 254 .

الافصاف :

انه في .. وبما ريج .. وهو قاض (أو حاكم ادنى) قد اتخذه قرار المصحة أحد الطرفين بسائق المعايير ، (أو صدر مصلحة أحد الطرفين سائق العداوة) مما يشكل خنقة معاقب عليها بالفصلين 254 250 من القانون الجنائي .

العقوبة :

الحبس من سنة أشهر الى ثلاث سنوات وعمرانه من 250 الى ٢٠٠٠ درهم . مع حواجز تطسق الجرمات المقرر في الفصل 296 .

وان هذه الجريمة ليست داخلية في اختصاص محكمة العدل الخاصة

الفصل 255 - (لا يجوز مطلقاً أن ترد الى الراشئ الإساءة التي قدمها ولا ويمتها ، بل يجب أن يحكم بمصادرتها وتملكها جريمة الدولة)

مهما كانت طبيعة الرشوة . يتوجب مصادرة الاشياء المسلمة من طرف الرأى وتملكها هى او قيمها لحزبة الدولة .

ان هذا المدير الوفاى ، المنصوص عليه بصيغة احتمالية فى الفقرة لاولى من الفصل 62 ، سهل التحليل : فمن الناحية الاخلاقية ، لا يجوز تكمين الرأى من استرداد مال تآزل عنه تحقيقا لهدف احرامى . ومن الناحية القانونية ، قواعد القانون المدنى تسمح المداعة اصلا بالمال الذى بدل تعبدا لتعاقد مخالف للنظام العام .

ولا جدل فى أن مع الاسترداد ذو معقول قاصر على الرأى او على شركاهه ولو اقتصرا أن الاشياء أو المبالغ المستعملة فى سبيل الرشوة . كانت مسروقة أو محتلفة من طرف هؤلاء وعائدة الى شخص حسن النية وخالى العلافه بالرشوة فان حق المطالبة بها من قبل هذا الشخص واضح لا غمار عليه .

ثم ان المصادرة لا تتناول الا الاشياء التى تم تقديمها فلا يمكن ان يؤمر بها لمجرد أن تلك الاشياء كانت موضوع وعد أو اقتراف هذا الى أن تلك الاشياء تعتبر بمثابة المقدمة اذا تم احتجازها من أيدي المشارك فى جريمة الارشاة أو من أيدي الرأى نفسه قبل شروعه فى الارشاة ، مثل ذلك الشخص الذى عبرت معه صابطة الحدود على فائز ذهبة معدة للتهريب فتقرر مصادرتها . ان مصادرة تلك الاموال واردة مشروعة وقد أدد الشخص ذاته مشروعيتها سلفا اذ حاطب رجال الصابطة بقوله : (حبوها كلها ، انما اتركونى وشأى) .-قرار محكمة الميمبر المؤرخ فى 13 ديسمبر 1943 .

وأخيرا فان هنالك اجتهادا آخر لمحكمة التمييز يوجب المصادرة حتى ولو كان موضوع الرشوة مالا غير منقول . - القرار المؤرخ فى 15 اغسطس 1854 - على أن المرجع لدينا ، حسب صيغة النص الواردة فى الفصل 255 ان الشرع لم يلحظ سوى الاموال المنقولة بصادرة . (الاشياء التى قدمها ...)

الفصل 256 - (فى الحالات التى تكون فيها العقوبة المقررة ، طبعا لاحد فصول هذا الفرع عقوبة حنحية فقط ، يجوز أيضا أن يحكم على مرتكب الجريمة بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار اليها فى الفصل 40 من خمس سنوات الى عشر ، كما يجوز أن يحكم عليه بالحرمان من مزاوله الوظائف أو الخدمات العامة مدة لا تزيد عن عشر سنوات)

يطبق الحرمان المنصوص عليه فى هذا الفصل فى الحالات التى تكون فيها أعمال لرشوة أو استغلال النفوذ المقصودة فى الفصول 248 الى 254 ، مكمولة لجرائم حنحية . اما بشأن الاعمال التى تكون جرائم حنحية فان الفصل 248 من القانون الجنائى قد اعسر التجريد من الحقوق الوطنية متصلا بالمعربة لجائته رواجب تطهفه بحكم القانون دون الحاجة الى اسطق به فى الحكم ، وكذلك قال .

العمرتين السابعة والثالثة من الفصل 86 قد أجازتا الحكم بعدم الإحالة شريطة
جميع الوظائف والخدمات العامة مدة لا تزيد عن العشر سنوات

الفرع 5 - الشطط في استعمال الموظفين للسلطة ضد النظام العام

الفصل 257 الى 260

تبحث الفصول 257 و 258 و 259 في اساءه استعمال السلطة ضد النسخة العامة . والفصل 260 في امتناع المتولي للعهود العامة عن القيام بالخدمة المطلوبة بوجه قانوني مهم

البند الاول - اساءه استعمال السلطة .

الفصل 257 (كل قاص أو موظف عمومي يكلف أو يأمر أو يحمل غيره على أن يكلف أو يأمر باستعمال القوة العمومية أو تدخلها ضد تعيد فادرن أو تحصيل حباية مقرررة بوجه قانوني أو ضد تعيد اما أوامر أو قرارات قضائية واما أى أمر آخر صادر من سلطة شرعية ، يعاقب بالحس من سنة الى خمس سنوات

ويجوز علاوة على ذلك ، أن يحكم على مرتكب الجريمة بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في الفصل 40 كما يحور الحكم عليه بالحرمان من مباشرة جميع الوظائف والخدمات العامة مدة لا تزيد على عشر سنوات ،

يعاقب هذا النص المنحة المرتكبة من مقل القاصى أو الموظف العمومي الذى يكلف أو يأمر ، أو يحمل غيره على أن يكلف أو يأمر ، باستعمال القوة العامة ضد تنفيذ قانون أو تحصل حباية أو تنفيذ أوامر صادرة عن سلطة مختصة .

وتختلف احكام هذا الفصل عن الفصول 233 و 234 و 235 في أنهم ، لا تطبق الا في حالة التواطؤ المدر بين مجموعة من الموظفين اما احكام فصلها فتتعلق على التصرف المنعرد الذى يستعمل فيه الموظف السلطة العامة ضد تعيد القوانين أو الاوامر الشرعية .

الف - العناصر التكوينية :

1 - صفة الماعل

يعتضى أن يكون الماعل قاصبا أو موصفا عموميا ، والا فكون الفعل المرتكبة بساه انتحال الوظائف المصوص عليه في الفصل 38

2 - التكليف أو الأمر .

يعتصى أن يكون الفاعل قد وجه تكلفا أو أصدر أمرا . أما بطريقة مباشرة
وأما بحمل غيره على استعمال القوة العامة .

3 - يجب أن يكون الموضوع الأمر أو التكلف داخلا ضمن اختصاص
الفاعل الآخر .

4 - يقتضى أن تكون الفاية من الأمر والتكليف - استعمال القوة العامة
لوقف تنفيذ قانون أو وقف تحصل حماية مشروعة أو وقف تنفيذ أوامر وقرارات
قضائية ، أو أية أوامر أخرى صادرة عن سلطة شرعية

باء - الوصف :

فيه في ويناريح .. وهو فاس (أو موظف عمومي) ، قد كلف (أو أمر أو
حمل غيره على التكليف أو الأمر) ، باستعمال القوة العامة (أو تدخلها) ضد تعدد
أوامر قضائية ، أو ضد تنفيذ أمر صادر عن السلطة الشرعية) . مما يشكل حجة
مخصوصا ومما عليها بالعصل 257 من القانون الجنائي .

ثاء - العقوبات .

الحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات ، (بدون غرامة)

وحوار تطبيق الحرمان من الحقوق المشار اليه في الفصل 40 لمدة مبروحة من
خمس وعشر سنوات ، وكذلك الحرمان من مزاولة الوظائف والخدمات العامة .
الواردة في الفقرة الثانية من الفصل 257 .

ثالث - العذر المفي .

العصل 258 : (إذا ثبت العاصي أو الموظف المبرومي أنه تصرف بناء على أمر
من رؤسائه ، في نطاق اختصاصاتهم التي يجب عليه طاعتهم فيها ، فإنه يمتنع
عن معصية من العقاب . وفي هذه الحالة تطبق العقوبة على الرئيس الذي أصدر
الأمر وحده) .

يوجب على القاضي أو الموظف كلما يستطيع الاستفادة من أحكام العذر المسمى
أن ثبت أنه تصرف بناء على أمر من رؤسائه في نطاق اختصاصاتهم التي يجب
عليه ولا عذر له إذا كان عالما بأن الأمر الصادر إليه يتجاوز تلك الاختصاصات

على أنه، إذا تحققت شروط العذر فإن العقوبة المردوعة عن المأمور تلحق بمعدته
مباشرة .

وتجدر الإشارة إلى أنه لما كان الفصل 145 نص على حوار الحكم بدبر وقائي
على الشخص المسبب من العذر المفي . فإنه لا بد من إحالة قصة هذا الشخص إلى

قضاء الحكم الذي يملك وحده حق تقدير ماحسه العذر وحق الرضاى بقرار الاعفاء .
عند الاعتناء بالمدر الوفاى المسار اليه

هامم الظروف المشددة .

الفصل 256 : (اذا كان الامر او التكليف سببا مباشرا فى فعل يعد حيايه
فى القانون ، فان العقوبة المقررة لذلك الحاية تطبق على مرتكب الشطط فى استعمال
السلطه) .

اذا نشأ عن الشطط فى استعمال السلطه حرم جاني . كما لوصل الشخص
اساء استعمال القوة صده ، فان العقوبة المقررة لحاية القتلى سرتت عمدتد على
مرتكب الشطط المصوص عليه

أما مايتعلق بوصف التجريم فيحدر أن يضاف الى الوصف الوارد عن حرية
الفصل 257 ، ما يلى

(مع الظرف الكائن فى أن الامر (او التكليف) كان سببا مباشرا فى ويوع
حناية القتل ، (مثلا) ، مما يشكل حناية منصوصا ومعابا عليه فى الفصول
257 و 259 و 293 من القانون الجنائى .

البند الثانى - فى الامتناع عن الخدمة المتوجبة قانونا .

الفصل 260 : (كن قائد أو صابط أو صابط صف من القوة العموميه رضى
أو امتنع عن استخدام القوة الموجودة تحت امرته ، بعد أن صدر له تكليف من
السلطة المدنية بوجه قانونى يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر .)

ان للسلطة الشرعية فى بعض الحالات المعينة بالقانون ، أن تكلف مامورى القوة
العامة بالقيام ببعض المهام . فالامتناع عن اداء تلك المهام المتوجبة قانونا يعاقب
عليه ضمن الشروط التالية .

الف - العناصر التكوينية :

1 - صعه المكلف .

يجب أن يكون التكليف موجها الى قائد أو صابط أو صابط صف من القوة العموميه
وتشمل هذه التماير الثلاثة كل الرؤساء أو مامير التمعيد فى القوة العامة أى .
القوى المسلحة والقوى الاصافية والشرطة والدرك (الحدرمة) .

2 - قانونية التكليف

لكى تتكون الحرسه يجب أن يكون هالك تكليف قانونى ، أى تكليف صادر
عن مرجع محصى وسلطة مدنية مؤهلة بحكم القانون واللائمة العامة (انظر تشا
وكلاء الدولة العامي ورؤساء النيابة ، وقضاة التحقن وصباط الشرطة الصانه

الفقرة الأولى من الفصل 21 والفقرة الثانية من الفصل 47 والفقرة الأخيرة من الفصل 65 من قانون المسطرة الجنائية) .

3 - الرخص أو الامتناع .

لا تملك السلطة المكلفة (بالفتح) حق تقدير مدى مأسسة التكليف انضاد بها أو حق مناقشة موضوعه . واحيها ، اطاعته وتنفيذه .

على أن التأخير في التنفيذ لا يعبر بمناسة رخص أو امتناع حتى ولو كان ناشئا عن افعال خطير فلا يخرج في مسؤولية صاحبه عن اطار التدابير الملكية اما اذا تصادى التأخير بحيث تجاوز الحد الطبيعي وسهل حدوث الاضطرابات . فانه يؤاخذ عليه ويصبح بحكم الرخص أو الامتناع المخصوص عليه

ولا يستطع - مدنيا - الشخص المكلف أن يتدرع بأوامر رؤسائه في سبل تمريره رخص التكاليف أو تمرير الامتناع عن تنفيذه على أن الفصل المحدد وعة تلك الاوامر ومدى تأثيرها على تصرف المكلف ، يعود للتقرير الذي يراه قضاء الحكم على ضوء الفقرة الأولى من الفصل 124 من القانون الجنائي .

١٠ - الاوصاف .

انه في ... وساريج ... وهو قائد (أو صابط أو صابط صعب) من القوة العمومة ، وبعد أن صدر له تكليف من السلطة المدنية بوجه قانوني ، قد رفض استخدام القوة الموحدة تحت امرته .

أو ، انه في ... وشارنج .. ، وهو قائد امسح عن (استخدام القوة الموجود تحت امرته .

مما يشكل حجة مصوصا ومعامتا عليها بالفصل 26١ من القانون الجنائي

ثام العقوبات .

الحبس من شهر واحد الى ستة أشهر .

مع الإشارة الى أن القاعل يحصع . اذا كان عسكريا . للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية وفيما للفصل الثالث من قانون العدل العسكري .

الفرع 6- في مراولة السلطة العامة قبل أوانها أو بعد زوال الحق في مباشرتها الفصلان 261 و 262

البند الأول- مزاولة السلطة العامة قبل أوانها .

الفصل 261 : (كل قاض أو موظف عمومي يلزمه التعاون باداء سبي مهمة بدا في مزاولة مهامه قبل اداه تلك اليمين ، في عر حالة الضرورة يعاقب بالمرامه من مائة وعشرين الى خمسمائة درهم)

يعاقب هذا الفصل العاصي أو الموظف العمومي الذي نداء في مزاولة مهامه قبل أداء اليمين الموحدة قانوناً

ومن المعلوم أن العصاة حاصرون لأداء اليمين المخصوص عليها في القسم 3 من النظام الأساسي لرجال القضاء ، ومنهم بعض ثبات من الموظفين المخصصين بامكان و سلطة مباشرة على الجمهور ، فانهم حاصرون كذلك لأداء اليمين المنكفة المخصوص عليها في تطهير المذبح في 4 جمادى 1332 (أول مايو 1914) المعدل والمسمى بالتطهير المورخ في 27 ذي الحجة 1367 (25 يونيو 1957) الخاص بيمين الموظفين المورخ في 15 أغسطس 1957

الف - العناصر التكوينية :

- 1 - يجب أولاً أن يكون الموظف ملزماً بأداء اليمين
- 2 - ثم يجب أن يكون قد تشرع في وظيفته قبل أداء تلك اليمين
- 3 - ويتعيّن أن يكون هناك ما يوجب مسؤوليته في تعصّره عن القيام بأداء اليمين فالموظف الذي يباشر واجب عمله ، قبل تاديت اليمين - ، بإساق ظروف قاهرة أو بأمر من رؤسائه ، لا يتصمّع طبعاً للمسؤولية والعقوبة .

باء - الوصف -

أنه في .. وتاريخ .. وهو قاص (أو موظف عمومي) ملزم بأداء يمين مهنة قد بدأ في غير حالة الضرورة ، بمزاولة مهامه قبل أدائه تلك اليمين .

ثاء - العقوبة -

غرامة من 120 إلى 500 درهم

البند 2 - ممارسة السلطة العامة بعد زوال الحق بها -

الفصل 262 : (كل قاص أو موظف عمومي فصل أو عزل أو أوقف عن مزاولة وظيفته أو حرم من توليها ، وأحبط بوجه رسمي بالقرار الصادر بذلك تم التبر في مباشرة أعمال وظيفته ، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وعبرة من مائتين إلى ألف درهم .

ويعاقبون بنفس العقوبة الموظفون العموميون المسجون أو الموقوف . إذا استمروا في مباشرة مهامهم بعد زوال الصفة التي حولتهم إليها

ويحوز علاوة على ذلك ، أن يحكم على مرتكب الجريمة بالحرمان من صائره جميع الوظائف أو الخدمات العامة ، مدة لا تزيد على عشر سنوات)

تتكون هذه الحرية من استمرار العاصي أو الموظف العمومي بممارسة أعماله
والى عنه حق القيام بها

وترمى الغاية من عيوبها الى منع معارضة أوامر السلطة المركزية أو العيرص
لهيئتها . فقرار الزل المتحد وفقا للقانون والسلح الى الموظف حسب الاصول . واجب
الحرمة والسعيد تحت طائلة العقاب المنصوص عليه بهذا الفصل . (هذا) حكاه
التمييز المؤرخ فى 19 اكتوبر 1886 رقم 364 .

الف - العناصر التكوينية :

1 - صفة العاقل

يجب أن يكون العاقل قاصدا ، أو موظفا عموميا بالمعنى المقصود فى الفصل 24
نقد أو صحت الفقرة الثانية من الفصل 262 أن المقوسمة تطبق على كافة الموظفين
الذين يساهمون فى عمل من أعمال المولة والإدارة ، وحتى منهم من كان موظفا فى
أحد الملحقات أو المديريات أو عضوا فى أحد مجالسها الإدارية

2 - تجريد الموظف من مهامه

لقد أورد النص : الفصل والعزل والإيعاف عن مزاولة الوظيفة أو الحرمان من
توليها . ويجب كذلك اصابة التسريح . والإحالة على الاستبعاد أو القاعد والاستقالة
المقبولة بشكل قانوني . (قرار محكمة التمييز المؤرخ فى 26 فبراير 1948 رقم 66)

وهالك مسألة تنشأ عن الحالة التى يكون فيها التجريد من الوظيفة حاصلا
للإطلاق . هل تعتبر المناصرة على العمل المستند على إطلاق قرار التسريح . حرية
معاقبة عليها ؟ = بالنظر لعدم وجود اجتهاد لمحكمة التمييز فى هذا الشأن ، من
الراجح المستصوب الاحد بنظرية العلامة (عارسون) القائلة بان كون قرار التسريح
باطلا وخاضعا للإلغاء لايسع اعتبار المناصرة على العمل . رغم تلغ قرار التسريح
حرية واقعة . ذلك أنه يترتب على الموظف فى الاصل ، الرضوخ والطاعة للقرار
الصادر عن السلطة العامة ، على أن يبقى له اذا شاء حق المراجعة فى سبل ابطال
ذلك القرار .

ولا بد عند الاقتضاء ، من الرجوع الى رأى المجلس الأعلى فى حل مسأله
هذا الموضوع .

أما بشأن الحرمان القانوني المنصوص عليه فى هذا الفصل ، فليس المقصود
به الحرمان الوارد فى الفقرة الأولى من الفصل 36 وفى الفصول 37 و 38 و
الحرمان المنصوص عليه بالفصلين 26 و 40 وفى البند الثامن من الفصل 61 من
القانون الجنائي .

ولا أهمية لما اذا كان قد صدر قرار باحلال شخص محل شخص آخر

أم لا . فلا يرد ان يزعم النحصى المشرح الذى أصبح جارحا عن نطاق المؤسسة انه استمر على وظيفته منها لعدم محيى حلف له وعمره منه على تسير العمل وعدم توقيفه

3 - الاخطار الرسمى .

فيما عدا الحالة المرحوبة فى العقرة الثانية والمعلمه بالموظفين المنحيين أو الموقتين الذين تنتهى صلتهم بمجرد انتهاء المهمة الموكولة اليهم ، فان الموظف لايصبح للعقوبة الا اذا تم تليفه رسما القرار القاضى بنسحيته عن وظيفته ولا يعتبر هذا التليخ قانونيا الا اذا تم اليه بالذات . (قرار محكمة الميبر المؤرخ فى 19 ديسمبر 1959 رقم 68 ، وقرارها المؤرخ فى 11 نوفمبر 1960 رقم 99) .

والاعلان فى الجريدة الرسمية لامتد كافا ولا يحقق عاية السليخ المقصوده بهذا الفصل . ذلك ان التليخ على صفحات الجريدة الرسمية لايجعل نافدا بالسنة للأفراد سوى الاعمال والمقررات الادارية المتخذة لصالح عام أو لطابع جماعى .

وعلى هذا نطالما أن الموظف النافع للفة الميعة فى العقرة الاولى من الفصل 262 لم يتسلم بالذات السليخ الرسمى لقرار العزل أو التسريح ، يطل معتبرا وكأنه جاهل لذلك القرار ولايمكن أن تم بحقه أية ملاحقة من جراء مثابرتة على وظيفته .

أما فى الحالة التى يكون فيها قرار التسحة ، أو قرار الحرمان من مزاولة الوظيفة ، صادرا عن محكمة محتصة وفقا للعصدين 26 و 40 والبند الثامن مسن الفصل 61 فيكون التليخ واقعا وقانونيا اذا كان قد تم تفهم قرار الحكم وحضوريا بمواجهة الموظف ، أو بحالة الحكم التيايى ، اذا تم تليفه اليه وفقا للاصول المبينة فى العصدين 273 و 285 من قانون المسطرة الحائية .

مع الملاحظة أن المسع من المزاولة لايطبق الا اذا كان قرار الحكم الجرائى قد أصبح قطيعا وزال امكان الطعن فيه ، أو . فى حالة قابليته للاستئناف اذا كان مقترنا بالتنفيذ الموقت المصوص عليه بالفصل 384 من قانون المسطرة الحائية . ذلك التنفيذ الموقت الذى يمكن اتخاذه فى كل مادة صححه وفقا للتعديل الوارد فى الطهير المؤرخ فى 18 سبتمبر 1962

4 - الفعل المادى فى الاستمرار على مساره الوضعة

يجب لكى تتكون الجبرية أن يكون الموظف المسحى قد استمر فى مساره اعمال الوظيفة التى نحي عنها .

فصام كوميسير البوليس بحرى مرل أو مسكر به - ع - ، سكر الحرسه المعاقب عليها ومثله الباشا المعزول الذى يرأس اجتماع لجنس لىلى

مع الملاحظة أن هذه الاعمال تشكل مدارا لتطبيق العقوبة المقررة في المصنف
و ما يليه

5 - النية الاحرامية .

مهيا كان الدافع الذي حدا بالموظف المحي ، فان مجرد مباشرة أعماله تحت
الوظيفة ، رغم حصول العلم الرسمي لديه بانتهاء مهامه فيها . كاف لتكوين الجريمة
المنصوص عليها .

الوصف .

انه في . . وبساريج . . وهو فاحي (أو موظف عمومي) معصوي أو معزول . أو
موقف عن مراولة وظيفته ، أو محروم من توليها ، أو محال على التقاعد أو الاستبعاد
أو مستقيل (قد استمر . بعد تسلمه احطارا رسميا بمزله . في مباشرة أعمال
وظيفته ، أو هو موظف عمومي مستخپ (أو مؤقت) قد استمر في مباشرة أعمال
وظيفته ، بعد الزوال القانوني لمهنته فيها .

ما يشكل حجة منصوما ومعاقبا عليها بالفصل 262 من القانون المطاى

ثاء العقوبات .

الحبس من ستة أشهر الى سنتين ، وغرامة متراوحة بين 200 و 1000 درهما
مع الجواز في تطبيق الحرمان من مزاوله الوظائف والخدمات العامة لمدة لا تزيد
عن عشر سنوات .

علما أن لهذا الحوار تعللا واردا : وهو انتفاء ما يسمح عودة الموظف المستعيل
الى سلك الوظائف العامة .

الباب الرابع

في الجناية والجنح التي يرتكبها الافراد ضد النظام العام

الفصول 263 - 292

الفرع 1 - اهانة الموظف العمومي والاعتداء عليه .

الفصل 263 - يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وعرامة من مائتين وخمسين الى خمسة الاف درهم ، من اهان أحدا من رجال القضاء أو من الموظفين العموميين أو من رؤساء أو رجال القوة العامة أثناء قيامهم بوظائفهم أو بسبب قيامهم بها ، بأقوال أو اشارات أو تهديدات أو ارسال اشياء أو تسليمها أو بكتابة أو رسوم عبر علبة وذلك بقصد المساس بشرفهم أو شعورهم أو بالاحترام الواجب لسلطتهم)

العناصر التكوينية :

- 1 - الفعل المادى للاهانة
 - 2 - قصد الفاعل الرامى الى المساس بشرف الشخص المهان أو بشعوره أو بالاحترام الواجب لسلطته .
 - 3 - صفة الشخص المهان
 - 4 - كسفة ارتكاب الجريمة : بالأقوال أو الاشارات أو التهديدات ، أو بأشياء أو تسليمها ، أو بكتابة أو رسم غير علميين . - (علما أن الاهانة بكتابة أو برسم معين تشكل حجة صحفية معاقبا عليها بالفصل 44 وما يليه من الطهير رقم 378 I.58 المؤرخ في 3 جنادى الاول 1378 (و 15 نوفمبر 1958)
 - 5 - كون الاهانة مرحلة اثناء القيام بالوظيفة أو سبب القيام بها
 - 6 - توصل الشخص المهان بها .
- لم يعرف القانون الاهانة ، ولكنه بتوصيحه قصد المصدى قد مكن من تمييز الطابع المهنى فى الكلمة أو الاشارة أو الكتابة الموجهة ضد الشخص المهان . ويمرر تقدير الواقعة للمحكمة النافذة فى القضية .
- ويجب مبدئيا أن يكون قد تم تلمى المهان الاهانة . غير أن الاحتمال يحذر معاقبة الاهانة الموجهة أو المتلعة بطريقة غير مباشرة عندما تأكد المحكمة أن الصادر الصادر أمام شخص ثالث قد بطن بها صاحبها برغبة انتقالها ووصولها عن طريق سامعها الى الشخص المهان ، خاصة اذا كان المحاطب على صلة شخصية مع المهان . تستلزم وتحمى الملاءة ما قبل بحقه .

ولم يهدف القانون الى حماية الموظف من الإهانة بصفتها الموظف شخصاً عادياً بل أساساً قصد درء الإهانة عنه اذا كانت موجهة اليه أثناء قيامه بوظيفته او بسبب قيامه بأعمال وظيفته .

وهي لا تكون موجهة اليه أثناء قيامه بوظيفته ، الا اذا توجهت اليه بصفته تلك واثنا قيامه بالأعمال الداخلة ضمن اختصاصه ، ويحدد هذا المصريح بين مختلف الأشخاص المهائين أثناء قيامهم بالوظيفة ، فمقاص السياسة العامة يعتبر ممارساً وظيفته أثناء رعايته شؤون الحق العام ومقتضياته أى فى كل وقت وحلال ساعات الدوام الرسمي أو خارجها ، فى حين أن رئيس المحكمة لا يعتبر بحالة ممارسة الوظيفة الا اذا كان قائماً بالتمام عمل معين من أعمال وظيفته ، وإما بالنسبة لرجال الشرطة الذين يتربص عليهم الواجب الدائم فى ممارسة الرقابة والسهر على الجمهور وعلى الأمن العام ، فهم معتبرون قائمين بالوظيفة بمجرد أنهم ملحقون بخدمتهم

على أنه يكفى أن تكون الإهانة الموجهة الى العاصي أو الموظف قد توجهت لاحدهما بصفته قاصداً أو موطئاً لكى تخضع للعقوبة المقررة .

ولقد رأى الاجتهاد أنه يمكن أن تتوجه الإهانة الى موظف سابق بسبب موقف كان اتخذته أثناء تعاطيه الوظيفة سابقاً ، ورأى بالتالى وجوب معاقبة الإهانة فى تلك الحالة لأنها مسببة عن الوظيفة الممارسة .

عينت الفقرة الاولى من الفصل 224 الأشخاص القابلين للحماية القانونية من الإهانة ، فأثرت على ذكر الفضاة والموظفين العموميين . غير أن النص لم يقتصر على هؤلاء ، وكان باستطاعته أن يترك لمفعول الفصل 224 أثره ومداه ، بل ذكر أيضاً من قبيل المثال لا من قبيل الحصر ، رؤساء القوة العامة ورجالها . وهم بين الموظفين اقربهم تماساً مع الجمهور واكثرهم تعرضاً للإهانة المحتملة .

وجاءت الفقرة الثانية من الفصل ، بتشديد على عقوبة الإهانة الوازنة أثناء انعقاد المحاكمة ، واصافت الى حماية رجال الفضاة حماية الاعضاء المخلفين من هيئة المحكمة . على أنه من الطبيعي أن يكون هؤلاء محميين أيضاً بمفعول الفقرة الاولى الا أنهم مشمولون بمفهوم عبارة (الموظفين العموميين) الواردة فيها باعتبارهم ، على ما جاء فى الفصل 224 ، موهودا اليهم مباشرة وظيفة قضائية موفقة يساهمون فيها بخدمة الدولة .

أما بشأن العمد فانه يعدم عنصره بحالة ما اذا كان الفاعل حاملاً لصيغة الشخص المهان . ولكن ، فى غير هذه الحالة ، تعتبر الجريمة واقعة بمجرد قيام قصد الإهانة لدى الفاعل وادعاه على توجيهها

على أنه يقتضى لامكان تقدير خطورة الإهانة أن ترفع فى بعض الحالات وصعوبة الفاعل النفسية ودرجة ثقافته ومستوى تهذبه . ولكم تضمنت عبارة مغلقة ومصغولة سهمياً مريراً من المهانة ، فى حين ان عبارة معانلة صادرة عن رجل بسيط تترى حالة فى صحتها من قصد الإهانة والايداء لم يدر فى حله صاحبها أنها قاسية للإساءة

ويمكن أن يكون وصف التجريم كما يلى

انه فى . . . وبتاريخ . . . وفى كل حال منذ وقت غير متعادم ، قد اعاد السرطى

السيد (. .) أثناء عام الاجر بوظيفته ، اد قال له (نعين الكلمات) . (أو احبري له . . تعني الاشارات) . أو (هددته بالشكوى علمه الى رؤسائه) .

وأخيرا بعد أبحاث العمرة الثالثة من هذا الفصل أن تأمر محكمة القضاء وفقا للفصل 48 بنشر حكمها وإعلانه . بالطريقة التي تحددها . على بقعة المحكوم عليه ، بشرط أن لا تتجاوز هذه البقعة الحد الأقصى للقرامة المسطرة في الفقرة الأولى الفصل 264 .

لقد أعطى هذا الفصل طابعا قانونيا لاجتهاد قديم محسده بالصيغة التالية (يعتبر اهانة ، ويماعب بهذه الصفة ، قيام أحد الأشخاص بتبليغ السلطات العامة عن وقوع جريمة يعلم بعدم حدوثها أو بتقديم أدلة زائفة معطلة بحرية حيالية أو التصريح لدى السلطة القضائية بارتكابه جريمة لم يرتكبها ولم يساهم في ارتكابها)

مع العارق أن الاجتهاد المشار اليه كان يشترط أن يكون التبليغ عددا الى حمل السلطة على اجراء تحريات حالية من السجعة يكون وضع السلطة بنبيجتها مزريا ومحلا للسجيرة .

على أن العملة اياها لا تشكل في الواقع الا حرية غير عمدة بدون أثر أو مسؤولية جزائية اذا لم يثبت أن صاحب التبليغ قصد تعريض الموظف أو السلطة لتحريات فاشلة موجهة لهرء الجمهور .

وفيما عدا هذا العصر العمدي فلا شأن للدافع على ذلك الاحبار الكاذب سواء كان باعثة الرعة في استلعات النظر أو استشارة الاهتمام أو دخول السجن لهوس خاص اما العناصر التكوينية فهي :

- 1 - العمل المادي بالتبليغ أو التصريح أو تقديم الادلة الزائفة
 - 2 - علم الفاعل بكذب تليفه وتصريحه أو زيف ادله .
 - 3 - القصد الاجرامي - (ولا يكون في الامر جريمة اذا كان الفاعل دافعا حسن نية نصحة احبائه أو تليفه) -
- ويمكن أن يكون وصف التحريم كما يلي .

انه في . . . وبتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم بعد اجبر الدرك عن حرم سرقة السيارة العائدة اليه في حين أنه كان يعلم أنها كانت مستعملة بموافقه من طرف شخص ثالث .

الفصل 265 :

يشير هذا الفصل الى أن اهانة الهيئات المنظمة معاقب عليها طبق أحكام الفقرتين الأولى والثالثة من الفصل 263

ويعهم من الهيئات المنظمة محاكم الاستئناف والمحاكم ، المحوسر النعمة والبحرية والحوية ، الادارات العامة المجلس الأعلى للقضاء ، المجالس .

ولكى تتكون الجريمة يجب أن يكون هدمها الهينة بمرمها ، لا يحسوا منها
أو بعض أشخاص منتبذين إليها . ولا شرط أن يكون تعيينها من قبل القاعل قد
جرى بالتسمية بل يكفي حصول تعيينها عن طريق الاستدلال الخارج

على أنها من الواقع جريمة فلما تقع بشكل مسطح على أحكام هذا الفصل .
ذلك لأنها غالباً ما ترتكب بكيفية تختلف عن الكيفية المبينة في الفصل 263 .
وتقع من خلال خطاب أو معاملة عامة فتشكل (الصريح العلني) المخصوص عنه
بالظهير رقم 1.58.378 المؤرخ في 3 جمادى 1378 (و 15 نوفمبر 1958)

وبالطرق لازدواجية البصير تقضى الإشارة إلى أن الفصل 263 لا يطبق إلا
إذا كان انقاع الجريمة قد تم بأحدى الكيفيات المحددة تعديدياً في الفقرة الأولى
منه .

الفصل 266

يعتبر هذا الفصل الأفعال المحددة فيه مبالغة للإهانة وخاصة للعقوبات
المقررة في الفترتين الأولى والثالثة من الفصل 263 :

ألف - (الأفعال أو الأقوال أو الكتابة العلنية ، التي يقصد منها التأثير
على قرارات رجال القضاء ، قبل صدور الحكم بغير القابل للطعن في قضية ما)

أن تطبق هذا النص يعنى الدقة والرعاية الخاصة لأنه يشتمل على مداه
على أعمال متعددة مختلفة .

إذا يمكن أن تتكون تلك الأعمال من مساع مذولة شخصياً مع العصاة وتهدف
إلى تخويفهم أو إلى اغرائهم بمقارب في ذلك حدود الرشوة أو الإهانة . أو حتى
العنف أحياناً . ويمكن أن تتكون تلك الأعمال أياها من مظاهرات عنيفة تقارب
المطاهرة الصامتة تارة وتشكل الفتنة تارة أخرى .

كما يمكن أن تتجلى في عبارات هي بمثابة خطابات حقيقية ترمي إلى إهانة
قسم من الأهلين صد قرار حكم محتمل الصدور لوجهة ما ، وذلك للضغط على
الحكمة كيما تبدل وجهة الحكم تلك ، تحت وطأة الخشية من لاضطرابات

كما يجوز أن تتجلى أيضاً بقالب حملة صحفية

أما العناصر التكوينية فهي

- 1 - الواقعة المادية الكائنة في أعمال أو عبارات أو كتابات علنية
- 2 - الهدف المقصود : الضغط على وجهة قرار القضاء
- 3 - الظرف الكائن في كون تلك الأفعال حدثت قبل صدور القرار من تعال
للطعن

4 - النية الإحرامية

يشترط أن تكون الكتابة عنيفة . فلا عووبة في هذا الفصل على إرسال
خطابات مملعة ومفعلة إلا أنه يمكن أن تضمن الكتابة في الخطب تهديدات مثلاً
فتتخصم للملاحاة بحرم الإهانة .

ويصح من صيغته (قبل صدور الحكم غير القابل للطعن في نفسه ما) . انه يجب أن تكون محاولة التأثير على القضاء فاصلة قضائية معينة . فلا يصح العقوبة المبنية الضمنية مثلا ، القائمة على أساس تسي وجهة عامة في موضوع عام ، كالحملة ضد مبدأ الإعدام في العقوبة .

أما وصف التحريم فيمكن أن يكون :

انه في .. وبما يرجع ... وفي كل حال منذ زمن غير متقدم ، وفي ظرف لم تكن فيه القضية معضلة بقرار غير قابل للطعن ، قد قام بإلقاء حطاب في (ظروف) يتضمن قرارات (تعيينها) ، وفصد منه التأثير على قرار رجال القضاء .

باء - (الأفعال أو الأقوال أو الكتابات الضمنية) التي يفصد منها تحقير المقررات القضائية ، ويكون من شأنها المساس بسلطة القضاء أو استقلاله)

الموضوع يتعلق اما بأعمال تهدف الى إزراء القضاء وتحطيم قيمته ، أو بأعمال مبنية على الانتقادات الموجهة ضد القرارات الصادرة ، يفصد التاثير على القضاء بالسبب للقرارات المقبلة .

ومن الطبيعي أن لا تدخل في مدار تطبيق هذا الفصل الانتقادات الموضوعية والتعليقات العلمية الواردة بشكل محدد عن القصر ، من قبل القضاة ورجال القانون .

أما العناصر التكوينية فهي

1 - الواقعة المادية الكائنة في أفعال أو عبارات أو كتابات علمية

2 - الهدف المقصود : تحقير قرارات المحاكم

3 - النتيجة المستهدفة : المساس بسلطة القضاء باستقلاله

4 - النية الإحرامية .

ويكفي أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد قام ، بواسطة كتابات علنية (تعيينها) ترمي الى المساس بسلطة القضاء (أو باستقلاله) ، يصل تحقير المقررات القضائية الصادرة عن (تعيين المحكمة)

الفصل 267 :

يعاقب هذا الفصل من ثلاثة أشهر الى سنتين : (من ارتكب عمدا أو اعتداء على أحد رجال القضاء أو الموظفين العموميين أو رؤساء أو رجال القوة العامة أثناء قيامهم بوظائفهم أو بسبب قيامهم بها)

(المص) يفرض عدما أو شراسة أو إهانة مسعلا بصورة مباشرة على جسم الضحية .

أما (الإعتداء) ، فيعني كل أنواع العنف الجسدي وكافة الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الشخص المعتدى عليه والتي ترمي إلى التأثير عليه أو إبدائه من دمه أن يكون حصة عرضة مباشرة لها . كالرمي بقذبة الشرطي أرضاً ، أو السراع وسامه من صدره أو البصق على قدميه .

أما العناصر التكوينية فهي :

- 1 - صفة الشخص الذي توجه ضده العنف أو الإعتداء .
- 2 - كون تلك الحجة قد وقعت عليه إساءة قيامه . أو بسب قيامه بوظفه
- 3 - الواقعة المادية .
- 4 - النية الإجرامية

أما العذر المخصص الناشئ عن الاستعزاز بالنسبة للعنف والإعتداء الواقعين على الأشخاص العاديين فلم يشمل القانون معموله على العنف والإعتداء الواقعين على الأشخاص المحميين بالفصل 267

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

أنه في .. وبنازح .. وفي كل حال مند وبت غير مدعاهم . وجه ضرباً مدعواً ضد الشرطي (.) أحد رجال القوة العامة أثناء قيامه بوظيفته . وقد جاء في الفقرات التالية من الفصل 267 تعداد أربع زيادات للمعونة بسبب الظروف المشددة :

الف - عندما يترتب عن العنف إزاحة دم أو حرج أو مرض أو إذا ارتكب مع سبق الإصرار أو النرصه ، ضد رجال القضاء أو الأعضاء المحليين بالمحكمة أثناء الجلسة فإن الحس يكون من سنتين إلى خمس سنوات

ويسهدف لأحكام هذه الفقرة ثلاثة اختراصات محتلفة

1 - النتائج الناشئة عن العنف :

(إزاحة الدم أو الحرج أو المرض) . وليس شرطاً أن يكون الحرج أو المرض قد أديا إلى التعطيل عن العمل . ولا شأن ، بحالة حدوث ذلك التعطيل .

على أنه بالرغم من أن الأمر متروك لتقدير قاضي الموضوع فاسه لا يجوز التوسع في تأويل النص بحيث يؤخذ مثلاً الرعااف الناشئ من صفة عادية . بمثابة إزاحة الدماء ؟

2 - الطرف الكائن في أن الجريمة ارتكبت مع سبق لإصرار والنرصه
لقد عرف الفصل 394 سبق الإصرار على أنه (المزم المصم عليه قبل

وفروع الجزية ، على الإعتداء على شخص معين ، أو على شخص واحد أو بضائع .
حتى ولو كان هذا العزم معلقا على ظرف أو شرط)

أما التصميم الواعي الذي يسبق تنفيذ المصلحة . وتظهر ماله عالما بواقعة
حسنة : كالاستحواذ على قطعة سلاح

وليس شرطا أن يكون الماعل مصمما على الإعتداء على شخص محدد معين .
بل ربما يفي الإعتداء على أحد التابعين لرجال الشرطة أو لرجال الدرك - لا على
العيبي - وعند مصادفته لأول واحد منهم .

وعرف الفصل 295 التمرصد على أنه (التمرص فترة طويلة أو قصيرة في
مكان واحد أو أمكنة مختلفة بشخص قصد قتله أو ارتكاب الصب صده)

أنه ظرف مرتبط عادة بالتصميم . كالصياد المحالف الذي يرعب في الإسقام
من حارس الإخراج لأنه يظن بجهه محضرا ، فيتمرصد له في مكان مروره لأزعاجه
أو إيقاع الأذى عليه .

3 - صفة المعتدى عليه . قاص أو معاون مخلف . مع الطرف الكائن في
أن العنف قد ارتكب أثناء انعقاد جلسة المحاكمة .

فيكون الوصف كصفه المألوفة ، مع إضافة ما يلي :

(مع الطرف الكائن في أن الضرب والعنف الحارين قد سببا حرجا)

(مع الطرف الكائن في أن الإعتداء قد ارتكب مع سبق الإصرار أو مع
التمرصد) .

(مع الطرف الكائن في أن العاصي أو المعاون المخلف كان أساء ذلك في جلسة
المحاكمة) تعين محكمة الاستئناف أو المحكمة ..)

باء - (عندما يترتب عن العنف قلع أو بئر أو حرمان من استعمال عضو
أو عمى أو عور أو أية عاهة مستديمة ، فإن العقوبة تكون السحر من عشر أو
عشرين سنة)

أنه النص المائل إلى الفصل 402 الذي يعاقب أعمال الضرب والنصف .
المشددة العقوبة ، الواقعة على أشخاص عادين . وقد جاءت العقوبة هنا افدح
وأقوى بالظن لصفة المعتدى عليه .

مع اعتراف أن المعاون ينص هنا على تشديد العقوبة بحالة وجود التمرصد أو سبق
التصميم ، كما ورد في الفقرة الثانية من الفصل 402 .

فيكون الوصف كصفه المألوفة . مع إضافة مايلي

(مع الطرف الكائن في أن الضربات الموجهة والجراح الحادة . قد ترتب
عنها بتر عضو) تعينه) .

ناه - (عندما يترتب عن العنف موت ، دون نية اعدامه ، فان العقوبة تكون السجن من عشرين الى ثلاثين سنة)

امه كذلك ، النص المائل الى الفصل 403 (الخاص بالاشخاص العاديين المعتدى عليهم) ، انما بدون التشديد مما سبب المصد أو سبق الصميم

الفرق بين العنف المسبب للموت دون نية اعدامه ، وبين الفعل العمدى ، هو أنه رغم كون النتيجة واحدة ، إلا أن العمد الاحرامى مختلف . إذ ان الفاعل في الحالة الاولى لم يقصد تلك النتيجة التي ادى اليها عمله

ويعتضى أن يكون هنالك صلة بين العنف وبين الموت الذى يجب أن يعزى مباشرة الى عمل العنف مهما بلغ متسع الوقت بين الاعتماد وبين الوفاة ، وحتى ولو كانت الوفاة مستندة الى مضاعفة في الجرح ، اما المهم أن تكون المضاعفة مباشرة بصورة مباشرة عن تلك الجرح .

فيكون الوصف كصفة المألوفة مع اضافة ما يلي :

مع الظرف الكائن في أن العنف المحدد أعلاه والموجه بدون نية احدات الموت قد سبب مع ذلك موت المعتدى عليه .

دال - : (عندما يترتب عن العنف موت مع توفر نية اعدامه ، تكون العقوبة الاعدام)

انه تشديد لعقوبات القتل العمدى المقررة في الفصل 392 الذى ينص على أن (كل من تسبب عمدا في قتل غيره بعد قاتلا ، ويعاقب بالسجن المؤبد)

ويكون الوصف كصيغته المألوفة ، مع اضافة ما يلي :

(مع الظرف الكائن في أن العنف المحدد أعلاه والحارى مع توفر نية احدات الموت قد احدثه فعلا .

ينعلق البحث هنا بموضوع جريمة هي من نوع (جرائم السبيحة) ، أي التي يترقب مصيرها القصاص على تناجحها المادية والتي يفترض معها انتهاء المحاولة . فمادا عسى القصاص أن يفعل اذا كان المجرم قد قصد احدات موت أحد رجال القوة ، العامة ونشأت عن فعلته حروح شتى المعتدى عليه منها " أو أنه لم يصب بالطلق النارى الموجه عليه بسبب ظرف مستقل عن ارادة الفاعل الذى لا يحسن الترمية . وليس من المقبول أن تظل هذه الاعمال الخطيرة بدون عقوبات حاطة كافية . وإن تقتصر عقوبة النص مثلا ، الذى يطلق النار على الشرطى دون أن يصيبه ، على عقوبة بسيطة قدرها ثلاثة شهور الى سنتين ، وإذا أصابه ، على خمس سنين الى خمس ، وإذا سبب بتر ساقه ، على سجن عشر سنوات الى عشرين . بل يقتضى بالنسبة لنية القتل أو صفة اللصوصية ، أن تكون العقوبة أشد وأمر

لذلك ، وبالنظر لعددان نص حاص من الفصل 267 ، أضحى من المدهر
الرجوع الى النص العام الوارد فى الفصل 342 الذى يعاقب على الفعل العمدى
وعلى محاولته بالسجن المؤبد . ويعاقب على الفعل العمدى وعلى محاولته - اذا كان
القاتل من المصوص أو كان غرض القتل تسهيل الفرار أو التخلص من العقوبة -
بعقوبة الإعدام المشددة المصوص عليها فى الفقرة الأخيرة منه .

وتنص الفقرة الأخيرة من الفصل 267 على حواز الحكم بالمدح من الإقامة من
سنتين الى خمس سنوات ، علاوة على عقوبة الحبس المصوص عليها .

الفرع 2 - فى الجرائم المتعلقة بالمقابر وبحرية الموتى

الفصل 268 الى 272

الفصل 268 : (من هدم أو امتن أو لوث المقابر ، بأية وسيلة كانت .
يعاقب بالحبس من سنة أشهر الى سنتين وغرامة من مائة وعشرين الى خمسمائة
درهم) .

الموضوع هو مضافة الافعال التى من شأنها انتهاك حرمة الموتى .

أن العناصر التكوينية هى :

1 - الرافعة المادية - فعلة الهدم أو الامتهان أو التلويت .

2 - حدوثها على مقبرة .

3 - النية الاحرامية ،

تتكون هذه الجريمة بمحرد قيام الفاعل عن علم منه ، بأحد الاعمال المادية
التى من شأنها هدم القبر ولو جزئيا ، أو امتناهة أو تلويثه ، بصرف النظر عن
الدافع الى ذلك .

وإذا كان هنالك صبح مقبرة ما بمتحدة احراء قصائى أو ادارى . فلا جريمة
فى الامر

ولا محال كذلك لمطبيق هذا الفصل على عملية صبح المقابر القديمة بسائق
التحريات التاريخية أو التنقيب عن البقايا الانثوية .

ويمكن وصف التحريم كما يلى .

انه فى ... وبناريج ... وفى كل حال منذ زمن عر صدام - قد قام امتهان
المقبرة (الكائنة فى ..) - (نفس الوسيلة) - .

الفصل 269 - (من ارتكب عملاً من شأنه الإخلال بالاحترام الواجب للموتى في معبرة أو في أى مكان آخر للدفن ، يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وعرامة من مائة وعشرين إلى مائتين وخمسين درهماً)

الموضوع هنا يتعلق بعمل أدل خطوره مما سبق . مسروق أمر تقديمه لمحكمة الأساس ومن الأمثلة عليه (التحويل في المقابر ، قطب الرهود وانسراع الرزاق المنظمة فيها ، الوجود فيها بحالة السكر الشديد ، احراق العجس مع امرأة ملا بيع جدرانها)

أما العناصر التكوينية فهي :

- 1 - العمل المادى
 - 2 - محل حدوثه
 - 3 - تمزقه بقلة الاحترام
 - 4 - النية الإجرامية
- ويمكن وصفه كما يلي .

انه في . . . وبناريج . . . وفي كل حال منذ وقت غير متعادم . ود ارتكب فعلة (تعيينها) داخل مقبرة . ومن في ذلك حرمة الموتى

الفصل 270 - (من انتهك قبراً أو دفن جثة أو استخرجها خفية يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وعرامة من مائة وعشرين إلى خمسمائة درهم .

يتناول هذا الفصل ثلاثة أعمال مختلفة

الف - انتهاك القبر .

وهو فعل يتقارب مع الاعمال المعاقب عليها بالفصلين السابقين . ويشأ عنه عدم احترام الموتى . ويقب أن يتكون من فتح القبر ، وفي بعض الاحيان ، من طرف لصومس راعين في سرقة حلى الميت أو أسنانه الذهبية ..

أما العناصر التكوينية فهي :

- 1 - العمل المادى في الاسهاك
- 2 - كونه مرتكباً على قبر
- 3 - النية الإجرامية

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

انه في . . . وبناريج . . . ومن كل حال منذ زمن غير متعادم قد اسهاك حرمة

نسر

باء - دون الحية خفية .

يمكن ان تسارع هذه الجريمة مع جريمة احفاء الحية المنصوص عليها في
الفصل 272

حماية هذا النص هي تمكين السلطات العامة من أن تتحقق من الوفاة وليس
اسماها ومن هوية صاحب الحية . وتمكنها كذلك من منع وقوع جناحه أو . على الأقل
من لعاقبة عليها

ولا شأن للمحقق الذي جرى فيه الدعوى ، حتى ولو وقع في مفسره عامة
أما الحفاء فيتوقف تقديره على ظروف الوقائع وبصورة خاصة على الساحر التي
تمكن القاضي من تحديد رغبة أصحاب العلاقة في كتمان احفاء السب .

العناصر التكوينية :

1 - العمل المادى في المورة تحت التراب

2 - كونه حاربا على جنة

3 - الحفاء في المعلة

4 - السبة الاحرامية

وتكون الوصف كما بل :

انه في . . وبتاريخ . عدد دفن جمعية جثة المدعو (.) في أرض غابة .

مع ملاحظة أن هذا الفصل لم ينص على الاحراق بالحفاء . فيوجب نص .
تلك الحالة تطبيق الفصل 272 .

باء - استتراج الجثة خفية

يصل هنا أيضا الى موضوع الجريمة الموجبة للموتى ، اذ لا يلىق ولا يحوز
تفكير راحتهم الابدية .. وعلى هذا فلا يجوز استتراج الجثة اطلاقا ، الا في حال
الاجراءات القانونية تحقيقا لهدف أخرته الانظمة والفواين . وسنأول هذا الفصل
في عمويته (الحمارين) الدين ينشون الجثة لتقديم بعض أعضائها ، وعلى الاخص
الانسان المطاميه للائتمال والدراسات الطبية لدى بعض الممنهين

أما العناصر التكوينية فهي

1 - العمل المادى

2 - كونه حاربا على جثة

3 - الحفاء في المعلة

4 - السبة الاحرامية

ويكون الوصف

انه في . . وبينايح . . وفي كل حال منه ومن غير متقدم
الحق حنة من مدنها .

الفصل 271 : (من لو حنة او مل بها او ارتكب عليها عملا من الاعمال
الوحشية او البذيئة يعاقب بالخمس من ستمين الى خمس سنوات وعقوبة من مائة
وعشرين الى خمسمائة درهم)

ان هذا النص واسع ويجب بمقتضاه معاقبة الاعمال الواجبة على حنة
مستحقة من مدنها كما يتوجب معاقبة تلك التي وقعت على مجرد حنة ف
دفعها .

ان العناصر النكوشية هي :

1 - الفعل المادي

2 - وقوعه على حنة

3 - النية الاحرامية

ان هذا النص يتناول بصورة خاصة فئة معينة من مجرمي الضدود الحسي
والعقلي أصحاب الميول العربية في انتهاك الجنت

وهو لا يتناول بالطبع ، أعمال التشريع المأمور بها من قبل السلطات ،
القضائية ولا فتح الجنة الحارة في المسحشعيات لتشخص سبب الموت ، ولا تقطيع
أوصالها الذي امتصته دراسات طبية وتحليلية مجاز بها . انها عمليات كانت
ولا تزال دائما ينظر اليها على أنها بعيدة ومجردة عن موضوع انتهاك الحسم

أما اذا صدف وتحللها بادرة بذاة او قذاعة ، فان البادرة تصبح للمعونة
المفررة في هذا الفصل .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي

انه في . . وبينايح . . وفي كل حال منه وقت غير متقدم
حنة عملا من أعمال البذاعة .

الفصل 272 و . (من اعطى حنة او صبيها يعاقب بالخمس من مائة اشهر
الى ثلاث سنوات وعقوبة من مائة وعشرين الى مائتين وخمسين درهما

فاذا كانت الحنة لتشخص مجنى عليه في حربه قبل او مات سحرة حرب او
حرج ، فان العقوبة تكون الخبس من ستمين الى خمس سنوات وعقوبة من مائة
وعشرين الى الف درهم) .

بالرغم من أن الفقرة الباقية تشكل طرفاً مستعداً عادياً ، فإن الفقرة الأكثر وقوعاً هي التي تشاوبها تلك الفقرة .

وهي تشكل في معظم الحالات نوعاً من المشاركة التي لا يمكن أن يتناولها الفصل 201 لوقوعها بعد الجريمة ، لذلك فقد جرى تكويبها بفألف حصة خاصة

يقتضي لها بادي ذي بدء ، فعل مادي يتكون إما بإحشاء الحنة وبالتالي مسع كل استدلال بشأن وفاة صاحبها ، وإما تحقيقاً لمفسد الغاية ، بإتلافها بواسطة تحويلها إلى رماد أو قطع أوصالها أو برمي المولود مثلاً ، للوحوش الصارية الخ .

وليس شرطاً أن يكون هدف هذه الفعلة إخفاء معالم جناية ما ، بل قد تكون وسيلة لإخفاء وفاة شخص عن ورثته ، أو لاستمرار الانتفاع من إعاقة أو صحة كان المتوفي صاحب حق ذاتي فيها أو أن المجهين كانوا يتقاصرون بها بسببه وهو حي

فالعناصر التكوينية هي إذن :

1 - العمل المادي في الإحشاء أو في التضييع

2 - كون العمل جارياً على حنة

3 - السبة الاحرامية

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في . . . وتاريخ . . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد أخفى حنة المدعو (...)

ويصنف تطبيق هذا النص في قتل الطفل حيث يدخل أقارب أمه من أجل إخفاء حنته ، مع عدم سبق علمهم أو اشتراكهم بالقتل .

الفرع 3 - في كسر الإخنام وأخذ الأوراق من مستودعاتها العامة

الفصول 273 الى 277

الفصل 273 - الفقرة الاولى (يعاقب بالحس من سنة أشهر إلى ثلاث سنوات من كسر عن علم ، الاختتام الموضوعة بأمر السلطة العامة أو حاول كسرها) ان العناصر التكوينية هي -

1 - العمل المادي في كسر الاختتام

2 - كون هذه الاختتام موضوعة من طرف السلطة العامة أو رسمتها

3 - الية الاحرامية

ولا شأن لدعوامل والدوافع المدعرج بها . حتى ولا لفقدان صرد ماسي عس
الكسر : ان ما يعاقب هذا النص عليه هو عصا القانون
على أنه يجب أن تكون هنالك فعلة ارادية وعمدية . فالكسر العرصى "و
الطارىء لا يعاقب عليه .

ويمكن أن يكون الوصف كما يل :

انه في . . . وتنازع . . . وفي كل حال مند وقت عبر متعادم . فد كسر مر
علم منه الاختنام الموضوعية بأمر من السلطة العامة .

وقد تصنعت العقرة الثانية تشديدا برفع العقوبة الى الحبس من سنتين الى
خمس سنوات ، اذا كان كسر الاختنام أو محاولة كسرها قد ارتكب في أحد الظروف
التالية .

ألف - صفة الماعل : كونه حارسا على الاختنام

باء - استعمال العنف ضد الأشخاص .

حاء - الغاية المقصودة : انتزاع أو اتلاف أدلة أو وسائل اثبات متعلقة
بأجراءات جنائية ، ولا قيمة لما اذا كانت تلك الإجراءات منهية أم لا .

ويكون الوصف كما يل .

الوصف المألوف ، مع الاضافة اليه :

(مع الطرف الكائن في أن المدعو (.) كان حارسا على الاختنام .

أو

(مع الطرف الكائن في أن كسر الاختنام قد تم مصحوبا باستعمال العنف
ضد الأشخاص

أو

(مع الطرف الكائن في أن كسر الاختنام كان يرمى الى اتلاف أدلة أو وسائل
اثبات متعلقة بأجراءات جنائية متبعة ضد المدعو (....)

الفصل 274 : لقد جعل هذا الفصل كسر الاختنام طرفا متشددا لعقوبة السرقة
واعتبره كالسرقة الموصوفة الجنائية المعاقب عليها في الفصل 520 .

الفصل 275 : يعاقب الحارس بالحبس من شهر الى ستة أشهر اذا وقع منه
أفعال يسهل ارتكاب كسر الاختنام .

يمضي اقامة الدليل على الاحمال ويسوح على فصاة الموضوع أن يعمد
فى مرار الحكم الوقائع والطروف المقتبة لهذا الدليل .

أما العناصر التكوينية فهى :

1 - الكسر فى الاحتمال

2 - صفة الحارس

3 - وجود افعال متصل بكسر الاخنام

ويكون وصف التجريم كما يلى :

انه فى . . . ويتأريخ وفى كل حال مند وقت عمر متقادم ، قد اعمل اتعاذ
احيائيات ضرورية لصيانة الافعال (العائدة للمستودع . .) والتي تم كسرهما
بعملة احرامية .

الفصل 276 : يعاقب على افعال تحذف كلها عن الاعمال السالفة . وبالسجن
من خمس الى عشر سنوات (من عيب عن علم أو ألقب أو بدد أو نزع اوراقا أو
سجلات أو صكوكا أو أشياء محفوظة فى مصابط أو فى كتابات الصسيط أو
مستودعات عامة أو مودعة لدى أمين عمومى بصفته هذه)

ان العناصر التكوينية هى :

1' - الفعل المادى فى الاتلاف أو التبدية أو السر

2 - طبيعة الاشياء المددة

3 - المحل الذى كانت محفوظة فيه

4 - العمد الجبانى

ليس فى امر الاوراق ، والسجلات والصكوك اية صعوبة . ولكن الصعوبة
بادية حول كلمة (الاشياء) . فمادا يفهم بها ؟ - لاشك أن المشرع قصد حصيها
استعمال اصطلاح غامض بحيث نستطيع سعة مدلوله تشمىل الصى لكافة الاحول
المنقولة المحفوظة فى مستودع عام . ومنها الحاجيات والمعروضات والامعة المرئية
وما سواها .

أما محل المستودع فيبعد عمليا . كافة المحلات التى شكل مستودعا صالحا

ويكون الوصف كما يلى :

انه فى . . . ويتأريخ . . . وفى كل حال مند وقت عمر متقادم ، قد أنصف عن
علم من ملأ محفوظا فى كتابة صبط المحكمة وعائدا لقضية حانة مملوكة بالدعوى (

مع الملاحظة أن المعقوبة تتناول أيضا اتلاف الملفات المحفوظة في دائره خاصي التحقيق أو في غيره ،القاضي المقرر

وتنص الفقرة الثانية من الفصل 275 على ظرف مشدد ، (إذا كان المصيب أو الاتلاف أو التبييد أو الانتزاع قد ارتكب من طرف الامين العمومي أو ارتكب بواسطة المصنف ضد الأشخاص ، بأن السجح يكون من عشر سنوات الى عشرين سنة)

تتناول الموضوع هنا ظرفي محتتمين . الاول هو المكون من صفة المصنف ولذا في صفة المصنف لمي صاحب الاسراع أو لصييب أو...

ان الامناء المومنين هم المولجون بالمحافظ على النودائع العامة . ومنهم الكتاب العدل ، وكتاب المحكمة ، ومامير المحفوظات ، ومدراء المكاتب محافظو المناقص ومدبرو الترييد على أن النص لا يطبق على مساعدي الرئيس أو معارفي الوديع العام المولجين بأعمال خاصة .

تكون الوصف :

« مع الطرف الكائن في أن المدعو (...) مرتكب الجريمة كالم اميا عموميا مرابا بالمحافظ. على تلك الوثائقي »

أو :

« مع الطرف الكائن في أن الجباية الميية أعلاه قد تم وتكاتها مع المصنف ضد الأشخاص »

الفصل 277 . يعاقب هذا النص الامين العمومي مرتكب الاعمال . كما يعاقب الفصل 273 حارس الاحكام على افعاله .

ان القانون لا يفرق في حظرة لتقصير وماهييه ، بل انه يعاقب حتى على التفسير الخفيف

على أنه يقتضي على كل هذا ان يكون لتقصير ناست الوقوع . كما يتوجب في تدابة الاساسي من ذلك لتقصير وتحديد

أما العناصر التكوينية فهي

1 - اتلاف أو تعيب الحج ..

2 - نوع الاشياء التي حصل اتلافها

3 - المكان الذي كانت تات الاشياء محتوطة فيه

4 - صفة الشخص المولج بحفظها

5 - كون الاتلاف قد تسهل بتقصير ذلك الشخص المولج .

ويمكن أن يكون الوصف

أنه في ... وشايخ . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم . قد -هـ-
أعماله . ودوع سرعة الملوحة (...) - (تعني الأعمال) .

الفرع الرابع : في الجنایات والجُنح التي يرتكبها مومنو القوات المسلحة الملكية

« الفصول 278 الى 281 »

الفصل 278 : « كل شخص كلف اما بصعته الفردية أو بصعته عضواً في
شركة ، بتكوينات أو إنشاءات أو ادارة مباشرة لحساب القوات المسلحة الملكية .
ولم يف بالخدمات التي كلف بها ، من غير أن يكون قد اضطر الى ذلك بقوة قاهرة .
يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على مئة الف درهم عن
الاحرار ولا تقل عن ألف درهم ... »

ان نص هذه الجريمة ، بالرغم من أنها واقعة من طرف مدنيين ، يرمى الى
حماية السبر الطبيعي لاداء الخدمات المتعلقة بتقديم مؤثرات القوى المسلحة .
وقد يكون لهذه الجريمة تأثير خطير سواء على حالة القوات المسلحة أو على
حالتها المعنوية

اما ملاحظة هذه الجريمة وأمثالها المنددة في هذا الفرع ، فلا يجوز أن
مأثر بها إلا بناء على شكوى من طرف وزير الدفاع ، (الفصل 281) .

ان العناصر التكوينية هي :

1 - صفة الشخص الفاعل أي كل من كلف ' بصعته الفردية . أو بصعته
رئيساً أو عضواً أو مديراً أو مشرفاً أو مدير أعمال ، أو أي صفة كانت ، في
شركة تجارية أو صناعية بتقديم تكوينات أو احتاز عمل لحساب القوات المسلحة .

2 - عدم الإيفاء بالخدمات المكلف بها . (اما بتعصير حركتي دي أهمية واما
بتأخير كبير في زمن الإيفاء) .

3 - طبيعة الإيفاء الذي جرى بشأه الصغير أو التأخير

4 - إنشاء القوة القاهرة الملوحة للمعدر . (ويرتب على المهم باب وجودها)

أما ليست من الجرائم العمدية المنددة على قصد في الحاق الضرر - لا
بالقوات المسلحة والا لكاتب - ، في حالة ارتكابها برمن الحرب - بصفة اتصال

وقواطؤ مع العدو بحته العفوة الأخيرة من هذا الفصل . غير أنها هنا كناية عن جريمة مكونة من مجرد الإهمال والتقصير .

ويمكن أن يكون الوصف

أنه في .. ويتأرجح .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . وهو أ مدبر متركة ...) ومكلف بتقديم تموينات طساب القوات المسلحة . قد قصر في أداء الخدمات المكلف بها

أما الفقرة الثانية من الفصل 278 فقد نصت على الحالة التي يرجح فيها عدم الإيفاء إلى فعل أعوان المموين ، فألفت على هؤلاء المسؤولية المراتلة والمعورة المقررة للمموين

وأخيرا ، إذا كان الذين حرصوا أو ساعدوا الجناة على الإخلال بالراماتهم . موظفين عموميين ، عوقبوا بالسجن من عشر إلى عشرين سنة

أذ يكون في الأمر عتد تحريب مدبر ضد سير العمل وضد تأمين التموينات العناصر الكويبية .

1 - فعل الإخلال في أداء الالتزام

2 - أن يكون هذا الإخلال منسوبا إلى الشخص الملتزم

3 - طسمة الإداء أو الإيفاء الذي جرى الإخلال به

4 - وجود التحريض أو المساعدة .

5 - صفة الموظف العمومي الذي حرص الملتزم على الإخلال أو ساعده فيه

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أنه في .. ويتأرجح .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وهو خليفة الحاكم قد حرص المدعو (....) متعهد تقديم التموينات للحيش الملكي . على الإخلال بالزامه (تعيينه . مع الوسائل المستعملة في التحريض . إذا أمكن)

وكما أشرنا سابقا فإن الفقرة الأخيرة من الفصل 278 نصت على أنه (في حالة البواطؤ مع العدو تطبق أحكام الفصل 184)

الفصل 279 . (إذا كانت التموينات أو الإشتغال ، ولو أنها لم تمنع كجب إلا أنها قد تأخرت عن موعدنها نبيحة الإهمال ، فإن مرتكب الجريمة يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وعمرامة لا تزيد على ربع التعويض عن الإصرار ، ولا تقل عن مائة وعشرين درهما) .

يتعلق الموضوع بجريمة صغرى ينمى لتكوينها نفس العناصر الخاصة

ماخرية المنصوص عليها في الفصل السابع . عندما يكون الاحترار في موعد معدد
التمويلات بالتعاين احوال سسط

ويمكن ان يكون وصف التجريم كما يلي

انه في . وبتاريخ .. وفي كل حال مد ومن غير معادم . وهو (تعيين
صعته) ، قد تأخر في القيام بتقديم التمويلات (تسميها) التي كلف بتقديمها
لحساب القوات المسلحة الملكية

الفصل 280 - الفقرة الاولى . (اذا حصل عثر في نوع أو حودة أو كمية الاشغال
أو اليد العاملة أو الاشياء المسلحة ، فان مرتكبي الجريمة يعاقبون بالحبس من سنتين
الى خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ربع المويص عن الاضرار ولا تقل عن ألف
درهم) .

تختلف هذه الجريمة عن الاعمال التي عاقب عليها القانون بصفتها جرائم
عثر وتدلّيس ومن الممارقات بين هذه وتلك ، أن الفصل 280 لم يتضمن بها خاصا
على عقاب المحاولة في حين أن النصوص المتعلقة بأعمال القش قد أوجبت عقوبتها
انها جريمة عمدية مبيبة على القصد الاحرامى . وعبارة (اذا حصل عثر)
تسمى بوصوح عن التعليق .

اما العناصر التكوينية فهي :

1 - صفة الشخص الماعل

2 - طبيعة الإيلاء

3 - حصول القش في نوع أو حودة أو كمية الاشغال أو اليد العاملة أو الاشياء
المسلحة .

4 - العمد الاحرامى

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير متعادم . وهو معمد بتعديم
القمح المخصص للقوى المسلحة الملكية ، قد عثر في حودة الضاعة بتقديمه حاصلا
رعاية معطوبة وغير صالحة للاستهلاك

اما الفقرة الثانية فقد تضمنت ما يلي : (وترفع عقوبة الحبس المنصوص عليها
في الفقرة السابقة الى الضعف على الموظفين العموميين الذين ساهروا في العثر . كما
يجوز علاوة على ذلك أن يحكم على هؤلاء الموظفين بالمنع من ممارسة كل وظيفة أو
خدمة عمومية أو كل عمل عمومى ، وذلك لمدة لا تزيد عن عشر سنوات)

الموضوع كناية عن ظرف مشدد .

مع ملاحظة أنه إذا كان اللاعبون عسكريين أو مدراء أو محاسبين عسكريين فإن الأعمال المصنوعة عليها صا تعاقب بمقتضى الفصل 106 من قانون العدل العسكري .

الفصل 281 . ينص كما سبق أعلاه . على أنه (في الحالات المتعددة المخصوص عليها في هذا الفرع . لا يمكن أن تثار المسألة الاسماء على شكامة من وزير الدفاع الوطني

الفرع 5 في الجرائم المخلة بالضوابط المنظمة للور القمار والناسيب والتسليف
على وهون - الفصول 282 إلى 286

الفصل 282 - الفقرة الأولى : (كل من ادار . بدون ترخيص من السلطة الموصومة محلا لالعب القمار وقتل فيه الجمهور سواء كان هذا القول بدون شرط أو بناء على تقديم المنتسبين أو السماسرة أو من لهم مصلحة في استغلال المحل يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من مائة وعشرين إلى عشرة آلاف درهم . وكذلك الأمر بالنسبة لأصحاب البنوك . والمسربين والركلاء أو الاعوان في هذا المحل)

يعاقب هذا الفصل على ادارة محل للقمار . أي منزل غير عمومي ولكنه أبيع لجمهور اللاعبين اما تحت شروط أو بشكل تطلق الممارسة ألعاب القمار فيه .

وهو معارض للمخالفة المخصوص عليها في السد العاشر من الفصل 600 الذي يعاقب بغرامة من خمسة إلى ستين درهما (من اقام أو وصع في الشوارع أو الطرق أو المساحات أو الاماكن العامة بدون رخصة صحبة ألعاب قمار أو بالناسيب أو اية ألعاب قمار أخرى) .

ان اللعب ليس محظورا مبدئيا . في المساكن الخاصة . اما يجب أن يكون مقصورا على الدائرة العائلية . وضمن حدود علاقتها الخاصة

واما الممارسة التي من شأنها توسيع تلك الدائرة لفاية معمم أو مربع . بحيث يباح ارتداد الجمهور لذلك المحل أو استغلال بعض الأشخاص اليه بواسطة المنتسبين أو السماسرة أو بوسيلة من أصحاب الاستغلال في تلك المصلحة . فهو عمل محظور يعاقب عليه .

ما هو المقصود من عبارة (ألعاب القمار) ؟

ليس في الأمر شبهة ما دام الموضوع متبنا على لعبة الخط أي داهرا على ألعاب نصيب محردة كالزهر والطاولة والكره

ولكن ههناك ألعاب الورق (الشطرنج) مثلا . فهي من جهة . ألعاب حظ موزع على ترافق الورق الموزع ورحمات نوعيته وهي من جهة أخرى . ألعاب سم

ومداريات مصونة مهدوء الاعصاب واصلاك احاس لدى شخص اللعب . ثم ومصنفه بدرجة اتقان اللعب والالام ناصوله وقواعده

فيكنا عمدت أن نعتبر أن الألعاب التي يساهم في ممارستها ، أي في مغاير الريح والخسارة فيها ، حظ الألعاب متسركا مع مهارته ، هي ألعاب متنوعة بالادوار اذا تم احرازها لجر ربح أو غنينة في منزل مباح للعموم يراهن فيه على نتائج تنعدي مقاديرها حدود التسلية العادية .

ويتركز هنا التعريف بين العاية المقصوده : اللعب البسيط لمجرد السفيه واللعب الهادف لتحقيق المكاسب والمغام .

ولم يعاقب العاون اللاعبين أنفسهم ، ولم يصنم الا في مصادرة الاموال والاشياء موضوع الرهان

بل انما يعاقب صاحب اللعب وكافة أعوانه والمساهمين معه في ذل شؤونه

فالمشرفون على الصيدوق والصراخ ، ومثلهم المسمرون والوكلاء والاعوان قد نص الفصل على اعتبارهم جميعا مشاركين في الجريمة

ان العناصر التكوينية هي .

1 - فتح ، أو ، ادارة تمت لتعاطي ألعاب الحمار ، ماح لنجهوز في الظروف المعينة بهذا الفصل

2 - صفة العاقل

3 - عدم وجود رخصة صحيحة

فالادارة العامة تعطى في بعض الحالات ، الرخصة لمع مؤسسة اللعب أو ادارتها اما ضمن شروط معينة في الانظمة ومبنية على تنظيم دقيق ورقابة شديدة . ويتم منح الرخصة عادة بالنسبة (للكاربوسات) ومؤسسات اللعب الكائنة في مراكز سياحية ، أو مدن المياه المعدنية المترادة .

4 - أما ما يتعلق بالحد فيقضى تعريقه عن الدافع المحرك ، ويكفي أن يكون العاقل عالما بمساهمته في ادارة محل اللعب .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في . ويتاريخ وفي كل حال مند وعت عر معادم . وبدون اجاره من السبطة العامة ، قد أدار محلا لألعاب القمار تحت تصرف الجمهور

وتضمن الفصل 282 .

أولا : حواز الحكم على المحرمين بعموية اصابية وسدبير وفالنش شخص

أي الحرمان من الحقوق المتعار لها في الفصل 283 منه بمنع أي حمل من ب
والمنع من الإقامة

بابا وجوب الحكم بتدبير وقائي عسي ، أي مصادرة الأموال ، الاضمان
موضوع الرهان ، وما يصط منها في صناديق المؤسسة أو ما يوجد منها مع
اشخاص المسيرين أو مع أعوانهم ، وكذلك جميع الآلات والأشياء المعقولة التي
أنت أو زين بها المحل وجميع أدوات اللعب

وعلى هذا فيتوجب علاوة على أدوات اللعب مصادرة كافة مبروسات المحل أي
كافة الامتعة المنزلية الكائنة في عهده الاصلية والعمرة . حتى ولو كانت تلك
المبروسات غير عائنة لصاحب المحل بل معارة ومؤجرة له .

ويقضى أن يتم الماء الحار عليها من طرف كوميستو الشرطة الذي اكتشف
الجريمة ، وأن يدون في محضر الضبط مبررات تلك الأشياء وأوصافها

ولقد نص الفصل 610 على مصادرة مائة عندما يكون لعب القمار جاريا
في الشارع العام .

الفصل 283 : (تطبق العقوبات وتدابير الوقاية ، المخصوص عليها في الفصل
السابق على أصحاب الباصيب غير المرخص به من طرف السلطة العمومية . وعلى
المسطين له والمسيرين والوكلاء والإعوان .

على أنه إذا كان موضوع الجائرة في الباصيب عقارا ، فإنه يستعاض عن
مصادراته بضمانة لا يتجاوز مقدارها قيمة العقار .

ويحسن أن ينص هذا الفصل بالفصل 284 .

(يعتبر من قبل الباصيب جميع العمليات المبروسة على الجمهور ، مهما
كانت تسميتها هي كانت تهدف إلى خلق أمل في الحصول على ربح بواسطة اجراء
قرعة) .

إن فكرة (الباصيب) يجب أن تفهم بمعناها الواسع : هالك الباصيب ،
حيث الربح موقوف على صدف الحظ .

أما الجريمة المخصوص عليها فهي كناية عن حيلة بسيطة لا عهدها لها حسن
نية الماعل أو لانساف القصد الاحرامي لديه . بل هو مسؤول عنها بدون عذر لحد
ايقاعه لها .

وأما المماررون ها ، أي الذين يشترون أوراق الباصيب فليس عنهم جرح
أو عيب

العناصر التكوينية :

1 - وجود عملية الباصيب

2 - صفة الماعل

3 - عدم وجود الرخصة المأمونة

ويحذر أن يصيب عنصرا راسما . وهو وإن كان غير مصرح عنه إلا أنه منجم لعقد القانون :

4 - كون هذه العملية موجهة ومفروحة للجمهور

ويكفي أن يكون الوصف

أنه في .. وبنايخ .. وفي كل حال منذ زمن غير متقدم ، قد ظم عمليه يا صيب بدون رخصة من السلطة العامة .

الفصل 285 : (يعاقب بالحس من شهر واحد الى ثلاثة وعصرامة من مائة وعشرين الى ألف درهم من يروح أوراق اليا صيب غير المرحص به أو يبيعها أو يورعها ومن يقوم بالإعلان عن وجود هذا اليا صيب أو يسهل اصدار أوراقه . وذلك بواسطة بشر أو اشهار أو الصاق اعلانات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية) .

يؤاخذ هذا الفصل على بيع أو توزيع أو مروج أوراق اليا صيب أو الاعلان عنها ، ويمكن أن يناول من طبعها باعتبارها مسهلا لاصدارها .

إن العناصر التكوينية هي :

1 - العمل المادي

2 - الظرف الكائن في أن الأوراق عائدة ليا صيب غير مخصص به

3 - التنبه الاحرامه المتفاعله مع العلم

ويكفي أن يكون الوصف .

أنه في .. وبنايخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد سهل اصدار أوراق يا صيب غير مخصص به ، وذلك بقيامه بطبع تلك الأوراق

ويتوجب الراما ، أن يحكم بتقدير وقائي عيسى (يجب حتما أن يحكم بمصادرة المبالغ الموحدة في حوزة المروجين أو الساعة أو المؤعين ، والمنحصله من بيع هذه الأوراق)

ويجب أن يتقصى محضر ضبط الشرطة تقرير حجز الأوراق والمبالغ

الفصل 286 : (من أسس أو أدار محلا للتسليف على رهون أو ودائع مائيه بدون ترخيص من السلطة العامة يعاقب بالحس من شهر الى ستة أشهر وعصرامة من مائة وعشرين الى خمسة آلاف درهم)

إنها من الجرائم المعتاد عليها أي (المتباديه) . على أنها تتحقق حتى ولو كان المحل اصدار سريا أو متسترا بشكل نشاط آخر غير التسليف والارتهان

ويرمى هذا النص فيما يرمى اليه ، الى حماية صغار المصيرين من خضوع المراسين لذلك فهو يتناول ايضاً منع الارتهاق الواقع على الاشياء المرثية ، كما يحصر السهدف لعاء ودائع ماسة وحلابها بدون رخصة لا تمنح الا الى المؤهل السريه ان العناصر النكويبية هي :

- 1 - وجود المحل
- 2 - اعتبار التسليف لقاء رهن أو وديعة مالية
- 3 - علم وجود الرخصة
- 4 - الفسة الناتجة عن علم العاغل بإدارته محلاً للتسليف

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وضاريج . وفي كل حال منذ وقت غير مقدم . قد ادار محلاً لتسليف على رهن ، بدون رخصة من السلطة العامة .

الفرع 6 - في الجرائم المتعلقة بالصناعة والتجارة والزرايدات العمومية

المصول 287 الى 292

الفصل 287 : (كل اخلال بالتنظيم المتعلق بالمنتجات المعدة للمصدر الذي يهدف الى ضمان حودتها ونوعها وحجمها ، يعاقب بغرامة تتراوح بين مائة وعشرين وخمسة الاف درهم ، وبمصادرة السلعة) .

انه فصل يادر التطبيق ، الا أنه ربما قمع أولئك الذين يحاولون تقديم بعض المنتجات المعدة للمصدر الى مكتب (السوق والمصدر) وهي غير صالحة وغير ملائمة للمواصفات المعينة من ذلك المكتب .

أما العناصر النكويبية فهي :

- 1 - وجود تنظيم متعلق بالمنتجات المعدة للمصدر .
- 2 - الإخلال بهذا التنظيم الذي يهدف الى ضمان حودة صناعة المنتوج ، ونوعها وحجمها
- 3 - القصد الاحرامى المتكون من العلم بالتنظيم المذكور والاخلال به

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وضاريج . وفي كل حال منذ وقت غير مقدم . قد قدم صناعة

(تمييزها) مهناه للمصديقر . من حق أنها لم تكن مطابقة لشروط المودة المحددة
بمطام (...)

الفصل 288 (يعاقب بالحبس من شهر واحد الى سنيين وعصامه من مائه
وعشرين الى خمسةة الالف درهم أو باحدى هاتين العورس فقط . من حمل على
التوقف الجماعي عن العمل ، أو على الاستمرار في الموقف عن العمل ، أو حاول
ذلك : مستعملا الايداء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان المرمس
منه هو الاجبار على رفع الاحور أو خلعها أو الاصرار بحرية الصناعة أو العمل
واذا كان العنف أو الايداء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب بناء على حطة
متواطأ عليها ، حار الحكم على مرتكبي الجريمة باللع من الإقامة من سنتين الى خمسة
سنوات ؛

بالرغم من أن حق الاصرار مضمون ، مع بعض الشروط . بالحكم الدسوز .
الا أن لاستعماله قيودا وحدودا فرصها المرمس على حرية العمال وصيانة حق
العمل .

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - أعمال العنف أو الايداء أو التهديد أو وسائل التدليس .

2 - صلة السبب بالنتيجة القائمة : بين التهديد أو ... أو ... وبين التوقف
المطواطأ فيه عن العمل ، أو بين ذلك التهديد وبين المحاولة الرامية الى التوقف أو
الاستمرار في التوقف عن العمل .

4 - النية الاحراماة

1 العنف والايداء هما الوسلتان الواصحتان عادة في مثل ظرف هذه الجريمة ،
ويمكن أن يضاف اليهما التهديد الذي يتكون من (عمل ارعاب موج بالخشبة من
الأذى)

أما وسائل (التدليس) فيقتضى لها بعض الايضاح :

يجب أن يكون هنالك (عش) ، أي أن يكون العامل نفسه غير قانع بما يزعمه
ويجب أن تقوم الى جانب الغش تصرفات حارية أو أقوال أو تعليقات أو وعود .
منظرية جميعا على الكذب والتضليل .

ويقتضى أن يكون من شأن هذه الماورات التأثير والايهام . وان يكون حسمه
اللمهة بحيث أنها قد اقتنعت أو حملت على الاستماع له دعوة الاصرار

وهالك مثل مالوف . كائن في دعوة عمال المسام الى الاصرار بازعم الكذب
ان بعض أدوات الوقاية قد أزيلت ونشأ عن ازالها بعض الحوادث والصحابا

ويمكن أن يكون الوصف كما يل :

أيه في .. ويتأرجح .. وفي كل حال منذ وقت غير متعادم ، وبواسطة العنف الموجه ضد الأشخاص ، قد حمل على التوقف الجماعي عن العمل في مصنع (تعيينه) وذلك بغية المساس بحرية الممارسة في العمل .

ويحوز الحكم عن مرتكبي هذه الجريمة بتدبير وقائي شخصي هو المنع من الإقامة مدة سنتين إلى خمس سنوات (إذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب بناء على حطة متواطئة عليها)

الفصل 289 - أن هذا الفصل - الذي يجب أن لا يختلط مع القانون المتعلق بالإسعار والندون في الطاهر المؤرخ في 21 نوفمبر 1997 - ، قد واحد على المصاربه غير المشروعة وعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 500 إلى 100 000 درهم (كل من أحدث مباشرة أو عن طريق وسيط ، رفسا أو خفض مصطفا في أتمك المواد أو السلع أو الأوراق المالية ، عامة كانت أو خاصة ، أو حاول ذلك بإحدى الوسائل التالية .

إشاعة أسماء أو أخبار كاذبة أو مفرصة بين الناس ، عن علم .

تقديم عروض قصد أحداث اضطراب في أسعار السوق .

عرض أسعار تزيد على ما كان يطلبه الساعون

أحداث أو محاولة أحداث تأير في السوق ، يهدف إلى الحصول على ربح لايعتبر نتيجته طبيعية للعرض والطلب . سواء قام بذلك بمفرده أو عن طريق التجمع أو التواطؤ .

طرق أو رسائل احتشابه أخرى ، أيا كانت .

أما العناصر التكوينية لهذه الجريمة فهي

1 - استعمال إحدى الوسائل المدرجة في النص .

2 - كون تلك التصرفات قد أدت في نتيجتها إلى رفع الأسعار أو خفضها ، لمستوى أعلى أو أدنى من مستوى الأسعار الطبيعي . أو أن تلك التصرفات كانت رامية لتحقيق هذه النتيجة .

3 - طبيعة الأشياء التي تأثرت أسعارها أو قسحتها من التوجيهات المصطعة كالسلع والبضائع ، والسمات المالية العامة أو الخاصة .

4 - النية الاحرامية .

وقد تضمن النص خمس وسائل :

أولا : إشاعة أسماء أو أخبار كاذبة أو مفرصة ، بين الناس ، عن علم

المال المألوف . هو هي اداعة أخبار بعلى عن أزمة دولية خطيره ، يسبح عنها ارتفاع في أسعار المواد المدائية اد يقبل الجمهور على طلبها في سبيل وفرة المؤونة والاقتناء ويسرى نفس الارتفاع في أسعار الذهب أيضا .

ويجب ان يكون الخبر المداع كاذبا ومعرضا ، وان يكون قد اذيع عن علم من صاحبه بكذبة . وان يكون العرض منه احداث ارتفاع او انخفاض في سوية الاشعار لا ان يكون مثلا . تهينة مظاهر سياسية أو توجه عمل لانتصن بموضوع حد الفصل

ثانيا : طرح عروض في السوق قصد احداث اضطراب في أسعاره . ونسرح هذه الوسيلة مع الوسيلة التالية

بالثا : عرض أمان تزيد عما كان يطلبه البائعون .

وهي مياورة تهدف أحيانا . الى احتكار صنف أولى في ضرورته كالقمح مثلا ، ويطلب استعمالها في مصاربات الاسهم المالية ، للحمل على عروض بيوعات في أسهم سنطاع الاستعداد فيما بعد ببيعها وشرائها .

على أنه من الصعب اثبات هذه الجريمة

رابعا : احداث أو محاولة تأثير في السوق ، يهدف الى الحصول على ربح لا يعتبر طبيعة للعرض والطب ، سواء قام بذلك بمفرده أو عن طريق التكتل والتواطؤ .

ويتضمن هذا الأسلوب عنصرا تكوينيا حديدا يضاف الى العناصر العادية ، وهو العرض الهادف لتحقيق ربح غير مشروع .

يقضى الموضوع تكتلا أى تلافى مصالح مشتركة بين جماعة هادفين الى دفع سعر سلعة ما ، اد يتواطأ منتج أو موردو احدي البضائع على الاستنكاف عن بيعها أو على الامتناع عن عرضها ما لم يرتفع سعرها ، - نتيجة فقدانها من السوق - الى مستوى عال يرضخ اليه المشترون المستهلكون صاعرين .

خامسا : الطرق والوسائل الاحتيالية الاخرى

ان هذا النص واسع المدى ، ويشمل كل من يحرف مجرى الأسعار الطسمى بوسائل مصطنعة قائمة على الخادعة والتدليس .

ويكمن ان يكون الرصد كما يلى :

انه في .. وبتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير متعادم . قد حاول احداث ارتفاع أسعار سندات مالية (تعبئتها أو تسميتها) ، وذلك بطرحه في الاسواق المالية عروضنا سخية من شأنها بليلة الأسعار .

ينص هذا الفصل على طريقتين مشددتين .

أولاً : (إذا كان رفع الأسعار أو خفضها ، أو محاولتهما ، ودأب على حبوب أو دقيق أو مواد مطبوخة أو مواد غذائية أو مشروبات أو عقاقير طبية أو وقود أو أسلحة تجارية ، فإن الحبس يكون من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات . والحد الأقصى للغرامة مائتا ألف درهم)

إن التعداد الوارد تناول المواد الأكثر ضرورة لحياة الإنسان

ويكون الوصف كما يلي :

أ- في .. وساريح .. وفي كل حال مند وقت غير متقدم ، وقد أحدث في حاول أحداث ارتفاع في أسعار السلع وذلك بصره أسعاراً أعلى من تلك التي يطبقها البائعون . مع الطرف الكائن في أن هذه المضاربة غير المشروعة كانت حارية على الفصح .

ثانياً . (ويجوز أن يرفع الحبس إلى خمس سنوات والغرامة إلى ثلاثمائة ألف درهم إذا وقعت المضاربة على مواد أو سلع لا تدخل في النشاط الاعتيادي لحرفة المحرم)

لقد قصد هذا النص فئة خاصة من المضاربين تتميز بحيلاتها الكامنة في أن أصحابها يمارسون نشاطاً على مواد وبصاعات ليست داخلية ضمن النشاط المألوف لهم . ولما كانت الرقابة عليهم صعبة التحقيق والإمادة ، فقد ازداد العقاب بازدياد الصعوبة في الوقاية منهم -

(كالمضائق الذي يتعامل المتاحرة حول المحوهرات ، ويقبل على المضاربة حول مواد الادوية في زمن انتشار وباء ما -)

ويكون الوصف كالمألوف ، مع إضافة ما يلي .

(مع الطرف الكائن في أن الاتجار في المواد الصيدلانية (أو العقاقير الطبية) لم يكن داخل ضمن نشاطه المألوف بهته كنتاجر محوهرات .

الفصل 291 : (في جميع الحالات المنصوص عليها في الفصلين 289 و 290 يحوز أن يحكم على المحرم بالمنع من الإقامة من سنتين إلى عشر سنوات وبالمحرم من واحد أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في الفصل 40 زيادة على تطبيق أحكام الفصل 87

وعلى القاضي لراما أن يأمر بنشر الحكم والصاده طبقاً للمصيات الفصل 48 ولو صح المحرم الظروف المخففة .)

ولا ، ان هذا الفصل يعبر معزولا لحرية المراءد ويعاقبه بالمس من شهر الى ثلاثة أشهر وضرامة من مائة وعشرين الى خمس مائة درهم ، كل من أحت عرقلة أو اضطرابا أو حاول احداثها ، في حرية المراءد أو المناقصة سواء قبل المراءد أو المناقصة أو إساءتها وذلك بوسائل العنف أو الإيذاء أو التهديد أو تملق دنك ملكية أو ابتاع أو استنحار عمار أو حقول ، أو تعلق بمشروع أو توزيع أو استغلال أو أية مصلحة أخرى

العناصر التكوينية هي :

- 1 - المراءد العلني .
- 2 - كون المراءد حاريا على الاموال المعددة في النص .
- 3 - استعمال وسائل الإيذاء أو العنف أو التهديد .
- 4 - الاضطرابات المحدثنة في حرية المراءد .
- 5 - النية الاحرامية .

يجب أن يكون المراءد - أو النتيجة الحاصلة - من عرقلة حرياته شكل موافق لطبيعة قسمه موضوعه

أما النية الاحرامية فتتحقق في كل مرة عرف الماعل ان وسائله المستعملة تزج وتقصى المزايد ، ولا شأن للباعث المحرك .

ونذكر من قبل المثال ، حادثة المزارعين الذين يقدمون ، بقصد مع دائرة المالية من تحصل دينها المترتب على زميل لهم ، على تهديد الماعسين وتحتيتهم عن المريدة ، فاما أن تسمى كدائرة عن منابعة بمع المال المحوز لفقدان الماعسين في الشراء ، واما ان يتمكن أحد التوطنين من الامراء شرائه بأسعار رهيبة

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وساريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متعام ، وائساء عمية . مراءد المال المنقول المائل الى (..) والمطروح للبيع بناء على طلب إدارة المالية ، قد قام د استعمال التهديد (أو الإيذاء) باحداث عرقلة (أو اضطراب) في حرية المراءد المذكور .

ثانيا : يعاقب بنفس العقوبات من أقصى أو حاول إساءة الماعسين . أو حاول تحديد المريدة أو المناقصة ، وذلك اما بهدايا أو وعود أو تواطؤ أو أساليب احتيالية أخرى ، وكذلك من تسلم هذه الهدايا أو قبل هذه الوعود .

ان العناصر الكوبية هي نفس العناصر العائدة للفقرة الاولى . لولا انه يجب استبدال العنصر الثالث بمباراة : (استعمال الهدايا أو الوعود أو التواطؤ أو وسائل احتيالية أخرى) مع المارق أيضا ، ان عرص الحراسة هنا هو (تحديد أو محاولة تحديد المزايدة أو المناقصة)

والموضوع كناية عن اتفاق حار بين عدة أشخاص يتصاعدون لقاء وعمود أو هدايا على أن لا يتجاوزوا في مزادتهم حدود سعر متفق عليه من بدل المزايدة

الباب الخامس

في الجنايات والجنح ضد الامن العام

الفصول 293 الى 333

الفرع 1 - في العصابات الاجرامية واعانة المجرمين . الفصول 293 الى 299

الفصل 293 (كل عصابة أو اتفاق ، مهما تكن مدته أو عدد المساهمين فيه اشياء أو وجد للقيام باعداد أو ارتكاب جنايات ضد الاشخاص أو الاموال ، يكون حماية العصابة الاجرامية بمحرد ثبوت التصميم على العدوان باتفاق مشترك .)

ان عقوبة هذه الحماية حسب النص الوارد في الفصل 294 ، السجن من خمس إلى عشر سنوات للمساهمين العاديين داخل العصابة . والسجن من عشر إلى عشرين سنة لمسيرها أو مباشر قناده فيها . واما عناصرها الكويبة فهي

1 - وجود عصابة . أو اتفاق قائم بين شخصين أو أكثر

ان الصفة الاجرامية للعصابة والاتفاق على تصميم العدوان ، تسع من عنصر المحريم التالي

2 - العاية المقصود ارتكاب جنايات ضد الاشخاص والاموال

ولا بطلانها النص اذا كانت قائمة على أساس اتفاق المح العادية فقط . بل اذا هي تصبح لعقوبة اذا كان التصميم هادفا لتحقيق أى نوع من الجنايات

وليس شرطاً أن يكون هناك فعلة حادثة واحدة معية المعالم بل يقتضى أن يتناول التصميم الاشخاص والاموال اجمالاً ، وعن طريق ارتكاب عدة جرائم .

وعد استهداف القانون الدس يجمعون لكى يهشوا ويمدوا ، بصورة احتمالية لا بصورة خاصة ، سلسلة أعمال عبر محصوره ، ووسائل ارتكاب تلك الاعمال .

3 - المد الجائى

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في ..وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معيّن ود شكل مع المدعى (فلان وفلان) جميعه (أو عصاة) ، أو ، (بعد منها اتفاقا) هذه ارتكاب السلب المسلح .

– مع الطرف الكائن في أن المتهم المذكور قد باشر القيادة داخل العصاة

الفصل 295 . (في غير حالات المشاركة المصوص عليها في الفصل 291 .
مقابل بالسجن من خمس الى عشر سنوات ، كل شخص يقدم عمدا وعن علم
للمساهمين في العصاة أو الاتفاق ، اما اسلحة أو ذخائر أو أدوات تمديد الحماية ،
واما مساعدات نقدية أو وسائل تعيش أو مراسل أو نقل ، واما مكانا للاجتماع أو
السكن أو الاختفاء وكذلك كل من يمنعهم على التصرف فيما تحصلوا عليه بأعمالهم
الاحرامية وكل من يقدم لهم مساعدة بأية صورة اخرى .)

يقارب هذا الفصل مع الفصول 203 و 208 اللذين يعاقبان على جرائم المس
سلامة الدولة الداخلية .

ولا يعتبر الاشخاص المصودون بهذا الفصل مشاركون أو معينين ، اذ
فلا شأن لما اذا كانوا مطلعين على الظروف العائدة لارتكاب الجريمة . فمجرد
مساعدتهم في الاعانة أو المساعدة وقبل ارتكاب الحماية أو بعده ، يحملهم مرتكبين
لجريمة خاصة ، عناصرها التكوينية هي .

1 – وجود عصاة أو اتفاق .

2 – الهدف المصود من العصاة أو من الاتفاق .

3 – عمل من أعمال المعاونة .

4 – كون هذا العمل ارتكب عن علم وعن عمد

مع مراعاة الدقة والامعان في تطبيق هذا الفصل الاخير ، خاصة فيما يتعلق
بتقديم مكان السكن أو وسائل التعيش الذي يصعب فيه مثلا على مزارع قسم في
محل معيّن أن يرفض تلبية الجماعة أشرار مسلحين .

ولا يشترط الاعتقاد والتمادي بل يكفي أن تقع فعل الاعانة مرة تالية
للتكوين الجريمة

اما في موضوع تقديم الاسلحة ، فيجدر الرجوع الى تعريف (السلاح)
الوارد في الفصل 303 .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في ..وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معيّن ود نام . عن عمد

وعمد ، بمساعدة مرتكبي جناية (العصابة الاحرامية) وذلك سعده لهم وسائل تميش وعأوى

على أن العبرة الثانية من الفصل قد اجازت الاعفاء من المعوكة عن الإصهار والإفاريب الى غاية الدرجة الرابعة مع أحد المساهمين في العصابة والاتفاق . اذا قدموا له وحده مسكنا ووسائل تميش شخصية

وهو كناية عن اعفاء يعود لمضاء الحكم أمر انحاده اد يعود له أمر التحقق من صلة القربى ومن أن تلك المساعدة كانت قاصرة على عضو العصابة صاحب تلك القربى .

الفصل 296

ان هذا الفصل المسوحي من نفس الاعتبارات المائدة للعصول 196 و 211 و 212 المتعلقة بالمساس في سلامة الدولة الداخلية ، قد أوجد عدرا معنيا طيفا لشروط الفصلين 143 و 145 ، وذلك بالنسبة (للمجرم الذي يكشف قبل غمره للسلطات العامة عن وقوع افعال خنائي أو وجود عصابة احرامية اذا فعل ذلك قبل محاولة الحاية التي كانت موضوع الاتفاق أو هدف العصابة ، لو قبل البدء في المناعة .)

ومن الطبيعي ، اذا تقدم عدة أعضاء دفعة واحدة بإخبار السلطات عن تلك الحاية ان يستفيد مجموعهم من العذر المعنى المنصوص عنه

الفصل 297 .

يعاقب هذا الفصل على اعضاء الشخص الملاحق ، بصرف النظر عن موضوع المساس بسلامة الدولة أو الانتساب الى عصابة ، وذلك لمجرد ايوائه شخصا يعلم أنه متهم أو محكم بحياة فردية عادية .

(في غير الحالات المشار اليها في العصول 129 (البند الرابع) و 196 و 295 ، يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين ، وغرامة من مائة وعشرين الى الف درهم ، أو إحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من يحمي عمدا أحد الأشخاص مع علمه بارتكابه حاية أو باب العدالة تبحث عنه بسبب جناية . وكذلك من يقوم عن علم بهرب من الاعتقال أو البحث ، أو من يساعده على الاختفاء أو الهروب)

اما العناصر التكوينية فهي :

1 - الفعل المادى في الاختفاء أو المساعدة .

2 - كون الشخص المساعد أو المخفي مرتكبا لحاية أو مطاردا من اجلها

3 - النية الاحرامية

ان الافعال المعاقب عليها في هذا النص هي تقديم المأوى أو المسكن للمحرم .

أو مساعدته على النجوى أو على الهرب بشرط أن تكون المساعدة هادفة إلى نكس
المجرم من السجل من الحب الحارى عليه أن عملا واحدا من هذه الاعمال يكفي
لترتيب المسؤولية .

إن أحكام هذا الفصل الرامية إلى تأمين الرقابة العامة في حالة وقوع حيازة ما ،
يطبق بصرف النظر عن كل حكم صادر بحق المجرم . وتأخذ معمولها بمجرد العلم
بالإبواء والمساعدة المصحوبين بالعلم بأن الشخص ملاحق من أجل حيازة . وليس
شرطا صدور الحكم أو العلم بصدوره .

والقصد الإحرامى ينحصر كذلك في علم المحقق أن الشخص مرتكب لحيازة .
سواء كان ملاحقا من أجلها أم لا

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

أنه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم . قد حاول عن عمدته ،
تهريب المدعو (..) من وجه البحث عليه . مع علمه أنه ارتكب حيازة قتل عمدي .
وذلك بتقديمه إليه أوراق هوية ..

وتنص الفقرة الثالثة من الفصل 297 على أنه : (لا تطبق مقتضيات الفقرة
الأولى على اصهار المجرم وأقاربه حتى الدرجة الرابعة) .

علما أن هذا النص لا يبعد الإعفاء من المعفوة فقط بل هو يفيد الإعفاء من
الملاحقة أصلا .

الفصل 298 .

لقد نص هذا الفصل على منح النجوى عندنا معفا من المعفوة إذا ثبت فيما بعد
براءة الشخص الذي حرت مساعدته أو إخفاؤه .

والأمر هنا قاصر على عدد تفرره المحكمة ونوجب وعنه اعتبار الجريمة
واقعة في كل حال . فإن ما يهدف الفصل 298 إلى عقابه هو مجرد عصيان القانون .

على أن هذا العدد المتوقف على ثبوت براءة الشخص من الحيازة المسوؤة
إليه ، يقتضي أن تؤخذ آثاره بعين الاعتبار بالنسبة لمحاكمة الحامي الأساسي بحيث
يجدر اعتبار قضية النجوى قضية متأخرة مؤجل ملاحقته أو يؤخر استدعاؤه أمام
قضاء الحكم وربما يفصل بسيحة تلك المحاكمة .

وعلى هذا ، وبالنظر للوقت الذي تستمرقه التعميمات من المحاكمة الحائية
يقتضى التأني الدقيق في إجراءات النوقيف المؤقت بحق الشخص النجوى . خاصة
إذا كان موضوع الحيازة الأساسي محمولا بطل من الشك

الفصل 299 : (في غير الحالة المخصوص عليها في الفصل 297 ، يعاقب بالخسر
من شهر إلى سمين وغرامة من مائة وعشرين إلى ألف درهم ، أو إحدى هاتين

المعويين وحدها ، من علم بوقوع حناية ، أو شروع منها ، ولم ينصع بها السلطان
(فسورا)

يعاقب هذا النص على استكاف عمدي وعلى تقصير بقواعد الضمان الإنساني
أما عناصره التكوينية فهي :

1 - وقوع حناية ، أو شروع بها .

2 - الاستكاف العمدي عن إشعار السلطان

وليس الإشعار الزاميا لمجرد العلم بحدوث التفكير بالجريمة . فلا عموية على
المنكف إلا إذا كانت الجريمة قد دخلت مرحلة التنفيذ .

ولا يشمل النص الاستكاف عن الإشعار بحصة ما ، بل يقتضي أن يكون
هناك حناية

ويعود للمحكمة تقدير ما إذا كان الإشعار قد ورد متأخر أم لا . على أن
الراجح هو اعتباره واقعا بالوقت المناسب واعتبار صاحبه قد قام بواجبه إذا
كان قد أدى إلى منع الجريمة أو سهل توقف مرتكبها

أما المرجح الذي يتوجب إشعاره ، فإن النص قد ورد شاملا بحيث أنه يجوز
معه إشعار السلطات الإدارية أو القضائية على السواء .

ويجب أخيرا أن يكون الاستكاف ناشئا عن ملء إرادة صاحبه . فلا إكراه
عليه أو تأتية عن ظروف قاهرة لا بحمل الجريمة متحققة .

وفيما عدا هذا ، فلا عسرة للعامل الباعث عليه كالتكسل أو التقاعس أو
فقدان النجس بالواجب الاجتماعي ، بل أنه يصير في مثل هذه الحالات ،
جريمة واقعة

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أنه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متعادم ، إذ علم بوقوع
مجرم مسلح على مؤسسة مالية (تصنيفها) ، قد أهمل عمدا تبليغ السلطات عنه

وقد نصت الفقرة الثانية صفة مماثلة لتلك التي وردت في الفقرة السابعة
من الفصل 297 ، فصحت ، وفق نفس الأحكام والشروط ، المذموم المعنى لا صهار
الحاي وأقاربه أما استثنيت من ذلك جريمة الإخفاء الواقعة لصلحة من ارتكب
حناية فاصر دون الثالثة عشر . وقد رعب المشرع على هذا الاستثناء بزيادة في
مقاومة الجرائم المرتكبة بحق القصر والإطغال ، خاصة منها الجنابات العائنة
أو سوء معاملة الطفل أو جنابات هتك عرصى القاصرين

الفرع 2 - جريمة العصيان - الفصول 300 إلى 308 :

الفصل 300 :

لقد عرف هذا النص العصيان بأنه (كل هجوم أو مقاومة . بواسطة العنف أو الإيذاء ضد موظفي أو ممثل السلطة العامة القائمين بتنفيذ الأوامر والقرارات الصادرة عن تلك السلطة ، أو القائمين بسعد القوانين أو المظم أو أحكام القضاء أو قراراته أو الأوامر القضائية)

إن العناصر التكوينية هي :

1- هجوم أو مقاومة مع العنف أو الإيذاء .

2 - صفة الشخص الذي توجه الهجوم أو المقاومة ضده .

3 - كون هذا الشخص قائماً بتنفيذ الأوامر أو القرارات الصادرة عن السلطة العامة أو تنفيذ القوانين والانظمة وقرارات المحاكم والأوامر القضائية

4 - النية الإحرامية

إن الغاية من هذا النص القانوني ليست فاصلة على عتاق من يعاوم القوانين وقرارات المحاكم أو على فئة معينة من الموظفين ، بل إنما هي تهدف في الأصل إلى ضمان حماية خاصة لهؤلاء الموظفين وممثل السلطات العامة عندما يكونون بتنفيذ مهام ملقاة عليهم . ولئن كانت عقوباته محللة عن عقوبة العنف المنصوص عليها في الفصل 267 ، وعن عقوبة الإهانة المنصوص عليها في الفصل 263 فإن هدف العقوبة الواردة في هذا الفصل . هو تأمين تنفيذ الأعمال القانونية تأمين وقاية شخص الموظف القائم على التنفيذ

إن العنصر التكويني الأول ، هو عنصر مادي يكتس تعريفه بأنه عصيان مقرون بمعارضة هجومية . أو مقاومة مقرونة بمعارضة دفاعية . ويشترط في كل حال أن يكون هناك عنف أو إيذاء أو تهديد باستعمال العنف . فاقاومة السلبية لا تشكل جريمة عصيان مقصودة في هذا الفصل .

وأما الأشخاص المحميون فقد ورد النص بالغ السعة بشأنهم بحيث يمكن أن يشمل كل شخص قام بسائق وظيفته المعتادة أو بسائق الصندية ، تعتمد أوامر السلطات ضمن اختصاص نشاطه الرسمي

وتتحقق السة الإحرامية في قيام الفاعل بمقاومة عمدية بواسطة العنف أو الإيذاء مع علمه أن مقاومته موجهة ضد موظف أو ممثل للسلطة يعلن على تعبد أوامر السلطات العامة

أما العقوبات فمختلف باختلاف عدد الأشخاص المتأثرين بالعصيان . وباختلاف الوسطة المستعملة من قبلهم

والعصيان مصحوباً بالسلاح . يحصع للشديد في عقوبة أما فكره
(السلاح) فهي موضحة بالفصل 303 الذي يعرف السلاح في الحالة التي بشكل
استعماله ظريفاً مشدداً . بالنسبة للقانون الجنائي . فهو جميع أنواع الأسلحة
البارية والمفجرات والأجهزة والادوات والأشياء الأخرى أو الرصاصة أو العاطمة

ولقد عين القانون بعض الاستثناءات بالنسبة للأسلحة التي تجعل تعذيباً
والخنجر المتعارف على التزيين بحمله لا يعد سلاحاً إذا تم انصافه أثناء المعصاة
أما إذا كان محمولاً بشكل محض فمحذور كونه محضاً يجعل حكمه حكم سلاح
المشدد للعقوبة ، وأما الامواس المحصنة لنعطيط العاكفة ، والمقصات الصغيرة
التي تحمل في الحب وكذلك العصا التي تعين على السير أو على توجيه الماشية .
فأبداً لا تدخل في حكم السلاح المخصوص عليه . على أنها تعدو بحكم السلاح إذا
ما استعملت من طرف أصحابها لأجل القتل أو المرح أو الصرب أو التهديد .

الفصل 303 ، يعاقب على العصيان البسيط الواقع من طرف شخص أو
شخصين على الأكثر ، بالحبس من شهر واحد إلى سنة وبغرامة من 60 إلى 100 درهم

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال مدد وقت عمر متقادم ، قد ثاوم بواسطة
المنف ، الشرطيين « .. و .. » وهما ممثلان للسلطة العامة وقائمان بتنفيذ
أمر التوقيف الصادر بحقه من طرف قاضي التحقيق في الرضا ، حرم
سرقة ..

وحاء في الفقرة الثانية : (إذا كان مرتكب الجريمة أو أحد مرتكبيها
مسليحاً ، فإن الحبس يكون من ثلاثة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة إلى
خمسائة درهم)

فصيح وصف التحريم .

(كما هو أعلاه) و (مع الطرف الكائن في أنه كان يحمل موسى)

أو (مع الطرف الكائن في أنه استعمل عصاً صرب بها الشرطي (..)

وتقع الحالة الأخيرة ، مع وصف العنف ، تحت شمول الفصل 267 أيضاً ، مما
يصح لتطبيق مبدأ تعدد الجرائم ، وتكون عقوبة الفصل 103 هي الأشد لأنها
تشتمل على عقوبة غرامة هي مفتقدة في الفصل 267

وأما إذا تترتب عن عملية الصرب بعض النتائج المخصوص عليها في الفصل
267 فيصبح هذا الفصل هو الحديير بالتطبيق لأنه ذو الفقرة الأشد في هذه الحالة

الفصل 302 .

مؤاخذ هذا الفصل على نوع من المصيان أشد خطوره . وهو المصيان الواقع من أكثر من شخصين مجتمعين . ويعاقب عليه بالحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنوات . وبمرامة من 100 الى 2000 درهم .

أما العناصر النكويصة فهي نفس العناصر العائدة للمصيان (الفصل 301) التي يحذر أن نصم لها ، كمصير اصنافي ، عمارة . (كون هذا الهجوم أو المقاومة قد ارتكبا من طرف أكثر من شخصين) .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في.. وتاريخ.. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم، قد تاوم بواسطة العنف وبالتجمع مع أكثر من شخصين ، ممثلي السلطة العامة العاملين على تنفيذ أوامر صادرة عن تلك السلطة .

وجاء في الفقرة الثانية : (ويكون الحبس من سنتين الى خمس ، وبمرامة من مائة الى ألف درهم ، اذا كان في الاجتماع أكثر من شخصين يحملون اسلحة ظاهرة) .

مع ملاحظة أن هذا التشديد في العقوبة ، يطبق على نفبة المشركين و عملية المصيان ولو كانوا انفسهم غير حاملين ، في ذلك الطرف ، لسلاح .

ويكون الوصف كما يلي :

(كما ورد أعلاه) و (مع الطرف الكائن في أن أكثر من اثنين من الاشخاص المشركين في المصيان كانوا حاملين لاسلحة ظاهرة) .

وتطلق كذلك نفس العقوبة على الاشخاص الذين ساهموا في عصيان واقع من طرف أكثر من شخصين وبدون سلاح ظاهر انفسا عنر عليهم حاملين سلاحا مستترا .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في ...

مع الطرف الكائن في أن المدعو (...) كان حاملا لسلاح مسمم . كامة عر مسدس .

الفصل 303 . (انه الفصل الذي عرف السلاح ، وقد سبق نعه)

الفصل 304 : (يعتبر ارتكبا للمصيان من حرص عليه ، سواء بحطب الحبس في أمكنة أو اجتماعات عامة أو بواسطة ملصقات أو اعلانات أو منشورات أو كتابات ،

الحماية هنا . هي التوالى من المشاركين الذين لا تطالبهم احكام الفصل 231 مع انهم حديرون بالمعقوبة لتمامهم بالتحريض على المصيان ويشأ عن اعتبارهم مشاركين انهم محصون ، علاوة على عمومية العقلة . لاحكام الظروف المشددة من دون حاجة لاثبات اشتراكهم في تلك الظروف . ان العناصر التكوينية هي :

- 1 - وجود المصيان
- 2 - كون الماعل قد حرص عنه .
- 3 - كون هذا التحريض قد حدث بالوسائل الممهدة تحديدا في النص .
- 4 - الية الاجرامية الناشئة عن علم بطابع التحريض في تصرفاته

ويمكن أن يكون الوصف كمايلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ زمن غير متقادم ، قد قام بواسطة خطب القبت في مكان عام ، بتحريض على المصيان ضد رجال السلطة العامة العاملين على تنفيذ أوامر تلك السلطة في حين أن المصيان كان مؤلما من أكثر من شخصين

ومع الطرف الكائن في أن أكثر من اثنين منهم كانوا حاملين لسلح ظاهر .

الفصل 305 :

يخص هذا الفصل على جواز الحكم على المحرضين أو المزعمين للمصيان ، بالمنع من الإقامة مدة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر ، زيادة على العقوبات المقررة

الفصل 306 :

ان هذا الفصل ، المتعارف مع الفصل 253 ، يعفى من عقوبة المصيان (الذين ساهموا في السجم دون أن يقوموا فيه بعمل أو وظيفة ، اذا انسحبوا منه عند أول انذار تصدره السلطة العامة)

لكي تسرى احكام هذا المدر ، يقتضى احصاء أربع شروط

1 - كون المتهم ، طالب الاستعانة من المدر ، لم يمارس في السجم أى عمل او خدمة .

2 - كونه انسحب لدى أول انذار أصدرته السلطة

3 - كونه تم اعتقاله خارج مكان تجمع المتمردين .

4 - كونه لم يكن حامل السلاح ولم تبد منه أية مقاومة حينما تم اعتقاله

الفصل 307 : (إذا وقع عصيان من شخص أو أكثر من المحبوسين فعلا بسبب جريمة أخرى ، سواء بصفتهم متهمين أو محكوما عليهم بحكم قابل للطعن ، فإنه استثناء من مقتضيات الفصل 120 ، تفعد عليهم العقوبة المحكوم بها من أجل العصيان بالإضافة إلى أمة عقوبة سائلة للحرية حكم عليهم بها بسبب الجريمة الأصلية التي كانوا محبوسين من أجلها) .

حررا على قواعد الفصل 210 العامة ، وعلى مبدأ عدم أصابة العقوبات يقتضي في الأصل أن تتفاعل عمومية العصيان مع عمومية الجريمة التي سببت التوقيف الاحتياطي طالما أن جريمة العصيان قد وقعت قبل اكتساب الحكم الصادر بشأن الجريمة الأولى ، الدرجة القطعية ، غير أن المشرع قصد استبعاد النتائج لناشئة عن تطبيق النص العام والمؤدية إلى إسقاء العقوبة عن المنمردين .

وعلاوة على ذلك فقد جاء في الفقرة الثانية من الفصل 307 ، ما يلي :

(وفي حالة صدور قرار بعدم المتابعة أو بالبراءة أو بالإعفاء من أجل تلك الجريمة الأصلية ، فإن مدة الحبس الاحتياطي الذي نصوه بسببها لا تخضع من مدة العقوبة المحكوم بها من أجل العصيان .)

وهكذا ، وحيث أن العصيان أصبح يشكل جريمة على حدة ، فلا مجال للعود إلى الوقت المقضي في التوقيف الاحتياطي طالما أن العقوبة الواحدة النسيئة هي عقوبة ذلك العصيان .

الفصل 308 .

يتضمن هذا الفصل جريمتين مختلفتين نص عليهما في فقرتين منفصلتين وهو يعاقب من خلالهما على شكل خاص من أشكال العصيان .

الفقرة الأولى

(كل من قاوم بوسائل الإيذاء تعيد أشغال أمرت بها السلطة العامة أو صرحت بها ، يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة درهما ولا تتجاوز مبلغ التعويضات)

يشكل هذا النص فرعاً من موضوع الفصل 590 الذي يعاقب على تهديد مشاتل منحزة ، وهو يتناول هنا ، معارضة تنفيذ أشغال الإشاء

غالباً ما تتناقض بعض المشاريع الماثلة بجمع عام مع مصالح بعض الأفراد الخاصة فيلجأ المضررون إلى مقاومة تعيد تلك المشاريع بباطرتهم أعمالاً تعارضها في عين حق الإشاء والتشييد ، وحيث أن تلك الأعمال سهله المراسم والصمغ فقد رأى المشرع عقوبات الفصل 590 شديدة عليها ولا تناسب خطوره تلك العقوبات مع بساطة هذه المعارضة ، فقرر لها عمومية الفصل 308

ان العناصر الكويفية هي :

- 1 - فعل المقاومة بواسطة الايداء .
- 2 - كون المقاومة موجهة ضد اشغال مأمور أو مصرح بها من السلطة العامة
- 3 - المبية الاحرامية

وليس شرطاً أن تكون الاشغال قد سقطت بالعمل ، بل يكفي أن يكون هناك أعمال عتف مرتكبة تعبر عن رغبة في معارضة تنفيذ تلك الاشغال

كما وان استعمال تعبير (الايداء) الوارد في صيغة النص بدلاً من تعبير (العتف) ، يسمح المجال لتناول (الاشياء) علاوة على تناول (الأشخاص)

ويمكن أن تعتبر اقامة الجوايز في وجه المقاتلات ، أو تخريب المستويات البرابية ايداء مشمولاً بفعول هذا النص .

ويقتضى أن تكون (الاشغال) مأموراً أو مصرحاً بها من قبل السلطة العامة أي المبح أو العقاب في هذا الفصل يتناول العمل الموجه ضد اشغال ذات مصلحة عامة . فلا يعبر تشييد البناء الخاص العائد لشخص عادي مداراً لتطبيق هذا الفصل بالرغم من أن رخصة التشييد مطاعة بشأبه من سلطه عامه ، ذلك ان حكمة القانون هي حماية الاشغال التي هي تابعة لتسي السلطة العامة أو لاشرائها باعتبار تلك الاشغال ذات نفع عام .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبناويع .. وفي كل حال مد وقت غير متعادم ، قد قاوم . باستعماله وسائل الايداء (تعييبها) ، تنفيذ اشغال مأمور بها من السلطة العامة .

وتعاقب الفقرة الثانية من هذا الفصل بالحس من ثلاثة أشهر الى سنتين وبضرامة (ممية في الفقرة الاولى) : الذين يعاومون تنفيذ تلك الاشغال بواسطة التجمهر أو التهديد أو العنف .

في مقارنة الفقرتين ينبغي أن الاولى تقصد المقاومة المنعزده . والنايه المقاومة المتمزة مطامع المصيان الجماعي

اما العناصر الكويفية فهي :

- 1 - فعل المقاومة بواسطة التجمهر أو التهديد أو العنف .
- 2 - كونه صيغة عدة أشخاص .
- 3 - كون المقاومة موجهة ضد اشغال مأمور أو مصرح بها من السلطة العامة
- 4 - السة الاحرامية

أما الوسائل المحطورة فوعاء الرسائل الانحاسة . أى التهديد أو العنف
والوسائل السطوية ، أى السجهر وهو يشكل مجرد رؤية ممكنة نوعها ونهها
لدى الناس على الاشغال يحملهم على الوقوف عنها

ويمكن أن يكون الوصف كما بل .

انه فى .. وباريخ .. وفى كل حال منذ زمن غير مهم . قد قام بالاتفاق
مع أشخاص متعددين وعلى طريق سجهرهم ، معارضة تعدد أفعال هامور بها
من قبل السلطة العامة .

الفرع 3 - فى الهروب . الفصول 309 الى 316

الفصل 309 : (يعاقب بالحبس من شهر واحد الى ثلاثة من كان معتقلا ،
معبوسا عليه قابولا بمقتضى حكم أوامر قضائي من أجل جناية أو جنحة ثم هرب
أو حاول الهروب ، من المكان المخصص للاعتقال بأمر السلطة المختصة ، أو من
مكان الشغل أو أثناء نقله .)

لقد كان العرف يقضى بالسماح مع من يهرب ارتحالا من السعى أى
باستعادته من علة عابرة لدى بعض الجراس . إلا أنه لما كانت أماكن الاعتقال فى
المغرب مسبوقة بتمامها لشروط الطمأنينة الكافية ، وكان عدد المراقبين والجراس
معتبرا للزيادة ، وبالنظر لتسهيل بعض السجناء واستخدام اليد العاملة معه
فى ورشات كائنة خارج أماكن الحبس والتوقيف ، فقد رأى المشرع اعتبار الفرار
البسيط من السجن ، جريمة . إلا أنه اكتفى لها بعقوبة بسيطة ضئيلة

إن العناصر الكوبية هى :

1 - فعل الفرار أو محاولته .

2 - كون الفاعل معتقلا أو معبوسا عليه . - حين الفرار بموجب حكم أو
أمر قضائي من أجل جناية أو جنحة .

يجب ادن أن يكون الشخص الهارب موقوفا بأمر قضائي صادر عن
السلطة المختصة من أجل جناية أو جنحة . فالموقوفون من أجل مخالفة لا يخضع
هرهم ، حسب مدلول النص ، للعقوبة

3 - أن يكون الهرب واقعا من ضمن امكة حصنها السلطة للاعمال أو
من ضمن ورشة الشغل ، أو أثناء نقل السجن إليها أو الى قصر المدل أو الى
سجن آخر .

ونعد من قبيل تلك الامكة محلات الاستشفاء الصحية والمعالجة

ويمكن أن يكون الوصف

اسه مى . وتاريخ .. وفى كل حال مد وقت غير معصوم . قد مر اساء
فيامه شتمل مكلف به ، وهو معتقل قانونا بضمه محكوما بحبه تاريخ ()
بعقوبة (الحس لمدة ..) من طرف محكمة (...) الاقليمية .

وعد نصت الفقرة الثانية على ظروف مشددة ترفع العقوبة الى الحس من
سنتين الى خمس سنوات (اذا كان الهروب أو محاولته قد وقعا باستعمال العنف
صد الاشخاص أو بتهديدهم أو بواسطة الكسر أو نقب السحن)

تستعمل اعمال العنف عادة مع الحراس ، أو مع موظفى الرقابة أثناء عمل
السجن . على أنه يقتضى تطبيق الظروف المشددة أيضا اذا استعمل العنف أو
التهديد ضد بعض المساجين أو حلائهم من الاشخاص المتدخلين فى مع محاوله
الهرب .

أما الكسر فهو حسب مطلق الفصل 512 ، السحب أو محاولة السحب على
أنه وسيلة من وسائل الاغلاق اما بالتعطيم أو الاتلاف أو بأية طريقة اخرى تمن
الشمخص على الخروج من المكان المحبوس فيه وليس شرطا أن يتم الكسر من داخل
سحن أو محل محبوس لقضاء العقوبة . بل يمكن أن يتم فى كل مكان احتجز به
الشخص المعتقل حتى ولو كان اعتقاله مؤقتا . (ككسره باب شبكة الانتظار ثم
فاعة المحكمة) .

اما نقب السحن فلا يمكن أن يمتد الا اذا كان واقعا على مبنى السحن بالذات
تتعطيم القيد أو سلسلة الساعد الحديدية ، أو تكسير قطعة مرش خشبية
لاستعمالها وسيلة للتسلق والهرب . انها وأمثالها لاتشكل وصف (نقب السحن)
الوارد فى النص

ويصبح الوصف كما يلى :

مع الظرف الكائن فى أن الهرب المذكور قد تم باستعمال العنف ضد
الاشخاص (تمسهم)

الفصل 310

إن هذا الفصل يتقارب مع الفصل 307 الذى طاقب مع عصا الحرس
على اعتبار أن الهرب ، - وبصورة خاصة اذا كان مصحوبا بالعنف أو التهديد - ،
ما هو الا شكل من أشكال المصيان

وقد ورد فى الفقرة الاولى : أن (العقوبات المحكوم بها طعا -مصا

الفصل الثاني . صد العمل الهارب أو محاول الهروب . تبعه ، استثناء من حكم الفصل 311 . بالإضافة الى أية معقبة مؤقتة سالمة المحررة وقعت منه من أجل الجريمة التي كانت سببا في الفصل أو الاعمال

وأما الفقرة الثانية فانها تعاقب على عصيان العائدين . بالنسبة الحال (وإذا انتهت الإجراءات بامر أو فرار بعدم المناقصة أو بحكم التبرأ ، أو الاعفاء . فإن مدة الحبس الاحتياطي التي قضاهما المتهم من أجل تلك الجريمة الأصلية ، لا تنقص من مدة العقوبة المحكوم بها من أجل الهروب أو محاولته)

الفصل 312 .

إن هذا الفصل يعاقب بصرامة على الإهمال المرتكب من طرف المكلفين بمراقبة السجناء .

(إن الرؤساء أو المأمورين ، سواء في الدرك الملكي أو في الثغرات المسلحة أو الشرطة ، المكلفين بمراقبة السجناء أو بحراسة المركز . وكذلك الموظفين بإدارة السجون وغيرهم من المكلفين بالحراسة . أو سقل المسجونين . يعاقبون بالحبس من شهر واحد الى سنتين إذا حصل منهم إهمال مكن أو سهل الهروب)

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - فعلة الهروب .

2 - كون الهارب محسوسا أو معصلا أو مقبوضا عليه بموجب فرار قضائي.

3 - كون الذي مكنه هو أحد المواطنين بالحراسة أو المراقبة .

4 - أن يكون هالك إهمال معتبر

ويمكن أن تكون الوصف :

أنه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متعادم . وهو مكلف بمراقبة السجن المدعو (....) وتقه من السجن المدنى الى دائرة قاضي لحقن قد مكن بأعماله ، فرار المعتقل المذكور .

الفصل 312 .

إن هذا النص يعاقب على إهمال أشد وأخطر . هي التواطؤ مع الهروب بالحبس من سنتين الى خمس سنوات .

(كل شخص ممن أشير اليه في الفصل السابق . مكن أو ساعد على هروب أحد المسجونين أو حاول ذلك ، ولو بغير علم المسجون . بل ولو لم يقع الهروب فعلا أو محاولته من طرف المسجون ، وتطبق نفس العقوبة ولو كانت المساعدة على الهروب قد وقعت فقط بعمل سلبي متعمد .)

أما العناصر التكوينية فهي

(1) صفة العاقل

(2) فعل إيجابي يدل على التواطؤ مع السجين ، أو عمل إيجابي يساعد على فراره حتى ولو كان السجين يجهل مصدر تلك المساعدة

- أو عمل سلبي يعتمد المساعدة على الهرب ، كإغفال قفل الباب حصيصاً أو تصد أعمال تقيد السجين أثناء عملية نقله .

(3) كون هذه المساعدة قدمت الى سجين حرى توقيعه حسب الأصول القانونية

(4) انه كان في شأن المساعدة تسهيل عملية الهروب ، سواء تمت العملية المذكورة أو لم تتم ، أو لم تحر محاولتها .

(5) السية الاحرامية

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبمباريح .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وهو مرافق على السجن المدني الكائن في (..) قد تواطأ على تسهيل فرار السجين المدعو (..) المهم بحماية السدرة الموصوفة ، وذلك بتركه عمداً باب غرفته مفتوحاً

وقد نصت الفقرة الثانية على تطبيق ظرف مشددة يجوز أن يحول العقوبة الى صغرها ، أي الحبس عشر سنوات . (اذا كانت المساعدة قد تضمنت الترويد مسلح) .

وهي صرامة واردة ، اذا اعتبرنا أن الموظف التاكت زملاؤه قد يصرص في نصرته هذا ، حياة رفاقه للخطر .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

مع الظرف الكائن في أن المساعدة على الهرب ، قد تضمنت ترويد السجين سلاح هو من نوع المسدس

وينوجب الزاماً أن يضاف الى كافة العقوبات المذكورة آنفاً ، التدبير الوقائي الفاصي بالحرمان من مباشرة جميع الوظائف أو الخدمات العامة مدة لا تتجاوز عشر سنوات .

الفصل 313 .

يعاقب هذا الفصل على تواطؤ لتسهيل الفرار ، يقوم به شخص عاد بالجنس من شهر واحد الى ستة أشهر وبصرامة من 120 الى 500 درهم . لكل شخص ، غير المشار اليهم في الفصل 212 ، مكن أو سهل فراراً أو حاول تسهيله

١ - العناصر الكويسه هي

١ - عمل ايجامى يدل على التواطؤ مع السجين .

٢ - كون المساعدة قدمت الى موقوف وفق الاصول القانونية

٣ - كون تلك المساعدة من شأنها تسهيل الفرار سواء بحق أم لا

٤ - الية الاحرامية .

ويمكن ان يكون الوصف :

١٠ في .. وسارنخ .. وفي كل حال منذ وقت عبر متقادم ، قد قام بتسليمه التواطؤ ، بتسهيل فرار السجين (...) المحكوم من طرف محكمة الجبايات بالسجن مدة عشر سنوات لجرم القتل العمدى ، (او بتمكن فراه) ، وذلك اد 'وصل اليه مباشرة .

وينص الفصل 313 ايضا على ظروفي مشددين :

العمرة الثانية . (واذا حصلت رشوة للحراس ، او تواطؤ معهم ، فيكون الحبس من ستة أشهر الى سنتين والقرامة من مائتين وخمسين درهما الى العى درهم .

العمرة الثالثة . (اذا حصلت المساعدة على الفرار بواسطة التزويد بالسلاح فان الحبس يكون من سنتين الى خمس سنوات والقرامة من مائتين وخمسين درهما الى العى درهم)

الوصف .

مع الطرف الكائن في أن المساعدة على الفرار قد حصلت بواسطة التزويد بالسلاح

الفصل 314 .

بصرف النظر عما يحدده جرم الفرار من ضرر على المجتمع ، بهالك ضرر يحن كذلك بصدية الحرم الذي تم افعال السجين من أجله . وعلى هذا وقد نص الفصل 314 على أن :

(جميع الاشخاص الذين مكوا من الهرب او سجنوا من ١٥ - ١٠ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠)

لا ينطبق هذا النص على الحراس الذين سجنوا ، بمجرد ادعاءهم بفرار السجين . المصوص عليهم في الفصل 312

الفصل 315 . (من حكم عليه من أجل تسهيل الهروب أو محاولته بمقوّة الجس لاكثر من ستة أشهر . يمكن أن يحكم عليه زياده على ذلك بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في الفصل 314 . والممنوع من الإقامة الذي لا يحاو: خمس سنوات)

ان العقوبة الاصاحية ، ومثلها التدبير الوقائي . لا يطبقان اذن الا على المدر ساعدوا ، عن عمد ، على الهرب ، فكانوا محكومين بعقوبة تزيد عن ستة أشهر وأما تطبيقهما فامر اختياري يعود للمحكمة .

الفصل 316

نماقت هذا النص فيما عدا حالات التواطؤ على الهرب ، على حرق أنظمة ادارة السجن . وهو عمل غالباً ما يقوم به دوو السجين ، ويتميز بدافع الشفعة والمساعدة الرحمة ، الا أن لهذا الدافع محاذير قد تصيب سلامة التحقيق أو تسهل أعمال الهرب والفرار .

الفصل 316 . (فيما عدا الحالات التي تنطبق عليها عقوبات أشد . بسب التواطؤ على الهروب . نماقت بالحس من شهر الى ثلاثة أشهر كل من أعطى لمسجون أو أوصل اليه أو حاول اعطاءه وإيصاله في أى مكان وحد فيه . مبالغ بعبدة أو رسائل أو أشياء من أى نوع ، مخالفاً بذلك النظم التي سنتها ادارة السجن أو التي اقرت العمل بها .)

ان لعبارة (أو أوصل اليه) مدلولاً واسعاً يشمل كل وسائل الإيصال المباشرة أو غير المباشرة مهما اختلفت الجبل التي اعطت عليها تلك الوسائل

ان العناصر التكوينية هي

- 1 - فعل الاعطاء أو الإيصال ايا كان أسلوبه .
- 2 - الجارى على عملة نقدية أو رسائل أو أشياء من أى نوع كان
- 3 - مخالفة النظم .
- 4 - كون ذلك الاعطاء أو الإيصال قد تم الى سجين في أى مكان وحد فيه (كالاعطاء في ورشة الشغل أو أثناء نقل السجين الى المحكمة ...)
- 5 - العصد الاحرامى المتداخل مع علم العامل بأن تصرفه معطور عليه ويتأتى عن هذه الجريمة ملاحقة مسلكية اذا كان فاعلها موظفاً أو محامياً

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. ويتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . قد قام اد حالي النظم التي سنتها ادارة السجن ، بإيصال رسائل من شخص ثالث ، الى السجين

() الفصل في السجن المدنى الكائن في (....) بموجب امر مسدّد صادر من طرف قاضي السجن في (.)

وأما الفقرة الثانية من هذا الفصل ، فإنها تنص على عمومية احراج الاشياء نفسها من السجن بنفس العقوبات المقررة لادخالها أو ابعائها

وأخيرا ، فإن الفقرة الثالثة تنص على طرف ممتدد تصح معه المعونة .
الحبس من ثلاثة أشهر الى سنة (اذا كان الفاعل هو أحد الأشخاص المشار اليهم في الفصل 311 ، أو ممن تمنح لهم وظائفهم الاتصال بالمسجونين بأية صفة كانت)
ويشكل الجزء الأخير من هذه الحيلة مدلولا واسعا بحيث يشمل معامى السجون ومسائر الموظفين في إدارة السجن أو غيرهم من المكلفين بالحراسة أو بتفيل المسجونين .

ويصح الوصف

مع الطرف الكائن في أن المدعو (. .) كان موظفا في إدارة السجن المذكور

الفرع 4 - في خرق الإقامة الاجبارية ، وعدم مراعاة تدابير الوقاية

الفصول 317 الى 325

تعاقب الفصول الداخلة في هذا الفرع ، على خرق التدابير الوقائية ويعاقب الفصل التالى محاولة الالتزام بالإقامة الاحبارية .

لعصل 317 : (من كان قد حكم عليه بالإقامة الاحبارية كحقونه حاشية أصلية وفقا للعصل 25 ، ثم غادر المكان أو المنطقة المحددة لأقامته دون إذن من السلطة المختصة ، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات)

إن فرض الإقامة الاحبارية هو الرابع في جدول العقوبات احشائية الأصلية المنصوص عليها في الفصل 16

والإقامة الاحبارية كتابة عن (تحديد المحكمة مكانا للإقامة أو دائرته محدوده لا يجوز للمحكوم عليه الابتعاد عنها بدون رخصة طوال المدة التي يحددها الحكم بحيث لا تقل عن خمس سنوات متى كانت عقوبة أصلية) .

وهي اد تستهدف باعبارها عمربة أصلية ، الحرائم دواب الطابع الساسي ليس لها في الواقع أى مجال للتطبيق بالنسبة للنصر الحالى

الفصل 318 : على أن الأمر يحتلف في الإقامة الإجبارية المصوص عليها في الفصل 61 كتمديد وقائي يطبق بحالة الحكم بجريمة المساس باسم الدولة (إذا كانت أعمال المحكوم عليه تدل على اعياده النشاطات الخطيرة على النظام الاجتماعي)

وتكون عموية مخالفة للإلزام بها كتمديد وقائي ، الحبس من ستة أشهر الى سنتين .

أما العناصر التكوينية فهي .

1 - قرار بمرص الإقامة

2 - حرق الالتزام به

3 - عدم وجود احارة تكرر مخالفة الإقامة

انها جريمة مادية بحتة . ويكفي اكتشاف الفاعل موحودا خارج المكان او الدائره المعبة اليه

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال مند وقت غير متقادم ، واد فرضت عليه الإقامة الجبرية في مقاطعة (...) بموجب قرار أو (حكم) مؤرخ في (...) ، قد وجد في منطق الدار البيضاء من غير أن تكون مأذونا من طرف السلطة المختصة بمصادرة المنطقة المروضة عليه .

الفصل 319 . (من كان قد فرض عليه المنع من الإقامة وأخطر بذلك بالطريق القانوني . ثم صهر في أحد الامكة الخطورة عليه يعاقب بالحس من ستة أشهر الى سنتين .)

ان العناصر التكوينية هي

1 - وجود قرار قضائي بالمتنع من الإقامة .

2 - وجود قرار من طرف المدير العام للامن الوطني منخذ وفقا للفصل 4،

3 - كون هذا القرار قد تم تبليغه الى صاحب العلاقة .

4 - كون صاحب العلاقة قد وجد في مكان ممنوع عليه .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال مند وقت غير منقادم ، وهو محكوم عليه بالمتنع من الإقامة بموجب قرار صادر عن محكمة استئناف (...) بتاريخ (.) قد صهر

عليه في منطقة الدار البيضاء بالرغم من قرار منع المصادر من طرف المدير العام
للأمن الوطني بتاريخ (.) والملحق التاريخ (.)

الفصل 320 : (من صدر ضده حكم أو أمر الإيداع العسائي في مؤسسة
لعلاج الأمراض العقلية طفا للعصبي 78 و 79 أو الفصل 330 بناء على قرار من
مسؤوليه النافضة ، تم تهرب من تعبد هذا المدير يعاقب بالحس من ثلاثة أشهر
إلى سنة . تم وعرامة من مائة وعشرين إلى خمسمائة درهم)

إن هذه الحرية لا تعد ، بانطع ، منجعة إذا كان فاعلها يوم حدوثها . فاعدا
لكامل قواه العقلية . أما إذا كان اهلا للمسؤولية الكاملة ، أو الخروثة . فلا تعد
العقوبة الصادرة بحقه إلا بعد انقضاء استشفائه (الفصل 328) .

أما العناصر التكوينية فهي

1 - القرار العسائي ، أو قرار فاضي التخفيق . الأمر بوضعه في مستشفى
العلاج .

فعل القرار تهربا من تطبيق هذا المدير

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

أنه في ..وبتاريخ .. وفي كل حال من وقت غير متقدم ، وإذ كان موضوعا
تحت المراقبة في مستشفى الأمراض العقلية بأمر من قاضي التحقيق في الرباط،
قد عادر المستشفى تهربا من تعبد ذلك الأمر .

الفصل 321 : (من كان قد صدر بحقه قرار بالوضع في مؤسسة علاجية
تطبيقا لأحكام الفصل 80 ، تم تهرب من تعبد هذا التدبير فانه يعاقب بالحس من
شهر واحد وعرامة من مائة وعشرين إلى خمسمائة درهم) .

يتعلق الموضوع هنا بمن تسمح به سبيحة تعاطيه الكحول والمخدروبات .
وقد بدأ احرامه متصلا بذلك الادمان

إن العناصر التكوينية هي .

1 - قرار قضائي أمر بوضعه

2 - فعل القرار تهربا من تطبيق العقوبة

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أنه في .. وبتاريخ وفي كل حال من وقت غير متقدم ، وإساء كونه
موضوعا في مؤسسة للمعالجة من التسمم الناتج عن الادمان على الكحول . وذلك

بموجب قرار صادر بتاريخ (..) من محكمة (.) الاصلية . قد عاود المؤسسة العلاجية تهربا من تنفيذ التدبير المشار اليه

وبصت الفقرة الثانية على أن العقوبة الناشئة عن هذا الهروب تظل مستقلة عن العقوبة الناشئة عن الجريمة التي كان صدر من أجلها حرص هذا التدبير ، وانها تنفذ بعد انتهاء مدة سعي الوصف المقررة .

الفصل 322 : (من كان قد صدر بحقه قرار بالوصف القضائي في مؤسسة فلاحية تطبيقا لاحكام الفصل 83 ، لم يهرب من تنفيذ هذا التدبير يعاقب بالحس من شهرين الى سنة)

ان العناصر التكوينية هي :

1 - قرار قضائي آمر بالوصف

2 - فعل الفرار تهربا من تنفيذه .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، وأثناء كونه موضوعا في مؤسسة فلاحية بموجب قرار صادر من المحكمة الاصلية بتاريخ (....) نتيجة حكم صادر بتاريخ (....) من المحكمة المذكورة ، قد غادر المستعمرة تهربا من تنفيذ التدبير المشار اليه

وبصت الفقرة الثانية على أن العقوبة الناشئة عن هذا الهروب تعد مورا وتظل مدتها مستقلة عن مدة تدبير الوضع .

الفصل 223 .

ان هذا الفصل يطبق العقوبات المقررة في الفصل 262 ، بشأن ممارسة القضاة أو الموظفين العموميين وظائفهم بالرغم من العزل بها ، وذلك على (من كان قد حرم من مزاولة الوظائف أو الخدمات العمومية ولو بصحة مؤقتة تطبيقا لاحكام الفصل 86 ، ثم يهرب من تنفيذ هذا التدبير)

أما العناصر التكوينية فهي :

1 - قرار قضائي بالمنع من المزاولة .

2 - كون العاقل قد استمر بالقيام بوظيفته أو تناول قطعة جديدة في مؤسسة أخرى

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في وبنايخ روى كل حال مند وقت غير مفادى ، وبنايخه على حرق دائره البريد روى من ممارسه وطبقه عامه المدخمس سنوات بوجهد قرار صادر من محكمة العدل الخاصه بتاريخ (..) ومجلس الحكم عليه بالمجلس مدة (..) المحرم احتلاسى قد تهرب من تمتد ذلك التدبير وذلك باستحصاله على وطبقه معتم مهرب لدى ورايه السريية الوطنية

وبصت الفقرة الثانية على تطبيق نفس المعنوية نحن من يتهرب من بعد تدبير الحرمان من مزاولة مهنة أو عمل أو فن .

الفصل 324 : (كل شخص ، ممن اشير اليهم في الفقرة الثانية من الفصل 90) (المحكوم عليه أو أحد أفراد أسرته أو غيره ممن يكون المحكوم عليه قد باعه المحل أو اكراه أو سلمه اليه ، ومثلهم الشخص المعنوى أو الهيئة التي كان ينتمى اليها المحكوم عليه أو كان يعمل لحسابها وقت ارتكاب الجريمة) ، قد خرق احكام اغلاق المحل مخالفاً بذلك القرار الصادر ، يعاقب بالمحبس من شهر واحد الى سنة أشهر وغرامة من مائتين الى الفى درهم .)

لقد تضمن الفصل 62 من بين التدابير العيسية (اغلاق المحل أو المؤسسة التي استغللت في ارتكاب الجريمة)

فتكون عين المحل بالذات هي المستهدفة . اما مضمون الفصل 324 فقد استهدى شخص المحكوم عليه صاحب ذلك المحل ، فعرض عليه هذا التدبير كتدبير شخصي

العناصر التكوينية :

- 1 - قرار قضائى آمر باغلاق محل تجارى أو صناعى .
- 2 - فعل الاستمرار فى استثمار ذلك المحل أو إعادة فتحه خلال مدة المنع
- 3- صفة الشخص المسؤول .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلى :

انه في .. وبنايخ .. وكل حال مند وقت غير مفادى ، وبنايخه على حرق قرار المحكمة (..) الاقليمية العاصى باغلاق مصنع الريوت، المستمر في (..) تحت اسم (..) ، والصادر ذلك القرار بتاريخ (..) في اعقاب حكم على المدعو (ريد ، مالك المصنع لجريمة العتس فى المواد العدائية : وذلك باعادته فتح المصنع المذكور بصفته مستأجرا قد خالف المنع عن مزاولة النشاط الصناعى فى المحل الممنوع تجدد الإشارة الى أن كافة المرائم المصوص عليها فى هذا المرقع ، باستثناء الجريمة المصوص عليها فى الفصل التالى ، تشكل حتماً مسطية لا عبيره فيها لوجود المصدا الاحرامى بل تتحقق من مجرد حدوث المعللة .

الفصل 329 . من تعمد عن علم ازالة أو احياء أو تمزيق اعلان وصح يستعفى
أمر قضائي صادر طبقا للفصل 48 . سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً ، يعاقب بالحبس
من ستة ايام الى شهر وغرامة من مائة وعشرين الى مائتين وخمسين درهما .
لقد تضمن الفصل 36 من بين العقوبات الاضافية ، عقوبة (نشر الحكم الصادر
بالادانة) . ويمكن احياء هذا النشر اما عن طريق الصحافة أو عن طريق الاعلان
على الجدران . وقد يحجرى الاعلان كما هي الحال في أحكام غش المواد الغذائية ، على
باب محل التاجر الذي تسهل عليه حينذاك محاولة التمزيق والازالة ، وهذا مما
أوجب الحماية بالمنعومة المخصوص عليها .

الا أن هنالك أيضاً عوامل أخرى تعرض الاعلان الملصق لسهولة زواله .
كالطمر ، أو كتنسيلية بعض المادة أو الصنية فسي تميظه . وهذا مما أوجب اعتبار
الحرية غير محققة ما لم تضمن بالعلم والعمد من قبل مرتكبها .

ان العناصر التكوينية هي :

- 1 - لصق الاعلان تعميذا لقرار قضائي .
- 2 - فعلة الازالة أو الاحياء أو التمزيق كلياً أو جزئياً .
- 3 - النية الاجرامية .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

العمى . وبساريج . وفي كل حال مند وقت غير متقدم ، قد مرى اعلانا منعلما
بحكم اداة صادر بحقه من محكمة (..) الاقليمية بتاريخ (..) وهو اعلان ملصق على
باب محجرة تعميذا لقرار قضائي .
نصب العمرة الثانية على ضروره اصلاح الضرر الناشئ عن ازالة الاعلان ، نصت
(بان يعاد من جديد تعميده ما تضمنه الحكم بالاصاق ، تعميذا كاملا على نفقة
المحكوم عليه

الفرع 3 - في التسول والتشرد . الفصول 326 الى 333

الفصل 326 : يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر من كانت لديه وسائل
العيش أو كان بوسعه الحصول عليها بالفصل أو باية وسيلة مشروعة ، ولكنه تعود
ممارسة التسول في اى مكان كان .

العناصر التكوينية هي

١ - الفصل المادى فى السؤل .

٢ - تقصير الفاعل فى استعمال وسعه للنميش .

٣ - الاعييساد

4 - لية الاحراميه .

يفترض السؤل فعلة اسجداء الصدفة . ولا مع قول حة معطاه بشكك
عموى . بل يقتضى لسحقق الجريية لجوء الفاعل الى اسجداء الصدفة عن طريق
الكلام أو الاشارة أو الاوصاع التى تصدر عن السؤل أو الاسترحام .

اما ما يتعلق بالتقصير فيفتضى أن يكون للسؤل امكان ووسعة فى النميش
فهملها ساعبا وراء الاستحشاء .

وعلى حد فان العجز والافعاد اللذين يصعان سبل الارتزاق ، مشكلان سببا
مسررا يعنى من تطبيق هذا النص

واما الاعتاد فيجب أن يتميز بتلاحق افعال جارية فى يوم واحد أو خلال
ايام متفرقة

ويمكن أن يكون الوصف كما يل

انه فى .. وتاريخ .. وفى كل حال مد وقت غير متعادم ، وهو صاحب
امكان فى معنى النميش ، قد ارتكب جريمة السؤل مع الاعتياذ عليها

المفصل 327

يعاقب هذا المفصل بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة ، السؤل المرتكب مصحوبا
ببعض الطرف التى تكون منه خطرا على النظام العام . ولقد عاقب هذا النص السؤل
حتى ولو كان حاريا من قبل المقعد أو العاخر ، أو حتى ولو اتتمى الاعتناد فيه .
اذا ما رافقته تلك الظروف .

أ العناصر التكوينية هى

1 - فعل السؤل .

2 - احد الظروف المصوص عليها فى المفصل 327 .

3 - لية الاحراميه .

أن تلك الظروف خمسة :

1 - استعمال التهديد ، أى استعمال كلمة أو اشارة مدوها الزام السؤل
على الاستجابة للسؤل . ولا تشكل عيارات الرق أو الشيعة عنصر التهديد المقصود

2 - المظاهر بالمرص أو ادعاء العادة (مما يشكل نوعاً من الاحتيال)

3- نعود استصحاب طفل صغير أو أكثر من غير الخروج ولهذا العصر اتصال وثيق مع مصون الفصل 228 ، إلا أن دور الإطعام هنا سببي وقاصر على مجرد الظهور فقط . لاستمرار عطف المارة والمسؤولين .

ولا تنحصر الجريمة إذا كان الإطعام المصطحبين إساءة أو فروغاً للتسول أما إذا قام بعض هؤلاء بتعاطي التسول فيختلف الوضع ويكون تابعاً لمعول الفصل 328

4 - الدخول إلى مسكن أو أحد ملحقاته ، دون إذن صاحبه أو شاعله ، فإن تشكل هذه الوسيلة في التسول مناسبة مسهلة لارتكاب السرقات

5 - التسول جماعة : إلا إذا كان النجم مكوناً من الزوج وزوجته أو الأب والأم وأولادهما الصغار ، أو الأعمى أو العاجز ومن يعودهما ويشكل التسول عن طريق الجماعة أو الحمرة ، تهديداً للنظام العام ولا من الأشخاص .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد تسول وهو متظاهر بحز مصطنع (تعين العجز) .

مع الإشارة إلى أن الفصل 331 المتعلق بالتسولين والمنشردين ، قد نص على تشديد لعقوبة التسولين إذا كانوا حاملين سلاحاً .

الفصل 328 . (يعاقب بالعقوبة المشار إليها في الفصل السابق من يستخدم في التسول . صراحة أو تحت ستار مهنة أو حرفة ما ، اطلاقاً يقل سهم عن ثلاثة عشر عاماً) .

تنبؤ هذه الجريمة أما بمصاحبة القاصر لمن يستخدمه ،

أو باحترائه التسول بأمر منه ليقدم إليه حصيلة مسعاه وسؤاله .

أما المظاهر بمهنة أو حرفة فيشكل جريمة التسول المستتر .

ويمكن أن يكون الوصف :

أه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد استخدم في سبيل التسول القاصر المدعو (...) البالغ من العمر أقل من ثلاث عشر سنة .

الفصل 329 : (بعد منشرداً ويعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر من ليس له محل إقامة معروف ولا وسائل للتعيش ولا يراول عادة أية حرفة أو

مهمة رغم قدرته على العمل . اذا لم ينسب انه طلب عملا ولم يحده . أو اذا سمى انه عرض عليه عمل بأجر مرفعه)

ان العناصر المذكورة هي

- 1 - عدم وجود محل اقامة معروف
- 2 - عدم تقاطع وسائل العيش .
- 3 - الاعتياد على عدم وجود مهنة أو حرفة
- 4 - حطينة الفاعل القادر على العمل بامتناعه عن طلب عمل . أو برفعه العمل المأجور المرفوض عليه .

أما محل الإقامة المعروف فمفيد محل الإقامة الثالث .

وأما انتفاء وسيلة الارتزاق فيجب أن يكون راحيا أي مرادفا لوقت وقوع الجريمة .

أما الممارسة المضادة للمهنة . وهي التي معنى مهمة التسلول . فيجب أن تؤول بمفهوم واسع ، اذا لا يكفي أن يكون الشخص متعطلا عن العمل بسبب صعوبات طارئة أو اضطراب أو أزمة عامة ، بل يجب أن يكون هناك تمام في بطلان مستكاف اليه ، ذلك أن المشرع قصد في لعقوبة درء الكسل والتوكلة

وأخيرا فان التفرغ المكون للحرية . هو الخلود والتفاني عن السعي لاجاد عمل مأجور .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير متعادم قد وجد بدون مسكن معروف ولا وسيلة تعيش ولا يتقاطعي مهنة أو حرفة . هي حين انه قادر على ممارسة عمل مأجور .

وأما النشرد فقد يصححه نفس الطرف المشدد الذي سبق ذكره بشأن التسلول . وهو :

المعصل 331 : (يعاقب بالحس من سنة الى ثلاث سنوات كل مسول . ولو كان في ذوى العاهات . وكن مشرد ، يوجد حاملا أسلحة أو مزودا بادوات أو أشياء مما يستعمل لارتكاب جانيات أو جنح)

يصبح الوصف كما يلي :

- مع الطرف الكائن في أنه كان في حيازته سلاح من نوع لديه .

- ومع الطرف الكائن في انه كان في حيازته محلة وهي اداة تستخدم
للسهول ارتكاب السرقات .

ويتعاقب هذا الفصل مع الفصل 331 الذي يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر
الى سنة من وحد في حيازته أدوات مما يستخدم في فتح الاغفال او كسرها ولم
يسقط ان يشتم لهذه الحيازة غرضاً مشروعاً)

مع الاشارة الى انه لما كانت عقوبة الفصل 331 اشد من عقوبة الفصل 332
فيحذر تطبيق هذا الفصل الاخير دى العقوبة الكبرى اذا كان حائز السلاح او
الالة متسولاً او منشرداً

الفصل 332 :

يعاقب هذا الفصل بالحبس من سنة الى خمس سنوات (كل منشرد يرتكب
او يحاول ارتكاب أى فعل من أعمال العنف على الاشخاص ، اما كان بوجه ، الا اذا
كان يستحق بسبب طسعة هذه الاعمال عقوبة اشد ، تطبيقاً لنص قانوني آخر)
انها جريمة خاصة تتكون من العناصر التالية :

- 1 - صفة المنشرد ، ويجب ان تتحقق المحكمة منها
- 2 - أعمال العنف او محاولة احداثها على الاشخاص
- 3 - النية الممنقة على العنف .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وهو منشرد ،
ليس له محل اقامة معروف ولا سيلة تميش ولا يمارس مهنة او حرفة بالرغم من
انه قادر على العمل ، قد ارتكب فعل علف على المدعو (....) (تمين الفعل) .

الفصل 333 :

يجز هذا الفصل في الحالات المنطقة على الفصلين السابقين الحكم بتدبير وقائي
شخصى هو المنع من الاقامة لمدة خمس سنوات

الفصل 330 :

يشمل هذا الفصل المنشرد والتسول معا ، ويتصل كذلك بمصير الفصلين
327 و 328 اللذين يعاقبان على استخدام الفاصرين في أعمال التسول .

وهو يعاقب بالحبس من سنة اشهر الى سنتين : (الاب والام او الوصى او
صاحب العمل ، وعلى العموم كل من له سلطة على طفل او من كان قائماً برعايته

إذا سلموا ولو بدون مقابل . أطفالهم أو الكهولان أو الصغار المدعوين الذين يحمل
سهم من ثلاثة عشر عاماً ، إلى مشردين أو محترفي النسل (

إن العناصر الكوينية هي :

- 1 - صفة الماعل
- 2 - فعل تسليم الطفل
- 3 - صفة الشخص الذي تم تسليمه .
- 4 - صفة الشخص الذي تم إليه التسليم .
- 5 - النية الإحرامية وهي محتلفة بالمعلم .

ويمكن أن يكون الوصف .

أنه نى .. وتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد سلم إلى المدعو
(...) العناصر من سن الثالثة عشر والخامس لوصاياه .

وتناول الفقرة الثانية الوسيط الذين يقومون بتسليم القاصرين أو بالحمل
على تسليمهم ، أو الذين حملوا العناصر عن طريق الاقناع والإرشادات المصطنعة
أو التصرفات المختلفة على مفادرة ذريهم أو أوصياءهم أو رؤساء أعمالهم ليلتحقوا
بالمشردين أو المتسولين

إن العناصر الكوينية هي :

- 1 - فعل التسليم ، أو التدخل والصرف المعصيين إلى تصميم الولد القاصر
وعمله على مفادرة ذريه
- 2 - صفة الشخص الذي تم تسليمه أو توجهت الصحيحة إليه .
- 3 - صفة الشخص الذي تم تسليم القاصر إليه .
- 4 - النية الإحرامية .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

أنه نى .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد قام واسطه
النصائح والوعود ، باقناع الولد المدعو (...) العناصر عن سن الخامسة عشر ، على
ترك محل إقامة ذويه ليلتحق بالمدعو (..) لتسول المصروف .

الباب السادس

فى التزيف والتزوير والانتحال

الفصول 334 - 391

الفرع 1 - فى تزيف وتزوير النقود او سندات القرض العام :

الفصل 334 :

يعاقب هذا الفصل بالسجن المؤبد (كل من زيف أو زور أو غير نقودا مدنية أو أوراقا مدنية مبدولة قانونا بالمملكة المغربية أو بالخارج ..)

يسمى الموضوع بجنابة بالغة الخطورة اذا أنها تمس فى آن واحد اعتبار الدولة والمملكة العامة والخاصة ، وسلامة الصناعات والشايطات المالية .

وتصل ضرورة معاقبتها الى درجة أن الفصل 755 من قانون المسطرة الجنائية قد نص على أن (كل احدى ارتكب حادج تراب الملكية بصفة فاعل أو شريك اصلى أو شريك مساعد اما جنائية ضد سلامة الدولة المغربية واما ترييها لنقود أو أوراق بكنية وطنية مبدولة بالمغرب بصفة قانونية ، يمكن متابعته ومحاكمته حسب مقتضيات القانون المصرى اذا ألقى عليه القصر بالمغرب أو اذا حصلت الحكومة على تسليمه لها)

إن أحكام هذه الاحترافات المنصوص عليها فى الفصل 755 المذكور ، استثنائية عن القواعد العامة ومعاملة لبدأ الاختصاص المنصوص عليه فى الفصل 751 وما يليه من المسطرة الجنائية . وهى تطبق فى ما سوى هذه الحالة ، شأن ملاحقه الحيايات المرتكبة ضد سلامة الدولة المغربية ، مما يدل على وجود التشابه من حيث الخطورة ، بين هذين النوعين من الجرائم

ان العناصر التكوينية هي

- 1 - العمل المادي في التزييف أو التزوير أو النسخ
- 2 - طسعة النسخ- الذي جرى تزويجه أو تزويره أو نسخه
- 3 - كزب تلك النقود المعدية أو الأوراق المعدية ، معدولة قانونا سواء هي المخرّب أو هي الخارج .
- 4 - الممد الإجماعي

ان التزييف كناية عن عملية تقليد النقود ، اي صنع نقود لها مظهر العملة الحقيقية مهما اختلفت طريقة الصنع أو كانت درجة اتقانه . ويكفي أن يكون التشابه والالتباس بين العملين كافيا لكي تتم معه سهولة التداول . ولا عسرة في النقود المعدية المزيفة لقيمة تلك النقود الداتية . فالمزيفة تكون متحففة سواء قست تلك القيمة عن قيمة النقود المقلدة أو عادلتها . ولقد حدث أن جرى تقليد نقود الكليبرية معدنية بعدد يماثل وزن الذهب الصافي فيها النقود الاصلية ، فلم يسمع التساوي في القميتين من ملاحظة الزيف .

اما التزوير فهو التعديل المحدث على عملة فائقة ، اما لتحريف تاريخ فيها أو بصير صورها عليها . لاعادة عمله ملعاة في التداول . واما لاعطاء عملة معدولة قانونا قمته تزيد عن قيمتها الحقيقية .

واما التغير فهو العمل المصفي الى تنقص قيمه نقود معدية متداولة . وذلك بتغيير نوع معدنها أو مقدار وزنها . ويكون الاسلوب المتبع غالبا ، من برد طرف من النقد الذهبي أو الصفي لاستئراق جزء من معدنه .

ويجب أن يكون عمل المزيف أو المزور أو المبرج جازيا عن معد متداول قانونا داخل المخرّب أو في خارجه ، وعلى هذا فاصطلاح النقود القديمة التي التي التداول عنها ، لمرضاها على المرة واصحاب المجموعات ، لا يشكل اذا عرست أو بيعت كنقود قديمة ، المزيفة المقصودة في هذا الفصل، وان شكل صرنا من صروب الاحتيال اما ما يتعلق بالعملة الاجرامى فهو محقق في محرد اتمام الماغل عن عمه . احد الاعمال المصوص على عقوبتها

وتعاقب الفقرة السابقة بعض النقودات ، تزيف أو تزوير أو نسخ (أوراق مالية ، أو ادونات أو صندات تصدرها الخزينة العامة ويحسن طابعها وعلامتها ، أو سائم الفوائد المتعلقة تلك الأوراق المالية ، أو الادونات أو السندات)

العناصر التكوينية هي :

- 1 - العمل المادي في التزييف أو التزوير أو النسخ

2 - طبيعة الشيء الذي جرى تزويفه أو تزويره أو تغييره . مستندات إصدارها من طرف الخزينة العامة حاملة لطاقمها أو علامتها ، أو قسائم العوائد العائدة لها

3 الفصل الاحرامى .

ويمكن ان يكون لوصف كما يلي

انه فى . . وبناريخ . . ومنذ وقت غير معادى . قد احدث تزيفا فى قطعات يعود نصبة على وجهها

و.. انه فى . . وبناريخ . . وفى كل حال منذ وقت غير متعادم قد زور أوراقا بعدية ، صدرها بنك المغرب (تصبى عملية التزوير)

و انه فى . . وبناريخ . . وفى كل حال منذ وقت غير متعادم . قد احدث تغييرا فى سند على الخزينة العامة (وصعه) أصدرته دولة المغرب ويحمل حالتها.

الفصل 335 ، يعاقب كذلك بالسجن المؤبد (كل من ساهم عن علم بانه وسيلة كانت . فى اصدار النقود . أو الأوراق المالية أو الاذونات أو السندات المشار اليها فى الفصل السابق ، أو فى توزيعها أو بيعها أو ادخالها الى الملكية) .

الإصدار ، يتكون من أن توصع فى التداول قطعات تعود أو أوراق نقدية أو سندات مزيفة أو مزورة أو معربة . ولا شأن لعدد القطعات أو الأوراق أو السندات ، قل أو أكثر ، كما انه ليس شرطا أن يكون من وصع تلك النقود فى التداول قد اشترك فى عملة الاصطناع ، أو قد كان على صلة مباشرة مع الشخص المزور . الا انه قد يصدف أن يكون ههالك أشخاص تناولوا النقود المزورة عن غير علم منهم بحقيقتها فلما اكتشفوها فيما بعد راحوا يسعون لتصريفها . وفى هذه الحالة أن الفصل الحديبر بالتطبيق هو الفصل 338 الذى نص على عقوبة حبس عادية .

ان التوزيع يتكون فى أن يقوم الشخص مثلا ، كوسط بين المزيف وبين الأشخاص المولجين فى وصع النقود فى التداول ، فيسلمهم أو يوصل اليهم القطعات أو الأوراق لنقدية أو السندات المزورة .

وأما البيع فهوالتخلى عن العملة المزيفة أو المزورة لأشخاص يقومون بترويجها وأخيرا ، فالادخال هو اتصال العملة أو السندات التى جرى تزيفها أو تزويرها أو تغييرها فى الخارج حيث يوجد مصنع التزيف ، اتصالها الى مصنع اراضى المغرب .

ان المميز الذى تضمنه القانون لكافة هذه التفاصيل ليس شكليا ، بل هو قد تنبع مرحل ارتكاب هذه الجريمة خطوة بخطوة . فالمزيعون يلجأون لإقامة مصنع ترصف العملة وأدواته خارج البلاد ليكونو بعيدين سببيا عن خطر احرافه

الحرية والجمع الخبي ، وهو موافق لمعانيهم ثم يرفعون أشخاصا بفعل العملة المصطنعة (وهي غالبا هي العملة الورقية) ، الى داخل بلد تلك العملة . حيث يتم سحبها الى موزعين بحوزتها بدورهم بين مختلف الفئات على عملية التوزيع

ان العناصر التكوينية هي

- 1 - الفعل المادي في الاصدار أو التوزيع أو البيع أو الادخال .
- 2 - طبيعة الشيء الذي حرى تزيفه أو ... ، نقود معدنية أو عملة ورقية أو سندات أو اذونات تصدرها الخزينة العامة وتحمل طابعها أو علامتها
- 3 - البنية الاحترافية الكائنة في التصميم على تحقيق الفعل المادي .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. قد ادخل عن عمد وعلم منه أوراقا معدنية مزيفة تعدد العملة الورقية التي يصدرها بنك المغرب .

- بالنظر لمطورة النتائج السالبة عن هذه الجريمة التي تشكل بمساسها في اعتبار الدولة المالي مساسا في أمن الدولة ، فاننا نجد في الفصل 336 عددا معصا مائلا للعذر المنصوص عليه في الفصل 211 .

الفصل 336 : (يعنى من العقوبة بالشروط المنصوص عليها في الفصول 143 الى 145 ، أى من مرتكبي الخنايات المشار اليها في الفصلين السابقين اذا اشهر بها السلطات العامة وكشف عن شخصية مرتكبها وذلك قبل تمام تلك الخنايات وقبل احراء أية مناعة فيها ، وكذلك من مكن السلطة من افعال الجناة الآخرين ولو لم يفعل ذلك الا بعد ابتداء المتابعة) -

يتضمن هذا الفصل عشرين محلهين .

اولا : عندما يقع اشعار السلطة العامة قبل اتمام الجريمة ، أى قبل التزيف أو التزوير أو التعمير ، (كقيام العهد الخائى واقترانه بمرحلة من بداية التعمير كافية لتشكيل محاولة) . وعندما يقع الاشعار قبل عملية الاصدار أو التوزيع أو البيع أو الادخال - (اما بوقت قد تشكلت معه محاولة خاصة للعقوبة) - ، ومن احراء أية مناعة في تلك الاعمال ، ويكفي في هذه الحالة أن يحضر صاحب الاشعار عن هويات اصحاب العملة .

ثانيا : عندما يقع الاشعار بعد أن يكون قد تم احراء المتابعة ، اما قبل تمام الجريمة ، فيقتضى أن يمكن المخبر السلطة من اعتقال الجناة الآخرين

ان لهذا العذر طابعا تهديديا ، ولا يمكن منحه والاخذ به اذا كانت الجريمة قد تمت ونفذت ، فالاشعار الوارد بعد صنع العملة وانحار تزويرها أو تزيفها أو

تفسيرها يعقد ، متأخرة ، فائدته وحدواه . وحسب مدو مع العدر اذن مسجّل
استحقاق . وقد تتخالف الاجتهادات في هذا الشأن المبروك لحكمة الموضوع الا
أما يرى الاخذ بالعذر اذا كانت العملة اربعة لم يتم اصدارها ووضعها في محال
التداول .

وبلاحظ أن المحكمة التي تسمح العدر المعفى من العقوبة ، تملك في الآن
داته ووفقا لفصل 145 حواز تطبيق تدابير وقائية شخصية أو عينية على الشخص
المعفى ، ما عدا الاقصاء . ولقد نصت الفقرة الثانية من الفصل 336 بدورها على حوار
الحكم بالمدع من الإقامة من خمس سنوات الى عشرين سنة على من اعفى من العقوبات
طبقا للفصل المذكور

الفصل 337

ينص هذا الفصل على جريمة صغرى تقتضى مع بساطتها ومع سهولة اكتشافها
عقوبة اشد من العقوبات السالفة ، فضلا عن انها أصبحت باذرة الوقوع بعد تصاؤل
العامل بالعملة المعدنية .

(يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاثة سنوات من لون نقودا متداولة
قانونا بالمعرب أو بالخارج ، وذلك بقصد تضليل الناس في طبيعة المعدن ، أو من
اصدر أو ادخل نقودا ملوثة بهذه الكمية الى الملكية

ويعاقب بنفس العقوبة كل من ساهم في اصدار أو ادخال النقود الملوثة
المشار إليها .)

بالرغم من أن هذا النص قد أهمل في معاده ذكر التوزيع أو البيع ، فإن هذين
العصرين مشمولان بالعقوبة طالما أنهما يشكلان أعمال مشاركة في جريمة الإصدار
أو جريمة الإدخال .

أما بشأن المحاولة فإنها ليست معاقبا عليها وذلك لفقدان النص عنها ولكن
الجريمة حتمية الا أن جريمة الإصدار المتمم ، أى اذا تم ادخال القطعات المعدنية أو تم
وضعها في التداول ، فهي حاضرة للعقوبة

ان العناصر التكوينية هي :

1 - الفعل المادى في التلوين .

2 - كون الشيء الملون نقدا معدنيا متداوليا بشكل قانوني في المعرب أو في
الخارج . (واذا كان ذلك النقد غير متداول قانونا الا أنه بشكل موضوع عواية او
محموعة ، فيصع تلوينه جريمة احتيال)

3 - أن يكون للتلوين هدف هو التضليل حول نوعية المعدن .

4 - القصد الاحرامى المتفاعل مع العلم .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معادى قد لول قطعة معد
معدية مداولة في المعرب وذلك باعطائها صفة القصة بقصد التصيل في طبعة
المعرب

وتجدر الملاحظة الى انه اذا رافى التلويى بعض الروير ، كتعديل في الرقم
الذى اذى يدل على قيمة القطعة تصح الحرية حائية خاصة لمعول الفصل 334

اما الاعمال المجحية الاخرى فمماصرها الكويبية هي

- 1 - الفعل المادى في الاصدار أو في الإدخال
- 2 - كون الشيء الذى حرى اصداره أو إدخاله قطعة نقد معدية مداولة داخل
المعرب أو في الخارج .
- 3 - احداث التلويى على تلك المعطه
- 4 - المعد الاجرامى المتفاعل مع العلم بالتلويى

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معادى قد أدخل صمى
أرامى المملكة المصرية عددا من القود خاصة للتداول في المعرب (توصيفها) ،
قد حرى تلويها بعية التصيل على قسه معدتها .

الفصل 338 :

ينص هذا الفصل على حالتى مشتركين يكون فيهما الاشخاص الذين تسلموا
نقودا معدية أو أوراقا نقدية مزيفة أو مزورة أو ملونة ، قد تسلموها على اعتبار
انها صحيحة .

وتعترض العمرة الاولى اهام قد صرفوا عن حسن بية اذا أعادوها للتداول
وهم لا يزالون يجهلون عيوبها . ولما كانت الحرائم الواردة في هذا الصرع جرائم
عمدية ، فيكون الاشخاص المذكورون غير حاصمين للعمرة

على أن الامر يختلف اذا كان هؤلاء ، بعد تسلمهم القود على اعتبار انها
صحيحة ، قد أعادوها للتداول بعد أن اكتشفوا عيوبها . فقد نصت العمرة الثانية
على عقوبتهم بالحس من شهر الى ستة أشهر وبغرامة مساوية لقيمة أصل القود
الذى أعادوه الى التداول .

اما المحاولة في هذه الجريمة الجنحية فغير منصوص عليها ، اذن فهي غير معادة

وتكون العناصر الكويبية لمصرون الفقرة الثانية

1 - وضع نقود مزيفة أو مرورة أو مصرية أو ملوثة ، في التداول

2 - تسليم هذه النقود على اعتبار أنها صحيحة

3 - الفصل الإجرامي الناشئ عن ان اعاده وضعها في التداول قد جرى بعد اكتشاف عبورها .

غير ان صعوبة هامة تصور الملاحقة في مثل هذه الجريمة وفي الحالة الاولى يكون في الامر عامل مبرر وفي الحالة الثانية عدم قابلية ويوجب في الخاتمة اثبات المتهم بالدليل على حسن النية .

فاذا تمسكنا بمفعول المبادئ النظرية نوجب ادن ملاحقة الشخص الذي حاز النقود واعاد تداولها ، بالجريمة المنصوص عليها في الفصل 335 ، ونوجب بالنسبة ترك التقدير والاخذ بحقيقة حسن النية الى قاضي التحقيق او الى محكمة الجنايات

على أن المطبق يفرض تصرفا عمليا خاصا فاذا كانت العملة امراية ، وكان ظاهر الحال يعني صلة لصاحبها مع المزيين ، فالاول اما الامتناع عن ملاحقته وذلك بتطبيق الفقرة الاولى من الفصل 338 . واما اللجوء المباشر لتطبيق الفقرة الثانية والاكتفاء باحالته الى محكمة السداد اذا كان تبين انه حرص على دفع الحسارة عن ماله فحاول تصريف النقود المزيفة التي اكتشف عيها بعد أن تسليها خطأ .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبناربخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد أعاد الى التداول ورقة نقدية مزيفة مشابهة للورقة النقدية (...) المصدرة من بنك المغرب والمندولة قانونا ، بعد اكتشافه التزييف .

الفصل 339 : (صنع العملات التي تقوم مقام النقود المتداولة قانونا . وكذلك اصداها أو توزيعها أو بيعها أو ادخالها الى المملكة ، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وغرامة من خمسمائة الى عشرين ألف درهم)

يتعلق الموضوع بسوق من القطعات صنع ليقوم مقام النقود المتداولة أو يحل محلها . (والمقصود بالنقود المتداولة ما كان منها متداول داخل المغرب أو خارجه) وقد تكون القطعات كناية عن سندات لامر غير قابلة قانونا وفي الاصل للتداول تصدرها بنوك خاصة في بعض البلدان . وقد تكون أوراقا تصدرها بعض المؤسسات التجارية لتسديد المشتريات الحارية في فروعها . ويمكن أحيانا أن تكون بشكل أوراق لها طابع النقود ، تضمها فئة نائفة على نظام بلدها ومسؤولة على جزء من أراضيها فتصدرها للتداول موثقة بضمانة على ملكيات عامة أو خاصة .

وتجدر الإشارة الى أن استعمال هذه القطعات التي تقوم مقام العملة المتداولة. تلجأ اليه كذلك سلطة عدد محتلة لجزء من لبلاد ، أو داخل مدينة محاصرة . وذلك بضمانة الضريبة التجارية ، مثلا ، أو بضمانة البلديات .

ويعنى في كل حال بحسب الظروف . أحد النوايا الاحراميه من الاعمال
والحق من تمامها بل المباشرة في الملاحمة .

أما عناصر التكوينه فهي :

- 1 - الفعل المادى في الصنع أو الاصدار أو البورع أو البيع أو الادخال
- 2 - طبيعة الشيء : قطعات نقدية مخصصة لتقوم مقام النقود المتداولة فابو ،
- 3 - القصد الاحرم في المتاعل مع العلم .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير معيّن قد أصدر عنده
نقدية على شكل (ورقة قبض) ، لها قيمة اسمية بملع (...) ، مجموعة من طرف
شركة (..) لتحل محل النقد المتداول قابوفا .

ولقد عاقب البنك السابع من الفصل 604 الشخص المخالف (الذي . في غير
الحالات المشار اليها بالفصل 339 قبل أو حاز أو أحدث وسائل للاداء لكي تحل
محل ، أو تعرض ، العملة المتداولة قابوفا) بعرامة من خمسة الى ستين درهما

الفصل 340 : (من صنع أو اقتنى أو حاز أو أعطى مواد أو ادوات مخصصة
لصنع أو تزيف أو تغيير النقود أو سندات القروض العامة ، يعاقب بالحبس من
سنتين الى خمس سنوات وعرامة من 250 درهم الى 5.000 درهم ، الا اذا كان
الفعل يكون جريمة أشد)

يكون فاعل هذه الجريمة في أغلب الاحيان اما مساهما أو مشاركا في حياة
تزيف العملة . ولكن يصدف مثلا ، أن يتدخل رجال الامن قبل حصول صنع
الاوراق النقدية ، فيعترضوا على الآلات ورزم الاوراق والادوات المخصصة لصنع
الطبع والتزيف . أو يصدف أن يكون الفاعل وسيطا لاجراء بعض المشتريات .
اما استعمال كلمة (أعطى) الواردة في النص ، فيشمل علاوة عن البيع ، فعل
التنازل المجاني أيضا

العناصر التكوينية :

- 1 - الفعل المادى في الصنع أو الاقتناء أو الحيازة أو العطاء .
- 2 - طبيعة الشيء : المواد أو الادوات المخصصة لصنع أو تزيف أو تزوير
النقود أو سندات القروض العامة .
- 3 - النية الاحرامية .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير معيّن . قد اصنى ورعا
مخصصا لصنع اوراق نقدية

الفصل 341 :

ينص هذا الفصل على المصادرة الإحصائية للأشياء والأدوات التي استعملت أو كانت تستعمل في ارتكاب الجريمة أو التي تحصلت منها ، وكذلك المنع وغيرها من العوائد التي كوفئ بها مرتكب الجريمة أو كانت معه ككافأته . (الفصل 43) ، والأشياء والأدوات التي يكون صنعها أو اقتنائها أو بيعها جريمة ، (الفصل 52) . وذلك بحالة الحكم بالإدانة على جريمة الفصل 334 . (تزيف وتزوير وتغيير النقود أو السندات العامة) ، وعلى جريمة الفصل 338 . (إعادة النقود المزيفة أو المرورة أو المفيضة ، أو الملونة إلى الدواول) ، وعلى جريمة الفصل 340 . (اقتناء أو صنع أو إعطاء أو . مواد وأدوات)

وقد بدأ الفصل 341 حالياً من النص على مضمون الفصل 337 المتعلق بالنقود الملونة ، إلا أن الرجوع إلى الفصل 89 يجعل مصادرة تلك النقود أيضاً واحدة الزامية .

الفرع 2 - في تزيف اختتام الدولة والدفعات والطوابع والعلامات

الفصول 342 - 350

الفصل 342 : (يعاقب بالسجن المؤبد من زيف حاتم الدولة أو استعمال هذا الحاتم المزيف . ويسرى العذر المعفى من العقاب ، المصوص عليه في الفصل 336 . على مرتكبي الحنابة المشار إليها في الفقرة السالفة) .

هنالك الحاتم الكبير المخصص لوضعه على الوثائق ، التي تتضمن تشريفاً ، أو على بعض المراسيم الملكية الفردية الهامة . والحاتم الصغير المخصص لبعض الوثائق والمعاملات والعقود الأقل أهمية . إن هذين الحاتمين موضوعان تحت حازة حلاله المذك ويرد إذن أن يكون فعل تزيفهما ، أو استعمالهما مزيفين ، مقموعا ومعاقبا عليه بقسوة تعرضها خطورتها) .

العناصر التكوينية هي :

1 - صنع الحاتم .

2 - كون الحاتم المصنوع مشابها ومقلدا لحاتم الدولة

3 - النية الاحرامية ، (ويشترط أن يكون العاقل قد قصد جعل الحاتم المصنوع مهيئا للاستعمال الاحرامى . اما صنع شبيه الحاتم لغاية فنية بحته مثلا فلا يعرض صاحبه للعقوبة)

وبكفى في موضوع الاستعمال . أن يكون الشخص الذي استعمله علنا سريعا ومادا لو كان التزيف قاصرا في عمليته على تقليد البصمة العائدة للحاتم المطبوعة على ورقة أو ودية ؟ كان يتم نقلها أو نسخها عن طريق التصوير أو

الاساليب الكيميائية من قبل احدى الوثائق الى دليل وجبة اخرى مصطنعة ، لا شك انه سيكل قيمة حائية شملها الفصل 342 . فكلية (الخاتم) تشمل الاداء المحضيه لوضع الاشارة كما تشمل الاشارة نفسها ، اد لا يترك بين ترسيف الآلة الواضحة لتلك الاشارة وتريف الاشارة ايها . وهي المصنوعة أصلا .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معاد ، عند رتب حان الدولة

و .. انه في .. وتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير معاد . قد استعمل حاتما كان يعبر أنه مزيف عن حاتم الدولة

وقد تضمنت الفقرة الثانية من الفصل 342 نصا مشابها لاحكام المعدر انعمي الواردة في مادة المساس بأمن الدولة وفي مادة تزيف النقود . فاعمت من العقوبة الذين يجبرون السلطات عن الحرية ضمن الشروط المعينة في الفصل 335 الفصل 343 : يعاقب بالسجن من خمس الى عشرين سنة ، من رتب أو زور

(واحد أو أكثر من الطوايح الوطنية)

انها ليست لها احتام الدولة بل هي الدمعات المعينة في القوانين واللائحة لتستعمل من أجل معاملات الدولة ومن طرف مؤسسة حكومية أو سلطة عامة تمثل الدولة . كالدعفات المستعملة كتأشيرة أو مصادقة على أوراق محتومة . أو احتام المحاكم والمجالس القضائية ، أو طعة التأشيرة الواردة في أعلى أو في ذيل شهادة اختراع أو رخصة ممارسة .

(واحدة أو أكثر من علامات الدولة المستعملة للحدود القابوية) :

هي نوع من العلامات التي تختتم على أشجار القابات لتعيين مجال القطع منها ويتم تزيفها عادة لتستعمل في سبيل استملاك غير مشروع لأشجار لم تكن داخلية ضمن مزايمة أو مناقضة .

ـ (واحدة أو أكثر من دمقات الذهب أو الفضة) :

وهي الدمعات التي تشكل بدورها على السناك والمواد الذهبية أو الفضية ضمانة لتأمين سلامة العمليات المالية والمضاربات التجارية الخاصة بهذه المواد الثمينة . ولقد أعمل النص ذكر البلاتين الذي يجب أن يحصن أيضا تحت دقت الفضة .

ويعاقب الفصل 343 بنفس العقوبات . كل (من يستعمل الطوايح أو الأوراق أو العلامات أو الدمقات المزيفة أو المرورة) العناصر الكويصة .

1 - الفعل المادى فى التزييف أو التزوير

2 - الشيء المزيّف .

3 - النية الاحراماة الناشئة عن العلم . مقصد حمل الشيء المزيّف صاحبا للاستعمال الاحرامى

وبشأن الاستعمال

1 - الفعل المادى فى استعمال الشيء المزيّف .

2 - العلم بكونه مزيّفا .

3 - المقصد الاحرامى .

ويُرد هنا ما ورد فى معرض بحث الفصل 342 من النساؤل عما اذا كان التقليد عن طريق نقل أثر الدمة أو طبعها هو بمثابة جناية تزييف . ويرد هنا كذلك نفس التعليل ونفس الرأى الايجابى . فالزيف واقع وان اختلفت طريقة الاستحصاى على الدمة المقلدة .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلى

انه فى . . . وتاريخ . . . وفى كل حال منذ وقت غير مقادى . قد زيف احدى علامات الدولة المستعملة للحدود العابوية .

وبشأن الاستعمال :

انه فى . . . وتاريخ . . . وفى كل حال منذ وقت غير مقادى . قد استعمل طابعا وطنيا يمثل خاتم محكمة الاستئناف فى (. . .) ، مع علمه أنه طابع مزيّف

الفصل 344 :

يعاقب هذا الفصل بالسجن من خمس الى عشرين سنة (من حصل بدون حق . على أحد الطوايح أو العلامات أو الدمعات الحقيقية للدولة . المشار اليها فى الفصل السابق ، ثم استعملها أو استخدمها استخداما يضر بحقوق الدولة أو مصالحها)
الجرية هنا كناية عن استعمال غير مشروع لطوايح أو علامات أو دمعات صحيحة

أما العناصر التكوينية فهى :

1 - الحصول الاحتمالى على طوايح أو علامات أو دمعات الدولة

2 - استعمالها تدليسا

3 - كون هذا الاستعمال صادرا بحقوق ومصالح الدولة . (للمصالح 'الافردية')
ويمكن أن تكون تلك المصالح مادية أو معنوية .

نه في . . وتاريخ . . وفي كل حال مند وقت غير معاد . وبعد ان حصل بدون حق على دمه عائدة للدولة لحتم الذهب والفضة قد استخدم تلك الدفعة استخداما صارا بحقوق الدولة أو مصالحها .

وكما في الحال في موضوع تزيف الطابع والعلامات والدمغات . قد ترد حالة يمكن فيها الاستغناء عن الحصول على تلك الطابع وذلك بأن يتم عمل صورتها من موضع الحتم كمن يتزعم مثلاً حره إحدى الخلى الذهبية المحتومة عليه دمة الدولة لبلصقه أو يلحمه على آنية من المحاس المذهب أو كمن يقطع عن إحدى الاشجار العلامة المأومة الخففة ليلصقها بطريقة ما على أشجار غير معلقة . وقد رأى الاحمد في هاتين المناورتين فعلة مبطنة على الحاية المصوم عليها في الفصل 344

الفصل 345 : (في غير الاحوال التي يكون فيها الفعل جريمة أشد . يعاقب بالحبس من شهر الى سنة أشهر وغرامة من مائة وعشرين الى ألف درهم . أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . من يرتكب أحد الافعال الآتية .

أولاً : صنع خاتم أو طابع أو علامة للدولة أو لإحدى السلطات العامة دون أمر كتابي ممن يمثلها بعبوض (سعى)

لا يجوز ، لاسباب بديهة ، أن يقوم شخص بصنع اختام أو طابع أو علامات عائدة للدولة أو للسلطات العامة من دون أن يكون مأموراً بذلك ومأذوناً بشكل خطي من طرف تلك السلطات . وحتى لو كان الأمر أو الاذن قائماً فإن تسليم تلك الاشياء بعد انحاز صنعها لا يجوز أن يتم الا الى ممثل السلطات المذكورة

ويتناول تطبيق هذا الميع بصورة خاصة علامات مصالح الباشوات . أو دوائهم العدول الذين يمارسون وظائفهم بتفويض من السلطات ، أو العلامات التي تظهر على اصناف المنتجات المخصصة للتصدير الخ ...

العناصر المكوينية هي

1 - الفعل المادي في الصنع

2 - طبعة الشيء المصنوع

3 - عدم وجود الامر الخطي

4 - السية الاحراماة المنتزجة مع علم العاغل بأنه تصرف من امر

ويمكن أن يكون الوصف كما يل

انه في . . وتاريخ . . وفي كل حال مند وقت غير معاد . ود صنع علامة عائدة للسلطة القضائية ، على شكل (مكتب قاضي التحقيق في . .) من دون أمر خطي من ممثل رسمي عن السلطة القضائية .

ثامناً ، (مصنع أو احرار أو توزيع أو شراء أو بيع الطوابع أو الاحكام او
العلامات التي يمكن أن تحصلت مع احكام الدولة أو احدى السلطات ، ولو للحد
أحسب)

تتكون هذه الجريمة من مجرد كون الشيء المحصور قابلاً للالتباس مع احد
احكام أو طوابع أو علامات الدولة أو أية سلطة عامة ، ولا شرط ان يكون هناك
مطابقة بينه وبين الشيء الاصل .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - الفعل المادى في المصنع أو الاحرار أو الموزع أو الشراء أو البيع
- 2 - طبيعة الشيء : طوابع أو أختام أو علامات .
- 3 - ميزة هذا الشيء في كونه قابلاً للالتباس مع الخاتم أو .. العائد للدولة
أو لاحدى السلطات العامة ، المحلية أو الاحبية .
- 4 - النية الاجرامية المتفاعلة مع العلم بالتشابه بين الشئين .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. ويتأريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم قد صنع علامة
(توصيفها) . قابلة لأن تلبس وتحلظ مع علامة السلطة (تعيينها)

الفصل 346 :

بعد أن عاقب القانون تزيف أختام الدولة ، (الفصل 342) ، وتزيف الطوابع
الوطنية ، (الفصل 243) ، فقد نص هنا على عمومية جرم من سنة الى خمس سنوات
وغرامة من 250 الى 10.000 درهم ، ليقمع بعض أعمال التزيف الاقل خطورة عن
الساعة والتي يرتكبها .

أولاً من يزيف العلامات المخصصة لوصفها باسم الحكومة . أو احدى المصالح
العامة ، على مختلف أنواع المواد العدائية أو البضائع وكذلك من يستعمل هذه
العلامات المزيفة .

يجب أن تكون المبررات ذات طابع واسر اقتصادي فقد قصد النص المعلامات
التي تصممها دوائر البيطرة على اللحوم والدمقات المستعملة لتعير المقاس .
والشارات الموضوعه على البضائع التي يصنع بيعها لامتياز الدولة و الخ ..

العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل التزيف .

كما وان استعمال الالامب المصطغة معامب عنه

العاصر الكوبسة هى

1 - العن المادى فى لاسعمال .

2 - الشىء المسعمل .

3 - الة الاحراماة الناشئة عن علم يكون الالمة مزيفة

وسكن أن يكون الوصف كما يل

انه فى .. ونازح .. وفى كل مد وقت عىر متقام ، ود زىف علامة طمعتها دائره حماية الصرايب عىر الماشرة ، على مواسر الرصاص فى معمل التكرير الكائن فى ..

و .. انه فى . ونازح .. وفى كل حال مد وقت عىر متقام قد استعمال علامة مخصصة لتوضع باسم مصلحة البيطرة على اللحوم بعد اءاء فحصها . مع علمه انها علامة مزيفة .

ثانيا : (من يزىف خاتما أو طابعا أو علاماة لاحتى السلطاب وكذلك من يستعمل هذه الاختام أو الطوابع أو الالامب المزيفة) .

وهى الالامب التى يستعمل الموطمون خاتمها كاشارة عن سلطتهم الخاصة كالالامب الموضوعة على الطرود ، أو الاحام السريدية ، أو العائد منها للمديرىب الادارية أو القضاة أو مصلحة مقاومة الفش ... تلك الالامب التى يمكن التماسها مع الطوابع الوطنية .

ان عناصر هذه الجريمة وأوصافها مطابقة للعناصر ولأوصاف السالفة اعلام كما ان عملية نقل صورة الالمة بشأن هاتين العنبن من المرائم ، تشك كما هى الحال فى موضوع تزىف اختام الدولة جريمة تزىف حاصعه لعن العقوبة المقررة .

ثالثا : (من يزىف أوراقا مطبوعة العوان أو المطبوعات، داب البصة المرسمة والتى تستعمل فى المحالس التى يوحدها الدستور أو هى الادارات العامة أو المحاكم المختلفة ، وكذلك من يبيع أو يروح أو يوزع أو يستعمل هذه الاوراق أو المطبوعات المزيفة بهذه الصورة)

ان العاصر الكوبسة هى

- 1 - العمل المادى فى التزييف أو البيع أو السروج أو البرج أو الاستعمال
- 2 - طسعة الشئ .

3 - النبة الاحرامسة المحتلطة مع علم العاعل بأنه عر معومر ولسر دا صفة لكى يصح تلك الونائق آر يستعملها ويكفى فى حالة الاستعمال من العر العلم بأنها مزيفة .

ويكون الوصف كما يل :

انه فى . وبتاريخ .. وفى كل حال مند وقت عر مقدم ، قد ريف ورويه مطبوعة الصوان من أوراى وزارة الداخلية على شكل (توصيها)

و .. انه فى .. وبتاريخ .. وفى كل حال مند وقت عر مقدم ، ود استعمال مطبوعات ذات صفة رسمسة عائدة لمحكمة (...) الإليمبة (توصيها) مع علمه انها كانت مزيفة .

ويلاحظ أنه ليس شرطاً أن يكون العاعل قصد استعمال تلك الونائق نبة تدليسية .

رابعا . (من يريف أو يرور طراوع البريد أو شارات الإداء أو عسانم الرد النى تصدرها ادارة البريد أو الطراوع المالية المنصلة أو الاوراق أو السامح ذات الطوايع وكذلك من يبيع أو يورع أو يستعمل عن علم ، هذه الطوايع أو الشارات أو القسانم أو الاوراق أو السامح ذات الطوايع ، المزيفة أو المزورة)

فيما يتعلق بالطوايع السريدية يقتضى أن تكون الطوايع المقلدة مسنعملسة قابونا ، أى صالحة للاستعمال . أما اذا كانت عملية التزييف قائمة على احداث زيادة فى قسمة الطوايع ، فانها تخصص لعقوبة المقررة الثانية من الفصل 348 سواء كانت صالحة أو كانت مبطلة وتسرى نفس العقوبة على تزييف الطوايع السريدية الاحتمية . وقد نصت المقرة الثالثة من الفصل 348 على تلك الممارسة . أما اذا كانت الطوايع هذه ، صالحة للاستعمال ،

أما ما يتعلق بسائر الونائق المعددة فى هذا الفصل ، فيستبرص طبعاً ، أن تكون صالحة للاستعمال ، اذ لا تصلح للتزييف ، فى حالة العكس . من صمها . الا اذا كان يقضى تصليل الهواء والقواة فتكون فعلنه عندئذ مداراً لتطبيق عموة الاحتمال .

العناصر التكوينية :

- 1 - العمل المادى فى التزييف أو التروير أو السج أو السروج والاستعمال
- 2 - طبيعة الشئ

١ - مبحث ١٠ - تكون الوصف كما يلي

انه في - وساريج - وفي كل حال مند وصف عبر مقدم - قد ريف طابع
بريدية (توصفها) ، بعلته لطوانح التي تصدرها ادارة البريد المقررة
و ... قد استعمل تلك الطوانح مع انها مزبنة

بحوز في كافة الجرائم المعددة في الفصل 346 ، الحكم علاوة على المعروضات
المقررة ، بفقوة اصامة هي المرمان من واحد أو أكثر من المعروضات المصبة في الفصل
١١ ، وبالتدبير الوقائي الفاضي بالملح من الاقامة من سجين الى خمس سنوات
أما المحاولة في تلك الجرائم فهي منصوص عنها ومعاقبة مدل الجريمة النامه

الفصل 347 :

بقابل هذا النص الفصل 344 في انه يعاقب بالحس من ستة أشهر الى ثلاث
سنوات وعرامة من 250 الى 5000 درهم من (كان قد حصل ، بغير حق ، على حاتم
حقفي أو علامة أو مطبوعات مما أشير اليه في الفصل السابق ، ثم استعمله أو
حاول استعماله أو استخدامه بطريق العش)

ان استعمال الخاتم أو العلامة أو المطبوعات أو الطوانح البريدية أو الخ .
مع العلم انها مريفة أو مزورة ، كاف لتمييز الجرائم المعددة في الفصل 346 الذي
هدف الى حماية الدولة والادارات العامة من أضرار التزييف .

أما في الحالات المنصوص عليها في الفصل 347 ، فان الاشياء صحيحة سليمة
الا أنها يجب أن لا تطلها يد المسعمل . اذ هدف الفصل المذكور الى حماية الأشخاص
العادين من التضرل الذي قد يصاحب ذلك الاستعمال . ومن هنا يظهر لنا عنصر
تكوين حديد للجريمة ، الا وهو استخدام الاشياء المذكورة ، بطريق العش . وعلى
هذا فان استعمال مطبوعات رسمية بقصد المراج البريء لا يشكل الجريمة المنصوص
عليها في هذا الفصل . اما استخدامها بقصد الحصول على منفعة مادية ، أو حتى
معنوية فهو يشكل الجريمة المنصودة المعاقب عليها .

العناصر التكوينية :

١ - الفعل المادي في الاستعمال .

٢ - طبيعة الشيء المسعمل

٣ - وجود الشيء بغير حق ، بن مدى المسعمل .

٤ - النية الاحرامنة النابعة عن الاستعمال ، أو محاولة الاستعمال . بطريق

العش .

ويكون الوصف كما يل :

انه في .. وساريح .. وفي كل حال مند ومب غير معادى . اد حصل بعد حق
على أوراق مطبوعة العنوان عائدة لمجلس النواب ، قد استخدم تلك الاوراق بطريق
العش فحاول بواسطتها تحقيق منفعة مادية من (..)

ويمكن الحكم على مرتكب الجريمة ، فضلا عن ذلك بالحرمان من واحد او اكثر
من الحقوق المشار اليها في الفصل 44 ، والممنوع من الإقامة لمدة لا تتجاوز خمس
سنوات .

الفصل 348 : (يعاقب المجلس من شهرين الى سنة واحدة ، وعمرانه من مائة
وعشرين الى ألف درهم :

اولا : من استعمل عن علم طابع بريدي او طوابع مفصلة او اوراقا او سادج
ذات طابع ، سبق استعمالها ، وكذلك من غير في طوابع باية وسيلة كانت . بقصد
تعادي ابطالها والتسكين من اعادة استعمالها فيما بعد)

ينعلق الموضوع بجريمة عش مضري تهدف الى تحقيق منفعة مالية علما
تجاوز الضالة ، على حساب مؤسسة رسمية (كحكومة توريد لمن طابع بريدي
بإعادة استعمال طابع قديم وذلك بحو اشارة الابطال الممنوعة عليه) . وبالرغم
من فقدان الحصر في صيغة الفصل ، انه يبدو حليا أن هذه الجريمة لا تشمل الا
أعمال العش الواقعة على مصالح المؤسسات المضرية

الناصر التكوينية هي :

1 - العمل المادي في الاستعمال أو في التعبير .

2 - طبيعة الشيء .

3 - النية الاحرامية المتفاعلة مع العلم .

ويمكن أن يكون الوصف كما يل

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال مند وقت غير معادى ، قد استعمل عن
علم منه ، نموذجاً ذا طابع (وصفه) سبق استعماله

ثانيا : - (من زاد في قيمة طوابع البريد المغربية أو أية أوراق ذات صبغ
مغربية بريرية سواء كانت صالحة أو ابطلت ، وذلك بواسطة الطبع عليها أو
تخريبها أو أية وسيلة أخرى ، وكذلك من يبيع أو يروح أو يعرض أو يورث
أو يصدر طوابع بريرية ، زيد في قيمتها بهذه الطريقة)

إذا وقعت الجريمة - كما هو المالب - على طابع منطل فيكون حادثة الى عش
هوأة جميع الطوابع . ولا أساس لها في صيغة المؤسسات الرسمية طالما ان الطابع

غير صالح للاستعمال على الرسائل المودعة في البريد على انها تشكل مع ذلك جريمة مسع المشرع عواصمها عن الاشخاص العاديين

العناصر التكوينية :

1 - العمل المادي في أحداث الرباه او في البيع او الشروع والعرض والتوزيع والتصدير .

2 - طبيعة الشيء .

3 - النية الاحرامية .

ويكون الوصف :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . ود زاد بواسطة التحريم في قيمة طابع بريدي معرني (توصيه) ، وذلك بنحويله الرقم الوارد عنه الى رقم (...))

ثالثا : - (من ريف او فلد او غير علامات الاداء او الطوايح او اشارات الاداء او قسائم الرد التي تصدرها ادارة البريد في بلد أحس وكذلك من يبيع او يروح او يوزع مثل هذه العلامات او الطوايح او الشارات او القسائم ومن يستعملها عن علم)

ان هذا الفصل بالنسبة للادارات الاحبية ، مماثل للفصل 346 المسمى بالمراسة بالنسبة للادارات المتفرسة .

العناصر التكوينية :

1 - العمل المادي في التزييف أو التزوير أو التغير أو البيع أو الشروع أو التوزيع أو الاستعمال .

2 - طبيعة الشيء .

3 - النية الاحرامية

ويضاف عنصر العلم بالتزوير والتعليق والتغير ، في حالة الاستعمال

يتعلق الموضوع بعلامات الاداء والطوايح ... الصالحة للاستعمال اما ما يعود للطوايح المطلة فان تزيمها وتزويرها وتغيرها الذي لا يمس الا صورة المحتويات ، يمكن ملاحقة فاعله بجريمة الاحتيال .

ويكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم عد ريف طوايح مصورة من ادارة البريد الاسبانية ..

الفصل 349 : يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وعرامة من مائة وعشرين الى الالف درهم أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

أولا : (من صنع أو باع أو روح أو وزع أشياء أو مطبوعات أو نساخ حصل عليها بأية وسيلة كاتب ، إذا كان شكلها الخارجى يوحى بتشابه بينها وبين النقود المعدنية أو الأوراق النقدية المتداولة قانونا ، فى المغرب أو فى الخارج أو بينها وبين سندات المعاش المرتب أو علامات أو طوابع لادارة البريد والبرق والبلعون أو مؤسسات الاستغلال المباشر للدولة أو أوراق أو نساخ ذات طوابع أو أسماء أو سندات أو حصص الفوائد أو قسائم الارباح أو قسائم الفوائد المتعلقة بها . وعلى العموم اذا وجد التشابه مع أوراق ذات قيمة مالية تصدرها الدولة والبلديات أو المؤسسات العمومية أو الشركات أو المؤسسات أو المشروعات الخاصة متى كان هذا التشابه من شأنه أن يسهل قبول هذه الأشياء أو المطبوعات أو النساخ ، بدلا من العملة المعتمدة

الموصوع كناية عن تقليد واقع على أشياء من شأنه أن يجعلها متشابهة فى شكلها الخارجى للمواد المعتمدة فى الفصل . انها لا تمثل التزييف أو لا تتم عن عمد خثائى لدى صانعيها أو بائعيها أو موزعيها أو مروجيها . بل اما انتشارها فى وسط عبر متيقظ لها قد يكون له خطره على النظام العام وسلامة المعاملات والنقود المالية

أما فى حالة اتقان التشابه بحيث يكون كاملا ، أو زعم البائعين والمروجين أو الموزعين أن تلك الأشياء هى حقيقة أصلية ، فانه يحذر تطبيق العقوبات المقررة لتزييف النقود أو لاعتقال التزييف الأخرى حسب الظروف المرافقة

المصادر التكوينية .

1 - الفعل المادى فى الصنع والبيع والترويج والتوزيع .

2 - طبيعة الشيء .

3 - التشابه الذى من شأنه تسهيل قبول تلك الأشياء بدلا من القيم المعتمدة .

4 - السبة الاحترامية المتداخلة مع علم العامل بذلك الالباس والشبابه

وقد تكون هذه العملة رامية لبث دعاية ، كظهور أوراق نقدية حاوية على احدى صفحاتها صورة متشابهة لصورة العملة وعلى الصفحة الأخرى صورة لمؤن مؤسسة تجارية ومركزها ومقدار رأسمالها .

وبسكى أن يكون الوصف كما يلى

انه فى .. وبتاريخ .. وفى كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد صنع مطبوعا يمثل فى شكله الخارجى الورقة النقدية ذات العشر دراهيم المصدرة من بنك المغرب . ويشابهها بحيث يسهل قبوله بدلا منها

أما (من صنع أو باع أو روح أو ورق أو استعمل مطبوعات . إذا كان من حيث حجمها أو لونها أو عتادها أو محتوياتها المطبوعة أو أية صفة من صفاتها يوجد بينها وبين الأوراق المطبوعة العناوين أو المطبوعات الرسمية المستعملة في المحاسن التي يئسها الدستور أو الإدارات العامة أو الهيئات القضائية المختصة . تشابه من شأنه أن يحدث لبسا في نفوس الجمهور)

وينتقل الموضوع هنا أيضا بعليد غير معين . فالعليل الكامل الذي يشكل جريمة التزييف ، يعود عقابه للفقرة الثالثة من الفصل 346

وفد حدث مرارا أن لما بعض مكاتب العنايات الخاصة إلى التأثير على مدبره محاول إيهامهم بإرساله إليهم إندازات صنعها مشابهة بحجمها ولونها وأحرف طباعتها لأوراق الأوامر المطبوعة

ويقضى في كل حال لمن يوجه الملاحقة القضائية أن ينسب العمد والهتاف المقصود وأن لا يتردد في مثل هذه الحالات في الملاحقة أيضا من أجل انتحال الوظائف إلا أنه يهدف أن يكون طابع البراعة والمزاح مميذا لشكل من أشكال هذه الفعلة فلا يكون هنالك محال عندئذ للملاحقة صاحبها . كالندوة على عرض مسرحي سياسي أو الدعوة إلى حفل منزلي مملسة بشكل إنداز مطبوع أو صفة أخطار توجب الانصياع لحضور الحفلة تحت طائلة كذا ..

العناصر السكونية .

- 1 - الفعل المادي في الصنع والبيع والترويج والتوزيع والاستعمال .
- 2 - طبعة الشيء . كونه من المطبوعات .
- 3 - التشابه بين هذا المطبوع وبين المطبوعات الرسمية ، الذي من شأنه أن يحدث لبسا في نفوس الجمهور .
- 4 - النية الاحترامية المتفاعلة مع العلم بذلك التشابه

ويكون الوصف كما يلي :

أنه في . وبين تاريخ وفي كل حال منذ وقت غير معادوم قد صنع مطبوعا يشابه في حجمه ولونه وصفته ومحتوياته المطبوعة . المطبوعات الرسمية المستعملة لدى كتابة ضبط المحكمة الإقليمية، تشابهها من شأنه أن يحدث لبسا في نفوس الجمهور

الفصل 350 : (في جميع الجرائم المخصوص عليها في هذا الفرع . يجب على المحاكم حسا أن تقضى بالمصادرة المشار إليها في الفصول 43 و 44 و 45)

الفرع 3 - فى تزوير الاوراق الرسمية او العمومية

الفصول 351 - 356

الفصل 351 :

(تزوير الاوراق هو تغيير الخبئة فيها عن سوء نية ، تعبراً عن شأنه أن يسبب ضرراً منى وقع فى محرر بأحدى الوسائل المخصوص عليها فى القانون)

أما الوسائل التى يقع بها التغير فمعددة فى الفصول 352 و 353 و 354

ويمكن من مدلول صيغة الفصول المذكورة ومن طرائق اجراء التزوير الواردة فيها ، تعيين نوعين من التزوير ،

1 - التزوير المادى : وهو سهل الاثبات ، ومتكون من تزوير الكتابة أو التوقيع بتقليد الخط أو الامضاء ، أو بتغييره أو بالاضافة اليه أو محوه أو بى تعديل مآدى .

2 - التزوير المعنوى . المتكون من تحريف الخبئة فى مضمون عقد أو فى حوزته أو فى ظروف تحريره .

ويمكن أن يتميز التزوير المادى فى أنه مفيد لغرام المفد أى لصحة وجوده أصلاً . والتزوير المعنوى فى أنه مفيد للحقيقة الواردة فى صلبه ، أى لسلامة موضوعه

ان العناصر التكوينية لجناية التزوير هى :

1 - التغير المادى أو المعنوى

2 - كون هذا التغير جارياً على كناية

3 - كونه من شأنه تسبب ضرر للغير .

4 - كون الفاعل تصرف عن سوء نية

5 - كون هذا السعي قد جرى بأحد الاساليب المعددة فى القانون

أما الفصول 352 و 353 فنص على أعمال تزوير أشد خطورة وهى التى ترتكب من طرف قضاة أو موظفين عموميين أو هوتين أو عدول . وتعاقب تلك الفصول عليها بالسجن المؤبد .

الفصل 352 :

(يعاقب بالسجن المؤبد كل قاض أو موظف عمومى وكل موبى أو عسبد . ارتكب أثناء قيامه بوظيفته ، تزويراً بأحدى الوسائل الآتية .

- وضع توقيع مزور -

ويحذر هنا انجام العناصر الكرسية العامة المسند اعلاه امضين آخرين

6 - كون الفاعل فاصبا أو مرطفا عموما أو موقفا أو عدلا .

7 - كونه تصرف أثناء قيامه بوظيفته

وإذا كان الموطب أو الفاضي أو الموثق أو المعدل منصرفا خارج ممارسته الوظيفة فلا تنال عقوبات الفصل 352 أو 353 ، بل عقوبات الفصل 354 القاصرة على السجن من عشر الى عشرين سنة .

مع تزوير التوقيع عندما يقوم الشخص الذي يدل العقد بامضاءه ، بوضع اسم غير عائد اليه ونية الخداع حول هوية صاحب التوقيع الحقيقي

وليس ضروريا ان يكون هنالك تقليد مطابق لتوقيع الشخص المفروض فيه تدبير العقد بامضاءه ، بل ربما كان هنالك توقيع حالي مختلف وعائد لشخص وهمي ومركب بأحرف غير معروفة

وحتى الذي طبع وثيقة عن سوء بية وأوردها مذيلة بامضاء مطبوع مزور . فقد اعسره الاجتهاد خاصصا لعقوبة التزوير المقررة .

- (تغير المحرر أو الكتابة أو الموقع) - :

ان تعبير الكتابة أو التوقيع هو تزوير هادي وينكون من دجال تعبير هادي في العقد من شأنه أن يعدل أو يغير الوفائع أو الاتفاقات التي كان يرمي العقد الى درجها أو تقريرها

وينتج عنه تزوير معنوي طالما أصبح الخط غير مطابق للحقيقة المعد . الا ان لهذا التزوير ركزة مادية سهلة الاكشاف بسبب الوسائل المستخدمة في عملية

وتتم عملياته بوسيلة الحك أو الاصابة بالاشئين مثلا ، عن طريقة كيميائية أو آلية أو سواها . كما يمكن أن تتضمن تقليدا في الكتابة يجب أن يحمل على الظن بأن الكتابة صادرة عن غير الشخص الذي اجراها . ويحور كذلك أن تستعمل الاضافة من خلال عبارة : (قل وصودق عليه) التي يذيلها توقيع غير حقيقي

- (وضع أشخاص موهومين أو استبدال أشخاص بآخرين) - :

يقع التزوير من طرف المعدل عندما يشير في العقد الى حضور شخص له يكن لدى الحقيقة حاضرا ، أو عندما يحضر في العقد شخصا غير الشخص المتعاقد الحقيقي .

وهن الطبيعي أن يكون محرر العقد مستوعا لذلك الاستبدال . الا أنه لا يكون

مسؤولا اذا كان قد اعمل بسيرة تدبر احتمالى انطلى عليه بالمرغم من اتحاده كافة
احراءات المبطة .

(كتابة اصابة او مقبحة فى السجلات او المحررات العمومية . بعد تمام
تحريرها او اختتامها) :

— ينعلى الموضوع تزوير مصوى اذ انه يحور من حوصر احمد وبساول سلامة
موضوعه . ويقصى فيه المراعاة الدقيقة لنية الفاعل . فربما كانت اصابة كتابة
فى مصمون السجل ناشئة عن مجرد حرص على تصحيح الاحطاء التحريريه الراضه
عصرا ، مما يشأ عنها أى ضرر بحقوق المتعاقدين او بحق النظام العام طالما ان عامة
ذلك التصحيح هى صون وجه الحقيقة .

ويحدر فى مثل هذه الحالة — عمد تحققها — عدم مباشرة الملاحمة بحريمة
التزوير ، بل اتخاذ ما يؤول الى احراءات مسئلة واحة التطبيق على من سعى
لتلافي نتائج احماله أو جهالته

على أن اقحام عبارة فى فاصل كائن بين الكتابة وبين التوقيع ، وتصميمها
وقائع واتفاقات ، فهو يشكل تزويرا بسبب ما يمكن أن يلحقه من ضرر باحد
المتعاقدين .

ان عنصر الاضرار ، — كما سبق بيان ذلك — اساس جوهرى فى تكوين
حماية التزوير .

وقد يكون الضرر غير واقع بل هو محتمل الوقوع ، فلا يغير هذا من انره فى
تكوين الجريمة . ذلك أن حماية التزوير مستقلة عن حماية استعمال الرنقة المزورة
المنصوص عليها فى الفصل 356 الآتى بحثه

ولا فرق بالنسبة للاشخاص العاديين المتضررين ، ان كان الضرر ماليا أو
ماديا أو معنويا .

وبصرف النظر عن أثر الضرر الناتج عن التزوير على الاشخاص العاديين .
فأبه يصيب الدولة باعتبارها حامية للنظام الاجتماعى . وقد جاء اجتهاد يقول بان
الضرر الذى يمكن أن يحدثه تزوير فى وثيقة عامة رسمة يتأتى من المساس الذى
يحدثه التزوير فى الثقة العامة وفى النظام الاجتماعى

ويمكن أن يكون الوصف كما يلى

انه فى .. وبساريح .. وفى كل حال مد وقت غير معاد ، قد عبر اخفيعه
عن سوء نية من طرفه ، اذ قام وهو عدل مقسم فى (...) وانشاء ماسترته وطمعه
تزويز توفيع المدعو (زيد) تزويرا من شأنه تسبب الضرر (لزيد) المذكور

أو - عر . بواسطة الملك صورة العقد المظلم لديه . بمديله مبيع (.)
درهم . المدون في أصل العقد ، يبيع (....) درهم .
أو - أئحم في عقد بيع حار من طرف (..) ، وبعد حصول يوقعه عليه . عبارة
تنص على إهمال في أداء إيمان المبيع .

الفصل 353 .

يعاقب هذا الفصل بنوع خاص على جرائم الروير المصوى .

(يعاقب بالسجن المؤبد كل واحد من رجال القضاء أو الموظفين المبرزين أو
أوتقن أو المدون ارتكب ، بسوء نية ، إنشاء تحريره ورقة متعلقة بوظيفته تغييراً
في جوهرها أو في ظروف تحريرها ، وذلك ، الخ ...) .

إن العناصر التكوينية هي :

1 - صفة الفاعل .

2 - أحداث التغيير ، عن سوء نية في جوهر العقد أو في ظروف تحريره

3 - كون تحريره هذا العقد متعلق بوظيفته .

4 - سوء نيته .

5 - كون ذلك التغيير قد جرى بإحدى الوسائل المدونة فيما يلي :

إن التغيير في جوهر العقد هو تأليف اتفاقات تخالف ما عيه أو أملاء
الطهران المتعاقدين .

وأما التعبير في ظروفه ، فهو إثبات صحة وقائع هي في الحقيقة غير صحيحة

(أما بكتابة اتفاقات تخالف ما رسمه أو أملاء الأطراف المصويين)

تتحقق سهولة إجراء هذا التزوير من أمية المتعاقدين وجهلهم القراءة بحيث
يتعذر عليهم إدراك فحوى العقد وتدقيقه إذا تلى عليهم مصبونه بصيغة محتلفة

(وأما بإثبات صحة وقائع يعلم أنها غير صحيحة)

وتتحقق الجريمة حتى ولو أنست الموظف تصريحات أدلى بها المتعاقدون إلا أنه
كان يعلم أنها مطلوبة على وقائع غير صادقة من شأنها تضليل الغير

كما لو دون تصريحاً مرتكزا على وكالة هو يعلم أن الوكيل معرول معها . أو
لو ضمن العقد تصريحاً من قبله يتشترط بطلا إلى أن دفع المبلغ موضوع العقد . قد
جرى بمصوره

- (وأما بإثبات وقائع على أنها معترف بها لديه ، أو حدثت أمامه ، بالبرغم
من عدم حصول ذلك) .

كما لو قام صابط الشرطة أثناء تحريريه محضر التحقيق بإسناد إصرايف الى شخص لم يدل به ذلك الشخص المستجوب المصر على الإنكار ، أو لو قام مأمور دائرة السفيذ بإثبات حالة غير صحيحة أو غير قائمة .

- (وأما بإهمال عمدى أو بتضيير مفتعل فى النصريعات المدلاة اليه)

ويجب طمعا أن يكون الهدف المقصود ، إعطاء الواقعة الكاذبة طابع المصفا ومظهرها

ويمكن أن يكون الوصف كما يل :

أه فى .. وتاريخ .. وفى كل حال منذ وقت غير منقام إذ كان قاصيا (أو موطعا عمويا أو مؤنفا أو عدلا) ، وأثناء تحريريه معاملة متعلقة بوظيفته ، قد غير عن سوء نية ، حوهر (أو ظرووف) العقد (تضييه) بإسنعماله (تعيين الأسلوب)

الفصل 354 :

يعاقب بهذا الفصل بالسجن من عشر الى عشرين سنة كل شخص غير من أشير اليهم فى الفصل السابق ، يرتكب تزويرا فى محرر رسمى وعمومى بأحدى الوسائل الآتية . ويطبق مفعوله على الأشخاص المقصودين بالفصلين 352 و 353 عندما يرتكبون الجريمة فى غير أثناء وظيفتهم .

العناصر التكوينية :

- 1 - الفعل المادى فى تضيير الحقيقة ضمن محرر .
 - 2 - كون المحرر عمدا رسميا أو عمويا
 - 3 - سوء النية
 - 4 - تسبب الضرر أو احتمال تسببه
 - 5 - أن يكون هذا التزوير قد تم بأحدى الوسائل المصفا فى القانون .
- المحررات المقصودة هى التى يسمها الموظفون أو القضاة ، أو أشخاص آخرون خولهم القانون حق تحريرها فى بعض أمكنة ومع معاملات ممية .

وتكون عادة من :

ألف - المحررات السياسية : وهى تتضمن كافة المحررات الصادرة عن السلطات الكبرى للدولة ، وأخصها المحررات النشريعة المراسيم ، المعاهدات ، الاتفاقات الخ ...

باء - المحررات العسائفة - المقررات واحكام محاكم الاستئناف والمحاكم
والقراوات الصادرة منها فى العسائفة المسحقة . والاوامر العسائفة . والصوت
المحررة من طرف رجال الشرطة العدلية ومصامى سجل الادلة العسائفة ومبودات
السجون الخ . .

باء - المحررات الادارية الصادرة عن السلطات الادارية المختلفة أو مسخدمى
المؤسسات العامة . كسجلات دوائر الاحوال المدنية وسجل عيها السجل الاصلى أو
الصورة الصادرة عنه وقيود الدوائر المالية . والشهادات المعطاة من طرف الموظفين
واوامر الصرف المرحمة الى صندوق عام . والتأشيرات الواردة على سجلات دوائر
البريد المخصصة لاثبات اداء اوامر الصرف .

دال - العقود المحررة من طرف الصباط الصوميين اى الموقعين والمدرف

ان الوسائل الممددة فى القانون هى :

- (التزيف فى الكتابة أو التوقيع) .

وهو التزوير المادى التكون من تقليد الكتابة أو التوقيع . أو من الحك
أو الاقحام ، والخ ..

- (اصطناع اتفاقات أو أحكام أو التزامات أو ابراء . باصاعتها فى تلك
المحررات بعد تحريرها) .

وهو التزوير المعنوى . وبجالة الاقحام اللاحق لسظيم العقد ، يكون هذا
التزوير ماديا اما محققا بالنتيجة لتزوير معنى اد يتناول سلامة موضوع العقد .

- (اضافة أو حذف أو تحريف الشروط أو التصريحات أو الوقائع التى
كانت المحررات مخصصة لاثباتها أو لتدوين الادلاء بها) .

تحدد الاشارة الى أن عصرا تكوينيا حديدا يطرا فى هذه الحالة :

يجب أن يتناول التزوير ، فى ضمن المحرر الرسمى ، شرطا أو تصريحاً أو
واقعة كان العقد مخصصا لتدوينها واثباتها . فالتصريحات مثلا ، التى لا تأثير لها
على غاية العقد أو على هدف مضمونه ووقائمه لا تأثير لها أصلا .
وبالتالى على تكوين جريمة التزوير المصوص عليها فى الفصل 354 . فلا قيمة
مثلا فى عقد البيع ، لتصريح ورد فيه يفيد أن البائع متزوج فى حين انه كان عازبا

اما على العكس ، اذا كان تغيير تاريخ ولادة الطفل مثلا ، واقعا على عقد فى
دائرة الاحوال المدنية ، فان تسجيل الطفل على أساس برة مفلوطة يشكل تزويرا
محققا عليه

ويتضمن النص النوعين من التزوير . التزوير المادى فى الاضافة والتعريف .
والتزوير المعنوى فى الاعمال أو الحذف . ويتكون التزوير فى الحالة الاخرة ، من

- 3 - ان تكون تلك المأورة جاريه بمعد اعداد طلبات أو دفعوع بصائيه
وفي اية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء كانت دعوى حرائة أو مدنية أو اداريه
4 - السية الاجرامية المتميزة بعلم المدخل . وكذب الإفادة
أما المحاولة فمعاقب عليها ، بدليل النص القائل . (سواء ادى التدخل الى
تنجحة أم لا) .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال مند وقت غير متعادم ، قد اسسوا
الوعد (تعيينها) لحمل المدعو (زيد) على اعطاء بيان كاذب يتضمن (...) في دعوى
مدنية قائمة بين المدعي (عمر) مع المدعى عليه (بكر) بشأن استرداد قطعه أرض

الفصل 374

يضم هذا الفصل عقوبة خاصة ضد المرحم الذي يغير عمدا في جوهر
النصريحات الشفوية أو الترجمة الشفوية لوثائق مكتوبة سواء كان ذلك في المراء
الحائية أو المدنية أو الادارية

أما العقوبة فهي عقوبات شهادة الزور المبينة في الفصول 369 الى 372 .

وأما العناصر الكونية فهي

1 - قيام المرحم بمهمة أمام القضاء بأية مادة كانت ، وفي خلال أية مرحلة
من مراحل الدعوى .

2 - نوع المحكمة .

3 - كون المترحم قد ادى اليمين . (ويحذر التذكير أن المترحمين الرسميين
يؤدون اليمين مرة واحدة وذلك عند تعيينهم . ولا يكلفون بحلفها في كل قضية
يدعون لسان خبرتهم فيها ، وأما الشخص الذي شهد اليه بشأن خسرت كمترحم
موقت في قضية معينة فانه يؤدي اليمين بصورة خاصة عن تلك المهمة بالذات

4 - تغيير الحقيقة في الترجمة الشفوية لنصريحات أو وثائق .

5 - كون ذلك التغير عمدا . فلا مجال طعنا للمؤاحدة على خطأ ادى اليه
جهل المترحم أو نقصان كفايته .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي .

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال مند وقت غير متعادم ، قد غير عمدا من
جوهر تصريح مدلى به في جلسة متعددة أمام محكمة الجبايات في (...) من طرف
الشاهد (...) .. تعيين التغير .

أما فكرة الحق الضرر فهي مصلية تشكل صميم هذه الجريمة ، إذ لا يصح
أن تصور لانه غايه مد هدف الشاهد من تصريحه الكاذب سوى عادة نسب
الضرر للعد

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبما ربح .. وفي كل حال مند وقت غير معاد ، قد ادلى أمام العدول
(تسببتهم) بتصريح (تبينه) ، مع علمه أن تصريحه هذا لم يكن مطابقا للحقيقة
وبالمظهر لوائح الشهادات وكثرة الادلاء بها أمام العدول ، فقد رأى أن
يكافأ النادم على الشهادة الكاذبة ، فورد في الفقرة الثانية من الفصل 355 مايلي
(ومع ذلك يتمتع بغير معب من العقوبة ، بالشروط المشار اليها في العدول
143 الى 145 ، من كان قد ادلى بصحته شاهدا أمام العدل ، بتصريح مخالف للحقيقة.
ثم عدل عنه قبل أن يشترتب على استعمال المحرر أى ضرر للغير قبل أية صا
صده) - أى ضد الشاهد -

ويجدر التذكير بأنه لما كان تقرير قيام العذر المعفى عائدا لقضاء الحكم ، فانه
لا بد من مباشرة الملاحقة ضد المصريح العادل عن تصريحه ، وذلك لتمكين القضاء من
التحقق من صحة اسباب الاعفاء لديه . ومن اسباب الاعفاء أن استعمال المحرر لم
يترتب عنه ضرر للغير ، أو أن الاستعمال لم يجر ، وأن رجوع الشاهد من شهادته
الكاذبة قد تم قبل قيام ملاحقة بحقه

هذا مع الملاحظة الى أن العذر المعفى يظل مأخوذا به بالنسبة للمصريح ولو أثبتت
الملاحقة بحق العدول أو بحق المستفيدين من العقد ، شريطة أن لا تكون تلك الملاحقة
قد أثبتت بحقه قبل رجوعه عن تصريحه .

الفصل 356 :

(يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات من يستعمل الورقة المزورة .
في الاحوال المشار اليها في هذا المرقع ، مع علمه بتزويرها)

مبدئيا اذا استعمل المزور الوثيقة المزورة يكون قد ارتكب جريمة تانيه
فيقتضى اتهامه بجريمتين مجتمعتين التزوير واستعمال الشيء المزور . ولئن كان
الاستعمال سهل الاثبات فان جريمة التزوير تظل عسيرته . أما اذا قدر قضاء الحكم
حصول ثبوت الجريمتين فيصار عندئذ لتطبيق الفصل 120

على أن من يستعمل وثيقة مع علمه أنها مزورة يخضع للعقوبة ولو كان مصدا
عن المساهمة في صنع تلك الوثيقة .

ومن هذا التعريق بين الجريمتين - صرح التزوير واستعمال الشيء المزور -
بتأني مثلا أن تصح ملاحقة جريمة الاستعمال ، في حين تكون جريمة التزوير

مقدمة من عليها الزمن كما تكون أعمال المشاركة في الاول مستعلة عن أعمال المشاركة في الاخرى .

ويماني كذلك أن تصبح ملاحقة من استعمل وثيقة مزورة في المغرب في حين أن تزوير تلك الوثيقة قد تم في قبل أحسن في الخارج ، وإن فعلة تزويرها عسر حاصمة لملاحقة القضاء المغربي

إن العناصر التكوينية هي

1 - الفعل المادي في الاستعمال

2 - كون الوثيقة المستعملة مزورة

3 - العمد الختائي المتداخل مع علم الفاعل بأن الوثيقة التي استعملها أو حاول استعمالها ، وثيقة مزورة .

أما فعلة الاستعمال ، فيعود تقدير وقائمه لفضاء الحكم . وليس شرطاً أن تتحدد بمقاضاة حامل الوثيقة للشخص الملمزم بمفعولها ، بل يكفي استخدامها بإبرارها لفريم لايعاته دينه مثلاً .

ومن الطبيعي أن هذا الاستعمال لايصح للعقوبة إلا إذا كانت الوثيقة المستعملة مزورة بأسلوب من الأساليب التي عدتها العصول 352 إلى 355 ، وهكذا فكل تهمة قائمة على أساس استعمال ورقة مزورة ، تسلم من القاصي أن يحقق فيها من أن تزوير الورقة المذكورة قد تم من خلال الشروط المعانة في القانون

وأما العمد فيتحقق وجوده من علم الفاعل بأن الوثيقة مزورة ولا عمة لاي هدف يقصده

ويكفي أن يكون الوصف كما يلي :

في الحالة التي تكون فيها ملاحقة جريمة التزوير مبردة على حدة . - أنه في .. وبتاريخ .. ومنذ وقت غير متقادم ، قد استعمل وثيقة مع علمه أنها مزورة (وصف الوثيقة والتزوير)

إن دعوى التزوير والاستعمال تقتضي اصولاً واجراءات دقيقة عيها ومصلها الجزء الاول من الكتاب الخامس من قانون المسطرة الجنائية في العصول 622 إلى 634

بعد نص الفصل 360 بشأن الوثائق الرسمية على أنه (إذا ست الزور في وثائق رسمية كلها أو بعضها تأمر المحكمة التي ثبت في دعوى التزوير ، بحدفها أو تحويرها أو ردها إلى نصها الحقيقي ، ويحذر محصر بتنعيد هذا الحكم)

۱. گیارہ روزہ اور سب کما بیلی

أما في ما يخص وفي كل حال عند وقت عمر متقدم ، ولدى تراجع عيني
 دائم منذ وقت اللجوء () أمام محكمة السداد هي () ومضائق الوضع الذي على
 قطعة أرض ، قد أدى أيضا كإدارة مسممة ، وذلك بناء على الإصرار المرحبه إليه من
 طرف المحكمة بقرارها الصادر في (..) والعاصي بحلله التمين

37^K العمل

ان هذا الفصل المتعارف مع موضوع الامسكك عن تقديم الموعنة المخصصة من غنة
بالفصلين 430 و 431 ، قد نص على عقوبات تجلب باختلاف خطورة الفعل وتربس
على (من كان يصرف دليلا على براءة متهم محسوس احتياطا ، أو مفسد المحاكمة
من أجل حماية أو حجة ، وسكت عمدا عن الإدلاء بشهادته عنه فورا الى السلطات
القضائية او الشرطة)

ان هذا الموضوع هو الطرف المقابل لموضوع الالتزام بأشعار السلطات عن
وقوع حماية ، امحوت عنه في الفصل 299

١٦ عناصر التكوينة هي

٢- الواقعة المادية هي أن هالك شخصيا محسوسا احتياطيا أو مقدما للمحاكمة أو أنه صدر حكم عليه ، ولو كان الحكم قد أصبح قطعا ، - من أجل حثاية أو حجة

2 - علم الفاعل بمראה ذلك الشخص

3 - امتناع الفاعل رغم علمه بالسراة . عن تقديم شهادته دورا الى السلطات القضائية أو الشرطة .

4- كون ذلك الاعتصاع عمديا . ولا شأن للدافع اليه .

5 - طيعة الحربية المسندة الى الشعب البري* .

أما العقوبات فهي .

– الحبس من سنتين الى خمس سنوات والضرامة من مائتين وحسين الى ألف درهم ، اذا كان الامر – متعلقا بحياة –. الحبس من شهر واحد الى سنتين والضرامة من مائة وعشرين الى خمسة الاف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين ، اذا كان الامر متعلقا بحياة تأديبية أو سطوية .

وقد تضمن القانون تشجيعاً للشهود ، وانفاء للحظ القصائي ، مصرى على اعضاء الشاهد في العقوبة اذا أدى شهادته متأجراً متى تقدم بها من تلقاء نفسه أى من دون أن يكون قد توجه اليه استدعاء أو استجواب . كما يحدث أحياناً في خلال إعادة المحاكمة .

- يعود الناعم مع الإشارة الى انها تفسر تجارية بالسنة للمؤم (مالك)،
ومدية عامة بالسنة للشخص المؤم (مالك) ولو كان تاجرًا إلا اذا كان قد
استعملها من أجل أغراض تجارية
أما المحاولة فمعاقب عليها

ويمكن أن تكون العناصر التكوينية

- 1 - تضييق الحقيقة في محرر
- 2 - طمس الوثيقة
- 3 - الوسيلة المسممة
- 4 - احتمال تسبب الضرر .
- 5 - السهولة الإجرامية .

يحظر علاوة على المعوضة المقررة في الفقرة الأولى الحكم بالعقوبة المبرمة
بحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في الفصل 40 . والمخمس من الإثابة
لمدة لا تزيد عن خمس سنوات .

ويكون الوصف :

انه في .. وتاريخ وفي كل حال منذ وقت غير متقادم قد أقدم عن سوء
نية ، وهو تاجر ، على تغيير الوقائع المسجلة في سجل (اليومية) . وذلك في تدوينه
بالصفحة (..) منه وتاريخ (..) قدا غير مطابق للحقيقة ، عن أداء مبلغ قدره
(..) درهم الى المدعو (..) .

و .. انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم قد اصطح
خطابات متضمنة طلب دراهم موجه الى اسم (زيد) ، ومذيلة بتوقيع مرور باسم
(عمر) ، وهي خطابات متعلقة بممارسة (عمر) المذكور مهنة التجارة ، ومن
شأنها تسبب الضرر للغير

وأخيرا ، فإن الفقرة الثالثة من الفصل تنص على حواز وصول العقوبة الى
صعب الحد الأقصى اذا كان مرتكب الجريمة صاحب مصرف أو مدير شركة ، أو على
العموم شخصا ممن يلحأون الى الاكتئاب العام بواسطة اصدار الاسهم أو السندات
أو الادوات أو الحصص أو الاوراق المالية ايا كان نوعها ، سواء كانت متعلقة بشركة
أو مؤسسة تجارية أو صناعة .

انه ظرف مشدد يحمل الوصف كما يلي :

- الوصف العادي مع اضافة عبارة - : (مع الطرف الكائن في أن المدعو
(زيد) مرتكب التزوير المبين أعلاه كان مديرا للشركة)

المصطلح 358 :

سأب هذا الفصل على التزوير الواقع في محرر عمرى ناهدى الوسائيل
المعية في الفصل 354 . وعموية الحس مائة فيه لقوة الفصل السالف . اما
الصراة فحدها الاوى أبل . وهو ينص كذلك بعا على مائة المعاملة

اما العناصر الكويبة هي

1 - تغير الحصة في محرر .

2 - طبيعة المحرر ، هو ليس محررا رسميا او عمويا ، ولا محررا تعازيا
او بنكيك .

3 - الاسلوب المسعمل . أحد الاساليب المعية في الفصل 354 .

4 - احتمال تسبب الضرر

5 - الية الاحرامية

أما ما يتعلق بالضرر ، فنجد الملاحظة الى أن تعبير الحقيقة في القيود والاوراق
الخاصة يخضع للمقوبة اذا كانت تلك الاوراق قد اتحدت أمام القضاء أو سواء
سدا أو دليلا أو اشارة أو قريية ، اذا لم يلجأ الفاعل الى استعمال تلك الاوراق
مينتفى عن الجبرية عنصر الضرر ، وينتفى كذلك عنصر الية الاحرامية .

ويكن أن يكون الوصف كما يلى

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال من وقت غير معادم ، قد اصطنع وثيقة
مؤرخة في (...) تنضم أن مؤجره المدعو (زيد) أبرأ ذمته من مبيع (...))
مسحق له حتى ذلك التاريخ عن بدل أحور المنزل المؤجر اليه ، وقد ذيلها بصورة
توقيع (زيد) المذكور .

المصطلح 359 :

يعامب هذا الفصل على استعمال الاوراق المرورة في الحالات المماثلة حالات
الفصل 356 ، اما العقوبات هي عقوبات المصلين 357 و 358 وحسب الاعتبارات
الواردة فيها .

الفرع 5 - في تزوير بعض الوثائق الادارية والشهادات . الفصول 360 الى 367

المصطلح 360 :

(من ذيف أو زور أو غير في الرخص أو الشهادات أو الكتيبات أو المطامات
أو النشرات أو التواصيل أو حوارات السفر أو أوامر الخطة أو اوراق الطريق

أو جوازات المرور ، أو أية وثيقة أخرى تصدرها الإدارات العامة شأنها لحق ، هوية أو صفة أو منح ترخيص يعاقب بالحس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وعرامة من مائة وخمسين إلى ألف وخمسمائة درهم)

ان التزيف كناية عن اصطناع وثيقة مورو . والتزوير والتغير كناية عن ادخال تعديلات على وثيقة هي صحيحة في الاصل

لقد عدد الفصل بعض الوثائق . من قبيل الدلالة لا من قبيل التحديد . واصاف الى التعداد عبارة : (او أية وثيقة أخرى تصدرها الإدارات العامة) ، مما يحجز معاقبة تزوير كل وثيقة بشرط أن تكون الوثيقة مسة لحق أو هوية أو صفة أو مائدة لمرخيص

ولا عبرة للهدف المقصود ان كان ذا ربح أم لا . أو كان قابلا لسبب الضرر أم لا . وأمر المهمة المرور ، مثلا ، يمكن أن يسمح بشاؤل بفقات الاعتقال . كما يمكن أن لا يستعاد منه الا من جهة الغياب لقضاء حاجات خاصة مجردة عن عرض الربح

وتزوير جواز السفر كذلك يمكن أن يكون هدفه تسهيل هرب محرم من وجه العدالة ، أو تحقيق فعلة احتيالي بالتضليل حول هوية الاسم المستعار به . كما يمكن أيضا أن يكون هدفه قاصرا على أن يسمح لشخص باصطحاب خليله في السفر بتزويه انها زوجته .

من ابا العبرة لمحادعة السلطات . واحتمال الضرر المعنوي كاف وحده لتوجيه المسؤولية والعقوبة المنصوص عليها ، ويكفي لهذا أن تكون نتيجة التزوير خدع ممارسة السلطة العامة .

ان العناصر التكوينية هي :

- 1 - العمل المادي في التزيف أو التزوير أو تغيير الوثيقة .
- 2 - طبيعة تلك الوثيقة : كونها صادرة عن ادارة عامة
- 3 - الغاية التي حصصت اليها الوثيقة : اثبات حق أو هوية أو صفة أو منح رخصة .

4 - احتمال الضرر

5 - النية الاحرامية المتعاطلة مع العلم .

ويحوز علاوة على العقوبات المذكورة الحكم بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار اليها في الفصل 40 لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن عشر .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

انه في .. ويتأرجح . وفي كل حال مند وقت غير مفادهم ، قد زور جواز

سعر صادر ساربع (.) عن الفصل العام في (.) باسم (ريد) . وذلك بوصف هويته مكان الاسم المذكور

و . ا ه في .. وتاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير منقادم . وقد اصطلح رخصة صيد وذلك بوصفه توقيعاً مزوراً باسم الموظف المحضّر بسج الرخصة المذكورة

ويغائب الفصل بنفس العقوبات على استعمال تلك الوثائق بسره به . وقد عيى لذلك حالتين

١ - استعمال تلك الوثائق المزيفة أو المرورة أو المعبرة . مع العلم بذلك . وهو الاستعمال العادي للوثائق المزورة . مع كافة عناصره التكوينية وأوصافه

2 - استعمال الوثائق المشار إليها في الفقرة الأولى مع العلم بأن البيانات المتضمنة فيها قد أصبحت ناقصة أو غير صحيحة . والموضوع هنا كناية عن استعمال مزوير معيوى غالباً ما يكون سلبياً سالماً

كالزوجة المطلقة التي تناهى على استعمال حواز السعر بعد وقوع الطلاق . أو على استعمال تذكرة هوية باسمها كزوجة أو الموظف المتقاعد أو المعزول الذي يستمر في استعمال بطاقته المسكنة التي تصح بعض الحقوق .

وفي هذه الحالات لم تكن الوثيقة مزيفة ولا معبرة ولا مزورة . اذن عناصرها التكوينية تختلف عن عناصر استعمال الوثيقة المرورة المحددة في الفقرة الأولى منها

١ - العمل ائادى في الاستعمال

2 - طبيعة الوثيقة : وثيقة صادرة عن سلطه عامة لائنات حق أو هوية أو الخ ..

3 - كون بعض البيانات المتضمنة فيها أصبحت ناقصة أو غير صحيحة

4 - احتمال الضرر

5 - النية المتعاطلة مع العلم

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

نها في .. وتاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير منقادم . وهي مطلقة من نصيب (..) بموجب قرار قضائي صدر بتاريخ (..) وأصبح غير قابل لنطق . قد استمرت على استعمال حواز السعر (وصفه وتعبئه) الذي ستت صمها كزوجة من السيد (..) المذكور

ويرد التساؤل فيما يتعلق بحرية التروير المصنوع عليها في الفقرة الأولى من الفصل المذكور . عما اذا كان التروير الواقع ضمن المعرب وعلى محرر ائادى

معطى من سلطة احصية حاصبا للملاحقة ، كحواز السفر مثلا . وكذلك عما اذا كان استعمال الوثيقة الحارز تزويرها خارج المغرب حاصبا للملاحقة اذا تم حصرها - أى الاستعمال - داخل البلاد المغربية ٢

لاشك أن الرد ايجابى . ذلك لان النص لم يورد أى تمييز بهذا الشأن . ولان محل صبح تزوير الوثيقة لا أهمية له . ولان هذه الوثائق من جهة أخرى ، قابلة لأن تمكن من اقامة حق طاعنها ، فى المغرب ، فكمى لتكون الجريمة متحققة أن تعرض السلطة المغربية للاندفاع وإن ينشأ عن فصلها احتمال صرر ما .

الفصل 361 :

يتناول هذا الفصل ثلاث حالات مختلفة .

أولا : (من توصل ، بغير حق ، الى تسبب احدى الوثائق انتشار اليها فى الفصل السابق ، أو حاول ذلك ، اما عن طريق الادلاء ببيانات غير صحيحة ، واما عن طريق انتحال اسم كاذب أو صفة كاذبة ، واما بتقديم معطيات أو شهادات أو قرارات غير صحيحة يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات ، وغرامة من مائة وعشرين الى ثلاثمائة درهم)

به تزوير معسوى يمكن أن يصحبه تزوير هادى . تقديم شهادات وبيانات غير صحيحة ، وهى التى ان صدرت عن ادارة عامة تحضج لمعول الفصل 360

العناصر التكوينية :

- 1 - الفعل المادى يتسلم الوثيقة ، أو محاولة الحصول عليها
- 2 - كون هذه الوثيقة داخلية فى تعداد الفصل 360
- 3 - استعمال الفاعل ، توصلا لحوال الوثيقة ، احدى الاساليب الكاذبة المتعددة فى الفصل 361 -
- 4 - احتمال حصول الصرر
- 5 - النية الاحرامية المتفاعلة مع علم الفاعل بأنه على غير حق بتسليمها

ويمكن أن يكون الوصف :

انه فى .. وبتاريخ .. وفى كل حال منذ وقت غير معادى . وباسحاله اسم كاذبا قد توصل الى تسلم حواز سفر مغربى .

وقد عوقب استعمال مثل هذه الوثيقة بالفقرة الثالثة التى تنص على أن تابا : (تطبق العقوبة المقررة فى الفقرة الاولى على من يستعمل ريقه حصل عليها فى الظروف المشار اليها فيما سبق أو كانت تحمل اسما غير اسمه)

العناصر الكوينية .

١ - فعل استعمال الوثيقة

٢ - كون هذه الوثيقة منصوحاً عليها في الفصل 360.

٣ - تمام الحصول عليها بأحدى الوسائل الاحتياطية المنددة في الفصل 362 .

- أو ان تكون منظمة باسم غير اسم الفاعل -

٤ - احتمال الضرر

النية الإجرامية الناتجة عن علم الفاعل بالطريقة التي تم فيها الحصول على تلك الوثيقة ، أو بأنها منظمة باسم غير اسمه .

علماً بأنه يكفي مجرد علم الفاعل بأن الحصول عليها قد تم بشكل احتيالي وليس شرطاً أن يكون مطلقاً على تفاصيل الأساليب المستعملة في سبيل الحصول عليها

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير متقادم . قد استعمل حواري سفر منظم باسم غير اسمه .

ثالثاً : (الموظف الذي سلم أو يأمر بتسليم إحدى الوثائق المشار إليها في الفصل 360 لشخص يعلم أنه لا حق له فيها ، فانه يعاقب بالحبس من سنة الى أربع سنوات وغرامة من مائتين وخمسين الى ألفين وخمسمائة درهم ، ما لم يكن فعله هو إحدى الجرائم الأشد ، المعاقب عليها بالفصل 248 وما بعده ، - (أعمال الرشوة - ، كما يجوز الحكم عليه ، علاوة على ذلك ، بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في الفصل 40 من خمس سنوات الى عشر)

اما العناصر الكوينية فهي :

١ - كون الفاعل موظفاً

٢ - الفعل المادى في تسليم الوثيقة

٣ - طبيعة هذه الوثيقة ، (معينة في الفصل 360) .

٤ - صفة الشخص الذي تم تسليم الوثيقة اليه ، والذي لم يكن على حق باستلامها .

٥ . علم الموظف بعدم اهلية الشخص لذلك

٦ - احتمال الضرر .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وهو موظف في
المصلحة الكائنة في (.) ، قد سلم الى المدعو (زيد) حوازا مغربيا وهو يعلم
يومئذ ان (زيد) المذكور لم يكن على حق نواله باعتباره حرائري الجنسية .

الفصل 362

(أصحاب العرف والانزال ، اذا قيدوا في سجلاتهم احد الزلاء تحت اسم
رائع أو مختلف ، وكذلك اذا غفلوا تقييدهم باتفاق معهم ، يعاقبون بالمحبس من
شهر الى ستة أشهر وغرامة من مائة وعشرين درهما الى خمسمائة درهم ، أو باحدى
هاتين العقوبتين فقط)

ان تهاون (أصحاب المصدق والانزال والدور أو العرف الموقنة في تقييد
أسماء وصفات وعناوين وتاريخ دخول شخص نام او فني الليل أو بعضه في
مجلهم ، بمجرد دخوله وكذلك تاريخ خروجه بمجرد مغادرته ، في سجل موافق
للقانون ، يحتملهم عقابين حسب البند السادس من الفصل 609 بغرامة من خمسة
الى مائة درهم ، باعتبار عملهم يشكل مخالفة من الدرجة الثانية .

على أن حجة الفصل 362 هي أشد خطورة وتشكل جريمة عمدية ربما قاربت
في بعض الحالات جريمة اجهاء اللصوص .

العناصر التكوينية

- 1 - كون الفاعل من أصحاب العرف أو الانزال .
- 2 - تقييد اسم زائف أو مختلف ، في السجل ، أو افعال التقييد .
- 3 - كون هذا التصرف قد جرى قصدا . أو كونه ، في حالة الاعمال قد جرى
بالاتفاق مع الزيل .
- 4 - النية الاحرمة .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. و بتاريخ .. وبكل حال منذ وقت غير متقادم ، وهو صاحب فندق .
قد اعمل بالتواطؤ مع المدعو (زيد) تقييد اسمه في سجلات الفندق .
ويكون لهذا الاعمال العمدى أو لذلك التواطؤ هدف ، أو على الأقل نتيجة
ها اما تهريب اللصوص من وجه الملاحقة والقضاء ، أو تسهيل ارتكابهم لجريمة
جديدة . وعلى هذا فقد نصت الفقرة الثانية من الفصل 362 على أن

(انما ان الحرف والاسم يكونان مسؤولين معاً عن كل ما يسحق من
رد أو يعرض أو مضارب للمحس عليهم حسب الحانات أو المحس التي يرتكها
هؤلاء الأشخاص اسماء برولهم عندهم في الظروف المناسباتها فيما سبق)
فيصلي بحالة وقوع سرفة موصوفة صلا ، وقيام الادعاء الشخصي ، دعوة صاحب
الزل كمسؤول من الناحية المدنية عن الجريمة الواقعة .

الفصل 363

(من يصطحب شهادة بمرض أو عجز تحت اسم احد الأطباء أو الجراحين أو
أطباء الأسنان أو مراقبي الصحة أو القابلات ، بقصد ان يعفى عنه أو يعفى عنه
من خدمة عامة أيا كانت ، يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات)

ان العناصر الكوبية هي :

1 - اصطناع شهادة تحت اسم احد الأطباء أو الجراحين أو أطباء الأسنان
أو مراقبي الصحة أو إحدى القابلات

2 - تضمن الشهادة اثبات حالة مرض أو عجز .

3 - كون الغاية من ذلك الانساق هي اعفاء الدات أو الضر من خدمة عامة
ولا عبء لما اذا كان المريض أو العجز مختلفاً أو حقيقياً ، بل الصفة لاصطناع
الصفة في اعطاء تلك الشهادة .

ويجب ان يكون الموضوع متعلقاً بخدمة عامة ، كالخدمة في المدينة ، أو القيام
بمهمة قضائية ، أو أداء شهادة أمام المحاكم ولا شأن للشهادة الموجهة الى مؤسسة
خاصة بقصد الاعفاء من إحدى مهامها

ولم يرد نص على عقوبة الاستعمال ، فاذا جرى استعمال الشهادة من طرف
الشخص الذي اصطنعها أو حصل الغير على اصطناعها اليه ، فيكون فاعلاً أصلاً
أو مساعداً أو مشاركاً في الجريمة والا فتسرى عليه احكام البند الثالث من الفصل
366 : (من استعمل عن علم قراراً أو شهادة غير صحيحة أو مزورة ، يعاقب بالحبس
من ستة أشهر الى)

ويكون الوصف كما يلي :

انه في .. وجاريح .. وفي كل حال مدة وقت غير مقدم ، ومن أجل اعفاء
نفسه من مهمة فاض مساعد لدى محكمة الشغل الكائنة في (..). قد اصطح تحت
اسم الطبيب (..) شهادة تثبت ، خلافاً للحقيقة ، انه مصاب بمرض (..)

الفصل 364

(كل طبيب أو جراح أو طبيب الأسنان أو مراقب صحي أو فائده ، قد صد
منه ، أثناء مزاوله مهنته وبقصد محاباة شخص ما اقراراً كاذباً أو قد يستتر على

وجود مريض أو عجز أو حالة حمل ، أو قدم بيانات كاذبة عن مصدر مريض أو سبب وفاة يعاقب بالعقوب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات ، ما لم يكون فعله جريمة أشد . مما نص عليه في الفصل 248 وما بعده . (الرشوة) وخاصة إذا كان الطبيب يسعى لتحقيق ربح .

إن العناصر التكوينية هي :

1 - إقامة اقرار من طرف طبيب أو جراح أو طبيب أسنان أو ملاحظ صحي أو قابلة

2 - كون هؤلاء الأشخاص أثناء ممارسة مهنتهم

3 - كون هذا الاقرار يشهد كذا أو فيه تمسح على وجود مريض أو عجز أو حالة حمل أو بقديم بيانات كاذبة عن مصدر المريض أو العجز أو سبب الوفاة

4 - النية الإجرامية .

إن العقاب لا يقصر على الأتات الكاذب لوجود أو لغي المرض أو العجز . بل هو يتناول أيضا التعاضي عن أتات مريض أو عجز موجود من فعليا . وهكذا إذا سكب الطبيب في موضوع التأمين على الحياة ، مثلا ، عن وجود مريض عصال فانه يحصع للمقربة المقررة ، على أن المشرع لا يقصد إلزام الطبيب بذكر كافة العلل والماعاض الدفينة في جسم صاحب الاستشارة الطبية . بل حسبه ويحكم عليه ذكر الامراض التي لها علاقة بموضوع الشهادة وغرضها

وأما النية الإجرامية فستحقق من علم الطبيب بكذب بيانه ومحالعه لتحقيقه فلا يمكن أن يؤاخذ حزاقتا عن علمته أو عجزه الملقى ومصر ياعه

ولعد جاء في المقرة الثانية من الفصل 463 انه (يحوز علاوة على المعوضة المذكورة ، الحكم بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشر إليها في الفصل 40 من خمس سنوات إلى عشر .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وهو دكتور في الطب . وفي أثناء مزاوته مهنته ، قد أعطى بيانا كاذبا على أن العجز المؤقت الملم بالمعص (...) كان ناشئا عن حادث شغل .

(الفصل 365

(من اصطنع ، تحت اسم موظف عمومي أو مكلف بخدمة عامة ، شهادة بحسن السير أو العدم أو شهادة تتضمن أية غشوف من شأنها أن تحلب عطف السلطات العامة أو عطف الافراد على الشخص المذكور فيها ، أو تمكنه من الحصول على عمن أو قرض أو اعانة ، يعاقب بالحبس من سنة أشهر إلى سنتين)

العناصر التكوينية

- 1 - اصطلاح شهادة بحسن السر أو المدم . أو شهادة تضمن ظروفها جري كالمصر أو الآفة
- 2 - كون هذه الشهادة مصطنعة تحت اسم موظف عمومي أو مكلف بخدمة عامة
- 3 - الية الاحرامية .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبسابق .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم . قد استطع تحت اسم الخليفة في منطقة (..) شهادة عوز .

وماقب الفصل 365 على جريمتين أخريتين

أولا : من زور شهادة صحيحة الاصل . من الشهادات المشار اليها وذلك بقصد جعلها سارية على شخص غير من صدرت له في الاصل

العناصر التكوينية :

1 - الفعل المادي فهو التزوير .

2 - طبيعة الشيء المزور

3 - النية الاحرامية .

ويكون الوصف :

انه في .. وبسابق .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد زور شهادة عوز معطاة الى المدعو (زيد) من طرف الخليفة في منطقة (.) ، وذلك بتعديل اسم الشخص الذي صدرت له الشهادة ، باسمه .

ثانيا . من استعمل عن علم شهادة مصطنعة أو موروثة على لحد المالف الذكر .

وهي تهمة استعمال الشيء المورور .

وأخيرا ، فان الفصل 365 قد أوجد ظروفا مختما ، يجمعها المفهوم الى حسن من شهر واحد الى ستة أشهر ، اذا استطعت الشهادة تحت اسم فرد غير موظف أو جري استعمالها .

ورغم ما يبدو من صفة النص في مدلوله جريمان محللضان لكن منها
عناصرها الكونية الخاصة التالية :

1 - اصطناع الشهادة

2 - السة الاحرامية

ويكون الوصف فيها .

انه في .. وساريج .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . قد اصطحب شهادة
تحت اسم السيد (زيد) المالك في منطقة (.) وزور توقيعه بديلها . وهي تنص
أن (زيدا) المذكور قد استخدمه بصفته (..) ، وانه كان مرتاحا لسلوكه في أعمال
الخدمة .

.. وانه قد استعمل الشهادة المذكورة عن علم وبنفس الظروف الزمانية
والمكانية .

المصل 366

يماق هذا الفصل على ثلاث جرائم مختلفة ، بالحبس من ستة أشهر الى سنتين
وبغرامة من 120 الى 1000 درهم ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

أولا : من صبح عن علم اقرارا أو شهادة تنصن وقائع غير صحيحة (وهي
شهادة المجامعة المعطاة عن طيش أو تسرع من غير نية الاصرار ، ولكنها قابلة لاحتمال
تسبب الضرر للغير .)

العنصر الكونية

1- صنع شهادة أو بيان يشبتان وقائع ما .

2 - كون هذه الوقائع غير صحيحة .

3 - النية الاجرامية المتفاعلة مع العلم . بصرف النظر عن الهدف المقصود

ويمكن أن يكون الوصف كما يل :

انه بتأريخ .. وفي .. وبكل حال منذ وقت غير متقادم . قد نظم عن علم منه .
شهادة تنصن انبائه وجود المدعو (..) في الساعة العاشرة من يوم الخميس المؤرخ
في (..) داخل مؤسسته ، في حين أن الوقائع اشنته في تلك الشهادة كانت غير
صحيحة .

ثانيا . من زور أو عدل ، بأية وسيلة كانت ، اقرارا أو شهادة صحيحة
الاصل (وتنجد هذه العملة بصم عبارة) . كالحادم الذي يتناول عندمفادته الخدمة
شهادة من معلمه تنصن عبارة : (قد غادر عمله طلبنا من كل الترام) بصم لها
عبارة : (وكان طيلة عمله مثال الاستقامة) .

وعدم سرهما المكون 4 هي

1 - وجود شهادة أو بيان

2 - فعل مروي مادى ، الملك أو الإصافة .

3 - السنة الإجماعية .

ويمكن أو يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبناريج .. وفي كل حال مند وقت غير متعادم . قد رور شهاد،
معطاة من قبل السيد (..) الى السيد (.) ، وذلك بوصفه اسمه محل اسم صاحب
العلاقة الاصلى .

ثالثا ، من استعمل عن علم اقرارا أو شهادة غير صحيحة ، أو مزورة
ويكون الوصف :

انه استعمل تلك الشهادة في نفس الظروف المكانية أو الزمانية مع علمه انها
مروية .

الفصل 367 :

(جرائم التزوير المعاقب عليها في هذا الفرع ، اذا ارتكبت اضرارا بالحرية
العامة أو الغير ، يعاقب عليها بحسب ما يناسب طبيعتها اما باعتبارها تزويرا
في المحررات العامة أو الرسمية واما باعتبارها تزويرا في المحررات الخاصة أو
التجارية أو الشخصية)

لقد أدخل هذا الفصل بين عناصر الجريمة عنصرا تكوينيا هو (الاضرار)
بحور طبيعة الجريمة وربما حولها الى تزوير خائى .

وهل يشترط يا ترى أن يكون الضرر واقعا ومتحققا ، أو يكتفى من فائده
احتمال وقوعه ؟

المراجع أن يأخذ بالافراض الاول ، وان لا يعتبر افعال التزوير العائنه
لهذا الفرع ، حاضعة لمفعول الفصل 367 الا اذا كانت ممقنة فعليا بضرر وقع على
الحرية العامة أو على الغير ، وذلك مراعاة للحكمة المقصوده من مجرّع هذا الفرع

الفرع 6 - في شهادة الزور واليمين الكاذبة والامتناع عن الشهادة

الفصول 368 الى 379

الفصل 368 :

لقد عرف هذا الفصل الشهادة الكاذبة في أنها تعبير الخفية عمدا . تعبرا
من شأنه تضليل العدالة لصالح أحد الخصوم أو صدمه ، اذا أدلى بها شاهد بمعد

حلف اليمين في قضية جنائية أو مدنية أو إدارية ، متى أصبحت أموره نهائية وتنص العصور التالية عقوبات متدرجة حسب درجة طبيعة الدعوى والنائج الحاصلة عن تلك الشهادة ، كما أنها تنص على بعض الظروف المشددة المصلة أما بارتشاء الشاهد وأما بالمعقوبة المحكوم بها .

العناصر التكوينية هي :

1 - شهادة مدلى بها أمام إحدى دوائر القضاء ، خلال أية مرحلة من مراحل الإجراءات وسواء كانت طبيعة تلك الإجراءات جنائية أو مدنية أو إدارية .

2 - أن يكون الادلاء بالشهادة مصحوبا باليمين مهما كانت صيغة تلك اليمين . وهكذا فلا تطبق عقوبة الشهادة الكاذبة على من أدلى بشهادته بدون حلف اليمين ، كالمقاصرين عن سن السادسة عشر ، أو المحكومين بعقوبة جنائية أو الأشخاص المعين من حلف اليمين عندما لا يكونون قد أدوا (الفصل 324 من قانون المسطرة الجنائية) . ومثلهم الأشخاص المستمعين على سبيل المعلومات بموجب حق تقدير الممنوح لرئيس محكمة الجنائيات (الفصل 465 من قانون المسطرة الجنائية) ، على أنه إذا أدى اليمين شخص محروم أو معفى منها ، أو أهل لها (المعفرة الأخيرة من الفصل 324 من المسطرة الجنائية) ، وكان تكليفه بأدائها قد نتج عن خطأ من المحكمة ، فإن العقوبة المقررة تلحقه إذا كانت سائر عناصر الجريمة التكوينية موفرة فيه

3 - أن يكون في الأمر تغيير للحقيقة

يجب أن تناول (التضرر) واقعة مادية ومشاهدة حسية ، أما إذا كان في الشهادة استنتاج شخصي خاص لاحتمال فلا تتحقق حرية الشهادة الكاذبة . وإن يسأل التغير واقعة أصلية أو فرعية في الاتهام أو الدعوى ، إلا إذا كان قد تناول مثلا ، حادثا بعيدا عن الاتهام أو الدعوى غير أن الاختلاق في الشهادة أدى ، بسبب ذلك الحادث إلى التأثير على مجرى الدعوى لمصلحة المتهم أو ضده كالشاهد الذي ينفي علمه بجريمة انتهاك عرض منسوبة إلى المتهم إلا أنه يسدى تذكيره . اختلاقا . بأن المتهم سبق له أن ارتكب مثل تلك الجريمة .

4 - أن يكون التغير في الحقيقة عمديا

فلا يمكن أن يؤاخذ الشاهد على ضعف في ذاكرته أو على عجز في حسن استنتاجه .

5 - أن يكون قابلا لاصرار العدالة في تضليلها أما لمصلحة أحد الطرفين

أو ضده .

ويتكون الصد من مجرد تغيير الشاهد للحقيقة مع علمه بأنه كاذب في شهادته ومضلل بها لسبب العدالة . ولا شأن للدواع التي حمته على ذلك ، كما لو

كان دائما يبراهم المشهور عليه غير لمصلحة دفعا للادى عنه بحكم الصداقة والعرفى . او
ربما غير احسنه حسيه على نفسه من اساد الشهمة خطأ اليه

د - ان يكون الشهادة قد أصبحت نهائية

فقد اعطى القانون الشاهد ، - حرصا على مصلحة العدالة ، مجال الدم
والكول عن افادته . وعلمه في ذلك تمكينة هي اعماؤه من العقوبة اذا ما رجع .
قبل فوات الاوان ، عن امواله

ويجب ان يتم الرجوع ، امام محكمة الجايات . قبل اعلان اختتام المحاكمة
وامام المحاكم الاخرى قبل صدور الحكم بالقضية . كما يحور للشاهد الذى أدلى
بافادته الكادبة امام قاضى التحقيق ، أن يرجع عنها أثناء المحاكمة . ويستطيع
المضور حصصا وسله ارادته لاعلان ذلك الرجوع اذا لم يقع استدعاؤه من طرف
المحكمة .

ويعنى كذلك الشاهد الذى أوقف فرعب في الرجوع عن افادته في بعض
الجلسة ، او في احدى الجلسات التالية ، اما قبل انتهاء المحاكمة او قبل صدور
الحكم . على انه يحور لرئيس المحكمة ، في الحالة لم يصى منها قانون المسطرة
الجائية على وجوب ختم المحاكمة ، أن يعلن قبل المداكرة ختم تلك المحاكمة ليضع
حدا لتردد الشاهد المعروض انه كاذب في افادته ..

اما اذا قررت محكمة الموضوع تأجيل الدعوى الاساسية ، وكان قد بوشر
بفتح ملاحقة بحق الشاهد امام قاضى التحقيق ، فان الرجوع عن الإفادة أمام
قاضى التحقيق يأتي عمده بلا جدوى ، على اعتبار أن تأجيل الدعوى الاساسية قد
ختم المحاكمة موقتا .

اما في القضايا المدنية او الادارية ، فيقتضى أن يكون أداء الشهادة واقعا
اما في جلسة المحاكمة ، واما أثناء تحقيق يقوم به قاضى معوض خلال حصة حسية
على الموقع مثلا

واذا كانت الشهادة مؤداة في الجلسة ويكون الرجوع عنها صحيحا ومعبرا
اذا تم في وقت انتهت به المرافعات واعطيت به مطالمة النيابة العامة . اما لم يحتل
فيه المحكمة للمداكرة أو لم تعلن فيه استجوابها للمداكرة .

واذا أدبت خلال تنظيم ضبط ، اى في تحقيق ضبطى ، فصيح الرجوع عنها
قبل اختتام الضبط .

الفصل 369

(من شهد زورا في حاية ، سواء صد المتهم أو لصالحه . يعاقب بالسحر
من خمس سنوات الى عشر) ..

ويكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت عمر مصادم . قد شهد زورا
بمادة حائية في جلسة منعته امام محكمة الجنايات في (...) لمصلحة المدعى
(زيد) المتهم بـ () ، وذلك بتصريحه بعد حلف اليمين أن (زيدا) المذكور كان موجودا
معه في يوم وساعة وقوع الجريمة في محل بعيد .

أولا : (اذا ثبت انه تسلم نفودا أو مكافأة من أي نوع كانت ، أو حصل على
وعد ، كانت العقوبة السجن من عشر الى عشرين سنة)
ان عبار (مكافأة من أي نوع كانت) ، تتناول جميع المح والمرايا التي وجهت
صاحب الشهادة الكاذبة : كهيئة أرض أو مسكن أو .

وبصيح الوصف

مع الطرف الكائن في ان المدعى (...) مرتكب الشهادة الكاذبة كان قد تلقى
لكي يؤدي تلك الشهادة الجينية اعلاه . وعدا سوال عمل في مصنع عائد لشقيق
المتهم .

ثانيا : (اذا حكم على المتهم بعقوبة أشد من السجن المؤقت فإن شاهد الزور
الذي يشهد صده يحكم عليه بنفس العقوبة .

وهكذا فادا حكم على المتهم بعقوبة . الاعدام سبب تلك الشهادة . تكون
العقوبة المقررة للشاهد عقوبة الاعدام ايها ، (علما أنها عقوبة مقررة على مسيل
الوحد الزامى

فيكون الوصف

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت عمر متقدم . قد شهد زورا
في جلسة منعته امام الجنايات ، وبمادة حائية ضد المدعى (زيد) المتهم بحريته
قبل ، وذلك بتصريحه بطلا وبعد حلفه اليمين ، انه شاهده في ساعة ويوم وقوع
الجريمة داخل الى بيت المدور .

مع الطرف الكائن في ان المدعى (زيد) قد حكم عليه سنيعة تلك الامادة
بعقوبة السجن المؤبد .

الفصل 370

(من شهد زورا في قضية جنحية ، سواء صد المتهم أو لصاحبه يناف
بالجس من سجين الى خمس سنوات وعرامة من عانة وعشرين الى الف درهم
ويكون الوصف مطابقا لوصف التحريم العائد لموضوع الفصل 369 مع تعديل
كلمة : (محكمة الجنايات) بكلمة (المحكمة الاقليمية) أو (محكمة السدد) .

وأما الطرف المسدد الناح عن (نسلن الشاهد نعودا أو مكافاة من أى نوع كان . أو نلعه رعدا) . فانه ىرمع العقوبة الى الحبس عشر سنوات والمدة الاقصى من المرامة حتى القى درهم

الفصل 371

ىعلق موصوعة بشهادة الزور فى امحالمات . وىعاقب عليها بالحس من ثلاثة شهور الى سنة . وىمرامة من 60 الى 100 درهم وهى عقوبة قابلة . اذا توصرت الاسباب المشددة لان تملن الحبس من سنة اشهر الى سنتين والقرامة من 120 الى 500 درهم

الفصل 372

ىعاقب هذا الفصل على شهادة الزور فى العصايا المدنية أو الادارية «الحس من سنتين الى خمس سنوات وىمرامة من 120 الى 2000 درهم

وتشر الفقرة الثانية الى تطبيق نفس عقوبات شهادة الزور فى قضية مدية مرفوعة أمام القضاء الجرائى نعا لدعوى عامة .

وهكذا فى الدعوى الجزائية القائمة من أجل مخالفة سير مثلا . اذا أقنعت فى خلالها دعوى مدنية من طرف صاحب السيارة المصروة . فان شهادة الزور الموردة فى الدعوى المدنية معاقب عليها لا بعقوبة الفصل 371 بل بعقوبة الفصل 372 .

الفصل 373

ىعاقب هذا الفصل بالحس من شهر واحد الى ثلاث سنوات، وىمرامة من 120 الى 2000 درهم . أو باحدى العقوبتين (من استعمل الوعود أو الهبات أو الهدايا أو الصقط أو التهديد أو العنف أو المناورة أو التحايل لمل الغير على الادلاء بشهادة أو تصريحات أو تقديم مراءات كاذبة . فى اية حالة كانت عليها الدعوى . أو بقصد اعداد طلبات أو دفعوع قضائية . فى اية مادة كانت . ما لم يكن فعله مشاركة فى جريمة اشد . من الجرائم المعاقب عليها بالفصل 369) شهادة الزور فى قضية جنائية) . أو بالفصل 370 (شهادة الزور فى قضية جنحية) . أو بالفصل 372 (شهادة الزور فى قضية مدنية أو ادلوية) . وسواء ادى تدخله الى نتيجة أم لا

اب العناصر التكوينية هى :

1 - استعمال الوعود . أو العروض . أو الهدايا . أو الصقط أو التهديد . أو الصرب . أو المناورة . أو التحايل .

2 - الهدف المقصود : حمل الغير على الادلاء بشهادة أو تصريحات أو تقديم اقراءات كاذبة .

اعمال شرط أو تصريح أو واقعة . فأمين الصندوق مثلا الذي يعمل بشكل متبادي تدوين مدفوعات على سجل القسائم يرتكب جريمة التزوير .

- (يخلق اشخاص وهميين أو استبدال اشخاص بأخرين)

تساؤل عقوبات الفصل 354 الاشخاص العاديين عندما يكون القاضي أو الموظف العمومي أو الموثق أو العدل صاحب حسن بية وإدانة غير واقعة في وقوع التزوير اما اذا كان محرر العقد واعيا لفعلة التزوير ، فتتطبق عليه عموية الفصل 352 . ويلاحق الشخص العادي كمشارك في العلة الاصلية المرتكبة من طرف الموظف أو القاضي أو الموثق أو العدل

ويمكن أن يكون الوصف كما يل :

انه في . وباتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معاد ، قد قام عن سوء بية باصطلاح عقد مسسوب بقريره الى الموثق الاستاذ () . (تم وصف العدد) وبوضع توقيع مرور عن الموثق المذكور وتوقيع مزور عن المتعاقد الآخر المدعو (..)

(و .. انه في وباتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معاد وفي ابعاد المحرر من طرف المدعو (..) بأدائه الف درهم . قد اتم عن سوء نية . وبعد تحرير العقد ، كلمة (اثنى عشر) بين كلمة (مبلغ) وكلمة (الف) بشكل حول فيه المبلغ من الف الى اثنى عشر الف درهم .

و انه في وباتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معاد ، قد قام عن سوء بية وسوء تامين قانونية العقد المحرر من طرف العدل الاستاذ (..) والمنصين (.) ، بتقديم الشاهدين المدعويين (.. و ..) باسم (. . و .) وذلك باحلالهما تدلisa محل الشاهدين المحققين .

الفصل 355

يتضمن هذا الفصل موضوع الشهادة الكاذبة احدى كان يجدر أن يرد بحاس مصابين العرع السادس المتعلقة بالشهادة الكاذبة واليمين الكاذبة والامتناع عن الشهادة

(يعاقب بالسجن من سنة الى خمس سنوات ، وغرامة من مائة وعشرين الى خمسمائة درهم كل شخص ليس طرفا في المحرر ، ادلى امام العدل بتصريحات يعلم انها مخالفة للحقيقة)

ان العناصر التكوينية هي

١ - العمل التادي في الادلاء بالتصريح امام العدل .

٢ - علم الفاعل بأن تصريحه لم يكن مطابقا للحقيقة .

٣ - النية الاحرامية المتفاعلة مع العلم

وتنص الفقرة الباقية على حرية خاصة بحالة ما اذا وقع التعبير في ترجمة مكتوبة لاحدى الوثائق المعدة لاثبات حق او وادعة - لها نتائج قانونية . او الى يمكن استعمالها لذلك . وتعاقب عليها بقوله الزوير في المحررات ، حسب المقتضيات المشار اليها في الفصول 352 الى 359 ، تنص لطبعة الورقة المعرو (رسمية او بنكية او تجارية او عرفية) .

العناصر التكوينية .

- 1- تفسير الحقيقة من طرف مترجم ، في وثيقة مكتوبة .
- 2 - ان يكون المترجم قد حلف اليمين
- 3 - طبعة الوثيقة المعدة - ، او التي استعمالها - ، لاثبات حق او وادعة لها نتائج قانونية .
- 4 - بوعنة الوثيقة المحددة على ضوء التفسير الوارد في الفصول 352 الى 359 .
- 5 - السه الاحرامنة .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلى .

انه في .. وبما يرجع وفي كل حال عند وقت غير منقادم ، وهو مترجم ومكلف بترجمة عقد جاز لدى الموثق ومحرر باللغة الامرنسية ومنبت لحق ملكية عانة للمدعو (زيد) ، قد اورد تغييرا جوهريا في العقد وذلك باسناده حق الملكية الى المدعو (عمر)

الفصل 375

يتعلق هذا الفصل بشهادة زور يرتكها حين معين من السلطة القضائية ، اد يقدم شفويا او كتابيا ، في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، رأيا كادبا ، او يعبر وقائع يعلم انها مخالفة للحقيقة .

العقوبة هي عقوبة شهادة الزور حسب التدرج المعين في الفصول (لاقر الى 372

وأما العناصر التكوينية فهي

- 1 - كونه خيرا معينا من السلطة القضائية. (لا معينا بنتيجة اتفاق الطرفين).
- 2 - نوع المحكمة
- 3 - أن يكون الخبير قد حلف اليمين . وحال الخبراء كحال المترجمين فمسهم الرسمي الذي يؤدي اليمين مرة واحدة عن كل اعماله ، ومهم الذي يكلف بحبرة معينة يؤدي عنها اليمين الخاصة بها .

كونه قد اعطى شعوريا او كتابيا رايًا او قرر وقائع في اية مرحلة من مراحل الدعوى .

5 - كون الرأي المعطى كاذبا وتعذر الوثائق مخالفا للمصلحة

6 - النية الاحرامية .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبأريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وهو معين كحيز من طرف المحكمة الاممية في (....) ، قد قدم في الدعوى القائمة بين الملعى (زيد) وبين المدعى عليه (عمر) بيانا كذابا بقرره فيه وقائع يعلم أنها مخالفة للحقيقة .

المصل 376

(التأثير على الخير أو المخرج يعاقب عليه بالعقاب المقرر للتأثير على الشهود . حسب مقتضيات المصل 373) .

ان العناصر التكوينية لهذه الجريمة هي نفس العناصر المائدة للمصل 373 ، مع الفارق أن الهدف هنا هو حمل الغير على أن يقدم ، شعوريا او كتابيا ، رايًا كاذبا او أن يقرر وقائع يعلم أنها مخالفة للحقيقة . ويعمل بهذا الفارق أيضا في صوغ الوصف التجريبي

المصل 377

(كل شخص وجهت اليه التهمة أو دلت عليه في المواد المدنية ، اذا أدى بينا كاذبة ، يعاقب بالسجن من سنة الى خمس سنوات وعمرامة من مائة وعشرين الى المئ درهم) .

- لقد اتفقا هنا من بحث شهادة الزور الى موضوع السر الكاذبة

ان العناصر التكوينية هي :

1 - وجود دعوى مدنية .

2 - قرار قضائي تنوحيه اليه أو رده على أحد المتعاضدين

3 - حلف أحدهما اليه على وقائع بأنها صحيحة في حين يعلم أنها غير صحيحة .

4 - النية الاجرامية المتفاعلة مع علم الفاعل أنه يؤدي يمينا كاذبة بصرف النظر عن عايته المقصوده

المصرع 1 - في تزوير الاوراق العرفية او المتعلقة بالتجارة والبنوك

الفصول 357 - 359

المصل 357

(من ارتكب ، باحدى الوسائل المشار اليها في الفصل 354 ، تزويرا في محرر تجارى أو بنكي ، أو حاول ذلك ، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وغرامة من مائتي وخمسين الى عشرين الف درهم ويحوز علاوة على ذلك ، الحكم على مرتكب الجريمة بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المشار اليها في الفصل 40 ويمنع من الإقامة لمدة لا تزيد على خمس سنوات)

تستيز هذه الجريمة من طبيعة الوثيقة المرورة لا من صفة الشخص المزور فيقتضى إذن تعريف المدلول العائد لصارة (المحرر التجارى أو السكى) الوارده في النص .

من المسلم به أن هذا المدلول هو كل محرر محقق لاثبات تصرف سماه القامون (عملا تجاريا)

فبشأ عن هذه القاعدة التطبيق العنسي التالي وهو انه لا يعد مرتكبا لجريمة تزوير واقعة في محرر تجارى اذا لم تكن غاية المحرر عملية تجارية . اما الشخص العادى الغير تاجر الذى يوقع تزويرا في محرر غايته عملية تجارية فيعد مرتكبا لتلك الجريمة

مع العلم ان صفة التاجر تكون على صاحبها فرية ينرتب عليه ، كمتهم إقامة الدليل على عكسها .

ويعاقب الفصل 357 على تزوير الوثائق التجارية أو العرفية الواقعة في المضرب ولو كانت حارية على محرر تجارى أو بنكي احس .

ويقتضى لتحرير طابع الوثيقة التجارى أو البنكى ، الرجوع الى المادى العامة لقانون التجارة .

- الدفاتر التجارية - المعددة في الفصول 10 و 21 و 12 من المظهر المؤرخ في 9 رمضان 1331 (و 12 غشت 1913) المتعلق بالقانون التجارى

- الكمبيالات (الفصل 218 من القانون التجارى

- سندات الامر (الفصل 192 وما يليه من القانون التجارى

- وصولات البضائع وسندات الخزن ،

تظهر السندات (الحيرو والنحويل)

ويسمى القانون كذلك تطبيق أحكام هذا الفصل على (المتهمة في الجريمة
مرصوع المتابعة ، وعلى المساهمين أو المشاركين فيها ، وعلى أفرادهم أو أسرارهم
حتى الدرجة الرابعة

أما عقوبة من يتدخل مع الشاهد ليحملة على السكوت عن شهادته ، فلم يرد
عليها نص في أحكام الفصل 373 أما إذا كان هدف التدخل هو منع الشاهد من
تأييد القضاء بتدبير على مראה ظنين أو منهم أو محكوم ، فإنه تطاله عقوبة الفصل
378 تطبقا لمواعيد المشاركة المعاقبة

الفصل 379

(في الحالة التي تكون فيها العقوبة جنحية فقط ، تطبقا لمصطلح هذا الفرع .
فإن المحرم يمكن أن يحكم عليه علاوة على ذلك ، بالحرمان من واحد أو أكثر من
الحقوق المشار إليها في الفصل 40 ، من خمس سنوات إلى عشر)

لقد تضمن هذا الفصل نصا خاصا ، تطبقا لأحكام الفصل 41 الذي يشترط
ورود نص خاص عند محال الأخذ بمضمونه .

الفرع 7 . في انتحال الوظائف أو الألقاب أو الأسماء أو استعمالها بدون حق

الفصل 380

(من تدخل بغير صفة وظيفية عامة ، مدسه كانت أو عسكريه ، أو قام بعمل
من أعمال تلك الوظيفة ، يعاقب بالحبس من ستة إلى خمس سنوات ، ما لم يكن
معله جريمة أشد

إنها جريمة خطيرة تشكل مساسا مباشرا بحقوق وامتيازات السلطة العامة
التي تملك وحدها محال لتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية .

العناصر النكويانية .

1 - تدخل الفاعل في وظيفة عامة ، أو قيامه بعمل من أعمالها . كمن ينص
لنفسه صفة الموظف الرسمي ويقوم بأعماله . أو كمن يقوم بأحد تلك الأعمال ولو
لم يكن اسجل تلك الصفة

وفي الحالتين تتجلى الجريمة بعمل ظاهر لم يكن بالإمكان القيام به إلا
بسبب الوظيفة .

وهناك حالة ثالثة لا يتم الفاعل فيها أي عمل معين بل أنها يقوم بأساورات
هادفة لإقناع الغير ، بأنه صاحب الوظيفة . فهي تشكل تدخلا معاقبا عليه أيضا

ويقتضى أن يكون هالك (وظيفة عامة) . وتشمل هذه العبارة كافة الوظائف
التي تساهم فعلا في الخدمات العامة . أما انتحال وظيفة وهمية وعمر موجودة أصلا
فهو يشكل عنصرا من عناصر جريمة الاحتيال

٢ - أن يكون الفاعل قد تصرف من دون صفة بملكها

ونحذر الأساره الى أن هذا النص لا ينطبق على الموظف الذي يبدأ المرافعة قبل
اليمين (الفصل 261) ولا على الموظف المعروف أو الموقوف عن العمل (الفصل 262)
ولا على الموظف الذي يتجاوز خطأ حدود صلاحياته فيما عدا الحالات المصرح عليها
في المصول 237 الى 239 .

3 - النية الاحراميه التي تتحقق من مجرد علم الفاعل أنه مدخل في وطنه
عامة ، وانه لا يملك الصفة الرسمية في ذلك .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد تدخل من غير
صفة في وطنه مفتش البوليس العامة وذلك باحرائه تحقيقا احلاقيامع الاسة الفاصره
المدعوه (..) .

الفصل 381 . (من استعمل أو ادعى لقباً متعلقاً بمهنة نظمها القانون ، أو
شهادة رسمية أو صفة حددت السلطة العامة شروط اكتسابها ، دون أن يستوفي
الشروط اللازمة لحمل ذلك اللقب أو تلك الشهادة أو تلك الصفة يعاقب بالحبس من
ثلاثة أشهر الى سنتين وعرامة من مائة وعشرين الى خمسة الاف درهم ، أو بأحدى
حائتي العقوبتين فقط . ما لم يوجد نص خاص يقرر عقوبة أشد) .

العناصر التكوينية

1 - الفعل المادي في أن الفاعل استعمل أو زعم لنفسه لقباً متعلقاً بمهنة
نظمها القانون (قاضي ، ضابط موظف ، مندوب تشيلي ، محام ، طبيب ، جراح ،
طبيب أسنان قابلة ، صيدلي ، مهندس) ، أو شهادة رسمية (احازة الحقوق ،
دكتوراه في الطب ، ليسانس في الآداب ، بكالوريا الخ ..) ، أو صفة حددت السلطة
العامة شروط اكتسابها (خير ترحمان محلف ..)

2 - كون الاستعمال أو الزعم قد جرى من دون حق .

3 - القصد الاحرامي الناتج عن علم الفاعل بنحرده عن كل حق

وفيما يتعلق بالاستعمال ، فإن الموافقة الشفوية الواردة رداً على سؤال (عن
صفة المسؤول مثلا) ، كافية لتكوين الجريمة .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد استعمل في
مراسلته صفة الخير أمام المحاكم في حين أنه لا يملك شروط حمل تلك الصفة .

(من تزييا علما بغير حق بزي نظامي أو بذلة مميزة لأحدى الوظائف أو الصناعات ، أو بشارة رسمية أو وسام وطني أو اجنبي ، يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة ، وغرامة من مائة وعشرين الى الف درهم ، أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط ، ما لم يكون الفعل ظرفا مشددا في جريمة أشد) .

المصادر الكويتية :

١ - الفعل المادي في الزبي بردها مميز الح .

- ويعتبر أن يكون اللباس زيا عائدا لضباط الجيش أو الدرك أو الشرطة . كما يصدف أن يكون لبذلة الحاكم الاداري الرسمية ...

أما ما يتعلق بالبذلة العائدة للضباط الاحاسب فإن ارتدائها يشكل الجريمة اذا كان مرخصا له لاولئك الضباط ، في المقرب كذلة الملحقيين العسكريين ، أو لباس رجال البحرية الاجانب في الحالة التي يرخصون بها في السور الى السر أثناء زيارة دارعة بحرية مثلا ..

حمل شارة رسمية .

كثير من الموظفين العموميين يحملون لآليات صناعهم شارات أو بطاقات خاصة

- حمل وسام وطني أو اجنبي .

ان كلمة وسام تشمل كافة الشعارات التي تدل على تكريم شرف أو صفة امتازة تعلقها الدولة .

ان منح الاوسمة المصرية وشروط نوالها وحملها منصوصة في المرسوم الملكي رقم 199 - 66 ، المؤرخ في أول رمضان 1386 (و 14 ديسمبر 1966) .

أما الاوسمة الاجنبية فلتن حاز للاجانب حملها ضمن أراضي المغرب ، فانه لا يجوز للمغربي تلقياها أو حملها الا بموجب قرار صادر عن رئيس ديوان الاوسمة (الفصل 88) ، وينص من لم يكن مرخصا بالقرار المذكور ، لاحكام الفصل 382

2 - الشرط الكائن في أن العاعن قد تزييا بغير حق ، بهذا الزبي أو البذلة أو حمل هذه الشارة أو الوسام .

ويتناول الفصل 382 اولئك الذين حرموا من حق الوسام أو أوقعوا عن استعمال ذلك الحق ، واستمروا رغم ذلك على حمله . كما يتناول الموظفين المروليين أو حتى المتقاعدين منهم ، اذا استمروا رغم ذلك على ارتداء البذلة الرسمية أو على استعمال الشارة الرسمية السابقة .

3 - الطابع العام للجريمة

وهو عنصر -وغيره في هذه الجريمة- فليس محظورا على شخص ما أن يربط داخل بيته ، إذا شاء ، بأوسمة أو شارات أو بدلات رسمية . بل إنه المحظور هو العرض والظهار أمام الجمهور ، أنه أمر متعلق في كل حال بالوقائع ويعود تقديره للمحاكم التي يفترض أن تراعى هدف الشرع في هذا الموضوع ألا وهو حماية همة الزى الرسمي . أو الوسام أو الدلة ، من المساس

4 - الية الاحترامية المحلطة مع علم العامل باعتناء حقه في ارتداء الدلة أو اللباس أو الخ .. . أو مع علمه بزوال هذا الحق عنه

هنالك بعض الحالات تقتضي الذكر والايضاح . كما إذا تم ارتداء البذلة الرسمية أثناء حفلة تنكرية أو في استعراض المرافق : أن طرح العقوبة المقررة لا ريب فيه إذا كان اللباس أصليا وحيويا

أو كما لو تم ذلك أثناء تمثيلية مسرحية أو سمائية . إن النساجل ورد ويعود الاحد به أو بالمعقوبة حسبما يتراعى للقضاة من قدر محافظة المنطق أو وقائع الرواية على حشمة تلك الالبسة أو الأوسمة ، وهيبتها .

وأخيرا ، فقد تشكل هذه الجريمة عنصرا رئيسيا في جريمة أكثر خطورة كجريمة الاحتيال مثلا ، أو سببا مشددا في جنائية راعية كالتوبيخ أو الخطف من طريق التزيي (الفصل 438) .

ويمكن أن يكون الوصف :

إنه في .. . ويتأرجح .. . وفي كل حال مد وقت غير متعادم . قد تزيا بغير حق وعلا (تحديد المكان) بذلة نظامية عائدة لضباط الدرك الملكي .

الفصل 383

(من ادعى لنفسه ، بغير حق ، في ورقة رسمية أو بصعة معتادة ، نقبا أو ميزة شرفية ، يعاقب بالحبس من شهر إلى شهرين وغرامة من مائة وعشرين إلى ألف درهم) .

المصادر الكويبية هي

1 - الفعل المادي في ادعاء العامل لنفسه نقبا أو مبرة شرفية

في أوروبا ، يتعلق الموضوع بالقباب تقليدية لمواثيل النبلاء . كالدوق أو الكونت ، أو الماركيز أو البارون ويتعلق كذلك بعبوات شرفية كلقب محصو في جمعية علماء أو في المحجج العلمي (الأكاديمي) . أما في المغرب فإن اللقب الرئيسي هو لقب (أمير) الذي يصاحب المنسبين إلى أحد أصول أو فروع العائلة المالكة

2 - الشرط الكائن في أن العامل لم يكن على حق في اللقب أو الميزة الشرفية

- ١ - كونه قد منح اسمه هذا اللقب علنا ، اما في ورقة رسمية واما بصحة معناه . ويكفي في الحالة الاولى ان تكون الواقعة فريدة اي غير متعادلة او متكررة .
- 4 - السبب الاجرامية المتعاقبة مع عنفه مطلقا ادعاه . بصرف النظر عن ان يهدف المصنوع .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي -

انه في .. وتاريخ وفي كل حال منذ وقت غير متعادم ، قد دون لبعده بغير حق وفي عقد لدى السجل المدني ، لقنا شرفنا اجسما لا يملك الحق فيه .

الفصل 384

(من ارتدى علنا بذلة لها شبه بالرى النظامي ، من شأنه ان يحدث في نظر الجمهور التباسا بالرى النظامي الخاص بالقوات المسلحة الملكية او الدرك او الشرطة العامة او ادارة الحمارك او اى موظف يولى وظيفة الشرطة القضائية او القوات المساعدة يعاقب بالحبس من شهر الى سنة أشهر وغرامة من مائة وعشرين الى خمسمائة درهم ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .

انها حرية أقل خطورة من حرية ارتداء اللباس غير النظامي المعاد عليها في الفصل 382 . غير أن هدف المشرع مشترك في الاثنتين . فوجود الشبه مع اللباس الرسمي يفسح مجال ايهام الناس وتكوين الفاعل من ارتكاب جرائم الاحتيال وخلافها ، فضلا عن احتمال مساسه في هيئة اللباس الاصلي .

العناصر التكوينية :

1 - ارتداء لباس شأنه لاحد الإزياء الرسمية المعدة .

2- كون هذا الشبه قابلا لان يحدث التباسا وعلما لدى الجمهور .

3 - الارتداء العلني

4 السبب الاجرامية : ان هذه الجريمة عمدية . فلا يكفي أن يكون الرداء قابلا لاحداث غلط أو التباس لدى الجمهور ، بل يشترط أن يكون المرتدى عازفا بعناية هذا الحدوث

تصلح هذه الجريمة كوسيلة لإيهام جسيمة أشد أو ربما عمله جائنه . ومذكر في قبيل المثال استعمال بذلة مشابهة لبذلة رجال الدرك ، إذ تم ارتدؤها لبث الطمأنينة ، فاقدم لا نسوها على ارتكاب سلب لسيارات والركاب في الطريق العام

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متعادم قد ارتدى علنا بذلة تشابه الرى النظامي بشكل يحدث التباسا ، لدى الجمهور . بينها وبين بذلات رجال شرطة السر .

د من اسجل لنفسه بغير حق اسماً غير اسمه الحقيقي في ورقة عامة أو رسمه أو في ورقة إدارية موجهة إلى السلطة العامة . يعاقب بمرامة من مائة وعشرين إلى ألف درهم)

يعاقب هذا الفصل على استعمال اسم مستعار غير الاسم الحقيقي ، كمن يعدل أو يغير أو يعدل الاسم المدون في صحائف السجل المدني .

إن العناصر التكوينية هي :

1 - استعمال اسم غير الاسم الحقيقي ،

2 - في ورقة عامة أو رسم أو وثيقة إدارية موجهة إلى السلطة العامة وهكذا فاستعمال اسم مستعار لا يعاقب عليه إذا جرى في الأوراق أو الوثائق العادية ، كما هو مألوف لدى الكتاب والصحف والمثليين .

3 - النية الاحرامية التي تتشكل من الرغبة بالاعتراض بالاسم المستعار و نوال الشأن والحظوى بسببه ، في عقد رسمي

ويمكن أن يكون الوصف :

إنه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد اسجل لنفسه بغير حق اسماً لم يكن اسمه الحقيقي (تمييه) ، وذلك في النموذج الإداري المطبوع (تعيينه) الموجه إلى مؤسسة (..)

(من حصل على شهادة من السجل المدني للسوابق ، المعلق بشخص آخر . باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنة)

العناصر التكوينية :

1 - اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

ويجب أن يكون الاسم هو اسم فعلي لشخص آخر . والصفة صفة موهبة يملك الحق في الحصول على صحيفة سوابق من السجل المدني .

2 - قصد الحصول على صحيفة سوابق متعلقة بشخص آخر .

3 - النية الاحرامية المتفاعلة مع العلم باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ولا أهمية للدوافع مهما اختلفت خطورتها أو نتائجها

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

أنه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد حصل على شهادة عن صحيفة السوابق العائدة الى المدعو (زيد) وذلك من طرف كاتب صسط محكمة (..) إذ اتخذ لنفسه اسما كادما عائدا لزيد المذكور

الفصل 387

أما أهم حرية تنس السجل العدلي .

(من التحل اسم شخص آخر ، في ظروف تترتب عنها ، أو كان من شأنها أن يترتب عنها تقييد حكم بالإدانة في السجل العدلي لسوابق هذا الشخص ، يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات ، مع عدم الإخلال بالمتابعة عن حماية التروير اذا وجد) .

العناصر التكوينية :

1 - انتقال اسم شخص آخر .

2 - قابلية الشخص بأن يكون له صحيفة سوابق في السجل العدلي . (أي أن يكون شخصا حقيقيا وعلى قيد الحياة) .

3 - أن يكون هناك قيد قد تدون في صحيفة السوابق العائدة لذلك الشخص

4 - النية الإحرامية المتفاعلة مع العلم .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

أنه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد اتخذ في إجراءات جزائية موجهة ضده بتهمة (.) ، اسم (زيد) في ظروف تترتب عنها تقييد عمومته حبس قدرها (..) في السجل العدلي العائد لسوابق (زيد) المذكور بموجب الحكم الصادر عن المحكمة الإقليمية في (..) وتاريخ ..

ويتضمن الفصل 387 فقرة أخرى :

ويعاقب بنفس العقوبة من أدلى بتصريحات كاذبة بشأن الحالة المدسة شهـ .
وتنسب بذلك ، عن علم في تقييد حكم بالسجل العدلي لسوابق شخص آخر ،
هذا المتهم) .

أن عناصرها التكوينية هي نفس العناصر العائدة الى الفقرة الأولى مع أنماز
أن الفاعل هنا قد أسند الى مهام الحالة المدسة العائدة لشخص آخر

الفصل 368

و من جملة الحالات المستثناة من هذا الفرع ، يمكن لعاصي الحكم ،
بمجرد إصدار الحكم كله أو بعضه في الصحف التي يعيها ، وأما بالتصايف في أماكن
معدة ، وذلك على هيئة المحكوم عليه

وبدون أنه إذا أفتى الأمر ، أن يامر بالإشارة إلى الحكم في هامش الورقة
الرسمية ، أو ورقة الحالة المدنية التي تدخل فيها اللعب أو حرف فيها الاسم بعد
حتى (

بالرغم من مطامير الصعقة التي ورد بها الفصل ، فإن معموله يجب أن لا
يسرى إلا على الأصول التي سبقه من الفرع 7 . أي لا يطبق بشأن الفصول الثلاثة
التي تحتل الفرع المذكور .

الفصل 389

(يعاقب بفرقة من مائة وعشرين إلى خمسة آلاف درهم من يراول مهنة وكيل
تجاري أو مستشار قانوني أو جيائي إذا وضع أو ترك غيره يضع صفته كأحد رجال
القضاء السابقين أو رجال القضاء الشرفيين أو المحامين السابقين أو المحامين الشرفيين
أو موظف سابق أو موظف شرفي أو صاحب رتبة عسكرية في منشورات أو
إعلانات أو كرسات أو لا نبات أو صفائح أو أوراق معونة ، وعلى العموم في أية
وثيقة أو كتابة مستعملة في نطاق نشاطه المهني) .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - مزاول مهنة وكيل تجاري أو مستشار حقوقي .
- 2 - وضع صفة معينة سابقة ، على منشورات مخصصة للنشاط المهني الراهن
- 3 - طبيعة طريقة الاعلان : لافتات وكرسات والخ ..
- 4 - الهدف من الاعلان : الدعاية لنشاط الفاعل في مهنة الخاصرة .
- 5 - النية الإجرامية المتزجة مع علم الفاعل بأنه استعمل صفة معينة .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال عند وقت غير مقدم . وهو وكيل تجاري .
قد دون صفته كمحام سابق . في ترويسه ورقة معونة مستعملة لمراسلات المحام
التجاري .

الفصل 390

(يضاف بالحس من شهر الى سنة اشهر وعرامة من مائة وعشرين الى عسره
الاف درهم ، أو باحدى هاتين العقوبتين فقط ، المؤسسون أو المديرون أو المسرون
لشركة أو مؤسسة تجارية أو صناعية أو مالية ، اذا وضعوا ، أو تركوا غيرهم يصح
اسم أحد أعضاء الحكومة أو أحد أعضاء المجالس ، مصحوباً بصيغة تلك ، في أية
دعاية لصالح المؤسسة التي يديرونها أو التي يعززون انشاءها)

العناصر التكوينية

1 - صفة الفاعل

2 - الدعاية لصالح المؤسسة

3 - ادماج صفة مبنوعة ، في شرات دعائية .

4 - القصد الاحرامى

ويكون الوصف كما يلى :

انه فى .. وبتاريخ .. وفى كل حال منذ وقت عر منقاد ، وهو مدير لشركة
صناعية ، قد حمل غيره على وضع اسم السيد (....) وزير الصناعة ، مصحوباً بهذه
الصيغة ، وذلك فى الشفرة الاعلانية الموزعة كدعاية لصالح الشركة المذكورة .

الفصل 391

(يعاقب بالمعقوبة المنصوص عليها فى الفصل السابق المؤسسون والمديرون
لشركة أو مؤسسة تجارية أو صناعية أو مالية ، اذا وضعوا أو تركوا غيرهم يصح
اسم عضو سابق فى الحكومة أو اسم أحد رجال القضاء الحاليين أو السابقين أو
موظف سابق أو صاحب اعتبار سام ، اذا كان الاسم مصحوباً بتلك الصيغة ، فى
أية دعاية لصالح المؤسسة التي يديرونها أو التي يعززون انشاءها)

ان العناصر التكوينية هي نفس عناصر الفصل السابق مع الفارق الكائن
فى اختلاف الصيغة المستوعمة .

وأما الوصف فهو كذلك نفس وصف الفصل السابق .

الباب السابع

في الجنايات والجنح ضد الاشخاص

الفصول 392 - 448

الفرع 1 - في القتل العمد ، والتسبب والعنف ، الفصول 392 - 424

لقد جاءتصوص هذا الباب حلية واصحة فثبت ما كان من الجرائم مبيحا وما كان منها مركبا وانت على شرح الجريمة الاساسية وهي عملة القتل العمدى مسحتت أعمال العنف العمديّة ثم انتقلت الى الظروف التي تزيد في خطورة تلك الجرائم . واسهت اخيرا الى الوقائع المضافة من عقوبتها والمعركة في الفصول 143 - 145 . الا وهي الاعذار .

وتصممت فيما اشتمله ، حدودا ملحفا يسهل مهمة القضاة في سرعة تحديد نوعية الجرائم (المبايات والجنح الضبطية ، والجنح التأديبية ، والحالات) وتعيين المحاكم المختصة بها ، وتطبيق العقوبة المقررة لكل جريمة منها .

الفصل 392

لقد عرف هذا الفصل في فقرته الاولى ، القتل ، قصص على ان (كل من تسبب عمدا في قتل غيره - عمد قاتلا - ويعاقب بالسجن المؤبد)

ان عناصر القتل الكوينة ثلاثة

1 - فعل مادي من شأنه تسبب الموت

2 - شخصية المعلوم الاساسية .

3 - العمد الكائن لدى صاحب ذلك الفعل المادي ، بسبب الموت

اولا الفعل المادي

ان مجرد التسبب على ارتكاب القتل لا يشكل وحده الحاية او محاربتها بل يجب ان يتجلى من خلال اعمال واعية ولا تنفذ للوسائل النسخه من طرف

القاتل - حده ان يكون قد ارتكب عملا معصيا الى الموت بانه طريقه كانت ، لكي
يعد قاتلا ، وليس شرطا ، في ذلك ، ان يكون قد استعمل السلاح او لما الى اعمال
العنف الباسره

بابا : الشخصية الإنسانية

ان حرية العقل ، اذا ما نظر اليها من حيث عرضها تعرض ار له حياة انسان
كائن ، ولكن لكل انسان ، على السواء وبدون أي تمييز في العصر والحسن والعمر ،
والحالة الصحية ، حق الحماية والصيانة في سبيل النقاء .

ويقتضى بالطبع أن يكون هناك حياة كائنة ، أي متابعة لحدوث حرية العقل
فالدني يوجه حريته على حدة لا بعد قاتلا أو محاولا للقتل .

ثالثا : العمد

يبيح العمد من كون القاتل قد أوقع عملا من أجل تسمييب الموت للغير مع علمه
بالنتيجة التي يعصى اليها ذلك العمل . ففي محاولة القتل يتكون العمد من الاقدام
على عمل يرى فيه صاحبه سببا لموت المعتدى عليه .

وقد لا يتفاعل عمد القتل مع قصد الايذاء فهو قائم ولو رأى الماعل في القتل
حرا وعونا للصحة ... كمن يقتل عبلا اشتقا عليه وانقادا له من ألم المرض العصال
ويشأ عن هذه العناصر الوصف التالي ، الذي يحسن أن نرى استعماله واردا
مند الاستجواب الاول ، ومعادا في مطبوعة الاتهام والاوامر الجنائية والقرارات والاحكام
انه .. وبما ريج .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد تسبب عمدا في
قتل المدعو (زيد)

ولا بأس من اضافة ذكر الوسيلة : (وذلك بطعمه بالدية ..) أو (باطلاق نار
مسدسه عليه) .

لقد نصت الفقرة الثانية من الفصل 392 على عقاب القتل بالاعدام :

الف - (اذا سبقته أو صحبته أو اعقبته حياة أخرى) .

الموضوع كناية عن ظرف مشدد يتكون من شرطين مجتمعين ، متعلقين :

أولا - بالزمن : يجب أن يكون القتل واقعا بمصه فعل آخر حاصص للعموه

ثانيا - بالخطورة : يجب أن يكون ذلك العمل الخاصص للعموه ، حياة
فإذا كان المثل السائر هو مثل ذلك اللص الذي يعاجأ وهو حامل للسلاح . فيصل
صاحب المنزل المسطو عليه ، فأن المصه موفرة ايضا اذا أقدم اللص على قتل سريكه
أنهاء نزاعهما على نوارع المال المسروقي .

باء - (اذا كان الفرض منه اعداد حجة أو حياة أخرى ، أو اتهام مسددها)

يشترط. العاملون في هذه الحانة ارتباطا متبادلا في العمل. أي أن تكونا متصلتين ببعضهما صلة السبب بالنتيجة. ويمكن أن تكون أحدهما حجة تأديبية عادية أو ربما حجة صنيعية. كما لا يشترط قيام المعنة الزمنية بهما. (كاللص الذي يقوم قبل عدة ساعات من انقضاء السرقة. بأعْيال حارس الساية سلفا. تهيدا لأجره سرقة عادية.

باء - (أو تسهيل فرار الماعلين أو شركائهم. أو تحليصهم من العقوبة)

المثل القالب هو مثل اللص الذي يعاخذ ممرور شاعدا فريه. ويفتله تحلصا من أذى شهادته. على أن حالة اللص الذي يعلم بعد وقوع حادثة السطو بوجود شاعدا عليه فيقوم بعد فترة من الوقت بأعْياله. أن حاله تشكل كذلك مدارا لطريق هذا اللص.

وتجدر الإشارة. إلى أن عقوبة الاعلاد عن المالتين المذكورتين. تترتب في أغلب الأحيان استنادا على عنصر سبق الاصرار لدى القاتل. وسيأتي بحثه.

ويمكن أن تكون الاوصاف كما يلي :

الف - انه في .. ويتأرجح .. وفي كل حال مند وقت غير منقادم قد سرق من مال محدومه السيد (..) ملغا قدره (..) مع الطرف الكائن في أن السارق كان بحيل. انذ. مسلحا

باء - انه أقدم في نفس الظروف الزمانية والمكانية. على قتل المدعو () عمدا. مع الطرف الكائن في أن حادث القتل قد سبق. (أو صحب أو أعقب) . حابة السرقة الموصوفة. المبينة في البند السابق.

أو مع الطرف الكائن في أن القتل المشار إليها كان المرمى منه تسهيل فرار مرتكب السرقة الموصوفة (أو السرقة المنجحة) المبينة في البند السابق. (أو تجنبه العقوبة)

الفصل 394 : عرف سبق الاصرار (في أنه المزم المصمم عليه. قتل ووقوع الجريمة على الاعتداء على شخص معين أو على أي شخص قد يوجد أو يصادف. حتى ولو كان هذا المزم معلقا على طرف أو شرط)

(المزم المصمم عليه قتل ووقوع الجريمة) هو المزم الواعي لمصور (بالفتح) والمصمم. الذي يسبق تنفيذ العمل الاجرامي.

سما لا ريب فيه أن اللص الذي يبيت امره بعد تفكير ناضج. ويعتد تصميمه بعد أن درس وخطط وسائل تنفيذه. وأعلن في حساب النتائج. أنه طمعا. أخطر احراما على المجتمع من ذلك الذي طاش عقله واسوى عنه رفقته واعماله. فأقدم على القتل مثلا. بتيهة الاستنارة والاستغفار

على أنه ليس من الضروري أن يكون الفاصل كبيرا بين وقت التصميم ووقت التنفيذ .

من الواقع العلمي المعارف عليه ، أن يتم اثبات سبق الإصرار والاعداد ، بزيادة شراء القاتل صدقة حربية مثلا ، أو بحادثة شجدة سكية . . ان هذه الوقائع لا تصنع في الاصل ، للعقوبة اذا لم يعفها تنفيذ واحراء . ولقد اعسر المشرع بحق . أنه لا تدل بشكل قاطع وكاث على العمد الجنائي . او ربما تعدلت ارادة الماعل او ترددت ، أو انصرفت . بناء فترة الاعداد هذه ، عن أصل التصميم وتنفيذه . خاصة وان حدوث الضرر على المجتمع لم يتحقق قط . الا أن هذه الوقائع اياها تشكل اذا ما تم ارتكاب الجنائية بعدها ، دليل الجزم واليقين على أن الحائى ما كان مساقا مافعال قورى آنى غير واع ، بل انه على العكس ، قد تصرف بعد اعمال فكرة واعداد مشروع مدير لتنفيذه

ولقد نفس الفصل 394 على أن سبق الإصرار لا يتكون محسب عندما يصمم الماعل على الاعتداء على حياة شخص معين ، بل هو يتكون أيضا من تصميم الاعداء على أى شخص قد يوجد أو يصادف .

(كقطاع الطرق ، الذى يترصده في العانة بنى عامر قصد قتله والاستحوار على تقوده) .

وهو يتكون كذلك ، حتى ولو كان العزم المصمم عليه ، معلما على ظرف :- شمره .

(كمن يصمم على قتل خليلته اذا ما تحقق له أنها تحدته مع سواء ، أو قتل صدقه اذا ما أمر على رفض اقراضه نقودا) .

الفصل 395 : يعرف الترصده في أنه (التبرص فترة طويلة أو فعيرة . في مكان واحد ، أو أمكنة مختلفة بشخص قصد قتله أو ارتكاب العنف صده)

انه مثل سبق الإصرار ، ظرف مشدد لمحبة الضرب والمخرج ، أو لحاية الضرب والجرح المصيين الى الموت . (الفصل 400 وما يليه)

ان هذا الظرف يصحبه في معظم الاحيان سبق الإصرار ، على ان هنالك مثلا ماألوا يقع من غير أن يكون الترصده مرافقا لسبق الإصرار : شخص يتضاخر في محل عام ، مع شخص آخر ، فيفادر المحل ويختبئ في حدى زوايا الطريق . ومنتظر خروج خصمه بعد يصنع دقائق ، فيلقاه ويهاجمه ارتحالا ويرديه مسلأ اذا كان هذا الشخص قد تصرف بسائق الغضب المذهب . وقبل أن يسعد سلاء ، بصيرته ، يكون سبق الإصرار منتفأ عنه

ويكون وصف القتل عمدته :

أنه سبب عمدا موت المدعو (..) مع الطرف الكائن في أن الفصل المبى اعلاه .
فد ارتكب مع الترصده) .

و . الاولى ، (ان المدعو (مرتكب الجريمة كان قد عزم ومضى على الاقدام على شخص المدعو (..) اثرائه مبدساً وبانطاره وهو حامل سلاحاً

الفصل 396

انه قتل الوالدين المعاقب بالاقدام

يعتبر من تكوين هذه الجريمة ثلاثة عناصر

1 - القتل العمدى

2 - الصلة العائلية التي تربط الجاني مع الضحية

3 - العمد الاجرامى لقتل ذلك الشخص بالدات

ان لعدد الوارد في النص جاء للحصر والتحديد ، فقتل الصهر او الكهنة طمس او حماة لا يشكل حناية قتل الابوين واما الدليل على القربى فيشتأ اما من قيود الاحوال المدنية ، او البينة الشخصية او بالوسائل المعنة في القانون (كمقود العدول وسواهم)

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي .

انه في .. وثأريخ .. وفي كل حال مند وقت غير متقادم ، قد قتل المدعو (زيد) عمداً ، مع الظرف الكائن في أن (زيد) المذكور كان والداً (لعمر) مرتكب الجريمة

الفصل 397 ، يعاقب على قتل الابناء بالسجن المؤبد وفي حالة العمد معقوبة الاعدام .

على ان هنالك عقوبة مخففة بالنسبة للام ، سواء كانت فاعلة اصلية او متواركة في قتل ولدها ، فلا تعاقب الا بالسجن من خمس سنوات الى عشر ولا يطبق هذا الساعل على شركاءها أو المساعدين معها .

ان لهذا التمييز صلة بعنصر معوى . ذلك ان حنابه قتل الطفل حيسا تقع من طرف الام ، تكون على الغالب مرتكبة بسائق الهلع والجزع ، خاصة اذا كانت الام غير متزوجة فتشارك عليها عوامل آلام الولادة مع الحشية من لدل والمهانة . وتتحسم لها مع بدمها ، نتائج خطيئتها وطيشها ، فتتخذ سلطان الارادة الواعة وتعمد ، قتل الوليد .

ان الصاصر التكوينية هي .

1 - القتل العمدى

الف - فعل مادي من شأنه تسميت الجوب

١٠ - السنة الاحرامية

٢ - الظرف الكائن في أن الصحية طفل وليد .

يعتبر طفلا ولدا الطفل الذي تمت الولادة به حديثا أى على أن حال الذي لم يبلغ من العمر الا ساعات ممدودات أو بعض الوقت الذي لم نصبح الولادة فيه أمرا ذاتيا (كفترة التصريح عنه وتعيينه في الحالة المدنية)

ويخصى منذ بداية التحقيق تكديف الطب الشرعى بمحض جنه الطفل ومضى الوالدة ، ويمكن أن يكون توجيه الاستئلة اليه على الصفحة الثالثة :

١ - هل كان الطفل ولدا ؟

٢ - ما هو مدى الساعات أو الايام التي مرت على ولادته ؟

٣ - هل ولد الطفل حيا :

٤ - بحالة ايجاب ما هو مقدار الوقت الذي عاش فيه ؟

٥ - هل ولد في الموعد الطبيعى لنهاية الحمل ، وهل كان قابلا للحياة . أى ه كان من الممكن أن يعيش ؟

٦ - الى أى وقت يعود حدوث وفاته ؟

٧ - ما هي اسباب الوفاة ؟

ويمكن ان يكون الوصف :

انه في .. تسبب عمدا في قتل طفل وليد .

وبالنسبة للام :

ايها .. تسبب عمدا في قتل طفلها الولد اثر ولادته

الفصل 398

يعاقب على التسميم مفعوبة الاعدام ، لان التسميم جريمة تتميزه بشاعتها . ونصلا عن أنها تتركب في معظم الاحيان من طرف أحد أقارب الضحية أو من أحد المعرّين الملازمين له ، بأنها تظل عزيزة الاثبات ، وباعتب الاوقات ، في مآى عن العقوبة وهي تسليزم عادة اعدادا طويلا متناديا ودقيقا .

ان العناصر التكوينية هي :

١ - اعتداء على حياة انسان .

٢ الظرف الكائن في أن الاعتداء قد تم احرامه بوسطة مواد من شأنها تسبب الموت

١ - نية الفعل لدى الفاعل .

مع الإشارة الى انه وب استعنى في النص عن ذكر مدى الاصرار . ذلك ان مدى الاصرار يلازم بطسطة الحال هذه الحماية التي لا يمكن أن تتم الا بعد افعال وندوق من طرف الفاعل وبعد تصميم راع . وتخطط هادي . لسفد لفعله

٢ - اعمدة على حياة انسان : انه العصر المادي

٢ - بواسطة مواد من شأنها تسبب الموت

تعتبر هذه الجريمة بحدود ايقاعها هم نية القتل منجقة (ايا كانت السبحة) أي طالما أن المادة قد أعطيت الى الضحية تصحح الحماية مكتملة حتى ولو نجحت الصحة من الموت بعد تناولها ، وكانت الفعلة خائبة . فلا يكون في الامر محال الاخذ بأحكام المحاولة ، بل عفوية كاملة لجريمة هي بمثابة الكاملة .

على أن الاحد بالمحاولة ليس مستمرا على الاطلاق ، بل تدخل الفعلة في اطار المحاولة اذا وافقت أحكام الفصل 274، كما لو أن لسم لم يتم تناوله من طرف الضحية وكانت هالك أعمال مادية اخرى قام بها الفاعل دللت على عزمه الحتمي وكبرت مرحلة بداية التنفيذ

ويمكن الوصف كما يلي :

١هـ .. قد اعدي عمدا على حياة (ريد) وذلك باعطاء مادة (تعيبها اذا أمكن) من شأنها تسبب الموت عاجلا أو آجلا .

وبحالة نجاح الفعلة .

ودلك باعطاء مادة سميت له الموت .

وبالنظر للصعوبة العائقة في اثبات هذه الجناية ، يقتضى أن يؤمر دورا باجراء كشف من اختصاصين في علم السموم (توكسيكولوجي) ضمن اطار حرة الطبابة الشرعية ، كما يحسن أن يصر قاضي التحقيق وممثل النيابة على ابصاح بوعبة الاحراء المستخرجة نتيجة التشريح وتحديد طبيعتها وتاثيراتها مع كل ما تتطلبه الدقة من عناية ، معا لورود اعتراضات او انتقادات محتملة فيما بعد من طرف جهراء حدد . وادا كان من المستطاع اللجوء الى مؤسسة طبابة شرعية مربية فالاولى الاتصال بها وتكليفها بالتشريح ، وفي الوقت ذاته تاسمحراج الاحراء موضوع النسبة والاحراء الفحوص ، والتحليلات اللازمة عليها .

وأجرا . فان الحماية المنصبة التي تناولها الاعدام هي (استعمال وسائل

التعذيب . أو ارتكاب أعمال وحشية لتنفيذ عمل بعد حماية)

الفصل 399

يطلق هذا الفصل ، في أغلب الاحيان على حالات السرقة الموصوفة ١ ،
بمضمون المعونة الرادعة لامثال أولئك اللصوص الذين يعدون صاحبهم مسروقاً -
أرحلهم لا يتراجع اعتراف منهم عن مجال النفوذ التي يسمون سرقتها ..

أما تعيين وسائل التعذيب والاعمال الوحشية فيعود لتقدير فصاة لوفائهم
ويكون الوصف كما يلي

٢ - وصف الحناية ، التي استعملت وسائل التعذيب أو ارتكبت الاعمال
لوحشية من أجل تنفيذها .

انه في . قد سرق من المال العائد الى السيد (زيد) مبلغاً قدره

- مع الظرف الكائن في أن هذه السرقة قد وقعت

الـ - ليلا

بـ احتياج ثلاثة أشخاص (مثلاً)

٢- مع الظرف الكائن في أن المدعو .. (مرتكب السرقة) ، قد استعمل من
أجل تعذيب حناية السرقة المذكورة ، وسائل تعذيب أو ارتكب أعمالاً وحشية
وذلك بتحريض وحه المشار اليه بألة حادة ، أو بحرق أصابع يده ..

وتحذر الإشارة الى أن وسائل التعذيب والاعمال الوحشية تشكل بكل حال
جريمة الفصل 399 حتى ولو لم تستعمل على صاحب المال المسروق ، بالذات ، بل
وقعت على ووجه أو ولده أو أحد اقاربه ، بنية الضغط عليه لسلم ماله للفاعدين

الفصل 400

تضمن هذا الفصل حنجه المرح العمدي التي لم تصب الضحية منها سوى
صبر قليل من دون مرض أو عجز ، أو مع مرض أو عجز لا تتجاوز مدته العشرين
يوماً

أما العقوبة المقررة فهي الحبس من شهر الى سنة وعرامة من 120 الى 240
درهم ، أو احدي العقوبتين . (انها حنجة صسطية

ولقد قصد المشرع اعطاء القاصي مجال السعة في التصرف لعقاب الاعمال التي
يمكن أن تكون طوعية الا أنها تتجاوز قليلا أعمال العنف البسيطة المعاقب عليها ،
كمخالفة ، بالفصل 608 بالحس من يوم واحد الى خمسة عشر يوماً وعرامة من
120 الى 240 درهم .

العناصر التكوينية

الـ - فعل مادي، وهو سهل التحديد اذا كان موضوع صبر وحرج

وأكثر دعه اذا كان موضوع العنف وايداء (كتمزيق البسة امرأة بشكل عيب ، أو تهز سلم يقتله عامل في مصلحة الكهرباء متعلق متارحجا بعامود الشريط خشبة الوقوع)

كما وان الشهيد العادي بالسلاح يشكل عملا له طابع العنف
باعت النية الاحرامية الناتجة عن التصميم الواعي على ايقاع الضرر على الغير .
وبصورة خاصة على صحته أو على سلامة جسده .

ويكون الوصف .

انه في .. قد ارتكب عمدا ضرب (أو حرج) المدعو (زيد) ، أو ارتكب عمدا مع زيد المذكور ، أنواعا أخرى من العنف والايداء (تعيينها) .

وقد بصاحب هذه المنحة ثلاثة ظروف مشددة .

الف - سبق الإصرار

سابع التمرصد

ثاء - استعمال السلاح

وتتحول عتدائد العقوبة الى الحبس من سنة أشهر الى سنتين ، وعرامة من 200 الى 1000 درهم (تظل العقلة حجة طسطة) .

لقد سبق بحث الإصرار والتمرصد في معرض بحث القتل العمدى . اما بشأن السلاح فان تمريره من في الفصل 303 بالفرع العائد لموضوع العصيان .

ويكون الوصف

1- . ارتكب عمدا ضرب (زيد) .

- مع الطرف الكائن في أن أعمال العنف تلك قد وقعت مع سبق التصميم

أو .. قد وقعت مع استعمال مدية

الفصل 401 : بحث الحالة التي يكون فيها الضرب والحرج وعمرهما من أعمال العنف والايداء ، و- نفعه عمر تجاوز مدته عشرين يوما .

اما العقوبة فهي الحبس من سنة الى ثلاثة سنوات ، والرامة من 120 الى 1000 درهم (حنجة تأدسة)

ان خطورة الضرر الناتج تشكل سببا مشددا اما هذه المعز فصعبها شهادة طبية

ويكون الوصف 1- . ارتكب عمدا ضرب (..)

- مع الطرف الكائن في ان الصرب أو المخرج الواقعة قد سبب عجز عن العمل تزيد مدته عن عشرين يوما .

ان سبق الاصرار أو السرصد أو استعمال السلاح بشكل ، كما في الفصل السابق ، ظروفا مشددة ترفع العقوبة الى الحبس من سنتين الى خمس سنوات والى غرامة من 250 الى 2.000 درهم .

ويرافق الحالة الاخيرة عقوبتين جديديين

الف - الحرمان من واحد أو اكثر من الحقوق المبينة في الفصل 40 ، كعقوبة فرعية . (وبصورة خاصة من أن يكون ناخبا أو مستخفا) .

باء - المنع من الإقامة كتقدير وقائي .

الفصل 402

يصل القانون في حمل التدرج نحو الخطورة في الجريمة ، الى الحالة التي يكون فيها الضرر الناتج ، فقد عضو أو شتره ، أو الحرمان من منفعه ، أو عي أو عور أو اية عاهة دائمة اخرى .

فيصبح الفعل جنائيا ، ويعاقب عليه بالسجن من خمس الى عشر سنوات ويرفع سبق الاصرار أو السرصد أو استعمال السلاح ، العقوبة . الى السجن من عشر سنين الى عشرين سنة .

ويكون الوصف " انه .. قد ارتكب عمدا ضرب (زيد)

- مع الطرف الكائن في أن الصرب الواقع والمخرج الحاصلة قد أعقبتها فقد عضو (نفسه . سر ساعد ، حرمان من استعمال الحبس فقدان السمع الخ ...)

الفصل 403

انه يعاقب اكثر جرائم العنف خطورة ، جريمة الصرب أو المخرج المؤدى الى الموت

ان العارق هنا ، عن الفعل العمدى أو بصورة أدى عن الاعتيال ، هو أنه اذا كان الضرب والمخرج عمديا ، فإن العاقل ما كان فيه قاصدا قتل المعتدى عليه : تسبب وفاته ، بل أن الوفاة حصلت كنتيجة غير مقصودة من قبل المصدى

ولكى يستطاع تطبيق هذا النص ، يجب ويكفى أن يكون الضرب والمخرج الموجهين ، قد سببا موت المعتدى عليه ، مهما طالبت الفترة من الوقت بين حادثي الإعدام والوفاة ، وحتى لو كانت الوفاة ناشئة عن مضاعفة ، شريطة أن تكون المضاعفة ناشئة بدورها ، مباشرة عن المخرج .

ويكون الوصف ، انه ضرب عمدا المدعو (.)

- مع الطرف الكائن في ان الضرب والجرح المسمى اعلام ، والموجه بدو
سبه القتل ، قد سمى ، مع ذلك وقاه المعتدى عليه .
ويرفع سبب الاصرار أو التردد أو استعمال السلاح العقوبة الى السجن
المؤبد .

الفصل 404

انه الضرب الموجه الى الاصول ، وهي الجريمة المقابلة ، على شكل اعم
لجريمة قبل الاصول الواردة في الفصل 396
I في حالات العنف البسيط والعنف الذي ادى الى محض تزيد مدته عن عشر
يوما ، تترتب عقوبات الحبس 400 و 401 ، مضاعفة .
فتصبح عقوبة الفصل 400 من شهرين الى سنتين ومن 240 الى 1000 درهم
أما اذا رافق الجريمة سبق اصرار أو تردد فتصبح عقوبة الفصل 400
من أربعة أشهر الى أربع سنوات ، ومن 480 الى 2000 درهم
وعقوبة للفصل 401 : من أربع سنوات الى اثنى عشر سنة . ومن 480 درهم
الى 4000 درهم .

ويكون الوصف ، وصف الجريمة الأصلية ، مع اصابة عمارة ، (مع الطرف
الكائن في أن لسمد (..) المعتدى عليه ، هو والد (رديد) القاعل)
2 - في حالات فقد عضو أو يهره أو الحرمان من متعته أو عمى أو عور أو ايه
عاهة أخرى ، تصبح العقوبة : السجن من عشر الى عشرين سنة .
وإذا كان هالك سبق اصرار أو تردد ، تصبح العقوبة : السجن من عشرين
الى ثلاثين سنة .

3 - وفي افتراض الضرب المسبب للوفاة فإن العقوبة هي السجن من
عشرين الى ثلاثين سنة .

وبحالة سبق لاصرار أو التردد ، تصبح العقوبة السجن المؤبد

الفصلان 405 و 406

يستهدف الفصلان ، المساهمين في شجار أو عصيان أو تجمع بوري ، الذين
يرتكبون خلاله أعمال عنف موجهة ضد الأشخاص
فإذا كان الشخص هو المرتكب المباشر لأعمال العنف المذكورة ، تترتب
عليه ، بالطبع ، العقوبات المقررة لتلك الاعمال حسب طبيعتها ودرجات خطورتها

وتطبق نفس المعايير على الرؤساء والمعلمين والمدرسين والمحرمين على النساء أو العصابات أو الجمع النوري . كما لو كانوا هم الذين ارتكبوا أعمال العنف المشار إليها

أما العناصر التكوينية لهذه الجريمة فهي موصوفة فيما يلي

1 - يتناول الموضوع حالة المسؤولية الجماعية . خاصة بما يتعلق بالمساهمين لعاديين الذين لا يكفي أن يكونوا شهودا عاديين بل يجب أن يكونوا قد قاموا بأعمال إيجابية وذلك بالمساهمة المساندة للرؤساء أو المنطيين أو .. ويمكن أن تكون تلك الأعمال متنوعة . وقد ترك أمر تقديرها إلى سلطة القضاة .

2 - يجب أن تكون مساهمتهم جارية أثناء مشاحرة ، أي أثناء مضاربة بين عدة أشخاص . أو أثناء عصيان ، أي في مباحنة عنيفة للأوامر الشرعية الصادرة عن السلطة . أو أثناء اجتماع نوري ، أي تجمع عدة أشخاص من أجل نورة ضد السلطة أو العاديين

3 - وأخيرا ، يجب أن تكون هناك أعمال عنف واقعة ، أو أن تكون قد سببت موت حسب الحالة .

ويمكن أن يكون الوصف :

1- في .. وتوجه الضرب ، قد ساهم في مشاحرة بين عدة أشخاص استعملت أثناء أعمال عنف سببت للمدعويين (زيد وبكر) عجزا عن العمل ، تزيد مدته عن العشرين يوما .

2 - أو ، قتل خلالها المدعو (عمر) ...

الفصل 407 - في موضوع المساعدة المقدمة لإجتماع الإختار

العناصر التكوينية هي :

1 - المساعدة المادية (خاصة في تقديم الوسائل) .

2 - أن تكون المساعدة موجهة لتحصير أو تسهيل أو إتمام الإختار

3 - وقوع الإختار فعلا

4 - علم الفاعل . (المتعاقل بطبيعة الحال مع البنية) .

لقد ورد النص خاليا من كل إمكانية في الاعفاء أو حتى في تخفيف العقوبة . في حالة ما إذا كان لشخص المنحصر مصابيا بمرض لا يرجى منه شفاء . وكان الشخص الذي ساعده إنما تصرف بساؤا اضيق وتحدث صراخ المصيدة والملاحها ...

ويكون الوصف : انه في .. قد ساعد المدعو (زيد) في الاعمال التي هي من اسخاره الواقع ، اذ قدم له كمية من الاستيخ محصنة لذلك الانتحار . وذلك مع علمه بأنها سيسعمل لهذا الغرض

ان العصول الآتية ، 408 الى 411 تنطبق جميعها على أعمال العنف المرتكبة ضد الاولاد لصغار الدين لم يتجاوزوا الثالثة عشر من عمرهم (في يوم وقوع تلك الاعمال،

الفصل 408

انها جريمة الضرب والجرح ، أو أعمال العنف التي تزيد نتائجها قليلا عن أعمال العنف الخفيفة ولكنها لا تسبب مرضا أو اقعادا أو عجزا عن العمل يتجاوز العشرين يوما

ويعتبر بمثابة العنف ، الحرمان العمدي من التغذية أو العناية . عندما يكون من شأن الحرمان المساس بصحة الولد .

ان العناصر المكونة ثلاثة

1 - الفعل المادي المكون

- اما من ضرب أو جرح أو أعمال عنف

- واما من حرمان من التغذية والعناية ، بشكل تتأثر به صحة الطفل

2 - سن المعتدى عليه

3 - البنية الاحرامية

ان العنصر المادي لا يشر لسا أو شبهة عندما يكون في الامر ضرب أو جرح او اعمال عنف ، المتطرفة كلها على ما حدده الفصل 400 وما يليه .

الا أن الحرمان من الغذاء أو العناية يحلق مسائل لا تحلو من التحقق . والمعروض من مدلول كلمة (حرمان) ، ان على الفاعل التزاما بتأمين الغذاء والعناية ليرطفل.

(ومن هنا يستنتج ان الضرب و الجرح اواعمال العنف قابلة كلها لان يقوم بها أي شخص كان ، اما الحرمان من العناية والغذاء فلا يفعل أن يسبب الا الى شخص متول لامر الطفل أو عهد الطفل اليه مودنا ، أو الى اهل الطفل بالذات .

ويفتضى ان يكون ذلك الحرمان عمديا لا ناتجا عن فقر وعوز أو عي قلبه فهو من اصول التربية والعناية

ويجب أخيرا ، أن يكون ذلك الحرمان قابلا لان يؤسر على صحة الطفل وليس شرعا ان يكون التأثير قد تم حصوله فعلا .

أما سبب الطفل ، د لم يوفر قيود الحافة لخدمة ، فيمكن تحديده بكافة الوسائل المسموح بها للعائدين

ويمكن ان يكون الوصف :

انه في . وبناريخ .. ، سيد قام عمدا بصرب او حرج المدعو (..) ، الطفل القاصر عن الثانية عشر عاما ، والولود بتاريخ (..)

أما العقوبة فهي الحبس من سنة الى ثلاث سنوات

أما اذا كان المحرم أحد أصول الطفل ، أو أي شخص صاحب السلطة عليه (معلم) ، أو موكل به (مربية أو مربية) فتتحول العقوبة من سنتين الى خمس سنوات وفقا للعصل 411

ولقد نص الفصلان 409 و 411 على ظروف مشددة يفرض تأليفا مع ظروف الفصل 411 . وتعلق الأولى بنتائج العنف ، والثانية بصعوبة العائدين .

العصل 409

I - النتيجة : مرض ، اعتداء ، عجز عن العمل أكثر من عشرين يوما

2 - الوسائل

سحب الترخيص

المرصد

استعمال السلاح

العقوبة الحبس من سنتين الى خمس سنوات . فضلا عن جواز اصابة المحرم من حرق الفصل 412 والممنوع من الإقامة .

إذا كان العائل أحد لأصول ، أو شخصا صاحب سلطة على الطفل أو موكل لرعايته ، يرفع العقوبة الى الضعف أي الحبس من أربع الى عشر سنوات (الفصل 411) .

العصل 412

الفقرة الأولى ، النسخة : ورد عضو أو سره أو الطرفان من معدة رءوس و اية عاهرة دائمة أخرى ، العقوبة : السجن من عشر الى عشرين سنة

ظروف مشددة (الفصل 411) : السجن من عشرين الى ثلاثين سنة

الفقرة الثانية ، النتيجة : ابوك ، دول أو يتيم الحائلي حوايه . عاهرة مدعور من عشرين الى ثلاثين سنة .

ظروف متعددة ، الفصل 411 ، السجن المؤبد

المقرة الثالثة - النتيجة الموت ، دون أن يقصد الحائى احده . بل نتيجة اعمال معصاة .

ان هذا الظرف المشدد يتطلب اجتماع شرط الاعمال المعصاة مع شرط النتيجة اى موت الطفل .

ويكون الوصف : (اعمال عنف ..)

مع الطرف الكائن فى ان تلك القسوة المعصاة اعلاه والجارية نتيجة لاعمال معصاة من طرف (زيد) على الطفل ، دون أن يقصد احداث مرقته ، قد سببت وفاة الطفل المذكور

اذا كان الحائى أحد اصول الطفل أو شخصاً له سلطة عليه أو مكلفاً برعايته .
وان الفصل 412 نص على عقوبة الاعدام .

المقرة الرابعة : اذا كان الجرح أو الضرب أو العنف أو الايذاء و الحرمان قد ارتكبت بقصد احداث الموت ، فلا حاجة لمنصر (الاعمال المعتادة) الذى يحل محله عنصر (العبد) والعقوبة هى الموت ..

ويكون الوصف :

انه فى .. ويتاريخ .. قد قام عبداً ، بضرب أو حرج ، أو فرض الحرمان من التعدية أو الرعاية على الطفل (..) القاصر عن سن الثانية عشر عاماً ، والمولود بتاريخ (..) .

مع الطرف الكائن فى ان القسوة المبنية اعلاه ، قد ارتكبت بقصد احداث موت الطفل (زيد) ، الذى تمت وفاته من جراء ذلك بالفعل

اما المحاولة فهى بحكم قيام الممعد ، حاصمة للعقوبة
الفصل 412 يعاقب على جنابة الحصاة بالسجن المؤبد . واذا نشأ عنها الموت ،
فبعقوبة الاعدام .

عنصران تكوينيان :

1 - المنصر المادى : تترأى عضو من الاعضاء الضرورية للتناسل (..)
فيها نزع بيت رحم المرأة ، بصورة احرامية)

2 - المنصر العمدى : رغبة الفاعل فى حرمان الضحية من ايجاب الاولاد
أو مجرد الرغبة فى الايذاء .

ويكون الوصف : انه فى .. ويتاريخ .. قد أزال عن المسمى (..) عضواً تناسلياً
ضحية حرمانه من القدرة على ايجاب الاولاد .

الظروف المشددة مع الطرف الكائن في أن هذه العقلة قد سبب عنها الموت

الفصل 413 : يعاقب هذا الفصل الفصل 308 المنطبق بالسبب . أما من دون
بنة أحداث الموت . وتقابل تمصيلاته مختلف مصاصي الفصول 401 وتو له المتعلقة
بالضرب والجرح . ثم أن الفصل 414 قد نص على كل حال تشديدا يتناسب معها عندما
يكون للعامل هو أحد الأصول أو الفروع أو أحد الزوجين . أو مؤهلا لوراثة
الصحة . أو شخصا له سلطة عليها ، أو متوليا رعايتها .

النص الأساسي (من سبب لغيره مرضا أو عجزا عن الاشتغال الشخصية .
باعطاء عمدا وبأية وسيلة كانت . بدون قصد القتل ، مرادا قصر الصحة)

العناصر لتكوينه

1- فعل مادي باعطاء المادي

2 - طبيعة هذه المواد التي وان كانت غير سامة الا انها قابلة لان تصير بالصحة.

3 - الطرف الكائن في أن النتيجة المبتغاة قد حصلت

4 - العمد الخفاي

المعوبة الحبس من شهر الى ثلاث سنوات والعرامة من 120 الى 500 درهم
ويكون الوصف : انه في . وساربع . قد اعطى عمدا الى المدعو (زيد) مادة
تضر بالصحة (تعييبها) ، وقد سبب ، لزيد المذكور مرضا (أو عجزا عن العمل)
مدته ثمانية أيام .

الظروف المشددة : (الفصل 414 الفقرة الاولى) الحبس من سبب الى خمس
سنوات

الفقرة الثانية : طرف مشدد = سبب له مرضا) = : مع الطرف الكائن
في انه نشأ عن تناولها عجز عن العمل لمدة تزيد عن عشرين يوما

الحبس من سبب الى خمس سنوات

مع طرف الفصل 414 : رفع العقوبة الى الضعف ويجوز في الحالات ارفاق
العقوبة بالحرمان من أحد الحقوق المشار إليها في الفصل 40 . والمنع من الإقامة .
وفي حالة تحقق الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرتين الرابعة
والخامسة ، تصبح الجزية حثاية

الف - سبب اداة مرضا غير قابل لشفاء ، أو دواء عجز أو عاهة دائمة

- السحر من خمس الى عشر سنوات

مع الطرف الكائن في أن تلك المادة قد سبب تعداد الظرف مع طرف
الفصل 414 : السجن من عشرة الى عشرين سنا

باء - سبباً المادة الموت . مع اثناء بية اعدائه - السحر من عشر ان
عشرين سنة

مع الطرف الكائن في اعطاء المادة المذكورة سبب موت (زيد) ، مع اثناء
بية اعدائه .

مع طرف الفصل 414 : السحر المؤبد

وتحذر ملاحظة أن المحاولة في هذه الجبايات غير معاقب عليها ذلك ان لواقعة التي
تشكلها معاقب عليها - ، كجناية - ، حسب درجة خطورة الضرر الحاصل .

الفصل 415 : ينصمّن الرجوع الى الظهير المؤرخ في 26 ربيع الثاني 1379
(29 أكتوبر 1959) في موضوع الجرائم المرتكبة ضد الصحة العامة ، (الزيوت
الضارة)

الاعداد

الفصل 416 (يتوفر عذر محقق للمعقوبة ، اذا كان القتل أو الحرج أو
الضرب قد ارتكب نتيجة استفزاز ناشئ عن اعداء بالضرب أو العنف الحسيم على
شخص ما)

انه عذر الاستفزاز

العناصر التكوينية هي :

1 - اعداء بالضرب أو العنف الحسيم

2 - كون هذا الاعتداء موجها ضد شخص ما

3 - كونه جائرا

4 - التلاحق ورتباط المصلحة بين الاستفزاز وبين ردة الفعل

ويشكل الاعتداء عمدا ، اذا لم يسكن معه المعتدي عليه (المهم) ، في وقت
انقاعه الفعل المقابل المسند اليه من حرية التصرف بوعي في تفكيره

ويمكن أن يكون هذا الاعتداء قد ارتكب على الغير (كروحة النهم أو انه أو
ابنته) .

يجب أن يكون الاعتداء غير محو . والعنف الذي يستعمله الشرطي مثلا ، في
سبيل توقيف لص أو مجرم لا يبرر ردة فعل ذلك المجرم ، (التي قد تشكل في
مثل هذه الحالة ، جريمة العصيان) .

واخيرا لا بد من وجود معية ، أي ارتباط أي . انه يجوز عذر العصب بعمى
اسا لا يجوز عذر العمل الانتقامي الواقع بهدوء اعصاب .

لا تسرى احكام العذر الا على

- الفصل . (وليس على العاصات المسعفة بالاصرار . كالاغتصاب والتسميم)

- الضرب والجرح (ايا كانت خطورته) .

الفصل 417 . (يوفر عذر محض للمعوية جرائم القتل او الجرح او الضرب ، اذا ارتكب بهارا ، لدفع تسلق او كسر سور او حائط او مدخل منزل او بيت مسكون او احد ملحقاتها)

انه دفاع مشروع ، الا انه غير كامل ويصبح كاملا اذا جرى حدوده ايلا (الفصل 425 - الفقرة الاولى)

العناصر التكوينية .

١ - كون الحماية او الصحة قد ارتكبت لدفع تسلق او كسر .

كون ذلك التسلق او الكسر موجهي على سور وحائط او مدخل منزل او مدخل بيت مسكون او احد ملحقاتها ، ويؤخذ بالعذر ، من باب أولى ، اذا كان التسلق قد جرى وتم . (لقد ورد تعريف التسلق والكسر ، في كل من الفصلين 513 و 512 وتعريف البيت المسكون ، في الفصل 511)

الفصل 418 :

يتضمن العذر المحض عن جرائم القتل او الجرح او الضرب . (اد ارتكبتها الزوج ضد زوجته وشريكها عند مفاجأتهما منلبسين بجريمة الزنا) .

يقصر العذر على الزوج ولا يمتدده الى سواء من أفراد العائلة ، كأمه مثلا في حالة مفاجأته كنهه مع حبيبها .

ولا يسرى كذلك على الزوجه التي تفاحى زوجها ..

ويقتضي ان يكون القتل او الضرب واقعا في نفس الوقت الذي حدثت فيه مفاجأة حرم الزاني . ذلك ان العذر ممنوح لحالات القضا المبررة ، لا لاعتمال الانتقام المهينة والمدمرة .

الفصل 419

(يوفر عذر محض للمعوية في جناية الخشاء اد ارتكبت مور سجة عند قرص انسان بالقوة) .

وبعضى كذلك ، لا مكان لأحد بهذا العذر . ان يكون مائلت ، لاحق من حانه
الحصاء وبين فعلة هتك العرض .

على ان التلاحق أمر نسبي . اذا يمكن ان يعسر المصدر مازيا لمصلحه
اسة عمدت بعد أن مر بعض الوقت على اغتصابها ، الى الاستعادة من يوم معصها
فمنرت له أحد اعضاء النسلية .

هذا فصلا عن الحالة التي يقع فيها الحصاء معا لهتك ودعاها عن العرض
اذ تعتبر جنابة الحصاء لا معذورة وحسب بل معصية .

الفصل 420

تعد مسمولة بالعذر ، جرائم :

1 - الضرب والجرح (لا القتل)

2 - الصرب المسبب للقتل

اذا ارتكبها رب اسرة على اشخاص فاحاهم بمنزله في حالة اتصال
حسى غير مشروع ، مع بعضهم ومساواة توجه الصرب لاحدهما أو لكليهما
ولا يستفيد من هذا العذر الا رب الاسرة باعتباره صاحب المنزل .

ويقتضى كذلك ، وجود تلاحق بين الصرب المرتكب وبين مشاهدة العملية
المخالفة للأخلاق . ويسرى ايضا ، على ثورة القصب لدى من كان مسؤولا عن
سمعة العائلة .

الفصل 421 : يتعلق بمسونه بعذر مشابه لعذر الفصل السابق ، عند من
يرتكب الصرب والجرح اذ يعاجيه شخصا بالفا ملبسا بهيك عرضي ، بصف أو
دون علف ، على طفل دون الثامنة عشر

تورد في بحث هذا النص عدة ملاحظات : فاذا كان هتك العرض مصحوب
بصف ، فان أعمال الصرب والجرح ، أو حتي جريمة القتل ، الصادرة من طرف
صاحب ردة الفعل ، تكون معذورة تطبقا لفصل 416

واذا كان المصاحب لهتك العرض ، قابلا لاحداث حروح وآفات
حسية ، فتكون ردة الفعل قابلة لان تشكل عملا مبررا أي دفاعا مشروعاً عن العرض

هذا الى أنه ، لما كان هتك عرض العاصر يشكل حسب المصلدين 414 و 415 :
جنابة أو جنحة ضد سلامة جسم العاصر ، فان الشخص الذي فاحاً حادث الهتك
ملزم أن يتدخل فعليا وقسرا ، اذا استطاع الى ذلك سبيلا . مع حدوث الهتك
وان تعاضيه وامساكه يعرضه ، بحكم لقانون لعفوه الحس من ثلاثة أشهر الى
خمس سنوات . والغرامة من 120 الى 1000 درهم . علما بأن لدحه عن صرب

استعمال العنف لمنع الحادث ، محمي أساسا سلطنة العاويون وبمفعول "الاساءة"
المسررة في الفقرة الاولى والثالثة في الفصل 124

وهكذا فان العذر في هذا الفصل ، يكاد يفقد قيمته كمدر مخفف ليحل محله
عذر مسرر مخفف

الفصل 422 : لا عذر في حياية قتل الاصول

ان هذه الحماية التي تفرض صمما ، قيام الرعية في قتل شخص معين ، لا
تدخل في عدد الاعمال التي يمكن أن تحدث من العنف والثورة الفسة سبيلا للعذر
اما الصرب والجرح الموحشين الى الفروع ، والمضيين الى الموت غير المصود ،
يمكن أن تكونا في بعض الحالات ، مدارا لتطبيق العذر المخفف .

الفصل 423 ، يحدد العقوبات المخففة (بالفتح) بحال ثبوت سبب العذر :

1 - اذا كانت العقوبة في العمل الاصل ، الاعدام أو السجن المؤبد خفضها
العذر الى الحبس من سنة الى خمس سنوات.

2 - واذا كان هنالك حناعة مماقب عليها بالسجن المؤبد ، خفضت العقوبة
الى الحبس من ستة اشهر الى سنتين .

3 - اما بحالة الحبسة ، تنخفض العقوبة الى الحبس من شهر واحد الى ثلاثة
اشهر .

الفصل 424 : في الحالات المشار اليها في السدين 1 و 2 من الفصل السابق ، يحوز
الحكم ايضا بالسخ من الاقامة .

الفرع 2

الفصول 425 الى 431 .

لقد خصص هذا الفرع أربعة فصول للتهديد .

الفصل 425 ، انه التهديد بالكتابة أو نأحد الرموز والعلامات ، يصح له
أولا

كتابة : وهذا تعبير عام يشمل كل محرر مهما كان ، وسواء كان كتابا موقعا
أو بشكل رسالة مغلقة

صورة : عالماً مكتوب رسماً (من ثابت أو حجة)

رمز : ثابت مصغر الصنع ، من ورق أو خشب

علامة : شعار حممية لصوى .

بانيا : ان يتضمن هذا الشيء المحرر تهديداً بارتكاب جريمة ضد الأشخاص أو الأموال .

(صورة الثابت تهدد بالوفاة)

ثالثاً : العمد المتكون من تصميم الفاعل على ترويع الشخص الذى توجه اليه التهديد .

الوصف : انه فى .. وتاريخ .. قد حدد المدعو (.) بارتكاب جريمة قتل ، وذلك بتوجيهه اليه رمز ثابت .

الفصل 426

الى جانب التهديد السالف الذى قد يشكل نوعاً من الخس والتراجيدى ، نص الفصل 426 على تهديد جار بالكتابة ، اما مصحوب (بالامر بايداع مبلغ من المال فى مكان معين ، او بالقيام بأى شرط آخر) .

ويجوز فى التهديد المعلق على شرط ، ان يكون الهدف اكراه الشخص على احراء عمل ، كما يجوز ان يكون الهدف اكراهه على الامتناع عن عمل ما .

ويكون الوصف : انه فى .. وتاريخ .. قد حدد المدعو () كتابة ، بحدوث حريق عمدى ، مع الامر والشرط بايداع مبلغ (..) درهم ، فى مكان معين

الفصل 427 : تتحول عقوبة الحبس من سنة الى ثلاث سنوات والعرامة من 120 الى 500 درهم ، تتحول هذه العقوبة المنصوص عليها فى الفصل 425 ، الى الحبس من ستة أشهر الى سنتين وعرامة من 120 الى 250 درهم اذا كان التهديد المصحوب بأمر أو المعلق على شرط ، قد وقع شعاعياً .

وبمرد هذا التخفيض فى العقوبة الى أن التهديد الشعوى ، أى الواقع اد بصورة مباشرة ، هو أكثر سهولة للقبض من التهديد الكتابى الذى يصعب معرفة صاحبه اذا كانت رسالة التهديد ، كما هى فى أكثر الاحيان مغلقة ، والذى يكون له فى العالب اثر اشد ، ولبلله مغلقة فى نفس المحاطب

الفصل 428 : يجيز اضافة لجرمان من حقوق الفصل 424 ، والسع من الإقامة ، على العقوبات المحكوم بها بسرح الفصول الثلاثة السابقة .

الفصل 429

انه استهديد الكفاي أو السعاعي ، المصنوع ارتكاب عمل جنحي (كما هو
واخرج ملا) . وانصحب بأمر أو بشرط

عقوبته ، المجلس من شهر واحد الى ثلاثة شهور . والعقوبة من 1 الى 3
دوم ، أو إحدى العقوبات

مع الإشارة الى ان العقوبة تنال التهديد المصحب بدمر أو شرط
التهديد القاصر ، من دون الامر والشرط ، على ارتكاب جنحه ، على
عقوبته نص

في جميع هذه الجرائم ، لا يمارس قضاة الموضوع سلطة تقدير الوقائع إلا
تحت رقابة المجلس الأعلى . لذلك يقتضي تدوينهم كافة التعابير المستعملة ، وادراج صيغة
الكتابات ، وذكر الصور والرموز والعلامات وسحبها ، والا تعرض حكيمهم لبعض

الفصلان 430 و 431

ان الفصلين الآتين يعاقبان على فقدان الشعور بالواجب العام لدى أولئك
الذين يسكنون عن التدخل المباشر للحيلولة دون وقوع جناية أو جنحة تمس سلامة
الفر ، البدنية ، أو يتمتعون عن نحدة شخص في خطر ، من دون أن يصرحوا
أنفسهم ، بحالة الحيلولة أو النجدة ، للخطر ، أو ان يعرضوا عيهم اليه .

الفصل 430

ان هذه الجريمة تختلف عن جنحة (عدم التبليغ عن المس سلامة الدولة)
المصوص عليها في الفصل 209 ، وعن جنحة (عدم اشعار السلطات بحماية وقعت
أو شرع فيها) المصوص عليها في الفصل 209 .

وفي الواقع ، ان هذا النص لا يوجب فقط ضرورة اشعار السلطات وتبليها ،
بل حيث انه يفرض ضرورة لتدخل السريع من طرف من يشاهد وقوع فعلة حاشية
أو جنحة ماسة بجسد أحد الناس ، فقد أوجب ايضا مداخلة ذلك الشخص العورية
والشخصية والمباشرة ، للحيلولة دون تلك الجريمة .

العناصر الكوينية

- 1 - الامساك عن المداخلة لمنع ارتكاب جريمة
- 2 - ان تكون الجريمة فعلا موصوفا بالجناية ، أو جنحة موجهة ضد سلامة أحد
الأشخاص البدنية (كالعيب البدني)
- 3 - ان يكون ذلك الفعل وشك الوقوع ، أو وقع حاب منه

4 - كون مداخلته (الطبيب) ما كانت لتعرضه لخطر شخصي او تعرضه
غيره ، (كزوجته أو ولده المرافق له)

ان المصير الرابع يحوى تحفظا من شأنه ان يرذل كثيرا من مرمى هدف
المصل ، (اذ كيف لا يتعرض التدخل للخطر وفي الامر محوم من شخص على
آخر ؟ ...) الا انه تحفظ ضروري . ذلك ان الممانون لا يستطيع ان يتعرض
أعمال البطولة على الناس

5 - ان يكون الامساك عن المداخلة عمديا

ويكون الوصف كما يلي

انه في . وتاريخ .. ، واد كان باستطاعته دون التعرض لخطر عملي
شخصه . ان يقوم بتدخل ووري ماثرة من حابه . أو ان يشعر دائرة الشرطة
المحاورة . ليمنع ارتكاب جريمة القتل الواقعة على المدعو (زيد) من طرف المدعو
(عمر) : قد امسك عمدا عن المداخلة

الفصل 431 . انها جريمة أكثر وقوعا من لساقة . وهي تناول عددا وثيرا
في الحالات ، من الولد بخطر المرق ، الى الحريق المشرك عملا على قارة الطريق
ان العناصر الكوبية هي .

1 - الامساك عن تقديم المساعدة لشخص في خطر ، اما بالتدخل الشخصي
واما بطلب الاغاثة .

2 - الطرف الكائن في أن المداخلة ما كانت لتعرضه لاي خطر . (فليس
من المستطاع ان تعرض على من يحول الساحة أن يهدف بصفه في الماء لينقذه
الشخص المريض للمرق)

3 - الطرف الكائن في أن ذلك الامساك كان عمديا .

الوصف انه في . وتاريخ .. واذ كان تدخله لايعرضه لاي خطر . قد
أمسك عن تقديم البجدة والمساعدة الى المدعو (..) الذي كان ، بعد أن صدمه
سيارة مجهولة السائق ، حريحا مرمى على جانب الطريق .

الفرع 3

في القتل والجرح خطأ

الفصول 432 الى 435

انها النصوص التي تنصب على القتل أو الجرح السببي عن طريق الخط .
ولقد كانت قليلة التطبيق . سببا ، في اناسي الا انها اصبحت في رما لحاضر .

وبعد تصحيح مخططات السير وتوسيع التحاليل والاستمال في السدادات ، موصىح
تطبيق مكرر مالف ،

الفصل 432 : يعرف جنحة القتل غير العمدى .

ان العناصر التكوينية هي

1 - الحادث المادى فى القتل

2 - خطأ أو تقصير من طرف فاعل هذا الحادث المادى احوال عدم نصير
عدم احتياط ، عدم انتباه ، عدم مراعاة الانظمة أو القوانين ،

وبشكل عدم مراعاة الانظمة أغلب حوادث السير (تجاوز محطىء ، تقابل
اصول ، حرق فواعد الرحمان سرعة عبر متكافئة مع الطرف الح ...) .

3 - صلة السبب بالنتيجة ، بين الخطأ المرتكب وحادث القتل

ولا يشترط فى حادث القتل أن يكون المنهم قد سبب ماديا ، وهو نفسه.
القتل بصورة مباشرة ، كما بحرى فى حوادث السير أو الصيد . بل يكفى أن يكون
هو السبب العقوى فى ذلك فمدير المصنع الذى خرق انظمة قانون العمل باعماله
وصنع آلة محصصه لمح افعلات (سير الحلال) العائد للمحرك ، انه يعتبر مرتكبا
لجريمة القتل خطأ اذ أغلب (السير) واصاب أحد العمال فعمله .

ويكون الوصف كما هو المالف فى حوادث السير انه فى .. وتاريخ .. ،
اذ لم يترك لسائق المحلة التى يتجاوزها سيارته مسافة كافية ، واذ لم يحفف
سيره فى حين أن تجمع المارة وازدحام السيارات فى ذلك المحل كادا بفرصا ،
عليه تقلل السرعة ، قد ارتكب القتل خطأ على المدعو .

العقوبة هي الحبس من ثلاثة أشهر الى خمس سنوات و غرامة من 250 ٠٠٠

درهم

الفصل 434

لقد حرص القانون على الشدة فى قمع جرائم السير ، وعلى جرائم وحادث
طالما سبب للبلاد خسائر فى الارواح وفى المواد الاقتصادية فعند ان ظروف
مشددة تجبر تحويل العقوبات المقررة اعلام الى صفعها . فتصبح مدة الحبس من
سنة أشهر وعشر سنوات ومقدار الغرامة بين 500 و 2000 درهم .

ويصيب هذا التشديد :

1 - الشخص الذى ارتكب تلك الجريمة وهو بحالة سكر

وعلى هذا يجدر ، فور وقوع الحادث ، اخضاع الفاعل الى فحص الطبيب عند
الاعتناء ، للتحقق بكل الوسائل عما اذا كان بحالة سكر الا اذا كان شاهر حاله

يعنى ذلك بشكل فاطح كما يحذر ، من جهة اخرى احصائه للفحص الطبي اذا كانت بوادر الرحمان وقلق الاعصاب بادية عليه وربما كان بحالة سكر ، وربما على العكس كان بحالة صحو طمعي الا ان اضطرابه ناشئ عن افعال مرضى في جهاز الاعصاب فالأرجح في كل حال ، احراء الماينة الطبية

2 - الشحصر. السدي حاور الفحص من المسؤولية الجرائية والمدنية التي يعرض لها .

الف - اما بفراره وهي حنفه الهرب المصروص عليها في الفصل 11 من الطور المؤرخ في 19 يناير 1953

يكون هذا الظرف اجمالاً من عدم توقف السائق انر الحادث واماكانه في تسرعة الماء هربه . الا ان هذا الطرف يبقى مأخوذاً به حتى ولو توقف السائق قليلاً ثم توارى هرباً من اطار الشهود ، ويترتب في كل حال على النيابة العامة اقامة الدليل على ان السائق المذكور كان همنوعاً وعاماً انه ارتكب ذلك الحادث

باء - أو بتغيير حاة مكان الجريمة : باستعادته من عدم وجود الشهود لتقدير الصحة الى محل آخر - ، (الا اذا كان ذلك من أجل اسعافها) - ، بتعير وصير سيارته ومكانها (الا اذا كان ذلك من أجل تأمين مرور باقي السيارات) .

ثاء - أو بأية وسيلة اخرى (تقير شكل السيارة) ، أو بتسديل لونها (ويكون الرصف رصف القتل خطأ ، باضافة (مع الطرف الكائن في أن المصعو (...) كان عالماً بأنه ارتكب حادثاً ماقدم على الفرار بقصد التخلص من مسؤولته الجرائية أو المدنية التي قد يتعرض لها .

اما فيما يتعلق بالاخصاص فان ارتفاع العقوبة الى الحبس عشر سنوات ، لا يخرج الماعل عن كونه خاضعاً لمقاصاة المحكمة الاقليبية . ذلك ان العقوبة هي عقوبة حبس ، اذ خنحية .

الفصل 433 . المروح عبر المدنية ، منصوص عليها بتسدين يطبق كل مهما حسبما يكون الحادث قد سبب حرجاً أو اصابة أو مرضاً نتج عنه عجز عن العمل الشخصى لمدة تزيد عن الستة أيام أو تنقص عنها .

وفي الحالة الاخيرة تشكل الجريمة مخالفة من الدرجة الاولى منصوصا عليها في الفقرة الثالثة من الفصل 608 ومقاب عليها بالاعتقال من يوم واحد الى خمسة عشر يوماً وبالضرامة من 12 الى 120 درهماً أو باحدى العقوبتين .

اما في الحالة الاولى ، فهي المنحة المماقب عليها بالحس من سمر واحد الى سنتين وبضرامة من 120 الى 500 درهم ، أو باحدى العقوبتين

ان العناصر التكوينية هي نفس عناصر الفصل 433 ، مع مراعاة الفارق في الضرر المحدث . واما الوصف فيقتضي اتقاء لالتناس الحالة مع المخالفة . ان يوضح أن (الجروح سميت عذرا عن العمل الشخصي تزيد مدته عن سنة أيام)

ان ظروف الفصل 434 المشددة . تطرق على الحجة المعاف عنها بالفصل 433 . الا أن ارتفاع حد العقوبة الاقصى الى أربع سنوات من الجسور يحايث اختصاص محكمة السدد ويوجب بالتالي احوالة القضية الى المحكمة الاقليمية .

الفصل 435

انه تطبيق كامل للفصلين 432 و 433 ، مع الايضاح في أن القتل أو حوادث القتل خطأ ، والجروح المسببة خطأ قد نتجت عن طريق هو يداته غير عمدى ولو يشكل في العقوبة الاصلية سوى مخالفة عادية (الفقرة الخامسة من الفصل 608) أو حنحة صبطية مخصوصا عليها بالفصل 607 .

ان العناصر التكوينية هي :

1 - حادث حريق غير عمدى ، واقع في مال غير معقول أو مال معقول . عائد للفجير

2 - خطأ مرتكب من قبل العاقل ، ويمكن انما تنى هبال ، أو عدم تبصر أو عدم احتياط ، أو عدم انتباه ، أو عدم مراعاة للإنظمة والموازين ، (الفصل 608 الفقرة الخامسة)

3 - فعل أو حرج غير عمديين

4 - صلة السبب بالنتيجة بين الحريق وبين القتل أو الجرح .

ويكون الوصف : انه في .. وبناريج .. ، وفي الطريق الواقع في بناية عائدة الى السيد (زيد) والمسبب خطأ من استعمال ألعاب نارية أشعلت بعدم تبصر . قد تسبب في مقتل (عمر) وفي حرج السيدين (. . و .)

وتطبق ظروف الفصل 434 المشددة (واحصا حالة السكر)

ان هذه المتابعة لا تمنع المتابعة من اجل حادثة الحريق بالذات ، بالرغم من أن الامر يقتضي امتزاج العقوبتين اذا كان متعلما بحجة الفصل 607 . الا ان هذه الملاحقة تبدو ضرورية ، وبصورة خاصة ، مثلا ، لكي تمكن صاحب المناية من نصب نفسه مطالباً بالحق المدني

الفروع 4

في الاعتداء على الحرية الشخصية أو على حرمة المسكن ، الذي يرتكبه الأفراد
العاديون . الفصول 436 الى 441

الفصول 436 الى 441

تعاقب هذه الفصول على أعمال التوقيف المسمى والإحضار

الفصل 436 وهو الفصل الأساسي ، يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات (من يخطف شخصا أو يقبض عليه أو يحبس أو يحجزه ، وذلك بموجب أمر من السلطات المختصة ، وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون أو يوجب صسط الأشخاص ، وتطبق نفس العقوبة على من يقدم ، عن علم ، محلا لحبس هذا الشخص أو حجزه) .

العناصر التكوينية هي :

1 - فعل مادي

الاختطاف

التوقيف

الاعتقال

الاحتجاز

2 - عدم مشروعية هذا الفعل : إذ يقتضي أن يكون أمر السلطات المختصة قابلا شرعيا . وإلا فيكون الشخص العادي بمساعدة في عملة احتجاز مخالفة بشكل واضح للقانون ومرتكبة أو مأمور بها من طرف موظف ، يكون ذلك الشخص بحكم المشاركة في المساهمة .

3 - العمد الجنائي . يحقق العمد من مجرد كون الذي ارتكب الفعل ناديا كان ينصرف عن وعي وعن علم منه أنه يحرم بغير حق شخصا من حرمة ولائحه للدافع

ويكون الوصف أنه في .. وبما يرجع .. ويبدو أمر من السلطات المختصة . وفي غير الحالات التي يوجب فيها القانون حجز الأشخاص ، قد احتفظ السند () من منزله .

أو قد أعار عن علم منه . منزله لإحضار السند () المذكور منه

وتنص الفصول الآتية على أسباب مشددة

الفصل 437 - المدة .

إذا استمر الحبس أو الحجر مدة تزيد عن شهر . كانت العقوبة السجن من عشر الى عشرين سنة

الوصف مع الطرف الكائن في أ ب لاحتجاز المذكور و استمر مدة تزيد عن شهر ، من تاريخ ... الى تاريخ

الفصل 438 : ترفع العقوبة الى السجن من عشرين الى ثلاثين سنة ، إذا ارتكب الخطف عن إحدى الطرق التالية

1 - التزوي بزى نظامي أو بما يفسر معه . التعريف الفصل 439 بدلة لها شبه بالزى النظامي ، من شأنه أن يحدث في نظر الجمهور الشك بالزى الخاص بالقوات المسلحة الملكية أو الدرك أو الشرطة العامة أو إدارة الجمارك أو بأي موظف يتولى وظيفة الشرطة القضائية أو القوات المساعدة .

2 - اسم كادب محتفل

3 - أمر مرور عن السلطة العمومية (كامر توصف مزور) .

4 - استعمال وسيلة نقل آلية

5 - تهديد المحي عليه بالقتل

الوصف مع الطرف الكائن في أ أن الخطف المذكور قد وقع باستعمال سيارة

الفصل 439 - عموية الإعدام ، إذا وقع تهديد بدني على الشخص المحطوف

- التهديد البدني كناية عن أعمال عنف جسدية . الآم - جسدية أوجاع منهكة . وقد يتكون كذلك من الحرمان المتماهي من الطعام والشراب ، أو من منع النوم أو من التوثق بشكل متواصل .

الوصف مع الطرف الكائن في أ ب (زيدا) المحتجز قد اخصع لأعمال تهديد بدني بأحداث حروق جسدية على بعض أجزاء جسده

الفصل 440 - يمس على عذر مخفف ، في المعنى الوارد بالفصل 439 . (الخانة التي يترتب عليها مع ثبوت الجريمة وقام المسؤولية ، أن يتمتع المحرم بتحصن العقوبة وذلك إذا وضع المحرم من قلفاء اسمه هذا للحبس أو الحبس

هناك نص على حالتي

الف - الحجر خلال كل مدة تقل عن عشرة أيام إذا كان المحرم قد وصده هذا للحجر قبل بدء أية منابذة بحقه .

العموية المحفصة : الحبس من سنتين الى خمس سنوات (اذا كان هناك تهديد)
أو الحبس من ستة أشهر الى سنتين في الحالات الأخرى .

انه نوع من المكافأة لتشجيع المجرمين على اطلاق سراح مجرميهم . خاصة
طالما انه لم تحتر بداية المناقشة فربما يكونون قد تصرفوا عن بدم وبعدة صميم
ناه - المحل خلال مدة تزيد عن عشرة أيام . أو بعد حدوث هذه المناقشة بوجه
- العموية المحفصة : السجن من خمس الى عشر سنوات (اذا كان هناك
تهديد)

أو الحبس من سنتين الى خمس سنوات ، في الحالات الأخرى .

الفصل 447 : ينص هذا الفصل على انتهاك حرمة المسكن . وهو من الانتهاك
الوارد في الفصل 230 والذي يعاقب (كل قاص أو موظف عمومي ، أو أحد رجال
أو معوصي السلطة العامة أو القوة العمومية يدخل ، بهذه الصفة . مسكن أحد
الأفراد ، رغم عدم رضائه ، في غير الأحوال التي قررها القانون)

العناصر التكوينية :

1 - العمل المادي في دخول المسكن

2 - الطرف الذي تم فيه العمل

الف - استعمال التدليس (كان يجعل نفسه شرطيا)

ناه - استعمال التهديد (ضد الأشخاص ، أو الأشياء - . (تعبير « تهديد
ضد الأشياء » تابع لتعبير « العنف »)

ناه - استعمال أعمال العنف

3 - السلة الإجرامية

ان لمحاولة معاقب عنها .

ويكون الوصف - انه في .. وضاريج .. . واد طرح الماحر الموضوع من
طرف المالك . قد دخل الى مسكن (زيد) ضد ارادته

وتنص الفقرة الثانية من الفصل على ظرف متعدد ناتج عن كون انتهاك
المسكن قد جرى :

الف - ليلا . (وهي الفترة الكائنه بين غروب الشمس وارتفاعها ظرف
متعلق بالوقائع)

ناه - استعمال السلاح أو الكسر ، (يؤخذ تعريفيهما من الفصلين 512 و 513
المتعلقين بالسرقة الموصوفة)

ناه - بواسطة عدد اشخاص (اسأل على الاول)
دال - حمل السلاح الطاهر او المتبرأ - من طرف واحد أو أكثر من العائدين
(تعريف السلاح - الفصل 303)
طرف مشدد - مع الطرف الكائن في أن اسهاك المسكن المذكور قد تم ليلا

الفرع 3

في الاعتداء على الشرف أو الاعتبار الشخصي - والاشتهار الاسراو

الفصول 442 - 448

لقد تضمنت الفصول 442 الى 444 تعريف القذف (الفصل 442) والسب
(الفصل 443) ، وأحالت موضوع عقوبتهما الى الطوير المؤرخ في 3 جمادى الأولى
1378 (و 15 نوفمبر 1058) ، المتضمن قانون الصحافة

الفصل 445 : يعاقب بالمحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من
120 الى 2000 درهم ، الرشايه الكاذبة .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - وشاية ضد شخص أو أكثر
- 2 - الطرف الكائن في أن اطلاعها كان تلعاثيا
- 3 - الطرف الكائن في أنها أبلغت الى اشخاص مختصين باستلامها .
- 4 - كون الوقائع المرفى عنها لها بعض الخطورة
- 5 - كون تلك الوقائع كاذبة
- 6 - كون الراشى عامدا

ان الرشاية عمل تلقائي محض يترك الى اثاره مباحة أو عقوبة صدر الشخص
المرفى به . وهكذا فإن الشاهد الذي يستدعي للدلاء -شهادته أمام قاضي التحقيق
أو أمام المحاكم لا يحضج لاحكام الرشاية . الا ان صفة السفاهة لا تزول عنها .
ما استدعى الراشى بعد أن أبلغ الرشاية فسنل وأدلى بمائة التوضيح

ويشترط ان يكون الفعل المسند في الرشاية من شأنه أن يضرص الصحة
المرفى بها الى عقوبة ، ميان ان كانت جزائية أو مملكية تأديبية (عامة أو خاصة)
ويقصى ان يكون الفعل المسبب كاذبا وقد عدت الفقرة الساسة من الفصل 445

الشروط التي يعمد فيها كذب العينة المسبوبة حكم أو قرار براءه . بقرار .
أمر عدم المناقصة ، أمر بالحفظ دون تمنع من طرف النيابة العامة أو من رؤساء
الموظف الموثي به أو رب العمل الذي يعاظمه وقد -اء بالعبرة بالنسبة إلى على
المحكمة أن تأسر بوضع بصر دعوى الإيلاج الكاذب ، إذا كانت المناقصة على الوافعة
الملف عنها لا رلت حارية

وأما العهد فهو العصر الجوهري المميز لهذه المنحة ذلك أن الإيلاج ليس
في الأصل قانونيا بحسب بل هو موصف من طرف القانون على المواطن (الفصل
209 و 299) .

إذا كانت الواثع المنع عنها غير صحيحة ، يقتضى التمييز بين ثلاث حالات

- 1 - الإيلاج عن طريق الخطأ ، الذي لا يؤدي إلى أبة مسؤولية
- 2 - الإيلاج المتهور الذي لا يؤدي إلا إلى مسؤولية الملغ المدنية
- 3 - الإيلاج المعتري ، الذي يأتي كاذبا عن عمد : (هو الخاضع لعقوبة
الفصل 445) .

ويقتضى بالطبع أن يكون الواثي عالما بسراة الوثي به .

الوصف : أنه في .- ويتاريخ .- ويوصف كتاب موجه إلى وكيل الدولة لدى
محكمة (..- قد وثى تلقائيا بالمدعو (زيد) ناسبا إليه حاية قتل (عمر) التي
لم يوافق عليها حتى اليوم ، في حين أن زيدا كان موصف قرار بعدم المتابعة صادر
عن قاضي تحقيق (طمحة) ، وأن الواثي عالم بذلك بحق العلم .

إن المحكمة الصالحة للسطر في حجة الوشاية الكاذبة هي محكمة الدائرة
القضائية التي ينتسب إليها المرحع أو الشخص الذي تلمى الوشاية

الفصل 446 خاص بأشياء الإمرار المهنة .

العناصر التكوينية هي

- 1 - فعل الإشاء
- 2 - الطرف الكائن في أن الإمر المذاع سر
- 3 - صفة الشخص الذي أودع السر لديه أثناء ممارسته مهته أو وظيفته
- 4 - النية الإحرامه

لا يشترط في الإشاء أن يكون علنيا . بل هو يتكون من مجرد إثناء المؤتمن
على السر لذلك السر إلى شخص واحد سره ، حتى ولو استنكته ذلك

تكون الإشاء سرية أما لاها استودعت مع الاستكام العاطع ، وأما لطبيعته
بالذات ، وأما للطرف المحيطة بها . ولا يشترط لكي تكون المحنة مسخرة أن
يكون السر مسودعا أو مكاشفاه بل تكفى أن يكون قد وقع تخمينه أو الإطلاع

وأما بشأن المبدأ فليس شرطاً أن يكون الفاعل قد صرف سنة الاضرار عليه من خلال مهنة توجب الكتمان والاحتفاظ بالسريّة
فالجنة تكون بمجرد حدوث الافشاء حتى ولو كان حالياً من كل سنة سواء
الا ان الجنة تزول اذا كان المفضي في حالة توجب القانون عليه فيها الانلاع
وقد جاء في الفقرة الثانية ما يعنى القابلة من مسؤولية الافشاء عن اجهام
علمت به بسبب مهمتها .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. ، وهو دكتور في الطب قد افشى عن علم مه . الى
السيد (زيد) رئيس عمل المستخدم (عمر) في المصنع . من (عمرا) الذي
استشاره في المصادق ، مصاب بمرض الرهري .
ويكون الموقف ينتهي الدقة والمخرج اذا كان في الامر سر طر . شهيد .
قصاية مما .

الفصل 447

انه افشاء معين خاص لسر المهنة . فقد وردت عقوبة الحبس على افشاء اسرار
المعامل الصناعية أمام اجانب أو أمام مغاربة مقيمين في الخارج . اذا قام مدير او
مساعد او عامل في افشاء اسرار المصنع ، الذي يعمل به ، امام المذكورين فيما قبل
الحبس من سنتين الى خمس سنوات وبغرامة من 120 الى 10000 درهم

العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل الافشاء
- 2 - الظرف الكائن في ان الامر - المداخ هو صناعي
- 3 - صفة الشخص المفضي
- الف - مدير ، مساعد ، عامل مصنع
- باء - مستخدماً في المصنع الذي يستعمل ذلك السر ويستعمله صناعاً
- 4 - صفة الشخص الذي ابيع السر اليه .
- 5 - المبدأ

ان فعل الافشاء هو نفسه المبحوث في الفصل السابق ويدعى - افشاء -
أن يكون هناك طريقة ذنية خاصة بالمصنع لها اهميتها بالنسبة للمصنع . الانشاء
والتي اذا تم استعمالها من طرف صناع مماثلة احببة تترتب عنه ضرر في
الصناعة المحلية .

أما العمد فيسج من كون الاقضاء قد جرى مع المدعى فعلا على أن هذه الجريمة غالبا ماتصحبها الرشوة المسة في الفصل 240

أما المحاولة بمعاقب عليها

الوصف انه في .. وبتاريخ .. وهو مدير شركة () قد اتفق مع عمه . الى المدعى (زيد) من الحسمية (..) ولقيم في (.) سر صناع عائد للمصنع الذي كان فيه مديرا اما اذا كان الاقضاء حاصلا الى ممارسة مقسمي. فتقتصر العقوبة على الحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين . وغرامة من 220 الى 250 درهما .

واخيرا اذا كان السر عائدا بصنع أسلحة أو عتاد من مصانع الدولة فتصبح الفاعل معرضا لمراما لتطيق الحد الأقصى للعقوبات عن الحالتين السالفتين

سبب مشدد : مع الظرف الكائن في أن السر المعش به منصل بصنع البخائر الحربية .

ويجوز في كل الاحوال ارفاق العقوبات المذكورة ، بسج المحكوم عليه من الامة وحرمانه من حقوق الفصل 40 من خمس الى عشر سنوات .

الفصل 448 : انه هناك المراسلات المرتكب من غير (الموطعين) العموميين أو أحد أعوان الحكومة أو المستخدمين في إدارة البريد ... (المعاقبين بالفصل 232 . ان عقوبته . الحبس من شهر واحد الى سنة وغرامة من 120 الى 500 درهما ، أو احدى العقوبتين .

المصادر التكوينية هي

1 - فعل مادي

فتح ، اخفاء أو اطلاق : المكاتيب والمراسلات

2 - كون هذه المكاتيب أو المراسلات موجهة الى الغير .

3 - المصد التبادلي : تصرف الفاعل عن سوء نية . (لا عن خطأ)

الوصف : انه في .. وبتاريخ .. قد اطلق عن سوء نية المراسلات الموجهة

الى السيد (..)

الباب الثامن

في الجنايات والجنح ضد نظام الاسرة والاخلاق العامة

الفصول 449 - 504

الفرع 1 في الاجهاض . الفصول 449 الى 458

ان حماية العائلة ، وبصورة خاصة حماية الاسنان والمواليد قد خلصت
للتصعيد الحرائق مشاكل سعلت . اشكل صميمي الاهتمام الديني والحقاسي .
واتصلت في موضوع تطبيقي هو احصاء الجماعات الشربة وعدد السكان
ولقد رأيت بعض التشريعات ، في سبيل تشجيع انجاب البنين وازدياد
السكان ، ان تعرض تدابير زجرية تمنع فيها كل دعاية موجهة ضد . الحمل
والسائل وصدر الظهير المؤرخ في 10 يوليو 1939 . مانعا تلك الدعاية ومعاقب
عديها

الا ان هذا الاتجاه الاساسي الذي يرمى الى صيانة العائلة وتعزيز مصحتها
من خلال التكاثر ، اصطدم مع ضرورات اقتصادية ملحة فرضت نفسها في رسا
للعاصر ، على (البلاد المتخلفة السامة) وهي بعد في بدء مرحلة النهوض الاقتصادي
بحيث ان تدفق المواليد وتكاثر السكان فيها اصبح لا يتكافأ مع الامكانيات
الاقتصادية التي يجب ان تومن للاهلين اسسط حدود المعاش اللائق .

وعلى صوء الاعتبار الراهن ، جاء الظهير المؤرخ في 22 ربيع الاول 1967
(و 1 يوليو 1967) ، فابطل النصوص الزاحرة للدعاية الموجهة ضد الحسن

على ان هذا قد أبقي على الاحكام الزجرية ضد الاجهاض . لاني وقرر لعده . ان
التي كانت مبررة للدعاية من أحله . اما مع تلطفه الزجر عن الحالات التي بدء

فيها الاجهاض تحت ضغط الضرورات . فبم علاج طبيعى فصره وحب انقاذ الام من خطر الموت أو مآسى المرض والعملة .

الفصل 449

(من اجهض أو حاول اجهاض امرأة حبل أو يطرأ عليها كذلك برضاها أو بدونه سواء كان ذلك بواسطة طعام أو شراب أو عقاقير أو تحايل أو عيب أو اية وسيلة اخرى ، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات ، وعرامة من مائه وعشرين الى خمسمائة درهم) .

ان استعمال وسيلة مضطحة لوقف الحمل وعدم استمراره ، هو العصر المير للفعل المنصوص عليه . ومن هنا يتبع الاجهاض الجنائى ويظهر فارقته عن حادث (الطرح) أى (الاسقاط) أو الولادة الساقطة لوانها

وعلى هذا ، فان الاجهاض المنصوص عليه ، يكون من استعمال وسائل أو مواد من شأنها احراج الجنين قبل الاوان الطبيعى مهما كان وقت الحمل ودرجته ومرحلته يوم احدث ذلك الاحراج .

وتختلف جريمة الاجهاض عن جريمة قتل الاطفال فى أن الدايه بحري ايقاعها على طفل ولد بشكل طبيعى ورأى النور .

ان النص الوارد على عقاب المحاولة يحمل العملة معاقبا عليها حتى ولو جرت على امرأة يتبين أنها لم تكن فى حالة حمل فعلى . وقد يتبادر ان الامر بشكل . طالما أن الحمل مسمى ، حاله (الجرم المستحيل) . لذلك فقد جاء نص الفصل 449 قاطعا . فصرح فى متنه عن العملة الحاربة على (امرأة يطرأ عليها حبل) .

ولاشأن لما اذا كانت المرأة قد استسلمت لوسيلة التحايل فى جريمة الاجهاض . ان مجرد رضاها بأساس الفكرة أو لجوعها الى استعمال ما أوشدت اليه . يجعلها حاصلة لعقوبة الفصل 454

العناصر التكوينية .

1 - فعل الاجهاض أو محاولته

2 - نية وسيلة

3 - على امرأة حامل ، أو يظن أنها حامل

4 - البعد الاجرامى القائم على علم تعادل بأن الوسائل المستخدمة كانت

قابلة لاحداث الاجهاض

أما ما يتعلق بالمحاولة فيمورد لفصاة الموصوع تقدير الوقائع التى تدل على بدية تنفيذ الجريمة . وتبدأ هذه الوقائع من مرحلة اعداد الوسائل أو تحديد كلمها وأثنائها ، وحتى من الاتصق على المكان الذى سيتم فيه دمنة الاجهاض

وأما تشدّد اشتراكه ، فالأصله كثيرة ، منها العضيق الذي يقدم المهر ،
صا لأجراء لعمله ، والمرشد الذي يعين - كتابة - الوسائل الواحة الاستعمال .
والصديقة التي تعطي عمود المرأة التي تقوم بالعملية ، أو الشخص الذي يقدم
مهره لأجراء عمله الإحصاء داخله .

وإذا كان أحد هؤلاء مشاركا إلى أخرى الإحصاء على المهر ، فتنطبق عليه
أحكام الفصل 449 ، وإن كان مشاركا للمرأة التي أحضرت نفسها . فلا تنطبق
عليه سوى العقوبات السليطة الواردة في الفصل 454 .

ويمكن أن يكون الوصف

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال مند وقت غير متقادم ، قصد أخرى
(أو حاول) بواسطة الطعام (أو الشراب ، أو العقاقير ، أو العنف ، أو أية وسيلة
أخرى) ، إحصاء المرأة المدعوة (.) التي كان يقدم (أو يطن) إليها حامل -
برصاها (أو بدون رصاها)

وقد نصت الفقرة الثانية من الفصل 449 على ظرف (نتيجة) مشدّد
(إذا نتج عن ذلك ، موتها ، فعقوبته السجن من عشر إلى عشرين سنة)
فيضاف إلى وصف الإحصاء ، ما يلي : مع الطرف الكائن في أن موت السيدة
(...) قد نتج من تلك الفعل

الفصل 450 :

(إذا نت أن مرتكب الجريمة يمارس الأفعال المشار إليها في الفصل
السابق بصفة معتادة ، ترفع عقوبة الحبس إلى الضعف في الحالة المشار إليها
في الفقرة الأولى ، وتكون عقوبة السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة في الحالة
المشار إليها في الفقرة الثانية .

يصنّف هذا الفصل ظرفا مشدّدا يعود تقديره للمحاكم بكمي أن يكون
هالك ارتكاب فعلين ، حتى ولو كانتا جارتين على نفس المرأة ، يتوالى حملها
مرتتين .

انه ظرف مشدّد شخصي لا ينطبق على الشريك

ويكون الوصف كما هو في الأصل ، مع إضافة ما يلي (مع الطرف لكائن
في أن المدعو (.)) مرتكب الجريمة المعينة أعلاه ، كان يمارس أفعال الإحصاء
بصفة معتادة .

وتنص الفقرة الثانية ، بشأن الممارس المعتاد ، وفي حالة عدم نشوء وفاة
عن الإحصاء ، بأنه يجوز علاوة على العقوبة الأصلية ، الحكم عنه بالحرمان من

واحد أو أكثر من الحقوق المشار إليها في الفصل ٤٠ ، وتلغى من الإقامة من خمس سنوات إلى عشر .

في حالة الوفاة ، تصبح العملة جارية ، ويكون الحكم بالعقوبة المبرمة وحبوسا ، ويظل التدبير الوقائي حائزا للتطبيق .

الفصل 451

إن هذا الفصل يساوي فيما يساويه ، أو ذلك الذي ، وإن لم يساهم مباشرة في عملية الإجهاد ، قد صحر وأرشدوا إلى وسائل إجرائه ولم يعبرهم شركاء وحسب ، بل هو حمل منهم فاعلين أصليين لمبريه خاصة خاصة للعقوبات المتعلقة الواردة في الفصلين 449 و 450 .

إنهم حسب التعداد الوارد في النص : الأطباء والجراحون ، وملاحظو الصحة ، وأطباء الأسنان ، والقابلات والمولدين ، والصيادلة وكذلك طلبة الطب ، أو طب الأسنان أو الصيدلة ، وعمال الصيدليات ، والعشايون ، والمصعدون وناثعو الأدوات الجراحية ، والممرضون ، والمذكرون ، والمعالجون بالنسب ، والقابلات المعروفة .

العناصر التكوينية :

١ - فعل مادي بإجراء الصبح ، والإرشاد إلى الوسائل ، أو بمباشرة تلك الوسائل

2 - حمل المرأة أو الطر بحملها

3 - صفة الفاعل

4 - العمد الآخر

ويمكن أن يكون الوصف :

أبها هي . وتاريخ . وفي كل حال مند وقت غير متقدم . وهي قابلة ، قد باثرب نفسها وسائل الإجهاد على المرأة المدعوة (..) مع علمها (أو طمها ، أبها حامل

أو . به هي . وتاريخ . وفي كل حال مند وقت غير متقدم وهو يانه أدوات جراحية ، قد ساعد على إجهاد المرأة (.) التي كان يعلم (أو يطر) أبها حامل ، وذلك بتقديمه الأداة الآلية (بعيدها) ، كوسيلة للاستعمال .

وتنص الفقرة الأخيرة من الفصل 451 على عمومته وجوبية الحكم ، علاوة على ذلك بالجرمان من مزاولة المهنة ، المقرر في الفصل ٢١7 ، أما بصفة نهائية ، أو لغة محدودة .

الفصل 452

(من خرق المنع من مزاوله المهنة ، المحكوم به عليه ، طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل السابق ، يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وعرامة من خمسمائة الى خمسة آلاف درهم او باحدى هاتين العقوبتين) .

العناصر الكويسة هي

- 1 - وجود حكم غير قابل للطعن ، بالمنع من مزاوله تلك المهنة
- 2 - عمل الممارسة .
- 3 - النية الاحرامية الناتجة عن علم الفاعل بالندير الصادر بحقه .

ويكون الوصف كما يل

انه في ، وتاريخ ، وبى كل حال مد وقت غير منادم ، قد خرق المنع من مزاوله مهنته ، المقرر ، بموجب الفقرة الثانية من الفصل 451 ، بحكم صدر من المحكمة الاقليمية .. (او محكمة الاستئناف) بتاريخ .. وأصبح غير قابل للطعن

الفصل 453

مهما بلغت درجة الاهتمام بالولادة ، وحرص المذاهب الدينية والاحلاقية والعلمية على صيانة حياة الانسان ولو كان في الرحم فلان تطور العادات قد انتهى الى الاخذ ببعض الضرورات التي تفرضها الحالات الطبية العلاجية . فاباحت التشريعات. لبعض ظروف معينة ، والة الحمل اذا كان في استمراره خطر يهدد حياة الام أو سلامة صحتها

الا ان التساهل خاصع لقيود محكمة ، احرزها المشرع معا للتفرع بذلك التساهل في ابقاع الاحفاض المتأني .

وتختلف هذه القيود باختلاف ما اذا كان في الامر دفع الخطر عن حياة الام. أم كان فيه دفع الخطر عن صحتها .

هالك حالة الزوجان فيها موافقان ، (لا عمت على الاحفاض اذا استوحسه ضرورة انقاذ حياة الام من الخطر ، متى قام به طبيب او جراح غلانية ، وبعد اخطار السلطة الادارية) .

الفقرة الاولى من الفصل 453

يحسن باطبيب أو الجراح ان يستحصل مسلفا على موافقة الروح الخفية اما العملية ، فيجب أن تتم من دون أى خفاء ، بعد تسجيلها بشكل طبيعى في جود العادة وان يحمل الطبيب مسؤولية الحزم في انها كانت ضرورة لانقاذ صحة الام

أما الطبيب الذي يحزم كادبا في ذلك ، فبطاله المناهضة المستلزمة من طرف مؤسسته ، هذا فضلا عن حصروها لتابعة الاحصاص الجاني وتحدد الملاحظة الى أن هذا الجوار قاصر على الأطباء والمجراحي . بلا يمدى لسواهم (العائلات والمولودات والح . . .) اجراء عملية الاحصاص المناهضة في هذا الفصل

أما اذا لم يكن في الامر موافقة من الزوجين ، فبمضا اماما حالتان الاولى - اذا كانت الام في خطر محدد . وكان صاكر ، اذن جراح في سرعه اجراء العملية ، يستطيع الطبيب الاستثناء عن موافقة الزوج والمباشرة في العملية اما يقتضى أن يجبر الطبيب الرئيس للعمالة أو الاقليم الثانية :اذا كانت صحة الام معرضة للعبة ، الا انها ليس لها زوج (كالابنة الحبل) أو أن زوجها امتنع عن الموافقة فنقتضى على الطبيب أو المجراح أن لا يباشر العملية ما لم يتل موافقة خطية من طرف الطبيب الرئيس للعمالة أو الاقليم تتصين أنه لامحال لتأمين سلامة صحة الام الا عن طريق تلك العملية ومن الطبيعى ان افعال هذه الشرائط يعرض الطبيب أو المجراح ، أو حتى الام نفسها ، الى متابعة قضائية على ضوء الفصلين 451 و 454 .

الفصل 454

(تعاقب المجلس من سنة أشهر الى سنتين ، وعقوبة من 120 الى 500 درهم ، كل امرأة أجهضت نفسها عمدا ، أو حاولت ذلك ، أو قبلت أن يجهضها غيرها ، أو رصت باستعمال ما أرشدت اليه أو ما أعطى لها لهذا الغرض) . وبالمطرح لخلو هذا الفصل من النص العائل أو التي تظن أنها حبل الوارد في الفصل 449 ندر أنه لامحال لقصاص صا على المحاولة اذا كانت المرأة ائتمعت عابها وهي تظن انها حامل

على أن هنالك اجتهادا لحكمة التمييز الامرسية بقول بالاحد بالمعونه . ويحصلنا قياسا ، على اعتبار أن المبادئ المقررة في الفصل 449 هي القاعدة . وأن الفصول لثالثة ما هي الا تطبيق للعقوبات المخلفة باختلاف اسباب تنبذها أو تحذفها . (قرار محكمة التمييز المقاس عنه ، والمزوج في 24 فبراير 1941 :

ويعود الامر ، اولا واخيرا لما يراه المجلس الاعلى

ان العناصر التكوينية هي :

1 - وجود الحبل الحقيقي أو التهموم .

2 - الوسائل المنصرفة لاجراء الاحصاص

3 - صفة الماعل المرأة الحلي أو التي تظن ذلك

4 - الصمد الاجرامي

ان لعنصر الصمد أهمية ، ذلك انه يترتب على النية العامة إقامة الدليل على وجوده . اذ يكون مشكوكا فيه ببعض حوادث الاستفاد العادية الناجمة عن حرص واصطدام ، أو قلة تمصر لا علاقة لها بنية الاجهاض .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي .

انها في وتاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير متقادم قد اجهضت نفسها عمدا ، (أو حاولت ذلك) أو انها اتفقت على استعمال الوسائل التي ارشدهت اليها ...) بصمد اجهاض نفسها

الفصل 455 : يجرى التحريض على الاجهاض . بعد ان عاقب بالحس في شهرين الى سنتين ، وغرامة من مائة وعشرين الى ألفي درهم ، أو باحدى العقوبتين . كل من حرّض على اجهاض ، ولو لم يؤدي هذا التحريض الى نتيجة : حدد هذا الفصل وسائل التحريض بما يلي :

-لقاء خطابات في امكان أو اجتماعات عامة .

- تقديم كتب ، أو مخطوطات ، أو مطبوعات ، أو منشورات ، أو اعلانات او رسوم ، أو صور ، أو شعارات ، ولو كان ذلك سرا وكذلك بيع احد هذه الاشياء أو تقديمه للبيع ، أو عرضه أو الصاقه ، أو توزيعه في الطريق العمومي أو في مكان عام ، أو التوزيع على المنازل ، أو في اربطة أو مطاريح مضاءة أو مضاءة بطريق البريد أو بطريق متعهدي الموزع أو النقل .

- الدعاية في العيادات الطبية ، الحقيقية أو المزعومة
العناصر التكوينية

1 - فعل مادي في التحريض على الاجهاض .

2 - الوسيلة المستعملة (المعدة في النص)

3 - السية الاجرامية

ويمكن ان يكون الوصف كمايلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وبواسطة خطباء - ملقاة في أمكنة واجتماعات عامة ، قد حرّض على جريمة الاجهاض ولم يؤد تحريضه الى نتيجة .

اذ ارتكب الاجهاض على اثر الاساليب المذكورة في النص . يصار الى تطبيق العقوبات الواردة في الفصل 440 على فاعل تلك المناورات والاساليب

ولا شرط أن يتم تقديم عدة أشياء الى عدة أشخاص بل ان حاددا وحيدا يكفي لتطبيق العقوبة المقررة .

اذا كان الامر متعلقا بتقديم الوسائل ، فان القانون يفرق بين ما اذا كان نشأ عنها اجهاس أم لا . فاذا لم ينشأ عنها اجهاس أو محاولته ، أو ان الوسيلة ما كانت محدية اعتبر الفعل كتنهريض ، وترتب عليه عقوبات الفصل 456 أما اذا تم بها الاجهاس فتطبق عقوبات الفصل 440 الخاصة بفعل الاجهاس

العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل البيع أو التوزيع
- 2 - طبعة الاشياء المباعة أو المورعة
- 3 - الفرض المخصصة له
- 4 - العمد الاجرامي

ويمكن أن يكون الوصف :

انه في . ويناريح .. وفي كل حال عند وقت غير متقادم ، قد باع أو قدم للبيع ، أو وزع أو كلف غيره بالتوزيع ، ادوية (أو ادوات أو أشياء) ، مع علمه انها كانت مخصصة لارتكاب جريمة الاجهاس .

ويشكل حصول جريمة الاجهاس ظرفا مشددا : مع الطرف الكائن في 1 المناورات والوسائل المستعملة قد انضحت حصول جريمة اجهاس لدى السيدة (.)

الفصل 456

ينص هذا الفصل على حرمان جميع الاشخاص المحكومين باحدى جرائم هذا الفرع ، من مزاولة أية وظيفة ، أو القيام بأى عمل ، بأية صفة كانت ، فى مصحة أو دار للولادة أو فى أية مؤسسة عامة أو خاصة تستقبل عادة ، بمقابل أو بعبر مقابل ، نساء فى حالة حمل حقيقى أو ظاهر أو مفترض ايا كان عددهن .

وجاء فى النص ان هذا الحرمان هو من حق القانون ، أى انه يطبق ويعد سواء تضمنه الحكم الصادر أو لم يأت على ذكره . وهو ينتج عن الحكم بالمؤاخذة من أجل المحاولة أو المشاركة فى تلك الجرائم .

انه تدبير واضح الحكمة ، اذ يقضى بإعلاق محالات المحكومين فى لئناس المهى مع النساء الحاملات .

الفصل 457

(اذا صدر حكم من قضاء اجنبى بمؤاخذة شخص عن جريمة مدخل طبيا للعانون المضربين ، تحت مقننات حصول هذا الفرع ، وأصبح الحكم حائرا لقوة

الشيء المحكوم به . فان محكمة المبح المأديبه المى يعيم المحكوم عليه بدائنها
باء على طلب من البيان العامة وبعد استدعاء قانونى موجه لصاحب الشأن .تصرح
محكمة من عرفة الشورى باطلاق الحرمان المقرر فى الفصل السابق)

ان الموضوع تابع لاختصاص المحكمة الاقليمية فهى . من دون ان تنظر فى
تنسب الحكم الصادر . أو أن تنعرض للوقائع أو لاساس القصة تنحصر عما اذا
كان الحكم المذكور قد اكسب الدرجة القطعية واصبح غير قابل للطعن . وعما اذا
كانت الجريمة المحكوم بها معاقبا عليها فى القانون المصرى وتقوم باجراء المتضى
المصوص عليه .

الفصل 458

ينص على عتاب من يحالف الحرمان من مراولة المهمة المقررة وفى الفصلين
456 و 457

العقوبة . الحبس من سنة أشهر الى سنتين والفرامة من مائة وعشرين الى
الف درهم ، أو باحداها .

العناصر التكوينية :

١ - وجود حكم بالمؤاخذة من أجل حرية اجهاض ، أو محاولتها أو الاشتراك
فيها ، أو اجراء الدعاية والتوزيع بشأنها .

٢ ممارسة وظيفة أو خدمة فى احدى المؤسسات المصوص عليها فى
الفصل 456 .

- وهى مخالفة لا شأن بيها لقيام النية الاجرامية .

الفرع 2 - فى ترك الاطفال أو العاجزين وتعريضهم للخطر

(الفصول 459 - 467)

المصل 459 - من عرض أو ترك طفلا أو عاجزا لايسطيع ان يحمى نفسه
بسبب حالته الجنسية أو العقلية فى مكان خال من الناس أو حمل عره على ذلك .
يعاقب لهذا الفعل ، بالحس من سنة الى ثلاث سنوات)

ان العناصر التكوينية هى :

1 - الفعل المادى فى الترك والتعرض .

٢ - صفة الشخص المعرض . فعل . أو عاجز لا يستطيع ان يحمي نفسه
بسبب حاله الحسية أو العقلية

٣ - الطرف الكائن في أن المرك قد حصل في مكان حال من الناس

4 - العمد الاجرامي

مع ملاحظة أن القانون يعتبر السذين بأعزى بالترك بحكم مرتكبي ذلك
على السواء . ويكون الأمر - اذن مساهما لا مشاركا في الجريمة بفعل توجبه
العلل

١ افعال الترك والتعرض هي واحدة بالنسبة لهذا الفصل والفصل 461.
يتكون التعرض مع وضع الطفل في مكان ما ، وفي اغلب الاحيان قصد
احداث التقاطع من طرف الغير ، والاستعانة من وزير رعايته وتولى امره
وليس شرط ، لتحقيق الجريمة ، ان يكون الطفل قد ترك في تلك الفترة من
عمر سبب العناية والحفظ (كالبباس مثلا) .

ويتكون الترك في مشاركة الطفل أو العاجز ، مع التوقف عن تأمين أسباب
عيشه ، ومع حرمانه من العناية اللازمة .

ويمكن أن تنجم الجريمة من ايداع الطفل وحيدا في عانة يشكل التعرض
والترك معا .

ويمكن أن يفترق الوصفان ، فتتكون الجريمة المعاقب عليها حتى ولو كان
التعرض غير مصحوب بالترك والاصال كما لو بقى العاقل ملازما المحل عن بعد
تربط الطفل ، بانتظار مرور من يعثر عليه ويلتقطه . وكذلك فان ترك الطفل في
ساية بشكل تركا في مكان حال من السكان (461) حين أنه ليس في الامر تعرض .
وأما بشأن صفة الشخص المعرض فليس هنالك حد معين بالنسبة لعمر
الاطفال . بل يكفي أن يكون الطفل قاصرا وبحالة نمو حساني أو عقلائي لا تكفه
لأن يحمل نفسه بمفرده . ويجرى نفس القياس بالنسبة للعاجز . فتترك الشخص
الاعمى في مكان خال يخص للمقوبة بالرغم من أن هذا الشخص مالك لكافة
طاقاته العقلية .

ما هو مدلول تعبير (المكان الحالي) ؟ ان التقدير عائد لسلطة قضاء الوقائع

ان هنالك أمكة حالية بعد ذاتها . كالصحاري والعياب الواسعة وقمم
الجبال العالية .

ولا أن هنالك أيضا أمكة مأهولة ومرتادة تشكل في بعض الظروف في
بعض الساعات أمكة خالية ، كالشارع العام في صميم الليل مثلا ، أن المعون
قائم على الوقت والطرف اللذين جرى فيهما الترك ، وقائم بالنسبة على مايراه
ويسمعه فضاء الموضوع .

اما المد ويسع من طبع الخيار في الفعل ، وهي رغبة الفاعل في التحرر من التزامات الحفظ والحماية القائمة على عاتقه

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبأريخ .. وهي كل حال مند وقت غير متقدم ، قد عرض في مكان حال . الطفل اعاصر (ريد) السالح من الصبر (..) في حالة يعحر معها الطفل المذكور عن حماية نفسه بسبب حالته الجسمانية .

وتستلزم هذه الجريمة مجموعتين من الظروف المشددة تتعلق الاولى بالتأنيج المترتبة ، من الترك ، على صحة الطفل والعاحر ، ومعددة في الفقرات 3 و 4 من الفصل 459 . وتنصل الثانية بصفة الشخص مرتكب الجريمة

ان هذين النوعين من الظروف قابلان للجمع والانضمام حسب الجدول المبين ذيل ، وقد يكون من أثر بعضها في الجريمة أن يحولها من تأديبة الى جنائية .

ظروف مشددة بصفة الفاعل	ظروف مشددة متعلقة بالنتيجة	معرض أو ترك (محل حال)
جنحة تأديبية المحبس من سنتين الى خمس سنوات	1 - معرض أو عـحـر تزيد عن عشرين يوماً (الفصل 549 - الفقرة الثانية)	الفصل 459 الفقرة الاولى جنحة تأديبية المحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات
جنحة تأديبية عقوبة محولة الى الصعف	2 - قطع أو بشر أو عـحـر دائم (الفصل 549 - الفقرة الثالثة) جنائية : السجن من خمس الى عشر سنوات	
جنائية : السجن من 10 الى 20 سنة	3 - الموت (الفقرة الرابعة) جنائية : السجن من عشر الى عشرين سنة	
جنائية : السجن من 10 الى 30 سنة	4 - موت مع عـحـد تسببه (الفصل 463) يعاقب المجرم حسب الحالات ، بالمنوبات المصنوعة عليها بالمصول 392 الى 417	

أما بشأن الطرف المشدد المتصل بصفة الماعل ، فسرى سحبه على من كان له على الطفل أو الماعل سلطة طبيعية قانونية ، أو كان له عليه سلطة واقع راهى كزوج الام اثنائى ، أو كالزوجهين غير اشرعيتين اللذين بعضهما وصحبهما طفل احدهما

ويستمر دوى سلطة ، أو مولجى بالحفظ المعلنون والخدم والمرصعات وملاحظات المرسى ، وكل الحراس المأجورين أو المحائين الذين تعهدوا رعاية الطفل أو الماعل وتصدر الاشارة الى أن الشخص الذى يترك الضحية بناء على أمر من أحد اصولها مثلا ، لا يصبح لتشديد العقوبة الذى يجب أن يسرى فى هذه الحالة على الأمر . وهذا حل مطابق للقواعد التى تحدد أحكام المشاركة والتى لا تطبق على الشريك ، الظروف المشددة الشخصية السارية على الماعل الاصلى .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلى

(مع الطرف الكائن فى أن التعريض المذكور قد سبب للقاصر (زيد) مرضا أو عجزا مقدرا تزيد مدته عن عشرين يوما .
أو مع الطرف الكائن فى أن عمرا (مرتكب التعريض) كان والدا للطفل القاصر (زيد) .

الفصل 461

(من عرض أو ترك طفلا ، أو عاجزا لا يستطيع أن يحمى نفسه بسبب حالته المسمية أو العقلية فى مكان غير خال من الناس أو حمل غيره على ذلك معاقب لجبرد هذا الفعل بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة) .
ان العناصر التكوينية هى نفس العناصر العائدة للعصل 459 ، مع تمييز (مكان خال) بعبارة (مكان غير خال) .

ويمكن أن يكون الوصف :

انه فى .. وبتاريخ .. وفى كل حال منذ وقت غير متعادم ، قد ترك فى محو غير خال ، الطفل القاصر (زيد) البالغ من العمر .. وفى حالة يعجز عنها حماية نفسه بسبب وضعه الجسمانى .

ويرافق هذا النص ظروف مشددة قد نص الفصل 452 على بعضها وهى مائة للظروف المسنة فى الفصلين 459 و 461 ومعددة فى الجدول الثانى

ظروف مسددة مصلة بالسحرة	ظروف مسددة مصلة بمسكة الماء (الفصل 462)	بعض احسن (ان شاء الله)
1 - مريض أو عجز تريد مدته عن عشرين يوماً (الفصل 461 - المعرة الثالثة)	حنجة تأديبية الحبس من سنة أشهر الى سنين	الفصل 461 المعرة الاولى حنجة تأديبية الحبس من ثلاثة أشهر الى سنة
حنجة تأديبية : الحبس من سنة أشهر الى سنتين 2 - قطع أو يثر . أو	الحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنوات	
عجز دائم (الفصل 461 المقرة الثالثة) حنجة تأديبية : الحبس من سنتين الى خمس سنوات)	حنجة تأديبية مضاعفة المقومة خاتبة : السجن من خمس الى عشرين سنة	
3 - الموت (الفصل 461 المقرة الرابعة) خاتبة : السجن من خمس الى عشر سنوات		خاتبة السجن من خمس الى عشر سنوات
4 - الموت مع العمد في تسببه (الفصل 463) خاتبة . العقوبات المنصوص عليها في المصول 392 الى 397		

الفصل 463

(اذا نتج عن التعريض للخطر أو السرك ، موت الطفل أو العاجز وكاتب
لدى الجاني نية احدثه ، فانه يعاقب بالعقوبات المقررة في المصول 392 الى 397 .
على حسب الاحوال) .
وهكذا فاذا ثبتت نية الموت، وتحقق الموت فعلا ، تكون خاتبة السجل، وحسب
حسب شخصية وعمر الضحية لعقوبة القتل مع سبق الاصرار (الفصل 397)

وهي تعبير حماية قتل الاصول اذا كانت الضحية المأجزة والدها للفاعل أو احد أصوله ، (الفصل 396) ، أو حماية قتل الطفل الوليد (اذا كانت الضحية طفلا ولدا) (الفصل 397) .

ان هذا الطرف المشدد مشترك بين نوعي الترك . في مكان حال وفي مكان غير حال ، إلا انه لا يطبق عمليا وعلى الغالب الا في حالة الترك مكان حال ، ذلك أنه قصد تسبب الموت يكاد يتعدى اثباته في الحالة الثانية

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبنارنج .. كذا ، وفي كل حال منذ وقت غير متقادم قد ترك في مكان حال ، وعلى المعين . في غاية (..) الطفل الوليد (..) في حالة يميز معها عن حماية نفسه بسبب وضعه الجسماني

مع الطرف الكائن في ان هذا الترك قد ارتكب مع نية تسبب موت الطفل الوليد المذكور ، الذي حصل موته فعلا بنشيجة ذلك

الفصل 464 :

(في الحالة التي لا تنطبق فيها الا عقوبة حنحية ، طبقا للمعصول 459 الى 462 فان المحرم يمكن ان يعاقب ، زيادة على ذلك بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في الفصل 40 ، من خمس سنوات الى عشر)
انه تطبيق العقوبة الفرعية .

الفصل 465 :

(من حمل الى مؤسسة خيرية طفلا يقل عمره عن سبع سنوات كاملة . كان قد عهد به اليه للمعاينة أو لاي سبب آخر ، فانه يعاقب بالحبس من شهر واحد الى ستة اشهر ، وقرامة من مائة وعشرين الى ألفي درهم أو مائتي هاتين العقوبات)

يعاقب هذا الفصل على نكث العهد ، وسوء الامانة الملقى ، الباقين في البشاعة ان القانون لا يقصد هنا ، أهل الطفل بالذات ، ولا الذين لم يعهد اليهم به وانما عثر على ذلك من سبب الذي قبل الامانة فأعوزته المروءة في حملها .

العناصر التكوينية .

1 - تسليم الطفل الى مؤسسه خيرية . (ان التعبير واسع ويشتمل على المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة) .

2 - كون عمر هذا الطفل يقل عن سبع سنوات

1 - كونه المجرى قد زرع من شخص كان عهد بالطفل اليه للمعاينة او لاي سبب آخر

4 - البتة الاحرامية

ويسمى عنصر البتة ، اذا كان المجهود اليه بالطفل قد تحل عن مهمته بسبب استحالة مطبقة : (مرضه ، او مرض الطفل المستلزم لاستشفائه)

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير متعادم قد حل محل . ارادته ، الى دار التوليد الكاثية في (..) ، الطفل (زيد) الذي نقل عمره عن سبع سنوات (تاريخ ولادته) والذي كان عهد به اليه لرعايته

وتنص الفقرة الثانية من الفصل ، على (الا أنه لا تنطبق أية عقوبة اذا كان مرتكب هذا الترك غير ملزم ولا متعهد بأن يقدم المؤونة والمأوى للطفل مجانا ، ولم يقم أي شخص آخر بتقديم ذلك) .

يقصد هذا النص ، بصورة خاصة ، المرضعة المأجورة ، او المؤتمن المأجور الذي توقف اهل الطفل عن دأبه احوار رعايته او اهلوا تأمين نفقات امالته ، فحده ، وهو غير مرتبط بالنسبة للطفل بواجب الاعانة الشخصية ، على التخل عنه وتسليمه الى المؤسسة .

وهل يشكل نفي تطبيق العقوبة هذا عدوا معيا أم هو سبب اعماء من المتابعة ؟ - يبدو لنا أنه يمكن في كل حال أن نحصل منه عنصرا تكوينيا في الحرية المصنوعة عليها بالفقرة الاولى :

4 - كون هذا الشخص غير ملزم ولا متعهد بأن يقدم المؤونة والمأوى للطفل مجانا ، في حين لم يقم أي شخص آخر بتقديم ذلك

5 - انقصه الاحرامى .

فيتنم الوصف :

(وأن لم يكن باستطاعته أن يتمسك في كونه لم يلزم بتقديم المؤونة والمأوى الى الطفل مجانا ، في حين أن والده الطفل اسبدة (..) كانت تؤدي نفقات المعانة والمؤونة بدون تأخير .

الفصل 466 .

يعاقب هذا الفصل ، كالدى يلبه ، نوعا من الانحاز المعقوب الذى تنحدر من الطفل سلعة تشتري وتباع .

انه يعاقب بالحس من شهر واحد الى سنة أشهر وبالصراخ من 120 الى 500 درهم

(من ارتكب بقصد الكسب ، أحد الاعمال الآتية .

أولا - تحريض الابوين أو أحدهما على التحلّي عن طفلها الوليد أو الذي سيولد .

انه عرّض يقوم به عادة أحد الأشخاص . بحمل الوالدين على التحلّي عن طفلها كي يودعه لدى شخص راغب في احتضانه أو تنبيه

العناصر التكوينية .

1 - الفعل المادى في التحريض. ويتكون غالبا من تشويش ووعد بمال أو منعه

2 - كون هذا التشويش قد توجه الى أحد أبوي الطفل الوليد أو الذي سيولد (كما لو توجه الى المرأة الحبل) .

3 - أن يكون العرض من التحريض حبل أحد الوالدين على التحلّي عن الولد

4 - أن يكون تصرف الفاعل ناشئا من فكرة الكسب (اما بأمل في المكافأة، واما لسبق تقاضها) .

5 - السبة الاحرامية

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

انه من .. وبتأريخ .. وفي كل حال مند وقت غير متقدم ، قد قام بنية نوال مكافأة من شخص راغب في تبني ولد ، بتحريض السيدة (..) على التحلّي عند ولادتها عن الطفل الذي كانت حامله به وذلك لقاء مبلغ من النقود وعرض عليها .
ثانيا : تقديم ، أو محاولة تقديم ، وساطته للتكفل بطفل ولد أو سيولد ، أو لتبنيه .

انها الطرف المقابل للفقرة الاولى فبدلا من أن يشوق الوالدين على التحلّي عن الطفل ، يعرض عليهما خدماته لتأمين التكفل به اذا كانا راعين اصلا ، أو كان هو قد أقمهما بالتخلّي عنه .

العناصر التكوينية هي :

1 - الفعل المادى في الوساطة ، (أو من جهة أخرى ، المساهمة تسي الطفل أو التكفل به ، لدى الأشخاص اصحاب القابلية لذلك)

2 - أن يكون هدف الوساطة تأمين تكفل طفل وليد ، أو شيخ البلد

ان يكره تحقيق الغايه شرط ضروري لابد منه في الحالى فلا مجال بالطبع .
لواحدة من يقوم بسماء تسرا على انة حامل او اعفاء لاحمال ووزع فل الطفل
او احفاه ، او يحسب لفصله عائلية شائمه .

ليكون الوصف كما يلي

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متفاد ، قد قام عن رعبه
مالكافاه ، بتقديم وساطته لدى الزوجين (...) يحملها على تكفل أو تسي الطفل
الدى ولدته الانة (..) حديثا .

الفصل 467

(يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر وعرامة من مائة وعشرين الى خمسة
آلاف درهم :

أولا . من حمل الوالدين أو أحدهما على التعهد ، فى عقد ، بالتخلي عن طفل
سيولد لها ، أو حاول ذلك) .

يحرص القانون هنا ، وفى سبيل حماية العائلة ، على منع الاعمال التى تسي
تمس حقوق الطفل الوشك التولد ، ولو كانت تلك الاعمال مجردة عن رعبه
الكسب المادى .

العناصر التكوينية هي :

1 - تنظيم العقد الخطي

2 - أن يكون العقد محررا من طرف امرأة حامل ، أو زوجها أو وكليهما

3 - أن يتضمن تعهدا بالتخلي عن الطفل الذى سيولد .

انه بالطبع ، عقد خاضع للإبطال لان مضمونه يخالف لمقانون الا ان من يلجأ
الى الاقتناع بشأنه انما يتوجه بأغلب الاحيان من ، لجماعة من الوسط الموضع .
فيقومون التعهد عن جهل بالقانون ، وينفذوه ظنا منهم بأنهم ملتزمون به ، وخاصة
إذا كان تعهد الانرام مصحوبا بمقال مالى .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

انه في .. وبأريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متفاد ، قد حمل الروحى
(...) على توقيع عقد خطي ، يتمهد أن صه بالتخلي عن الطفل الذى كانت لروحته
حاملة به ، عهد ولادته .

تابيا : (من أحرر مثل هذا العهد ، أو استعمله ، أو حاول استعماله)

تقع هذه الجريمة من طرف الوسيط بالذات ، او من طرف الشخص الذي
جرت الوساطة لحسابه .

العناصر التكوينية :

- 1 - وجود عقد نكاح وفقا لنقصره الاولى .
- 2 - احراز المدد ، او استعماله ، او محاولة استعماله
- 3 - النية الاجرامية

ويكون الوصف :

انه .. في .. ويتأريخ وفي كل حال مدد وقت غير متعاقب ، قد حاول استعمال
عقد كان الزوجان (..) قد تمهدا به بالتدخل من طفلها الذي ولدته الزوجة مؤخر

الفقرة 3 في الجنايات والجناح التي تحول دون التعرف على هوية الطفل

الفصل 468 - 470

بالرغم من طاهر العنوان ، لا يتطس هذا المرح سوى حرائم حصة

الفصل 468

(الأب ، وعدم عدم وجوده ، الطبيب او الجراح او ملاحظة الصحة او المكتبة
او المولدة او القابلة ، او أى شخص حضر الولادة ، او وقعت سجله ، صاحب
بالطمس من شهر الى شهرين ، وبمراة من مائة وعشرين الى مائتين درهم اذا
لم يتم بالتصريح بالازياد في الاحل القانوني ، وذلك في الحالات التي يكون فيها
التصريح واجبا) .

العناصر التكوينية هي :

1 - عدم التصريح عن الازدياد في الاجل القانوني المبني في النقرة الاولى
من الفصل 46 من الطهر المؤرخ في 24 شوال 1333 (و 4 سبتمبر 1915) او كان
التصريح واجبا .

انه مقضى مرتب على عدم الاحاسب ، وبخاصة للبحارة على من كان معه
صاحب حق في الاعانات القانونية ، او بسلطات صدور المصان الاجسامي
(الفصل الاول من المراسر الوزاري الصادر في 15 جمادى الثاني 1377 ، و 1 أبريل
1958) ، والمعدل المرسوم المؤرخ في 23 صفر 1378 و 22 غشت 1958)

صفة من اعهن انعيام بهذا التصريح . لعدم حدد الفصل 468 الأشخاص المسؤولين عن تعديه . وهم أولا الاب . ويليها بحال عيابه ، الاطباء والحق . الذين اسهموا في عملية الوليد . وفي حالة حدوث الولادة خارج المنزل ، فصاحب المحل الذي حدثت فيه . ولئن عاقب القانون على عدم التصريح ، وعدد المسؤولين عنه حسب درجاتهم فانه لا يمارس بوليه اذا وقع باواسطة أو الوكالة ، كالتصريح الذي يقدمه محاسب دار الوليد مثلا ، بحال غياب الاب أو ما يشغال الاطباء والمسؤولين الآخرين

وهي جريمة من نوع المحاكمة التي يشترط فيها العمد الاجرامي .

الفصل 469

(من عثر على وليد ، ولم يحضر به صابط الحالة المدنية ولا السلطات المحلية ، يعاقب بالحس من شهر الى شهرين وعرامة من مائة وعشرين الى مائتي درهم ، أو باحدى هاتين العقوبتين) .
لا يتعلق الامر هنا ، باحد شهود عملية الولادة . وليس فيه تحديد للمدة التي يتوجب أن يقع فيها التصريح .

العناصر التكوينية هي :

1 - العثور على وليد

ويكون الوليد في أعين الاحيان متروكا على قارعة الطريق العام . وأما صفة كوليده حديد . فتعني من كونه طفلا صغيرا لم يصرح عنه بعد ، في الحالة المدنية .
2 - عدم التصريح عنه ويبدو أن المدة التي يتوجب على الفاعل التصريح خلالها ، هي نفس المدة المقررة لتصريح الولادة ، أي شهر واحد .
وهي مخالفة تتحقق مع انتهاء العمد الاجرامي . فالفاعل مؤاخذ عن عدم التصريح ولو كان قصده التكميل بالطفل والحفاظ عليه .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . قد عثر على طفل ولد ولم يصرح عنه رغم انقضاء شهر من وقت العثور عليه .

الفصل 470

(من تعمد ، في ظروف من شأنها أن تمسح التعريف على الهوية . بعل طفل أو احماء أو تعميده أو استبداله بطفل آخر أو تقديمه حاددا على انه ولد لامرأة لم تلده ، يعاقب بالحس من سنتين الى خمس) .

ان هذه الفقرة من الفصل 470 تنص في الواقع على ثلاثة جرائم محتملة
الف - المساس في هوية الطفل . اد يصبح محروما من حصة هويته ومن
كافة الحقوق المتعلقة بسوته . وعلى الاخص الحقوق المالية الوراثية . انها (احفاء
السبب) .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - الفعل المادي في نقله . او احفاء او تنسيه .
 - 2 - كون هدف هذا الفعل طعلا هو على قيد الحياة يوم حدوث احفائه
 - 3 - حدوث الفعل في ظروف من شأنها ان تنوق التعريف على هوية الطفل
 - 4 - النية الاحرامية الناتجة عن التصميم الواعي على اتمام العمل
- اما العمل المادي اياه . فكتابة عن تصرف من شأنه احفاء الطفل عن امر
من يستطيعون التعرف عليه . بدون أن يكون العمل مصحوبا بالاعتداء على حياته

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في . وبناريح .. وفي كل حال منذ وقت غير متعادم . قد نقل عن عمد
منه . الطفل القاصر (.) البالغ من العمر (..) . من منزل أبويه . في ظروف
من شأنها تعذر التعرف على هويته .

باء - استبدال الطفل . يتكون هذا العمل من تقديم طفل على انه مولود من
امرأة معينة في حين انه غير الطفل الذي ولدته بالواقع . انه تدليس يمكن ان
يصيب اما شخص الطفل بالذات . واما حالته المدنية التي تم فيها تزيف البينة
ونذكر حالة المرضعة التي سببت . باصالتها موت الطفل المهود لها . فقدمت
لابويه طفلا البالغ نفس العمر تقريبا . على انه هو طفلها .

أما اذا كان في الامر تزيف في الحالة المدنية . فان الجريمة ترتفع
بحريته تزوير الوثائق العامة ويقتضى أن تؤخذ خطواتها ناشد درجات الوصف

العناصر التكوينية هي :

- 1 - العمل المادي في استبدال الطفل اما بتقديم طفل سواه . واما بتزوير
الحالة المدنية
- 2 - كون هذا العمل حاربا برمن كان فيه الطفل حيا .
- 3 - كونه حاربا خلال حالات يتعدى معها تنست حصة هوية الطفل .
- 4 - النية الاحرامية .

وحيث ان المدعى به يوجد في جريمة الاستبدال بداهة مردوح بحسب
احالة المدعى ، من ناحية ابطال المدل ومن ناحية لطفل الذي حال محله

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في . وبنايخ . وفي كل حال مند وقت غير متقادم . قد قام عمدا
باستبدال الطفل الحى اثر ولادته من امه السبعة (..) ، بطفل آخر هو ثمرة ولادة
امراة اخرى . في ظروف من شأنها جعل التعرف في الزمن الاحق مستحلا
ناه - التقديم المادى ، كناية عن اسناد سوة طفل وليد الى امراة لم تكن
اصلا بحال ولادة . وليس في الواقع اما لا لذلك الطفل ولا سواء .
ان هذه الجريمة ، فضلا عن نتائجها على حالة الطفل المدنية . يمكن ان
تؤثر على مجرى توزيع الحقوق الوارثة في العائلة .

العناصر التكوينة هي :

1 - العمل المادى في تقديم الطفل . فالنصرم الكادب المدل به بدائرة
الحالة المدنية لا يكفى وحده لتكوين الجريمة .

2 - ان يتناول موضوع الفعل طفلا في قيد الحياة

3 - ان يتم احرازه في ظروف من شأنها ان تعوق التعرف على هوية الطفل

4 - العمد الاحرامى .

مع الاشارة الى انه يمكن في بعض الحالات اقامة الدليل على هذه الجريمة
بواسطة فحص (جنو كولى) للام المزعومة .

لقد نص الفقرتان الثانية والثالثة من الفصل ، على سببين مخفضين
لعقوبة حريتين .

الفقرة الثانية . (فاذا لم يثبت انه ولد حيا تكون العقوبة الحبس من ثلاثة
اشهر الى سنتين) .

الفقرة الثالثة : (اذا ثبت مدتها انه لم يولد حيا فان المتهم يعاقب بالحس من شهر
الى شهرين ، وغرامة من مائة وعشرين الى خمسمائة درهم ، او باحدى العقوبتين) .
مدتها : يكفى ان تكون الولادة قد اخفيت ، وان ثبتت الوقائع ، ان حسم الطفل كان
معدا أو مسروقا

ويحز هذا الفصل احكاما . معافاة بعض اعمال اخرى ، اذا بقى تهمة قتل
المبود ، بدون اثبات .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

نه في . وبنايخ . وفي كل حال مند وقت غير متقادم . قد اعمى عمدا

طفلا ولدت له السيدة () وهو ميت ، وقد قام بعمله في ظروف من شأنها
- جعل المصرف على هويته مستجيلا

الفرع 4

في خطف القاصرين وعدم تقديمهم :

الفصول 471 - 478

الفصل 471

(من استعمل العنف أو التهديد أو التذميس ، لاختطاف قاصر دون الثامنة
عشر عاما ، أو لاستدراجه أو اغرائه أو نقله من الأماكن التي وضع فيها من طرف
من له سلطة أو اشراف عليه ، سواء فعل ذلك بنفسه أو بواسطة غيره ، يعاقب
بالسجن من خمسة الى عشر سنوات) .

العناصر التكوينية

- 1 فعل مادي في الخطف ، والاستدراج ، والنقل والاغراء
- 2 - استعمال العنف أو التهديد أو التذميس ، تحقيقا لهذا الفعل
- 3 - صفة الشخص المخطوف ، قاصر عن سن الثامنة عشر . - لا يترك
للحس -
- 4 - وقوع الخطف من أحد الأماكن التي وضع فيها القاصر من طرف من له
سلطة أو اشراف عليه .

5 - النية الإجرامية

أما بشأن المكان فله معنى واسع يتعلق في شموله الست الاموى . الى معه
البرصى أو المدرسة أو المنزل أو المعمل الذى وضع القاصر فيه من طرف ذويه ، أو
المؤسسة التي وضعت السلطة فيها ، (مؤسسة قضائية مثلا)
ولا يكون في الامر جريمة خطف اذا كان القاصر قد غادر ذويه تلقائيا وعمو ،
وبلغ حريته وخياره .

كما يشترط أن يتميز قصد الماعل بطابع الابهاء والديومة ، ففعله اغراء
القاصر وقيادته الى محل لمجرد ايقاع علاقة جنسية عنه ، تشكل حيايه داب
وصف مختلف عن هذه ، الا انها لا تشكل جريمة الخطف المقصوده في هذا الفصل

وأما هدف الفصل ، في العدد الوارد فيه أن يصمم كافة أنواع الخطف
الاعتراف ، العمل الاستدراج ، بوسائل تبدأ بالضعف حتى تنتهي بالاعتراف والاعتراف ،
بالرغم من أن كلمة « اعتراف » ، أباحا ، لم ترد في النص)

الهدف : يمكن أن يكون ماديا أو ماليا والتهديد الذي يؤثر على إرادة الولد
حتى إزالة المقاومة ، يشكل نوعا من الضعف

وأما التدليس فيتكون من أساليب الخيلة ومناورات الخداع ، العاقلة إلا
تصل الطفل والأشخاص الذين لهم سلطة عليه ، وتنتزع موافقتهم

وهو امر متعلق بالوقائع في كل حال ويعود تقديره لقضاة الأساس

ويجب أن يكون عمر الضحية دون الثامنة عشر ، سواء كان ضحيا أو ابنة
على أنه إذا كان المخطوف متزوجا على أنه ومستقلا عن سلطة إشراف والديه عليه ،
فلا يشكل وصف الجريمة عندئذ مدار العقوبة هذا الفصل .

وأما العمد الإحرامى فيتكون من علم بأن الشخص المصمم على خطفه هو
دون الثامنة عشر ، وأنه يستدرجه من مكان ولبي أو ذويه .

ويتربط على قضية الموضوع التبين المصق في هذا المجال ، إذ ربما أقدم
الفاعل على فعلته وهو متوهم أن الولد متجاوز لسن الثامنة عشر .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت عر متقدم قد خطف باستعماله
التدليس ، (أو العنف أو التهديد) ، الولد الصغير (زيد) الذي لم يلغ الثامنة
عشر من عمره ، والمولود بتاريخ (.) وذلك من سمت ذويه .

الفصل 472

بالرغم من الصيغة القائمه ، (إذا كان القاصر الذي وقع عليه الخطف
أو الاستدراج ، أقل سبه عن اثني عشر عاما فعقوبة الخاني السحن من عشر إلى عشرين
سنة) ، فإن الفعلة الواردة بهذا الفصل لا تشكل ظروفا مشددا للعقوبة 471 ، بل
حناية مستقلة مختلفة ، مما أن لها نفس الصاهر التكوينية ، فماعداد من الصحة
الذي يجب تبديله (اثني عشر عاما)

والوصف مماثل كذلك بالنسبة للوصف

ولقد جاء في العقوبة الثانية مخفف للعقوبة : (ومع ذلك ، فإذا كان لقاصر
قد عشر عليه حيا قبل صدور الحكم بمؤاخذة الخاني قاب المعقوبة تكون السحن من خمس
إلى عشر سنوات) . الآن فتتخفف في هذه الحالة إلى النصف

إن الغاية من هذا التخفيف ، تسهيل العثور على القاصر ، وإعادته ،
القسوة لدى الخاطف .

ويمكن أن يعتبر الحالة مشابهة للدم الذي يشكل عدوا معصا في احكام
الفصلين 355 و 211 .

على أن النص لم يرد صريحا حول هذا الدم إذ يمكن بموجبه أن يصرح
أن العثور على الولد حيا ، قد تم من دون مساعدة الفاعل أو ارشاده . (إذا عثر
على الفاعل حيا)

ولا نعرف اجتهادا للمحاكم بهذا الشأن . وقد يرى البعض أن لا يطبق
التحفيف الوارد ، إذا كان العثور مستعلا عن أي توجيه من المجرم . وقد تم بمجرد
تجربات الشرطه .

الأهم ، لما كان قانون العقوبات تقيدي التاويل ، فاننا إذا اشترطنا للاحد
بالتحفيف ، أن يكون العثور قد تم بواسطة المجرم وبمجرد رغبته وارشاده ، إذا
اشترطنا ذلك ، نكون قد وضعنا اضافة على النص لا يجوز لغير المشرع وضعها
ومن ناحية أخرى يبدو حلنا ، أن هدف النص والتخفيف ، هو درء الخطر عن حياة
الشخص المخطوف ، وتعليل الفاعل أي افادته من تحميم العقوبة إذا هو صان
حياة الولد أو أمسك عن ايقاع القسوة عليه .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبما ريج .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد استدرج عن
طريق العنف (أو التهديد أو التذليل) ، الولد (زبد) القاصر عن سن الثالثة
عشر ، خارج المكان الذي وضعه فيه دونه (أو من له سلطة أو اشراف عليه ،
وقد عثر على الولد المخطوف حيا .

الفصل 473

ينص هذا الفصل على طرف مشدد ، سيمرر حكامه على الفصلين السابقين
(إذا أخذ الحامي من الشخص الذي كان القاصر تحت سلطته أو تحت اشرافه ،
مدية مالية . أو كان غرضه أن يحصل على هذه المدية كانت عقوبته السجن المؤبد
مهما تكن سن القاصر المحتى عليه)

ولاشأن لما إذا كانت المدية قد تم الحصول عليها أم لا حتى وليس ضروريا
أن يكون طلبها قد جرى صراحة من طرف الحامي بل يكفي قيام لدليل على أن ممد
المطف كانت مدبوعة بقصد استلاب المدية مقابل إعادة الشخص لمخطوف

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

مع اطرف الكائن في أن حاية المطف المذكورة أعلا عند ارتكيب بعض
الحصول على مدية من أهل الطفل القاصر .

، ينص الفقرة الثانية من الفصل 473 على تحجج المعنوية من السجن المؤبد
الى السجن من عشر الى عشرين وذلك اذا تحققت شروط الفقرة الثالثة من
الفصل 474

الفصل 474

ينص هذا الفصل على ظروف محددة تشمل كافة الجانيات المعافاة من
المادة 471 الى 473 : (خطف القاصرين مهما تكن اعمارهم . وعدية او مدونها)
اذ عاقب على الاختطاف ، بالاعدام ، اذا تدعى موت القاصر
بالرغم من أن الصيغة قاصرة على ذكر الاختطاف ، الا أنها تقصد بالطبع ، كافة
اشكال الخطف المنصوص عليها في الفصل 471 .

انه ظرف مشدد مرتبط بالنتيجة ، ومتمرد عن العهد المنائي لدى الفاعل.
فيكفي أن يكون موت القاصر حاصلًا من نتيجة لخطف ، أو انشأ عن افعال أو
فلة عناية ، أو روعة أو خوف أو أي سبب آخر . وربما كان ناتجًا عن احد الطوارئ.
(كما جرى في حادث خطف الطفل (لندميرج) في الولايات المتحدة ، بحيث سبب
الحادث خطأ وعن غير قصد منه ، موت الطفل لخطوف ، اد اعلنت من بين يديه عدد
تسلفه المعلم أثناء عملية الاختطاف) .

ويتربط على السابة العامة ، الاكتفاء بامثالات الموت وتقرير حدوده العملي بعد
عملية الخطف أو أثناء تنفيذها ويبقى على المهم إقامة الدليل على أن موت مستقر
مباشرة وبصورة غير مباشرة ، عن ذلك الخطف ولا علاقة له به اطلاقا

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي

مع الظرف الكائن في أن موت القاصر قد تبع الاختطاف المذكور .

الفصل 475

(من اختطف أو عبر بفاصر قتل منه عن ستة عشر عاما ، دون تسبوا
عنف ولا تهديد ولا تدليس ، أو حاول ذلك يداهب بالحبس من ستة إلى خمس سنوات
وغرامة من مائة وعشرين الى خمسمائة درهم
1- الخطف من طريق التفرير

العناصر التكوينية

1 - الفعل المادي في الخطف أو التفرير

2 - سن القاصر المعبر به (دون السادسة عشر ، ذكرًا أم أنثى)

3 - القصد الاحرامى لدى الفاعل .

مع الاشارة الى أن عمر الفاعل أو جنسه لا يؤخذان بعين الاعتبار
أما القصد الاحرامى ، فيوجد من مجرد علم الفاعل وتصميمه على
حطف الفاصر دون السادسة عشر من عمره .

وليس شرطاً أن يتم حطف الفاصر من المكان الذى وصح فيه من طرف من
له سلطة أو اشراف عليه ، بل يكفى أن يتم استدراجه عمداً من خارج بيت ذويه أو
من سواء ، ولو بصورة مؤقتة وحتى ولو كان سبق أن عادرت ذويه
ويمكن أن يكون الوصف :

انه فى .. وبساريح .. وفى كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد قام بدون عنف
أو تهديد أو تدليس ، بحطف الولد (زيد) ، الفاصر عن سن السادسة عشر والمولود
تاريخ (...)

نصت الفقرة الثانية من الفصل 475 على دعوى تتوقف المنفعة على نبيجها
(ومع ذلك ، فإن الفاصرة التى احتطفت أو غرر بها ، إذا كانت بالغة وتزوجت من
اختطفها أو غرر بها فإنه لا يمكن متابعتها الإبقاء على شكوى من شخص له الحق فى
طلب ابطال الزواج ، ولا يحوز الحكم بمؤاخذته إلا بعد صدور حكم بهذا البطلان
فصلاً)

وهكذا ، فمن كانت النيابة العامة تملك التصرف فى متابعة أعمال حطف
القاصرين سواء كانت جنائية أو جنسية فإن القاصرين قد وصح هذا لامكانية التصرف
تلك ، فى الحالة التى يتم فيها زواج الخاطف بالابنة المخطوفة ، وتأخذ الصلة طامبا
بطلبها مشروعاً .

اذن تزواج الخاطف مع الابنة الفاصرة معقول يرفع الدعوى العامة طالما
لم يصدر قرار بإبطال ذلك الزواج . ولا يحوز فى الاصل تحريك الدعوى العامة
إلا بناء على شكوى مقدمة من لهم الحق والصفة بطلب ابطال الزواج .

الفصل 476

(من كان مكلفاً برعاية طفل ، وامتنع عن تقديمه الى شخص له الحق فى المطالبة
به ، يعاقب بالحبس من شهر واحد الى سنة) .

يؤخذ هذا النص على عدم تقديم الطفل ، فيما عدا الحالة التى يكون فيها
مضيق الطفل ميتوتاً به بحكم قضائى وهو مبحوثة فى الفصل القادم

أن الشخص المقصود ، هو الشخص المكلف برعاية الطفل ، وليس أبويه
الذين يملكان بلا نزاع ، وبحق القابول رعاية ابنهما .

العناصر التكوينية هي :

1 - الفعل المادى بالامتناع عن تقديم الطفل ،

2 - صفة الفاعل باعتبارها مكلفة بالرعاية .

3 - صفة لشخص الذي يطالب بالطفل .

4 - النية الإجرامية

يمكن أن يتم عدم تقديم الطفل ، أما بمجرد الإمساك و لاصباح ، وأما بملاوئع جد التخمئة والمواراة

ان كلمة (طفل) تشمل كل قاصر مهما كان الجنس أو درجة السن . وأما صفة لاشخاص الذين يملكون حق المطالبة به ، فيحددها قانون الأحوال الشخصية المتنوع من أولئك الاشخاص

وأما الية الاحترامة فهي تتج من تصرف الفاعل عن علم منه

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي .

أها في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير منقادم ، وهي مكلفة برعاية الطفل (زيد) واحتضانه كمرصعة ، قد امتنعت عن تعديده الى السيد (عمر) الوصي عليه

الفصل 477

(اذا صدر حكم قضائي بالحضانة وكان نهائيا أو نافذا بصفة مؤقتة فان الاب او الام أو أي شخص آخر يمتنع عن تقديم العاصر الى من له الحق في المطالبة بذلك ، وكذلك إذا اختطفه أو عربره ، أو دون تدليس أو عنف أو حمل غيره على التفرير به أو اختطافه ممن عهد اليه بحضنته أو من المكان الذي وضعه فيه . فإنه يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وعرامة من مائة وعشرين الى ألف درهم) .

تناول هذا الفصل طائفتين من الوقائع المختلفة .

1 - عدم تقديم الطفل

2 - خطفه أو التفرير به (من المكان الموضوع فيه)

العناصر التكوينية :

1 - الفعل المادي في عدم التقديم ، أو في الخطف أو التفرير

2 - صفة الضحية في كونها طفلا قاصرا

3 - وجود حكم قضائي أو مصحوب بالنسخة المؤقت

4 - صفة المستدعي المطالب

5 - الية الاحترامة

بالرغم من أن النص يطبق على (أى شخص) فإنه يمتد في الواقع (إلا
والأم) للدين كبراً ما يسأل حلاهما الزوجي وصح الطفل وشأن رعايته
ولاحفاظ به إلا أنه يمكن أن يسرى النطق أيضاً على الحدين أو بعض الأمارب.
أو حتى الأشخاص الأاعد ...

وتستلزم الجريمة أن يكون هناك مطالبة حاسمة ورفض طامع (حالة عدم
تقديم الطفل) .

أما الوصف فيمكن أن يكون كما يلي :

أنه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد رفض تقديم
(زيد) إلى السبدة (..) الوصية المصنة من طرف قاضي الوصاية لدى محكمة السدد
بموجب قرار صدر بتاريخ (..) وأصبح قطعياً .

وقد نصت الفقرة الثانية من الفصل 477 ، على تشديد العقوبة (إذا كان
الفاعل قد حرم من الولاية الأبوية على العاصر .

الفصل 478

نأ - أو اجتماع شخصين أو أكثر .

(فـ) عبر الحالات التي يكون فيها العمل مشاركة معاقباً عليها ، فإن من تصد
إخفاء قاصر مخطوف ، أو مهرب ، أو ممرره ، أو هارب من سلطة من لهم الولاية
القانونية عليه ، وكذلك من تصد تهريبه من البحث عنه يعاقب بالحبس من سنة إلى
خمس سنوات ، وغرامة من مائة وعشرين إلى خمسمائة درهم ، أو بأحدى هاتين
العقوبتين)

أنه نوع خاص من الإخفاء ، يتناول أعمالاً لاحقة لارتكاب الجريمة ويمكن
أن تكون داخلة في إطار المشاركة القانوني .

ويمكن مقارنة هذا الفصل مع الفقرة الثانية من الفصل 436 الخاصة بتقديم
محل احتجاز شخص مخطوف .

وينص كذلك على أعمال عديدة التنوع ، ومختلفة الخطورة والعقوبة

فليس هنالك تقارب مشترك ، مثلاً بين من (يعتمد إخفاء قاصر مخطوف)
ويرتكب في ذلك المشاركة الاحقة ، وبين من يقوم هارباً في سلطة ولاية .

فليس هنالك تقارب مشترك ، مثلاً بين من (يعتمد إخفاء قاصر مخطوف)
ويرتكب في ذلك المشاركة الاحقة ، وبين من يقوم هارباً في سلطة ولاية

العناصر التكوينية هي :

1 - الفعل المادى في الإخفاء أو في التهريب من وجه البحث

١ - الطرف الثاني في أن الامر معتل بفاصر
٢ - كون هذا الفاصر محطوا او مصررا به . أو عاريا من سلطته وإليه
الفاوية

ويمكن أن يكون الوصف
انه في وتاريخ وفي كل حال عند وقت غير متعادم . قد احصى الفاصر
(ويد مع علمه انه كان محطوا من منزل دونه) .

الفرع 5

في افعال الاسرة

الفصول 479 الى 482

ينص المصلان الاوليان من هذا الفرع ، على عيب الاعمال التي يتم بها افعال
الاسرة ، وينص الفصل الثالث على احكام بعض الاحكامات الاصولية المتعلقة
بمسير العسليين الاولين

الفصل 479 ، يعاقب بالجس من شهر الى سنة وبغرامة من مائتين الى الف
درهم ، أو بأحدى العقوبتين على حربه افعال الاسرة .

اولا : (الاب او الام اذا ماتوا احدهما بيت الاسرة دون موجب فاهرة لمدة
تزيد عن شهرين ، وتملص من كل أو بعض واحباته المصوية والمادية الناشئة عن
الولاية الابوية أو الوصاية أو الحصانة) .

العاصر التكوينية هي :

١ - صفة اب (أو ام) المائلة

2 - كون ذلك الاب او تلك الام ، صاحب واحبات مصوية ومادية ناشئة ،
الولاية الطيمية .

3 - فقدان الموجب القاهرة

4 - واقعة الافعال

5 - مدته المستخرقة

6 - السية الاجرامية

ان فعل ترك الاسرة بصورة متنادية لا يكون وحده الجريمة المقصوده اذا كان الشخص السار ك قد قام بواجباته المصوية والمادية وامن تحميمها

بيت الاسرة هو المكان لدى يعيش فيه الزوجان والاولاد بشكل مشترك . ولم يستعمل النص كلمة (اقامة) ، وذلك للاشارة الى ان الامر لا يتعلق بمسألة مصاتية ، بل موضوعه ممكن العائلة الفعل .

اما مدة الغياب ، فيجب ان تتماهى وتجاوز الشهرين غير ان القانون فطن الى تعاقب الزوج المخادع الذي ياتى من وقت لآخر لقطع معمرل المدة القاسوى . فخصم العشرة الاولى من السند الاول ما بلى . (لا يقطع أجل الشهرين الا بالرحوع الى بيت الاسرة رجوعاً يتم عن ارادة استيفاف الحياة العائلية بصورة نهائية .

وأما اخية الاجرامية فتتكون من الرغبة فى تحطيم الرابطة العائلية .

واما الواجب القاهر فيقتضى ان يكون بالفعل قائماً كما فى حالات الجنديّة ، أو الخدامة المدنية الالزامية ، أو النصبّة العامة ، أو حتى الجنس ، ويعود فى الحالات الاخرى ، تقدير الموجب ومدى تبريره ، الى قضاء الاساس ولا محال بالطبع لمؤاخذه الزوج الذى يغادر مسكه سمياً وراء الرزق حتى خارج بلاده ، اذا كان دائماً على القيام بواجباته وعلى ارسال ما يعنى بمعاش عياله .

الا ان التذرع بوجود النخالف الزوجي لا يغير فى تبرير افعال الاسرة هذا عندما اذا كانت الزوجة هاربة من تنكيل وسوء معاملة ..

ويمكن ان يكون الوصف كما يل :

انه هى .. وتاريخ .. وفى كل حال منذ وقت غير متقادم ، وهو اب الاسرة ود ترك المسكن العائلي بسدون موجب قاهر ، ولعثرة تزيد عن الشهرين متبعضاً من بعض واجباته المصوية والمادية الناشئة عن مسؤولية ولاية على ابناءه القاصرين .
ثانياً : (الزوج الذى يترك عمداً لاكثر من شهرين ، ودون موجب قاهر زوجته وهو يعلم انها حامل)

العناصر التكوينية هى :

1 - صفة الفاعل كزوج

2 - علمه بحمل زوجته

3 - معادرتة بيت الاسرة وتركه .

4 - مدة الترك المستعرة .

5 - القصد الاحرامى

٢٢- الأسارة إلى زوجه أو ابنه أو لزوجته أو أولاد . يحقق توصيد المهراتم الكامل

و. ش. ١٠ يكون الوصف كما يلى

انه في . وساريج . وفي كل حال مند وص غير متعادم . وهو عالم بحمل زوجته . قد سرك بيب الاسره عمدا ولمدة تزيد عن الشهرين من دور موجب فاهم

الفصل 480 - انه نوع مألوف من أعمال اهبال العائلة (يعاقب بنفس العقوبة من صدر عليه حكم نهائي ، أو قابل للتمعد الموقت يدوع بفضة الى زوجه أو احد أصوله أو فروعه ، وأمسك عمدا عن دفعها في موعدها المحدد) .

العناصر التكوينية .

1 - وجود حكم قضائي قطعي أو مصحوب بالتنفيذ الموقت

2 - كون الحكم قاصيا بإداه نفقة الى القرين أو الى الاصول أو العروع

3 - امساك المحكوم عليه عن دفع النفقة في الموعد المحدد بالحكم

4 - كون الامساك عمديا .

فتقتضى للجبرية قرار قضائي . اما النفقة المتمهد بها والناشئة عن الترام ما ، أو الموثقة بعقد ، أو بوصية أو باقرار ، فلا تشكل أساسا صالحا للمتابعة الجزائية وأما القرار المذكور فيمكن أن يكون على صيغة حكم أو أمر قضائي أو يكون صادرا عن محكمة مدنية ، وحتى عن محكمة جزائية (خاصة بحالة اسقاط الولاية الابوية والحكم على الاب بإداه نفقة) .

ويجب أن يكون القرار القضائي قد تم تنفيذه .

وإذا كان صادرا عن محكمة أحسية ، فيقتضى أن يكون صودق على تنفيذه من طرف المرحح القضائي المحلى المختص .

ولم يحدد القانون درجة الاصول أو العروع . وينطبق النص حتى على العروع الراشدين .

ثم ، يقتضى أن يكون تعيذ الالتزام كاملا . بالتشديد الجزائي أو التأخير لا يلغى الجريمة أو يبطل عقابها .

هناك اسباب تحول دون الحكم بالإدانة . منها :

التسديد مقدما ، (إذا كان هناك مبلغ مدفوع ، زائد عن المبلغ المحكوم د . نتيجة تعديل اساس النفقة مثلا)

تنازل المحكوم له

مواقفه الدائن على استيعاء المبلغ المحكوم به عن طريق الاعيان (منزل او بضاعة
مثلا) .

معاقبة ضمانته على اموال المحكوم عليه .

يجب ان يكون عدم تنفيذ النفقة اختياريا . اما المدين المعسر فلا يشكل عجزه
تسريرا لامساكه عن اداء النفقة . الا اذا اثبت انه لم يفعل اعساره وان عجزه ملاءته
المالية جاء ناتجا عن سبب مستقل عن ادراته . كالمرض وحسارة الوظيفة .
والبطالة ولا يشكل فقدان الوظيفة الناتج من السكر أو سوء السرة والسلوك
تسريرا مقبولا .

ويمكن للمحكوم عليه في هذه الحالات ، ان يدل على حسن نية وصدق
رغبته ، وذلك بتقديمه ، على الحساب جزءا متناسبا مع امكانياته المراهة .

اما البتة الاحرامية فهي الاصل الذي يلزم المدين المسك . ما لم يأت
بالدليل على عكسه اى على انتفاء ملأته فعلا .

واضافة الى العسر المزعوم ، يلجأ بعض المحكومين بالدفقة ، الى تكرار طلبات
دفع الدعوى

كالطعن أمام المحكمة الجزائية بأساس الحكم الصادر عن المحكمة المدنية
والزعم ، ببايناسب النفقة الممنوحة الى الزوجة أن الزواج كان لا غيا ...
والادعاء الهادف الى تخفيض مقدار النفقة (بزعم تحسن حال المحكوم له ، وتردى
حال المحكوم عليه) .

ان ايراد هذه الاساليب لعدم القبول حدير بعدم السماح كما أنه
يعتضى تكلف المدين بمراجعة المحكمة المدنية المختصة .

وقد يراجع المدين المحكمة المدنية ويستحصل على قرار بتعديل النفقة .
وربما بالعائها ، فلا يغير ذلك من حريمه بالامساك محسوبة عليه ، طالما انه
كان قبل تحريك الدعوى العامة عليه قد اتم ارتكابها .

ونص الفصل 480 ، على انه في حالة العود ، يكون الحكم بمقوبة المس
حتميا .

كما ينص على أن (النفقة التي يحددها القاضى تكون واحدة الاداء في محل
الشخص المستحق لها . ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك

الفصل 481 ، ينص على اجراء اصولى خاص :

(الى جانب المحاكم المختصة طبقا لقواعد الاختصاص العادية فان المحكمة
التي يقم بدائرتها الشخص المهل (بالفتح) او المستحق للنفقة تحصر هي
ايضا بالنظر في الدعاوى المرفوعة تنفذا لقتصيات الفصلين السابقين)

١٠ - الفصل ١٠ - الإحتصاص ، بصمت ومحل إقامة الشخص المهل
أو المدعى عليه ، إلى المحل التي يقيم فيها المحكمة المختصة ، والمعدة من
الفترة الدائمة من المصالح التي من قانون المسطرة الجنائية ، وعلى (محل إقرار)
المصلحة ، ومحل إقامة الشخص التابع أو المقيم أو أحد مشاركيه ، ومحل إقامة
القاضي عليهم ولو كان مشتركاً عن سبب آخر) .

الفقرة الثانية

(ولا يجوز رفع هذه الدعاوى إلا بناء على شكوى من الشخص المهل أو المسموح
لبنده أو تأييد الشرعي مع الادلاء بأحد لدى يضمنه عليه عبر أنها ترفع مباشرة
من طرف النيابة العمومية عندما يكون النائب الشرعي المذكور هو المقترن
للجريمة) .

لقد جاء في هذه الفقرة تأكيد لممارسة الدعوى العامة امتضاء حرص القانون
على إبقاء سلام ضمن العائلة ، وإزاء فيها شرط إبراز الوثيقة المثبتة لحق العقدة
والحكمة من هذا الشرط تحيين التناكم توارد الشكاوى الطائفة .

إن الشكوى من طرف الشخص المهل والمستحق للعقدة لا تكون حائز المطالب
بالحق المدني لزماً ، بل أيضاً يقتضي للمضطر الذي يرغب في المطالبة على حكم من
طرف محكمة جزائية بتعويض مدني ، أو على وصرر مالي ، أو بقعة مدى الحياة .
أن ينتصب مطالباً بالحق المدني حسب أصول القانون العادي .

الفقرة الثالثة والرابعة والخامسة ، تنص على أصول إجرائية لا تشكل
عصراً تكوينياً للجريتين ، بل إجراء ضرورياً يسبق كل متابعة ، ولا يسبب
إهماله إخراج المتهم من موضوع المتابعة بل يسبب فقط إبطال المعاملة التي يمكن
تصحيحها ثم المضي ، بالإجراءات حسب الأصول .

(ويحب أن يسبق المتابعة أعمار المحل بالواجب أو المدعى بالتعقيد ، بأن يعزم
بما عليه في ظرف خمسة عشر يوماً .

(ويسم هذا الإصدار في شكل استنحواب يقوم به أحد ضباط الشرطة
انضائية وذلك بناء على طلب من النيابة العمومية .

(وإذا كان المدعى هارباً أو ليس له محل إقامة معروف فإن ضابط الشرطة
التضائية يسجل ذلك ويستغنى عن الاستنحواب) .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معاد ، وبالرغم من الأمر
الصادر من طرف رئيس المحكمة لاقليمية في (..) والمصحوب بالسند المؤقت
قد أعمل عمداً التسييد في موعد الاستحقاق للنفقة الشهرية البالغة (..))
لمحكوم عليه بها لعداء اولاده .

الفصل 482

(إذا تسبب أحد الامور في الخاف ضرر بالغ باعماله او واحد من اثاره
سهم وذلك نذبة سوء المعاملة ، او عطاء اعدوة لخدمة في السكر او سوء السلوك
او عدم العناية ، او التقصير في الاشراف الضروري من ناحية الصحة او الامن
او الاخلاق ، يعاقب بالحس من شهر واحد الى سنة ، وعرامة من مائة وعشرين
الى خمسمائة درهم ، سواء حكم عليه بالحرمان من السلطة لاثوبة أم لا)

ان هذا الفصل الذي يسم حماية القاصرين المحتويين في الفصول 482 و 483
عليه ، يتناول الاعمال المعنوية والاستهتار الخلفي الخارجي بحق الاولاد

العناصر التكوينية هي :

1 - وجود اعمال ترتكب او يمتنع عنها ، تسبب تضرر من صحة الاولاد
اسهم او اخلاقهم للخطر .

2 - ان يكون صاحب هذه الاعمال الاب او الام .

3 - ان تكون تلك الاعمال في سوء المعاملة ، او سوء العدة ، او سوء التدبير
او السكر او التقصير في التربة وحسن التوجيه .

ويتكون العمد الاحرامى من مجرد علم افعال بتحقيقه اوصاعه بالنسبة
للاولاد .

ولا شرط لوجود قصد الاحرام لديه .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي -

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منه وقت غير متقدم ، قد الحق بالولادة .
في سلوكه المفسد وقدرته العاطلة ، ضرر بالغ في صحتهم واسهم واخلاقهم .

الفرع 6 - في انتهاك الآداب

الفصول 483 - 493 :

الفصل 483 :

(من ارتكب اخلافا علنيا بالفساد ، وذلك بالعمى السعيد ، او بالبدن في
الاشارة او الافعال ، يعاقب بالحس من شهر واحد الى سنتين وعرامة من مائة
وعشرين الى خمسمائة درهم)

- ثانيا -

و يحصر الاحد على ، متى كان العمل الذي كونه قد ارتكب يحصر
شخص ر أكثر شاهدوا ذلك عموا أو يحصر قاصر دون الثامنة عشرة من عمره ،
أو في مكان قد تنطبع اليه اطار العموم)

العناصر المكونة :

1 - عمل مادي بالاحلال بالحياة ، اما بالعري المتعمد ، أو بأشارات مدنية
أو أعمال متسببة .

أما ما يتعلق بالعري ، فيشترط أن يكون اختياريا فلا مجال بالطبع
لإدانة من سطا عليه قطاع الطرق فحردوه من كامل ثيابه ..

أما مدانة الاعمال والأشارات فتعود لتقدير محاكم الاساس . فمن الدعايات
ما لا يترك محالا للشك بوصوجه واستقبحه ، ومنها ما يختلف بوعا باختلاف
الوسط والمحيط وتربية فاعلها .

وأما الاقوال ، والكتابات ، والصور المعيبة التي تسمى الحشمة والاخلاق
النامية ، معامد عليها بالمرعين 6 و 7 من الطهير رقم 1 - 58 - 578 المؤرخ في
5 جمادى الاول 1378 (و 15 نوفمبر 1958) المتضمن قانون الصحافة في المغرب

2 - العينة في ذلك العمل :

لقد نصت الفقرة النامية من الفصل 483 على هذه العينة التي تتحقق عند
اصراف الحادث :

الف - يحصر شخص أو عدة أشخاص شاهدوا ذلك عموا

اد - ولو وقع الحادث بمكان خاص اما يحصر أشخاص ما كانوا قاصدين
تلك المشاهدة .

باء - يحصر شخص قاصر عن الثامنة عشر ، أكان قاصدا المشاهدة أم لا .
وحكم بالاعمال الشائنة الحارية في محل خاص لا يعاقب عليها قانونا اذا كان
مضاهروها عامدين في حضورها باستثناء ما اذا كان الشخص القاصر بينهم فتصبح
حاضرة للتقصص .

باء - في مكان قد تنطبع اليه اطار العموم

فليس في الامر أمكنة عامة ، أو شوارع ، أو محلات مربعة وجبائن عامة
أو فاعات تمثيل الخ ... بل أمكنة خاصة اذا لم تراعى فيها حيطة لتستمر لمع
تلك الاعمال عن الانظار العابرة ، (كالفرقة التي تظل نوافدها مفتوحة على الشارع
العام ، أو على مرأى من الجيرن)

علما بخصوص الامكنة العامة ، انه ليس شرطا أن يكون الحادث قد شوهد

فعليا من العير بل ن الحرية تتحقق بمجرد حدودها في مكان عام قابل لارتداد
المارة بحرية ، أو في محل يمكن أن يمر به شاهد محتمل

3 - البينة الاحرامية :

لا ضرورة أبدا لوجود انية في ايداء المشتمة العامة . بل يكفي أن يقوم الفاعل
بعرضه ، وهو عالم به على مرأى واقع أو محتمل من العير لكي تكون حرمة

ويكون الوصف .

انه في .. وبما يرجع .. وفي كل حال مند ووت عبر مقام . قد ارتكب احلا
عسا بالعناء بحضور أشخاص شاهدا ذلك عوا .

المصل 484 : معاقب بالحس من سنين الى خمس سموات من هتك دون
عنف أو حاول هتك عرض قاصر يقل عمره عن خمس عشرة سنة . سواء كان ذكر
أو أنثى .

خلافا لموضوع الاحلال العلني بالحياء الذي لا يستلزم صررا مباشرا ماسا
بشخص الغير ، فان هتك العرض يشكل عملا منافيا للاخلاق ، ومرتكبا بصورة
عبدية ومباشرة على شخص معين

ان لهذا الاعتداء أحكاما مختلفة . فهو معاقب عليه اذا وقع على شخص تحاور
الحامسة عشر من سنه ، وكان ارتكابه جاريا باستعمال العنف والاكرام المادى .
(الفصل 485 الفقرة الاولى) . انن فهو معاقب عليه أيضا ، حتى ولو وقع بدون
استعمال العنف متى كان المعتدى عليه دون الحامسة عشر ، لا يستطاع افتراض
مواقفته .

ان العناصر التكوينية هي

٢ - فعل مادی في هتك العرض

انه كناية عن أعمال فاسقة واقعة على غلام ، أو واقعة من العلام على الشخص
المفلس .

2 - سن المعتدى عليه

3 - العمد الاحرامى المتفاعل مع علم الفاعل بارتكابه عملا مؤدبا بالإحلاق

ان المحاولة معاقب عليها .

ان المصل 487 الذي ينص على تشديد في العقوبة . في بعض ظروف خاصة
بصفة الفاعل . أو بالكمييات التي وقعت بها الفعلة ، يحول حد الاعضاء الى حابة
ويعاقب عليه بالسجن من خمس الى عشر سموات .

... الوصف كما يلي

... (وتاريخ ... وفي كل حال عند وقت غير متقدم ، قد أتم ارتكاب
هتك العرض ، (أو حاول ارتكابه) ، بدون استعمال العنف ، على الدعوة (...)
العاصر عن الخامسة عشر من عمره والولود بتاريخ (...)

مع الطرف الكائن في أن المعتدى كان موطئاً عمومياً .

وهالك سبب مشدد للعقوبة هو كناية عن ظرف سيئة . مخصوص عليه
بالفصل 488 وناشئ عن كون الضحية من الإناث وقد أدت تصرفات المعتدى إلى
فصل نكارتها فتكون العقوبة معتدلة . السحن من خمس إلى عشر سنوات .

(مع الطرف الكائن في أن فصل نكارتها الإساءة (...) قد نشأ عن تلك الجريمة)

الفصل 485 :

(يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات ، من هتك أو حاول هتك عرض
أي شخص ذكر أو أنثى ، مع استعمال العنف)

العناصر التكوينية :

1 - فعل مادي في هتك العرض

2 - أن استعمال العنف الناشئ عن اكراه بدني قد لا يؤدي إلى شكل العنف
الموصوف بالفصل 400 ، إلا أنه يقتصر على أعمال حارية ضد إرادة المعتدى عليه
بعد أن وجد في حالة لا يستطيع معها الدفاع عن نفسه . كما هو حال طبيب الأسنان
الذي ارتكب المحض مع بعض الإناث من زبائنه بعد أن أعطاهن احتيالا النسيج
الموم ، فاعتبر عمله بمثابة عنف خاضع لعقوبة الفصل 485 .

3 - النية الإحرامية المماثلة للنية الخاصة بالفصل السابق .

ويمكن أن يكون الوصف :

أنه في ... وبتاريخ ... وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد ارتكب هتك
العرض (أو حاول ارتكابه) مع استعمال العنف على شخص الدعوة (...)

أن الطرف المشدد المخصوص عليه في الفصل 487 يرفع العقوبة إلى السحن
من عشر إلى عشرين سنة . ومثله الطرف المشدد المخصوص عليه في الفصل 488
الذي يرفع العقوبة إلى نفس الدرجة في حالة فصل البكارة . كما وإن اجتماع
الطرفين يرتب على الفاعل حد العقوبة الأقصى . وهو السحن عشرين عاماً

على أن العقوبة النادرة من الفصل 485 قد نصت على طرف مشدد آخر سجن
عن درجة من الضحية .

(إذا كانت من المحن عليه تقل عن خمسة عشر عاماً ، فإن العقوبة هي
السجن من عشر إلى عشرين سنة)

بمضى اد. أحد هذا الطرف المشدد قبل سواء . لان الإخذ المحمل بمفعول
الفصلين 487 و 488 يجعل العقوبات قاطعة للتعديل

وعلى هذا يمكن بالنالى أن يصبح الوصف

انه فى ... وتاريخ ... وفى كل حال منذ وقت غير متقدم قد ارتكب هناك
العرض (أو حاول ارتكابه) مع استعمال العنف على شخص الامة المدعوة (..)
مع الطرف الكائن فى أن سن الامة المتمدن عليها كان وقت وقوع الحادث
دون الخامسة عشرة . باعتبارها مولوده بتاريخ ..

مع الطرف الكائن فى أن المدعو (..) مرتكب العلة . كان وصفا على الصحة
(الفصل 487 : السحن من عشرين الى ثلاثين سنة)

أو (مع الطرف الكائن فى أن فص بكارة الامة (..) قد نشأ عن العلة .
(الفصل 488 : السحن من عشرين الى ثلاثين سنة) .

ان اجتماع الطرفين المشددين الآخرين يجعل الفاعل مستحقا لحد العقوبة
الاقصى ، وهو السجن ثلاثين سنة .

الفصل 486 : ينص على احصاء مشابه فى الظروف المشدده بالنسبة لحرم
الاغتصاب

(الاغتصاب هو موافقة رجل لامرأة بدون رضاها . ومماقت عده بالسحن
من خمس الى عشر سنوات)

ان التعريف الواضح الوارد فى هذا الفصل قطع كل حذل وتأويل

اما العناصر التكوينية فهى :

1 - محاممة طبيعية ولكنها غير مشروعة

2 - استعمال العنف ، أو مجرد انقضاء رضى المرأة . ويمكن أن يكون العنف
مصريا ونفسيا مجتا . كما لو استسلمت المرأة تحت ضغط الخوف من أن تضرض
هى بالذات ، أو تعرض دويها لضرر خطير رامن .

ان حالة جنون المندى عليها تنفى الرضى والموافقة ويجوز كذلك ان يسه
الاغتصاب نسخة أساليب من شأها تنويم المندى عليه عن طريق السنج ، أو رما
عن طريق المعنطة

3 - العمد الاجرامى المرتبط بالعنف الجسماني أو النفساني .

يمكن أن تتفاعل محاولة الاغتصاب مع محاولة هيك العرض بالعنف . فعند
فى هذه الحالة لعضاة الموضوع أن يتبينوا من الوقائع فيما اذا كان الفاعل مصمما

على الامة الدابة .. سبعة . و انه ام يقصد الا اجراء بعض السماس الحسي
معها

ن لاعتصاب معاعل مثل بعه جرائم هك العرص . مع الظروف المشدده
الوارده في الفصلين 487 و 488 والتي ترمع العقوبه الى السحر من عشر الى عشرين
سنة .

ويمكن ان يكون الوصف :

انه في .. وبتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير معاد . قد ارتكب حياية
الاعتصاب على شخص الآتية (..)

مع الطرف الكائن في اا الحياية المذكوره قد تم ارتكابها بالاشتراك مع عدة
اشخاص) .

أو ، (مع الطرف الكائن في ان نص بكاره قد نشأ عنها .

ان اجتماع الطرفين المشددين يحمل العاعل مستحقا لعقوبة السحر مدة
عشرين سنة .

وكما جاء في الفصل 485 . فان الفصل 486 قد تضمن فقرة ثاسة تص
على طرف مشدد متعلق بسن المحنى عليها .

(فاذا كابت سن المتجى عليها تقل عن خمسة عشر عاما . كانت العقوبة
السحن من عشر الى عشرين سنة)

وكما هي الحال بشأن الفصل 485 . يقضى الاخذ بهذا الطرف المشدد قبل
سواء . لان الاخذ المحتمل بمفعول الفصلين 487 و 488 يحمل العقوبات حاصمة
للتعديل

فيمكن على هذا التنظيم الوصف كما يل :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد ارتكب حياية
الاعتصاب على شخص الابنة (.)

مع الطرف الكائن في ان سن الابنة (.) كانت حين حدوث العملية المذكوره
دون الخامسة عشر ، باعتبارها مولولته بتاريخ (..) .

ومع الطرف الكائن في ان العاعل (..) كان مستخدما للقاصرة (..) وله بحكم
استخدامه لها سلطة عليها (السحر من عشرين الى ثلاثين سنة ، الفصل 487)

و (مع الطرف الكائن في ان فض بكاره الابنة (..) قد سج عن ذلك (السحر
من عشرين الى ثلاثين سنة الفصل 488) .

ان اجتماع الطرفين المتشددين الآخرين يجعل الفاعل مسيحاً ضد العموم
لاصق وهو بلائوت سنة

الفصل 487 . تطلق العقوبات المشددة الواردة في هذا الفصل .

(اذا كان الفاعل من اصول الضحية أو من لهم سلطة عليها أو كان ودياً
عليها أو خادماً بالاحرة عدها أو عند احد من الاشخاص السالف ذكرهم . أو كان
مرطفاً دينياً أو رئيساً دينياً وكذلك أى شخص استعان فى اعدائه بشخص أو بعدد
شخص) .

ان تعبير (اصول) يشمل كل من يتصلون بحمل المرمى مع الضحية بحط
مباشر ولا تشمل الصهر ولا الحمى ولا الحياة . الا أنه يمكن اعتبار هؤلاء من ذوى السلطة
على الضحية خاصة اذا كانوا معينين معها سكن مشترك

فهذا الطرف المتشدد لا يطبق فقط على من بهم السلطة القانونيه على الضحية .
بل يطبق أيضاً على من كان ذا سلطة فعلية عليها . كزب العمل أو رئيس الورشة
ان ورود النص على تسمية (الوصي) أو (الوصية) لا يحتاج فى صراحه
مدلوله الى تعليق .

وأما الخدم المأجورين فهم كل الاشخاص المستعدين لدى الضحية لقاء بدل و
أجر . أو الذين يقومون بذلك لدى اصول الضحية ولدى من لهم سلطة أو وصاية
عليها . وهكذا فإن اعداء أحرار على عرض آخر قاصر . يحضن لعقوبات الفصل
487 المشددة .

اما تعبير (موظف ديني) فهو على سعة شموله ، يفيد عالماً اولئك الذين
يكونون بحكم وظيفتهم على اتصال وتماس مباشر مع أولاد قاصرين ، أو على مكان
فى اربابهم أو ابقاع الاكراه المعنوى عليهم

ان تصور هذا الاكراه المعنوى هو الذى حدا بالمشرع على ايراد (لرئيس
الدينى) فى صيغة النص .

واخيراً ، فان هنالك ظروفاً مشدداً ناتجاً عن تعدد الفاعلين ، ويرافقه عالماً
العنف والاكراه . هذا فضلاً عن ان مجرد تعدد الفاعلين يشكل وحده سبباً كافياً
للضغط والاكراه المعنوى ، الملحق بالاستسلام ، على الضحية .

الفصل 488

تشدد العقوبة اذا نشأ عن الجريمة انفصاف بكارة احبها ويسى ذلك
على تقرير الطائفة المختصة التى تشكل وحدها الممول لى تطبق العقوبة المشددة

بإحدى هذا الفصل على الأعمال الإباحية المرتكبة بين أشخاص من جنس واحد.
قد يحاوروا سن الخامسة عشر ، على الشكل التالي :

(يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وعرامة من 120 إلى 1.000 درهم من ارتكب فعلا من أعمال الشذوذ الجنسي مع شخص من جنسه . ما لم يكن فعله جريمة أشد) .

ويطبق هذا النص على الأشخاص المنسحقين إلى كل من الجنسين .

العناصر الكوبية هي :

1 - الفعل المادي بالشذوذ الجنسي : (السحاق ، أو اللواط) .

2 - كون الفعلة حارة بين شخصين من جنس واحد

3 - السة الإباحية المتفاعلة مع عدم الماعل بارتكابه فعلة لا إحلافة .

ويعد الشخصان مرتكبيا الفعلة مساهمين في الجريمة

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أنه هي .. وبثاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد ارتكب فعلا شادا مع المدعو (..) وهو من نفس جنسه .

(كل علاقة جنسية بين رجل وامرأة لا تربط بينهما علاقة الزوجية تكون جريمة لفساد ويعاقب عليها بالحبس من شهر واحد إلى سنة) .

أن هذا النص الذي يطبق محردا عن كل اعتبار يتعلق بالنس ، سهل التطبيق في حالات قمع الفساد ، إلا أنه يقضي بعض الدقة في حالة ما إذا كان المتفاعلات الفتي راشدين ومتهمين بحرية التصرف الشخصية . خاصة إذا كانا أحسن لا تفرص عليها قوانين بلادها مثل هذه القيود .

ويتعقد مفعوله أيضا إذا ما روعي تطبيق الفصل التالي .

الفصل 491 : (يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين أحد الزوجين الذي يرتكب جريمة الخيانة الزوجية ...)

يمكن أن يكون هذان النصان قابلين للتنازع لولا أن الملاحقة المصانة محرم الزاني موقوفه ، بحكم إعطاء على رعاية العائلة ، على شكوى من قبل الزوج المها . ولولا أن سحب الشكوى يعنى إلى الفاء الملاحقة المذكورة

ن الفصل 491 جاء مطلقا وتشمل المراسم لدارس

اما العناصر الكويتية فهي :

1 - فعل نأدى العلاقة الجنسية .

2 كون الفعل حاريا بين رجل وامرأة

3 - السية الاحرامية

هناك عبارة (لا تربط نسهما علاقة زوجية) يستدل بها أن المشرع قصد في الفصل 490 النزاع الواقع بين عاربي . واما الفعلة الواقعة بين شخصين مرتبطي مع غير بعضهما برابط الزوجية فيطبق عليها الفصل 491

الا ان هناك حالة مفترضة ، وهي التي تكون فيها الصلة واقعة بين اعزب وامرأة عزوجة مثلا . فلا اشكال في هذه الحالة اذا تقدم الزوج المتضرر بشكواه واداء امر على دعواه فالعقوبة تشمل الزوجة والشخص الاعزب المتزاني معها . وفقا للفصل 491 اما ان سحب شكواه فتسقط المتابعة عن الزوجة الا ان الشخص الآخر يضل خاضعا لعقوبة هذا الفصل .

ثم لو فرضنا ان الزوج المتضرر لم يقدم بآية شكوى . فان التسامح الوارد في الفصل 492 بهذا الخصوص يجعل القرين المحرم بعيدا عن العقوبة ، وحيث انه لا يمكن ان تكون هناك مشاركة خاصة للعقوبة في فعل غير معاقب عليه فان الشريك الاعزب يصبح بدوره بعيدا عن ان تطاله العقوبة

الا انه يبقى هناك مجال لملاحقه بجريمة الفصل 490 . فهل لا يكون الشريك المتزوج شريكا عندئذ في جريمة الفصل 490 ؟ وهل يمكن اعماؤه من الملاحقة تبعاً لاحكام الفصلين 491 و 492 اللذين يصفان على جريمة مختلفة ؟ واذا ثبت ملاحقة الشخص المتزوج كشريك في الجريمة تصبح احكام الفصل 491 الخاصة بسوء الشكوى . واحكام الفصل 942 الخاصة بسحب الشكوى . ذات مفعول زائل وملغى فسقى السبحة الواحدة هي ان يعاقب الشخص المتزوج بالجنس من شهر واحد الى سنة بدلا من سنتين

وماذا يكون الحال ، لو ان المتزانيين من المتزوجين . وقد تقدم زوج أو فردي احدهما فقط . الشكوى فهل يلاحق الشريك الآخر في حين ان زوجه يرفع في عدم 'ادارة الشكوى' ؟

واذا كان قد تقدم كل من الزوجين المتضررين بشكوى ثم رجع احدهما وسحب شكواه ودمت شكوى الآخر قائمة ، فعاد يكون حال الشريك الذي سحب عنه الشكوى ، وهل تستمر ملاحقته باعتباره شريكا مع الآخر الذي استمر الشكوى بحقه وظل ملاحقا لحرم حاصص للعقوبة .

... من استعيد لوارد في النص العائل . (ولا يستعيد
شارك الزوج مطلقا من هذا التناول)

ليس المجلس الاعلى قرارات بهذه الموضوع، والا لكان بالاستطاعة الرجوع
اسهـا

على انه يبدو أن الحل المناسب والابتعد عن التأويل العدل . هو تطبيق احكام
الفصل 490 على حالات المحرمين العاريين . واذا كان احدهما متزوجا (أو كلاهما)
فتقوم الملاحقة وفقا للفصل 491 . واذا كان الشريك عاريا أو كان متزوجا وحتى لو
لم يتقدم زوجه بأية شكوى ، أو تقدم بها ثم سحبها فانه يظل حاصعا للعقوبة
وإذا كان العشيقان من دوى الارواح وقد تقدم زوج كل منهما بشكواه ثم سحبها
كلاهما . فيصبح طعنا حد للملاحقة وإذا ثم سحبها من قبل واحد منهما فقط يظل
هذا التنازل بدون اثر على سير الملاحقة . ويظل الشريك في حرم التزامي الذي
سحبت الشكوى عنه حاصعا للعقوبة باعتباره مشاركا للماعل الاصل الذي لم تسحب
الشكوى عنه والحاصح للعقوبة عن جريمة يعاقب القانون فيها الفاعلين الاصلين
والمشاركين معا .

واما ما يتعلق بالسارل الواقع بعد صدور حكم غير قابل للطعن فانه يضع
حدا لاثار الحكم الصادر ضد الزوج ، أو الزوجة الذي يطلق سراحه عندئذ فورا ، و
ان المرامه التي قد يكون سبق له تسديدها فلا تماد اليه .

الفصل 493

يحدد هذا الفصل طرق اثبات الجرائم الواقعة المصوص عليها في الفصلين
490 و 491 : لا تثبت الا بمحضر رسمي يحرره ضابط من الشرطة القضائية ، أو
باعتراف مدون في مكاتب أو في أوراق صادرة عن المتهم . وأما أحرا
باعتراف قضائي .

أما المحرم المشهود فليس شرطا أن يكون المتزايان قد نكحسا به أثناء الواقعة
بالدات . بل يكفي أن يكون المحضر مبينا على ظروف وقرائن لا تجعل محالا
للشك في حدوث الصلة الجنسية بينهما .

ويتكون الاعتراف من خلال مراسلة موجهة من احد المتهمين الى الآخر ،
موجهة الى الغير . وقد يأتي الدليل ساطعا على الصلة الأكيدة من خلال صور
فتوغرافية .

وأخيرا فان الاعتراف يدل به ويرد اما امام ضابط الشرطة المصانة أثناء
التحقيق الأولي ، واما امام قاضي التحقيق ، أو امام المحكمة .

(يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبمغرامة من 120 الى ١٨٠) درهم من استعمال التدليس أو العنف أو التهديد لاختطاف امرأة متزوجة ، أو التعريض بها أو نقلها من المكان الذي وضعها فيه من لهم ولاية أو اشراف عليها أو من عهد اليهم بها ، وكذلك من حمل غيره على فعل ذلك .

ويعاقب على محاولة هذه الجريمة بعقوبة الجريمة النامة)

العناصر التكوينية :

1 - فعل مادي بالتفريب والاختطاف والعمل من طرف الماعل أو من طرف متدخل متوسط

2 - صفة المعتدى عليه : كونها امرأة متزوجة

3 - نوعية المكان الذي تم اختطافها ونقلها منه

4 - استعمال التدليس أو العنف أو التهديد لتحقيق المصلحة المادية

5 - النية الاحرامية الناتجة حتما عن استعمال الوسائل الآتية

ان هذه العناصر التكوينية هي عمليا ذات العناصر العائدة لجريمة خطف القصر عن سن الثامنة عشر المنصوص عليها في الفصل 471

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وناريخ .. وفي كل حال مند وقت غير متقادم قد اختطف عن طريق العنف السيد المتزوجة (..) من سكنها الروحي حيث كان وصاحبها زوجها

الفصل 495

ان نص الفصل السابق يجيز معاقبة اعمال المشاركة التي ترتكب ضمن شروط الفصل 129. الا أن اخفاء الروحة المخطوفة أو المضرر بها لا يبدو معاديا عليه باعتباره واقعا بعد حدوث الجريمة الاصلية - (الا اذا كان هناك حماية احتياط واحتمال منصوص عليها بالفصل 436 وما يليه) - . لذلك جاء الفصل 495 معاقبا بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبمغرامة من 120 درهم الى 1.٨00 - (من تعمد اخفاء امرأة متزوجة مخطوفة أو مضرر بها ، أو تهريبها أثناء الحبس عنها)

العناصر التكوينية

1 العمل المادي في الاحفاء

2 كون الشخص امرأة متزوجة

١ - الظرف الكائن في أيها محطوفه او معمرها بها

٢ - علم الفاعل بوصفية المرأة المذكوره

٣ - السمة الاحرامية المتفاعلة مع ذلك العلم

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم قد أحصى عدد من
وجه البحث السيد (.) مع علمه بأنها متروحة ومحطوفة من داخل مسكنها الزوجي

الفصل 496

يعاقب هذا الفصل بنفس العقوبة السالفة ، من تعدد اجهاء امرأة متروحة
هاربة من سلطة من له الولاية القانونية عليها ، وكذلك من هربها أثناء البحث عنها
الموضوع هنا هو حال المرأة المتزوجة التي تعادر بطوعها المسكن الزوجي
ولا يفرق النص بين الاشخاص الذين اخفوا أو الذين هربوا الزوجة المذكورة ، كما
انه لم يتعرض للدوام التي حملتهم على فعلتهم تلك .

اما العناصر التكوينية فهي :

1 - فعل مادي بالاخفاء

2 - صفة المرأة المتزوجة

3 - الظرف الكائن في أن هذه المرأة قد هربت من السلطة المعروضة عليها
شرعا

4 - علم الفاعل بذلك الظرف

5 - السمة الاحرامية

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد تعدد اجهاء
السيدة (..) مع علمه بأنها متروحة وهاربة من السلطة الزوجة المعروضة عليها
شرعا

الفرع 7

في الفساد الشببية الفاصرة ، وفي البقا.

الفصول 497 الى 504

الفصل 497

(من حرص أو شجع أو سهل الدعارة أو المحور الفاصرين من لمدان .
العتيات دون الثامنة عشرة ، بصلة معنادة أو بصلة عرسية بالنسبة لمن هم دون
الخامسة عشرة ، يعاقب الحبس من سنتين الى خمس ، وبمرامة من 120 الى 240
درهم) .

كما ان الفصل 504 ينص فضلا عن ذلك على عقوبة الفصل 40 المرمعة وعلى
التدبير الوقائي اقاضي باللع من الاقامة

ان المحاولة معاقب عليها .

في الموضوع جريمتان مختلفتان ، تتكيف عناصر كل منهما بنسبة من
الفاصر المعتدى عليه .

الف - محريض الفاصرين بصورة معنادة على الفحش .

العناصر التكوينية هي

1 - فعل مادي بالتحريض أو الشجيع أو السهيل على الدعارة أو المحور

2 - كون هذا الفعل موجها الى فاصرين دون الثامنة عشرة من العنا
أو العتيات

3 - كون ذلك التصرف معتادا عليه .

4 - النية الاحرامية

ان مجرد الاغراء الشخصي لا يكفي بعد ذاته ليكون او يميز هذه الجريمة .
الا ان الامر يكفي ان يتصاحب فيه اعيام بالدعارة مع الظروف التي تجعل من التعامل
عن عمد منه ، وسيط افساد او اداة افساد للقاصر

وهكذا فان قيام شخص بارتكاب الواقعة الجنسية من غير عمد مع انة فاصره
دون الثامنة عشرة لا يخضع للاحكام الواردة في الفصل 497 ، بل لعقوبة الفصل
490 واذا كانت الابنة دون الخامسة عشرة فيخصص لعقوبات الفصل 494 .

أما إذا نالت الفعلة مرتبة حضور قاصرين آخرين فتكون قد هيئت
شهادتهم وفي بعضهم على الاستثناء لذلك فهي تنصع عندئذ لمعرفة الفصل 407

على أنه يشترط لإعادة أن تكون الفعلة مكررة مرتين على الأقل

أن العقد الإجماعي كائن في علم الفاعل أن عمه قابل لاثارة الفساد ،
الدعارة ، ولا عمرة للدوافع على ذلك . فهو فحش أو كسب مأجور . وقد يكون في
الامر عدم استعجاب لاثارة ذلك العمل على الغير . فمن العمل . عن عت أو اعمال
أولا مبالاة ، كالروحانيين اللذين يصاحبان ، وهم في عرفة مشتركة مع أولادها
القاصرين .

ويقتصر بالفاعل معرفته قصور الضحية . فإذا كان ظاهرها واكتمال نموها
المسماني بدلان على بلوغها في حين أن حقيقته هي دون السن . فالصورة لمقنة عمرها .
ولا يسرر توهم الفاعل عمله . كما لا يبرأ من المسؤولية اطلاعه على أوراق هوية
غير صحيحة .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أنه في .. ويتأرجح .. وهي كل حال منذ وقت غير متقادم ، قد سهل ..
اعتقاد اصناد قاصرين دون الثامنة عشرة من العتيان والعتيات ، (وبصورة خاصة
العتيان (تعداد أسائهم) الذين يبلغ كل منهم () سنة . وذلك ليرتكبوا مع
بعضهم وأمام بعضهم أعمالا فاحشة .

باء - تحريض القاصرين دون الخامسة عشرة على المعش .

القاصر النكوسية هي

x - لعمل المادي في التحريض أو التشجيع أو التسهيل على المعش أو
الفساد .

2 - كون هذا العمل موجهاً إلى قاصر دون الخامسة عشرة .

3 - النية الاحرامية

الموضوع هنا هو معاقبة العمل الواقع بصورة عرضية إلا أنه لما كانت سن
المعتدى عليه تشكل عمراً تكوينياً كما هو الحال في الفصل 484 ، فإن قيام الفاعل
بaldات بارتكابه الفحش مع القاصر يشكل عندئذ تعدد جرائم في ظروف فعلته تلك

كما وإن ارتكاب المعش بحضور ولد قاصر يشكل كذلك تعدد جرائم مع
مضمون العقرة الثانية من الفصل 483 التي تعاقب الاخلال العلني بالحياة . (يعتبر
الاخلال علنياً متى كان الفعل الذي كونه قد ارتكبه بحضور شخص أو أكثر شاعداً
ذلك . عموا أو بحضور قاصر دون الثامنة عشرة من عمره) ، ومن باب
أول إذا كان القاصر دون الخامسة عشر . ولكي الاجتهاد لسائر يعبر أن تلك

الأعمال بالسبب لسن لولد الذي شاهدهما تشكل جريمة تحرير المصير على
المعنى ويقتضى ملاحظة تلك الأعمال على ضوء وصفها الأكثر المطبق على مفهوم
المعنى 497 دى العقوبات الأشد من عقوبات الفصل 483

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي

انه في .. ويتأرجح .. وفي كل حال مد وقت غير معادى . مد حرص على المعنى
وبصورة عرضية ، القاصر (..) البالغ من العمر دون الخامسة عشر سنة المؤثود
بتأريخ (..) وذلك باتسائه . محصور الولد المذكور . عمل دعارة حسبية مد
المدعو () .

ويصير الأخير شريكا في الجريمة .

المعنى 498 ، يعاقب على أعمال السمسرة في الملاء .

انه فعل تشجيع لفحش بتقديم بعايا من أحد الحسنيين (لبقاء هو موافقة المرأة
على موافقات وأعمال جنسية معها بصورة معتادة مع عدد غير معين من الأشخاص.
مقابل تعاضد أجورا) . وسرى نفس التعريف وينفس الشروط على الرجال أيضا

اما المحاولة فمعاقب عليها

يتضمن هذا النص ثلاثة عناصر تكوينية

1 - العناصر المادية (وهي معددة في الفصل)

2 - العلم بالهدف المقصود

3 - السية الإحرامية

ان النص المادى مكون من أحد الأفعال المعددة في فقرات الفصل 498
المحملة وهي :

(يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبمرامة من 250 الى 10.000
درهم ، ما لم يكون فعله جريمة أشد ، كل من ارتكب عمدا أحد الأفعال التالية
1 - أمان أو ساعد أو حمى ممارسة البغاء أو جلب الأشخاص للبغاء وذلك بأية
وسيلة كانت .

يتوجب ان يكون في الأمر مساعدة فعلية حقيقية ومادية . ولا فرق ان
كان الفعل عرضيا أو معتادا عليه . أو كان الإغراء والاحتداد علنيا أم لا . أو كان
(السمسار) متوازعا لقسم من أحوار المضامحة . (ويخضع الإحرام في هذه الحالة
الى الفقرة 2 التالية)

2 - أخذ بأي شكل كان . نصيبا مما نتحصل عليه الغير عن طريق البغاء
أو تسلم جبايات من شخص يتعاطى عادة البغاء

يعنى ان يكون الفاعل عاباً بمصدر ذلك المال . وعلى قضاء حكم تحديد الظروف الى نشأ عنها ذلك العلم

ومن ناحية اخرى ينصح عن الصفة التي ورد فيها هذا النص ان طابع اعتماد المرأة على البقاء لا يشترط وجوده الا في الحالة التي ينقضى فيها الفاعل حياتيات أما اذا كان هناك توازن يصب من المال المتحصل عليه وليس شرطاً الاحد بطابع الاعتماد على البقاء .

3 - عاش مع شخص بتعاطي عادة البقاء .

يشكل هذا التعاطي قرينة قاطعة على أن ذلك الشخص يقاسم المرأة المومس مواردنا . سواء كان هو ذا عمل آخر أو كفاية ما . وقد يصدق أن يكون أحد أقاربها أو حتى زوجها الشرعى

4 - استخدم أو استدرج أو رعى شخصاً فاضراً أو بالغا بقصد ممارسة البقاء ولو برصائه . وكذلك من سبب شخصاً الى البقاء أو الدعارة .

الاستخدام هو الدعوة والجمع والاستثمار بكل اشكاله .

والاستدراج هو كتابة عن توجيه وإيحاء وتعليمات وصنط معنوى يكون لها جميعاً اثر في إقضاء الصفة عن عملها أو عن وسطها العائلي .

والرعاية بقصد منها الأشخاص الذين يساعدون المرأة في ان يقدموا لها مسكناً واعانات مالية ضرورية بقصد جعلها مستسلمة للدعارة والبغاء . وأما الفحش فان ما يميزه عن البغاء هو طابع الكسب المالى الملازم للبغاء .

مع الإشارة الى ان هذه الجريمة تكون من مجرد فعلية فريدة واحدة ولا يشترط فيها طابع التماذي والاعتياد .

5 - مارس الوساطة بأية صفة كانت ، بين من يتعاطى البقاء أو الدعارة وبين من يستعمل أو يتول بقاء الغير أو دعارته .

انها جريمة تتميز بطابع الاعتياد . ويقتضى لها عدة اشخاص . فتكرارها مع شخص واحد لا يكون عملاً منصوصاً على عقوبته . كما ان تحقيق المقتضى المالى ليس مشروطاً فيها .

ويمكن ان يكون الوصف المعدد كما يلي

(ا) انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير مفاد ، قد قام عمده بعبارة أو مساعدة ، أو بحماية ممارسة لبغاء من طرف المدعوة () وذلك باعتبار استقلالها في قسده) .

(ا) انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير مفاد ، قد مارس عمده مع مسكن واحد مع المدعوة (..) (أومس المعروفة)

٤٠ في . وبنازيع .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد قام عمدا
وبصوره معناد عليها بأحد حماية من المدعوة () المومس المعروفة)

(انه في .. وبنازيع .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد استخدم من
المدعوة (..) بقصد قيامها بأعمال الدعارة

انه في .. وبنازيع .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد مارس من
عمد منه الوساطة بين نساء يتعاملن البغاء ، وبصورة خاصة المدعوتين (..) و (.)
لنقم لها صلات مع الملاحضين (.) و (..) اللذين يستثيران بيتا للدعارة السرية

الفصل 499

ينص هذا الفصل على ظروف مشددة للعقوبات الممنوعة في الفصل 498 ، من
شأنها رفع العقوبة الى الحبس من سنتين الى خمس سنوات والى غرامة متروحة
بين 500 و 20,000 درهم في الحالات الآتية

1 - اذا ارتكبت الجريمة مع قاصر دون النامية عشر كما هو الحال في الاستخدام
بقصد الدعارة .

مع الطرف الكائن في ان المدعوة (.) كانت عمدا حدوث الجريمة دون النامية
عشر باعتبارها مولودة بتاريخ (..) .

2 - اذا استعمل في ارتكاب الجريمة اكراه او استغلال للسلطة او تدليس
كما هو الحال في الاستخدام بقصد البغاء

مع الطرف الكائن في ان ذلك الاستخدام قد تم بطريق التدليس وذلك
بإيهام المدعوة (.) انها ذاهبة لحضور عرض مسرحي

3 - اذا كان مرتكب الجريمة حاملا لسلاح ظاهر او محبا كما هو الحال في
حماية ممارسة الغير للبغاء .

مع الطرف الكائن في ان المدعو (..) الفاعل . كان حاملا لسدس او مئتي
سلاح محتباً في وسطه .

4 - اذا كان مرتكب الجريمة هو الزوج أو احد الاشخاص المعنويين في

الفصل 487 .

كما هو الحال في تسليم الجنايات

مع الطرف الكائن في ان الفاعل المدعو (.) هو زوج المومس المدعوة (..)

5 - اذا كان مرتكب الجريمة من المكلفين بحكم وظيفتهم بالمساعدة في
معارضة البغاء أو في حماية الصحة أو التسمية أو المحافظة على النظام العام

كما هو الحال من مهمة الوساطة

مع الطرف الكائن في ان لفاعل كان مفضيا في الشرطة ومكثا على المصوم
مراقبة المقاء

الفصل 500 ، يتضمن اصلا احداثا مسوحي من مصوم الفصل 497 من
قانون المسطرة الجنائية ، ويص على انه :

(يحكم بالعقوبات المصوم عليها في الفصول 497 الى 499 ولو كانت بعض
الافعال المكونة لعناصر الجريمة قد ارتكبت خارج المملكة)

ويطبق هذا النص بشأن الرقيق الابص اذ تتم صفقة استخدام المؤسسات
في بلد ما ، ويحرق نقلهم من خلال بلدان ورحلات متعددة الى بلد آخر يسلم به
لتعطي المقاء

ان صموية تطبيقه ليست ناشئة عن فقدان المحكمة ذات الاختصاص ، بل
انها ناشئة بالعكس عن تعدد المحاكم المختصة بسبب الطام المتماهي للجريمة
وبالنظر لعدم وجود قواعد اختصاص دولي حول هذا الموضوع فانه يمكن محاكمة
صاحب جريمة واحدة لدى محاكم في بلدان مختلفة .

على ان الفصل 751 من قانون المسطرة الجنائية جاء مانعا لهذا المحذور فاعطى
لمحاكم المغربية مجال ايقاف المتابعة وتحصد اثر الدعوى العامة اذا اثبت المتهم
انه قضى عقوبته او بها تقادمت او صدر عفو بشأنها

اما في حالة اشتراك عدة اشخاص في الجريمة ، فلا يوجد ما يمنع محاكمة كل منهم
منهم على حدة من طرف محاكم البلد الذي جرى توقيف المتهم فيه

الفصل 501

(الحائزون أو المسرون أو المكلفون بالفنادق أو البنسيونات أو محلات
تعاطي المشروبات أو الوادي أو الاندية أو المراقص أو دور اللهو أو أي محل آخر
يستعمله الجمهور أو مفتوح في وجه ، يعاقبون بالحبس من سنتين الى خمس سنوات
وغرامة من 500 الى 20.000 درهم اذا اعتادوا أن يستقبلوا في تلك المحلات أو في
ملحقاتها شخصا أو عدة أشخاص ممن يتعاطون المقاء . وتطبق نفس العقوبة على
مساعدى هؤلاء الحائزين أو المسيرين أو المكلفين بتلك المحلات
اما المحاولة ومعاقب عليها وفق الفصل 504 .

العناصر التكوينية

1 - الفعل المادي في اعتياد استقبال شخص أو عدة اشخاص ممن يتعاطون
المقاء .

ان وجود موسى واحد كاف، وليس شرطاً ان يكون البقاء مهنياً المبرره
أو الرئيسية . كما انه ليس شرطاً ان تكون مرتبطة بالمحل .

2 - المحل الذي تم فيه ذلك الاستقبال . وليس هناك بعدد تحديد،
بل يكفي ان يكون محلاً يرتاده بعض المصوم .

3 - صفة الفاعل (الحائرون أو المسجونون أو المكلفون بالمبادئ ..) كما وان
المعوبة تظل (مساعدي هؤلاء الحائرين أو المسيرين الخ .. ابتداء من امية الصديق
حتى الحارس الليلي .

4 - البية الاجرامية التي تتفاعل مع العلم .

ان ممارسة البقاء داخل المحل هي العنصر التكويني الرئيسي الذي يسعى
بانفعائه تطبيق الفصل 501 . فصاحب المقهى أو المشرب الذي تناول المومس عنده
الكأس تم تعادله مع أحد زبائنها الى فندق أو محل آخر عائد للضرر ، لا تظالته
العقوبة المقررة

الا انه يمكن في هذه الحالة الاخيرة تطبيق الفصل 498 الذي يؤاخذ من (اعان
أو ساعد أو حوى ممارسة البقاء أو جلب الاشخاص للبقاء)

وينص الفصل 504 عقوبة فرقة بالحرمان من حقوق الفصل 40 وتدير
وقائماً بالبحر من الإقامة .

ولقد جاء في الفقرة الثانية من الفصل 501 ما يلي :

(وفي جميع الحالات يجب أن يؤمر في الحكم بالادانة بسحب الترخيص الذي
كان يستعمل منه المحكوم عليه، كما يجوز أن يحكم بإغلاق المحل نهائياً أو بصعقة مؤقتة).

ان العقوبة الالزامية الاولى يجب ان تظل الشخص الذي يستثمر الترخيص.
واما موضوع اغلاق المحل فهو تدبير وقائي عيسى ليس فيه الزام بل هو متروك
لتقدير المحكمة .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ وفي كل حال منذ وقت عبر متقدم ، وهو مكلف بإدارة
فندق (..) قد استقبل في فندقه بصورة معتادة المومسات () و (..) و (..)
اللاتي كن يتعاطين البقاء في داخله .

الفصل 502

(يعاقب بالحس من شهر الى سنة وغرامة من مائة وعشرين الى خمسمائة
دورهم . من قام علناً بحلب اشخاص ، ذكورا أو اناثا ، لتعريضهم على الدعارة ، وذلك
بواسطة اشارات أو اقوال أو كتابات أو اية وسيلة اخرى .

١ - المحاولة معاقب عليها

أما العناصر التكوينية فهي :

١ - العمل المادي في أحداث وحلب الأشخاص بواسطة الشارات أو قهق
أو كتابات أو أية وسيلة أخرى

٢ - أن يكون هذا الإحتداب عليها

٣ - أن يكون غرضه تخريب أو لك الأشخاص على الدعاية

أما تقدير ماهية (الإحتداب) وما إذا كان مفضيا للحرمة المعاقب عليها
معاند لفصاة الموضوع .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

أه في .. وبناريح .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قيد استوف
المدعويين (..) و (..) في الشارح العام وحرضهما على أعمال الدعاية .

وتحصل هذه الجريمة عادة من طرف المؤسسات أنفسهن أو من الوسائط،
أو بشر الإعلانات تتضمن تورية واعراء في بعض الصحف المتخصصة ، أو وما
تمت به أسطة المكالمات الهاتفية .

الفصل 503

(يعاقب بالحس من شهر واحد إلى سنتين وغرامة من 120 إلى 500 درهم ماله
يكون فعله جريمة أشد ، من تقاضي عن ممارسة الدعاية صفة مستترة ومعتاده من
أشخاص يتعاطون البقاء في محلات أو امكنة يتصرف بها بأية صفة ، إذا كانت ما
لا يستعمله الجمهور) .

لا يعترض في هذه الجريمة المساعدة الهادفة لتحقيق الكسب المالي بل يكفي
فيها التسامع أو التقاضي المحرد ، كما هو حال صاحب النياية الذي يعلم أن
مستأجرا يستقبل أناسا يتعاطون فيها أعمال الدعاية ، فإذا لم يثبت أنه استعمل
الطرق القانونية لمنع المستأجر عن هذه الأعمال غير المشروعة ، يتعرض للمعقونه
المقشرة .

العناصر التكوينية :

١ - التقاضي المتناد عن ممارسة الدعاية

٢ - في محل أو مكان غير مسجل من قبل الجمهور (شقة مثلا ، أو محو
محزن)

3 - صفة العاقل ، كونه مختصرا بأية صفة كانت فالمحل المذكور

4 - السنة الإحرامية

أما المحاورة فتعاقب عليها

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبنازيع . وفي كل حال عند وقت غير مقدم وهو مستأجر
اصل للشفقة الكائنا في (..) قد تعاضى عن ممارسة الدعارة بصيغة معتادة عن
طريق المستأجره المراجعة الأنسة (..) في داخل الشقة التي كان عليها اماها

الفصل 504

(في جميع الحالات ، يحوز الحكم على مرتكبي التجمع المعاقب عليها في هذا
الفرع ، زيادة على ما ذكره ، بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق المصوص عليها
في الفصل 40 وبالمنع من الإقامة من خمس الى عشر سنوات
ان وصوح الموضوع يعنى عن التعليق .

ومحاولة هذه المنح تعاقب بنفس العقوبات التي تعاقب بها الجريمة التامة)

الباب التاسع

في الجنايات والجنح المتعلقة الاموين

الفصول 505 الى 607

الفرع 1 - في السرقات وانتزاع الاموال (الفصول 505 الى 539)

حسب المنهج المتبع في القانون

الفصل 505 انه الفصل القاعدة . فهو يعرف سرقة هي أنها (احتلاس عمدي لمال مملوك للغير) ، ويعاقب عليها بالحس من سنة الى خمس سنوات وعصاة من 120 الى 500 درهم

اما المحاولة فمعاقب عليها بالنسبة لكافة جرائم هذا المبرر (الفصل 539)

يتبين من صيغة هذا الفصل أن الشيء لا يعتبر مسروفاً إلا إذا كان ملكاً لآخر ، حتى ولو كان المالك هو الدولة . فهناك أشياء أصبحت مملوكة من طرف أحد فاستملاكها لا يشكل جريمة السرقة ، كالحجوانات المتوحشة ، وأسماك البحار والأنهار ، والأحجار الموجودة في الأماكن غير المستثمرة . وقد يكون من يستولي عليها مرتكبا . في بعض الحالات الخاصة ، لجرائم معينة كتحالف ضد الطير والأسماك ، أو محاولات اطماع المتاحم ، ولكنه لا يكون سارقاً ولا مرتكباً في ذلك . لجريمة السرقة

ان العناصر التكوينية للسرقة هي

1 - الفعل المادي في الاختلاس

2 - الظرف الكائن في ان المال المختلس ملك للغير

3 - العهد الاحرامى .

ان الاجلاس ، - وهذا ما يسير بالدرجة الاولى جريمة السرقة من حرائبه اساءه استعمال الامانة وعن الاحتياى ، يكون من فعل الاستيلاء عمدا على شىء لم يكن مسلما الى الفاعل ، او مؤمنا عليه لديه من قبل مالكه وبرصائه واما مسائة الملكية ، فحيث ان الموصوع معلق بمال مقبول فان امرها متروك للمحكمة الباطنية فى الدعوى ، وهى تفصل على ضوء الوقائع فى الحالة التى يارز فيها المهم ملكه ذلك الشىء

اما العهد فيعود ، تقديره بصورة قاطعة الى قاصى الموصوع بمفرده . وهو يتحقق قضائيا ، عندما يأخذ الفاعل شيئا بدون ارادة صاحبه ، مع علمه ان ذلك الشىء ملك لصاحبه المذكور ومع تصميمه على الاستحواز عليه

ويمكن ان يكون الوصف . (انه فى .. وبتاريخ .. وهى كل حال مندوب غير متقادم ، قد اخلى مسلما قدره : (..) بحق السيد (..) مالك المال المذكور

الفصل 506 ، يعاقب بالحبس من شهر واحد الى سمين على (سرقة الاشياء زهيدة القيمة ، العائدة للغير)

وتفقد السرقة طابعها الرهيد الثانوى اذا ما رافقتها الظروف المشددة الموصوف عليها فى العصول 507 الى 510

ان العصول المشار اليها تنص على الظروف التى تحول حصة السرقة العادية الى سرقة موصوفة حائية ، كما يعيد الجدول المنقح

الفصل 507

يعاقب هذا الفصل بالسجن المؤبد ، على السرقة اذا كان احد مرتكبها حاملا للسلاح وحتى اذا كان السلاح محبا فى السيارة التى نقلت المحترفين الى محبس ايقاع السرقة او التى امنت لهم هربهم بعد ارتكابهم الجريمة .

اما الوصف فهو وصف السرقة العادية مع اضافة ما يلى :

(مع الظروف الكائن فى ان الجريمة ايجابية اعلاه قد تم ارتكابها اساء حصل احد الفاعلين لمسدس حربي) .

الفصل 508

يعاقب هذا الفصل بالسجن من 20 الى 30 سنة على السرقة المرتكبة فى بعض الامكنة المصنفة .

الطريق العام

- السيارات ناقلات الركاب المسافرين او الامتعة او المراسلات

- دائرة السكك الحديدية والمحطات ، والمرافى ، والمطارات وأرصعة
المتحيز والتفريع

إذا اقتضت بأحد الظروف الواردة فى الفصل 509 .

أب - الطريق العام . أنه اعتداء ذو خطورة خاصة ، إذ يشكل خطراً على
الصحة التى تكون مفردة بعيدة عن السجدة وعاجزة عن مقاومة الاعتداء . أن تكرار
هذه الجريمة بشكل موزى وقلقاً عاماً .

ويكون الطريق عاماً ، إذا اعتاد الجمهور على ارتياده والمرور به بحرية
وطمأنينة . ولا فرق فى أن يكون تابعاً لمخطط مدينة ، أو مفصوحاً ضمن ملكية خاصة ،
ملوكاً لأشخاص عاديين .

ولقد عرفه الفصل 576 : (تعد طرفاً عمومة ، الطرق والمسالك والمراب
أو أى مكان محصص لاستعمال الجمهور ، الموحدة ، خارج حدود الممرات والتى
ستتطمح كل فرد أن ينحول فيها ليلاً أو نهاراً دون معارضة قانونية ، أى كان)

باء - الناعات المستعملة لنقل الأشخاص أو البضائع أو الرسائل
(الاوتو كار وفاكتورات سكة الحديد) .

ثا - فى نطاق السكك الحديدية والمسودعات والمحطات والمواصى والمطارات
والأرصعة

الفصل 509

بأحد الظرف المشدد التالى الوارد فى الفصل 508 من بين الظروف المعددة
فى الفصل 509 ولتى إذا اجتمع طرفان منها تصبح العقوبة نتيجة ذلك السجن من
عشر الى عشرين سنة على مقتضى مفعول هذا الفصل .

1 - العنف أو التهديد به : وهو الواقع على الأشخاص من دون الاشياء .
(ويشكل بحالة وقوعه على الاشياء ، ظرف الكسر المشدد ايضاً) . ويعود للقاصي
تقدير اهمية العنف الحاصل وما اذا كان يشكل الظرف المشدد المقصود .

أو التزيمى بمر حق برى نظامى ، وانتحال وظيفة من وظائف الدولة (الفصلان
382 و 380 ، المعلقان بالزى النظامى ووظيفة السلطة)

2 - الليل : هو العاقل من الوقت بين غروب الشمس وشروعها .

3 - تعدد الأشخاص ارتكاب السرقة بواسطة شخصين أو أكثر ولا ينحصر
هذا الظرف المشدد إذا وقعت الجريمة من طرف شخص واحد حتى ولو كان متعاقباً
ومتواطئاً مع شخص آخر لم يساهم هو بارتكابها . أن المقصود من هذا الظرف
المشدد هو الخطر الذى يتعرض له الشخص المسروق من تعدد الساطين عليه

في مسكن - هو بيت أو دار أو شقة أو غرفة - مسكونة أو مستعملة للمسكن.
مع مراعيتها السكنية (التعريف الوارد في الفصل 511) ، إذا وقعت السرقة
مع أحد الأوصاف التالية

ألف - التسلق ، (التعريف الوارد في الفصل 513) ، وهو يتم من الخارج
ولا يحقق هذا الطرف إلا إذا استعمل السارق هذه الوسيلة ليتمكن من ولوج
لمسكن . فإن هو تمكن من الدخول من غير تسلق ، فاحيائه بعض الحواجر الداخلية
الكائنة ضمن المسكن لا يشكل الظرف المقصود .

ان التسلق هو الدخول في محل معلق عن غير سبيل المأخذ المعدة للدخول
اليه . ويحقق التسلق ولو لم يكن أمام السارق صعوبة في اعتلاء واحياز الحواجر
الهيبة .

باء - الكسر من الخارج أو الداخل (الفصل 512) وهي الطريقة التي
تسعمل لتذليل (أو محاولة تذليل) إحدى أدوات الإغلاق والأقفال ، أما تحطيمها
أو إتلافها ، ليتمكن الماعل من ولوج محل معلق أو السطو على أداة حفظ مغلقة
ويسرى حكم هذا الطرف على خطف أو نقل إحدى أدوات الحفظ بنفس الوسيلة
وليس شرطاً أن يحدث في هذه الحالة كسر الصندوق مثلاً داخل المنزل المستطو
عليه ، بل أن نقله سليماً إلى بيرة أو محل قفص ثم تحطسه هناك لتناول مضمونه
لا يحمل المعتدى في منأى عن هذا الظرف المشدد .

ثاء - نفق تحت الأرض (بوالاطة القبو الأرضي مثلاً)

جيم - استعمال مفاتيح مزيفة (الفصل 514 ، وفيه تعداد واضح)

دال - كسر الاختام ، وهي الاختام الموضوعة بأمر السلطات العامة (الفصل
273) كالشقة المختومة من قبل السلطة باعتبار مستأجرها بحالة غيبوبة .

5 - استعمال البافلات ذوات المحرك

ان الظرف السالفة متعلقة بالوسائل المستعملة لإيقاع السرقة ، إذ حادثة
الظرف الزهني والمكاني .

أما الطرفان التاليان فيتعلمان صفة المأوى .

6 - إذا كان السارق حادماً أو مستخدماً بأجر . حتى ولو وقعت السرقة على
غير مضمونه ممن وحدوا في منزل المخلوم ، أو في مكان آخر ذهب اليه صاحب
مضمونه .

من المتفق عليه لدى المؤلفين منذ أقدم الأرمئة أن هذا النوع من السرقة
لا يحالف النزاهة فحسب بل هو اساءة أمانة وجود بثقة المخدم .

إذا كان السارق عاملاً أو متدرباً في منزل مستخدمه أو في محل عمله أو
بم دته - وإذا كان متتاداً على تماطى بعض الاعمال داخل بيته . وقد أخذت محكمة

التمييز الادرسية بقرارها المؤرخ في 27 غشت 1813 - احدث بالطرف المسند بحق امرأه سرقت محوهرات من منزل كانت تقوم لاصحابه بعض اعمال الجباية بصورة متقطعة ، وقد شملت هذا الظرف بالرغم من ان يوم وقوع السرقة لم يكن من الايام التي كانت تتردد فيها للقيام بتلك الاعمال .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

بالنسبة للعصل 508 . انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد سرق اختلاسا محفظة تقود حاوية على مبلغ قدره : 1000 درهم وعلى اوراق محلقة . وساعة ذهبية وقلم حبر عائدة جميعها الى السيد (...)

مع الظرف الكائن في ان السرقة المسينة اعلاه قد تم ، ارتكابها :

الف - في احدى ناقلات القطار المتوجه من مدينة (..) الى (..)

باء - مع العنف المكون من التهديد واشهار سكين .

بالنسبة للعصل 509 : (انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم .. مع الظرف الكائن في ان السرقة المسينة اعلاه قد تم ارتكابها

الف ليلا :

باء - مع استعمال الكسر من الخارج في بيت مسكون .

من المناسب عند تنظيم قرار الاتهام ، وفيما بعد قرار الحكم ، أن لا يدرج من الظروف المشددة المتجمعة ما كان منها غير مؤثر على تشديد خطوره الجريمة أو دل تعديل أوصافها .

العصل 510 ، يعاقب على السرقة بالسجن من خمس الى عشر سنوات اذا اقتربت بواحد من الظروف الآتية :

1 - العنف أو التهديد به ، أو النزوي بعير حي برى نظامي ، أو اسحال وطاعة عامة .

2 - الليل

3 - اجماع شخصين أو اكثر .

4 - التسليق - الكسر من الخارج أو الدخول ، وفق تحت الارض - مفاسد موروثة - كسر أخنام (حتى ولو تمت في بناء غير مود المسكن) .

ان هذه الظروف مدرجة في الفصل 510²¹⁹

عند تحقق واحد منها تكون العقوبة السجن من خمس الى عشر سنوات وعنه

تحقق انبي محتملين تكون العقوبة حسب الفصل 514 ، من عشر الى عشرين سنة .
الا ما كان منها مطلقا بالنسبة عندما يكون المكان مسكونا أو معدا للسكنى

وهناك ظرفان جديدين وردا في المقتضى 6 و 7 من الفصل 514

5 - ارتكاب السرقة اوقات الحريق ، او الانفجار ، او الاغرام او الفيضان ،
أو الفرق ، أو الثورة ، أو التمرد أو أية كارثة عامة .

وهذا لا ينمى تطبيق الفصل 594 الذى يعاقب بالسجن من عشر الى عشرين
سنة مرتكبي النهب على شكل جماعات ، أو مع استعمال القوة .

6 - اذا وقعت السرقة على شيء يتعلق بسلامة وصيلة من وسائل النقل
الخاص والعام .

(كما لو وقعت على اشربة لحاس المرتبطة بأشارات توجيه فاطره السكة
الحديدية) .

ويكون الوصف مثلا : انه فى .. وبناريج .. وفى كل حال مند وقت عبر متقدم
قد سرق كمية من اشربة الحاس العائدة لشركة السكة الحديدية المغربية .

مع الظرف الكائن فى ان السرقة الميية اعلاه ، قد وقعت على اشربة مرتبطة
بآلة اشارة تؤمن سلامة فافلات السكة الحديدية

الفصل 515

الموضوع متعلق بتزيف أو تغيير المفاتيح وهو مرتبط طمعا بالطرف المشدد
الوارد فى الفصل 514 ، العقوبة فيه هى الحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين ،
والعرامة من 120 الى 5000 درهم

اما العناصر التكوينية هى

1 - فعل ماذى : صنع مفتاح عن نموذج ، أو تكيف مفتاح على النموذج
2 - بية الاختلاس العلم بما يستخدم له المفتاح . وان لم يكن صانع المفتاح أو مزيفه
مباشرا للسرقة بنفسه . فيكون بطبيعة الحال مشاركا فى الجريمة . الا اذا كان
حاهلا للفرص المقصود . فلا يمكن ادانة من صنع مفتاحا عن حسن بية بناء على
تكليف طلب اليه فيه صاحب منزل صنع صورة مفتاح لمزله .

وهناك ظرفا مشدد يتبع من كون مهنة الصانع فعالا أو حدادا

اما الوصف فيكون : انه فى .. وبناريج .. وفى كل حال مند وقت عبر متقدم
قد اقدم عن علم (أو عمد منه) على تزيف مفتاح عهد اليه من اجل تلك الغاية .
من طرف المدعو (زيد)

مع الظرف الكائن في ان المدعو (عمر صانع التزييف ، كانت مهمته . قفالا
وسمى فيا بعد ، مجموعة من السرقات ترتكب في حالات وظروف معينة
بحد اولا الفصلين 518 و 519 اللذين يعاقبان على سرقة المحاصيل الزراعية
وقد نصم القانون بالنسبة لحماية المحاصيل مجموعتين من الاحكام .
الف - سرقة المحاصيل : الفصلان 518 و 519 ، ومخالفات الفقرتين 38 و 39
من الفصل 609

باء - اطلاق المحاصيل : الفصلان 597 و 598 ومخالفات الفقرتين 41 و 42
من الفصل 609 .

الفصل 517 ، يعاقب بالحبس من سنة واحدة الى خمس سنوات وبغرامة من
120 الى 500 درهم .

الف من سرق من الحقول حيولا ، او داواب للحمل ، او عربات ، او دواب
للمركوب ، او مواشى ، كبيرة او صغيرة او ادوات علاجية .

باء - من سرق الاخشاب من اماكن قطعها ، والاحجار من محاجرهما ،
والاسماك من البرك او الاحواض او النرعات الخاصة

اما الماصر التكوينة فهي :

1 - السرقة اختلاسا

2 - واسعة الشيء المسروق (معددة في الفصل)

3 - وجود ذلك الشيء في الحقل (او في المقطع)

4 - النية اجرامية

الوصف : انه في .. وبيناريخ . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وقد
اقدم على سرقة سنة خراف كانت موحدة في الحقل ، عائدة الى السيد (...)

الفصل 518 : سرقة المحاصيل المنصولة عن الارض وهي في شكل حزم او
اكوام .

عقوبتها الحبس من خمسة عشر يوما الى سنتين والغرامة من 120 الى 250
درهم .

ويجب ان تكون هذه الاموال مصنعة بانها محاصيل زراعية اي كائنة في
محلات انتاجها . سرقة كمية نطاها من العدو الارضى المائدة لمسكن احد المزارعين
غير مشمولة بهذه الفصول بل تشكل سرقة عادية يعاقب عليها بالفصل 519

العناصر السنوية

- 1 - فعل مادي بالاحد والنقل
 - 2 - كون الحاصل منفصلة عن الارض المروثة
 - 3 - البية الاحتلاسية .
- وتشدد العقوبة فيصبح الحبس من سنة الى خمس سنوات والحرمة من 120 الى 500 درهم ، اذا صاحب السرقة احد الظروف التالية
- الليل
 - تعدد الماعلين
 - الاستعانة بناقلة أو دابة للحمل .

ويكون الوصف . انه في .. وساريج . وفي كل حال مند وذب غير معدوم
قد سرق احتلاسا من الحقول العائدة الى السيد (..) كنية من المطة كانت شكل
حرم ، وهي مستحاة تامة ومنفصلة عن الارض الزراعية .
مع الظرف الكائن في أن السرقة المسماة أعلاه قد وقعت مع الإسماعيل بعد
من دواب الحمل

العقل 519 ، ينص على سرقة نفس الاموال السابقة التي لم تفصل بعد عن
الارض (وسرقها اساسا اصعب من الاولى) ويعاقب على هذه الجريمة كسرقة
محاصيل اذا تمت

الف - بواسطة سلات أو اكياس ، أو ما يعادلها من ادوات .

باء - أو مع الاستعانة بناقلات أو بدواب الحمل .

دال - أو لبلا

العقوبة ، الحبس من خمسة عشر يوما الى سنتين والحرمة من 120 الى 250
درهم . (واذا لم يتوفر اى عنصر من الظروف المذكورة ، فلا تشكل العقوبة سوى
محالتي القطع أو الالتقاط المصنوع عليهما بالعقوبتين 38 و 39 من الفصل 411

العناصر الكونية .

- 1 - فعل مادي بالاحد والنقل
- 2 - كون الشيء المسروق مشكلا من حاصلات غير مصنعة عن الارض
- 3 - كون الفعل حاصل اما بواسطة سلال . واما بواسطة اكلات وما
ناحماح شخص فأكثر ، واما سلا
- 4 - البية الاحتلاسية

ويكون الوصف كما يلي .

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد سرق احلاسنا من الحقول العائنة الى السيد (..) كمية من الشعير . وهي مسحات ناعمة وغير منفصلة عن الارض المزروعة وذلك باستمائه بمرية نفل .

وتصبح العوبة الحيس من سنتين الى خمس سنوات ، والفرامة من 120 الى 150 درهم ، اذا تمت السرقة مصحوبة بمحور الطرود المشددة الاربعة 2 المذكورة آنفا .

ويكون الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد سرق منتجات وراعية ناعمة غير منفصلة عن الارض .

مع الطرود الكائن في ان السرقة المذكورة قد تمت

1 - بواسطة اكياس

2 - بواسطة دواب الحمل

3 - باحصاع ثلاثة اشخاص

4 - لـلا

الفصل 520 ، يعاقب على نزع الحدود العاصلة بين عمادين بقصد ارتكاب السرقة (سرقة محاصيل طمعا) . وقد يكون القصد تملكاً عقارياً ، كما سماني في بحث الفصل 570 الذي يعاقب (من انتزع عقاراً من حارة غيره حلسة او باستعمال التدليس .)

العناصر التكوينية :

1 - فعل مادي سزع شارات الحدود العاصلة بين عمادين

2 - النية الاحرامية ، بغية ارتكاب السرقة .

ويكون الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم . ويقصد تملك جزء من ملكية المدعو (..) العقارية تدليسا ، قد عمد الى اسزاع وتغيير شارات الحدود العائنة لذلك العقار .

الفصل 521 ، يعاقب على اختلاس المعوى الكهربائية أو أي قوى ذات قيمة اقتصادية (عار وماشابهه ..)

فالمعوى الكهربائية قابلة للتملك . فممكن اددا - تكويع موضوع حراسة موحدة ضد الاموال .

العناصر التكوينية ووصف التحريم . هي نفسها العائنة لسرقة العادية

الفصل ١٠١٠١ - من ممتلكات صاحب الحق فيها ،
اعراضها

ان هذه الجريمة التي تشكل في الاصل سرقة ، باعتبارها ان ممتلكاتها لا تعنى
سلك المال المستعمل أو برع ملكية صاحبه بها انما عنه ، قد تكررت وكرر ارتكابها
بحيث وجد المترع ضروره التسدد في دفعها فادخلها في عداد جرم السرقات

العناصر التكوينية هي ،

١ - فعل مادي في الاحد بعقد الاستعمال

٢ - طبيعة الشيء المنحود ، (نافلة ذات محرك)

٣ - كون الاحد أو الاستعمال قد جرى بغير علم صاحبه أو اذعن ارادته

٤ - النية الاحرامية ، المتعاطف مع علم الفاعل بان المأولة ليست ملكا له

ويكون الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال عند وقت غير متعاطف
قد استعمل عن عمد منه المأولة ذات المحرك العائدة الى المدعو (..) بغير علم صاحبه
الشرعي

على ان المتابعة لا تقوم الا بناء على شكوى الشخص المتضرر . ويصح سحب
الشكوى حدا لتلك المتابعة ، ذلك ان هذه الجريمة عابثا ما ترتكب من قبل الا
على نافلة ابيه ، أو الصريب على نافلة قريبه .

ولكن ماذا يحصل لو ان سحب الشكوى قد جرى بعد اكتساب الحكم الدرجة
القطعية ، وهل يفضى سحب تلك الشكوى الى مسح أو ايعاف تنعيد عقوبة الحبس ،
أو الى إلغاء العقوبة المحكوم بها ، أو الى شطب اشارة الحكم في السجل العدل عن
صبيته المحكوم عليه ؟ - يبدو لنا الجواب سلبيا . ويكفي احراء المقارنة من صيغة
الفصل 522 وصيغة الفصل 492 (الخاص بالحياة الزوجية) والذي نص صراحة على
انه (اذا وقع التنازل بعد صدور حكم غير قابل لتطعن فانه يصح حد لاناة الحكم
بالمؤاخنة الصادر ضد الزوج أو الزوجة المحكوم عليها) فسكون المشرع في الفصل
522 عن هذه الحالة اعتبره يحلها على المزم بأنه لم يشأ ان يسمح بان يفضى
سحب الشكوى الوارد بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية ، الى ابطال اثار الحكم
المذكور

الفصل 523 ، يعاقب بالحس من شهر الى سنة ، وغرامة من 120 الى 1000
درهم ، أحد الورثة أو مدعى الورثة الذي يتصرف بسره نة ، في سرقة أو سرقة
مها قبل اقتسامها .

العناصر التكوينية :

١ - وجود تركة

2- عقد الصرف (السح صلا) .

3 - صفة الفاعل - كونه ورثا أو مدعيا نحن ارسى .

4 - النية الاحرامية

اما الوصف فهو : انه من .. وبناريج . وفى كل حال مند وصف غير متقدم ويصفته احد الورثة فى تركه الموفى (..) . قد تصرف عن سوء نية . قبل انقسام الشركة المذكورة بحزبه من المال المورث .

وتسرى نفس الاحكام على المالك فى المشاع ، او على الشريك الذى تصرف عن سوء نية فى المال المشترك او فى رأس المال

الفصل 524 ، يعاقب باحبس من سنة الى خمس . وبضرامة من 120 الى 240 درهم ، المحجوز عليه الذى يتلف أو يمدد عمدا الاشياء المحجوزة المملوكة له التى سلمت لغيره لحرسها

لعناصر التكوينية هي :

1 - فعل مادی فى الاتلاف أو السب

2 - كون حالك شئنا محجوزا

3 - صفة الفاعل . كونه محجوزا عليه .

4 - النية الاحرامية

ان هذا الفصل يقمع التمرد على طاعة العصاء ويحافظ بالوفت دأبه على المصالح المالية المشروعة العائدة للدائنين انه يشمل أنواع المحور : المحز التصيدى المحز على المزروعات . المحز التحفظى ، حيز ما للمدين لدى الغير المحز العقارى . الحراسة القضائية .

الصبر المادى كناية عن عمل اتلاف كامل ، او عمل تبديد قد يشكل حطف المال المحجوز ، أو تغيير مكانه ، أو نقله أو إخفائه . ولا يشترط ان يكون قد تم تبديده فعلا .

ويجب ان يكون التبديد مرتكباً من طرف المحجوز عليه . ولا فارتكابه من طرف الغير لا يخص لحكم هذا الفصل بل قد يشكل سرقة ..

واما النية الاحرامية فنحقق من علم المحجوز عليه بان المال موصوع تحت تصرف القضاء .

وتختلف المعنوية باختلاف ما اذا كان المال موصوعا لدى الغير كمنحصر بالث ، (عقوبة السرقة) ، او لدى المحجوز عليه بالذات (عقوبة اساءه الامانة)

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي

٤١١ هـ في .. وبناريج وفي كل حال مد وقت غير مقدم . ويصفه محبور عليه . قد اقدم عن تديد (تعيين الاشياء وتعدادها) موضوع الحجر السفيدي الواقع بسوحب المحصر المنظم بناريج (...) والتي كانت سلمت اليه كخارس عليها الفصل 525 ، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من 12٥ الى ٢٥٠ درهم . على تديد المال المرهون

العناصر التكوينية

1 - وجود شيء مرهون .

2 - فعل مادي في تنسب او اتلاف الشيء المرهون

3 - صفة الفاعل

4 - النية الاحرامية

المرهون ، هو الامعة المنزلية المسلمة الى الدائن تامينا لديه ، او الاموال المعولة الموصوغة لدى المقرض مقابل بدل المقرض . او الصنائع المرهونة لقاء ائمانها .

ويمكن ان يكون المال المرهون في حوزة الدائن او ربما بقيت عنده في حوزة المدين وتمت اشارة الرهن على سجل الشيء المرهون (كالسيارة الماعة بالتفصيل) ويمكن ان يكون الفاعل ، هو الدائن او المقرض نفسه

اما النية اجرامية فهي تتفاعل ، مثل حال الفصل السابق ، مع علم الفاعل بعين الرهن على المال المبدد او التلغف

ولا يحوز في حالة كون الفاعل هو صاحب المال المبدد . اعتبار هذه الجريمة سائته السرقة ، ذلك ان العنصر التكويني الاول في جريمة السرقة هو كون المال المسروق ملكا لغيره ، في حين انه هنا في الاصل ملك الفاعل بالذات .

ويكون الوصف : (انه في .. وبناريج .. وفي كل حال مد وقت غير مقدم قد يبد عن سوء نية السيارة (اوصافها) التي كان رهنها لدى السيد (..) لقاء قرص كان استلعه منه .

الفصل 526 ، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات ، وبغرامة من 12٥ الى 500 درهم .

الف - احفاء الاشياء المبددة (التي كانت موضوع حجر أو رهن)

ان في هذه الجريمة حالة مشاركة واقعة بعد الجريمة .

العناصر التكوينية :

1 - الفعل المادي في الإغناء.

2 - طبيعة الشيء المحمي (شيء محصور مدد في وأرف المحصور عليه)

3 - النية الاحترامية

ويكون الوصف انه في . وناريخ .. وفي كل حال مدد وقت غير متعادم
قد احمي عمدا أدوات ذراعية مدده من طرف المدعو (ريد) وكاتب موضوع
حجز حار على زيد المذكور بموجب المحصر المظم بناريخ (...)

باء - وتطبق نفس العقوبة على روج أو أصل أو فرع المحصور عليه أو
المدين أو المقنصر أو الراهي ، اذا ساعدوا في تبديدها أو اتلافها . أو حاولوا ذلك
(المحاولة هنا معاقب عليها شأن كل محاولات الجرائم الداخلة في هذا الفرع ، كما
حاء بالفصل 539) .

انها نوع من المشاركة في الجريمة من طرف اقرباء افعال الدين كالـ
بالامكان اعتبار مساهمتهم في فعلة خاضعة لبعض المذر الساتئ عن صلة الأعزى
انهم معيرون هنا مساعدين في الجريمة وحاصعين صراحة لعقوبة خالصة من الاعذار
المحصنة .

على ان تعداد هؤلاء الاشخاص الوارد في النص لا يعنى استؤلية عن مواهم
ممن يشارك المحمي في فعلته ، اذا كان اشتراكه في الجريمة موافقا لاحكام الفصل

129

ويمكن ان يكون الوصف انها في .. وبأاريخ .. وفي كل حال مدد وقت غير
متعادم ، قد شارك زوجها السب (..) اذا اعانته وساعدته عن علم منها ، في جريمة
تديد الاشياء المحبوزة .

الفصل 527 ، يعاقب بالحبس من شهر الى سنة من تملك مفعولا قد عسر عليه
صدقة او وصل الى حيازته خطأ .

- الفقرة الاولى . العناصر التكوينية .

1- الفعل المادي في العثور مصادفة على شيء مفعول

2 - الظرف الكائن في ان الفاعل لم يحظر عنه مالكة ، أو الشرطة المحمية

3 - النية الاحترامية الرامية الى تملك الشيء .

ان النية الاجرامية المتفاعلة مع رغبة التملك تتحقق من عدم الاحطار .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في . وبما يرجح . وفي كل حال صد وقت غير معاد . اد عشر صدقه عن
ساعة . قد تملكها بدون ان يحظر سلطات الشرطة المحلة عن ذلك

الفقرة الثانية العناصر التكوينية

- 1 - الفعل المادى في ان معولا وصل الى حيازة الفاعل
- 2 - انظر الكائن في ان هذه الحمازة قد نشأت عن طريق الخطأ أو المصادفة
- 3 - السه الاحرامية

ويمكن ان يكون الوصف : انه في . وبما يرجح . وفي كل حال صد وقت غير
معاد . قد تملك بسوء نية ، رومة متضمنة (..) ، كات سلمت اليه عن طريق
الخطأ من طرف احد موظفي البريد

الفصل 528 - نية تملك الكثر .

المعر الاولى : يعاقب ، بصرف النظر عن الية الاحرامية او عن رغبة التملك
بسوء نية ، بخرامة مالية متراوححة بين 120 و 250 درهم ، من عشر على كثر ولو في
ملكه ولم يخبر به السلطة العامة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه .

انها صحة صبطية تفترض وجود حادثين ماديين : اكتشاف الكثر . والامساع
عن الاحطار عنه خلال الخمسة عشر يوما .

الفقرة الثانية : تعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر ، وبخرامة من 120 الى 250
درهم ، من اكتشاف الكثر وتملكه او بعضه ، دون ان يصدر له اذن بذلك من الجهة
العصائية المختصة . حتى ولو كان قد احظر به السلطة العامة .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل مادى باكتشاف الكثر
- 2 - فعل مادى بتملكه
- 3 - الطرف الكائن في ان الفاعل هو نفسه مكتشف الكثر . (والا يصحح
الموضوع كناية عن سرقة) .
- 4 - الطرف الكائن في انه لم يصدر اذن بتملكه
- 5 - الية الاحرامية

ويكون الوصف : انه في . وبما يرجح . وفي كل حال صد وقت غير معاد
وهو مكتشف لكثر لم يؤذن له بتملكه من طرف المحكمة . قد تملك عن سوء نية
جزءا من ذلك الكثر المشكل من (قطع ذهبية .)

انها كناية عن جريمة على السرقة ، فائقة على (من سبق الحكم عليه من اجل حماية او حصة ضد الاموال منذ مدة ثلث عن عشر سنوات ، ثم وحد في حيازته نفوذ ، او اوراق مالية ، او اشياء لا تتناسب مع حاله ، ولم يستطع ان يثبت حصوله عليها من مصدر مشروع) .

العقوبة هي : الحبس من شهر الى سنة اشهر ان هذا النص قد يكون مفيدا ، ولكنه معرض جوهريا للانتقاد ، وذلك انه يخلق حرما عن مجرد وضع او مركز وليس مستلزما لاي عنصر محلي متعلق بالنية ومركز الجريمة الممنوع القصدى ، هذا فضلا على ان تقدير قيمة الاشياء مبنى على النية لا على الموضوعية ، وهو منبوك بتسامه لتصف القضاء المحتل .

المصادر التكوينية :

- 1 - فعل مادي باكتشاف اوراق ذات قيمة مالية لدى الشخص
- 2 - الطرف الكائن في ان الشخص قد سبق الحكم عليه من اجل حماية او حصة ضد الاموال منذ اقل من عشرة اعوام .
- 3 - الطرف الكائن في ان الاشياء المكتشفة لديه لا تتناسب مع حاله
- 4 - عجزه عن اثبات حصوله عليها من مصدر مشروع

ويمكن ان يكون الوصف كذا يلى :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم ، وقد سبق الحكم عليه من اجل جريمة ضد الاموال بموجب الحكم الصادر بتاريخ (...) من طرف المحكمة الاقليمية في الرباط ، والقاضى بحبسه مدة ستة اشهر ، بمادة سرقة ، قد وحد في حيازته آلة راديو من ماركة فيليبس ، فتمسكها 600 درهم لم يستطع اثبات حصوله عليها من مصدر مشروع .

الفصل 530 : مشابه للفصل السابق ، من حيث انه جريمة ، ويعاقب على حيازة ادوات مما يستخدم في فتح الاقفال او كسرها اذا لم يثبت صاحبها ان لهذه الحيازة عمدا مشروعا ، العقوبة الحبس من ثلاثة اشهر الى سنة

المصدر التكوينية :

- 1 - فعل مادي في وجود ادوات تستخدم في فتح الاقفال او كسرها ، نحب حيازة الشخص .
- 2 - كون الشخص المذكور قد عجز عن اثبات الضمى المشروع لتلك الاداة

ويكون الوصف انه في .. ويتأرجح .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم .
قد وجد في حماره مجموعة معانج (وساده حديدية) لم يستطيع ان يشت لحارته
عرضا مشروعا

وتعذر الاشارة الى انه اذا كان الشخص المذكور ، مسولا او مشردا يجوز
تطبيق الفصل 31 الذي ينص على عقوبات اشد .

الفصل 31 ، ينصمن انه في الحالات المشار اليها في الفصول السابقين يجب
على المحكمة ان تقضى بمصادرة النقود أو الاوراق المالية أو الاشياء أو الادوات طفا
لاحكام الفصل 89

الفصل 32

الفقرة الاولى . جريمة اختلاس الاطعمة ، المفونة : الحبس من شهر الى سنة
اشهر والفرامة من 120 الى 250 درهم .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - العمل المادي في طلب الطعام أو الشراب
 - 2 كون هذا العمل جرى في احد المحلات المعدة لذلك
 - 3 - كون الفاعل من تناول هذا الطعام أو الشراب كلا أو جزءا
 - 4 - النية الاحرامية ، اي العلم لدى الفاعل انه يستحيل عليه دفع الثمن
ويكون الوصف ، انه في .. ويتأرجح .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم .
وهو عالم بأنه يستحيل عليه التسديد ، قد طلب في المطعم المدار من طرف المدعي
(...) ، طعام العشاء مع المشروب بما قيمته (..) درهم ، وتناوله بشمائه .
- الفقرة الثانية . وهي الاختلاس بالنسبة للمسكن . وتتكون من العناصر
التالية

- 1 - العمل المادي باحتجاز غرفة أو عدة غرف
- 2 - وجود العرف في فندق أو نزل
- 3 - اشغال الغرف معملا
- 4 - النية الاجرامية الناشئة عن علم الفاعل باستحالة قيامه بالدفع
مع الاشارة الى أن المحاولة غير معاقب عليها في الحالتين السالفتين ذلك ان
النص اشترط وقوع تناول الاكل كليا أو جزئيا ، واشغال الغرفة المحتجزة معيب
ويفترض في الحالتين أن تكون الجريمة متعمدة كاملة ، فلا مجال للاخذ بالمحاولة

المعزة الثالثة . اشترطت للعقوبة ان تكون اقامة الشخص في الصدق أو الزل لم تتجاوز السبعة ايام ، والا فتتحول الجريمة الجرائية الى دين مدني على اعتبار ان صاحب الزل أو الفندق قد اخطأ في معه الثقة والاعتماد المتبادي الطويل الى الربون .

الفصل 532 : احلاس احور مقاعد السيارات

العقوبة . الحبس من شهر الى ثلاثة اشهر وغرامة من 120 الى 500 درهم .

المصادر الكونية

1 - استئجار مقعد في السيارة

2 - كون السيارة معدة للاجرة

3 - النية الاحرامنة الناشئة عن العلم باستحالة دفع الاجرة

اما وود انتهى تعداد الجرائم المتميزة بطابع السرقة أو التي لها ادماح وتباس معها ، فان القانون الجديد ينص في الفصل 534 على حصانة في الاعفاء المطلق من العقوبة لبعض الاشخاص ، وفي الفصل 535 على الاعفاء المحدود بالنسبة لبعض الاشخاص الآخرين .

الفصل 534

(يعنى من المعاف ، مع التزامه بالنمريصات المدسة ، السارق ، في الاحوال الاتية

1 - اذا كان المال المسروق مملوكا لروجه

2 - اذا كان المال المسروق مملوكا لاحد فروع

ان هذه الحصانة تمنع اقامة الدعوى العامة وتنص على عدم حواز قبول سماعها

اما اتعداد الوارد في النص فهو تقيدى

واما الجرائم المعصودة في هذه الحصانة فمقصوده بالفصل 534 على السرقة على ان صائلك اعفاء مائلا مخصوصا عليه بشأن الاحتيال (الفصل 542) ، وسوء الامانة (الفصل 546 ، والاعفاء (الفصل 574)

ويقتضى للمحكمة التي تحولت اليها الملاحقة الفصائية بالرغم من الحصانة ، ان تتأكد من درجة القرى بين المنهم والضحية وتمييزها مع وصفها كياا تسكن من اصدار قرار بعدم سماع أو عدم قبول الدعوى ، وذلك تسهيلا للمجلس الاعلى في ممارسة الرقابة .

الفصل 535 نفس اسباب اللبائحات الاجتماعية . ومراعات لحماية المرافعة
العائلة . جاء الفصل 536 فعلق صناعة المعامل على وزرر شكوى من الحقى عنه . اذا
كان المال المسروق

الف - موك لاحد اصول السارق

باء - موك لاحد اصهاره او اقاربه الى الدرجة الرابعة

يم تقديم الشكوى ويكون السارق مجهولا . كما هى الحال غالبا ثم يل ذلك
سحب الشكوى فمضج هذا للمتابعة . اما اذا كان قد صدر حكم قطعى فان سحب
الشكوى يبقى عندئذ كما هو حال الفصل 522 . بدون اى تأثير .

ثم ان قرار مع المحاكمة مثلا يجب ان يتضمن تعيين درجة القرى المصححة
بين السارق والصحة . وان يشر الى سحب الشكوى

ويتناول هذا النوع من الحصة جرائم اساءة الامانة والاحتيال والاحفاء

الفصل 536 ان الحصانين المبحوثين آبا شخصيان . وقد نص الفصل 36-
على ان (المشاركون او المساهمين مع السارقين الذين تنطبق عليهم احكام الفصلين
السابقين . وكذلك مرتكبي جريمة احفاء تلك المسروقات لا تسرى عليهم احكام
هذين الفصلين طالما انهم لا توفر فيهم الصفات المشار اليها فيهما) .
فيطبق على هؤلاء معقول القانون العام .

الفصل 537

يعاقب هذا الفصل بالسجن من خمس الى عشر سنوات (من امرع توقفا او
حصل على محرر او عهد او سند او أية ورقة اخرى تتضمن او تثبت التزاما او
تصرحا او ابراء . وكان ذلك بواسطة القوة أو العنف أو الاكراه)

الناصر التكوينية لهذه الحماية هى -

1 - الفعل المادى فى انتزاع توقيع او الحصول على محرر .

2 - استعمال القوة أو العنف أو الاكراه

3 - السبة الاجرامية

ان انتزاع التوقيع كناية عن غصب شخص لوقع امضاء فى ذيل ورقة ما
وأما اغتصاب السند فيعترض أن يتم بأحده من الصحية بمسها (والا يكون
فى الامر سرقة)

وأما المحرر المنتزع فيمكن ان يكون موطا من طرف الشخص المقتصد او
من طرف الشخص الخاصب . أو ربما من قبل الغير (كعقد بيع مثلا)

ويكون السند منطما بأية صورة تحريرية طالما انه يضمن التراما ،
صرفا ، او ابراء ، (كالتواثق المصصة اعتراعا ندس او مخالفة او عداد بيع
او ايجار او عقد وديعة او سندات قيم معولة تشكل دلائل او الترامات على التفرقة
الى اصدرتها)

الوسائل المستعملة ، القوة والصف ، وهي تمثل طما بالصف الجسماني
واما الاكراه مفسد التهديد والاكراه المعنوي ، يعود للعاصي تقدير ما اذا كانت
الوسائل المستعملة قد احدثت على ارادة الضحية ضعفا كافيا لارغامها اضطرارا على
توقيع المحرر او على تسليم السند .

واما النية الاحرامية فتتحقق عندما يكون مرتكب الاكراه عالما بان الضحية
ما كانت لتسلم بالطاعة والسجاء او كانت ارادتها حرة .

ويكون الوصف :

انه في . وبتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير معاد ، قد اسرع بالعودة
او الصف ، او الاكراه (تعيين الكيفية) امضاء السند (..) بعد تهديده حلال
ساعتين ، فبال التوقيع بديل سند يتضمن اعتراف () المذكور قدسره ()
درهم لصالح المتهم

الفصل 53^ك - يعاقب ، على التهديد بالشهر .

العناصر الكويبية هي :

1 - الفعل المادي بالتهديد الكتابي او الشفوي بافشاء امور شائنة او سادها
الى الضحية .

2 - الطمع في الكسب غير المشروع

3 - النية السيئة

يهدف التهديد الى اكراه ارادة الضحية وارغامها على أداء من سيكون المهدد
ويكون التهديد كتابيا او شفويا ، ومتصفا طائلة افشاء امور مشينة او اساد تلك
الامور الى الضحية المذكورة . فيقتضى ان يكون هالك موضوع معين من شأن سره
ان يمس شرف المحنى عليه او باعتباره ومركزه الاجتماعي (الفصل 442) . وحتى
لو كان ذلك الموضوع واقعا حقيقيا . وكلمة (افشاء) تتضمن ، اساسا ، معنى
امور حقيقية كاثمة يهدد الفاعل باذاعتها .

يجب ان يكون عرض التهديد امتزاع مال او ورعه او توقع ، حتى لو كان
الامتزاع هو لمصلحة شخص ثالث

وتتوفر النية بمجرد علم الفاعل .

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انه في . وتاريخ .. وفي كل حال مدد وقت غير معيّن قد اقدم . عن علم
منه . وبواسطة كتاب مرسل الى المدعو (زيد) على تهديده باقضاء علاقته القرامة
مع السند (..) اذا لم يس من (زيد) المذكور مبعاً قدره : 500 درهم .

الفصل 530 : انه فصل اجمالي ينص على انه

1 - في جميع الجرائم المشار اليها في فصول هذا المرسوم . وفصولا عس
المقنونات المقررة لها في كل فصل . يحوز الحكم

الف - بالحرمان من الحقوق المحوثة في الفصل 40

باء - باللع من الإقامة مدة تسراوح بين خمس وعشر سنوات .

2 - يعاقب على المحاولة . بالمعقوبة المقررة للحريية التامة .

المسرح 2 - في النصب واصداو شبك بدون وصيد

(المصول 540 الى 546)

الفصل 540

(يمد مرتكباً لجريته النصب ، وساقب باخسة من سنة الى خمس سنوات
وغرامة من 500 الى 5000 درهم . من استعمل الاحتيال ليوقع شخصاً في الغلط.
بتأكيدات خادعة او اعماء وقائم صحيحة او استغلال ماكر لخطأ وقع فيه غيره ويدعمه
بذلك الى أعمال تفس مصالحه أو مصالح الغير المالية بقصد الحصول على منفعة مالية له
أو لشخص آخر) .

العناصر التكوينية هي :

1 - فعل مادي

الف - يوقع شخصاً في الغلط بتأكيدات خادعة او اعماء وقائم صحيحة

باء - ويرمي الى استغلال ماكر لخطأ وقع فيه غيره

2 - الطمع في الكسب غير المشروع

3 - النتيجة الحاصلة

4 - النية التدليسية

ايضا الشخص في الغلط بالاكيداد الخادعة ، (كالبورقة التي يبيع امراء ،
نابها ستجوى البانصيب الكسرى ، فمال فيها صفة مالية لقاء ذلك) .

احياء وقائع صحيحة ، (كالمرأة التي تحصل من باخر على فربس مالى معان
بنة الباخر بعمل زوجها ، مع احداثها عنه كونها مطلقه) .

استغلال ماكر لخطأ الغير ، (كالشخص الذي يملك في حوزته اوراقا بعمده
بطلها معلقة وعلامة من التداول ، فيبرز له الفاعل فسيبه صحيفة تصمم استعا
العملات ويحرص عليه عملة رائجة بمقدار ضئيل لقاء شرائه الاوراق المدمرة
المذكورة ، فيتم له الاستحوار عليها بضمن نفس .

- ان هدف النصب هو تحقيق المكسب غير المشروع

هل يصح ان نعد من يسعى بالوسائل المبيسة في هذا الفصل لئوال شي .
يستحقه أصلا ، ويتعد عليه بواله بالوسائل المشروعة فندأ الى التاكيدات الخادعة
او الى اخفاء الوقائع ، أو الى الاستغلال الماكر فتوصل الى استرداد حقه في ذلك
الشيء . هل يصح ان نعد مختالا ؟

ان لمحكمة التمييز الفرنسية قرار مؤرخا في 10 يناير 1947 ، جاء في خلاصته
انه (لا يحوز للدائن في مبيعيل استرداد دية المستحق له والذي تصدر عليه
استردادته بالطرق المشروعة ، ان يلجأ الى الوسائل التدليسية الوارده في الفصل
405 من قانون العقوبات) .

النتيجة المتحصل عليها : دفع الضحية الى اعمال تصر بمصلحه او بمصالح
الغير المالية . فيجب قيام عنصر الاضرار اذن حريصة الاحتيال يقتضى ان تكون
الضحية قد تكبدت خسارة أو تحملت اضرار مالية

على ان في صيغة الصارة : ويدفعه بذلك الى اعمال تضر بمصلحه ما يستدعي
الساؤل عن الوقت الذي تكون فيه الفعلة متممة منجزه

فهل تكون تامة الا بعد قيام الضحية بتسليم الدراهم الى الفاعل ؟ ام انها
تكون قد تمت مند ان صممت الضحية على تسليمها ؟ لناخذ مثلا واصحا

(استسلمت الضحية الى مكر الفاعل ، وصممت على تسليم الدراهم)
انها لا تملكها في حوزتها ، فهي مودعة في السك ، ذهبت الى مصرفها وسحب
مسا من الاعتقاد بم عادت غير انها قبل وصولها الى المكان والموعد المصروب مع
الفاعل ، اصابت بحادث سيارة ، فتوقفت) فهل في هذه الحادثة حريصة احتيال
متبسة كاملة ، ام ان فيها مجرد محاولة ؟ لفترض حالة اخرى (اساء احياء
المحتال والصحة والمدكرة السانفة لتصميم الضحية على الدفع . امي شخص مات
ونصح الضحية بالامساع وعدم الموافقة فرفضت لتوصيه) ففي هذه الحالة

وحسب الوسائل المستعملة . ربما كان في الامر محاولة بسيطة على اساس
مهما كان الوضع . ان محاوله الاحتيال . حسب مظهر العبرة السابعة من الفصل
الـ٥٤٠ . معاقب عليها نفس العقوبة المقررة للجريمة السابعة لذلك في النهاية ان
الموضوع من الناحية النظرية سيان .

النية التدليسية يجب ان يكون الفاعل قد احل عيدا وعن علم كامل
منه . التاكيدات الحادثة الرامية الى تحقيق المنفعة غير المشروعة . اما اذا كانت تلك
التاكيدات صادقة . والوقائع سليمة . ونية الفاعل لا ترمى الى كسب المنفعة فلا
سواء ان حسن النية ينفي قيام الجريمة اصلا

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي :

انها في .. وبتاريخ .. ويقصد الحصول على منفعة مالية غير مشروعة . قد
صلحت وحدعت السيدة (..) بان اكدت لها بطلا بان لديها امكانا لتأمين ربح جائزه
الياصيب الكبرى الى السيد المذكور . وقد حملتها على تقديمها لقاء ذلك مبلغ
5000 درهم . مما اضر مصالحها المالية .

ولقد تضمنت العبرة الثانية من هذا الفصل طرفا مشددا يرمع العقوبة الى
الحبس من سنتين الى عشر سنوات وحد القرامة الاقصى الى 100.000 درهم (اذا
كان مرتكب الجريمة هو احد الاشخاص الذين استعانوا بالجمهور في اصدار
اسهم . او سندات . او اذونات . او حصص . او اي اوراق مالية اخرى متعلقة
بشركة او بمؤسسة تجارية او صناعية .

فتشديد العقوبة ليس مرتبطا بصفة الفاعل بقدر ما هو مرتبط بالطرف
الكائن في ان الجريمة قد ارتكبت بالاستعانة بالجمهور فيكون لهذا الطرف
المشدد طابع عيني لا شخصي .

(مراجعة روسيلية وياتان . شرح قانون العقوبات الفرنسي شأن تعريض
الدعوة الى الجمهور والاستعانة له في اصدار الاسهم والحصول على الرساميل
واستعمال الشرائع الدعائية ...) .

يمكن ان يكون الوصف كما يلي :

مع الطرف الكائن في ان مرتكب جريمة الاحتيال المسبة اعلام قد استعان
بالجمهور بواسطة الاعلانات والدعوات في الصحف . وتوزيع الشرائع . وتوجه
الناشرين والدعاة . وذلك لتأمين اصدار اسهم الشركة (..) التي يرأس ادارتها

الفصل 541

(الاعفاء من العقوبة وغيور المتابعة الجنائية التي صدرتها المصنوع 534 الى
536 . تطبق على جريمة النصب المعاقب عليها في الفقرة الاولى من الفصل 540)

الفصل 542 . يتضمن اعداد محوبات الاحمال الى بعض الجرائم الآتية

الف - المصرف في أموال غير فائدة للتعبير

العناصر التكوينية هي

1 - فعل مادي (كالإيجار أو الكراء)

2 - كون المال الذي جرى عليه المصرف غير فائس للتعبير (وفق أو حسن)

3 - سوء النية الناشئة عن علم المفاعل بعدم قابلية المال المصرف فيه للتعبير .

باء - التصرف في مال ، برهنه عقاريا ، أو حيازيا ، أو مسح حق انتفاع . أو كراء أو أي تصرف آخر ، اصرارا بمن سبق للمتصرف التنازل عنه بشأنه

العناصر التكوينية :

1 - فعل مادي بالتصرف (كالبيع) .

2 - كون المال المؤخر قد سبق للمفاعل ان آخره للتعبير .

3 - سوء النية الناشئة عن علم المفاعل بوجود عدم الإيجاز السابق

ويمكن ان تنشأ صعوبة اذا زعم لمفاعل ان العقد السابق لاغ ، فيعود عندئذ للمحكمة التي تنظر في الدعوى العامة ان تنظر في صحة العقد وتفصل في صدا الدفع ، تبعا للقاعدة القائلة : ان فاضي الدعوى هو قاضي الدفع والمعارضة .

ثاء - الاستمرار في تحصيل دين انقضى بالوفاء أو الجديد .

العناصر التكوينية هي :

1 - استمرار في التحصيل ، لا مجرد مطالبة . ويعبر عن الاستمرار في التحصيل مراجعة القضاء .

2 - كون الدين قد سبق فضاؤه وتسديده ، أو العاؤه بدين جديد

3 - سوء النية الناشئة عن علم المفاعل بزوال وجود الدين المذكور

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي .

الف - انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معادوم و .. باع عن سوء نية الى المدعو (..) ملكه المسمى (..) والكائن في (..) سيما كان يعلم ان المعار المذكور غير قابل للتعبير باعتباره موقوفها لباشره الحسن بموجب اعداد المؤرخ في (..) .

ر - ويجب احراز وجود سوء النية ، وهو العنصر الرئيسي في الجريمة . على ان يتحقق عينا من مجرد علم الساحب يوم اصداره الشيك ان رصيده غير كاف لتسديده . ولا يمكنه التدرع بحاله يومئذ . بوجود النقص في الرصيد ذلك انه مسزول عن معرفة مقدار رصيده العائد اليه بالذات

ويمكن ان يكون الوصف كما يلي

انه في .. وبما ربح .. وفي كل حال مند وقت غير متقدم . قد اصدر عن سوء نية من قبله . شيكا مصرفيا رقم (..) ، بقيمة (..) على بنك (..) ، لصالح المدعو () ، سيما كان يعلم انه ليس له رصيد كاف قابل للتصرف لدى البنك المذكور

باء - سحب الرصيد أو جزء منه بعد اصدار الشيك

باء - اصدار أمر للسحب عليه بعدم الدفع

في الطبيعي ، انه يتوجب الحفاظ على ابقاء الرصيد طالما ان الشيك المسحوب لم يقدم بعد . وحتى بعد انقضاء مدة تقديم الشيك القانونية ، وهي سنة اشهر فاعراض الرصيد على بدل قيمه الشيك حتى بعد انقضاء تلك المدة ، بشكل عسرا مكونا للجريمة

كما وان الساحب بعد اصداره الشيك لا يستطيع ان يصرح على دفع قيمه الا بحالة معداه أو ادلاس حامله .

ز - قبول استلام شيك صدر في لطروف المتنازل اليها بالفترة السابقة

والشخص الذي اعطى له رقبته على اساس انه وسيلة لضمان حقوقه أو ديونه على الساحب تحت طائلة الحبس والعقوبة، انه هو ايضا حاصص اذ قبل الشيك المذكور مع علمه بعدد ان الرصيد أو مضمانه . للعقوبة المقررة للساحب

وتحذر الاشارة الى حاجة اصولية اجرائية منمعة باحصاص محكمة الدعوى العامة

فقد نصت الفقرة الاخيرة من الفصل 70 من الظهير المؤرخ في 19 يناير 1939 . على انه بحق المستلم الشيك الذي لم يحد معاينه رصيدها في البنك ، والذي نصب نفسه مدعيا امام المحكمة الجزائية ، أن يطلب من قضاة الدعوى العامة احكام له بدل قيمة الشيك المسحوب . كما ان له ايضا اذا شاء . مراجعة لمحاكم العادية المختصة ومطالبة الساحب بدل ديه المذكور .

ثم ان علم حامل الشيك في وضع الساحب وفي النقص الكائن برصيده، وتسليمه الشيك المذكور منه . وكونه حاصصا بحكم ذلك لفقرة الثالثة من الفصل 543 . ان كل هذا لا يسقط حمة بالمطالبة بديه وسوال قيمة الشيك المذكور المترتبة له على كل حال في دمة الساحب وفي الترامه وذلك امام محكمة الدعوى العامة المستعنة في هذه الحالة بسلطات وصلاحيات المحكمة المدنية بالنسبة لسبب الالزام

وقد صدر بها اثنان مصادق المجلس الاعلى في 22 مارس 1961 . 21
المرتب : (1) : يحسن توقيعها)

الفصل 544

(يعاقب بالمعوقات المقررة في الممره الاولى من الفصل 540 . من اصدر أو
قبل شيكا بشرط ان لا يصرف فوراً وان يحتفظ به كضمانة) .

يعاقب هذا الفصل على استعمال شيكات الضمانة . الا انه اذا كان للشيك
رصيد كاف يوم الاصدار . وكان الرصيد باقيا مستمرا غير مقوم . وكان استيفاء
قيمة الشيك مؤجلا بناء على اتفاق بين الساحب والحامل . فانما لا نرى كيف تصل
بإسماع المحكمة احبار هذه الجريمة وكيف تطلع المحكمة بها
وإذا كان الرصيد غير موجود اصلا . أو قدم سحبه فان الحالة تعود
ويشكل مصادرا لتطبيق الفصل 543 .

الفصل 545 : يعاقب بالمعوقات المقررة في المصدين 357 و 358 من .

1 - زيف أو زور شيكا

2 - قبل تسلم شيك يعلم انه مزيف أو مزور .

حسب التعصبات المسية بأحكام كل من المصدين المذكورين .

الف : ان المرور اذا كان تاجرا . وكان الشيك مسجوبا . احل معاملة تجارية
أو اذا لم يكن المزور تاجرا ولكنه زيف أو زور شيكا من احل عملية تجارية . فانه
يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات . وبغرامة من 250 الى 20,000 درهم . وهي
نفس عقوبة الحبس المقررة بشأن اصدار الشيكات بدون رصيد . أما اذا كان الفاعل
صاحب بنك . أو مدير شركة أو اجمالا شخصا استعان بالجمهور من أجل اصدار
اسهم غائبة لمشروع . فترفع العقوبة الى الضعف .

واما الضرر الناتج عن التزوير . فيكون مديا ضررا ماديا . بالحمل .
تسديد دين تجاري بل مديد دين شخصي (فاتورة فندق مثلا) . اما الشخص
المحكى بها وإذا كان الرصيد غير موجود اصلا . أو قد تم سحبه على الحالة تعود
فبراير 1963 يحسن توقيعها)

الممتعة في هذه الحالة بسلطات وصلاحيات المحكمة المدنية بالنسبة لمعوى الادعاء

ويمكن ان يتم التزوير باحدى الطرق المخصوص عليها في الفصل 354

- بالتزيف أو التحريف في الكتابة والتوقيع

- بالاصابة

أما الظروف الأخرى فلا تبدو فائلة هما للسلطان

العناصر التكوينية هي .

1 - فعل ماضى بتعبير الحقيقة ضمن محرر

2 - كون مرتكب هذا الفعل تاحرا

3 - حدوث ضرر للفرد من جراء الفعل ، أو إمكان حدوثه

4 - النية التدليسية

إن العنصر المادى موضح كفاية وتاماً فى الفصل 354 :

وأما صفة الفاعل فهي سهلة التحديد إلا أن صفة التزوير لا تشمل من صممه الفاعل فقط . بل من الطابع الذاتى للشيء المزور . فالتاجر لا يصنع لمعويات الفصل 357 بل لمعويات الفصل 358 إذا لم يكن الغرض من الشيك المرور تسديد دين تحارى بل تسديد دين شخصى (بأثورة فندق مثلاً) أما الشخص العادى فيصنع لمعول الفصل 357 إذا كان غرضه الشيك المزور من قبله تسديد دين منشأه عقد تحارى .

وأما الضرر الناتج عن التزوير ، فيكون مدينياً ضرراً مادياً . فالعامل والمسحوب عليه والشخص المعترض أنه المصدر ، قد يكونون جميعاً عرضة لحسائر وأضرار مالية فادحة .

وفد يقصر الإصرار على كونه ادبياً ومصرفياً (كما لو أن فئة الشيك المزور تزيد عن رصيد الساحب ، مما يكشف أمر صاحب الحساب أو يعرضه بأقل تعديل للشبهة لدى البنك المتعامل معه

وأما النية التدليسية فكأنه فى علم الفاعل أنه يعبر الحقيقة فى الشيك وإن هذا التعبير كان قابلاً لإيداء الفر .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلى :

أه فى .. ويتأرجح .. وفى كل حال منذ وقت غير متقادم . قد قام تدليسيا بوصف الإهضاء المرور العائد الى الناجر (بكر) على شيك رقمه () بقيمة () درهم . مسحوب على بنك (..) لمصلحة السيد (عمر) ومخصص لشراء بضائع . مع الطرف الكائن فى أن المدعو (..) مرتكب هذا التزوير كان رئيساً لمجلس إدارة شركة () المساهمة

ناب إذا لم تكن المرور تاحرا ، ولم يكن للشيك صله بعملية تجارية . نطق العقوبة المصممة عليها بالفصل 358 ، (الغرامة أقل من غرامة عموية الشيك بنجر رصيص) .

المجلس ١٩١٥ - في الحالات المبينة في الفصول ٥٩١ و ٥٩١ يجوز أيضاً أن يحكم على المحكوم بالحرمان من واحد أو أكثر من حقوق الفصل ٤١ ، وناسخ من الإقامة من خمس إلى عشر سنوات
أما المحاولة فمعاقب عليها .

المصرح 3 - في خيانة الأمانة . ولتملك بدون حق الفصول 547 و 555

الفصل 547 ، يعرف الجريمة القاعدة

(من احتسب أو بسد بسوء نية ، اضراراً بالمالك أو واضع اليد أو الخائن ، امتعة أو نقوداً أو بضائع أو سندات أو وصولات أو أوراقاً من أي نوع تنصص أو تنشئ التزاماً أو إبراء كانت سلمت إليه على أن يردّها ، أو سلمت لاستعمالها أو استعمالها لغرض معين ، بعد خائناً للأمانة ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ، وغرامة من 120 لى 2000 درهم .

أذن فهذه الجريمة كناية عن جنحة تأديبية تابعة لاختصاص المحكمة لأفريقية وكما أوجدت تعاقب المال المسروق سبيلاً لتحديد عقوبة السرقة بشهر واحد فقط ، كحد أدنى ، وجعلت الجريمة كناية عن جنحة صبطية تابعة لاختصاص محكمة السدد ، فإن الفقرة الثانية من الفصل 547 ، نصت لاعتبارات إجرائية مماثلة على أنه (إذا كان الضرر الناتج عن الجريمة قليل القيمة ، كانت العقوبة الحبس من شهر إلى سدين ، والغرامة من 120 إلى 250 درهم)

وكذلك كما أن السرقة البانحة تفقد مرتبة تعاقبها كجنحة صبرى وتصبح حاصلة للعقوبات الأصلية إذا ما تم ارتكابها مصحوباً بالظروف الشديدة المصوص عليها بالفصلين 507 و 550 ، فإن أسباب التشديد المصوص عليها بالفصلين 549 و 550 لجريمة خيانة الأمانة تجعل سمة التشديد بالعقوبة أيضاً قابلة لتطبيق على هذه الجريمة المذكورة ولو كان الضرر الناتج عنها ذا قيمة قليلة جداً

العناصر الكويفية هي :

1 - فعل مادي بالاختلاس أو السديد .

2 - الطابع المدلسى في هذا الاختلاس

3 - كون الاختلاس قد ارتكب اصرارا بالمالك ، واضع اليد او الخائن
4 - طلبه الاشياء المحبسة .

5 - الطرف الكائن في ان تلك الاشياء كانت قد سلمت الى الفاعل بصورة عارضة وفنية (لكي يرد فيما بعد ، او ليستعملها لمرض معين .)

اما التسديد فيكون من تصرف . (تلف ، بيع هبة ، هبة) فعل ماضى ويمكن ان يكون الاختلاس غير ظاهري . فيشأ من تدخل سبب ملكية الشيء والتدريج يقضى ذلك السبب . ويعود للقاضي تقدير العناصر التي تدل على قصد تملك الشيء وعلى التهرب من رده ..

وتتحقق النية الاجرامية من ان الفاعل قد تصرف عن علم كامل منه بأنه حائز للشيء بصورة عارضة مؤقتة ، وانه بمصرفه به وهو مؤتمن عليه بحمل نفسه في حالة يتعذر عليه معها رده الى صاحبه .

ويجب ان يكون التسديد قد ارتكب اصرارا بالمالكين او الخائزين او .. وقد يكون هذا الاصرار غير حاصل ولكنه محتمل الحصول فتكون الجريمة . وعلى هذا فان دفع وتسديد قيمة الشيء الى صاحبه ، لا يوقف التعقيبات بحق الفاعل .
واما تعابير المالكين ، والخائزين ، و ... فان (القانون يحمي كل شخص يملك حقا ما على الشيء) مثل المتفجع والمودع لديه ، والمستأجر .

اما الاشياء المبددة ، فهي أشياء مفقولة ، وعندما تكون سندات ومحجرات . فيجب ان تتضمن او تنشئ التزاما او اجراء (اي أنها قابلة لايذاء علاقات الصحة المالية) . فتسديد المكاتب والرسائل العادية لا يشكل جريمة خيانة الامانة .

وأخيرا يجب أن تكون هذه الاشياء قد سلمت بصورة عارضة مؤقتة وهذا ، يشكل عنصرا جوهريا في هذه الجريمة قائما على اساس ان صاحب الشيء سلم حيازته الى شخص تعهد بإعادته او باستعماله لمرض معين منفق عليه بينهما ويجب ان يكون الشيء المفقول قد عهد به الى الفاعل الذي اخذ على عاتقه رده واعادته أما بعد استعماله أو بمجرد طلب صاحبه ، (كالشيء المستودع) ، وأما بعد استخدامه لامر معين (احراء شراء ، مثلا)

واما المحاولة في هذه الجريمة ، فلم يأت الفصل 547 على المصرح لها وهي لا يمكن اصلا ان تتكون اذ يصعب ان تصور الاعمال التي يمكن ان تشكل اسداء تعهد في جريمة الاختلاس دون ان يكون هذا الاختلاس قد تم وانحر

ويكون الوصف . انه في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير معاد من بدد بسوء نية واصرارا بالبيد (زيد) مبلغ .. درهم ، كان صاحبها (زيد) المذكور قد عهد بها اليه ليؤمن بها اداء اجور العمال (او كانت أو دعت لخدمة أمانة ليردها فيما بعد)

الفصل 543 - انه امتداد لاعفاء من العقوبة ولغرض استماعه اجرة في نفس
543 و 544 . بحيث تسرى تلك الحصانة على جريمة خيانة الامة
الفصلان 544 و 545 . نصا على ظروف مشددة معينة يصح التفاعل

الفصل 549

(ترفع عقوبة خيانة الامة الى الحبس من سنة الى خمس سنوات والعقوبة
من 120 الى 5000 درهم ، في الحالات الآتية :
إذا ارتكبها عدل ، أو حارس قضائي ، أو قلم ، أو مشرف قضائي ، وذلك
بناء قيامه بوظيفته أو سمسارها .

- إذا ارتكبها الناظر أو الحارس أو المستنحل في وقف ، أو صراخ ، أو لاجئ
- إذا ارتكبها أجرا أو وكيل ، أو صراخا مستخدما أو موكلا .

ويكون الوصف : مع الطرف الكائن في ان المدعى (..) مرتكب جريمة
الاختلاس : كان مستخدما مأجورا ، قائما بوظيفة محاسب لدى السيد (زيد)
الفصل 550 : ترفع عقوبة الحبس المقررة في الفصل 547 الى الضعف فتصبح من
سنة الى ست سنوات ، كما يرفع الحد الأقصى للعقوبة الى مائة ألف درهم . (إذا
ارتكب خيانة الامة احد الاشخاص الذين يحصلون من الجمهور على منافع أو هم
على سبيل الوديعة أو الوكالة أو الرهن ، سواء بصفتهم الشخصية أو بصفتهم
مديرين مسيرين أو عملاء لشركات أو مؤسسات تجارية أو صناعية) .

يتميز هذا الطرف المشدد بثلاثة شروط :

(أن يكون المهم محصلا من الجمهور على الشيء المؤتمن عليه) انظر شرح
الفصل 540 موضوع الاحتمال) .

2 - أن يكون الاختلاس واقعاً على منافع أو قسم

3 - أن تكون الحياة المؤتمنة المعهودة اليه عهدت اليه على سبيل الوديعة
أو الوكالة أو الرهن أن تمديد هذه العقود الثلاثة (الوديعة أو الوكالة أو
الرهن) تحديدي ويمود بالحكمة الدعوى العامة التي تنظر في الجريمة
تقدير طبيعة الاتفاقية الجارية ، وبعد الاقتضاء ، الفصل في صحتها

الوديعة كتابة عن عهد يتسلم شخص موجه شيئا من المال على أساس
معهده بحفظه واعادته . انه عهد مجاني الا أن مجرد النص على أحور المودع لديه لا
يحول العقد لزاما الى عقد اجارة بالخدمات . على انه عاكس ما يكون لا سيما في
حالتنا هذه عبر نظامي حيث يملك المودع لديه استخدام لدراهم المسددة ويستحق
فوائد عنها . فإساءة الامة في مثل هذا النوع من الوديعة تعني غير معاف عنها
الا إذا توفرت في ذلك ، عناصر جريمة الاحتمال

الوكالة . هي العقد الذي يعطى شخص موجه الى شخص آخر تصويها بأمره شيء من أجله أو باسمه .

ويكون العقد اما مجانيا . أو باحور . اتعاقيا أو فاسوتيا (الوصي) أو قصائيا (المصفي السديك) أما في حالتها هنا . مقالها ما يكون محرورا أو اتعاقيا .

أما الاشياء المسلمة على سبيل الوكالة فهي ليست فقط تلك التي تسلمها الوكيل من الموكل ، بل هي أيضا التي يكون تسلمها من الغير ليؤديها الى الموكل واما للاتعاقية المعقودة بينهما .

الرهن : ان الدائن المرتهن الذي يحتل المال المسلم اليه كرهى يرتكب حياة الامانة . كصاحب البنك الذي ارتهن اسمها ضمانا لقرض . وتصرف بها خلافا لشروط الاتفاق المعقود بيه وبين الراهن) .

ويكون الوصف كما يلي :

انه في . وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم .

(مع الطرف الكائن في أن الماعل المدعو (..) كان صراعا مستعيا بالجمهور بواسطة المروحين الماليين . وان المالح المخلص ما سلمت اليه الا على سبيل الوكالة ليقوم بشراء قيم مقولة) .

العصل 552 . يعانق بالخمس من شهر الى ستة اشهر وعرامة في مائة وعشرين الى مائتين وخمسين درهما . هي تسلم مقدما بمالح من أجل ميعيد عقد ، ثم رفض تنفيذ هذا العقد وامتنع عن رد تلك المالح المسقة دون عذر مشروع .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل مادي في طلبة وتسلمه عربونا من أجل تعمد العقد
- 2 - الطرف الكائن في أن العقد يعي بدون تعيد .
- 3 - رفض الماعل تعيد العقد أو إعادة العربون
- 4 - سوء نية الناشئة عن أنه لم يكن للماعل أي عذر مشروع في ذلك الامتناع .

ويكون الوصف كما يلي :

انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم . وإذا كان اسلم من المدعو (..) مبلغ (..) درهم كعربون من أجل صبح بدلة له . قد رفض من دون سبب مشروع تنفيذ ذلك العبل وإعادة المال المدفوع اليه .

؛ من استعمل حاحه فاصر دون الواحدة والعشرين أو نالها فاقد الأهلة أو محجور ، أو استعمل أهواءه أو عدم حيرته ، ليحصل منه على التزام أو إبراء أو أى سند يمس ذمه المالية ، إصراراً به يعاقب بالحبس من سنة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامه من مائة وعشرين إلى ألفى درهم .

العاصر النكوية هي

- 1 - فعل ماذى سحرير الترام ، أو إبراء أو سند يمس ذمة العاصر حاحه .
- 2 - كون هذا الفعل قد سبب إصراراً .
- 3 - صفة الموقع : فاصر عن سن الواحدة والعشرين سنة ، أو فاقد الأهلة أو محجور
- 4 - الظرف الكائن في أن العاقل قد استعمل حاحه أو أهواء أو عدم حيره الصحيحة

5 - البية الدليسية

وسبب أن يكون النوقيع ورداً على تعهد خطي يشكل التزاماً (كالأعتناء بدين) ، أو إبراء (كوصل بقبض مبلغ) أو أى عقد يمس حقوقه المالية (وعـ بالبيع والإفراغ)

وأما الإصرار ، فإنه يتوارى وتزول معه الحرية إذا كان المبلغ المقرض مـ قد استعمل من طرف القاصر في شراء نافع (بناية مشتركة بشمها المعقول ،) أو شراء إبراء على الحرية العامة)

وأما صفة صاحب التوقيع ، فيجب أن يكون دون الحادية والعشرين من عمره أو عاجزاً (مفتوها) ، أو محجوراً عليه (موضوعاً تحت الوصاية) .

أما فيما يتعلق بطرف انتهاز حاجته ، فإن القانون هدف إلى قمع استعمال العاصر ، وكل عمل يدل على وقوع ذلك الاستغلال يشكل عتصراً للحرية ويعوز تقديره لسلطة قضاة الموضوع .

وأما لنية متحقق عندما يرتكب العاقل عن علم منه الوقائع المشككة لحرمة وخاصة عليه بقصر الضحية أو فقدان أهليتها .

ويمكن أن يكون اوصف كما يلي

أنه في .. وبناريج .. وفي كل حال منه وقت غير حفاقم ، قد استعمل عن عمد منه عدم خبره لقاصر () مع علمه بأنه دون الحادية والعشرين بـمعدله مولوداً بتاريخ (..) وذلك بأن حمله على توقيع سند يعترف به بدين قدره : (..)

درهم . يستحق الاداء عند بلوغه سن الرشد . من حين ان الملغ الذي كان سلمه اياه لا يتجاوز (..) درهم .

وحاء في العقرة الثانية : (اذا كان المحض عليه تحب سلطة الخاضع تحب اشراعه أو تحب رعايته رفعت العقوبة الى خمس من ستة الى خمس والعشرون من مائتي وخمسين الى ثلاثة آلاف درهم .

يقصد هذا الطرف المشدد بصورة خاصة لوصي المحض من جانب القضاء والوصي المختار بالوصية .

ويكون الوصف : انه في .. وباريخ .. الخ

مع الطرف الكائن في انه وصي على القاصر (..) .

الفصل 553 : يعاقب بالمحبس من ستة الى خمس سنوات والضرامة من 120 الى 5000 درهم من اؤتمن على ورقة موقعة على بياض ثم خان امانتها ، بان كتب سوء نية فوق التوقيع النراما أو ابراء أو اى تصرف يمكن ان يمس شخص الموقع عليها . أو دمه المالية

العناصر التكوينية هي :

1 - الفعل المادى بوجود ورقة موقعة على بياض .

2 - الطرف الكائن في ان الفاعل اؤتمن على تلك الورقة

3 - خيانة الامانة بشكل يمس شخص الموقع اودمته المالية .

4 - نية الفاعل التدليسية .

التوقيع على بياض كناية عن امضاء يدلي به صاحبه ورقة بياض ويأتى سلم شخص آخر باملاء لفراغ الذى يملأ ذلك الامضاء وقد يرد بديل صفحة بياض بكاملها ، كما يجوز أن يكون قسم منها محررا والآحر فارغا متروكا لاملائه فيما بعد .

والمعروض أن يكون صاحب التوقيع قد ائتمن الفاعل على تلك الورقة . وأن يكون قد سلمه اياها بتمام رغبته ورضائه . (والا فتشكل الوقائع اما حرية تزوير واما - جريمة - احتال . حسب ظروفها)

ويجب تحقيقا للجريمة ، أن يكون مضمون ما حرر فوق التوقيع النراما أو ابراء أو الخ .. أى أن يكون قابلا لان يسبب للموقع ضرارا ماديا أو ادبا (اعتراف مدني ، أو وعد بالزواج

كما يقتضى أن يكون تصرف الفاعل مقرونا بالية الاحرامية . أى مع علمه أن مدلول الاسطر الى حررها بالفراغ مخالف لما كان يجب ان يكونه بالنسبة

❖ قصده الموقع وإرادته . ويعنى بالنال عليه أو انحراف علمه أن مفهوم النصيب
التي حررها قائل لأن يسبى إلى سرقة صاحب الامضاء أو سمعته .

وأخيراً ، لا يشترط أن يكون قد تم استعمال ذلك المحرر ، بل أن الظروف
الكاثرية في أن كثافة تصبغة ادخلت فوق الامضاء ، كاف لتكوين الجرمية

ويكون الوصف كما يلي

انه في .. وبناريج . وفي كل حال مند وقت غير متقادم ، قد حرر شي بية
تدليسية على ورقة مدموعة بصاء مديلة بامضاء المدعو (زيد) الذي كان عهد اليه
بها ، كناية باذن صرف مبلغ قدره 500 درهم ، وباعتراف مدعى معترض حسب
صبغة تلك الكتابة بأنه مرتب لصالحه في دعة (زيد) المذكور .

أما الفقرة الثالثة من الفصل 553 فتنص على أنه في حالة ما إذا كانت البرقة
م تسلم إلى الفاعل على سبيل الامانة فإنه يعاقب كمروور بالعقوبات المخصوصة عليها
في الفصول 357 و 358 حسبما إذا كان مصموم الكتابة يشكل تزويراً في محرر
تجاري وسبكي ، أو تزويراً في محرر عرفي .

الفصل 554 يعاقب بالخس من شهر إلى ستة أشهر ، وبصرامة من 120 إلى
500 درهم من قدم ورقة أو مستنداً أو مذكرة في نزاع اداري أو قضائي ، ثم
احتلتها أو بددها .

أن هذا النص يتعمع نوعاً من السرفة لا يشكل مفهوم السرفة المعين في الفصل
505 (شيناً مملوكاً للغير) ، طالما أن المستند هنا مملوك من الفاعل نفسه . إلا أنه
يجب معاقبة هذه الفعلة لأن الفاعل ، باحتلاله مستنداً من ملف رسمي إما يعين
الطعن المعارض ، ويضر مصالح خصمه في المستوى ويمس على الإخص سير المحاكمة
لطبيعي في دعوى قضائية أو ادارية

أما العناصر البكوية فهي .

1 - فعل مادي بالاحتلاس أو السبديد

2 - كون الشيء المدد مستنداً مبرراً في نزاع اداري أو قضائي

3 - بية الفاعل التدليسية (فما كانت الجرمية أصلاً ، لو أنه يصعد بجمعه
في استرداد المستند بواسطة رئاسة المحكمة ..)

ويكون الوصف كما يلي

انه في .. وبناريج .. وبعد أن أبرر في دعوى قائمة لدى المحكمة الاقليمية
في .. بيه وبين السيد (زيد) من أجل المطالبة بقطعة أرض موصلة به وبجمعه
بوتاً من مورثهما المشترك ، عقداً متضاماً تلك القطعة من الأرض ، قد احتلس
الحقد المذكور المصوم في ملف الدعوى .

الفصل 555 الذى يحسم هذا الموضع ، ينص على حوار تصمق الطرفين من
حقوى الفصل 40 وعلى المنع من الإقامة ، من جرائم حياة الإحاة العادية أو المصحوبة
بالظروف المشددة (، استغلال أهواء العاصر وإساءة استعمال الورىة المرفعة على
بناص) ولا يتصرص ماحبة المحاولة على اعتماد أن بداية التمدد فى معظم تلك
الجرائم تنصمن تمام ارتكابها .

الفرع 4 - فى التفالس

الفصل 556 يعرف التفالس المسميط أو التفالس بالتدليس . فى أنه حالة
التأخر الموقوف عن الدفع والذى يرتكب عن طريق الإهمال أو العمد أحد الأعمال
المعاقب عليها التى من شأنها الإصرار بحقوق دائية .

عصران تكوينيان هما مشتركان فى كافة أنواع التفالس

1 - يجب أن يكون الفاعل تأخرأ ، أى شخصاً يتخذ من ممارسة الأعمال
المحارية موهته

2 - يجب أن يكون هذا التأخر قد توقف عن الدفع .

كل تأخر توقف عن الدفع يتوجب عليه أن يقدم بتصريح عن ذلك خلال
خمسة عشر يوما . ولا ينشأ التفالس حكماً عن مجرد التوقف عن الدفع بل يقتضى
له صدور حكم مقرر . إلا أنه حتى بحالة عدم صدور حكم مقرر ، يجوز إجراء التفتاح
أمام المحاكم الجنائية بحق التأخر الذى توقف عن الدفع وارتكب أعمالاً تكوينية
للتفالس . وفى هذه الحالة ، تملك محكمة الجراء الناطرة فى الجريمة ، صلاحية
الفصل ، لا فى إعلان التفالس ، بل فى تقدير ما إذا كان هنالك ، فعلاً ، توقف
عن الدفع ولا تنفيذ حتى بقرار محكمة التجارة القاصى برفض إعلان التفالس ولا
بالاريخ الذى تكون حددته تلك المحكمة عن زمن التوقف

الفصل 557 إلى 560 بحثت فى التفالس العادى ، وهو معاقب بالحس من
ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات

المناصر التكوينية هى

1 - الفعل المادى بالتوقف عن الدفع

2 - صفة الفاعل ، كونه تأخرأ

3 - أن يكون الفاعل مشغولاً بأحدى الحالات الممددة فى القانون والى تشكر
أعمالاً معاقفاً عليها من شأنها الإصرار بحقوق دائية .

١ - ضرورة التدليس له لسبب ضرورية ، ذلك أن القانون يعاقب هنا على الإهمال ، حتى لا يتسبب

الفصل 557 - يحدد الحلال -

- ١ - تصرف في المعيشة قمار ، مراهنات ، رهانات ، باعصة
- 2 - مخارفة في التصرفات ، عمليات مصارحة أو عمليات صورية في البورصة (شراء بضائع مؤجلة التمس)
- 3 - تأخيراً لتسوية الوفاء عن الدفع ، شراء ثم بيع بأثمان دون السعر الحادى
- مروص بقلعة مملعة ومؤدية للعجز .
- 4 - تأدية بعض الدائنين ، بعد التوقف عن الدفع اصراراً بسائر الضمان
- 5 - اذا كان سعى اشهار افلاسه مرتين وتم كل من الافلاسين بعدم كفاية اصوله لنسبته ديونه .
- 6 - اعمل مسك الحسابات . (وهو حال كثير الوقوع)
- 7 - ممارسة مهنة رعم المسح العائوى (تدبير وفائى مثلاً) .

ويكون الوصف :

انه فى .. وبتاريخ .. وفى كل حال مد وقت غير متفادم ، وهو تأخر بحالة التوقف عن الدفع ، قد اعمل مسك الحسابات والدفاتر

الفصل 558 ، يتضمن نفس العناصر النكوبية مع اضافة سوء النية اليها ولا يتشكل سوء النية ، لزاماً ، من القصد التدليسى ، بل يكفى أن يكون الفاعل مستوعباً وعالماً بالخطأ المرتكب من قبله

١ - عقد لحساب الغير الرامات دون حصوله على قيم مبادلة ، حسابات ممالى فيها بالنظر لحالته عند عقدها .

2 - اعلن افلاسه قبل ان يضى بجميع التزاماته التى تعهد بها من قبل بيمتضى صلح واق من الافلاس .

3 - امتنع عن التصريح فى كتابه الضبط المختصه بتوقفه عن الدفع

4 - امتنع عن الحضور شخصياً أمام وكيل القليسة (السديك) فى الحالات والمواعيد المحددة .

5 - قدم حسابات باعصة او غير منتظمة .

الفصول 559 و560 تنص على حالات التعالس العادى لدى شركة ما . وهى ترمى الى اصابة الاشخاص الحقيقيين لان العقوبة المقررة وهى الحبس ، لا يمكن أن

أن نطال إلا الأشخاص الذين لهم وجود مادي لا الأشخاص غير المسمي . ولا
المصوص المذكورة تعبير صواب النية عنصرا تكوينيا في الجريمة وهو المصير العمدي
الذي يصعب اثبات تحققه عندما لا يكون مملقا بشخص واع يمكن تعديبر تصرفاته
على صواب القواعد المتبعة المألوفة .

ألا أن الفصل 227 قد نص على غير أى تعيين على مسؤولية الأشخاص
المصوبين . فاصحى من الممكن اقتراض حالات يوجب معها إعلان شركة -
بحالة اعلان عاوى (أو تدلىسى) وعقابها أما بالعقوبات الفرعة (اذا كان
مصوصا عليها بالقانون) ، وأما بالتدبير الوقائية (الفصل 568) ، كالأعلان

1 لفصل 559

(فى حالة توقف شركة عن الدفع ، فإن الذى يعاقب بقوة التعاليس السسط
هم المديرون أو المسيرون أو المصوبون فى الشركات المجهولة الاسم والمسيرون والمصوبون
فى لشركات المحدودة المسؤولية . وعلى العموم ، أى واحد ممن يمثلون الشركة .
اذا قاموا بصعتم هذه تاحدى الاعمال الآتية عن سوء بية

- (ويلى تعداد الاعمال)

العناصر التكوينية :

- 1 - فعل ماضى بالتوقف عن الدفع لدى الشركة
- 2 - صفة الفاعل : كونه ممثل الشركة
- 3 - اتمام بعض الاعمال المحددة فى النص
- 4 - الطرف الكائن فى ان تلك الاعمال قد تمت من طرف الفاعل بصعته
متمثلا للشركة
- 5 - سوء البية

ان هذه الحالات هى :

- 1 - اتفاق مبالغ جسيمة مملوكة للشركة فى عمليات مصاربة . أو عمليات
صورية (الفقرة الثانية من الفصل 557) .
- 2 - تأخير ثبوت توقف الشركة عن الدفع (الفقرة الاولى من الفصل 558)
- 3 - حمل الشركة على عقد التزامات لحساب الغير (الفقرة الاولى من الفصل
558) .
- 4 - مسك ، أو حمل الغير على مسك حسابات الشركة بصورة غير مسطبة

الوصف : انه في . وبناريج . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . وهو مدير شركة (ب س ح) . قد قام اذ علم ان هذه الشركة بحالة توقف عن الدفع . بعمليات شراء بضائع بقصد البيع بسعر اقل من السعر الحارى . وعرضه من ذلك تاخير اثبات توقف الشركة المذكورة عن الدفع

الفصل 560

(يعاقب بعقوبة التعالس السسيط مدبرو الشركات المجهولة الاسم ، و مسيروها والمصفون لها ومسيرا الشركات المحدودة المسؤولية والمصفون لها . وعلى العموم كل منتل هذه الشركات الذين يبددون أو يخفون أموالهم كلها ، أو بعضها بسوء به أو بعثرفون سديوسهم بديون لا حقيقة لها بسوء بية قصد تلخيص أموالهم كلها أو بعضها من متاعسة الشركة المنوقفة عن الدفع أو متابعات الشركاء أو دائنى الشركة .

انها عفووة زاجرة لعملية الافقار المصطبح العمدى . وهى ترمى الى مع منتل الشركة من ارتكابهم ، على أموالهم الخاصة عفوذا من شأنها تحييبهم المسؤولية المدنية التى يمكن أن يتعرضوا لحملها بسبب تصرفاتهم السابقة الواقعة من ادارة الشركة

العناصر التكوينية .

1 - إخفاء الاموال

2 - صفة الفاعل : كونه منثلا لشركة هى بحالة التوقف عن الدفع

3 - الفرض المقصود . تهريب كل أو جزء من أموال الفاعل من وجه الملاحفة والمحاكم .

4 - سوء النية ، أو العمد الاجرامى .

ويكون الوصف : انه في . وبناريج . . وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . وهو مدير لشركة (ب ل) واذ هى بحالة التوقف عن الدفع ، قد قام تدليس ويقصد تهريب كل أو جزء من أمواله الخاصة من وجه ملاحفات دائنى الشركة . بتنظيم اقرار بدين مقداره (...) درهم لصالح المدعو (زيد) ، فى حين انه لم يكن مدينا بأى مبلغ الى (زيد) المذكور .

الفصول 561 الى 564 بحثت فى التعالس الاحيائى

العناصر التكوينية هى .

1 - العمل المادى فى التوقف عن الدفع

- 2 - صفة العاقل كونه تاجرا
- 3 - القيام ببعض الاعمال المحددة في القانون
- 4 - نية التدليس

الفصل 561

بعد مرتكبا لتفالس ويماقب بالحسر من سنين الى خمس سنوات . التاجر الموقوف عن الدفع ، الذي

- 1 - يحفى حساباته ، ليمنع أى مراجعة أو تدقيق عليها .
- 2 - يمدد او يتلف اصوله كلها أو بعضها
- 3 - يقر قديسيا ، بمديونته بديون لا حقيقة لها (وهي من وسائل تهريب الاصول اضرارا بالدائنين الحقيقيين)
- الف - أما في محررات
- باء - وأما في عقود عامة
- ناه - وأما في التزامات عرفة مديلة بتوقيع شخصي
- دال - وأما في الميزانية

الحالة الكثيرة الوقوع ، هي تواطؤ التاجر مع شخص ثالث يكون على الاعلى من اضرائه فينقل اليه جزءا من أمواله اضرارا بدائنيه

ويكون الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقادم . وهو تاجر بحالة التوقف عن الدفع ، قد أقدم تدليسا على تهريب حساباته . وغلاوة على الحبس ، يحوز الحكم عليه بالحرمان من حقوق الفصل 40 .

الفصل 562 . انه نقل للجرائم المحددة في الفصل 561 ، الى ممثل الشركة اما العناصر التكوينية فتبقى هي هي مع تعديل صفة (تاجر) بصفة (ممثل الشركة) .

الفصل 563 يماقب بمعوية التفالس التدليسي

أولا : من ثبت أنه اختلس او احمى او هرب لصالح المدين ، أمواله المعازيه او الموقوفه كلها أو بعضها ، ما لم يكون عمله مشاركة معاقبا عليها طبقا للفصل 124 (يؤخذ في الحالة الأخيرة بالفواعل العادية للمشاركة وفقا لقانون العام . ولا حاجة عندئذ لان يكون التهريب أو الاخفاء قد وقع لصالح المفلس) .

العناصر التكوينية هي

- 1 - فعل مادي في المهرب
 - 2 - كون المال المهرب عائداً الى تاجر بحالة توقف عن الدفع
 - 3 - العرض المقصود . (مفعة المدين) .
 - 4 - الية التدليسة الناتجة بشكل كاف عن علم الفاعل بأن المال مملوك 'تاجر بحالة توقف عن الدفع
- الوصف . انه في .. وبتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير متقدم قد أحضر عن عمد منه عدة أشياء مفقولة مملوكة من (زيد) وهو يعلم انه تاجر بحالة توقف عن الدفع .
- نابيا . من ثبت انه تقدم بسوء بنة بديون صورية التفليسة سواء فعل ذلك باسمه او باسم شخص آخر .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - افتتاح التفليسة
 - 2 - تقديم الدين
 - 3 - الظرف الكائن في أن هذا الدين صوري
 - 4 - الية التدليسية
- ولا فرق أن كان الفاعل قد تصرف لصالح المعلن او لصالحه الذاتي
- الوصف . انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، قد تقدم عن سوء نية الى تفليسة المدعو (..) بدين صوري مئذاره (..) درهم مقابل تزويد بضاعة ، مع علمه أن الدين المذكور صوري
- نابيا - من كان يباشر التجارة باسم غيره أو تحت اسم صوري ، وثبت ارتكابه لعمل من الاعمال المشار اليها في الفصل 561 .
- ان هذا النص يرمى الى اصابة المجرم الحقيقي الذي كان محتجيا وراء اسم عائد لشخص آخر . ويجوز ملاحقة هذا الشخص أيضا كمشارك بالمجريمة .
- الوصف : انه في . وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ، وفي حين انه كان يتعاطى تجارة الحلود تحت اسم المدعو (..) وموجود بحالة الوقف عن الدفع ، قد هرب كلا ، او جزءاً ، من اصوله .
- رابعا . من كان يمارس مهنة وكيل الصرف او سمساره في القيم المفعولة (انه ظرف مشدد حتى في التفليس السسيط) مع الطرف الكائن نسي انه كان يمارس مهنة سمسار بالقيم

ان عقوبات التعاقب البدلي (الفصل 564) لا تتناول مدون تعريض جميع الاشخاص الذين ساعدوا المدين . فهناك عوامل اسانية لطفت تلك العقوبات جعلتها . الحس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات والغرامة من 120 الى 3000 درهم فقط بالسبب للزوج أو الروجة . والاصول والفروع . والاقرار . والاصهار الى الدرجة الرابعة . الدين . بدون أن يكون متواطئ مع المدين . بددوا أو هربوا أو اجمعوا أموالا مفعولة قابلة لأن تدخل في اصول التعليسة .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - الفعل المادي في التدبير
- 2 - طبيعة الشيء المبدد : كونه مالا مفعولا لأن يدخل في اصول التعليسة
- 3 - صفة الماعل (كزوجة المدين مثلا)
- 4 - القصد الاحرامى المتفاعل مع العلم بحالة المدين التعليسية

ويكون الوصف كما يلي :

انها في .. وتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير مقدم ، قد اخضعت عمدا عدة أشياء منقولة داخلة في اصول التعليسة المائدة الى زوجها المدعو (..)

الفصل 565 : هي حالة الدائن المدعو التصويت في مداوات جميعه الدائن

(حول موضوع الصلح ، الكونكوردا) . فاشتراط على المدين او على أي شخص آخر حصوله على فوائد خاصة به مقابل تصويبه .. ان عقوبته ، الحس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات والغرامة من 120 الى 3000 درهم

العناصر التكوينية هي :

- 1 - اشتراط الحصول على فائدة وحسن لو كانت هذه الفائدة متحصلة من الغير وليست على حساب التعليسة
- 2 - صفة المسفيد : كونه دائئا .

3 - الناعت على هذا الاشتراط : التصويت . ويجب أن يكون قد تم فعلا

الوصف : انه في .. وتاريخ . وفي كل حال منذ وقت غير مقدم . وهو دائر في تعليسة المدعو (..) فقد اشتراط عن سوء بية حصوله على فائدة هي كانه عن وعد بتسديده جميع مطلونه ، مقابل تصويبه في جانب الصلحة (الكونكوردا) لدى جمعة الدئبي

العصل 565 - رتب العقوبات الشددة المقررة بشأن جريمة حياة الامانة
في الفصل 549 ، على سبيلك الفلسفة الذي يرتكب حياة أو نلأها في اداء مهمته
وتساؤل كلمة (بلاعب كافة الانحرافات التي لا يمكن تصورها مجردة عن
العصد التدلسي ، كحال السنديك الذي يطبل احتفاظه بالمبالغ المحصلة والمقصودة
من قبله لحساب الفلسفة ، ليندوها ويستعملها لمآلاته الشخصية .

العناصر الكوبية هي .

1 - فعل مادي في اللعب والاخلال

2 - صفة العاقل

3 - العمد التدلسي

الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير متعادم ، وهو سنديك
في طابق افلاسي المدعو (..) ، قد اخلس (أو بدد) اضرارا بجماعة الدائنين مبلغ
(..) درهم ناتج عن التحصيلات الحارة من قبله لحساب الفلسفة .

الفصل 567

(يعاقب المشاركون في التغالس السبيل او التدلسي ، بالعقوبة المقررة
للعامل الاصل حتى ولو لم يكونو تعارا) .

تحري الملاحقة القضائية في التغالس اما من طرف النيابة العامة وأما من طرف
الدائنين ، (وتنتم من الاخرين بتشريك الدعوى عن الطريق المباشر او عن طريق
اقامة الادعاء لصخصي) .

يقوم عادة ، السنديك بتبليغ النيابة العامة ، بتقرير يظمه ، الوقائع
المكونة لتغالس .

العصل 568 يجيز تطبيق الحرمان من المهنة على مرتكبي التغالس (العصل 87)

العصل 569 ، ينص على وجوب الصاق ونشر كل حكم بالمؤاخذة صدر بموجب
هذا الفرع ، وذلك على نفقة المحكوم عليه (العصل 48) .

الفرع 5 - في الاعتداء على الاموال العقارية (الفصل 570)

يتضمن هذا الفصل جريمتين .

أولا . يعاقب بالحبس من شهر الى سنة أشهر وبمرامة من 120 الى 500 درهم
(من انتزع عقارا من حيازة عمره حلبة أو باستعمال التدليس)

العناصر النكوبية هي :

- 1 - الفعل المادى بالانزاع المعار
- 2 - كون هذا الانزاع واقعا على مال غير معقول
- 3 - ظرف وقوعه جلسة أو ناستعمال التدليس
- 4 - السبة المدلّسية .

الوصف : انه في .. وشاريخ .. ولى كل حال مد وقت غير معادى . قد اسرع احتيالا من السيد (زيد) المنزل المملوك لزيد المذكور .

ثانياً : تنص الفقرة الثانية على حرية اخرى ، يعاقب عليها بالحس من ثلاثة أشهر الى سنيين وبمعاملة من 120 الى 750 درهم اذا جرى الانزاع .
ليسلا

مع التهديد أو العنف

- بواسطة تسليق أو كسر
- باشتراك عدة أشخاص
- مع حمل سلاح ظاهر أو مخبأ

العناصر النكوبية :

- 1 - فعل مادى بالانزاع
- 2 - كون هذا الانزاع واقعا على مال غير معقول .
- 3 - الظرف الكائن في أن الفاعل قد قام بفعله لبل أو الخ .
- 4 - السبة الاحرامية

الوصف : انه في .. وشاريخ .. وفي كل حال مد وقت غير متقادم ، قد اسرع احتيالا من السيد (زيد) قطعة الارض المملوكة (اريد) المذكور والكائنة في (..) وذلك باستعماله التهديد أو العنف .

الفرع 5 - في اخفاء الاشياء (الفصول 571 الى 574)

العصل 571 : (من اخفى عن علم كلا أو بعضا من الاشياء الجليلة أو الشدة او المتحصل عليها من حنابة أو جمعة ، يعاقب بالحس من سنة واحدة الى خمس

الموسسة على شكل الحان يحته أو كلمات ملحه ، أو لوحات الرسم ، أو التصوير
ويحسن الرجوع الى تلك النصوص أثناء بحث كل مادة من فصول هذا المبحث
(من طبع في المملكة كلاً أو بعضاً من الكتب أو النصوص الموسيقية أو
تعمامة من 120 الى 10.000 درهم ، سواء نشرت هذه المؤلفات في المغرب أو في
سنوات ، وعمامة من 120 الى 2000 درهم ، ما لم يكون الفعل مشاركة معاقباً عليه
بعقوبة جنائية طبقاً للفصل 129) .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل مادي في الاحراز
- 2 - كون الشيء المحرز ناشئاً عن حياة أو حصة
- 3 - علم الفاعل بمصدر الشيء

وأما ما يتعلق بالاحراز ، فلا فرق بالوسيلة التي تم بها أو جرى بها تسليم
المال المحرز ، سواء كانت عن طريق الشراء أو الاستيداع أو الإيجار ، أو سوى
ذلك ، أو كان التسليم قد جرى راساً من مرتكب الجريمة أو عن طريق وسيط

المصدر الاحرامي للشيء : يجب أن يكون الشيء المخفي قد استولى عليه بواسطة
حماية أو حنطة مهما كان نوعها ، شريطة أن يكون الاستيلاء عليه قد تم عن طريق
شخص هو غير الشخص المخفي أي من مرتكب تلك الحماية أو الحنطة ، حتى ولو كان
الجامع غير خاضع للملاحقة بسبب الحصانة أو قيود المتابعة الجنائية (الفصول 534 و
548 و 549) ، أو كانت الجريمة الأصلية مرتكبة في الخارج أو أنها أصبحت غير
معاقب عليها (بسبب وفاة الفاعل الأصلي أو العفو العام أو الخاص) .

العلم بالمصدر : يكفي أن يكون المخفي علماً بالمصدر الاجرامي . وليس شرطاً
أن يكون مطلقاً على نوع الجريمة التي انتجت ذلك الشيء ، أو عارفاً لهوية شخص
مرتكبها أو هوية الشخص الذي جرى انتزاع الشيء المذكور منه

ويكون الوصف : أنه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ،
قد أخفى عمداً السيارة التي كان يعلم أنها تحصلت من جريمة ارتكبت اصراراً
بمالكها المدعو (..)

ألا أن الفقرة الثانية من الفصل تضمنت ، أنه إذا كانت العمدة المعررة في
الغانون المحصنة التي تحصلت منها الأشياء أقل من العقوبة المشار إليها في
الفقرة السابقة فإن هذه العقوبة الأخيرة تعوض بالعقوبة المعررة لمرتكب الجريمة
الأصلية .

(في الحالة التي تكون فيها العمولة المطبقة على مبرمكي الحربه التي تحصلت منها الاشياء المخفأة أو المبددة أو المتحصل عليها هي عمولة حائلة ، ون المخفى تطبق عليه نفس العقوبة إذا ثبت أنه كان يعلم وقت الإحصاء الظروف التي استنحيت تلك العمولة حسب القانون (الظروف المشددة)

غير أن عمولة الإعدام تعرض بالنسبة للمخفى بعمولة السحب المؤبد ،

أنه موضوع وفائع ، تابع لتقرير قضاء الأساس

الوصف : أنه ... مع الطرف الكائن في أنه كان يعلم وقت الإحصاء، أن السرقه المذكورة قد ارتكبت ليلا وفي الطريق العام

الفصل 573 . ينص على أن المخفى المحكوم بعقوبة حبسية يحوز أيضا أن يحكم عليه بالحرمان من حقوق الفصل 40 . (لم يرد نص على المنع من الإقامة)

الفصل 574 . يبسط على المخفى ، الاعفاء وقيود المتابعة الحاشية الواردة في المصول 534 إلى 536 .

الفرع 7 - في بعض الاعتداءات على الملكية الادبية والفنية

(المصول 575 إلى 579)

أن هذا النوع من الملكية قد نظم الظهير المؤرخ في 21 شعبان 1734 (23 يونيو 1916) المطبق على كافة راضي الملكة المصرية بموجب قرار معاون الأمين العام لوزارة الإنشاء الصادر في 8 مارس 1965

ولقد عرف الفصل 2 من الظهير المذكور المؤلفات الادبية الفنية في أنها كل إنتاج فني الحقل الادبي ، أو العلمي أو الفني ، مهما كان شكل أو أسلوب ابتاعه أو انتاعه أو نشره كالكتب ، والصور والتصانيف ، وسائر الكتابات . والمؤلفات المسرحية ، أو الموسيقية المسرحية أو التمثيلية المدونة ، أو المؤلفات الموسيقية على شكل الحان بحة أو كلمات ملحنة ، أو لوحات الرسم ، أو أو إنتاج النحت أو فن البناء ، أو الطبع على الحجر أو الشرات المصورة ، أو الحرائط الجغرافية أو المخططات ، والمصورات ، والرسوم ، وصانع البلاستيك المنقطة بالجغرافيا والمساحات ..

وحاء في ما يلى الفصل 2 ، تعداد المؤلفات المحمية وعلى الأحرر منها الترحيمات والإنتاج السينمائي

وحد - ن الرخرع ان تلك النصوص انباء بحمة كل مادة من فصول هذا الفرع
كما أن الفصل ١٢٠ وما يليه من الطهر . قد عاقب على جرائم غير منصوص
عنها في القانون الجنائي ومنها بعض جرائم التروير المسمى .

الفصل 575

(من طبع في المملكة كلا أو بعضا من الكتب أو التصنيف الموسيقي أو
الرسوم أو الصور الفنية أو أي إنتاج آخر مطبوع أو منقوش ، محالفا بذلك
القوانين والأنظم المتعلقة بملكية مؤلفيها ، يعد مرتكبا لجريمة التقليد ، ويعاقب
بمرامة من 120 إلى 200,000 درهم ، سواء نشرت هذه المؤلفات في المغرب أو في
الخارج .

ويعاقب بعض المعونة من يعرض هذه المؤلفات المخلدة للبيع أو يورعها أو
يصدرها أو يسوددها) .

١ - الفعل المادي بالطبع

2 - وصف الشيء المطبوع (كتب ، تصانيف موسيقية ، رسوم صور فنية)

3 - كون ذلك الطبع جاريا (مع مخالفة للقوانين والظم المتعلقة بملكية
المؤلفين) .

4 - حصوله في الأراضي المغربية

5 - القصد الاجرامي

ويكون الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متقدم ،
قد قام تدليس ، وحلانا للقوانين والظم المتعلقة بملكية المؤلفين ، وفي الملكية
المغربية بطبع تقليد للوحة زيتية (تعيينها) .

الفصل 576

(يعد مرتكبا لجريمة التقليد ويعاقب بالمقوبة المقررة في الفصل السابق
من أنتج أو عرض أو أدا ، بأية وسيلة كانت ، مؤلفا ادبيا ، منهكا مدلك
حقوق المؤلف التي يحميها وينظمها القانون) .

ليس في الموضوع هنا تقليد مادي كما جاء في الفصل 575 . بل
انتهاك لحق ملكية المؤلف ، بإنتاج فكري (قصيده ، أو
تمثيلية أو رواية ، أو مؤلفات مذهبية ، أو مقالات صحف ، أو قطع واعاى
موسيقية ، أو تجهز في ليلم سينمائي أو تلفزيوني)



ولا أحسنه في الأسلوب المتبع في العمل أو لما كان المؤلف (الإنشاج) المسمى
قد تم بقله كلها أو جزئيا أو بصورة مطابقة تماما . أو معاصره . بشكل لا يمنع
التعرف من خلاله إلى الأصل

ويكون الصنف : أنه في .. وبما ريج .. وفي كل حال مند وقت غير مقدم .
قدم تشيلية عواها () مع انتهاكه لحقوق المؤلف () المصنف في القاسم

الفصل 577 : طرف مشدد ناتج عن الاعتقاد . يرفع العقوبة إلى الخمس من
ثلاثة أشهر إلى سنتين ، والضرامة من 500 إلى 20,000 درهم

وبحاله العود إلى الجريمة بعد الحكم ، من أجل حرية الاعتقاد ترفع العقوبة
إلى الصنف . مع جواز اطلاق المحل الذي يستصنه المقلد أو شركاؤه . موقتا أو
بمائها

الفصل 578

(في جميع الحالات المشار إليها في الفصول 575 إلى 577 . يحكم أيضا على
مرتكبي الجريمة بمصادرة مبلغ يعادل حصتهم في الدخول الحاصل من الانشاج أو
العرض أو الإذاعة غير المشروعة وكذلك مصادرة جميع الأدوات التي أضيفت حصيصا
لهذا الانشاج غير المشروع . والأشياء المقلدة ونسخها

ويجوز أيضا للمحكمة أن تأمر ، بناء على طلب المدعي بالحق المدني ، وتطبيقا
لاحكام الفصل 48 . بنشر الحكم بالمزاخدة كله أو بعضه في صحف معينة ، وبالصافه
في الامكنة التي تحددها ، وخاصة على أبواب مسكن المحكوم عليه والمؤسسة أو
قاعة العرض المملوكة له ، وذلك على نفقة المحكوم عليه . شرط أن لا تتجاوز
عقوبات هذا النشر الحد الأقصى للضرامة المقررة)

الفصل 579 . يقضى بأن تعاد الأدوات ، والأشياء المقلدة ونسختها . وبدلات
الدخول المصادرة إلى المؤلف أو إلى خليفه أو متبقي الحق منه . الذي يجوز له
المطالبة بالمعطل والضرر وذلك بإقامة نفسه مطالبا بالحق المدني وفقا للاجراءات
الاصولية

الفرع 8 - في التخريب والتعيب والاتلاف

الفصول 580 إلى 607

الفصل 580 : (من أوقد النار عمدا في مبنى أو بيت أو مسكن أو حصة
أو مأوى ثابت أو متحرك أو باخرة أو سفينة أو متحجرة أو ورشة إذا كانت عمدا ،

المجالات مسكونة أو مدمرة للسكنى ، وعلى العموم في أى محل آخر مسكون و
معد للسكنى ، سواء كان مبنو كالا له أو لمعه يعاقب بالاعدام .

المباصر السكونية

- 1 - فعل مادي بوقد النار
- 2 - نوعه الاشياء المحروقة
- 3 - كون الاماكن المحروقة مسكونة أو معدة للسكنى
- 4 - النقص الاحرامى

بعضى أولا حدوث وقد النار . ولا يشترط أن يسج عنه تمام الحريق
فالمحاولة يعاقب عليها كالفعل التام طالما ان المعلة حائية .

ويشترط في الاماكن أن تكون مسكونة أو معدة للسكنى ويحوى تعدادها
مدى واسعا ؛ فهو يشمل « التواله » كما يشمل القصر وقارب الصيد الذى يابى
اليه الصياد لينام معه والباخرة الكبرى عابرة الاطلسى فان ما هدف اليه في
هذا النص هو حماية الارواح قبل الامكان والاسية وتصبير الحماية مرتكبة
حتى ولو وقعت على غاية غير معدة للسكنى ولكن أقسم داخلها مجيب للسئلة الموقفة فيه
ويجب أن يكون ايقاد النار قد تم عمدا وعن علم من فاعله ؛ ولا شأن للماعث
الذى حصله عليه .

ويكون الوصف كما يلى : انه في ... وبتاريخ .. وهى كل حال صد وقت
غير متقادم قد أوقد النار عمدا في منزل مملوك للسيد (زيد) ومعد للسكنى .

وتخص العقرة الثابتة من الفصل على قرص نفس العقوة على من أوقد النار
عمدا في ناقلات أو طائرات أو عربات بها أشخاص أو في عربات لمس بها احد
ولكنها تكون جزءا من قافلة بها اشخاص .

وهكذا فايقاد الحريق بتأفلة معدة لشحن البضائع ومعدرة بناقلات
ماهولة بالركاب ؛ يشكل الحماية المنصوص عليها . ويمكن كذلك اعتبار الحماية
واقعة حتى ولو لم تكن تلك الناقلات مقطورة بناقلات مسافرين ؛ بل ان وجود
موظفى العطار أو عمال الشاحنة يكفى لاعتبار أن حياة هؤلاء تعرضت للخطر
ولاعتبار الحماية اذن واقعة ومماقبا عليها .

أما بشأن السيارات (الاوتوموبيلات) غير المقطورة أو الطائرات الافرادية
فلا يترتب الاعدام على الفاعل الا اذا كانت مشغولة بأشخاص في داخلها .

وهو الفصل 581 على عقوبة السجن من عشر الى عشرين سنة اذا كان يقاد
النار واقعا عن اشياء مملوكة للغير ؛ وكانت تلك الاشياء غير مسكونة أو غير معدة
للسكنى .

وقد أصيب الى العدد الوارد في الفصل السابق ، العادات والاحكام
المطروحة او الموصوعة في حزم او اكوام . وكذلك السجلات والطائير الحاملة من
الاشخاص : ومثلها العربات المخصصة للعمل البصائع اذا لم تكن جزءا من باقلة

وتحذر الاشارة الى أن معظم هذه الاموال مهمة الحراسة بوعا ، وممروكة لمدة
الناس وأمانتهم ؛ ويقضى لحسن حمايتها فرض العقوبة الشديدة على المسبب
وأصحاب النوايا الشريرة .

أما العناصر التكوينية :

1 - الفعل المادي بوقد النار

2 - طبيعة الاشياء المحروقة

3 - كونها مملوكة للغير

4 - النية الاجرامية

ان مبدأ ملكية الغير لتلك الاشياء لا يمنع عن الحماية كونها مرتكبة اذا كانت
واقعة من طرف شريك في متاع الملك ، أو من طرف مستأجر أو صاحب حق عيني
على جزء منها .

ويمكن أن يكون الوصف كما يلي :

1- في ... وبتاريخ ... وفي كل حال منذ وقت غير مفاد ، قد أوقد النار
عمدا في أتيان موصوعة ضمن حزم وأكوام ، عائدة الى السيد (...)

الفصل 582 - الفقرة الاولى : (تتحقق الجريمة أيضا اذا كانت الاشياء
المبينة في الفصل السابق عائدة للمحروق نفسه ، وكان ايقاده النار فيها راعيا
لاحداث الضرر بالغير . عقوبتها السحن من خمس الى عشر سنوات .

والافتراض المألوف لمثل هذه الحالة هو مثل مالك المنزل الذي يقطنه معمره
والذي يعد بعد احراق الضمان عليه مقابل مبلغ كبير لدى شركة تأمين ، على احراقه
ليتناول بدل التأمين دفعة واحدة ، انها فعلة تشكل جريمة الاحتيال الا انها معاقب
عليها بالفصل 582 نظرا للاضطراب الذي تحدثه في النظام العام

العناصر التكوينية :

1 - فعل مادي بوقد النار

2 - طبيعة الشيء المحروق (الاشياء المددة في الفصل 581)

(3) - كونه مملوكا للمحروق نفسه

4 - علم الفاعل بتسببه ضررا للغير . (وهو علم متفاعل مع الية الدليسية)

مع اللزجة الى انه اذا كان الاحراق معلقا بسايه مسكوبة أو معدة للسكنى.
فالعقل الحديث النطق هو الفصل 580 الذي يؤخذ به ولو كانت السادة ملكا
للعامل نفسه

الوصف انه في ... وبنايخ . . وفي كل حال مند وقت غير متقدم ، قد
أوقد النار عمدا في مخزن يحتوي على أتان ، وعائد اليه وسبب في ذلك
(أو حاول) أحداث اصرار بشركة التأمين (الملكية المغربية) الصامة للحريق
أما الفقرة الثانية فيقضي بتطبيق نفس العقوبة على من أوقد النار بأمر المالك
ولا تشكل هذه العقلة مشاركة عادية ، بل تعتبر مساهمة
الفصل 583 : يسمى موضوعه (الحريق بالامتناد)

العناصر التكوينية هي

- 1 - فعل مادي يحدث الحريق في شيء مملوك أو غير مملوك
- 2 - كون الشيء موضوعا بشكل يسمح بانتقال الحريق .
(ولا شأن لما اذا كان وضعه مقصودا أم لا)
- 3 - كون الحريق اتصل بشيء آخر (وتسرى العقوبة على المحاورة)
- 4 - السية الاحرامية

ويكون الوصف انه في ... وبنايخ ... وفي كل حال مند وقت غير متقدم .
قد أرسل الحريق الى مستودع السيد (...) بوقده النار في عرمة القش الموضوعه
شكل يسمح بانتقال الحريق الى المستودع المذكور .

الفصل 584 : الفقرة الاولى تعاقب بالموت مرتكبي الحريق في الحالات المشار
اليها بالفصول 581 ، (اذا ترتب عن الحريق العمدى موت شخص أو أكثر)

كما لو أن شخصا متشردا كان بالصدفة نائما في المستودع الذي امتدت اليه
نار العرمة ومات من جراء ذلك . وحيث ان فعل الحريق متعمد فيه ، فلا يكون
الفعل هنا معتبرا وكأنه ناشئ عن الخطأ أو الإهمال بل يعاقب عليه كإقتل العمدى
وتعاقب الفقرة الثانية بالسجن المؤبد اذا ترتب عن الحريق جروح أو عاهة
مستديسة .

ويكون الوصف : (مع الظرف الكائن في أن الحريق العمدى المن أعلاه قد
تسبب بوفاة المدعو (...))

وتحدر الاشارة الى أن أحداث الحريق يسبب افعال الفاعل أو عدم تصرفه
معاقب عليه في الفصل 607 بالحبس من شهر الى سنتين وعرامة من 120 الى 500
درهم .

وأخيراً فإن الفصل 6018 يعاقب في مقرته الخاصة على بعض حالات الحريق الناشئة عن الإهمال وعدم الاحتياط .

الفصول 585 إلى 589 تعاقب على الإعداء الواقع بواسطة المتفجرات . فمن الفصل 585 على تطبيق العقوبات الواردة في الفصول 580 إلى 584 حسب الفصول المقررة فيها ، على (من خرب عمداً بواسطة مفرقات أو أية مادة متفجرة ، كلاً أو جزءاً من مبنى أو بيت أو مسكن أو خيمة أو مأوى أو ناحرة أو سفينة أو نافذة من أى نوع ، أو عربة أو طائره أو متجير أو ورش أو إحدى ملحقاتها ، وعلى العموم أى شيء موقود أو عمارى من أى نوع كان) . وهو تعداد واسع شامل .

أما العناصر التكوينية فهي :

- 1 - فعل مادي من التخريب كلياً أو جزئياً
- 2 - طبيعة الأشياء المخربة
- 3 - وسيلة التخريب : المفرقات أو المتفجرات
- 4 - ضرر لاحق بالضرر
- 5 - نية العاقل الإجرامية

ويكفى أن يكون الانفجار قد أحدث ضرراً بالشيء لكي تعتبر الحماية واقعة كما يكفي أن تكون أداة التخريب مادة قابلة لأن تحدث انفجاراً في بعض الحالات كالبوب العار مثلاً . أن عنصر الضرر شرط ضروري .

وأما النية الإجرامية فتنبثق عن قصد تخريب الشيء أو أحداث ضرر فيه فإذا تحقق هذا القصد وجب اعتبار العاقل مسؤولاً عن كافة النتائج حتى ولو كانت غير مفسودة من وراء فعلته الجنائية .

وهكذا فمن عدم بواسطة المتفجرات منزلاً مسكوناً عوقب بالإعدام . حسب الفقرة الأولى من الفصل 580 . وتطبق عليه نفس العقوبة حسب أحكام الفقرة الثانية من الفصل المذكور إذا وصح مثلاً ، متفجرة ضمن طائفة قبل اقتلاعها

وأما تهديم معمل صناعى بواسطة المتفجرات فمعاقب عليه بالسجن من عشر إلى عشرين سنة ، حسب الفصل 581 إذا كان المعمل مملوكاً للغير . وإذا تسبب ذلك في مقتل حارس المعمل الليلي ، مثلاً ، فطبق عقوبة الإعدام وفق الفصل 584 .

أما من خرب معمله بنية التحصيل على بدل التأمين من شركة الصمان مثلاً ، فمقوته السجن من خمس إلى عشر سنوات وفق الفصل 582 ، وتكرن عقوبته لإعدام وفق الفصل 584 إذا صدف أن قتل بسبب الحادث أحد المشردين الآوى صدره في تلك الليلة إلى المعمل المذكور .

ويكون الوصف في كافة هذه الحالات مطابقا لوصف حالة الاحترار العمدي مع تبديل مضمون الفعل المادي وهو وقد البار . استعمال المتفجرات

الفصل 586 ، ينص على تحريبات خاصة لا يمكن احداها بواسطة وقد البار فيلحا الفاعل فيها الى المتفجرات وهي المسالك العامة أو الخاصة ، أو الجوارح ، أو السدود ، أو الطرق أو القناطر ، أو منشآت الموانئ أو المنشآت الصناعية .

ان عقوبة الفاعل فيها ، السحب من 20 الى 30 سنة . وتشكل هذا الاعمال جرائم خطيرة لها مساس في سلامة الاقتصاد العام .

العناصر التكوينية هي

1 - فعل مادي في التخريب

2 - طبيعة الشيء المخرب

3 - طبيعة الوسيلة المستعملة

4 - النية الاجرامية

ويكون الوصف : انه في ويتأريخ قد خرب عمدا وبواسطة المواد المتفجرة تمام حصر الخط الحديدي الكائن في (..) أو جزءا منه .

الفصل 587 ، يترتب نفس العقوبة على وضع المتفجرات عمدا في طريق عام أو خاص

العناصر التكوينية هي :

1 - فعل مادي بوضع المادة

2 - طبيعة المادة الموضوعة

3 - مكان الوضع

4 - بيه الفاعل الاجرامية

ويجب التعريق بين الوضع العمدي وبين العقدان مثلا . فائق السيارة العاملة في تعجير مقالح الاحجار لا يعد مجرما وخاصة بالنال للعقوبة اذا ما سقطت من سيارته عمدا مادة متفجرة في مكان ما .

ولا شأن من جهة ثانية لحدوث انفجار المادة . فمجرد وضعها يشكل جريمة وافية مكتملة ، حتى ولو تدخل احد فعكك الشرطان ومنع حدوث الانفجار

ويكون الوصف : انه في .. ويتأريخ . قد وضع عمدا وعلى بية اجرامية شحنة متفجرة في الطريق العام .

وكما هي الحال في شؤن المريق فإن نتائج المعطه تؤثر على تحديد العقوبات وبمعدل مداها . فعند جاء في الفصل 588 (إذا نتج عن الجرائم المشار إليها في أحد الفصولين 586 أو 587 موت شخص أو أكثر ، يعاقب الحائز بالاعدام . وإذا نتج عنها حروق أو عاهة مستديمة فالعقوبة السجن المؤبد)

إنها كتابة عن ظروف مشددة كما في جرائم المريق .

على أن هذا النوع من الجرائم خطير على النظام العام وعلى سلامة الأشخاص لدرجة أن الفصل 589 قد نص على عذر معف من العقوبة في إحدى الحالتين التاليين

- إذا أخطر المحرم السلطات الإدارية أو القضائية وكشف عن شخصيته الحياء الآخرين ، وكان ذلك قبل تمام الجريمة وقبل أية متابعة

- إذا مكن المحرم من العصف على بقية المناه ولو كان ذلك بعد اسداء المتابعة أنه عذر قانوني معف .

إلا أن النص أبقى للمحكمة حواز تطبيق الميع من الإقامة من عشر الى عشرين سنة ، ولو كان الشخص نادما إلا أنه ما حرج عن كونه مجرما في كل حال

الفصل 590 ، يعض على التهديم أو التخريب المرتكب عمدا بأية وسيلة كانت (- ما عدا بالطبع وسيلة المريق والمنجرات المصوم عليها بالفصول السابقة) إذا وقع كليا أو جزئيا على المبانى أو القناطر أو الحواجر أو السدود أو الطرق أو منشآت الموانى أو المنشآت الصناعية المملوكة للغير . وكذلك على المتسبب عمدا في انفجار آلة بخارية أو تخريب محرك في منشآت صناعية . أما العقوبة فهي السجن من خمس الى عشر سنوات

العناصر التكوينية هي :

1 - فعل مادي بالتخريب أو التهديم كليا أو جزئيا . أو فعل مادي بتسبب انفجار آلة بخارية أو تخريب محرك في منشآت صناعية .

2 - طبيعة الشيء المحرب الذي يجب أن يكون داخلا في التعداد الوارد بالفصل 590

3 - كون الشيء مملوكا للغير

4 - النية الاحرامية

ويجب أن يكون هناك تهديم أو تخريب فعليين ، لا تعطيل محفف فقط من إنتاج الآلة أو من أحكامها . على أنه يمكن أن يكون التهديم أو التخريب ماصرا على جزء من الشيء (كرأس الجسر مثلا ، أو اسطوانة الآلة البخارية ، أو مصباح المازة) ويقتضى أن يكون الشيء مملوكا للغير . فتخريب الآلة العائدة للمخرب نفسه غير منصوص على معاقبته مدنيا

و يسمي ذلك دماء المصعد الاحرامى اى الحمد فى الحرب وعلم الفاعل
ن الدماء مملوك للممر

ويكون الوصف انه فى ساريج قد حرب عمدا الحسر العائم على نهر ()
مع علمه انه مملوك للدولة

واقصبت العقرة الثانية طرفا مشددا مصلا سائح الفعلة ومسابيا مع
ما اذا كان الحادث قد سبب فضلا (عقوبة الاعدام) او جروحا او عاهة دائمة
(عقوبة السجن من عشر الى عشرين سنة)

الوصف . مع الطرف الكائن فى ان التحريب المذكور قد تسبب فى مقتل
المعسر ()

ويرد كمثل على ماسبق ، حادث هدم قسم من الجسر الذى يعبره مرور سياره
وسقوطها فى النهر ومقتل سائقها .

الفصل 591 . يعاقب على عرقلة السير . بالسجن من خمس الى عشر سنوات
كل من وضع فى ممر او طريق عام شيئا يعوق مرور الماقلات او اسعمل اى
وسيلة كانت لعرقلة سيرها ، وكان عرضه من ذلك ، التسبب فى حادث او
تعطيل المرور او مصايفته .

العناصر الكوينة هي :

1 - فعل مادي مؤلف من وضع شيء يعرقل مرور الماقلات ، او من استعمال
اى وسيلة تحققت للعرقلة .

2 - كون الشيء او الوسيلة المستعملة جاررين على ممر او طريق عام (اطر
تعريف الطرق العمومية فى المصل 516) .

3 - الفرص المقصود . التسبب فى حادث ، او تعطيل المرور (مهما كان
الدافع كابقاف السيارة من اجل سلب دكاها .)

4 - نية الفاعل الاجرامية

ويكون الوصف : انه فى .. وساريج .. وفى كل حال مند وقت غير متعادم
قد اقدم عمدا ويقصد عرقلة السير على وضع حدة شجرة فى الطريق العام رقم 1 ،
فاوجد عاتما دون مرور السيارات .

ونصت الفقرة الثانية على نفس الظروف المشددة مع عقوبتها الواردة جميعا فى
الفصل السابق .

اما المصلان 592 و 593 فيصان على اطلاق الوثائق واستندات

الفصل 592 ، تضمن أنه في غير الحالات المشار إليها في الفصل 276 الذي
ينص بالسجن من خمس إلى عشر سنوات (في غياب علم ، أو تلف أو يبدد
أو يربح أوراقا أو سجلات أو صكوكا أو سندات محفوظة في مصابيح أو في
كنايات الصلح أو مستودعات عامة ، أو مودعة لدى أممي عمومي بصفتها هذه) .
وهي عمومية قابلة للارتفاع إلى السجن من عشر إلى عشرين سنة إذا كان الفعل مرتكبا
من طرف الأممي العمومي ، أو مصحوبا بالصف ضد الأشخاص . ضمن الفصل 592
المذكور عقوبة السجن من خمس إلى عشر سنوات على من يحرق أو يمتدع عبدا بأية
وسيلة كانت

– أما سجلات أو أصول الوثائق المتعلقة بالسلطة العامة أو صور الوثائق
الرسمية

– وأما السفاح والاوراق النجارية أو النكية .

وقد نص على عقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات والعرامة من 120 إلى
500 درهم في حالة إتلاف أوراق أخرى متضمنة أو منشئة للالتزامات أو تصرفات
أو إساءة .

ينص في الاتلاف إساءة الوثيقة . وأما التعميب فيحدث التحفيض في قيمة
الوثيقة بحيث تصبح غير صالحة للاحتجاج بها . أما الاختلاس والحطف اللذين يمكن
أن يشكلوا سرقة . فهما هما عنصران مكونان لجريمة خاصة بالنظر لطبيعة الشيء
المحتلس

أما بشأن (الاوراق الاخرى) فهي كمثل الإساءة ، أو عقد البيع الحرفي
أو دفاتر التاجر .

وأما الضرر ، وهو عنصر الجريمة ، فيشكل من كون العقد أو الوثيقة حاويين
على التزام أو إساءة .

أما الية الاجرامية فهي تتحقق بمجرد الاتلاف المتعمد فيه . بصرف النظر
عن كل قصد إيذاء آخر .

العناصر التكوينية هي :

1 – فعل إتلاف مادي

2 – كون الوثيقة المتلفة معدة في الفصل 592

3 – الضرر الناشئ عن كون الوثيقة حاوية على التزام أو إساءة لصالح أممي
(ولا حاجة لهذا العنصر إذا كان الاتلاف واقعا على وثائق متعلقة بالسلطة العامة)

4 – النية الاجرامية

الرسد انه من وباريح وفي كل حال عند وقت غير متقدم ، قد
طلب عمدا ، محضرا مطلقا من طرف محضر ذلك () ، ومنصفا تقييرا عن
حرية منسوبة اليه

انه من قد اتلف عمدا محررا مؤرخا في () ومنصفا اقراره لصالح
المدعى (.) بدین قدره (.. درهما) مع فائدة ٨ / مئود مستديده خلال فترة
سنة أشهر

الفصل 593 - يعاقب بالعقوبات المقررة في الفصل السابق . حسب
التفصيلات الموصحة له . ما لم يشكل الفعل حرية أشد . من اتلف أو احتلس
أو أحمى أو ستر أو حفر عن علم وبيعة عامة (السجن) أو وبيعة خاصة (الحبس)
من شأنها أن تسهل البحث عن المانيات أو الخس أو كشف ادليها أو عفا مرتكبها

ان هذا الاهتمام بصيانة الأدلة قد ورد كذلك في مضمون الفصل 6٨ من
قانون المسطرة الجنائية ، الذي نص على ما يلي : ان تغيير الأماكن التي وقعت فيها
الحياة . وكذلك نزع أي شيء منها قبل اجراء العمليات الأولى للتحقيق القضائي .
يمنع على كل شخص ليس له صفة تحوله الحق في ذلك ، تحت طائلة العقوبة
بضرامة من 50 الى 250 درهم

ان هذا متعلق بشأن الاعمال الواقعة عن غير قصد احرامي . أصلا العقوبة
الثالثة من الفصل المذكور فقد نصت على عموية الحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث
سنوات ، والفرامة من 250 الى 5٠٠٠ درهم (اذا كان القصد من محو الآثار أو
نزع الأشياء ، هو عرقلة سير أعمال العدالة)

ولا تطبق هذه العقوبات على مرتكب الجريمة الأصلية الذي يحاول اتلاف
الوثائق أو محو الآثار التي تدل على ادانته . على أنه يجدر التذكير بمضمون الفصل
434 من القانون الجنائي الذي يرمع عقوبات الفصلين 432 و 433 الى الضعف
اذا حاول الجاني التخلص من المسؤولية الجنائية أو المدنية التي قد يتعرض لها .
وذلك بتغييره حالة مكان الجريمة .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - العمل المادي في الاتلاف أو الخ ...
- 2 - طبيعة الوثيقة (عامة أو خاصة)
- 3 - كون تلك الوثيقة من شأنها تسهيل البحث عن الحاة والخ .
- 4 - النية الاحرامية ، التي تتكون من علم الفاعل بقيمة الوسقة ولا يشترط
فيها رغبة الفاعل في مساعدة الجاني نفسه .

الوصف : انه في ... وبأريج ... وفي كل حال منذ وقت غير متقدم و
أُتلف عن علم منه وثيقة صادرة من السلطة العامة من شأنها تسهيل البحث عن
حياة (...) في التحقيق المتوخى ضد (...))

المصل 594 : يعاقب بالسجن من عشر الى عشرين سنة ، (ما لم يشكل العمل
حريية أشد كاحدى المنايات المصوصى عليها بالعصلين 2011 و 2013 والتي تمس
أمن الدولة الداخل) . يعاقب مرتكبى النهب أو التخريب على مواد غذائية أو
صنائع أو مفعولات أخرى ، فى جماعات أو عصابات باستعمال القوة
العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل ماذى فى النهب أو التخريب
 - 2 - نوع الاشياء المنهوبة : مواد غذائية أو بصائع أو مفعولات
 - 3 - الطرف المزدوج الكائن فى ان النهب حرى من طرف عدة أشخاص
ومع استعمال وسائل العنف
 - 4 - النية التديسسية الناتجة بطبيعة الحال عن كنه الاعمال نفسها .
- أُتلف عن علم منه وثيقة صادرة من السلطة العامة من شأنها تسهيل البحث عن
الوصف : انه في ... وبأريج ... وفى كل حال منذ وقت غير متقدم .
قد أقدم بالاشتراك جماعة مع المدعوبين (و..و) وبالقوة العلية ، على تخريب
البضاعة العائدة الى السيد (.)
- وتنزل العقوبة الى السجن من خمس الى عشر سنوات بالنسبة للجناة الذين
يشتبون أنهم قد دعوا من طرف محرضين أو مهيجين على المساعدة فى تلك
الاصطرابات .

الفصل 595 ، ينص على امور خطيرة ولكنها أقل ايداء من حيث الساحة
الاجتماعية :

(يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وعمرامة من مائة وعشرين الى خمسمائة
درهم من حرب أو هدم أو كسر أو عيب عمدا ، شيئا مما يأتى :
- بناء أو تمثالا أو رسما أو أى شئ آخر مخصص للزينة أو المنفعة العمومية
انتشأته أو وضعته السلطة العامة أو أذنت به .

- بناء أو تمثالا أو رسما أو شيئا ما له قيمة فنية موضوعا فى منح أو
مكان مخصص للعبادة ، أو فى أى مبنى مفتوح للجمهور .

العناصر التكوينية :

I - فعل ماذى فى التخريب أو التهديم أو الكسر أو العبث بها كالت
الوسائل المستعملة ، ما عدا الحريق والمتفجرات اللذين ورد عليهما نص خاص

الغاية هي منع الاذى عن قنود التربين والرحرفة .
وعلى الادارة اعادة الرخصة المرفوعة)

9 - كون الانبياء المذكورة معاملة او مشيئة من طرف السلطة العمومية او بادد منها ، او انها موضوعة في متحف او مبنى مفتوح للجمهور . ولا يشترط ان يكون مفتوحا للجمهور في الوقت الذي وقع فيه الحريق او التعيب . بل يمكن ان يكون العاقل قد تسرب الى داخل المتحف أثناء اغلاقه فقام بارتكاب فعله

4 - النية الاحرامية : يجب ان يكون العاقل قد تصرف مقصدا . مهما كان الدافع الذي حركه

ويكون الوصف انه في .. وبناريج .. وفي كل حال مند وقت غير متقدم ، قد تقدم عمدا على تخريب فوارة ماء محصنة للتمعة الصومية والزينة لاشاقتها السلطة العامة .

الفصل 596 ، يعاقب بالحس من شهر الى سنتين وبغرامة من 120 الى 1000 درهم (من عيب عمدا بصانع او مواد او محركات آلية او أدوات ايا كانت تستخدم في الصناعة ، وذلك باستعمال مواد ملوثة او آية وسيلة أخرى)

العناصر التكوينية هي :

1 - فعل مادي في احدث العيب ، او من باب أولى ، في الهديم

2 - كون الشيء الذي احدث فيه العيب ، صناعة او مادة مستخدمة في الصناعة مواد أولية ، محركات ، أو أدوات أخرى .

3 - النية الاحرامية ، أي التعمد في التخريب .

ان الغاية هي ردع أعمال التخريب المرافقة للاضطرابات . أما الفقرة الثانية من الفصل فانها تنص على ظرف مشدد ناشئ عن كون العاقل عاملا في المصنع أو مستخدما في المحل التجاري وهي تنص على رفع العقوبة الى الحس من سنتين الى خمس سنوات .

لوصف : انه في .. وبناريج . وفي كل حال مند وقت غير متقدم ، قد تقدم عمدا وباستعماله مواد متلفة (وهي البتريول) على احدث عيب في قطع الاقمشة المنوكة المسيد (...) مع الظرف الكائن في أن العاقل كان عاملا في المصنع المودعة فيه تلك الاقمشة .

تنصن المصول الآتية تحديد أعمال كانت معاقبا عليها قبل صدور قانون العقوبات هذا ، بالظهر المؤرخ في 28 أبريل 1935 ، بشأن صناعة المزروعات ، وبالظهر المؤرخ في 17 ديسمبر 1926 ومثله المؤرخ في أول غشت 1925 ، بشأن المياه .

المصل 597 ، يعاقب بالمحبس من صسين الى خمس سنوات وبمرامة من 120
250 درهم (من يتلف مزروعات قائمة على سوقها ، او سادات تمت طبيعيا او
بعرس الانسان)

العناصر التكوينية هي -

1 - فعل مادي بالاتلاف .

2 - طبيعة الاشياء المتلفة : كافة الموزوعات الزراعية التي يمكن ان تصلح
لبعدها ما .

3 - كون هذه الاشياء مملوكة للمزرع

4 - النية الاجرامية . يفرض أن يكون في الامر قصد بالايذاء ، لا تصرعا
محصيا او ناشئا عن مجرد الاعمال .

ولا شأن للوسيلة المستعملة : حتى أن هنالك احتشادا لاحدى المحاكم
الافرنسية اعنبر أن ينذر الاعشاب الحبيثة في الحقل يشكل مذارا لتطبيق العقوبة
المقررة لمجربة الاتلاف .

تتميز هذه الجريمة كأمثالها اللاحقة ، تتميز عن الجنحات المعاقب عنها
بالمصل 517 وما يليه ، في أنها لا تستلزم وجود غاية الكسب ، فجريمة الاتلاف
كناية عن مجرد التعقيب والتخريب في المزروعات ، أو في الحاصلات القائمة
بالمملوكة المزرع

- أما حالات الاحراق والمعويات مقررة بشأنها في المصل 581 -

الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت عبر مقدم قيد
أقدم عمدا على اتلاف الحبوب القائمة على سوقها ، العائدة الى السيد (.) وذلك
في اسراره حرارة الحرانة في حقله

المصل 598 ، يعاقب بالمحبس من شهر الى ثلاثة أشهر وبمرامة من 120
الى 250 درهم كل شخص في غير الحالات المنصوص عليها بالمصلين 518 و 519 .
قطع حبوبا أو كلا يعلم أنه مملوك لغيره . انه شكل من أشكال الاتلاف .

العناصر التكوينية هي :

1 - فعل مادي في القطع الكل أو الجزئ

2 - طبيعة المزروعات المقطوعة حبوب أو كلا .

3 - كونها مملوكة لغيره .

4 - النية الاجرامية

الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متعادم . قد
قطع محصولات زراعية من نوع الشجر ، مع عدم أنها عائدة للمير
وحاء في العقبر الثانية طرف مشدد . يرفع عقوبة الحبس فيحملها من
شهرين الى ستة أشهر د' كانت الحبوب لم تصبح بعد . (لأن في ذلك زياده
بالهدر والايذاء وحما للاسباع من العشر والحبوب معا)

الفصل 599 . يعاقب في غير الحالات الخاصة لقانون العابات من اقتلع شجره
أو أكثر وهو يعلم أنها مملوكة لغيره ، أو قطعها أو عسها أو ارال قشرتها بطريقة
تسببها ، أو اتلف طعة أو أكثر معروسة فيها .
بحسب أن تكون الاشجار كائنة في الطرقات العامة ، أو في ملكيات زراعية.
أو ضمن المدن .

العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل مادي في الاقتلاع أو القطع أو التدمير الواقع على الشجرة بشكل
يمتتها . أو فعل مادي في اتلاف الطعمة
- 2 - كون الشجرة مملوكة لمير .
- 3 - النية الإجرامية .

وإذا أقدم قاطع الشجرة على أحدها فتشكل فعلته جريمة السرقة المعاقب
عليها بأحد المصلين 505 أو 517 حسب ظروفها .

الوصف : انه في .. وبتاريخ .. وفي كل حال منذ وقت غير متعادم ، قد
عيب عن عدم منه أربع شجرات ذات ثمار بطريقة تيسبها وهي مملوكة للسيد...
أما العقوبة هنا فتتألف قاعدة عدم تعدد العقوبات المقررة في الفصل
120 الى 250 درهم عن كل شجرة : على أن لا يتجاوز مجموع العقوبة خمس
سنوات .

وهكذا ففي الحالة المقررة في الوصف الوارد أعلاه تحدد العقوبة مبدئيا
على أساس $4 \times 6 = 24$ شهرا عن الحبس و $4 \times 250 = 1000$ درهم عن الغرامة
وبالنسبة لاتلاف الطعمة تكون مدة الحبس عن كل طعمة من شهر واحد الى
الى ثلاثة شهور ، مع غرامة 120 الى 250 درهم على أن لا يتجاوز مجموع مدة الحبس
الستين .

الفصل 600 يعاقب بالحبس من شهر واحد الى سنة وغرامة من 120 الى
250 درهم (من اتلف أو كسر آلة من آلات الزراعة ، أو حظيرة ماشية ، أو مروي

بابا أو متعللا محصنا للحارس ، أو حملها عر صالحه للاستعمال) - بابا -
الحريق معقوبته مقررة بالفصل 581 - .

العناصر التكوينية هي

- 1 - فعل مادي بالتكسير أو الائلاف
- 2 - نوع الشيء المكسور أو التلغ (المحدد في العدد)
- 3 - كون الشيء مملوكا للغير
- 4 - العهد الاحرامى

الوصف : انه في . . قد اُتلف محرانا مع علمه انه مملوك للغير

الفصل 601 ، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات ، وبغرامة من 200 الى 500 درهم ، من سيم دابة من دواب الركوب أو الحمل أو الجر ، أو من الفهر أو الاغتنام أو الماعز أو غيرها من أنواع الماشية ، أو كلب حراسة ، أو أسماكاً في ترعة أو مستنقع أو حوض مملوك للغير

الجريمة نفسها الواقعة على الأنهر ، يعاقب عليها بنظام صيد الأسماك

العناصر التكوينية هي :

1 - فعل مادي في التسميم . - وحسب العاقل أن يكون قد استعمل ووضع مواداً من شأنها أحداث الموت . وليس شرطاً أن يكون قد تم حدوث الموت -

2 - كون الحيوان المسمم داخلاً في تعداد النسي

3 - كونه مملوكاً للغير

4 - القصد الاجرامى

ان هذه الجريمة يعاقب عليها مهما كان المكان الذي وقعت فيه

الوصف : انه في قد سيم عمداً حصاناً مملوكاً للغير

الفصل 602 يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة أشهر وبغرامة من مائة وعشرين الى مائتي وخمسين درهماً ، من أقدم بغير اضطرار وضرورة على قتل أو بتر أحد الحيوانات المشار إليها في الفصل السابق أو أى حيوان آخر من الحيوانات المستأنسة في أماكن أو مبانى أو حدائق أو ملحقات أو اواصى ملكها أو يساخرها أو يزرعها صاحب الحيوان المقتول أو المبتور .

العناصر الكونية هي

- 1 - فعل مادي بالفعل أو السر
والسر كناية عن قطع أحد أعضاء الحيوان . وهو سرى على أحداث نسبه
في مطهره الحسائي ، كقطع الأذن أو الذيل وعلى أصناف قدرته . كالأعضاء
- 2 - كون هذا الفعل واقعاً على حيوان داخل في تعداد المص .
- 3 - كونه مملوكاً للعبر
- 4 - فقدان الاضطرار الى ذلك الفعل
- 5 - القصد الاحرامي

ان قتل الحيوان غير معائب ، اذا كان محمولاً عليه بحيث يشكك دفاعاً مشروعاً عن
النفس أو الغير . ويقتضى أن يؤخذ في الدفاع المشروع هذا بتقدير رؤوف يتميز
في تعامله عن تقدير الدفاع المشروع المؤدى الى قتل انسان ، خاصة من ناحية
خطورة الاعتداء الذي يقابله القتل .

ولاحل الاخذ بتلك الضرورة الملحة يتوجب على القضاة أن يشيخوا من أن الحيوان
المقتول كان يعرض شخصاً للخطر أو ما لا للتلف ، وإن قيمة الحيوان أقل من
قيمة الضرر المتجنب ، وأخيراً انه لم يكن هنالك سبب مشروع لحماية الشخص
أو المال غير سبب القتل .

ويقتضى أن لا تكون حالة الضرورة مسببة من خطأ الفاعل كما لو تجاوز حازراً
يطؤه اعلان يعيد أن (في الداخل كلب شرس) .

الوصف . انه في ... قد أقدم عمداً أو بغير ضرورة ملحة ، على قتل كلب
مملوك للسبب (..) داخل ست الماثل المذكور .

وهناك ظرف مشدد يرفع العقوبة الى ضعف مدة الحبس ، ويستحق عسرس
كون الجريمة قد ارتكبت بواسطة انتهاك سياج أو حاجر .

الفصل : 603 ينص على عقوبة مجمعة عن السالبة . ومتروكة على من قتل
أو بشر أحد الحيوانات المشار اليها في الفصل 601 في الحالتين التاليتين

الف - اذا وقعت الجريمة في مكان يملكه أو يستأجره أو يرعه الخاني

باء - اذا وقعت في مكان آخر ليس للجاني علاقة عينية أو راعية به

المعص 604 ، ينص على تشديد الرامي ، فيعاقب الجاني بالحد الأقصى من
العقوبة المقررة باغصول 597 الى 602 ، اذا وقعت الجريمة في إحدى الحالتين التاليتين

الف - ليل

باء - استعاضا من موطأ عمومي بسبب وطعنه

الفصل 605 ، ينص على حوار الحرمان من حقوق الفصل 40 . ومنع الامانة وذلك في الحالات المشار اليها في المصنول 396 و 507 و 601 .

الفصل 606 ، يتضمن في الواقع حريتين مختلفتين

الف - من ردم كلا أو جزءا من حديق ، أو أثلف كلا أو جزءا من سياج مهما تكن المادة التي صنع منها ، أو قطع أو قطع حسيكا أخضر أو جانا أو نقل أو أزال صبا أو أي علامة أخرى مفروسة أو متعارفا عليها لاثبات الحدود الفاصلة بين العقارات المحلقة ، يعاقب بالمحبس من شهر الى سنة وبغرامة من مائة وعشرين الى خمسمائة درهم .

العناصر الكويبية هي :

1 - فعل مادي في الردم أو العمل أو الازالة

2 - طسعة الشيء المردوم أو المثلث .

3 - كونه عائدا للغير - و عن طريق حق الانتفاع أو الاستغلال .

4 - العصد الاجرامي .

ويشكل الحديق أو السياج كل حاجز موضوع ليسج الدحول الى ملك مما وأما القصد الاجرامي فيتحقق من مجرد الردم الواقع عمدا على حاجز يعلم الفاعل أنه عائدا للغير .

لما الدفع بحجة الملكية فيشكل في هذا الموضوع سببا يوجب اعتبار الدعوى العامة متأخرة ، ويستوجب على قاضي السدد تأخير الفصل في الدعوى العامة الى أن تست المحكمة المدنية في الخلاف .

ويقتضى بالطبع أن تتقدم المدعى بحجة جدية يعود لقاضي السدد ، بناء عليها ، أن يمنح المدعى المذكور مدة يقوم خلالها بمراجعة المحكمة المدنية المختصة .

الوصف : انه في . قد كسر عمدا باب المسكن الذي يوصل بالطريق العام ، والعائد الى السيد (..)

أو : انه في .. قد نقل عمدا اشارة محصنة لاثبات الحدود الفاصلة بين ملكه وملك المدعو (..) .

باء - من حول عمدا وبدون حق مياه عامة أو خاصة ، يعاقب بالمحبس من شهر الى سنتين ، وغرامة من 120 الى 5000 درهم .

ان لهدد الحريقه حطورهها في بعض مناطق الملكة . وهى تشكل حرقا
لسويات وانقاصات حول المياه في بعض الحالات

العناصر التكوينية هي

- 1 - فعل ماضى في الحويل ناية طريقة كانت
- 2 - كون الفاعل قد تصرف بدون حق
- 3 - طبيعة الشيء ماء عامة أو خاصة .
- 4 - اقصد الاجرامى . - (ولا شأن للدافع والباعث بل يكفى علم الفاعل
انه يتصرف بدون حق) -

الفصل 607 ، يعاقب بالحس من شهر الى سنتين أو بغرامة من 120 الى 500
درهم . من تسبب في غير الحالات المشار اليها في الفصل 435 والفقرة الخامسة من
الفصل 608 ، في احداث حريق باملاك عقارية أو مقولة للغير وكان ذلك ناتجا من
عدم تبصره أو عدم احتياطة أو عدم انتباهه أو اهماله أو عدم مراعاته النظم
والقوانين)

العناصر التكوينية هي :

- 1 - فعل ماضى باحداث احريق في املك عقارية أو مقولة .
 - 2 - كون تلك الاملاك عائدة للغير .
 - 3 - كون الحريق ناتجا عن اهمال الفاعل أو عدم تبصره أو عدم احتياطة
أو عدم انتباهه أو عدم مراعاته للنظم أو القوانين .
- الوصف : انه في .. قد أقدم عن طريق الاهمال وورقه النار بالقرب من
مركز وقوف سيارة ، على احداث حريق في السيارة المذكورة الملوكه للسيد (.)

الجزء الثاني

في المخالفات

- الفصول 608 الى 612 -

المخالفة هي جريمة معاقب عليها في الاصل لمجرد أن العمل المادى الذى يميزها ثابت مسلم بوقوعه . وذلك بصرف النظر عن الية الاجرامية وهى لا تستلزم سوى عنصر وحيد هو العنصر المادى . الا ان لهذه القاعدة استثناء يحتل فى أن بعض المخالفات يقضى قصدًا اجراميا وتصميما على ايداء الغير .

ولقد أوضح الفصل 133 على أن المخالفات (يعاقب عليها حتى ولو ارتكبت خطأ ، فيما عدا الحالات التى يشترط فيها القانون صراحة تمام قصد الاصرار) .

وبالرغم من أن كافة القواعد العامة المتعلقة بالمخالفات قد تصنفها الكتاب الاول من القانون الجنائى وجرت دراستها تبعا لشرح هذا الكتاب فإنه من الفائدة العودة المنوية ببعض تلك القواعد .

المحاولة : محاولة المخالفة لا يعاقب عليها إطلاقا - الفصل 116 -

المشاركة : لا عقوبة على المشاركة فى المخالفات اصلا الفصل 120 السد الاخير -

الاسباب المبررة : يؤخذ بها فى المحاكمة ايضا لا حياية ولا حجة ولا معاهة

فى الاحوال الآتية - الفصل 124

القصر تحدد عقوبات القاصر مرتكب المخالفة ، كما يلى

الفصل 138 - الصغير الذى لم يبلغ سبه اثناية عشر عاما يعتبر غير مسؤول جنائيا لاعدام تمييزه ... أما فى المخالفات فلا يمكن أو يحكم عليه الا بالنوبس المقرر فى الفصل 518 من المسطرة الجنائية

الفصل 131 - اصغر اثنى اتم اثنى عشر عاما ولم يبلغ السادسة عشر
بعض مسؤوليه نافذة بسبب عدم اكتمال تمجيره . ويمكن في المخالفات ان يحكم
عليه اما بالتوبيخ واما بعقوبة المرامة المقررة في القانون طبق الشروط التي
حددها الفصل 128 من المظطرة الحائنة

الفصل 151 - في المخالفات - سا في ذلك حالة العود يستطيع القاضي
اذا ثبت لديه توفر الظروف المحففة ان يتول بعقوبة الاعتقال والرامة الى الحد الادنى
لعقوبة المخالفة المقررة في هذا القانون ويحور له ان يحكم بالرامة خصوصا على
الاعتقال ، في الحالة التي يكون فيها الاعتقال مقرر في انقايون
العود ، مصوص عنه في الفصل 612 وسيبحث في معرض ذلك ذلك
العصل

ايغاف تمتد العقوبة ، لا يطلق بشأن المخالفة - الفصل 55 -
صم العقوبات : الفصل 123 ، صم العقوبات لرومي دائما في المخالفات .
وتقسم المخالفة الى درجتين ، حسب العقوبة المقررة لكل منها

المصرع 1 في المخالفة من الدرجة الاولى - الفصل 608 -

يعاقب بالاعتقال من يوم الى خمسة عشر يوما وعرامه من اثنى عشر الى مائة
وعشرين درهما ، أو بدلى هابس العقوبتين فقط :

1 - من ارتكب عنفا أو ابداء خفيف

يعاقب هذا النص على جرائم العنف الضعيف التي لا يطلها معمول الفصل 400

وهو يستلزم عملا مقصودا ، أي عمدا احراميا وقولا ماديا .

وليس من السهل تعريف العنف أو الايذاء الخفيف ، فقد يجوز اعتباره مسامحا
بالشخص بدون جرحه كس يدفع شخصا قيلفيه . ويجوز أيضا اعتباره من الاعمال
المعاقب عليها بالفصل 400 .

ومثل هذا مثل بادرة التهديد التي يمكن تأويلها على شكلين يختلفان
بالمطورة حسب اختلاف البادرة نفسها أو الشخص الذي توجه اليه التهديد . -
اشهار حاجر - . كون الشخص امرأة أو ولدا عاجزا -

ويعود للنيابة العامة توجه التهمة التي تقدر المحكمة ماهيتها حسب الظروف
المرافقة للحادثة .

٢ - من القى عمدا على شخص آخر مواد صلبة أو فادودات أو أية مادة أخرى من شأنها أن تلوث الملابس

فى الأمر جريمه عمديه ، اذا وقعت مجردة عن العمد ومسوقة بسائق الإهمال فهي تختص لمعول البسود 32 و 34 من الفصل 609 . مع غرامة متراوحه بين خمسة دراهم وستين درهما

كما أن الفاء المحجر على شخص بقصد حرجه يشكل جحة الصرب والمرح العمديه أو محارلة ارتكاب تلك الجحة المماقب عليها بالفصل 400 .

3 - من سبب عن غير قصد بعدم تصرفه أو عدم احتياطة أو عدم انصافه ، أو باهماله أو بعدم مراعاته للنظم ، حرجا أو اصابة أو مرضا نتج عنه عجز عن الاشغال الشخصية مدة تعادل أو تقل عن سنة أيام -

الموضوع كناية عن جريمة تسبب الجروح بغير قصد . وهو عمل متصل بالاحرام الواقع نتيجة الإهمال أما عناصره الكروبية فهي نفس العناصر الخاصة بالفصل 433 . ما عدا طعنا ما يتعلق بسدة العجز

ثم ان تشديد العقوبة المنصوص عليها فى الفصل 434 حالة السكر الشديد ، أو لجحة الهرب ، أو استعمال وسائل مقصية للهرب من المسؤولية الجزائية أو المديه ، انه تشديد غير مقابل للتطبيق هنا لأن هذا الفصل يتضمن نصا على تطبيق التشديد بشأن مصون الفصلين السالفين أى الفصل 432 و 433

4 - من عرّض أو حمل غيره على أن يعرض على الطريق العام أو فى محل عام اعلانات أو صوراً منافية للآداب ... -

الموضوع كناية عن عقاب جريمة صغرى هي أقل تمييزا من الجريمة المنصوص عليها بالفصل 59 من الطهر رقم ٢ - 58 - 378 المؤرخ فى جمادى الاول 1378 و 15 نوفمبر 1958 والمتضمن قانون الصحافة . ان نص هذه المادة يهدف بمقوبته ، « الاعلانات والصور المنافية للآداب وليس انتهاك الاخلاق .

كما ان هذه الجريمة ليست بمديه ، ذلك ان قصد مناعة الآداب ليس مشروطا . ويعود للقاصى تحت اشراف المجلس الاعلى تقدير طابع العيب فى الصورة أو فى الاعلان

وقد تضمن القانون نوعا من التدبير الوقائى : - ويؤمر فى الحكم برفع الاشياء المعروضة . واذا لم يعد هذا الامر اختصاريا من جانب المحكوم عليه ، يجب تنعيذه على نفقته جبرا ودون أى امهال ولو كان الحكم قاسلا للطعن بأى طريق من طرق الطعن - .

ففى الموضوع نوع من التنفيذ المعجل .

٥ - من سبب نى احراق مال مفعول أو عمار مملوك للمعب في الحالات الآتية
اما سبحة قدم أو عدم اصلاح أو عدم تطيب الاضرار أو المدائن أو محلات المداين
أو المساكن أو المصانع المخاورة . واما سبحة الاهمال أو عدم الاحتياط بمسند
استعمال حراقيات أو اطلاقها

ان هذه المخالفة تتم بالنسبة للحريق أحكام العاون المتعلقة بالحريق عبر
عبر المنعقد وخاصة أحكام الفصل 607 .

انها جريمة نتيجة ، أى أن المصرة فيها للدرك امدادى . وهى معاقب عليها
لمجرد تسبب الحريق بنتيجة العلم أو عدم اصلاح أو عدم تطيب الاضرار أو المدائن
أو المصانع ... الفقرة 21 من الفصل 609 . فى حين أن (مخالفة خطر اطلاق
الحراقيات فى أماكن مميته) معاقب عليها بالفقرة 22 من ذات الفصل

مع الملاحظة الى أنه اذا اضى هذا الحريق غير المعتدل الى موت شخص أو عدة
اشخاص أو سبب لهم جراحا فانه يعاد الى تطبيق الفصل 435

6 - من ارتكب سرقة ، دون أى ظروف من ظروف التشديد المشار اليها
فى الفصلين 518 و 519 و اذمة على محصول أو غيره من المنتجات النافعة التى
لا زالت متصلة بالأرض وقت احتلاسها .

يشكل هذا النص أداء صلة بين السرقات الواقعة عن المحاصيل الزراعيه
وبين المخالفات المنصوص عليها فى الفقرتين 38 و 39 من الفصل 609 الذى يستهدف
الى قطف ثمار القير من جهة وأكلها فى عين المكان من جهة أخرى النقاط المحاصل
فى مزارع لم تفرغ اصراعا تاما من محصولها

انها جريمة عمدية تجع العناصر التكوينية للسرقة المادية . لا أنها لا
تطبق على الثمار البرية .

7 - من عيب خندقا أو سياحا أو قطع اعصاما من حسك أحصر أو انتزع
أعواد يابسة من الحسك .

انها جريمة عمدية تتميز عن الجنحة المنصوص عليها فى الفصل 606 فى كون
الثانية تعاقب على ردم الخندق المخصص لاثبات الحدود الفاصلة بين العقارات المملوكة
أما هذه المخالفة فانها تعاقب على مجرد احداث التعيب فى الخندق أو الحاجر بصرف
النظر عن معرفة الغاية من قيامه .

ويطبق النص على الحادق والجواحر المدنية والقروية على السواء فكسر
قراز الباعدة فى محرن ما يشكل مدارا لتطبيق هذه المخالفة

8 - من تسبب فى اعراق طريق أو أملاك للمعب بسبحة رفع مستوى المياه
فى الطواحي أو المصانع أو البرك فوق الارتفاع الذى حددته السلطات المختصة.

العناصر التكوينية لهذه الحالة هي :

1 - كون هذا الضرر قد أحدث عمدا

2 - وجود الضرر

3 - كونه ارتكب من غير اضطراب موجب

4 - كونه واقعا على الاموال المقررة المائدة للمبر

ان كل عمل مصرح مس مالا منقولا عائدا للغير ، يحصي لتطبيق هذا الفصل .
كألاف البضائع أو الاشياء المنقولة ، ومثلها الآفات المحدثه على سيارة ، أو قنصل
أحد الحيوانات المملوكة وعبر المحيية بالفصل 601 وما يليه ، مثل النحل أو
دودة القز . .

ويقتضي كما يسا أن يكون الاضرار عديدا ومترتبا من غير ضرورة ملحة

كما يقتضي أيضا أن يكون واقعا على مال منقول عائدا للمبر

10 - من صابق الطريق العام بأن وضع أو ترك فيه ، دون ضرورة ،

مواد أو أشياء من أى نوع كانت ، تعطل أو تحد من حرية المرور أو سلامته .

إذا كان ذلك العمل متعمدا به ، فانه يشكل المخنعة المصوص والمعاقب عليها

في الفصل 591

اما العناصر التكوينية فهي :

1 - وضع أو ترك أشياء أو مواد ما

2 - كون الوضع أو الترك ممطلا للسير أو معرقلا لحرية المرور أو سلامته

3 - كونه واقعا على الطريق العام

4 - كونه حادثا من غير ضرورة .

ولا فرق ان كانت المواد والاشياء الموصوعة أو المتروكة قائمة على الارض
أو في المجال الذي يعلوها . ويدخل في تعداد تلك الاشياء مواد البناء والعربات
والحيوانات وكساسة القاذورات وأثرية التنقيب والمخفريات أو عرص البضائع
خارج المحلات والمخازن

ويقتضي لتنام الوضع أو الترك أن نمتد العاغل قاصدا انفاء تلك الاشياء

مدة متعادية على الطريق العام .

ويقتضي كذلك التحقق من أن ذلك الوضع أو الترك قد اصبى فعليا الى عرقلة

المرور أو المس بحرية أو سلامة « المرور » .

وأما مدارك الضرر ، والطريق العام ، فيسمل السوارع والمعطيات والمساحات داخل المدن والعمارات والممرات ويمكن تشميلة أيضا للطرفيات الخاصة اذا كانت مساحة للمصوم متوافقة صاحبها ومخالفة في ذلك للطريق العام

وحيث ان النص لم يعرف الضرورة ، فيعود ماضي الاساس بمدير مبنى سريره للتعلم الواقع ، اذ قد يشأ العذر فيها عن حادث طارئ أو هرجة أو دي قوة قاهرة .

على أنه يفهم قصر مدة العطيل خاصه اذا كان ناتجا عن ترميم ضروري فصر الامد وكذلك أعمال التعمير على أسسة محادية للطريق العام اذا ما رأى قاضي الاساس ضرورة مسررة لها

وتحذر الاشارة الى أن المسح القانوني يكفى وحده لاعتبار المحافظة واقعة . وليس شرطاً أن يكون هنالك قرار اداري خاص بالتمنع صادر عن السلطة المحلية وتحري المعقوبة على فاعل الوضع أو الشرك ولو لم يكن مالكا للأشياء الموصوعة وتتعدها أيضا الى من أمره بالوضع أو من ساهم معه فيه .

الفرع 2 - في المخالفات من الدرجة الثانية : الفصل 609

يمانب هذا الفصل بضامة من خمسة الى ستين درهما : سب وأربعين مخالفة مقسمة على ثلاثة عناوين

الف - المخالفة الواقعة ضد السلطة العمومية

1 - من رفض أو تهاون في القيام بأشغال أو خدمة أو تقديم مساعدة كلف بها بوجه قانوني وكان في استطاعته القيام بها ، وذلك في حالة حادثة أو اضطراب أو غرق أو فيضان أو حريق أو أية كارثة أخرى ، أو في حالة لصووبة أو نهب أو حريمة مشهودة أو صياح الجمهور أو تعيذ فزاني .

انها صورة مخنفة عن الفصلين 430 و 431 اللذين يعاقبان على الامساك عن المساعدة . فهي لاتتضمن هنا العذر الشأى عن تعرض الشخص المسك للخطر ان عقوبتها احم وتعير نصها يقصر على الظروف المادية

أما العناصر التكرية فهي

1 - وجود حادثة أو اضطراب أو إحدى الظروف المدة في النص

2 - حدوث التكليف بالقيام بأشغال أو خدمات أو مساعدة

١ - كون الماعل قد رفض أو أهمل استجابه التكليف

٤ - عدم وجود تعذر أو استحالة بمرور المرفص

وليس التعداد الوارد في النص تحديدي بل يمكن تفسيره لوفائع اخرى كحوادث الاصابات أو الاوجاع المستعجلة المحة التي تستلزم سرعة الاعانة والمساعدة من دون صياح الوقت في تأمين الاسعافات المنظمة المألوفة

ويقتضى أن يكون للتكليف غاية هي القيام باشتغال أو اداء خدمة أو تقديم مساعدة . كما يجب أن يصدر من طرف شخص له صلاحية في اصداره . وأن يتكون من أمر مباشر يبله ضابط عمومي . أو فاضي مؤتمن على القوة العامة أو النظام الإداري أو القضائي . وتستمر هذه الصلاحية حسب الظروف احيانا . على رجال الدرك أو ضباط الشرطة أو رجال الاطفائية .

ويجب أن يبين الشخص الذي يوجه التكليف صفته وصلاحية الرسمه ولا حاجة في الموضوع لاية معاملة أو اجراء خطي .

أما المرفص أو التهاون بالقيام بالاشغال المطلوبة ، فيتم استناده على صرء الظروف المادية .

٢ - من رفض اعطاء اسمه أو عنوانه أو أعطى اسما أو عنوانا غير صحيح عند مطالئته بذلك بوجه قانوني -

انه نوع من التكملة للمعصية السابقة . كمن يطلب اليه أحد رجال السلطة هوية فيسمح عن الاستجابة أو يعطي هوية غير حقيقية .

وليس شرطاً أن يكون الماعل قد قصد في امتناعه التهرب من مسؤولية ما . ولا عبء في امتناعه هذا لما قصده ورمى اليه . بل ان مجرد الاقتناع أو التصليل يشكل مدار العقوبة .

٣ - من اسمح دون عذر مقبول . عن الحضور بعد استدعاء قانوني وجهته السلطة العامة - .

يجب لكي تكون المخالفة محققة . أن يكون الاستدعاء قد تم بصورة قانونية . وصدر عن سلطة مختصة باصداره . كما يقتضي أن يكون الامتناع مقصودا حتى ولو نبحة تقاعس . وأن يكون مجردا عن العذر المقبول .

ويعود المقاصي تقدير الاعذار وقد يكون منها المرفص أو الصاب

٤ - من شوش على سير العدالة في الجلسة أو في أي مكان آخر . في غير

الحالات المشار اليها في الفصل 341 من المسطرة الجنائية

لقد صاغ المشرع في المادتين 1 و 2 - أن من عمر خمسة عشرة سنة أو أكثر
وأحدث بغيره أو حرص على الصوصاء بوسيلة ما - يمكن إلقاء القبض عليه فوراً
ونقله إلى السجن لمدة أربعة وعشرين ساعة

ولكن يجدر بالحالات الأقل خطورة ترجيح تطبيق المبرر الراسخ من الفصل
(6x) ، كما يصح تطبيقها في الحالات التي تتعلل إليها الهيئة القضائية . كما لو
تحجج بعض المبرحين وامتنعوا عن التفرق رغم أوامر السلطة المختصة

5 - من رخص دخول أحد رجال السلطة المختصة العامة الذي يقوم سعيد
العابون مراعيًا مقتضيات المسطرة الجنائية الخاصة بتنفيذ أو دخول المساكن

أن مبدأ صيانة حرمة المساكن حمل مشروع قانون المسطرة الجنائية على
مرص قواعد شديدة الدقة بشأن تنفيذ المساكن إلا أنه استثنى عن تلك القواعد
الحالات المتعلقة بالجرائم المشهود - الفصل 6x - والمتعلقة بالخفيف الأولى - الفصل
8x - وبالنسبة إلى الفصل 102 وما يليه .

أن موافقة صاحب المنزل على عملية التنفيذ ليست مشروطة إلا في الحالة
المنظمة على الفصل 8x - من المسطرة الجنائية وذلك في غير حالات الحرم المشهود
وبدون مذكرة من طرف القاضي المحقق

على أن أحكام العقوبة تعلق على صاحب المنزل إذا حال دون دخول الموظف
الذي يحمل مذكرة تنفيذ أصولية ويتصرف في تنفيذ تلك المذكرة وفقاً لقانون
المسطرة الجنائية ، وذلك بالنسبة للساعات المسحوخ خلالها وبالنسبة لأصول
صائر الاجرامات كاستحضار الشهود مثلاً .

ويعود للقاضي المولج شؤون الملاحقة أن يفرض قانونية التصرف ومدى انطوائه
أو اختلافه مع القانون .

6 - أصحاب المصادق والانزال والدور أو العرف المؤنة الذين يتهاونون في
تقييد أسماء وصفات وعناوين وتاريخ دخول شخص نام أو قضي الليل كله أو
بعضه في محله ، بمجرد دخوله وكذلك تأريخ خروجه بمجرد مغادرته ، في سجل
موافق للقانون دون ترك أي مباح

أنه تدبير اقتضاه صلاحية مأمير الأمن ويرمى إلى مراقبة رواح ومحيط بعض
الأشخاص ، وقد يشأ عن إهماله نتائج خطيرة بالنسبة للتحري عن الصوص

وهو تدبير مهم لاحكام الفصل 2x الذي يعاقب - أصحاب العرف والارال
إذا قيدوا في سجلاتهم أحد هؤلاء تحت اسم رائف أو محلف ، وكذلك إذا أعصوا
تقييدهم بالاتفاق معهم - .

على أن موضوع المحاكمة هنا لا يشترط وجود الفصد أو العمد بل أن مجرد الإهمال أو الاعمال يكفي بشرطه القرامة .

وتحقق المحاكمة كذلك من مجرد نيد الاسم بأقضا

وهناك واحد آخر من النص

وكذلك من لم يسم منهم هذا السجل الى السلطة المختصة في المواعيد التي تحددها النظم ، أو عند مطالبته بذلك

ويجوز لسلطات الشرطة تفنن السجلات ورقابة قيودها - وهي التي تعدد مواعيد تقديمها ، كما أنها تملك في كل وقت حق الحضور للمصادق واحراء تعتق قيودها

7 - من قبل أو حاز أو أحدث وسائل لسداد لكي تحل أو تعرض العملة المتداولة قانونا ، وذلك في غير الحالات المشار إليها في الفصل 339

يسمى المقصود هنا العملات التي تقوم مقام العود المتداولة (الخاصة لاحكام الفصل 339) بل المقصود على ما يبدو هو ما يستعمله المحار أحيانا في قريصات (فيش) يصمون بأعطائها للزبائن عند صرف الاوراق المالية ، عودة هؤلاء اليهم فيما بعد لشراء بضائعهم بها

ولقد نص الفصل 610 على مصادرتها .

8 - من رفض قبول العملة الوطنية بالقيمة المقررة لدولها قانونا ما لم تكن زائفة أو مغيرة

العناصر التكوينية هي .

1 - رفض قبول العملة أرما يحل محلها ، كالأوراق المالية البكية .

2 - كون هذه العملة أو النقود وطنية - عرفض العملة الاجنبية لا يعدم المحاكمة .

3 - كونها غير رائفة أو مغيرة .

أما العملة الرائفة فيجوز عند الاقتضاء اللجوء الى الحبرة العمية بشأنها قبل تطعيم المحصر .

وأما النقود المعبرة فمن السهل مساواتها بالعملة المزيفة اذا جرى عليها حث أو تخفيض من وزنها .

4 - من استعمل أوزانا أو مقاييس تخلف عن تلك التي أقرها المشرع الجاري به العمل .

١- من المفسود هذا اداة استعمال الاوراق والمقاييس المرفوعة
المعاصم عليها بعمولة احيته في الفصل ١٩ من الظهير الموزع في ١٥ محرم ١٣٤٢
و ٢٠ عسب ١٩٤٢ . بل معاونه العادات المتوارية في مناطق الارياف بصورة خاصة
وقد املت تفصيل استعمال الموازين المعروفة على الموازين والمقاييس المفروضة من
طرف الدولة والى نظام

والعاية من هذا النص هي تحميم الناس والفش على أنه يجب أن تم الملاحقة
شيء من الاعتدال والحفظ خاصة اذا كان الناحل تلك الموازين حاربا من أشخاص
معتادين ومنعافين عليها

ولقد نص الفصل ٦١٧ على مصادرتها .

١٥ - من اقام أو وضع في الشوارع أو الطرق أو الساحات أو الاماكن العامة
بون رحصة صبيحة ، العاب قمار أو ياصيب أو أية العاب قمار أخرى
ان هذا النص منتم للفصل ٢٨٢ وما يليه ، الا أنه ليستهدف أشخاصا اوان
شأنا وأهمية .

وهو يتناول الالعاب والياصيب . أما بشأن الالعاب فان العناصر التكوينية هي

١ - اقامة أو وضع العاب تشكل العاب قمار

٢ - عدم وجود الرخصة الرسمية

٣ - الصفة العامة للمكان انذى اقيمت فيه الالعاب

وأما بشأن الياصيب فان المعاملة تطبق حضرا على الياصيب الصغير العام
يشكل متقل في بعض الاماكن العامة وبصفة غير صفة المؤسسة المنظمة ، والقاصر
على جوائز نافهة ثانوية .

ذلك ان الياصيب الذي هو من النوع الآخر ، مخصوص على الفصل
٢٨٣ و ٢٨٤ .

وقد نص الفصل ٦١٥ على المصادرة .

١١ - من خالف مرسوم أو قرارا ، صدر من السلطة الادارية بصورة
قانونية ، اذا كان هذا المرسوم أو القرار لم يصح على عقوبات خاصة لم يخالف
احكامه

يلتقى هذا النص مع الحاجة التالية : من المؤلف أن تتضمن المراسيم والقرارات
التنظيمية نصا على عفوية مخالفتها . ولكن يهدف أن يهمل ايراد ذلك النص
لهذا جاءت الفقرة ١١ تحل محله .

في هذه المحاكمة لا تكون الا اذا كان هناك مخالفة بنظام صادر بصورة قانونية
عن سلطة مختصة . وليس لمعاصي ان يفصل في قانونية ذلك النظام . الا انه يستطيع
اذا اثبتت ناحية عدم قانونية ذلك النظام . ان يبحنها وعند المحقق منها . ان يقرر
برائة الطين على ان لا يعمد معمول قراره حالة الطين اياه

١٢ - المخالفات المتعلقة بالنظام والامن العام

١٢ - من سلم سلاحا الى شخص لا حبرة له فيه او لا يسمح بعبء العمله -
المقصود مبدئيا بالشخص الذي لا حبرة له . هو الاولاد والمخاتين

١٣ - من كان تحت ملاحظته مخبوت ونركه يهزم على وجهه

تناول العقوبة الشخص الذي اودع لديه المخبوت . ولو كن ذلك عن طريق
الظرف الطاريء الموقت . وتشمل كذلك اولئك الذين يمرض عليهم القانون حراسه
المخبوت ورعايته . اما بحكم وظائعهم . اما بحكم وجائهم العائنية . واما واحدا من
تطوعوا بأية صفة كانت لتلك الحراسة والرعاية .

١٤ - سائعو العربات والناقلات والسيارات من أي نوع كانت او دواب
الحمل الذين يخالفون النظم المعروضة عليهم : بالملازمة المستمرة لحيولهم او دواب
الجبر او الحمل او سيارتهم بحيث يكونون متمكنين دائما من توجيهها وقيادتها .
بالتزام حانب واحد من الشارع او المسر او الطريق العام بالانحياز والتنحي امام
السيارات الاخرى وترك نصف الطريق على الاقل لتسهيل مرورها عند اقترابها .

انه نص تقديدي يعاشي احكام قانون السير ولقد ورد ليصبح معاقبة بعض
المخالفات التي لم ينص نظام السير على عقوبة مرتكبيها

١٥ - من أجرى خيولا او غيرها من دواب الجبر او الحمل او الركوب او تركها
تجري داخل مكان آهل بالسكان ؛ وكذلك من خالف النظم المتعلقة بالحولة او
السرعة او قيادة السيارة .

يعاقب هذا النص على المخالفات المرتكبة في باحة داخلية . ويشمل بصورة
خاصة خرق القرارات الصادرة عن السلطات الادارية بصورة قانونية والمتضمنة
توجيهات احتياطية لم يرد عليها نص قانون السير كتحديد وزن بعض المحمولات
وتحديد السرعة في بعض الحالات المعينة .

١٦ - يظهر أن هذا النص المنظم للسيارات العمومية لا يطبق عمليا من حيث
افصلة مقضيات قانون السير .

١٧ - من قاد حصانا أو أية دابة أخرى من دواب الركوب أو الجبر أو الناقلات
سرعة زائدة وخطيرة على الجمهور .

مرر سنان عدة العبرة نفس الملاحظة الواردة بشأن الفقرة 15

18 - من ترك حيوانا مؤذيا أو خطرا أو حرص حيوانا على مهاجمة الغير أو ام
بمع حيوان تحت حراسه من تلك المهاجمة

تشمل ترك الحيوان ، تصرفات المسؤول حتى من كان منها نصرا عسير
مباشر ، والكلب المؤذي الذي أطلق من مربطه يكفي افلاته لسرقة الخالعة على
صاحبه . او يفترض بصاحبه أنه أهمل أحكام ربطه

أما تعريض الحيوان ، فإذا اتسرن بعد الإيداء فإنه يشكل حجة العيب العمدى
كما وأن عدم منع الحيوان عن مهاجمة : أخر يرتب على صاحبه عقوبة الفصل 431
19 - من لم يتخذ الاحتياطات الضرورية لمنع الحوادث أثناء اقامه ساء أو
اصلاحه أو هدمه

ترتبط هذه المخالفة احتمالا بجنحة تسبب الجرح أو القتل عن غير قصد

20 - من القى مواد صارة أو سامة في سائل يستعمل لشرب الانسان او
الحيوان دون أن يكون عنده قصد الاضرار بالغير

كناية عن تدليس يبيع بشر أو صهريج أو مستنقع بقصد اقضاء الغير على
محذور استعمال مياهه . أما اذا كان الغرض ايداء الغير فتطبق بشأنه عقوبة
الفصل 398 أو الفصل 413 اذا كان الاذى واقعا على انسان وعقوبة الفصل 601
اذا كان واقعا على حيوان .

على أن مجرد علم الفاعل بأن المادة الموضوعة في المياه مؤذية أو سامة فإنه
يشكل وحده العيب الاجرامى

21 - من أهمل صيانة الامران أو المداخن أو المصانع التي تستخدم فيها النار
أو أهمل اصلاحها أو نظافتها

ليس شرطاً أن يكون قد نتج الحريق عن ذلك . وترتبط هذه المخالفة ارتباطاً
وثيقاً بمخالفة الفقرة الخامسة من الفصل 608 - على أن تقدير وجود الإهمال في
في الصيانة عائد لقاضى الموضوع .

22 - من خالف حظر اطلاق الحراقيات في أماكن معينة .

ويفهم من حراقيات ، كل اداة مصنوعة من البارود وقابلة باعجارها لان
تحدث حريقاً .

ويشترط لتحقيق هذه المخالفة أن يكون هنالك نظام صادر بمنع اطلاقها

23 - مرتكبو الضجيج او الضوضاء او التجمع المهيئ او الليلي الذي يقلق
راحة السكان .

ان القانون لا يعاقب على أى صحيح ، بل هو يستهدف ما مأكلا، صحيح
مهيا أو كان واقعا فى الليل

ويعود للقاصى تقدير ما اذا كان الصحيح مهيا أو لا كما يحسن عليه تحديد
صفة الصحيح ونوعه تمهيدا لتبسيط المجلس الاعلى فى موضوعه

24 - من عرضت عليه أشياء لشراء أو الرهن وهو يعلم بوجود شك فى
مشروعية مصدرها ولم يخطر بذكره فوراً الشرطة .

يقصد هذا النص الذين يشيرون ليبيحوا أو الذين يقايضون على أصناف
مختلفة من البضائع أو الأشخاص العاديين الذين يهيمون صدفة بشك المحالفة

أما مدلول كلمة - فوراً - فيظل واسع التأويل ويعود للقاصى تقدير المدة
العاقبة بين العلم والاختيار حسب ظروف المحالفة وملاستها .

وقد نص الفصل 610 على المصادرة .

25 - (هى غير الحالات التى يكون فيها العمل المباحة المشار إليها فى الفصل
319 ، ترتكب مخالفة صانع الأفعال أو مخالفة أى عامل آخر فى الحالات الآتية

إذا باع أو أعطى محاطيف معدة للكسر الى شخص دون أن يتأكد من صفته
إذا صنع معاتيج ، من أى نوع كان ، بناء على امر مطبوع على الشح أو قوالب
أو سادج من أى نوع لشخص ليس بمالك للمال أو للشئ الذى أعدت له تلك
المعاتيج ولا بوكيل عنه ، معروف 'بى المصانع أو العامل .

إذا فتح أفعالا دون التأكد من صفة الشخص الذى طلب منه ذلك)

ان الشرط من هذا الخطر هو تجنب صنع المعاتيج المزيفة ، والامر سيال
ان كانت معاتيج منزل أو معاتيج شقة أو بناية .

ويوجب النص على الصانعين أن يتحققوا من أن صاحب التكليف هو صاحب
البيت ومالكه المعلى أو المتصرف به ، وإذا كان الامر متعلقا بتفتيش مكان مسكون
فضرورة التحقق أيضا من صفة صاحب التكليف وما اذا كان فعلا موظفا عموميا .

وقد نص الفصل 610 على المصادرة

26 - (من ترك فى الشوارع أو الممرات أو الساحات أو الأماكن العمومية
أو فى الحقول آلات أو أدوات أو أسلحة يمكن استعمالها من طرف اللصوص أو
الاشتراك) -

يعاقب هذا النص على افعال قد يتسبب بسبب خطرة . أما تمرير الأسلحة
مؤرد فى الفصل 303 . وأما الآلات والأدوات فتعتبر شأنها عائد للقاصى . وقد

صدر اجتهاد اعبر سلما مبروكا في الساحة العامة من عدد الادوات المبروك
تركها ذا حرق استعمالها للسائق من طرف المصوح

ناء - المحالفة المتعلقة بالطرق والمحافظة على الصحة العمومية

27 - (من عيب او تلف باية وسيلة كاتب ، طريقا عاما او محص
جزءا منه)

يتمتع هذا النص بمفعول حر* من الفصل الثاني للطهر المؤرخ في 3 جمادى
الاولى 1373 و 18 يناير 1953 الذي يشكل قانون السير الا ان عقوبته اشد من
العقوبة المقررة في الطهر المذكور .

ويتكون العيب او التلف من كل عمل يمس سلامة الطرقات العامة او
المشاة القائمة فيها .

وهذاك اجتهاد يعتبر هذه المحالفة مرتكبة حتى ولو اقتصر العمل على
احداث نقش غير قابل للمسح على جانب من سطح الطريق ويكفي لها ان تثبت
الغاي من ان النقص جري رسمه بماده كيميائية قابلة لاحداث العيب وللتاثير في
القسم السطحي من ذلك الطريق .

28 - (من اخذ بدون اذن ، من الطريق العام حشائش او ترابا او
احجارا ، او احد ترابا او مواد من مكان مملوك للجماعات ، ما لم تكن هناك
عوائد تسمح بذلك) .

ويعود تقاضى الوقائع تقدير وجود الادب او صحته القانونية . كما يعود له
تقدير العوائد المجيزة . ويفتضى ان تكون تلك العوائد واضحة معروفة وقد جرى
عليها التعارف والتكرار خلال فترة طويلة من الوقت يعلم وسكوت من السلطة
الادارية .

29 - (من كان مكلفا باصاة جزء من شارع عام واهمل اصاءته)

يجب ان يكون هناك قرار صادر من طرف العامل او الباشا يلزم بمصر
المهنيين كاصحاب الفنادق او نائمي الوقود ، على اعادة جزء من الشارع العام

30 - (من اهل اصاة مواد وضعها او حفر احدتها في شارع او ساحة
مخالفا بذلك القواني والنظم)

يجب ان تضم هذه المحالفة الى المحالفة المصوح عليها في الممرة الماشرة
من الفصل 608 .

ويقتضى ان تكون الاشياء الغير المصاة مواد موسوعة التمول بحيث لا تقتصر
على المواد المهيأة لاشغال النساء بل قد تتكون من اعمدة او من احشاش وتجهيزات

مخصصة لتكملة تلك الاشغال ويجب ان تكون موحدة في شارع او ساحة . او
توجد كذلك حفر محدثة فيها .

أما الاصاغة فيجب ان يوضع مصباحها حصيصا على نفس تلك المواد او ندم
بذلك الحفر . ولا يكفى بوجود الاصاغة العامة

ولا يبرر المخالفة الا القوة القاهرة . كالعاصفة التي تدمر بالمصابيح
والاسوار .

وتتم المتابعة بحق محدث الحفر وواضع المواد ومن امر بوضعها او حجب
مبوط برقابها والاشراف عليها .

33 - (من رفض او تهاون في تنفيذ النظم او القرارات المتعلقة بالطرق
او في الخصوع لاذار أصدرته السلطة الادارية باصلاح منى آيل للسقوط او
عدمه)

المفهوم من مخالفة الطرق . هو كل عمل مادي قابل ان يؤثر بالمحافظة على
الاملاك العامة القائمة للدولة والاملاك العامة القائمة لمؤسسة جماعية . على ان
الاملاك الخاصة غير مقصودة بهذا النص .

ويماقب النص على مخالفتين اثنتين

أولا . الواقعة ممن رفضوا أو تهاونوا في تنفيذ النظم أو القرارات المتعلقة
بالطرق

ثانيا : اواقعة ممن رفضوا أو تهاونوا في الخصوع لاذار أصدرته السلطة
الادارية باصلاح منى آيل للسقوط أو عدمه .

ولا يمكن تعيين النظم وحصرها . نظرا لوفرتها . وأصعبها ما كان متعلقا
بخط التنظيم أو بالخط الهندسي الذي يفصل الطرقات العامة عن الاملاك المجاورة .
وما كان متعلقا بأحازات البناء وبالوحدات المقروصة من طرف الادارة .

أما المياني المتوجبة الاصلاح أو الهدم . فان حالة كل حادثة بشأنها تحت
على حدة بداتها حسب الظروف المرافقة لها . ويقضى لكي تميز المخالفة

أولا . ان يكون هنالك قرار بإصدار المالك لهدم أو يصلح مساء الآيل
للسقوط .

ثانيا : ان يكون هناك رفض أو تهاون بالتمسك من طرف المالك المذكور

انها مخالفة تقوم على أساس السلبية وعدم العمل غير أن هناك حالة
الاستمرار في البناء رغم الاذار بالتوقف عنه أو بهدمه بسبب تقدير السلطات
انه عرضة للخطر . فيشكل ذلك الاستمرار المخالفة المعاقبة عليها

على أن للمعاشي الإكفاء بالتحقق من قانونية إقرار ومن حصصه الوقائع وليس له أن ينحصر عن قصد المعامل ، ذلك أن هذه المخالفة غير محددة ولا علامة لها ما يطالع القصدى .

33 - (من ألقى أو وضع في الطريق العام قاذورات أو بصلاب أو زبالا أو ماء العسيل أو أى مادة من شأنها أن تؤدي بسقوطها أو أن تنتشر روائح صارة أو كريهة)

إنها تختلف عن المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 608 وهي كذلك لا تتعامل مع مصبون الفقرة 34 من الفصل 609 أو الفقرة 43 منه يتناول موضوعها حماية الطريق العام فيما يتصل بالصحة العامة

ويعتصى لكي تتحقق هذه المخالفة .

1 - أن يكون الشيء الملقى أو الموضوع من شأنه أن يؤدي بسقوطه : أن تنتشر منه روائح صارة أو كريهة .

2 - أن يكون هناك لقاء أو وضع .

3 - أن يكون اللقاء أو الوضع واقعا على الطريق العام

وتتحقق أيضا باهراق ماء العسيل أو القاذورات أو الزبالا أو بمرز الحيوان أو الإنسان .

33 - (من أعمل تنظيف الشوارع أو الأزقة في الأماكن التي يعهد إلى السكان فيها بالقيام بذلك) -

تؤمن في بعض المناطق وحسب أهميتها ، أعمال تنظيف الشوارع والأزقة من طرف مستخدمين لدى دائرة البلدية ، أو من طرف معهدين . أما هذا النص فلا يطبق إلا في المناطق الخالية من أولئك المستخدمين .

دال - المخالفات المتعلقة بالأشخاص .

34 - (من ألقى ، بغير احتياط ، قاذورات على شخص)

تفتقر هذه المخالفة عن المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 608 في أن تلك تشترط العمد ، وعن المخالفة المنصوص عليها في الفقرة 32 من الفصل 609 التي لا تطبق إلا إذا كان اللقاء واقعا على الطريق العام ، ويجب هنا أن تكون القاذورات ملقاة على شخص أيضا كان المكان الذي جرى فيه .

35 - (من احترق النكهن والنسؤ بالغيب أو تسبب الإحلام)

لا تشمل هذه المحالفة الا المحترفين ، ولا تساؤل الدين قاموا بعمل معتمد غير ممتن وتنحول الى حرية نصب اذا استعمل الفاعل فيها الاحتيال ليوقع شخصا في الغلط ، شاكيدات حادعة أو احماء وقائع صحيحة أو استعمال ماكر . بقصد الحصول على منفعة مالية (الفصل 340) . ولقد نص الفصل 610 على المصادرة

هذه - المحالفة المتعلقة بالحيوانات

الفصل 36 - (من تسبب في موت أو جرح حيوان أو دابة مملوكة للغير بأحدى الوسائل التالية)

تتم هذا النص أحكام الفصل 601 وما يليه فيما يعود للأعمال غير العمدية بالحيوانات على اختلاف أجناسها محمية طالما أنها مملوكة للغير . ويعتضى أن يكون الموت أو الجرح الواقع عليها مسببا بأحدى الوسائل المعينة لدى القانون وعلى سرعة العربات أو الخيول أو دواب الجر أو الحمل أو الركوب أو صدوه توجيهها أو الزيادة في حمولتها

وخلالها لا ورد في الفقرة الخامسة عشر من الفصل 609 ، ليس شرطا أن تكون الوقائع حارية في مكان مسكون أو بحرق للنظام

استخدام أو استعمال سلاح دون احتياط أو عن رغبة أو إلقاء اضرار أو إحسان صلة

وخلالها بصفة 43 من ذات الفصل . ان الموضوع هنا كناية عن حرية بيعه اما يمكن أن تكون واقعة في أي مكان وليس فقط في الامكنة المعدة بالفقرة 43 المذكورة .

عدم المنازل أو المباني أو تعيينها أو عدم اصلاحها أو إشغال شارع أو ممر أو ساحة أو طريق عمومي أو أحداث حفر أو أي اشغال أخرى قريبة منه دون الاحتياطات والاشعارات المعادة أو المقررة قانونيا .

ان هذه المحالفة المتقاربة مع مضمون الفقرة العاشرة من الفصل 608 والمقررات 19 و 30 و 31 من الفصل 609 هي بدورها أيضا حرية نتيجة

37 - (من ارتكب علانية قسوة على حيوان مستأنس مملوك له أو معهود اليه برعايته ، وكذلك من أساء معاملته بالريادة في حمولته)

العلانية في القسوة عنصر ضروري من عناصر هذه المحالفة . كما وان المخالفة تجبر منتحفة اذا وقعت في غير محل عام ولكنه محل قابل لارتداد الجمهور . أو هو محل خاص اما حاصح لانظار المارة في محل عام محاور

أما صفة الحيوان المسانئ سميد كافة الحيوانات التي تخدم مفعة الانسان
أو غذاءه أو تسليه حتى ولو كانت غير قاطنة ضمن مسكنه

باء - المعاملات المتعلقة بالاموال

38 - (من قطب سارا مملوكة للعبير وأكلها في عين المكان) - انها تشكل
مثل السد التالي ، نوعا من السرفة ويشترط لها ثلاثة شروط .

1 - كون الفعل المموج هو قطع الثمار أو أكلها في عين المكان . ويمكن
تحقق واحد من هذين العمليين .

2 - كون الثمار نتاج شجرة أو شجيرة مطعمة غذاء صاحبها

3 - كونها مملوكة لعبير القاطن

39 - (من النقط ، أو جمع بيد : أو بمشط محصولا في المزارع التي لم
تحدد نهائيا أو لم تفرغ امراغا تاما من محصولها)

ان النقاط الستائل المنسبة في الحقل اثر الموسم أو جمع القش المتبقى أو
تداول بقايا عناقيد العنب المتروكة على أعصان الكرم ، انها كلها أعمال متعارف
عليه ومتسامح بها اذ أنها تتم من طرف الفقراء والموزين كما هي العادة المألوفة
بعد رفع الحاصلات نهائيا من قبل أصحابها ، ولكنها مناقب عليها اذا وقعت قبل
ذلك . وقد تصبح في بعض الحالات الجسيمة وتعا لطروفها المرافعة مدارا لتطبيق
العصين 518 و 519 من القانون الجنائي .

40 - (من عنبر على دابة ضالة أو مهمله من دواب الجر أو الحمل أو الركوب
ولم يخطر بها السلطة المحلية في ظرف ثلاثة أيام) -

انه تدبر عايته منع سرقات الدواب .

ويترتب في حالة عدم الاخطار خلال ثلاثة أيام ، يترتب على من عنبر على
الدابة ، أن ينسب أنها كانت ضالة أو مهمله حيسا عشر عليها ، وانه احتفظ بها
سائق الاشفاق أو بقصد صيانة مال الغير .

41 - (من فاد دواب مرسودة تحت ملاحظته ، مما أشير اليه في الفقره
السالفة ، أو مر بها ، أو تركها تمر اما في أراضي الغير ، المهينة أو المبدوره فعلا
ولم تفرغ من محصولها ، واما في مخارص أو مشاتل الاشجار المنسرة أو غيرها ،

انها مخالفة مشتقة من الجبرية الواردة في الفصل 597 مع العازق في ان
العقد الاجرامى غير مشروط فيها ، ويمكن بها محدد حدوث الاضرار والتمت
باراضى العبر لتطبيق العقوبة على فاعلها ، كما مرار الطروش في ارض دون ان يكون
ذلك مصحوبا بحق المرور فيها . وليس شرطا حصول الضرر الفعل

42 - (من دخل وممر في أرض أو جزء من أرض أما مهيأ للنذر أو مبدوره فعلا وأما بها حبوب أو ثمار باضحة أو قربية الصبح دون أن يكون مالكا لهذه الأرض ولا صنعا بها ولا مستنجرا ولا مزارعا لها ، وليس له عليها حق ارتعاق أو مرور وليس تابعا ولا موكلا لأحد هؤلاء الأشخاص)

يجب أن يكون الفاعل حاليا من أي حق أو احاد في الدحول أو المرور .
وان تكون الأرض في الحالة الموصوفة في النص .
ولا يبرر هذه المخالفة كونها واقعة عن حسن نية أو كونها غير مقصودة
بصرر مادي .

على أنها تعتبر لافية وكأنها لم تقع ، اذا كانت الظروف العامة بحالة غير سالكة أو غير صالحة للمرور فلحق الفاعل الى استعمال الممر الكائن في الأرض المجاورة .

وهي مبررة كذلك اذا وقعت في حالة تنفيذ الاشغال ذات النفع العام .
الا أنها تعد واقعة مكتملة من طرف الفاعل اذا كان صيادا ودخل في الأرض المروعة ساعيا وراء طريدته ، بصرف النظر عن مخالفة احراء لصيد في أرض الغير

43 - (من ألقى أحجار أو أجساما صلبة أو قاذورات على منزل أو ميسر أو سور لغيره ، أو في حديقة أو مكان مسور)

ولا يفيد الإلقاء القذف بالأحجار أو سواها وحسب ، بل ان مجرد احدث وضع القاذورات أو الاحجار ، أو مجرد تسيب وجودها في أرض الغير يشكل مخالفة المعاقب عليها . وليس شرطا أن تحدث على طريق أو ساحة بل يكفي احدثائها داخل ساحة ...

44 - (من وضع بآية وسيلة كانت ، بدون إذن من الجهة الادارية المختصة كتابات أو خطوط علامات أو رسوما على منقول أو عمار مسوك للدولة أو الجماعات المحلية . أو على منقول موجود في تلك العقارات اما من أجل انحاز مصلحة عمومية وأما موضوع تحت تصرف الجمهور)

انها صورة مصفرة عن احدثات التعيب أو الهدم في الابنية والمباني
المخصصة للصفة العمومية ، المنصوص عليه في الفصل 595 .

45 - (من وضع بآية وسيلة كانت ، كتابات أو خطوط أو علامات أو رسوما على عقار . دون أن يكون مالكا له ولا مستعجرا به ولا مستأجرا له ولا مازوا بذلك من أحد هؤلاء الأشخاص)

أبها مصر الحرية الواردة في الفقرة السابقة . أما هي واردة هنا على عقار
منقول للأشخاص

40 - (من وضع أو ترك في محاري المياه أو الينابيع مواد أو أشياء أخرى
من شأنها أن تعطل حرياتها)

أبها معالجة يمكن أن تكون ، اما عمدية عنشكل جبرية تحويل مجرى الماء ،
وما عهوبة ناتجة عن الاعمال فلا تنتمى العقوبة فيها بانتفاء قصد الاصرار .

الفرع 3 - احكام مشتركة لجميع المخالفات . الفصول 610 - 612 :

الفصل 610 - بعد ان حصر الفصل 44 محالات المصادرة ، بشأن الجنح
والمخالفات في الحالات التي ورد عليها نص قانوني صريح ، جاء الفصل 610 فجمع
في نص واحد كافة الحالات التي تنتم فيها المصادرة ، بالمخالفات .

(تصادر ضمن الشروط المقررة في العنصلي 44 و 80 الاشياء الآتية :)

- وسائل الاداء التي اُعتت لحل محل العملات المدولة قانونا ، المشار اليها
في الفقرة السابقة من الفصل 609

- الاوزان والمقاييس المشار اليها في الفقرة التاسعة من الفصل 609

- المناصد والادوات ، واجهزة العمار أو الياصيب وكذلك أنصبة المقامرين
والمقود والسلع ، أو الاشياء أو الانصبة موضوع القمار المشار اليها في الفقرة
العاشرة من الفصل 609 .

الاشياء المشيرة أو المرحوبة ضمن الشروط المشار اليها في الفقرة الرابعة
والعشرين من الفصل 609 ، اذا لم يصرف مالها للشرعي .

وفي الحالات المفيرة المصادرة ، تستوجب الاعادة وفقا للفصل 106 .

- المفاتيح والمخاطيف ، المشار اليها في الفقرة الخامسة والعشرين من
الفصل 609 .

- الادوات والاجهزة أو الملابس المستخدمة أو التي اُعتت لاستخدامها في مهنة
التكهن أو التنؤ بالميب ، المشار اليها في الفقرة 35 من الفصل 609 .

الفصل 611 يبحث موضوع العود في المخالفات ، لقد تحدد مبدأ العود في
مضمون الفصل 159 الذي تضمن ان :

- (من سبق الحكم عليه من أجل مخالفة ، ثم ارتكب نفس المخالفة في فترة
اثنى عشر شهرا من المطلق بحكم الادانة الذي صار حائزا لقوة الشيء المحكوم به .
يمارس بعقوبة العود المشددة ، في المخالفات طبق مفصليات الفصل 611)

الموضوع هنا اذن موضوع عود خاص وصحة الفصل 611 بما يل

- (المخالفون الذين سبق الحكم عليهم بالعقوبة بحكم غير قابل للطعن من
اجل جريمة مماثلة ، خلال مدة اثنى عشر شهرا السابقة لارتكاب المخالفة ،
يعتبرون في حالة العود ، طبقا للفصل 159 ، ويعاقبون على النحو التالي
في حالة العود بالنسبة للمخالفات المعاقب عليها في الفصل 608 . يجوز ان ترفع
عقوبة الاعتقال والفرامة الى الضعف .

في حالة العود بالنسبة الى المخالفات المعاقب عليها في الفصل 609 ، يجوز
ان ترفع عقوبة الفرامة الى مائة وعشرين درهما ، ويجوز ان يضاف اليها عقوبة
الاعتقال مدة لا تتجاوز ستة ايام

ان ركبي العود هما اذن .

- حكم بالادانة صادر في بحر الاثنى عشر شهرا التي سقت المخالفة
الجديدة .

- مخالفة جديدة من نفس النوع ترتكب خلال مدة قدرها اثنا عشر شهرا
بعد صدور حكم الادانة .

ويجب ان يكون الحكم غير قابل للطعن .

الفصل 612 : هو كناية عن تنويه باحكام الفصل 151 بشأن منسح ظروف
التخفيف ومفعول تلك الظروف وانرها في المخالفات .

ملحق

بالفصول 241 وما يليه من القانون الجنائي

محكمة العدل الخاصة

أشنت محكمة العدل الخاصة ، بالعانون الموزح في 27 دى القعدة 1384
(11 مارس 1965) لدى جرى تعديله بالمرسوم الملكي المضمن قانون 17 شعبان 1385
(11 ديسمبر 1965)

ان العرص الاساسى من هذا القانون هو زيادة التشديد فى زجر جرائم
المدز والرشوة واستغلال النفوذ ، التى قد تعتري من طرف العصاة أو المواطنين
العموميين

الباب الاول

تشكيل وتنظيم محكمة العدل الخاصة

الفرع 1

اليابة العامة

الفصل 5

يمثل اليابة العامة لدى محكمة العدل الخاصة ، تحت سلطة وزير العدل
المباشرة ، قاص تكون له على الادل مرتبة نائب المدعى العام ، يساعده فى ذلك
قاصيان من اليابة العامة ، يعينون جميعا بقرار من وزير العدل .

الفرع 11

قضاء المحققين

الفصل 4

يقوم بالمحققين قصايا الحالة الى محكمة العدل الخاصة . قاضي نحصى
أو عدة قضاة يعينون بقرارات من وزير العدل

الفرع 111

قضاء الحكم

الفصل 1 و 2

يرأس محكمة العدل الخاصة قاضي يعين بمرسوم ملكي . وتكون له على الأقل
رتبة مستشار بمحكمة استئنافية .

تضم المحكمة الى حاسب الرئيس . قاضيين مستشارين يعينان بمرسوم ملكي
وثلاثة مستشارين مساعدين .

أما كتاب الضبط فيعينون بقرار من وزير العدل ويسقون من بين كتاب
الضبط بمحكمة استئنافية .

مقر محكمة العدل الخاصة ، الرباط ، مبدئيا ، إلا أنه يمكن لرئيسها أن
يقرر بناء على طلب من النيابة العامة ، انعقاد المحكمة في كل مكان آخر من أرض
الملكية .

الانابة

يمكن تعيين نواب عن قضاة التحقيق وعن القضاة الذين يشكلون المحكمة .
ويتم ذلك طبق الكيفيات والشروط المتبعة بشأن القضاة الاصليين . (الفصل 6)

الباب الثاني

مباشرة الدعوى العامة ، وممارسة التحقيق والحكم

نص الفصل 7 على ما يلي : (تنابع الجنايات الحالة على محكمة العدل الخاصة
وتبحث ويحكم فيها تبعا لقواعد الحق العام مع مراعاة مقتضيات هذا القانون)

وسمى الإشارة الى أن الفصل 7 أصل سهوا ، النص على المحنة الواردة في الفصل 36 .

ولما كان الفصل 7 يقول بتطبيق القواعد العامة المدرجة في قانون المسطرة الجنائية مع مراعاة أحكام هذا القانون ، فإننا نقصر بالدراسة على الإحكام الأصولية المتعلقة بالأحكام الخاصة الواردة بهذا القانون

الفصل 1

القواعد الخاصة بمباشرة الدعوى العامة

يتم تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة بموجب أمر كتابي من وزير العدل (الفصل 8)

ينضح أن النيابة العامة لدى محكمة العدل الخاصة ، لا تملك سلطتها الأصلية في ممارسة الدعوى العامة ، بل هي خاصة لتوجيه مباشر من "العدل" (الفصل 8)

ويترتب على النيابة العامة إحالة القضية الى قاضي التحقيق حتى ولو كان موضوع تلك القضية ، المحنة المنصوص عليها بالفصل 36

على أن هناك استثناء لهذه القاعدة ورد في مضمون الفصل 17 الذي نص على أنه يمكن للنياية العامة ، في حالة التلبس بالحياة ، أن تحيل القضية الى المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة عن طريق الأمر المباشر بالحضور ، وذلك بناء على تعليمات كتابية صادرة من وزير العدل وبعد الاطلاع على البحث التمهيدى واستجواب المتهم والأمر بإيداعه بالسجن .

أنه توسع بأصول الإجراءات المتعلقة بالجرم المشهود ، مع الملاحظة الى أن التعقيبات المنصوص عليها في الفصل 396 من قانون المسطرة الجنائية عبر قانية صا للتطبيق .

وأخيرا ، فخلافا للعقرة الثالثة من الفصل الثاني من قانون المسطرة الجنائية . لا يمكن للأدعاء المدني تحريك الدعوى العمومية

الفروع 11

القواعد الخاصة بالتحقيق الاولى :

لش كان لا يمكن لخاصي التحقيق مباشرة التفتحات الا بناء على طلب من النيابة العامة . فانه ليس هالك ما يمنع صحة الجريمة من نصب نفسها بصفة الادعاء .
المدى بعد تمام فتح التحقيق بالقضية

متناول اختصاص قاضي التحقيق ، في موضوع الاتهامات و ستمش والحر
كافة اراضي الملكية (الفصل 9)

يجب على قاضي التحقيق أن يطلب من المهتم عند مرور هذا الاخير لديه للمرة
الاولى أن يطلع على اسم محامه في أجل أربع وعشرين ساعة . والا يعين له تلقائيا
محاماه .

ويجب أن ينهى التحقيق في أجل لايتجاوز سنة أسابيع . (الفصل 11)
والملاحظ أن القانون لم ينص في هذا الوجوب على طائلة او صام .

ويجوز انهاء التحقيق لاحكام تختلف عن الاحكام الواردة في قانون المسطرة
الجائية .

وهكذا بدلا من ان يأمر قاضي التحقيق باحالة الملف الى عرف الاتهام كما
جاء في الفصل 200 من المسطرة الجائية ، فانه يصدر ادا ارتأى ، قرارا بالاحالة .
ويأمر بتسليم الملف وحجج الاثبات الى النيابة العامة حالا (الفقرة الاولى من
الفصل 12) ولا يبقى هنا مجال لتدخل غرفة الاتهام

واذا رأى أن الوقائع لاكتسى صفة إحدى الجائيات ، أو الخس المشار اليها
في العصول 30 الى 36 ، فانه يصدر قرارا بعدم اختصاصه (الفترة الثانية من
الفصل 12)

واذا وجد احرا ان أسباب الاتهام غير كافية ، فانه يصدر قرارا بعدم الماتة
وبسج المحاكمة

وفي جميع الحالات ، تحلل النيابة العامة القضية الى محكمة العدل الحمة
وحلما للمواعيد العامة ، لا تقلل القرارات الصادره عن قاضي المحمو أي
طعن . (الفصل 13)

قواعد خاصة بمحكمة العدل :

المادة الأولى - حالة القضية لمحكمة العدل

بالرغم من أن اختصاص محكمة العدل هو النظر في المواد الختلفة (ما عدا الاستثناء الوارد في الفصل 36) ، فإنها تملك النظر في القضية من مجرد إحالتها إليها مباشرة من طرف النيابة . (الفصل 15)

ويتضمن النص وجوب إحالة القضية إليها في أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال الملف من لدن قاضي التحقيق . إلا أن عدم التقيد بهذا الأجل لم يصاحب الجزاء .

ويمكن أن يمثل المتهم أمام محكمة العدل الخاصة في ظرف ثمان وأربعين ساعة على أقرب تقدير وفي ظرف سنة أيام على أمد تدبر ابتداء من تسلم الأمر بالحضور (الفصل 16 المادة الأولى)

ويمكن للمحامي أن يتصل بكل حرية مع المتهم وأن يطلع على الملف في عين المكان (الفصل 16 المادة الثانية)

الفصل 15 - وفي هذا تأكيد لمذلول الفصل 457 من قانون المسطرة الجنائية

ويمكن بصورة استثنائية في حالة الحرم المشهود أن تحيل النيابة العامة القضية إلى المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة عن طريق الأمر المباشر بالحضور، وذلك بناء على تمنيات خطية من طرف وزير العدل . (الفصل 17)

ويتم إخبار المتهم عن تاريخ وساعة منوله أمام المحكمة وبحري تكميله لإخبار محام ، والا فيقوم الرئيس تلقائيا بتعيين محام عنه .

المادة الثانية - الاجراءات الممهدية في جلسة المحاكمة

يختار رئيس محكمة العدل في جلسة عينية ، عن طريق الاقتراع بمساعدة القاصيين المستشارين وبمصور النيابة العامة وكاتب القسط ، وعلى انعقاد الجلسة بحسبة عشر يوما على الاول ، أسماء عشرين مستشارا محلفا يؤلفون اللائحة المشار اليها بالفصل الثاني ، وذلك من اللائحة السنوية للمستشارين المحلفين في القضايا الجنائية الموصوعة لمحكمة الرباط ، وعندما تنعقد المحكمة في مدينة غير الرباط ، فان أسماء عشرين مستشارا محلفا تختار عن طريق القرعة من لائحة للمستشارين المحلفين في القضايا الجنائية الموصوعة بخصوص المحكمة الجنائية لمن المكان

المادة الثالثة - المحاكمة وقرار الحكم

بعد افتتاح أول جلسة وبخصوص كل قضية ، يختار رئيس المحكمة عن طريق القرعة وطبقا للكميات المنصوص عليها في الفصول 444 الى 447 ، من قانون المسطرة الجنائية ، ثلاثة مستشارين محلفين من أصل أسماء القائمة الموصوعة وفق الفصل 3 .

ويجري طبق نفس الاصول ولشروط ، تعيين ثلاثة مستشارين مساعدين وبالرغم من أن النص لم يشر الى ذلك فانه يتوجب بحليف المستشارين المساعدين اليقين القانونية المنصوص عليها في الفصل 469 من قانون المسطرة الجنائية .

اكمال التحقيق :

اذا ارتأى رئيس محكمة العدل أن التحقيق غير كامل أو اذا وقع اكتشاف عناصر جديدة بعد احالة القضية على المحكمة جاز له أن يأمر بجميع أعمال التحقيق التي يراها مفيدة ، وأن يتدب لهذا الغرض أي عضو من المحكمة . ان في الموضوع تطبيقا لاحكام الفصل 462 من قانون المسطرة الجنائية . مع العارق بأن اكمال التحقيق هنا يحوز احرازه بعد افتتاح المحاكمة .

صلاحية الرئيس التقديرية

بعد اورد الفصل 20 نفس الاحكام الواردة في العندين 464 و 465 من قانون المسطرة الجنائية .

كما وان جميع اوجه الدفع الناتجة عن صحة حالة العصبية الى المحكمة او عن بطلان المسطرة . يجب تقديمها في مذكرة فريدة قبل المناقشة في جوهر العصبية والا سقط الحق فيها .

وتبت المحكمة بحكم واحد لا يقبل فيه طعن بالنقض الا في أن واحد مع الحكم الصادر في جوهر القضية .

وحيث أن المرافعات تتم وفق الاصول العادية المتبعة في محاكمة الجنائيات فان الرئيس يأمر بختم المرافعة . ويجوز له أن يعمل أثناء المناقشات على تقديم كل وثيقة واجراء كل استجواب يراه مفيدا لبراز الحقيقة . وله أن يوجه الاسئلة الاحتياطية اذا اتضح من وقائع المحاكمة أن للجبرية وصفا غير الوصف الذي وردت فيه وللنيابة العامة والمتهم ووكيله أن يتقدموا بملاحظاتهم بهذا الشأن .

يطرح الرئيس الاسئلة حسب الترتيب التالي :

1 - هل المتهم مدان بالفعل المنسوب اليه ؟

2 - هل ارتكب ذلك الفعل في ظروف مشددة ؟

3 - هل ارتكبه في ظروف مصحوبة بالاعذار القانونية ؟

ولا يمكن الفصل بالمواضيع الثلاثة الآتية اذا كانت ضد مصلحة المتهم الا بقرار أكثرية مشككة من أربعة أصوات مقابل اثنين .

ويتذاكر أعضاء المحكمة ثم يصوتون مجيبين بـ (نعم) أو (لا) على الاسئلة المطروحة .

ويأتي دور الظروف المخففة ونوجيه السؤال بشأنها . ثم تصوت المحكمة حول العقوبة ، ولا يمكن البت بها الا بأغلبية الاصوات . غير أنه اذا جرى تصويتان ولم يحصل فيهما على الأغلبية ، فان العقوبة القصوى المقترحة في هذا التصويت تقضى في التصويت التالي ، وهكذا تتجنب العقوبة القصوى كل مرة الى أن تقرر عقوبة بأغلبية المصوتين .

وتتخذ بأغلبية الاصوات المقررات المتعلقة بقبول أو رفض الظروف المخففة وبالتطبيق المحتمل لقانون ايقاف التنفيذ ومثلها المقررات المتعلقة بالاختصاص أو عوارض الجلسة العلنية ، وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا . وينص في الحكم على هذه الأغلبية دون بيان عدد الاصوات . والا يعتبر الحكم لاغيا .

وتجدر الملاحظة الى أن الاحكام الصادرة عن محكمة العدل الخاصة . لا يمكن أن تقتصرن بإيقاف التنفيذ . باستثناء الاحكام المنصوص عليها في الفصل 30.

وهكذا لا مجال للاحد ببدا ايعاف التنفيذ حتى ولو اجازت المحكمة بمفعول
طروف مخففة الى تطبيق عقوبة جنحية على فعلة جنائيه .

ويجرى تفهيم الحكم فى جلسة علنية (الفصل 18) ، كما يجب أن يشار فى
صيغة الحكم - تحت طائلة النقض - الى جميع الاجراءات القانونية والى المقررات
المتخذة بشأن وسائل عدم الاختصاص . وأوجه الدفع والاعتراضات .

بعد اعلان الحكم يتم تفهيم المحكوم عليه أن له حق الطعن به عن طريق طلب
النقض خلال مدة خمسة أيام كاملة ، استنادا للأسباب والشروط الواردة فى الفصل
586 وما يليه من قانون المسطرة الجنائية (الفصل 28 والفصل 29)

ومن الملاحظ أن النص لم يتعرض لموضوع الحكم الغيابى والاعتراض عليه .
لذلك ، فإن شروط هذا الموضوع وأحكامه تظل خاضعة لمفعول النصوص العامة
الواردة فى الفصول 499 الى 513 من قانون المسطرة الجنائية

ولنفس السبب ، يخضع موضوع إقامة الادعاء المدنى فى المحكمة الى
أحكام قانون المسطرة الجنائية أيضا .

الباب الثالث

مشتبالات اختصاص محكمة العدل

عندما حدد المشرع الجرائم الداخلة ضمن اختصاص محكمة العدل ، زاد فى
العقوبات المقررة لتلك الجرائم فى نصوص الفصول 241 وما يليه من القانون الجنائى
ولقد عينا أثناء دراسة تلك الفصول الجرائم الداخلة ضمن اختصاص محكمة
العدل ، فهى :

1 - اختلاس الاموال العامة المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من الفصل 241
من القانون الجنائى . وقد ابقى الفصل 30 من قانون محكمة العدل على صفة تلك
الجناية ، انما ضاعف عقوبتها .

2 - الغدر المنصوص عليه بالفصل 243 من القانون الجنائى . وقد زاد قانون
محكمة العدل من عقوبة تلك الجناية فجعلها السجن من خمس الى عشر سنوات .
والضرامة من الف الى عشرة آلاف درهم .

3 - أخذ الموظف العمومي أو تلميذه فائدة ، المنصوص عليه بالفصل 245 من القانون الجنائي . وقد عاقب عليه قانون محكمة العدل بالسجن من خمس الى عشر سنوات وبالفرامة المتراوحة بين خمسة آلاف وخمسين ألف درهم .

4 - الارتماء المرتكب من طرف القاضي أو الموظف العمومي أو المتولي لمركز تمثيل . وهي الجريمة المنصوص عليها بالفقرتين الاولى والثالثة من الفصل 245 من القانون الجنائي . والمعاقب عليها بالفصل 33 من قانون محكمة العدل بالسجن من خمس الى عشر سنوات وبالفرامة من ألف الى عشرة آلاف درهم .

5 - استغلال النفوذ المرتكب والمنصوص عليه في الفصل 250 من القانون الجنائي والمعاقب عليه بالفصل 34 من قانون محكمة العدل بالسجن من خمس الى عشر سنوات وبفرامة من خمسمائة الى خمسة آلاف درهم .

6 - تقديم الرشوة ، أو استغلال النفوذ المنصوص عليه في الفصل 251 من القانون الجنائي ، والمعاقب عليه بالفصل 35 بالعقوبة المحددة في الفصول 33 و 34 من قانون محكمة العدل .

ويقتضى أن يضاف الى هذا التعداد الجنيحة الوحيدة المنصوص عليها في الفصل 36 والمتعلقة بمعاقبة الموظف العمومي الذي يطلع أثناء مزاوله مهامه على إحدى المخالفات المشار إليها في الفصل 30 وما يليه لفاية الفصل 35 ؛ ويستتف من الاخبار عنها الى النيابة العامة لدى محكمة العدل الخاصة .

ولا تدخل الجرائم المنصوص عنها في الفصول 30 الى 35 . ضمن اختصاص محكمة العدل الا اذا كانت تلك الجرائم تتناول مبلغا أو مكافأة أو منافع تعادل قيمتها ألفي درهم ، أو تزيد عنها .

وهناك اجتهاد للمجلس الاعلى يقول بعدم اختصاص محكمة العدل اذا كان متناول مجموع الجرائم المرتكبة يزيد عن ألفي درهم الا أن متناول كل جريمة منها على حدة يقل عن المبلغ المذكور .

وهناك من جهة أخرى اجتهاد لنفس محكمة العدل ، روعيت فيه القاعدة المنصوص عليها في الفصل 6 من القانون الجنائي ، وجاء فيه أنه (وان كانت محكمة العدل هي صاحبة الاختصاص في النظر بالجرائم الواقعة قبل 7 أبريل 1965 ، - وهو تاريخ نشر قانون تلك المحكمة - ، الا أنه لايسوغ لها أن تطبق عقوبات القانون الجنائي لانها عقوبات أخف من تلك التي نصت عليها الفصول 30 الى 35 من القانون الخاص)

وأخيرا ، فإن محكمة العدل مختصة دون غيرها من المحاكم ، بالنظر في الجنايات أو الجنح المنصوص عليها في الفصل 30 وما يليه . وكذا في الجنديات أو الجنح التي لايمكن فصلها عنها ، أو المرتبطة بها .

المطبعة الملكية - الدار البيضاء